أوليفيي دارد

في قلب منظمة الجيش السري

essaiSedia

أوليفيي دارد

في قلب منظمة الجيش السري

ترجمة : عبد السلام يخلف – فاطمة بن شعلال – موسى أشرشور

سيديا

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال

Olivier DARD

Voyage au cœur de l'OAS

© Editions Perrin 2013

ملاحظة للقارئ

في شهر جويلية 2005 تمّ بمدينة مارينيان تدشين مجموعة نصب تذكارية تخص بعض مناضلي (منظمة الجيش السري) الذين حكم عليهم بالإعدام وتم رميهم بالرصاص عام 1962 مما أحيا النقاشات المتضاربة حول منظمة ترمز إلى نهاية حرب الجزائر التي بدأت عام 1954. في قلب الأحداث لسنتي 1961-1962 في كل من الجزائر والبلد الأم (فرنسا) تمكنت هذه الحركة، التي عادة ما ارتبط وجودها بانبعاث الفاشية، من التأثير على الرأي العام بشكل عميق في البداية باستعمالها لشعارات مثل «تضرب منظمة الجيش السري حيث أرادت ومتى أرادت»، « منظمة الجيش السري ستنتصر» وكذا بأفعالها مثل الهجمات ضد الممتلكات والأشخاص بما في ذلك شخصية رئيس الدولة الجنرال ديغول الذي كان مجيئه للسلطة في ماي 1958 بمثابة الأمل لأنصار «الجزائر الفرنسية». بعد ثلاث سنوات تحوّل الرجل المعروف بالدفاع والمحافظة على الجزائر الفرنسية إلى إتباع سبيل الاستقلال الذي حاول النشطاء الحيلولة دونه بكافة الوسائل. كانت منظمة الجيش السري الممثلة في شخص الجنرال سالان بمثابة رأس الحربة لهذا الرفض الراديكالي.

© 2013 جميع الحقوق محفوظة لدار سيبما في الجزائر و العالم العربي.
الرمك : 1 - 58 - 872 - 9947 - 978

قائمة الرموز الأساسية والأسماء المستعارة والرموز:

12 : جان فارد
13 : جان كلود بيريز
14 : جان جاك سوزيني
21 : عبد الرحمان فارس
30 : بول فاردي
31 : إيف فودار
35 : جان فارد
45 : جان جاك سوزيني
48 : جان فارد
65 : وهران
70 : شاطو جوبير
85 : قسنطينة
105 : راؤول سالان
161 : إيف فودار
162 : جان فارد
163 : جان جاك سوزيني
315 : الشبحة الشرقية
330 : الشبحة الغربية
345 : أورليون فيل
375 : المدية
451: رولان فودري
453: البليدة
466 : إيف فودار
467 : رولان فودري
475 : جان فارد
485 : جان كلود بيريز
495 : جان جاك سوزيني
510 : إيف فودار
565 : بول فاردي
567 : جان جاك سوزيني
610 : بول فاردي
665 : شاطو جوبير

ألبتروس : أنطوان أرقو

علي : جورج فونزاليز

APP : Action Psychologique Propagande

ب 15 : إيف فودار

ب 65 : پيار سيرجان

بابا : كلود ميشليتي

بابات : جان كلود بيريز

BAO : Bureau d'Actions Opérationnelles

BCR : Bureau Central de Renseignements

بن طوبال : جان كلود بيريز

بوضياف : ميشال لوروى

بومنجل : جان جاك سوزيني

يوصف : جان قارد
براهو : جوزيف بروازا
كمبون : پيار فيوم
كب : فيليب لوپيفان
سيمونار : ريمون ڤوريل
كلود : إيف ڤودار
كمبيون: إيدمون جوهو
كريستال : روبيرت مارتيل
د 14 : جاك سوستيل
د 17 : الباشاغا بوعلام
د 35 : شارل ديڤول
د 36 : ميشيل دوبري
د 38 : روجي فراي
د 41 : لوي جوكس
د 42 : جان موران
د 45 : سيكوراني
د 48 : كلود ريمون
د 63 : شارل إيلري
دانيال : روجي دافيلدر
دالتا : روجي دافيلدر جميلة : روجي دافيلدر
إ 13 : روجي دافيلدر
إ 75 : پيار پيش سمسون
إ 84 : فيليب مارسي
إ 88 : لوي جوكس
إ 99، 20 : / جان موران كرستيان فوشي

الفيل : راوّول سالان
إتيان : دانيال بران
فيار : جان فراندي
فرحات : جان فراندي
فرنند : جان فراندي
فلور : جان قارد
FN : الجبهة الوطنية
FNF : الجبهة الوطنية الفرنسية
فرنسيس : راوّول سالان
فرانسوا : أثاناس جورجيو پولوس
فرانسواز : إيف ڤودار
ج ب 3 : راوّول سالان
جنتيل : جورج ڤونزاليز
ڤولف : پول قاردي
ڤي : پول قاردي
هوتال : جان قارد
إ 450 : إيڤام العاصمي
جان– ماري : إيدمون جوهو
جان– نوال :كلود ميشيليتي
جنين : جان جاك سوزيني
جنات : جان جاك سوزيني
خيدر : إيف ڤودار
كريم : پول قاردي
لاوون : پيار لاڤايارد
ليونار : شارل ميشليتي

ليرات : ميشال لوروى
لورات : ميشال لوروى
منجان : سواتر
مارك- أنتوان : كلود ميشليتي
ميترو : لاشروا
ميتو : السيدة بلاي
أوم : منظمة جماهيرية
أورو : الاستخبارات والعمليات
ب 360 : والي تيزي وزو
ب 375 : والي المدية
بنشو: جورج فونزاليز
پاپا : جان كلود پيريز
پيون : الدكتور رومبو
پول : الدكتور رومبو
پولات : جان كلود پيريز
پولين : جان كلود پيريز
بليسي : جوليان كاملان
رب : منطقة وهران
ر س : منطقة قسنطينة
ر 15 : پول ڤاردي
ر 16 : جان ڤارد
ر 17 : جان كلود پيريز
ر 19 : جان جاك سوزيتي
ر 1491 : رولان ڤودري
ر 19912 : جاك أشار

رولوند : جورج راس
س 10 : ناحية منظمة الجيش السري للجزائر العاصمة
س 40 : ناحية منظمة الجيش السري لوهران
س 300 : رولان ودري
سولاي : راوُول سالان
سولاي بيس : إيدمون جوهو
تاسو : أثاناس جورجيو پولوس
ي 08 : پيار سيرجان
يزيد : إيدمون جوهو
ز أ 1 : منطقة الجزائر العاصمة
ز أ 1/أ : قطاع الجزائر (الجزائر الكبرى)

الجزء الأول

ما قبل تاريخ منظمة الجيش السري

تشكلت منظمة الجيش السري في ربيع 1961 غداة فشل انقلاب الجزائر لكنه من الإجحاف اعتبارها حديثة النشأة وتعود إلى بداية 1961 والمنفى الإسباني لمتشددي (حرب الحواجز) وعلى رأسهم «پيار لاڤاير» و«جان جاك سوزيني». الحقيقة أنه إذا ما كان ميلاد منظمة الجيش السري يندرج في إطار زمني قصير جدا أي أثناء محاولة استعمال العنف التي حدثت في شهر ديسمبر 1960 ثم الانقلاب الفاشل في أفريل 1961، فإنه وللوصول إلى فهم أكبر، من الواجب وضع هذه الحركة في سياق زمني أطول وذاك ما أحس به معاصروها أنفسهم. أثناء محاكمة «راؤول سالان» وحين تقديم شهادته لم يتردد فرانسوا ميتيران في ربط إرهاب منظمة الجيش السري «بسلسلة من الأعمال الإرهابية التي حصلت في 1957 ومن دون شك كذلك سنة 1956 (...) قامت بها منظمة تسمى «منظمة المقاومة بشمال إفريقيا» التي كان يعتبرها «اللبنة الأولى لمنظمة الجيش السري». إن التقارب بينهما ليس سطحيا بالرغم من أن منظمة الجيش السري ليست نسخة طبق الأصل لأي منظمة سابقة وعليه فإن طابعها الهجين وبعدها الغامض يتأتى من تلاقي وتضافر – لم يصل لمبتغاه – لمكونات ثلاث لا تخلو من الشقوق. في الأول هناك المدنيون الحريصون على الدفاع الذاتي والإرهاب المضاد. ينضم إليهم مناضلون سياسيون من التيار الوطني الذين يعتبرون الدفاع عن «الجزائر الفرنسية» هدفا سياسيا وكذا أداة لطرد النظام الجمهوري وفرض دولة ذات طبيعة مغايرة (لم يحدث الاتفاق حولها بينهم بسبب حساسياتهم المتعارضة). هناك أيضا العسكريون ذووالتوجهات

المتعددة رغم نقاط التقاطع الهامة أي تجربة الحرب الهند الصينية والعم
في صفوف الوحدات الخاصة. إذا ما كان التأكيد على هذه الجماعا
يسمح بالإشارة لوجود طابع معين من السلوكيات فإنه يغدو من الضرور
تشابك أنواع هذا الطابع كي تقود إلى ميلاد منظمة هدفها هو امتصا
الاختلافات وإيجاد تجارب مشتركة تسمح بالتواصل وتصبح في النها
هي الحلقات في سلسلة متشابكة من الأعمال، مثل (الحواجز) في جانف
1961 (أكبر من 13 ماي ومجمل التناقضات) وصولا إلى الانقلاب، التي
ساعدت في دعم الصفوف والقيام بعمليات التصفية.

1. محفزات الالتزام

الدفاع الذاتي/ مكافحة الإرهاب/ والسياسة

من الدفاع الذاتي إلى مكافحة الإرهاب: تنامي المبادرات

بمجرد اندلاع حرب الجزائر في نوفمبر 1954 وعلى غرار السابقتين التونسية (اليد الحمراء) والمغربية[1] بدأ تشكيل مجموعات الدفاع الذاتي. يبدو أن أول مجموعة قد ظهرت بالجزائر العاصمة لدى عمال (الترامواي) المنخرطين في نقابة «الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين» التي يتزعمها جوزيف ريزا المدعو «ناني» المولود في 1927 يساعده في ذلك سائق الطاكسي «جوزيف جوشوا جيني» المدعو «مسيح باب الواد» وارتكبت جماعة (الترامواي) التي سيتزعمها لاحقا جورج واطين أول اغتيال لها يوم 18 نوفمبر وذلك باستعمال مسدس لتصفية اسكافي عربي معروف بتحركاته الوطنية[2]. في الأسابيع والأشهر الموالية، تشكلت نوايا أخرى. الشاب «جان كلود بريز» المولود ببجاية عام 1928 والذي يعمل كطبيب بباب الواد ينتمي معظم زبائنه إلى الطبقة المتوسطة من السكان البيض، ممكن من تجنيد عشرات من الأشخاص منهم رجال الحماية المدنية والعمال بما فيهم قدماء الألوية العالمية التي كانت ترغب في التخلص من العرب الذين يشتبهون «تموريسكيي» فرانكو[3].

بعض الأماكن أصبحت جزءا من هذا الحراك على غرار المقاهي بدءا «بيار الفوروم» لصاحبه جوزيف أورتيز الذي رغم أنه كان مناضلا في

«الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا» وكذا «إتحاد حماية التجار والحرفيين» الذي أسسه «بيار بوجاد» فإنه تكفل بمكافحة الإرهاب[4]. هناك الفيلات أيضا مثل فيلا «أندري أشياري» الذي كان مقاوما عنيدا والمدعو «بودان» ومساعد والي قالمة، المدينة التي قاد فيها عمليات القمع الدموي يوم 10 ماي 1945 بعد التصفيات التي تعرض لها الأوروبيون على أيدي العرب يومين قبل ذلك في مدينة سطيف. تقلد منصب المفتش العام لتجمع الشعب الفرنسي في بداية 1947 [5] ومع قدوم «جاك سوستيل» كوزير مقيم، بلغ منصب نائب الراند «الآلان» مندوب مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس[6]. كوّن أندري أشياري بصفته زعيم مكافحة الإرهاب تجمعا يدعى «منظمة المقاومة إفريقيا الفرنسية» بمساعدة الدكتور «روني كوفاكس» ذي الأصل المجري. أصبحت الفيلا التي يقطنها بمرتفعات بوزريعة والمطلة على خليج الجزائر مركزا لنشاط مكثف. تمكن كوفاكس بالتعاون مع ضابط الشرطة «نوربر فازو» من تطوير (منظمة المقاومة إفريقيا الفرنسية) في ربيع 1956. في بداية الصيف تمكنت المنظمة من جمع أول خلية صلبة وحازمة تتمثل في ميشال فيشوز وفابي ديلا مونيكا العامل بمحطة الحماية المدنية بباب الواد وكرستيان طرونسي الجواهرجي وآغ قافوري الميكانيكي وفيليب كاستي «المندس جيدا» والوكيل التجاري بشركة رونو بالجزائر العاصمة[7].

بدأ المزارعون في أطراف العاصمة وخاصة في سهول المتيجة يحضرون للدفاع عن أنفسهم ولمكافحة الإرهاب ومن بينهم يوجد روبيرت مارتيل المالك والمستغل من منطقة الشبلي الذي اقترح منذ بداية 1954 على رئيس بلدية الشبلي تكوين ميليشيا[8]. أعلن نفسه الناطق الرسمي على لسان «المعمرين الصغار» وبعث برسالة مفتوحة إلى الجنرال «أومران» والتي نشرت يوم 21 جوان 1955 على صفحات أسبوعية «الإفريقي»

ووصفت «تقززهم» و «عزمهم» («قولوا لهم في فرنسا بأننا لن نغادر أبدا» وأنهم «ليسوا ببعيدين عن رد الضربة للضربة»)[9]. هكذا أخذ مزارع الشبلي في توسيع شبكة علاقاته بحيث انضم إلى «أومران» «روني ريڤاس» مسيّر جريدة (هيبة) التي يُذكر عنوانها بجماعات «فايس طومب» بتونس وكذا الدكتور كوص بالمغرب[10]. أفضت هذه المشاورات إلى ميلاد (الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) في 25 أوت 1955 الذي ترأسه « بوبي بانس لويس» المسئول السابق للفرع الجزائري ل (الوجود الفرنسي) وكان «روبيرت مارتيل» إحدى الحلقات المفصلية فيها إلى جانب رفيقه رولان كريستن. سيطرتْ على نهاية الصيف وبداية الخريف من عام 1955 تجمعات شعبية في كثير من البلديات الفلاحية (ولاد فايت، بوينان وغيرهما) والتي سمحت للحركة من الانتشار والتغلغل في العاصمة وضواحيها (بحيث تمكنت من تجنيد 1000 منخرط مع أكتوبر 1955 وحركة (بريستيج فرنسي) 4000 منخرط)[11]. حدثت أزمة داخلية قادت إلى طرد (روني ريڤاس) وإعادة تنظيم الحركة التي أصبح (مارتيل) أمينا عاما لها[12] لكن ذلك لم يمنع (الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) من مواصلة التوسع من خلال خلق لجان جديدة وربط العلاقة مع جماعات أخرى مساندة لفكرة «الجزائر الفرنسية» مثل (تجمع فرنسيي الجزائر) الذي يرأسه المحامي روبيرت پيرينڤاي وتشكل عام 1954. يعتبر خطاب (الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) متطرفا ويناضل صراحة من أجل الدفاع الذاتي لفرنسيي الجزائر: «إذا كان من الضروري فسنَذبح قبل أن نُذبح» كما قال الأمين العام (ريڤاس)[13].

لم يكن ميلاد جماعات مكافحة الإرهاب حكرا على العاصمة وضواحيها. ففي وهران مثلا[14] تمكن الملاكم (روبيرت طابارو)، المولود عام 1929 والذي ينتمي على عائلة اشتراكية، من لم شمل بعض الأصدقاء ومنهم (ڤي فيلنيف) و(روبيرت كونيسا) وتكوين فريق صغير يجند أنصاره

بالأحياء الشعبية (سانت أوجين، لامارين). لم يبق الثلاثي معزولا بل التحق به (أناناس جورجيو بولوس) المدعو (طاسو) أو (اليوناني) وهو صحافي تحوّل إلى مهنة الجمعة والذي تمكن من تجهيز منظمة صغيرة.

تخصيب الحركات السياسية

إن التفرقة بين جماعات الدفاع الذاتي والحركات السياسية قد تبدو خدعة في تقديمها باعتبار أنها تتشكل من نفس الأشخاص لكنها ضرورية على كل حال لفهم طبيعة هذه الجماعات التي يمكن وصفها «بالتابع للإرهاب» لأن البعض منها يضم مصلحة للعمل هذا من جهة، والتوصل إلى حقيقة أن المتطرفين لا يشكلون تجمعا منسجما بمجرد أن يخرج النقاش من موضوع الدفاع عن مبدأ الجزائر الفرنسية. خلال سنوات أواسط الخمسينيات وُجد تياران أساسيان وهما التيار (يوجادي – نسبة إلى پيار يوجاد) والتيار «الوطني الثوري».

شكل (أنصار يوجاد) (إتحاد حماية التجار والحرفيين) أول حركة سياسية هامة كانت تمتلك الصيت في فرنسا ولا يقل دورها في الجزائر أيضا. كان مكتبها السياسي عام 1956 يتكون من رجال أربع وهمْ (روجي ڤوتاليي) مكلف بالإدارة العامة والدكتور (برنار لوفيفر) بالدعاية والمحامي (باي) بالعلاقات و(جوزيف أورتيز) بمصلحة العمل[15]. تركزت التركيبة الأولية للحركة أساسا على التجار ولكنها بدأت تحاول توسيع قواعدها الخلفية والاضطلاع بالدور الريادي للدفاع عن الجزائر الفرنسية بواسطة أسبوعية الحركة (الأخوّة الفرنسية) وكذا نشاطات شخصياتها المحورية مثل (پيار يوجاد) (الذي تزوج بامرأة من الأقدام السوداء) وبرلمانيين من الشباب وهما (جان موريس دوماركي) و(جان ماري لوپان). كان تنظيم مؤتمر (أنصار يوجاد) بالعاصمة مناسبة لقياس تأثير الحركة خارج المدينة البيضاء

(العاصمة). من الواضح أن هناك فروع كثيرة لحركة (إتحاد حماية التجار والحرفيين) متواجدة في كافة أرجاء التراب الجزائري بما في ذلك مدينة صغيرة مثل سيدي بلعباس أين يجتمع كافة تجارها برئاسة المسؤول المحلي (أنطوان سردان)[16].

بعد (إتحاد حماية التجار والحرفيين) حل بالمشهد الجزائري الوطنيون الثوريون ل(الأمة الفتية) الذين تمكنوا من تشكيل تجمع فرعي. تأسست الجمعية سنة 1950 تحت لواء قائدها (پيار سيدوس) والتي أصبحت تحمل اسم (حركة الأمة الفتية) بدءا من سنة 1956 حيث بدأت تكبر أهميتها خاصة بعد هجومها المدهش على مقر جريدة (ليمانيتي) تعبيرا عن معارضتها لعمليات القمع السوفياتية في بودابست. مع نهاية 1956 تمكنت الحركة من التمركز بالعاصمة بتحريض من (دومينيك فينر) المتطوع منذ بدايات 1954 بحيث وجد نفسه في الجزائر داخل صفوف (الفيلق الرابع للمشاة) رفقة (ميشال لوروى) العضو السابق في (شباب تجمع الشعب الفرنسي). بعد أن غادر هذا الأخير الجيش مع (فينير) وباشر العمل في مجال البحوث في مجال النفط، أعلن نشأة (الأمة الفتية) بالعاصمة رفقة أحد أصدقائه وهو (فرنان فورمون)[17] في الوقت الذي راح صديق آخر وهو الدكتور (توفونو) يناضل من أجل نشر وتطوير الحركة بمدينة عنابة[18].

نقاشات طويلة والانتقال للفعل

بالنسبة لهذه الحركات، اعتبرت سنتا 1954–1955 اللتان تخللتهما بعض الأعمال مناسبة للاتصال بالآخرين وجمع الأسلحة بهدف القيام بهجمة كبيرة.

محاصرة (في مولي)

أول فرصة عظيمة جاءت عقب الزيارة التي قام بها الاشتراكي (في مولي) رئيس المجلس وهذا بعد شهر من الفوز في الانتخابات التشريعية يوم 2 جانفي 1956 الذي أحرزته الجبهة الجمهورية والتي تخللها تقدم ملحوظ لأنصار بيار بوجاد. متشددو العاصمة الذين تأسفوا بريبة كبيرة على تنحية (جاك سوستيل) من منصبه كوزير مقيم راحوا ينظرون على مجيء خليفته الجنرال (جورج كاترو) الذي عينه للتو (في مولي). كان (جورج كاترو) يجسد الكثير من نقاط الاشمئزاز بالنسبة لهم وخاصة الديغولية التاريخية المتعلقة بالأحداث السورية لعام 1941. أما الأهم من ذلك، فمن منظور المدافعين عن الجزائر الفرنسية يمثل الجنرال الشخصية المثلى لتصفية الإمبراطورية لأنه شارك بحيوية في المحادثات التي مهدت لمجيء محمد الخامس والتحضير لاستقلال المملكة المغربية. أما بالجزائر العاصمة فقد كان الغضب عارما تؤججه الحركات السياسية المنظمة وكذا الديغوليين المحليين (أندري أشياري وماريو فيفر)[19] أو القادمين خصيصا من فرنسا أمثال (آلان ڤريوتراي) والمحامي (جان باتيست بياجي) الذين كان في نيتهم محاولة إقناع (جاك سوستيل) بالبقاء في منصبه. إذا ما حاول هذا الأخير العودة إلى المترويول فإن الديغوليين الذين أقاموا مقرهم العام بفيلا محي الدين (التي يملكها ماريو فيفر) سيحاولون اغتنام فرصة الظرف المضطرب ليس فقط للتخلص من (كاترو) ولكن فرض الجنرال (روني كوني) في منصب القائد العام مكان الجنرال (لوريلو). في يوم 4 حدثت مظاهرة من تنظيم (لجنة الاتفاق للدفاع عم الجزائر الفرنسية) والموجهة من قبل جمعيات قدامى المحاربين وكانت صورة لما سيحدث. لقد ضمت آلاف المحاربين القدامى الذين ساروا رافعين أعلاما تحمل شارات الحداد، فاتحين الأماكن الشرقية أمام وفد من عائلات ضحايا الإرهاب بالشمال

القسنطيني. حسب تقرير رسمي فإن المسيرة جرت «في ظروف تنظيمية ممتازة» رغم ضرورة «الإشارة إلى أن معظم المتظاهرين كانوا مسلحين[20].» لم يتم إهمال الاجتماعات العلنية بحيث قام المحامي (بياجي) (الذي بدأ مشاوراته مع (أوڤست أرنو) أحد مسئولي المحاربين القدامى بالجزائر العاصمة) بتجميع طاقات المحاربين القدامى[21]. في الكواليس اتصل الديغوليون مع (روبيرت مارتيل) وتم استقباله بفيلا محي الدين في صبيحة يوم 5 من الشهر. بعد المشاورات وعد بأن يحضر معه في اليوم الموالي ليس فقط مناضليه (الذين تم تخصيص طن من الطماطم من أجلهم) بل وإلى جانبهم مفرزة تضم 250 رجلا مسلحا (ببنادق الصيد والرشاشات)[22]. قام (روبيرت مارتيل) بتجاهل (روني كوني) محاولا العمل لصالح الجنرال المتقاعد (أومران).

في 6 فيفري تحول استقبال (في مولي) إلى كابوس بالنسبة لممثلي الدولة. فالعاصمة مدينة ميتة (المدارس والمحلات مغلقة...»بسبب الحداد») ولكن هناك تجمع شعبي (18.000 شخصا من بينهم 1.500 من قدامى المحاربين)[23] كان في انتظار رئيس المجلس الذي من المقرر أن يضع باقة من الزهور أمام نصب تذكار الموتى. بدأت المشادات بالسب وتعابير الاحتقار وتبعتها المقذوفات (الحجارة، الأعضان)[24] وتمكنت الشرطة بصعوبة بالغة من تجنيب ڤي مولي التعرض للتصفية الجسدية من طرف حشود كانت مستعدة لذلك. تملكته الصدمة جراء كل ذاك الغضب وانهار لأن المظاهرة لم تكن بتاتا مجرد عرض لمجمل المعمرين بل هي مؤشر على غضب بعض «صغار البيض» الذين لم يشكلوا سوى قوافل مساندة في الانتخابات (للفرع الفرنسي للحركة العمالية العالمية) ما وراء البحر الأبيض المتوسط، رغم ذلك تمكن ڤي مولي من الالتحاق بسيارته (في الوقت الذي تدوس أقدام عساكر الكوموندوس باقة الزهور الغضة) وراح مندفعا بسرعة نحو

القصر الصيفي بحيث يتمكن من الاتصال بباريس. كانت النتيجة هي استقالة «كاترو»[25] وبذلك انتصر الشارع. الحقيقة هي أن الأهداف الأهم لم تتحقق بالإضافة إلى بقاء كل من «لوريلو» و«مولي» في منصبيهما. هذا لا يعني بأي منظور أن النجاح لم يكن باهرا لأن مجموعة من الرجال تمكنت بوسائل محدودة جدا من دفع السلطة في فرنسا إلى التراجع. هذه السابقة كانت لها أبعادها الثقيلة.

تطبيق سياسات مواجهة الإرهاب

بالنسبة لأكثر العناصر النشيطة داخل الجماعة المتطرفة فإن النجاح الذي تم إحرازه ضد مولي لم يكن يشكل أبدا هدفا في حد ذاته. إذا ما كان الشارع أداة مهمة فإن العمل المباشر والعنف المسلح هما أهم شيء. بدأ يسيطر هاجس الإحساس بالضياع الذي يضاف إلى الحقد على الليبراليين بكل أطيافهم وكذا إرادة الانتقام للأوروبيين الذين سقطوا ضحايا لإرهاب جبهة التحرير الوطني التي بدأت تستهدف المدينة البيضاء (من 20 إلى 24 جوان 1956 سجلت 21 عملية كانت حصيلتها 10 موتى من بينهم 7 أوروبيين)[26] الشيء الذي دفع برجال منظمة المقاومة لشمال إفريقيا إلى تتبع الأشياء بأنفسهم على الأقل بالجزائر العاصمة. في مرحلة جاك سوستيل ممكن أندري أشياري من تسجيل بعض النجاحات وخاصة بتقديم المساعدة لبعض محافظي الشرطة للإمساك برابح بيطاط أحد قياديي جبهة التحرير الوطني[27]. بعد مظاهرات شهر فيفري ونفيه، ترك أشياري مكانه كقائد لمنظمة المقاومة لشمال إفريقيا للدكتور كوفاكس. قبل بضعة أسابيع على بداية معركة الجزائر كانت منظمة المقاومة لشمال إفريقيا بلا شك هي أكثر جماعة مناهضة للإرهاب الأكثر تنظيما على مستوى العاصمة قادرة على امتلاك معلومات قيمة (بواسطة نوربير فازو الرقم الثاني في الشرطة الجنائية للعاصمة وأحد المسؤولين المحليين على الاستخبارات العامة) وفي

صفوفها أحد خبراء المتفجرات ألا وهو فيليب كاستي وهو من قدامى عساكر الفيلق 11 الصدامي (القوة الخاصة لمصلحة العمل التابعة لمصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس) والذي تم تكوينه مباشرة بعد الحرب من طرف بول أوساريس[28].

مع أواخر جوان 1956 كان الفريق على أهبة للشروع في العمل. أولى الهجمات، التي كانت غالبا ما تحدث في مساءات السبت، استهدفت مقرات الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومعصرة الزيتون «ممزالي» وكذا الجريدة اليومية «ألجي ريبوبليكان» ذات التوجه الشيوعي[29]. عرف الفريق تصلبا أكثر وفي 10 أوت 1956 حدث دويّ هائل نسف عمارة بالقصبة بحي طيبة تسبب في كثير من الوفيات[30]. ردت جبهة التحرير الوطني على ذلك بسيل من العمليات الموازية والتي بدأت بعمليات يوم الأحد 30 سبتمبر على الساعة السادسة والنصف مساء وضربت مقهى «ملك بار» و«كافيتيريا» شارع ميشلي وهما مؤسستين يؤمهما الشبان الأوروبيون. كان الهجومان مقصودين ومحكمي التخطيط وهذا ما لخصه عبان رمضان الرقم الثالث في جريدة «المجاهد» بقوله: «مع بلوغنا هذا المستوى من الكفاح فإننا على أهبة الدخول إلى مرحلة الغياب التام للأمن والتي هي مقدمة لانتفاضة شاملة ستخلصنا من الاستعمار الفرنسي إلى الأبد»[31]. تعتبر حادثة تحويل الطائرة التي كانت تنقل زعماء جبهة التحرير الوطني واعتقالهم يوم 22 أكتوبر 1956 والانتصار الإعلامي الذي حققه جمال عبد الناصر غداة حادثة السويس التي انعكست على جبهة التحرير الوطني وأدت إلى بعث الحماس لدى قادتها المحليين وخاصة العربي بن مهيدي، الرجل القوي بمنطقة العاصمة الذي كان يرى بأن القصبة بإمكانها أن تصبح «ديان بيان فو» ثانية. كل تحضيرات جبهة التحرير الوطني والأعمال التي صاحبتها كانت تغذي هوس الاعتداءات وهيجان

النشطاء. كان خريف 1956 على الخصوص عامرا بالتهديدات وعمليات
دفن الشخصيات الأوروبية التي اغتالتها جبهة التحرير الوطني كما حدث
يوم 29 ديسمبر 1956 مع أميدي فروجي[32] رئيس بلدية بوفاريك. كانت
تلك الأحداث فرصة لنوعية الأوروبيين الذين كانت أعصابهم متوترة بما
فيه الكفاية.

قرر النشطاء المناهضون للإرهاب تخطي حدودا أخرى إضافية وذلك
بالاهتمام بالمعلومات أولا مع البحث عن محاولة لتعويض الشرطة التي
اعتبروها فاشلة. بداية عملياتهم كانت يوم 17 ديسمبر 1956 حين قاد
«جوزيف ريزا» و «سوفور لوراتو» تحت قيادة جورج واطين بخطف
شاوش، صاحب محل كشك بشارع إيزلي واعتبروه خطأ كأحد قادة
جبهة التحرير الوطني بالعاصمة. ثم نقله إلى مزرعة «ألما» حيث عُذب
وفارق الحياة في اليوم الموالي[33]. بعدها قررت هذه الجماعات عزل أو حتى
القضاء على القادة العسكريين والمدنيين الذين رأت فيهم شيئا من الليونة أو
الانهزامية بهدف استبدالهم برجال أكثر ثقة. كان المستهدفان من هذا هما
روبيرت لاكوست وراؤول سالان، القائد الأعلى الجديد الذي جاء يوم
15 نوفمبر 1956 والذي يعدّ أحد مسؤولي «التخلي» عن الهند الصينية.

تشويش البازوكا

في يوم 16 جانفي 1957 على الساعة السابعة مساء حدث انفجار
دمّر مكتب مركز القيادة لراؤول سالان. نجا هذا الأخير لأنه لم يكن داخل
المكتب في حين توفي الرائد رودي في عين المكان. كان ذهول السلطات
العسكرية والمدنية عظيما. الكل ظن في البداية أن الهجوم قد نفذته قوى
جبهة التحرير الوطني (التي قررت السلطات محوها حين منحت للجنرال
ماسو سلطات استثنائية) أو حتى عملية من فعل الشيوعيين. بعد أن وُجد

سلاح الجريمة (بازوكا) تم التخلي عن هذه الفرضيات وعشرة أيام بعدها
توصلت التحريات إلى نشطاء منظمة المقاومة لشمال إفريقيا التي جاء قرار
حلها يوم 11 ديسمبر لكن ذلك لم يمنع أعضاءها من التآمر. تم حبس كلا
من «كوفاكس» و «كاستي» في سجن بربروس رفقة فيشوز (الوكيل لدى
شركة رونو) وكرستيان طرونسي (الجواهرجي الذي تم تكليفه بإحضار
الأسلاك الكهربائية) وجوزيف أورتيز (المعروف بتوفير القاذفات)[34]
وجان كلود بيريز. بعد بضعة أشهر (أي في 1 أفريل) تم إطلاق سراح
الأشخاص المتهمين (من بينهم أورتيز وبيريز) إفراجا مؤقتا، أما بالنسبة
للمتهمين الرئيسيين وفي مقدمتهم كل من كوفاكس وكاستي وفيشوز
فقد تعقدت القضية لأنهم أدلوا بتصريحات مذهلة ومربكة. لقد اعتبروا
أنفسهم الجناح المسلح لعملية واسعة النطاق وأنهم قاموا بهذا العمل
لصالح حركة تقودها «لجنة الستة» والتي من بين أعضائها «باسكال
أريغي» النائب الشاب وخرّيج المدرسة الوطنية للإدارة وكذا جان باتيست
بياجي وميشيل دوبري والجنرال روني كوني الذي تم الاتصال به حسب
زعمهم بوساطة النقيب آلان ثريوتراي (في مكتبه) والمعروف بكونه الرأس
العسكرية المدبرة للقضية والقائد الأعلى مستقبلا الذي سيخلف سالان
في المكان والوظيفة التي يحتلهما. إذا ما كان هذا الأخير يميل أكثر نحو
تأكيد ما بدا له كعملية لتصفية حسابات شخصية (علاقاته بكوني كانت
سيئة) ومؤامرة ديغولية لم يقدم المتهمون فيها أي دليل واكتفوا بالإشارة إلى
بعض المصادفات المحيرة. حاولت المحكمة العسكرية في الجزائر معرفة
أكثر بالتفاصيل وضاعفت الإنابة القضائية باتجاه باريس ولكن الجلسات
مع المتهمين لم تفض على نتائج هامة. إن نقل الملف إلى المحكمة الدائمة
للقوات المسلحة بباريس وكذا ملف الإرهابيين الموجودين بسجن فرين
في مطلع 1958 لم يسرّع في حل إجراء موجود داخل دوامة ماي 1958.
أدت الجلسة الأولى في 24 جويلية 1958 إلى تسريح مؤقت لكوفاكس

الذي لم يقدم نفسه أمام المحكمة رغم مرور بضعة أسابيع على ذلك
الحكم عليه بالإعدام غيابيا أما كاستي الذي كان حاضرا في قفص الاته
فحُكم عليه باثنتي عشر سنة حبسا[35].

بعد مرور نصف قرن من الزمن على «قضية البازوكا» التي تعلق
مجموعة المؤامرات التي انتشرت تحت حكم الجمهورية الرابعة ما تزال تحوي
الكثير من الروايا الضبابية. مهما كانت شاهدا على مؤسسة جنينية أو على
العكس من ذلك كانت تخفي منظمة ذات فروع عميقة فإنها معبرة عن
الجو السائد بالعاصمة وتشكل مؤشر على قدوم 13 ماي ومنظمة الجيش
السري المستقبلية. بالنظر إلى رجال السياسة المتهمين، لم يتورع بعض
الصحافيين آنذاك عن الإشارة إلى «مؤامرة ڤولية»، واحدة من «المؤامرات
13 ليوم 13 ماي» كما جاء في أحد العناوين المشهورة[36]. بعض الكتاب
على غرار جان فيرنيو قللوا من شأنها بقولهم أنه يجب البحث عن «جوهر
قضية البازوكا» في «الكلام غير الحذر وفي مناخ المكائد في باريس وفي
تسمم ذاتي لسكان العاصمة الذين لهم باع في استعمال الأسلحة وتصفية
الحسابات»[37]. حتى في عهد قريب جدا فإن كريستوف نيك الذي بحث
كثيرا في هذا الموضوع لم تكن لديه الوثائق الكافية ولم يتوصل إلى إثبات
وجود مؤامرة فرفض هذه المقاربة التبسيطية. لقد نعت القضية «بأول
فضيحة قضائية للجمهورية الخامسة» ويرفض إبعاد الشهادات التي تم
جمعها قائلا: «ليس في إمكان أي أحد التحدث بنزاهة عن هذيان أو
حبكة من طرف جماعة من المجرمين الكذابين الذين قرروا «تصفية»
جنرال فرنسي من أجل متعة النظر إلى أضواء اللعاب النارية»[38]. إذا ما لم
يتمكن خيط من الشبهات أن يكون دليلا فإن هذه القضية أثبتت تواجد
إمكانيات التمرد في الجزائر والتي تجسدت في سنوات 1956–1958
في وجود علاقات مميزة بين المدنيين المتطرفين ودوائر الجيش والشرطة. إن
قرب الفاعلين من بعضهم إضافة إلى ما يمكن تسميته بالقصور أو التواطؤ

من طرف السلطات السياسية التي لم تسيطر على الوضع كما ينبغي مما أدى
إلى نوع من الخلط بين الأدوار والوظائف كما أدى كذلك إلى المساهمة
في تشويش المعالم وتدعيم حالة معقدة حيث تنتهك الشرعية في كل لحظة.

تشويش المعالم

إن نشاطات الأوروبيين المناهضين للإرهاب وكذا العمليات الإرهابية
لجبهة التحرير الوطني أفلتت من أيدي روبيرت لاكوست وسلطات
الشرطة والعدالة الذين أصبحوا عاجزين عن ضمان أدنى حد من الأمن
بالعاصمة التي أصبحت تحت الدم والنار. في الأيام الأولى من جانفي
1957 أوكل روبيرت لاكوست للجنرال ماسو مهمة ضمان النظام في
مقاطعة الجزائر بحيث وضح جيدا مسألة نقل السلطات: «إن مسؤولية
ضمان النظام في كامل تراب مقاطعة الجزائر العاصمة تُنقل ابتداء من نشر
هذا المرسوم (8 جانفي) إلى السلطة العسكرية التي تمارس مهامها تحت
رقابة إيڤام والي العاصمة كل السلطات المخولة في الحالات العادية للسلطة
المدنية»[39]. بموجب هذا حصل الجنرال ماسو على صك أبيض الهدف منه
هو كسر الإضراب العام المبرمج في 28 جانفي الموالي والذي نادت إليه
جبهة التحرير الوطني. طبق المظليون تحت إمرة الجنرال ماسو الجملة التي
قالها العقيد جان بيار «حين نخوض حربا يجب توفير الوسائل لربحها
وإلا ستكون إجراما»[40] فتمكنوا من القضاء نهائيا على الإرهاب بالعاصمة
وكسر سيطرة جبهة التحرير الوطني (وذاك ما منحهم مشاركة بطولية
في العرض العسكري يوم 14 جويلية 1957) وذلك باللجوء إلى طرق
(وخاصة أثناء الاستنطاق دون أن ننسى التصفيات الجسدية)[41] الشيء الذي
أدى بدءا من ربيع 1957 إلى إحداث نقاش كبير في فرنسا حول التعذيب.
تم نقل كل ذلك من قبل الصحافة وخاصة «ليكسبريس» لصاحبها جان
جاك سرفان شريبر وكذا الجنرال المرموق « باري دو بولاردييه»[42] ومجموعة
من المثقفين (بدءا بالكاثوليكي بيارهنري سيمون).

لا جدوى هنا من إعادة قصة «معركة الجزائر» أو النقاش المثار بسبب الوسائل التي تم استعمالها بل بالتداخلات الممكنة مع منظمة الجيش السري. من المعقول الانتباه إلى عنصرين. أما الأول فهو تعميق العلاقة بين المدنيين المناهضين للإرهاب وبعض العسكريين بحيث تم إنشاء القواعد الخلفية للفيلق الأول من المظليين في منطقة الشبلي بالمتيجة تحت قيادة بول أوساريس الذي تمت ترقيته للتو إلى رتبة رائد وأصبح هو قائد الأركان بمكن في فيلا وضعها روبيرت مارتيل تحت تصرفه إلى جانب مجموعة من المزارع لاستقبال جزء من العساكر[43]. وفر المدنيون النشطاء قاعدة خلفية للجيش وكانوا ينتظرون منهم الدفاع والحماية. أما العنصر الثاني فيتعلق بالعسكر وحاجتهم إلى المدنيين من أجل التموين. لقد أقيمت منذ 1955 وحدات إقليمية على مستوى كامل التراب الجزائري كان هدفها هو الدفاع «الثابت» لكنها الآن ستسمح بترك «المهمة الإستراتيجية لضمان النظام»[44] للوحدات العسكرية العاملة. بعد ذلك انشطر النظام الأصلي إلى وجهتين. الوجهة الأولى هي توسيع نشاط بعض الوحدات الإقليمية إلى المجال العملياتي على غرار الوحدة الإقليمية المدرعة التي تمتلك دبابات «شيرمان» وخاصة تحت قيادة العقيد طومازو الذي أنشأ وحدة عملية داخل الفيلق 11 للوحدات الحدودية) (القبعات السوداء) تحت لواء مارسيل روندا، رجل الصناعة[45] وكذلك إنشاء شرطة إضافية في 4 مارس 1957 (تضم فرق الحماية الحضرية) تم وضعها تحت تصرف الكولونيل روجي طرانكيي مكلفة بالاستخبارات والدعاية[46]. بها 7.500 رجل مسلح يقودهم رؤساء الجمعيات المحلية لقدامى المحاربين الشيء الذي سيمكن من محاصرة المدينة وتأطير السكان الأوروبيين والمسلمين (لا يمكن هنا نسيان القصبة) وكذا مراقبة مبادرات المدنيين الذين قد تجلبهم مناهضة الإرهاب. أبدت هذه الوسيلة نجاعتها وبدت بأنها ستستمر في المستقبل ولقد رأى فيها جان فيرنيو التجسيد الحقيقي لمنظمة جماهيرية تابعة لمنظمة الجيش السري[47].

بدون الذهاب بعيدا في التحليل فإن العلاقات التي تمت إقامتها ما بين بعض الضباط وبعض النشطاء المدنيين لا يستهان بها لفهم الأحداث القادمة وفي مقدمتها يوم 13 ماي. على المستوى العام فقد بينت ماري دينون بأن «الحقيقة العامة للعلاقات» بين الوحدات الإقليمية والوحدات العاملة يبيّن «حالة من القلق الكامن» وأن «الانسجام المثالي» الذي تم تضخيمه في الجرائد المحلية قد تم تقييمه بشكل مشوّه[48]. إن البنى التي تحتلنا لها وضعية مختلفة وتتمكن من طرح العلاقة بين المواطن/الجندي بطريقة مغايرة تماما. فالرجال (والنساء) الذين يشاركون في (جهاز الحماية الحضرية) (قد تم اختيارهم لاقتناعهم بفكرة الجزائر الفرنسية) وأكثر منهم أولئك المشاركون في الوحدة الإقليمية العملية التابعة لمارسيل روندا هم مواطنون ملتزمون ويمكن ضمهم داخل المليشيات. إنهم لا يتغون البقاء كاحتياطي للضباط العاملين بل يودون الإلقاء بكامل ثقلهم لجلب الجيش إلى جانبهم. أما من جهة الجيش بما فيهم المتشددين فلا يجدون أدمغة سياسية كثيرة لكن مواقفهم والتزامهم تكون لها انعكاسات سياسية في حالة الأزمة وتلك اللحظة بالذات «لحظة التأرجح» هي التي يعمل من أجلها النشطاء المدنيون الذين يرى جزء كبير منهم بأن إنقاذ الجزائر الفرنسية يمرّ عبر قلب الجمهورية الرابعة من طرف الجيش كي يفسح المجال أمام نظام جديد لا يُنتظر منه سوى المحافظة على الجزائر. أصبح المجال مفتوحا إذن أمام كل أنواع المتآمرين الذين ازدادت أعدادهم في سنتي 1957–1958.

رحلة في بؤرة التآمر

من نافلة القول العودة إلى سرد أولى للمؤامرات المفترضة وقياس درجة توسعها وفرص نجاحها لكن هناك ملفّان يمكنان من التعرف على الحالة السائدة قبل يوم 13 ماي، اليوم الذي يعدّ امتحانا حقيقيا للجناحين الأساسين للنشطاء: مشروع التآمر المسمى «الأو الكبير» وتحركات

الديغوليين المحليين برئاسة ليون ديلبيك والذين حاولوا تجسيد الخ
القائم للديغولية بلعب دور مهم ابتداء من 13 ماي.

من قناع «الكاغول» إلى مؤامرة «الأو الكبير»

ابتداء من سنوات الخمسينيات، بدأ قناع الكاغول الذي تم نسيانه لمدة طويلة يعيد إلى ذكريات قديمة أي إلى سنوات 1936–1937 بحيث أن اللجنة السرية للعمل الثوري (لم تكن تسمية «الكاغول» سوى كنية) التي تضم العناصر الأكثر تصلبا في المعارضة الوطنية للجبهة الشعبية اختارت محاولة زعزعة النظام عن طريق اللجوء إلى الاغتيالات السياسية (ديمتري نافاشين مستشار وزير الاقتصاد الوطني، والاشتراكي شارل سينياس والإخوة روسيلي المناهضين للفاشية والمنفيين في بفرنسا) وتحريك الهجمات وتجميع الأسلحة والمعلومات بهدف أخذ السلطة[49]. في خريف 1937 تم اكتشاف مؤامرة المقنعين لكنها لم تصل إلى المحاكم إلا في سنة 1939 لأن إعلان الحرب سمح بالإفراج المؤقت عن المتهمين الرئيسيين[50]. عبر المقنعون الحرب فاختار البعض منهم المقاومة ملتحقا بلندن أما الكثير منهم فقد التحق بنظام فيشي الذي كانوا قد هجروه للالتحاق بالمقاومة بحدوهم في ذلك حسهم الوطني العميق. في عام 1948 عاد موضوع المقنعين تحت أضواء أخبار العدالة قبل أن يسدل الستار.

من بين مجموعة الإطارات الهامة كان هناك «هنري مارتان» الذي لم يتراجع عن النشاط. هو من مواليد سنة 1895، عضو سابق في حركة « أكسيون – فرانسيز » التي تم طرده منها سنة 1930 بسبب سلوكه العنيف، التحق بحركة «القناع» ليكون مسئولا عن مصلحة الاستخبارات بها. في بداية الاحتلال، واصل «الطبيب» اهتمامه بالاستخبارات لصالح الدولة الفرنسية. تم توقيف الشبكة في 24 مارس 1942 والزج بعناصرها

في سجن «إيفو» لأنها قامت بملاحقة «كل من قدم خدمة للإمبريالية الأنجلو– سكسونية» وكذا الشركات السرية والمؤامرات الوهمية على غرار مؤامرة الحكومة العالمية[51]. لقد تم دوما اعتبار الرجل شخصا جذابا حتى أن روجي ستيفان الذي احتك به في السجن ورغم عدم محاراته في الأفكار السياسية إلا أنه ترك صورة دافئة للطبيب ويؤكد على «ثقافته السياسية التي لا غبار عليها» وكذا صفاته كمثقف، لديه حس للصداقة واللطف والرقة اللامتناهية لكنه يصفه أيضا بالرجل «الذي تستهويه المؤامرات لذاتها». مع ذلك يرى هنري مارتان كذلك بأنه «لا وجود لثورة لم يتم التحضير لها من طرف جماعة سرية»[52]. في سنوات الأربعينيات بقي «الطبيب» وفيّا لذاته. هنري مارتن معادي لكل من الشيوعية والاستعمار وهو يبحث عن دعائم كي يتمكن من إقامة بنية قادرة على قلب الجمهورية الرابعة التي كانت ممقوتة مثل سابقتها. بمساعدة الرائد «جان جوبا»، أراد أن يجلب إلى جانبه كدعم لقضيته «إيف جينياك» المولود في 1921، محاضر سابق أصبح جنديا ثم عضوا مؤسسا وأمينا عاما لجمعية محاربي الإتحاد الفرنسي[53]. إنه الشخصية الجديدة في مؤسسة «مارتان» وغدا في فترة وجيزة منافسا لصهر «مارتان» السيد «بيار فايان دو فيلماراست» الذي اشترك في سنة 1940 مع كل من إيمانوال استيي دولافيجري وجان كافاييس في تشكيل شبكة «الطابور الأخير». أصبح بعدها مختصا في مجال الاستخبارات الميدانية (مُخبر في مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس بالعاصمة فيينا وذلك حتى سنة 1949) ثم صحفيا بداية من عام 1951 بوكالة الأنباء الفرنسية مكلفا بمصلحة الشؤون الدولية وذاك ما مكنه من الوصول إلى الكثير من المعلومات التي كان يعيد صياغتها في الأوراق السرية لمارتان. على المستوى السياسي كان بيار فايان دو فيلماراست في الأصل مقربا من (تجمع الشعب الفرنسي) ومن المناضلين والكوادر الذين قدم كل المعلومات الخاصة بهم قبل أن ينسحب من التجمع. أنشأ بعدها حركة

"مقاومة تفسخ فرنسا والإتحاد الفرنسي" وبمشاركة جان فافيني، مقاوم سابق ومسؤول سامي في مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس، تمكن من إقامة هيكل للمخابرات ومقاومة الإرهاب مهمتها التحضير لقيام بعمليات ضد جبهة التحرير الوطني في البلد الأم وكذلك الاهتمام بمكافحة عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر[54]. بدأت الاجتماعات تتوالى في كل يوم جمعة بمنزل المركي «القوس مبول» لتضم على وجه الخصوص كلا من مارتان / جينياك/ فايان/ روبيرت لاقور بطل مصطلحات «الحرب الثورية» و«العمل السيكولوجي» في وزارة الحرب[55] جان مارك ديفور الصحافي في «الأمة الفرنسية» لصاحبها «بيار بوتان» (الذي طوّر برنامجا لتنمية الجزائر)[56] والجنرال «شوبير» المتقاعد مؤخرا (اشتغل كقائد عام بالجزائر حتى بدايات 1955).

في الوقت الذي راح مارتان يوطب منظمته في فرنسا فقد كان مشتغلا أيضا بالتوجه إلى الجزائر مهتما في ذلك على شخص غريب وهو الصحافي الملحكي «بيار جولي» الذي أرسله إلى ما وراء البحر بهدف تجنيد عناصر للمشاركة في المؤامرة التي يتم التحضير لها[57]. لقد تم تقديمه على أنه شيوعي سابق وفي أحيان أخرى كمسئول سابق للطلبة الشيوعيين ومساند للتيار المعادي للثورة[58]. وصل بيار جولي إلى الساحة العاصمية بالجزائر سنة 1955. بمجرد وصوله، تعرف على «رولاند رونو»، وهي شخصية غريبة، ابنة جنرال وأرملة في سن العشرين (سنة 1940)، عاشت في باريس ثم انتقلت إلى الجزائر العاصمة. هي امرأة مهووسة بالسحر والتنجيم، قرأت كتب «روني فيتون» و«كارل فوستاف جونف» ثم فتحت بعدها مكتبة وراقة أسمتها «الوتس الذهبي». لم ينتظر بيار جولي جلب وافتتان روبيرت مارتيل[59]. في الوقت الذي راحت رولاند رونو

تشرح له الصورة المرعبة للطوائف الخفية المسيطرة على العالم (وعلى رأسها الحركة الماسونية)[60] وتؤكد اعتناقها لحركة «المسيح الملك» فإن بيار جولي فرض نفسه على مارتيل كعقل مفكر وأصبح تقريبا المحرر الوحيد في «الوجود الفرنسي». الهدف المركزي هو جلب روبير مارتيل للمشاركة في المؤامرة التي يحيكها مارتان. إن منع الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا في 5 جويلية 1956 [61] وطرد بوبي بانس لويس وكذا توقيف مارتيل ثم وضعه بعد ذلك رهن الإقامة الجبرية رفقة ثلاثة من رفاقه (كريستن، أورفيلا، روصور) في مدينة أومال (سور الغزلان)، الشيء الذي أدى إلى تعقيد المهمة. حلت «لجنة النهضة الفرنسية» محل «الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا» وأسبوعية «بريستيج فرنسي» في مكان «لافري فرانس» (فرنسا الحقيقية) وتمكن مارتيل من العودة إلى مزرعته في أواخر صيف 1956 (تحت الإقامة الجبرية) وأصبح متحمسا أكثر فأكثر للشأن الديني[62] وبالتالي احتفظ بيارجولي بسيطرته وواصل العمل لصالح مارتان[63]. قرر إيف جينياك، في نفس الوقت الذي قرر فيه «الطبيب» ومنافسة لبيار جولي، الاستقرار بالجزائر بمساعدة من «جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي». كان المشروع واقعيا لأن غالبية الضباط المظليين كانوا قد عملوا في الهند الصينية. في أواخر 1956 أصبح الأمر واقعا بحيث بدأ إيف جينياك التردد على الجزائر بشكل دائم.

أصبحت المؤامرة مزروعة في ضفتي البحر البيض المتوسط وبدأت تتشكل سنة 1957 حين خرجت للعلن قضية «البازوكا». إن إدانة روبير مارتيل (الذي تم توقيفه وحبسه إلى غاية ماي 1957)[64] سرّعت من عودة جولي إلى الدولة الأم في الوقت الذي تم توقيف الطبيب مارتان. كان كل شيء يبدو معرضا للفشل لكن ذلك تحوّل إلى فترة سبات لم تدم سوى بضعة أشهر. لقد واصل جينياك عمله لتطوير جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي وتوسيع شبكة علاقاته خاصة نحو المدرسة الحربية بحيث

يستطيع الاعتماد على الدعم الذي يتلقاه من الكولونيل بلينيير[65]. بقيت مع ذلك الحاجة الملحة لإيجاد الرجل القادر على ترأس «الأو الكبير» ورسم خطة عضوية لجهاز الأركان لقيادة المؤامرة. إذا ما كان مارتان فوق ذلك (تحت لقب «V الكبير») فقد تم أصلا اختيار الجنرال شيريير (تحت اسم «A الكبير») لقيادة الجميع وذلك بمساعدة الجنرال «شاسين» (B الكبير). اتفق الرجلان حول شكل الدولة التي يرغبون فيها: «دولة مسيحية، جماعية، لامركزية» مستوحاة من البرتغال[66]. اتفقا أيضا حول سيناريو الانقلاب العسكري[67]. أول عملية كانت بالعاصمة: تحين الفرصة مع أزمة من الأزمات الكثيرة لنظام سياسي يرى الكثير بأنه يحتضر. على النشطاء احتلال المواقع الإستراتيجية وعلى الجيش التحالف وعلى شيريير الإعلان من مبنى الحكومة العامة عن استيلائه على السلطة. أما في البلد الأم فكان على «شاسان» الاستيلاء على مصنع الأسلحة بسانت ايتيان والسيطرة على مدينة ليون[68]. كان على الأحداث التي ستجري في البلد الأم (كان الرهان هو انتفاضة الشيوعيين) بعث أوروبيي الجزائر بالإتحاد مع المظليين إلى النزول في فرنسا وسيدعم عملهم هناك الجنرال ميكال (قائد الناحية العسكرية الخامسة بمدينة تولون). على غرار ما قام به الجنرال فرانكو في جويلية 1936، كان على الجنرال شيريير التنقل من ليون إلى الجزائر العاصمة ومن ثم الصعود إلى باريس (حيث يراقب رجال جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي النقاط الإستراتيجية) من أجل إقامة النظام الجديد هناك.

حين نقرأ السيناريو المخطط يتوجب الانتباه إلى بعض الملاحظات. إن هذا المشروع ليس نسخة طبق الأصل لذلك الذي وضعه الملثمون في سنوات الثلاثينيات رغم أنه يستوحي مبادئه التنظيمية والتنفيذية من مبادئ الجيش. لقد بيّن فريديريك مونيي مستعملا أدلة الأرشيف[69] أنه من بين السيناريوهات التي تمت دراستها من طرف اللجنة السرية للعمل الثوري والمتمثلة في «الانقلاب العسكري» و«الانقلاب الخارج عن الدستور» هناك خيار ثالث تم قبوله وهو «الانقلاب الدستوري» والمعروف بكونه

«الشكل الذي يفرض نفسه في الدول الحديثة». هناك سببان أساسيان يبرران هذا البعد (الذي يملك كنموذج له مثال مجيء الفاشية في إيطاليا). على المستوى التكتيكي، فإن هذا النوع من الانقلابات «لا يستبعد فكرة العنف، بل على العكس من ذلك، لكنه (...) مبدئيا يستبعد الحاجة إلى أعداد كبيرة للاحتلال و(...) ويقلص على الخصوص الأخطار التي يمكن أن يتسبب فيها الجيش أو الشرطة». أما المستوى الثاني من الفائدة فهو سيكولوجي لأن العملية كانت تُعتبر «جيدة التلقي من طرف السكان الذين يشهدون عملية ستكون أقل دموية إلى أبعد الحدود وتمنح الإحساس بعدم وجود تغير جذري للنظام». إن السيناريو المحضر في «الأو الكبير» بعيد كل البعد عن مثل هذه الأمور لأنه كان يبرمج لوضع السكان في حالة تأهب وحراك (من أوروبيي الجزائر) وبخاطر بدخول حرب أهلية من أجل إنجاح المخطط بالمراهنة على رد فعل الشيوعيين.

مهما كان بعيدا عن مشاريع الملثمين فإن مشروع «الأو الكبير» يشابه تماما ذلك المشروع المحضر في 13 ماي 1958. لم يضم هذا المشروع أي مفاجأة إذا ما نظرنا إلى التهيج في صفوف الديغوليين بالجزائر العاصمة والذين هم في اتصال مع نشطاء محليين ويحاولون في سباق مع الزمن الخروج من اللعبة بسلام. بانتمائهم في بعض الأحيان إلى نفس التنظيمات فإنهم يتموخون الحذر من بعضهم البعض. لم يفوت الدكتور مارتان أي فرصة لتذكير مارتيل بخطر ديغول الذي صوّره في وثيقة تعود إلى شهر مارس 1958 [70] باللعبة التي تنتمي إلى «مناورة جد خطيرة» تهدد فرنسا والجالية الكاثوليكية والتي يقودها «زعماء كبار من الحركة الماسونية» موالون «للجماعات السرية العالمية». إن قراءة 13 ماي من طرف مؤسسة مارتان تشكلت قبل أن يأتي اليوم[71]. بسبب هذه التصريحات، تشتت خاطر روبيرت مارتيل الذي لم يحتمل سخرية الديغوليين منه[72] فقرر إنشاء

«لجنة السبعة» التي تضم، بالإضافة إلى شخصه وساعده الأيمن موريس
كريسبان، كل المسؤولين الأساسيين للحركة الوحادية المخلية (فوتالي،
أورتيز، باي). أما الشخص السابع فهو محامي شاب ذي سبع وعشرين سنة
وهو رئيس الجمعية العامة لطلبة الجزائر العاصمة منذ السنة الماضية والذي
يحاول لعب ورقته الشخصية المتمثلة في بيار لاقايارد. تجتمع لجنة السبعة
كل أسبوع، تسجل المعلومات وعمليات الانضمام الممكنة (سالان منتظر
بواسطة جينياك) وتقوم خاصة بمراقبة دقيقة للمنافسين الديغوليين الذين
كانوا هم أيضا في هيجان كبير.

الدسائس الديغولية

إن الحل الموازي له سحره ويناسب تغيله بين النشطاء الديغوليين
ومنافسيهم ولكن رغم المظاهر الخارجية فإن المشهد ليس نفسه. بالتأكيد،
كما هو الحال لدى النشطاء غير الديغوليين، توجد هناك مجموعة صغيرة
تتمحور حول ميشال دوبري وجان باتيست بياجي وتعقد اجتماعاتها في
منزل هذا الأخير أو لدى مستشار الدولة ماكسيم بلوك ماسكار، القائد
السابق لحركة المقاومة للمنظمة المدنية والعسكرية. يتم الالتقاء بنفس
زعماء مرحلة 6 فيفري 1956 وهم: آلان فريونراي وياسكال أريغي أو
الجنرال فور. إن الدسائس والهيجان لا يختصرون أبدا الديغولية لأنه،
كما أشارت أوديل روديل، «لا يمكن الخلط بين الرجل الوحيد القادم من
كولومباي وأتباعه» و «لا وجود لشخص مخول له أن يتحدث باسمه»[73].
الحقيقة أنه لا يمكن أن نثق كلية في الرواية المقدمة من طرف الجنرال الذي
يصف نفسه «بأنه انسحب تماما ويعيش في لاتواسري (...) ولا يذهب إلى
باريس سوى من حين لآخر»[74]. مهما كان الجنرال شارل ديغول يفضل
التواصل مع الأشخاص «المسؤولين» فإنه يتابع عن قرب تطور مختلف
الدوائر التي تقف إلى جانبه بما في ذلك العناصر الأكثر هيجانا التي يحاول

طمأنتهم وتحريكهم دون أن يعطيهم ضمانات كافية: «لم يكن لدينا أبدا
الإحساس بأننا «نتحاور» معه. لقد كان يحدث نفسه»[75]. لم يكن لدى أكبر
المقربين منه، من أمثال ميشال دوبري وليون ديلبيك، أدنى شك في محاولة
إبقائه على الجزائر ملكا لفرنسا ويعتبرون عودته إلى السلطة بمثابة الشرط
الأساسي والضروري لتحقيق هذا الهدف.

لقد اشتهرت الجمهورية الرابعة بعجزها عن مواجهة قضايا الساعة وهو
ما يضع فرنسا أمام خطر الموت. لم يتردد ميشال دوبري في افتتاحيته في
«رسائل الغضب» لشهر نوفمبر 1957 حين كتب: «آخر ما تملك من
أوراق هي الجزائر والصحراء اللتين من دونهما لن يكون لفرنسا فرصة في
هذا العالم وأي غياب للسياسة هنا سيؤدي بنا إلى خسارتهما في الأشهر
القادمة»[76]. إن أي تحاش للقضية القاتلة وهي التخلي عن الجزائر قد يؤدي
إلى انتفاضة سيحاول القائد الديغولي في الشهر الموالي تبريرها بعبارات
عارضه فيها زعماء منظمة الجيش السري سنوات من بعد: «إن كل
الانتفاضات التي تغدو ضرورية في حالة الاستسلام أو أية شبهة ستكون
مختومة بختم الشرعية». وأكد ميشيل دوبري: «فليعلم كل الجزائريين
بأن رفع السيادة الفرنسية عن الجزائر هو عمل غير شرعي، أي أنه يعرض
أصحابه وكل المتواطئين معهم إلى جعلهم خارجين عن القانون، أما كل
من يتعرض لهم مهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك فيعتبر في حالة
دفاع شرعي»[77].

إن هاجس التخلي من جهة وإرادة مواجهته من جهة أخرى متواجدة
لدى الكثير من الديغوليين النشطاء، وعلى رأسهم ليون ديلبيك. هذا الأخير
رجل من الشمال، مثل الجنرال ماما، مقاوم نشيط وهو حلقة مفصلية عاملة
في تجمع الشعب الفرنسي ثم في الحركة الجمهورية الاجتماعية. إنه يدعم
بقوة رئيسه جاك شابان دلماس والذي بدوره عينه في مكتبه حين تم تنصيبه

في قلب معركة الجيش الشعبي

كوزير للدفاع الوطني عام 1957. تولى مصلحة العمل السيكولوجي وعكف على تطوير فرع بالعاصمة تابع لوزارة الدفاع يكون مستقلا عن السلطات المدنية والعسكرية[78]. أقيمت هذه الهيئة بفيلا بالأبيار لكن لم يكن لها «وجود شرعي» أو «ميزانية رسمية» لكنها سمحت لديليك، الذي حصل على مساعدة في ريو المسؤول الوطني السابق للشباب الديغوليين، «بالتوغل في أوساط المساندين للجزائر الفرنسية» ودخول «ملاجئ للنشطاء» وبالتالي «مد شبكته»[79]. بعد أن أجر ديليك «ورشات» ووضع «لجنة يقظة» على مستوى مقر المناوبة الخاصة الجمهوريين الاجتماعيين بشارع إيزلي، أراد أن يجند الجماهير بواسطة مظاهرة شعبية برمجت ليوم 26 أفريل 1958. كان على وشك التعرض للطرد من الجزائر. غادر الجزائر العاصمة في نفس اليوم ولمدة قصيرة عاد بعدها يوم 9 ماي من أجل تحضير أول مرحلة قوية من مراحل الجزائر الفرنسية لتاريخ 13 ماي.

2. اللحظات الحاسمة :
13 ماي، الحواجز، ديسمبر 1960

13 ماي يوم المتشددين: الأوهام...الخيبة

كانت أزمة ربيع 1958 وعجز النظام في مواجهتها بالنسبة للديغوليين بمثابة الفرصة التي طال انتظارها. فمنذ 15 أفريل وسقوط فيليكس غيار بقيت فرنسا بدون حكومة. إن تراجع روني بليفن يوم 7 ماي والجدل الناتج عن نداء «للبرالي» بيار فليملين (أعلن روبيرت لاكوست مغادرته للجزائر العاصمة وعند وصوله للدولة الأم «ديان بيان فو دبلوماسي») قد دفع بالديغوليين المجتمعيين لدى روجي فراي إلى اختيار فكرة إرسال ديليك إلى الجزائر العاصمة. كان الهدف معلنا : إعادة ديغول إلى السلطة. كان رئيس الجمهورية قد اتصل يوم 5 ماي بديغول الذي كان راضيا وأخبر بعض مقربيه بذلك، ومنهم ميشال دوبري وأوليفيي غيشار، الذين بدورهم أعلموا بعض الجنرالات (إيلي، ڤانيفال). في 9 ماي وصل ديليك إلى الجزائر العاصمة والتقى بلاكوست (كان اللقاء صعبا) وخاصة بكل من طومازو وألار[80]. كان يمتلك الدعم الرئيسي من ألان دو سيريني مدير جريدة «ليكو دالجي» (صدى الجزائر)، مساند علني لسوستيل (شارك في إقامة فرع بالجزائر العاصمة «لإتحاد إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية»). كان آلان دو سيريني يعتقد أنه بإمكانه الاعتماد على التزام شارل ديغول بفكرة الجزائر الفرنسية ولقد تأكد له ذلك الالتزام في الرسالة التي وجهها له سوستيل في 28 مارس 1958 [82]. تبعا لذلك ألقى بكل ثقله من أجل التعجيل بعودة الجنرال ديغول إلى السلطة وقرر وهو على متن الطائرة التي

تقلد يوم 10 ماي إلى باريس رفقة ديلبيرك توجيه الدراع للجنرال. قام بتحضير مقال يحمل عنوان: «تكلم، تكلم بسرعة يا سيدي الجنرال...» ونشره يوم الأحد 11 ماي في «دمانش ماتين» (صباح الأحد) الملحق الأسبوعي لجريدة «ليكو داجي» (صدى الجزائر)[82]. تسارعت الأحداث مع إعدام جبهة التحرير الوطني لثلاثة عسكريين فرنسيين (الرقيب ريشوم والجنديين دوكورتيكس وفوبيو) كانوا مساجين في تونس. أصبح رد الفعل ضروريا وجاء في شكل مظاهرة متوقعة في الثلاثاء الموالي ليوم 13 والذي يصادف انتخاب تنصيب بيار فليملين: «عملية ديغول»[83] حامت في جو مكهرب.

إذا ما كانت الآلة الديغولية مستعدة للعمل فإن نشطاء العاصمة غير الديغوليين كانوا أقل هيكلة ولم يكن لهم هدف واحد إيجابي مشترك رغم اتفاقهم حول كره النظام القائم كانت تفصلهم نظرة ذات مدى لمستقبل الجزائر الفرنسية وبالتالي وجدوا أنفسهم في حالة انحراف تدفع بهم أكثر إلى تتبع الأحداث التي يشاركون في صنعها عوض توقعها وبالتالي توجيهها. بالتأكيد كان الغليان حاضرا: ضاعف روبيرت مارتيل توزيع المناشير («الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا» حي على الدوام) وعقد الاجتماعات بالمئيجة حيث يقوم بيار لاقايارد بتحميس طلبته و«لجنة السبعة» تريد أن تراهن على كل شيء[84] وذلك تماشيا المظاهرة المنتظرة يوم 13 ماي. ولكن ما الهدف من كل ذلك؟ حين غابت المعلومات عن الجنرال شيريير توجه روبيرت مارتيل إلى الجنرال أومران الذي التقى به يوم 13 على الساعة 10 صباحا كي يخبره بأن «لجنة السبعة» تعتزم احتلال مقر الحكومة العامة وهي معوّلة عليه. تردد أومران ثم وعد بتقديم الرد على الساعة الواحدة و45 دقيقة زوالا. لكن الرد لم يأت أبدا[85]. تعمد المتشددون العاصميون أن يسبقوا الديغوليين إلى «دار الطلبة» على الساعة الثانية زوالا (كانت الهجمة على مقر الحكومة منظرة في الساعة 6 مساء). بدأت العملية بوقفة أمام نصب الأموات وكانت اللحظة الحاسمة فيها هي

لحظة استقبال سالان وجنرالات آخرين من طرف جماهير قدر عددها بمائة الف شخصا راحت تصرخ «الجزائر فرنسية»، «السلطة للجيش» وغنت مرات عديدة «لامارسييز» (النشيد الوطني الفرنسي). خرجت المظاهرة عن السيطرة في حدود الساعة السادسة والربع مساء حين قرر بعض المتظاهرين الرد بالقوة على غازات القنابل المسيلة للدموع التي كان يرسلها رجال الشرطة الذين أرادوا منعهم من التوجه نحو قصر الحكومة. خرج الأمر من سيطرة رجال الشرطة الذين لم يتمكنوا من الوقوف في وجه المتظاهرين، بقيادة بيار لاقايارد، الذين أسقطوا السياج ودخلوا عنوة إلى المبنى وأخذوا جزء كبيرا من محتوياته. كانت هذه المرحلة بمثابة النجاح للنشطاء العاصميين لكنه نجاح ناقص لأنهم وجدوا أنفسهم على رأس الحكومة العامة من دون شيريير وأومران. في ظل فوضى عارمة حقيقية تم تشكيل «لجنة للخلاص العام» برئاسة الجنرال ماسو بحيث يتعايش كل من النشطاء العاصميين والديغوليين والعسكر. في صبيحة يوم 14 انتقل الوضع من الحرج إلى المقلق بالنسبة للديغوليين العاصميين والعسكر. في حوالي منتصف الليل قررت حكومة ڤيار المحتضرة قطع الاتصالات الهاتفية والتلغرافية، البحرية منها والجوية مع الوطن الأم. إضافة إلى ذلك وعكس كل التوقعات، تم تنصيب بيار فليملين في حوالي الساعة الثانية والنصف صباحا (في الساعة التي تلت تم منح سالان كل الصلاحيات).

لم تتضح وضعية الديغوليين إلا في يوم 15 وهذا بعد أن همس ديلبيك في أذن سالان يحثه على أن يصرخ «يحيا ديغول» من شرفة الفوروم. «تكلم» الجنرال في نهاية المطاف معلنا في أحد البيانات استعداده «لتولي سلطات الجمهورية». حصل المتشددون على هذا الدعم وتحمسوا «للمد الأخوي» الذي حصل في اليوم الموالي بالعاصمة وكذا عودة جاك سوستيل إلى العاصمة يوم 17 (حيث حضي باستقبال حار) وظنوا بأن أيام حكومة فليملين معدودة وأن عودة الجنرال ديغول لا مناص منها.

بدأت العملية لكن في انتظار مرور اثني عشرة يوما حتى يتم تنصيب
ديغول من طرف البرلمان الوطني. في الوقت الذي بقي الديغوليون
المتواجدون بالجزائر العاصمة على اتصال دائم بنظرائهم في الوطن الأم
فإن «الوطنيين» العاصميين يحاولون النهوض من جديد. على المستوى
الإيديولوجي كان هناك «بيان 14» (كما سمي) لتوقيعه من طرف 14
عضوا من أعضاء «لجنة الخلاص العام» للجزائر العاصمة وتحريره من قبل
الدكتور لوفيقر. ينادي البيان بإلغاء نظام الأحزاب السياسية وعودة فرنسا
إلى مبادئها الروحية وإرساء نظام نقابي[86]. على المستوى العملي كان كل من
بيار لافابارد وجوزيف أورتيز يستعجل إنهاء الأشياء بالتعاون مع عقيدين
من «لجنة الخلاص العام» وهما دوكاس وطرانكي، بحيث غادرا الجزائر
العاصمة كي يتوجه الأول إلى البلد الأم والثاني إلى اسبانيا. غادر جوزيف
أورتيز يوم 23 ماي متوجها إلى برشلونة أين التقى بيرتوميي وتعرضا
بالتحليل معا لموقف التيار البوجادي. كان أورتيز يأمل في انخراط «الإتحاد
من أجل الأخوة الفرنسية» بدء العمل في البلد الأم من أجل القيام بعمليات
التحريض وزعزعة الاستقرار من أجل المطالبة بإنشاء «لجنة للخلاص العام»
لكن في مواجهة ذلك فرض بيرتوميي ضرورة الاتفاق البلدي المحتمل
ليوجاد لكنه يودّ الحصول على تأكيد مباشر من هذا الأخير. بعد بضعة
أيام أي في ليلة 25 إلى 26 من الشهر جاء الجواب عبر الخط الهاتفي : لا.
«الحركة في البلد الأم لن تتحرك ما دام القائدان في الجزائر العاصمة هما
سوستيل وديغول». لم يبق أمام أورتيز سوى العودة إلى الجزائر العاصمة[87].
كان هذا بالنسبة للبوجاديين بالجزائر العاصمة نكاية جعود جارح تأكد
على صفحات الأسبوعية البوجادية «الأخوة الفرنسية» التي أعملت بكل
بساطة دور البوجاديين بالجزائر في أحداث ماي 1958[88] وأيدت في
نهاية شهر ماي نوعا من التقرب من ديغول وصل إلى غاية انتخاب تنصيب
الجنرال من طرف البوجاديين. لم يدم الدعم طويلا إضافة إلى أن الخيبة التي
رافقته تحولت تدريجيا إلى حقد حاقد ومعارضة حية.

بعد أن فشل المتشددون العاصميون في توجيه 13 ماي لصالحهم لجئوا بسرعة إلى تبني نسخة أخرى منه لكنها وهمية وتقوم على المؤامرة. البعض منهم اقترح فهما واسعا للفكرة حتى أنه رأى فيها، على غرار بيار فايان دو فيلمار است[89]، يد الحكومة الجماعية ذات الهيمنة والتي تمثل عودة الجنرال ديغول إلى السلطة وإعلانه عن فقدان الجزائر. هذه النظرة المشتركة للتاريخ التآمري استعادها أتباع روبيرت مارتيل وتشهد أكبر عدد من أتباعها المتحمسين في أوساط التيار المعادي للثورة والذين لا يترددون أبدا في ربط 13 ماي مع السلسلة الطويلة لمؤامرة «القوى الظلامية». إذا ما كان هناك ميل إلى هذا النوع من الجداريات شبه التاريخية يتقاسمه بعض النشطاء المتطرفين فإن لمعظمهم أهداف أكثر آنية باعتبار أنهم يرون في عودة شارل ديغول مؤامرة تقاد بحزم وعملية يرون أنفسهم أول ضحاياها لأن طبيعتها تدل على أنها ستؤدي إلى خسارة الجزائر. بالتالي فإن هزيمة 1958 تندرج ضمن نظرتين، الأولى هي تشكيل قوة سياسية جديدة، والثانية هي قيادة هذه القوة والذهاب بها إلى معركة 13 ماي جديدة ستقود إلى النصر هذه المرة.

التنظيم من جديد من أجل معاودة 13 ماي: هيكلة النشطاء

شهدت الأشهر الموالية ميلادا مكثفا لتجمعات تقول أنها امتداد لأفكار 13 ماي. البعض ينتمون أصلا إلى التيار الديغولي على غرار «الوحدة المسيحية الإسلامية بالجزائر» التي تم إنشاؤها بالجزائر العاصمة في أواخر أوت 1958 تحت إمرة جورج بيدو (تضم ثلاث فدراليات: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة) أو «حركة الجزائر الفرنسية» التي لعب جان لوستيس دورا كبيرا في إنشائها في ديسمبر 1958[90]. أهم الأشخاص وقفوا ضد منشئ الجمهورية الخامسة ويجدون أنفسهم أقرب إلى موكب نشطاء 13 ماي.

أفراح وأتراح حركة «م ب 13»

تم الإعلان عن «الحركة الشعبية 13 ماي» («م ب 13») في صيف 1958 على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، في فرنسا من طرف الجنرال شاسان وفي الجزائر من طرف روبيرت مارتيل. ترأس الحركة مارتيل الذي جمع المقربين منه : الأمين العام موريس كريسيان، أمين الدعاية لوسيان روسور، أمين المال جان أورفيلا. ثلاثة من أتباع مارتيل ليوم 13 ماي دخلوا المعترك وأخذوا مناصب نيابة الرئاسة في كل من مناطق الجزائر، وهران وقسنطينة بقيادة شامبيل، مورو، باراشيني[1]. رغم كل الرصيد الذي تتمتع به فإن حركة «م ب 13» تعاني كثيرا كي تجد لها مكانا إضافة إلى أن روبيرت مارتيل الذي غدا أهم شخصية في الحركة يعاني من نقص العلاقات وقلة النفوذ. فهو على مستوى الوطن الأم لا يمتلك أدنى معرفة عن الأوساط «الوطنية» مما يجعل منه رهينة للصراعات بين قدامى تيار اليمين الوطني من الدكتور مارتان إلى جوزيف بيلجر في الوقت الذي يبقى منجذبا إلى التطورات الملتهبة لبيار فيريون حول سليان الحكومة الجماعية. كان المؤتمر الافتتاحي للحركة الذي انعقد في قاعة جمعيات العلماء بباريس ساختا. ضاعف مارتيل من انتقاداته اللاذعة لمناضلي الدائمين وهم الماسونيين وحاك سوستيل كما وصف الدستور ب «الكفر» وقام بتمجيد الأبعاد المستقبلية للدولة مسيحية نقابية. لقد تسبب بفعل انتقاداته العنيفة في رحيل الشخصيات العسكرية الأهم على رأس الحركة والتي لها علاقة مع «جمعية محاربي الاتحاد الفرنسي» أمثال الجنرال فيزين تو لارو والرائد لاصوزي. النزعج وغضب الجنرال شاسان واستقال من منصبه كرئيس مما فسح مجال الرئاسة التي أخذها روبيرت مارتيل في حين تم تعيين جوزيف بيلجر كأمين عام لحركة «م ب 13».

لم تتمكن الحركة بسبب ضعفه من الانتشار على أراضي الدولة الأم بدليل أن الجولة الأولى من المحاضرات التي ألقاها روبيرت مارتيل (في مدن

مرسيليا، نانسي، كولمار) مباشرة بعد المؤتمر منيت بفشل خطير. جاءت دورة أخرى في بدايات سنة 1959 لكنها لم تكن أحسن في نتائجها. استعان روبيرت مارتيل بكل من الطيار السابق البارون جورج دوسانتال وكذا جورج بوسكي صحافي بجريدة «ريفارول» من أجل بعث الحركة في مناطق الشمال وبروطاني وفوندي. كانت النتائج سيئة للغاية. لم يكن روبيرت مارتيل راضيا عن الجنرال فيقان إضافة إلى أنه أحس بالتوافق مع رجال آخرين أمثال هنري موريي، وهو فلاح من منطقة فوندي محب لشاريت وكادودال ومتعاون مع مجلة «الدعم الريفي» لصاحبها دو بيلجر، أو القس بوايي المقيم بمدينة «سينوس» بمنطقة «لي لاند» الحريص على نشر رسالة فاطمة. في الجزائر لم تتمكن الحركة من الإقلاع أبدا ولم يعد لجريدة «الخلاص العام» من مشتركين (ما عدا في أوساط قدامى الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) كما أن التغلغل بواسطة الانخراط لم يعد موجودا بالرغم من أن الحركة وجدت لها بعض المساهمين في منطقة الجزائر العاصمة (سهول المتيجة، وضواحي فوردلو) وبعض المدعمين المنتشرين الدائمين بوهران وقسنطينة وسكيكدة وبجاية. بدأت تحتدم الخلافات بين مارتيل والمقربين منه (من أمثال كريسيان) حول فرصة المشاركة في الانتخابات البلدية لسنة 1959 وبالأخص رعاية ترشح البروفيسور لامبير بالجزائر العاصمة أو تقديم مرشحين عن «م ب 13» (كريستن في مدينة الشلي) مما أدى على إضعاف الحركة. لقد طرد مارتيل نواب الرؤساء الثلاث عن حركة «م ب 13 بالجزائر» (وهم مورو، شامبيل وباراشيني) بدعوى أنهم نزعوا بعض الصور الدينية من أسوار مقر الحركة بالجزائر العاصمة وذاك ما أدى بالحركة إلى فقدان توازنها بشكل أكبر ودفع بها إلى الخمول. تم انعقاد مؤتمر ثان في أكتوبر 1959 بباريس ولكن رغم الجولة التي قام بها مارتيل (في سانت إيتيان، بوردو) فإن ذلك لم يكن كافيا لإعادة بعث الحركة والتي أصبح لها منافس جديد يتمثل في «الجبهة الوطنية الفرنسية».

صعود «الجبهة الوطنية الفرنسية»

تم إنشاء هذه الحركة من طرف جوزيف أورتيز في 1 نوفمبر 1958 بالجزائر العاصمة رفقة هنري دوستو (الأمين العام) وإيمي بلان (مسؤول المالية)[93]. في البداية ضمت الحركة بعض المقربين من أورتيز لكن التشكيلة الشابة تم تنظيمها في تجمع شبه عسكري (منظمة الدعابة والعمل الخاص). تتشكل كل جماعة من عشرة رجال (بالإضافة إلى رئيس الجماعة) تضم مختصين في كافة المجالات (الراديو، رامي رشاش ف.م...) بحيث تشكل كل أربع جماعات وحدة (35 شمال الجزائر العاصمة، 20 بالوسط و30 بالجنوب)[94]. مع ذلك لم تكن الجبهة الوطنية الفرنسية نسخة طبق الأصل عن التشكيلات الموجودة قبلها. لقد وسعت من متتبعيها ومن مرجعياتها الإيديولوجية (جعلت من الصليب السلتي شعارا لها) وضمت إطارات شابة أصبحت إلى جانب أورتيز بمثابة الأعمدة قبل أن تتحول ثلاثة أشهر بعد ذلك إلى قادة لحركة الجيش السري. يوجد في مقدمتهم كل من جون كلود بيريز الذي وضع كامل اندفاعه وسحره بباب الواد في خدمة الجبهة الوطنية الفرنسية. لقد قام جوزيف أورتيز بتجنيد «شخصية هامة» تتمثل في جان جاك سوزيني الذي كان طالبا في الطب مسجلا في فرنسا (ستراسبورغ، ليون) ومناضلا وطنيا محنكا ثم عاد إلى الجزائر العاصمة في صيف 1958 وسجل بكلية الطب حيث أعلن عن ميلاد «الحركة الوطنية للطلبة». مكنه هذه الحركة من وضع قدم داخل الجامعة والتحضير لانتخابه عام 1959 على رأس الجمعية العامة لطلبة الجزائر. لم يكن ذلك كافيا بالنسبة لهذا المناضل الذي تغلي أوصاله من أجل دخول مسيرة سياسية وطنية. التحق بالجبهة الوطنية الفرنسية وأصبح واحدا من أهم خطبائها ومن أهم المستشارين المقربين من أورتيز. كان اختيار الجبهة الوطنية الفرنسية في البداية يبدو صائبا لأن الحركة كانت في تصاعد دائم وكانت أوامرها تحترم من طرف جزء من الرأي العام

وخاصة تعليمة الامتناع التي تم نشرها خلال الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة عام 1959. تمت تغطية أسوار المدينة البيضاء بكتابات: « الجبهة الوطنية الفرنسية = أورتيز = الامتناع». لم تبلغ نسبة المشاركة سوى 44 بالمائة[95]. مهما رفضت الحركة تكوين فرع لها في فرنسا فقد تطورت في الجزائر واستقطبت بعض المتطرفين المعروفين (خاصة روبيرت طابارو في وهران)[96] وأصبح لها مصلحة ضخمة لضمان الأمن يديرها جان كلود بيريز وغدت قادرة على تنظيم تجمعات شعبية تنشطها شخصيات مرموقة على الساحة السياسية الفرنسية. بهذا استطاع جورج بيدو في 18 ديسمبر 1959 جمع 8.000 مستمع في سانت أوجين بضواحي العاصمة أغلبهم من الأوروبيين[97]. كانت الحركة تستفيد من بعض الوسطاء داخل الجيش كما أن لأورتيز علاقة خاصة مع بعض الضباط الذين يقفون بحماسة مع مبدأ الجزائر الفرنسية[98] ومن بينهم النقيب فيليبي أحد ضباط العمل السيكولوجي والرائد نافارو ممثل ماسو في مبنى الولاية لدى السلطات والشخصيات المحلية، وخاصة الكولونيل أنطوان آرفو، خريج مدرسة البوليتكنيك ومتخصص في مسائل حرب التخريب ورئيس ديوان الجنرال ماسو منذ جانفي 1959[99]. إن الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 بحيث أعلن وقوفه مع مبدأ «تقرير المصير» ولم يقف لصالح أحد الطرفين، «الفرنسة» من جهة و«الانفصال» من جهة أخرى، قد شكل منعرجا في العلاقات بين العسكريين والمدنيين في صفوف الجبهة الوطنية الفرنسية. انتاب قادة الجبهة شيء من القلق تجاه المشاريع الديغولية والتقوا في ذلك مع نفس الإحساس لدى القادة العسكريين. كان من الضروري الرد على ذلك يبقى فقط تحديد اللحظة والطريقة.

خلال الأسابيع الموالية انشغل الجميع بعملية «فيرونيك» (اسم الصاروخ الفرنسي الذي تمت تجربته في الصحراء). برمجت العملية ليوم 15 أكتوبر وكان منتظرا استقالة عارمة لما يقارب خمسين نائبا ديغوليا مساندين لفكرة

الجزائر الفرنسية (كان الباشاغا بوعلام سيلفي بوسامه كقائد جوقة الشرف «كومندور» فوق مكتب رئيس مجلس النواب جاك شابان دلماس). كان لهذا الإنكار لو حصل أن يقود إلى استقالة فورية للجنرال ديغول وتعويضه بالجنرال أندري زيلر قائد أركان القوات البرية لأنه عاد إلى الجيش عام 1958 بعد أن غادر هذا المنصب مستقيلا في مارس 1956. كان زيلر قريبا من شبكات «المدينة الكاثوليكية» ومدافعا متغطرسا عن الجزائر الفرنسية قبل 13 ماي (كان يكتب في «كارفور») وأصبح خلال أشهر قليلة «القائد الرسمي للمعارضة المسلحة»[100]. كان شهر سبتمبر بالنسبة له بمثابة منعرج على مستويين. الأول هو أنه كان عليه مغادرة منصبه في 1 أكتوبر (وهذا كان مبرمجا منذ أواخر جويلية)[101] والثاني هو إعلان ديغول مساندته لمبدأ تقرير المصير. رأى زيلر وكل المدافعين عن الجزائر الفرنسية بأن كل هذا يمثل «خيانة» وإهانة تضاف إلى الوعي الآني بفقدان منصب عسكري استراتيجي. بعض الديغوليين من 13 ماي مثل بياجي وديبليك قرروا قطع علاقاتهم مع الجنرال ديغول بمناسبة نقاش حول السياسة الجزائرية كان مبرمجا ليوم 15 أكتوبر بمجلس النواب. صعقت غالبية العسكريين بخطاب 16 سبتمبر لكنهم مع ذلك بقوا مترددين في الدخول في صراع مفتوح مع السلطة الديغولية. لقد لزم الجنرال إيلي قائد الأركان بوزارة الدفاع رئيس الدولة بتقديم ضمانات للجيش بخصوص غياب كل مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني أو التزام الحكومة بالدفاع عن الجزائر الفرنسية. طلب ديغول من شال الغدوم إلى باريس ليشرح له بأن الضمانات المطلوبة موجودة في خطاباته. استمع شال جيدا لرسالة رئيس الجمهورية وباعتباره يساند الولاء والشرعية فقد رفض بتاتا «التأرجح». لم يكتف بذلك بل رأى من واجبه القيام بتهدئة الأجواء والقضاء على «شكوك» العسكريين خاصة والذين قدم لهم عرضا طويلا يوم 26 أكتوبر 1959 بقاعة العمليات لقيادة الأركان المشتركة للجيوش بالجزائر. أشار

القائد العام إلى الضمانات التي حصل عليها خاصة من ميشال دوبري (لا يمكن لمفاوضات وقف إطلاق النار أن تكون إلا تحت القيادة العسكرية) وندد «بالكارثة» التي تهدد الجيش وهي أن يساند بعض قادته مجموعة من «الوطنيين الذين يريدون أن يكونوا أكثر وطنية منا» ثم دعا كل من لا يتفقون معه «إلى تقديم طلب التحويل خلال مدة ثمانية أيام لأنه لا يمكن أن يوجد سوى قائد عام واحد في الجزائر»[102]. منيت المحاولة داخل البرلمان بالفشل بسبب غياب الدعم العسكري الجاد في حين بدأت تسري بعض الإشاعات عن قتلة قدموا من الجزائر أو اسبانيا بهدف إعدام بعض الديغوليين «الخونة» (التهمة تلاحق دومًا لوسيان نيوويرث الذي أذاع هو شخصيا إشاعة عن انقلاب عسكري مدبر من طرف المتشددين). كان القلق على أشده حين علم أعضاء البرلمان بأن فرانسوا ميتيران الذي غدا شيئا فشيئا معاديا لمبدأ الجزائر الفرنسية قد تعرض لمحاولة اغتيال بضواحي حدائق المرصد[103]. الناتج الأساسي هو تقوية السلطة الدقولية في مجلس النواب : تم قبول حق تقرير المصير بمجمل 441 صوت (بما فيها صوت ديبليك) مقابل 23 صوت. أما بالنسبة لمتشددي الجزائر العاصمة وعلى رأسهم جوزيف أورتيز فإن دعم البرلمانيين يعد ضعيفا مقارنة مع دعم الجيش. كل عمل يتطلب رضاه.

بدأ أورتيز الاشتغال وهو في علاقة دائمة مع الوحدات الحدودية للجزائر العاصمة في حين أن مارسيل روندا فقد دفع بكل رجاله المتحمسين الأوفياء إلى الانخراط في صفوف الجبهة الوطنية الفرنسية. أما جو أورتيز فله علاقات وثيقة مع الكولونيل جان روجي قارد المسؤول السابق عن مصلحة الصحافة والإعلام لدى الجنرال سالان بالهند الصينية وهو كاثوليكي تقليدي معروف (مشترك بمجلة «الفعل» منذ سنة 1956)[104] ورئيس المكتب الخامس المختص في العمل السيكولوجي بقيادة الأركان للقوات المشتركة. بموافقة الجنرال، تجانب أورتيز بطريقة متواصلة كل المقربين من

أرادت الجبهة الوطنية الفرنسية استغلال هذه الفرصة واحتلال الصفوف الأولى. بدء من 20 جانفي التقى أورتيز وسوزيني بأرفو في ثكنة بيليسي لكن أورتيز بدا متخوفا من التحضيرات الواجب اتخاذها في حالة ما إذا تم نقل ماسو (وهذه حالة محتملة جدا): يجب برمجة مسيرة عارمة. بدأت الجبهة الوطنية الفرنسية في حشد همم أوروبيي الجزائر الذين هم أصلا في حالة من الغليان. بعد أن تم استقباله من طرف قيومو وزير الجيوش، تأسف ماسو عن اللهجة التي استعملت في المقابلة لكنه نحت بيانا يسمح له بتلميع صورته أمام النشطاء، من دون أن يكون عملا يدل على الولاء، في شكل توقيع على بياض لديغول. تخفى بذكاء، خلف الجنرال شال واعتبر أنه «بخصوص قلق الجيش فإنه لا ينوي أبدا أن يكون ناطقه الرسمي. إن سلطة الجنرال لا يعيد أحد في الجزائر النظر فيها لأنه، بما في ذلك كل الجيوش التابعة له، دون أي تردد معرفي يقفون خلف القائد الأعلى الذي يتمتع بحظوة وإخلاص كبير لرئيس الدولة لا يثيران الشكوك مطلقا»[107].

سرت في الجزائر العاصمة إشاعة عزله من منصبه ورغم تكذيبها بمبررات في هذه الساعة من قبل النائب العام بول دولوفريي. كان هذا الأخير، وهو في طريقه إلى باريس رفقة الجنرال شال، قلقا جدا لأنه كان على علم بالتوتر الذي يتملك الرأي العام. عبر عن ذلك آلان دو سيرينيي «بارومتر الجزائر العاصمة»[108] بتحفظ في افتتاحيته بتاريخ 22 جانفي 1960 التي تحمل عنوان : «ماسو»: «نعلن اتحادنا خلف هذا الضمير الباسل الذي في 13 ماي من على شرفة بناية «الفوروم» أقسم بأبهة بأن يقف إلى جانبنا مهما حصل لإنقاذ فرنسا كاملة بإنقاذ الجزائر الفرنسية»[109]. إن هذا التجنيد لصالح ماسو قد تدعم بالصدمة الحاصلة في الجزائر العاصمة والتي أعقبت اللقاءات التي عقدها الجنرال ديغول مع ثلاثة نواب من الجزائر وهم بورتولانو منتخب من عنابة، مارك لوريول منتخب من الجزائر العاصمة ولعراجي نائب مسلم من البليدة. رغم رفض النواب الثلاث إذاعة فحوى

الجنرال ماسو: النقيب فيليبي، الرائد نافارو وخاصة الكولونيل أرفو بداية من نوفمبر 1959[105]. إذا ما توطدت العلاقات أكثر بين النشطاء من المدنيين والعسكريين ذوي الرتب العالية المدعمين لمبدأ الجزائر الفرنسية وهذا على طول أسابيع السداسي الأخير من عام 1959 فإن هناك حادثة بعينها وهي استدعاء ماسو للتوجه إلى باريس بأمر من الإليزي هي التي ألهبت الأجواء وبعثت على الاشتعال وإقامة الحواجز في 24 جانفي 1960.

امتحان الحواجز

نحو الحواجز

إن استدعاء ماسو يجد جذوره في حوار أجراه معه هانس أولرتش كيمسكي، مطلي ألماني سابق وصحافي مسؤول عن قسم التحقيقات في «سودويتش زيتونغ». لقد عد ماسو بأسلوبه المباشر المعروف عن تخوفاته حول السياسة التي يتبعها الجنرال ديغول: «أود أن تساعدنا الحكومة على رؤية المستقبل بأكثر وضوح حتى تتمكن من النجاح في المحافظة على الجزائر فرنسية». أما الأحداث الموالية فراحت تتصاعد من يوم لآخر. بخصوص السؤال إذا ما كان ديغول يمتلك «نظرة واضحة عن هذا المستقبل» رد ماسو بقوله: «لا أدري. أما إذا ما كان يمتلك جوابا ما فإنه بالتأكيد ليس جوابنا نحن». وأضاف بلهجة لا تخلو من التهديد («في حالة ما فإن الجيش سيستعمل سلطته») وحانقة تجاه رئيس الجمهورية: «لم نعد نفهم سياسته. لم يكن الجيش يتوقع أبدا موقفا له كهذا»[106]. بالنسبة لكثير من أوروبيي الجزائر وخاصة منهم القادة النشطاء وعلى رأسهم أورتيز، تعتبر الحالة النفسية لماسو ومقربيه بوابة لكل الآمال. عزله من منصبه قد يعني تحول مهم وبالتالي الوصول إلى وحدة بين المدنيين والعسكريين قد يقود إلى 13 ماي جديد والذي قد يكون فرصة ثانية للجزائر الفرنسية.

العسكر بالفكرة. في المساء تلقى أرفو زيارة من فيليبي الذي جاءه مبعوثا من طرف أورتيز لتلقي التعليمات. كان أرفو مترددا واقترح عقد لقاء في صبيحة اليوم الموالي. الحقيقة أنه كان بانتظار أخبار ماسو التي جاءته على الساعة العاشرة ليلا في شكل مكالمة هاتفية : «لقد تم تحضير هذه القضية من البداية إلى النهاية من طرف باريس. لقد كنت أنا والجنرال شال ضحيتين لمؤامرة». لم تثر ثائرة ماسو بل طلب من أرفو «باسم منطق الدولة بطلب الهدوء» مشيرا إلى أنه «بالرغم من الطرق السيئة التي استعملت (ضده) فإن تحويله كان ضروريا»[114]. بعد ساعتين كتب شال تقريرا عن مؤتمر الإيليزي لأرفو مخبرا إياه بأن «الجنرال ديغول قد غير من سياسته». لقد أبلغه قلقه بخصوص «المحافظة...على وحدة الجيش» وأخبره أنه في حالة حدوث مظاهرات فسوف «يعطي الأمر بإطلاق النار مهما حصل»[115]. بدا الأمر واضحا بأن الجيش لن يتحرك.

إن مثل هذه الصورة تعد كارثية بالنسبة أورتيز لأنها تقضي على كل مجهوداته وإستراتيجيته. بقي المناضلون في نشاطهم الدائم ثم أن الأمواج البشرية التي ستمشي يصبح من الصعب احتواءها. تضاف إلى ذلك الخلافات بين المتشددين. في الوقت الذي يقوم أتباع مارتيل بتوزيع مناشير متهمين أورتيز بالعميل الاستفزازي لصالح السلطة فإن لاقايارد انتقد «الجبناء» وأعلن استعداده للقيام بالعمل لوحده باحتلال محيط كليات الجامعة. في صبيحة 23 بدأت التحركات بالجزائر العاصمة في شكل إضراب عام دعت إليه الوحدات الإقليمية. في أواخر الصبيحة تم عقد اجتماع بفيلا في أعالي الجزائر العاصمة بين فور، آرفو، قارد، فيليبي وأورتيز لاتخاذ قرار للقيام بعمل بارز. إذا ما تم إبعاد فكرة الانقلاب العسكري وكذا إضراب يجمع كلا من العسكريين والنشطاء فقد بدأت ترتسم ملامح التسوية. تمت برمجة مظاهرة سلمية ليوم 24 الموالي تؤطره الجبهة الوطنية الفرنسية و الوحدات الإقليمية وهذا احتجاجا على استدعاء ماسو. أعلن أرفو التزامه الصارم

النقاش مع رئيس الدولة[110] إلا أن مضمونه العام معروف. في لقاءاته الخاصة لا يتردد ديغول أبدا في رفض الاندماج : «قبل كل شيء، فنحن شعب أوروبي من جنس أبيض، من ثقافة إغريقية لاتينية ودياتة مسيحية يجب ألا نكذب على بعضنا. هل ذهبتم لرؤية المسلمين؟ هل رأيتموهم بالشاش والجلابة؟ أنتم ترون جيدا بأنهم ليسوا فرنسيين. كل من ينادون بالاندماج لهم عقول العصافير»[111]. إن اتهام العسكريين أيضا جاء عنيفا : «هؤلاء العسكريين لا يفهمون. لقد قاموا بعملية دريفوس وجاءهم بيتان والآن إنه الاندماج»[112]. لقد أدى موقف ديغول الرافض إلى خلق صدمة كبيرة. بدأت تجمعات النشطاء تعرف نجاحا غير مسبوق وخاصة تلك التي يعقدها سوزيني لصالح الجبهة الوطنية الفرنسية في دار الطلبة يوم 22 في بداية السهرة. تم وضع مكبرات صوت بالخارج. كان هذا اللقاء بمثابة فاتحة لحركة أوسع لم تكن تنتظر سوى التحقق نهائيا من مآل ماسو وبالتالي موقف الجيش كي تنطلق.

في 22 جانفي بباريس تم تحقيق مصير ماسو في غيابه بحيث لم تتم دعوة إلى مؤتمر بالإيليزي حول الجزائر جمع بالإضافة إلى الجنرال ديغول (الذي ترأسه مرتديا الزي العسكري) و دوبري ما يقارب العشرين شخصية من بينهم شال و دولوفري. لا يمكن إعادة النظر في السياسة التي تم رسمها في 16 سبتمبر ثم أن تسريح ماسو (الذي لم يتم ذكره أبدا) قضية مفهومة. عاد شال و دولوفري إلى الجزائر العاصمة يتملكهما القلق مع قليل من العناصر التي في صالحهما : استبعاد المفاوضات السياسية مع جبهة التحرير الوطني إضافة إلى التشدد القضائي تجاه إرهابييها[113].

في سهرة 22 جانفي لدى النشطاء، تتراوح الأجواء بين الغضب و الانهيار لأن تسريح ماسو بدء من 23 وتعويضه بالجنرال كريان إضافة إلى فشل اجتماع الإليزي الصباحي قد فتح إمكانيات أمام التمرد. بقي انتظار قبول

«بفتح صفوف وحدات المظليين»[116]. تضاعف هيجان النشطاء وسرت إشاعة عن «الضوء الأخضر» تقول بأن ماسو بعد أن خاب ظنه في اللقاء مع ديغول قرر إعطاء «الشارة البيضاء» لآرقو[117] الذي لم يصغ إليه. أما بالنسبة لرجال الوحدات الإقليمية والجبهة الوطنية الفرنسية فإن العملية الكبرى قريبة وستكون بمثابة 13 ماي آخر بحيث لا يمكن للجيش أن يتنصل إذا ما تم الضغط عليه قليلا. راح كل من شال ودولوفري يشهدان بقلق كبير العاصفة التي قد تجرف كل شيء في طريقها.

الاشتباك في 24 جانفي

كانت ليلة 23 إلى 24 هائجة. لقد نام دولوفري باكرا ليلة 23 ثم استفاق بعدها ليسمع بأنه يعلن عن بداية انقلاب عسكري. كانت الإشاعة غير مؤسسة لكنه مع ذلك أخبر باريس بذلك بحيث استقبله على الخط مستشار الوزير الأول غير مصدق ما يسمع خلال ثلاث مكالمات بين التاسعة والنصف ليلا والواحدة صباحا[118]. الحقيقة أن النشطاء لم يكفوا عن العمل خلال ليلة 23 إلى 24 بحيث أن الوحدات الإقليمية أخرجت الأسلحة من مستودعات مختلفة. أما بيار لاقابارد الذي كان قد سلم يوم 23 باسمه بيانا إلى وكالة الأنباء الفرنسية يتقد فيها الجنرال ديغول بعنف[119]، وكما أعلن سابقا، أنه استول على كليات الجامعة رفقة ثلاثين من أتباعه. تزايد عددهم في الصباح كي يصل إلى ستين. بدا حينها لاقابارد في تنظيم ما اعتبره بمثابة الموقع المحصن.

من جهتها بدأت الجبهة الوطنية الفرنسية والوحدات الإقليمية في العمل منذ السابعة والنصف صباحا. أما مقر قيادة أورتيز الذي أقامه في مقر «ما بين الفدراليات» التابع للوحدات الإقليمية فقد أصبح يشبه الخلية العامرة بالحركة حيث يتساءل الكثير من المدنيين المسلحين عن عدد المتظاهرين الذين هم على استعداد للتحشد معهم. رأى المنظمون بأن ما يحدث شيئا

كبيرا وراحت طائرة صغيرة من نوع «جوديل» تحلق في أحواء المدينة البيضاء ملقية بالمناشير المقابلة بين صورة ماسو («آخر جنرالات 13 ماي وآخر ضمان للجزائر الفرنسية والاندماج») وصورة الجنرال ديغول (الذي اعتبر شخص يريد أن «تكون له حرية التخلي عن الجزائر بعد تخليه عن إفريقيا ودفع الجيش إلى حلف الزور»). وجهوا دعوة لاجتماع يعقد على الساعة 11 «لسكان القرى والضواحي. كلكم معا خلف المدافعين عن الإقليم وقادة المعركة من أجل أن تحيا الجزائر مقاطعة فرنسية»[120]. إذا ما كانت البدايات مشجعة فإن الوضعية بدأت تتعقد بالنسبة للمنظمين. بدء من الساعة التاسعة والنصف ضاعفت المفوضية العامة تحذيراتها باستعمال الراديو كما ندد بول دولوفريي «بالاضطرابات التي يتمنى البعض أن تكون مدمرة» مؤكدا على محاولة اتهام «السلطة الفرنسية» متأسفا للخطأ التراجيدي» الذي يرتكبه مسؤولو المظاهرات «وألزمهم بالاستدراك لتفادي إراقة الدماء». كان التهديد واضحا: «إن السلطة والجيش سيقومان بواجبهما»[121]. الحقيقة هي أن قوافل المتظاهرين بدت أضعف مما كان منتظرا لأن التجهيزات التي تم تحضيرها ليلا من طرف الكولونيل فوند والجنرال قراسيو، الذي تلقى الإذن من الجنرال شال، قد مكنت من إقامة حواجز تفصل الجزائر العاصمة عن ضواحيها وقراها المجاورة. إذا ما تمكن البعض من اجتياز بعض الحواجز القليلة فإن وقع المظاهرة لم يكن في مستوى ما هو منتظر منها : كان الواقع أبعد بكثير عن 13 ماي. في حين أنه من الصعب تصوّر السيناريو الدرامي الذي سيحدث خلال الساعات القليلة الموالية. بالفعل، في حدود منتصف النهار طلب شال مقابلة أورتيز وتبادلا نظرتيهما وهما يتناولان ساندويتشا راح القائد العام يتقاسمه مع صاحب مقهى «الفوروم» الذي التحق به. توصل الرجلان إلى تسوية وتفارقا بعد المصافحة. إذا ما كان أورتيز قد خاب أمله في الجيش فقد أدرك أن من واجبه التريث وإقناع الجنرال شال بنواياه : لم يكن ينوي الهجوم على قصر الحكومة[122]. مع ذلك كانت المأساة على وشك الوقوع.

وجد جوزيف أورتيز مقربوه أنفسهم في مأزق. لم يستجب الجيش لنداءاتهم كما أن الجماهير لم تكن في الموعد. هل يفعل ذلك يجب التوقف؟ التراجع في هذه اللحظة يعني الاعتراف بالعجز لذا تم اختيار محاولة إعادة بعث المظاهرة عن طريق توزيع مناشير جديدة ومضاعفة النداءات النارية من شرفة مركز القيادة العامة من أجل «معركة كبيرة». لم تتسع رقعة المتظاهرين رغم أعصابهم الساخنة. انتشرت حملة تقول بأن قوات الدرك المحمولة تود «أكل لحم الأقدام السوداء». تحولت المسيرة إلى مظاهرة عنيفة. تمت إقامة متراسين، الأول لحماية مقر قيادة أورتيز، والثاني في زاوية كليات الجامعة. كانت الساعة تشير إلى السادسة مساء، حين تجمع حوالي 6.000 شخصا على مرتفع «فلييار» وشارع «لافيجيري».

قبل ذلك بساعة، تلقى الكولونيل دوبروص الأمر من الجنرال كوست «بتفريق التظاهرة» و«القيام بالعملية في هدوء وبرودة دم ولكن أيضا بحزم». حين وعده الجنرال كوست بتقديم العون من طرف المظليين فإنه لم يكن مترددا أبدا : «لقد طال أمد هذه المظاهرة ومن الضروري أن تتوقف»[123]. قررت وحدات الدرك الهجوم وتحول الاحتكاك مع المتظاهرين إلى حمام دم. قادت طلقات الرشاش المكثفة إلى إرداء ثمانية قتلى من المتظاهرين أرضا، 14 قتلى و123 مجروحا ثم نقلهم إلى مستشفى الحرس المتحرك [124]. من هذه اللحظة وحتى بعدها بمناسبة محاكمة «المتاريس» تضارب منطق وآراء الفاعلين. إذا ما لم يتم التأكد من أن رجال أورتيز هم الذين بادروا بإطلاق الرصاص فمن المؤكد أن أسلحتهم الكثيرة أدت بهم إلى استعمال الرشاشات الآلية ضد أعضاء وحدات الحرس المنقول الذين تلقوا لعشرات الدقائق المتكررة وابلا من الرصاص من كل جهة وحتى من عمارات السكان.

يبقى من الضروري فهم أسباب الفشل الذريع لتجهيزات حفظ النظام الشيء الذي سمح بالقول حسب بعض الروايات بوجود حسابات تصفية

عنيفة بين وحدات الدرك من جهة والمظليين وقيادة أركان الجنرال شال من جهة أخرى. وهكذا وفي الوقت الذي راح رجال الدرك، وعلى رأسهم دوبروص، يتخفون خلف فكرة خرق النظام وضرورة استعادته فإن المظليين برئية مقدم وهما بروازا وديفور يُذكران بتعليمات شال بعدم التدخل في حالة ما إذا لم يتوجه المتظاهرون نحو «الفوروم». سبب بداية الكارثة بالنسبة إليهما هو قرار إخلاء مرتفع فلييار [125] الذي وصفه الجنرال شال ب«الخطأ الفادح»[126]. لقد شكل قتلى مرتفع فلييار منعرجا في تاريخ الجزائر الفرنسية. لأول مرة وُجد بين الجيش، أو بصفة أكثر دقة، بين الدرك والشطاء هوة دم (باتت تتسع بعدها وصولا إلى مأساة شارع إيزلي). على مستوى أقرب فإن المستقبل مسدود. دخلت الجزائر العاصمة في مرحلة المتاريس أما باريس فبقيت مشدوهة متسائلة عن شكل الرد اللائق.

الجزائر العاصمة وباريس كلاب من خزف

في بداية سهرة يوم 24 بالجزائر العاصمة كانت الأحاسيس متأثرة بشكل كبير. مباشرة بعد انتهاء إطلاق الرصاص، سجل الجنرال شال بيانا تمت إذاعته على الساعة الثامنة ليلا. كانت اللهجة عسكرية وتم تقديم المسؤوليات بصورة ملزمة: «في الوقت الذي قام عناصر الجيش وقادته بكل ما في وسعهم طيلة يوم 24 من أجل المحافظة على النظام ومن دون الاحتكاك بالمتظاهرين فإنه مع مجيء الليل قام المتظاهرون الذين انتظروا بصبر لتنفيذ مخططهم بالهجوم على قوات الأمن وإطلاق الرصاص عليها». كان على الرد أن يكون في مستوى الإهانة وذاك ما دفع بالجنرال شال إلى الالتزام شخصيا : «لا يمكن للفتنة أن تنتصر على الجيش الفرنسي. أعطيت أمرا بإحضار بعض الفيالق العسكرية من داخل الإقليم إلى الجزائر العاصمة. سيتم حفظ النظام بالاتفاق مع النائب العام للحكومة. من الآن أعتبر المدينة في حالة حصار. كل تجمع يتعدى ثلاثة أشخاص يعتبر

مجموعا. هذا كل ما لدي»[127]. من المبادئ يجب المرور إلى الأفعال وتحمل المسؤوليات بدءً من القمع الذي يؤدي إليه أي تدخل قوي. في الواقع إن عملية الإخلاء الأولى التي كان هدفها هو إنهاء مظاهرة لم تكن جيدة إذ قد منحتها فرصة الطلوع من الرماد. في الوقت الذي ارتفع على متراس شارع شارل فيبي علمٌ فرنسي غمسته سيدة برفق في دماء أحد المدنيين الذين قتلوا (روجي هيرناندير، عضو الوحدات الإقليمية)، تقدم بعض الشبان خاصة من مركز قيادة لافايارد.

لم تكن هناك رغبة لدى الكولونيلات في أخذ مكان رجال الدرك والسلطات السياسية (رئيس بلدية العاصمة) والدينية (بما في ذلك سيادة الأسقف دوفال المعروف بميله للفلاقة والذي يطلق عليه النشطاء تسمية «محمد دوفال») ونادوا بالتريث على الأقل لتلك الليلة. كان ذاك النهج هو الذي اتبعه بول دولوفريي في خطاب أذيع على الساعة 10 و40 دقيقة على أمواج راديو الجزائر العاصمة. تأسف على «سيلان الدم» وهذا «رغم النداءات العامة المتكررة والإلحاح الخاص الذي قدمناه أنا والقائد العام ومعا كل قادة الجيش» فإن المفوض العام «ينحني أمام أرواح كل الضحايا: ضحايا قوات الأمن وضحايا الأشخاص الذين تم الزج بوطنيتهم في طريق خطأ تراجيدي». الحالة الآن تقف على فكرتين : «لم يتم استعادة الأمن بعد» و«البعض يستمر في عناده بأن يكون له تمرده الخاص». بالتالي إذا كان لا بد من إنهاء «لا جدوى هذا الضياع» فإن بول دولوفريي وجه نداء للمنتخبين والشخصيات والأولياء ويود من عملهم المشترك أن يسمح «بإعادة العاصيين إلى رشدهم» والتوصل إلى «تهدئة»[128].

من جهة الحكومة فإنه بعد الذهول جاء الميل إلى القمع. بعد أن توجه ميشال دوبري إلى منطقة لابروطاني لتهدئة غضب المزارعين [129] عاد مفجوعا إلى قصر ماتينيون والتقى بديڤول في وقت متأخر من السهرة.

رفض الجنرال كل عملية مقايضة وأخبر دولوفريي أنه يود مقابلة السلطات في الجزائر «وحل هذه القضية في الغد»[130]. بين النيات والأفعال توجد هوة سحيقة. تم عقد مجلس الوزراء لكنه انقسم على نفسه : الكثير من أعضائه يساندون القمع وخاصة أندري مالرو وروبيرت بورون أما البعض الآخر فرفضه (من أمثال فاليري جيسكار ديستان وجاك سوستيل اللذين كادا أن يصلا إلى حد طلب الاستقالة)[131]. وصلت الحالة إلى الانسداد بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. عمت الجزائر العاصمة مسحة غريبة من «الحفل الثوري» و«مناسبة 14 جويلية في جانفي»[132]. بدأ العاصميون يزورون المتاريس مع عائلاتهم وهم يجتازون دون صعوبات تذكر صفوف المظليين ويستمعون إلى خطب نارية من أشخاص راحوا يتزاحمون على «الشرفة». الملاحظ هو اختلاف الأجواء بين النواحي التي يراقبها أورتيز حيث يسيطر دف، التواصل والتصريحات المدوية وبين منطقة بيار لافايارد حيث يرتدي الرجال لباس المظليين وهم يسيرون في أرتال منظمة.

وجدت السلطات المدنية والعسكرية يوم 25 نفسها في حرج مما كما هو حالها البارحة ليلا ولا أحد يريد تحمل مسؤولية عملية قمعية باعتبار أن قادة النشطاء لم يهاجموا البنايات العمومية. تريد هذه السلطات تحسيس الميتروبول بخطورة الموقف. بدا الحل في الأفق مع إعلان قدوم ميشال دوبري إلى الجزائر العاصمة في ليلة 25 إلى 26، تلك الزيارة التي عارضها ديڤول[133]. في الميدان يتمنى العسكريون والبرلمانيون الجزائريون أن يضموا إلى موقفهم رجلا كان دوما مدافعا بحرارة كبيرة عن الجزائر الفرنسية. إن «مذكراته» لا تحكي عن الجو المأساوي لنقاشاته خاصة مع الكولونيلات والنواب [134]. لم يتردد أبدا أنطوان أرڤو الناطق الرسمي باسم الفريق الأول رافضا أن يرى «قدر 55 مليونا من الرجال (...) معلقا بغطرسة رجل واحد» مهددا دوبري «بطغمة الكولونيلات» [135] في حالة ما إذا رفض ديڤول التراجع عن مسألة تقرير المصير. بعد أن استمع دوبري إلى الضباط،

امرهم بالعودة إلى الهدوء واضعا وحدة الأمة من وحدة الجيش. رد عليه جورج دو بواسيو بلهجة فظة: «إنك لم تقنع أحدا». في الوقت الذي أخلى دوبري إلى مكتب آخر محاولة منه لربط العلاقة من جديد تحوّل النقاش إلى عملية صارخة وعنيفة لتصفية الحسابات انتهت برفض بواسيو مصافحة يد دوبري [136]. رغم أن اللقاءات مع النواب كانت أقل عنفا إلا أنها لم تكن أبدا مشجعة. الواقع أن ميشال دوبري فشل في عملية الإقناع. بين المستعمرة والميتروبول (حيث لا تجتذب المتاريس الدعم ما عدا من قبل الأنصار المعتادين للجزائر الفرنسية) لا يوجد من عميق سوى الهوة وقلة الفهم.

ألقى الوزير الأول خطابا يوم 26 جانفي أشار فيه إلى «كل أولئك الذين يحيون على الأرض الفرنسية بأنهم فرنسيون وسيبقون كذلك» لكنه لا يدل على أي تقدم. قبالة ماتينيون الذي تجاوزته الأحداث قليلا (أعلن فيوما وسوستيل الاستقالة) قرر الإليزي أخذ زمام الأمور. في نفس اليوم استقبل ديغول الماريشال جوان والثنين من كولونيلات الجزائر العاصمة وهما جورج دو بواسيو وديفور. استمع إليهم لكنه لم يغير من موقفه المتشدد. بإمكانه الاعتماد على رأي عام بالميتروبول معاد بشكل واسع لرجال الجزائر العاصمة وذاك ما أدركه النواب الجزائريون الذين حلوا بباريس في مهمة إخبارية. الواقع هو أن الأزمة بلغت منعرجها. إذا ما «تأرجح» الجيش فإن كل شيء يصبح ممكنا بالنسبة للنشطاء لكن يبدو أن العسكريين غير مستعدين لذلك. لقد مارسوا أقصى الضغط على النظام لكنهم لن يذهبوا إلى حدود الانقلاب. هكذا أدرك لاقايارد وأورتيز، قائدا النشطاء، اللذين احتد التنافس فيما بينهما، بمنع الجيش لهما من تسلم السيطرة لا على مبنى بلدية العاصمة (لجأ إلى الضواحي) ولا على الراديو أو مكتب البريد المركزي. هناك بعض العمليات اللافتة للانتباه (خاصة «تحرير» القائمين بعناصر عملية البازوكا من طرف كوموندو من رجال لاقايارد) والتي لا يمكنها أن تخفي حقيقة متنامية بأن المتاريس والموقع

المحصن ليست هي الرافعة المنتظرة بل أصبحت هي المنع الذي سيتغلق على المتمردين. حين مرت لحظة الهلع بدا الوقت في غير صالحهم. من الضروري بعث الحركة من جديد. كان بأذهان الكولونيلات فكرة أساسية وهي تحريك المسلمين، كما كان الحال يوم 16 ماي، من أجل إعادة خلق «مؤاخاة» ممن شأنها أن تثني ديغول. ثم استدعاء أورتيز ولاقايارد من طرف أرفو لكنهما استقبلا المقترح بشكوك كبيرة وحتى عدوانية. أعطت المحاولات الأولى نتائج غير مرضية تماما لكن اليوم الكبير سيكون يوم 28 وهو بمثابة الهزيمة الجديدة الشنعاء أخذ البطولة فيها بول دولوفريي.

لقد غادر متخفيا الجزائر العاصمة متوجها إلى الرغاية تاركا وراءه في المدينة البيضاء زوجته وأبناءه. مع أواخر النهار ألقى بالإذاعة خطابا طويلا شاء أن يكون مؤثرا وتعليميا [137]. توجه أولا إلى الميتروبول كي يقول بكل قواه أنه لا وجود «للثائرين» (لكن «رجال» في ساعة الحقيقة يودون الموت من أجل البقاء كفرنسيين) أو «جيش متمرد» في الجزائر العاصمة. لم تكن مقابلتهم «وجها لوجه» سوى دليلا على «الغلطة المأساوية». بدأ الجيش يتعرض للهجوم من جديد. في الوقت الذي قام دولوفريي بتمجيد مآثر الجيش فإنه قدم ما يعتبره بمثابة الأدلة : «لا يمكن أبدا إعادة 13 ماي» لأنه «لا وجود لديغول آخر في الاحتياط». على الأكثر ليس من المعقول الاعتقاد بأن ديغول يريد «بيع الجزائر في المزاد». إذا ما كان دولوفريي يعتبر أن هذا السيناريو شاذا فإنه من الصعب عليه إيجاد وصف لما قام به رئيس الدولة في عيون العسكريين. لم يستعمل النائب العام أي واحدة من الكلمات المشهورة التي غدت مفتاحية مثل «تقرير المصير»، «الجزائر الفرنسية» أو «الاندماج» بل أكد على العلاقة المميزة التي تربط بين ديغول والمسلمين كي يقول للعسكريين: «إذا ما قطعتم العلاقة مع ديغول فإنكم بذلك تفصلون أنفسكم عن المسلمين» وذاك من شأنه أن يقوض فرص نجاح فكرة الجزائر الفرنسية. كان التعارض بين دولوفريي والكولونيلات

فقد تم استقبال خطاب دولوفريي بشكل مغاير عن الميتروبول. تحت شرفة أورتيز تم رفض مقترحات دولوفريي بما في ذلك النداء الخاص بالوقوف وراء الجنرال ديغول. بلغة عنيفة تم أيضا رفض الدّين الذي على المسلمين لرئيس الجمهورية: «إنهم لا يجهلون [...] بأن فرنسا خالدة. لقد جاءتهم خيراتها وهم في مكانهم وهذا حين كان ديغول يمتص القشور. ستبقى هذه الخيرات حتى اللحظة التي ينسى فيها اسم ديغول لأن فرنسا شيء وديغول شيء آخر مختلف تماما»[138]. إذا ما أحس أورتيز بالانهيار أمام «هروب» النائب العام فإن الجيش وعلى رأسه المظليين فقد تأثروا في غالبيتهم لذهابه وخطابه. يعرفون أنهم الآن لوحدهم وجها لوجه مع النشطاء لحظة المواجهة. إن ضربة البوكر التي لعبها النائب العام لم تكن أبدا هباء لأن مخطط الخطاب الذي من المقرر أن يلقيه ديغول يوم الجمعة 29 أتى به إلى العاصمة الجنرال إيلي وهناك لقي دعما من قبل مجموعة من الجنرالات بما في ذلك المظلي ڤراسيو.

عاشت الجزائر العاصمة سباق سرعة حقيقي بين إرادة العسكريين للقضاء على المتاريس وبين قادة الانتفاضة فيجاد مخرج سياسي مرض مع استرجاع بعض مقترحات دولوفريي لصالحهم. يريد كل من الكولونيل أرفو والكولونيل بروازا إقناع نفسيهما بامتلاك الحل حين تحصلا من لدن أورتيز ولاڤاياردو وساپين لينيير على اتفاق في شكل بيان موجه إلى شال ودولوفريي: «إن النائب العام والقائد الأعلى للقوات يعترفان بأن العمال التي يقوم بها السكان بقيادة أورتيز ولاڤاياردو وساپين لينيير قد ساهمت كثيرا في تأكيد قضية الجزائر الفرنسية. سيذهبان معهم إلى المقبرة. إنهما يلتزمان بطريقة لا رجعة فيها بفعل كل ما من شأنه الإبقاء على الجزائر مقاطعة فرنسية. إنهما يلتزمان بدفع رئيس الدولة إلى الاقتناع بأن الاستفتاء الأوحد حول تقرير المصير لا يعني سوى بديلا واحدا وهو إما الجزائر الفرنسية أو الاستقلال»[139]. إذا ما أحس محرروالخطاب بالرضا لوضع

حول هذه النقطة كبيرا: ما كان سيزرع الشك لدى الكتلة المسلمة هو ليس الجزائر الفرنسية بل تقرير المصير. كان «مواطنوه المسلمون» هم الجماعة الثالثة المستهدفة من خطاب دولوفريي بحيث دعاهم، كما فعل مع العسكريين، إلى الثقة في ديغول ذلك «الذي جعل منكم رجالا عظماء، رجالا معاصرين» منادیا إياهم أن «يقرروا» كي يكون استفتاء تقرير المصير (الذي سمي «باستفتاء السلم») «تأكيدا فقط حين تتفق معكم على حماية خصوصياتكم وعاداتكم ومطاليكم المشروعة». كان الشق الخير من الخطاب موجها لأوروبيي الجزائر وخاصة منهم «العاصميين». تحمست العواطف أكثر حين أمر النائب العام لمستمعيه بأنه ترك بين أيديهم «أعز أمانة يمكن لرجل امتلاكها وهي زوجته وأولاده» مضيفا في تألق: «أحموا ابني الأصغر ماثيو لأني أود أن يكبر كرمز للتعلق الخالد بين الجزائر وفرنسا». بعد أن خاطب العواطف توجه پول دولوفريي اسميا إلى الفاعلين الأساسيين في قضية المتاريس لطمأنتهم بلوغ النجاح إذا ما هم اتبعوا موقفه. لم تكن هذه الأخيرة غامضة أبدا وتمثل في «بالانتخاب جماعيا لصالح ديغول ستتخلصون من عقدة التخلي». سيؤدي هذا بجبهة التحرير الوطني إلى «الموت» وبالجزائر كي تكون «حرة وفرنسية للأبد». الصراخ «يحيا ديغول» يحتمل طرد الأزمة ويقود إلى مؤاخاة جديدة ومستقبل زاهر من الواجب أن يبدأ بمسيرة «باتجاه نصب الأموات من أجل البكاء على ضحايا يوم الأحد والصلاة من أجلهم لأنهم ماتوا كي تبقى الجزائر فرنسية وكي تطيع الجزائر ديغول».

تمت إذاعة هذا الخطاب على أمواج إذاعة اللوكسمبورغ وجاء الرد سريعا من باريس برفضه. إن «هروب» دولوفريي بالنسبة للبعض تعني انشقاقا محتملا مع الميتروبول وسيناريو على الطريقة الإسبانية. تضاعفت عمليات التوقيف والمداهمة في أوساط اليمين الوطني المتطرف. أما في الأوساط المكهربة بالجزائر العاصمة أين يذاع الخطاب بشكل متواصل

السلطة في مواجهة بديل يقصي بالفعل الجمعية فإن المبعوثين أرفو وبروازا قد خففا من اللهجة. رفض دولوفري دعم هذا النص لأنه يكون بالنسبة لديفول بمثابة الاستسلام إضافة إلى أن خطاب الجنرال قد تم تسجيله حين التقى الكولونيلات بدولوفري وشال. كان من الضروري انتظار خطاب ديفول على شاشة التلفزة.

كان المطر غزيرا في سماء الجزائر العاصمة حين أطل ديفول في مربع الشاشة بزيه العسكري. كانت اللهجة عسكرية ودون أي غموض: «إن تقرير المصير هي السياسة الوحيدة التي تكون في مستوى فرنسا. إنها السياسة الوحيدة الممكنة»[140]. بعد هذا التذكير بدأ الجنرال بمهاجمة أولئك الذين «بدأوا تمردا في الجزائر العاصمة». قالة «فرنسيي الجزائر» راح يوبخ «الكذابين والمتآمرين الذين يقولون (لهم) بأن منح حرية الاختيار للجزائريين يعني محاولة تخلي فرنسا وديفول عنهم، يعني الخروج من الجزائر وتركها للمتمردين» مؤكدا على أنه «إذا ما اختار المسلمون رسميا وبحرّية في يوم ما بأن تكون جزائر الغد متحدة بشكل كبير مع فرنسا فذاك سيكون فرحا عارما للوطن ولديفول حين يقفان لتفضيل حل على آخر، لتفضيل الحل الأكثر فرنسية». طالب الجنرال الأقدام السوداء «بالتزام النظام» وتلك ضرورة ملحة بالنسبة له: «يجب إعادة النظام العام أما الوسائل المستعملة من أجل الابقاء على عنصر القوة للقانون فهي ذات أشكال متنوعة. لكن واجبنا هو بلوغ ذلك». انقطع الحبل بين الإليزي والثائرين وجاءت القطيعة التي كان يرغب فيها ديفول الذي لم يترك أمامهم مخرجا آخر غير الاستسلام وتقديم أنفسهم : كل «تنازل» أمامهم يعني «القضاء على كل الأوراق التي لا نزال بعد نمتلكها في الجزائر لكنه يعني أيضا إخضاع الدولة أمام الضرر الذي تم إلحاقه بها والتهديد الذي يتربص بها». كان الرضا على أشده بالميتروبول وذهب الباريسيون للتمتع بعطلة نهاية الأسبوع أما في الجزائر حيث يذاع مرارا وتكرارا نداء الجنرال ديفول

على أمواج راديو الجزائر العاصمة باللغات الفرنسية والعربية والقبائلية فإن الأجواء قاتمة.

إذا ما اختلف العسكريون حول خطاب الجنرال فإن وقت العصيان لم يحن بعد.بما في ذلك لدى العناصر الأكثر ترددا تجاه السياسة الحكومية. أما من جهة الثائرين فيختلط الغضب مع حماس يأس الخارجين عن القانون. تابع أورتيز رفقة لاڤايارد خطاب رئيس الجمهورية على شاشة جهاز التلفزيون الذي كان موجودا بمقر قيادته. أصبح الاستسلام وشيكا وذاك ما قبله أورتيز مبدئيا، مرغما بقوة. أما پيار لاڤايارد ورجاله اللاجئون في كليات الجامعة أعلنوا حلول ساعة نهاية الحفل بالبلاستيك وتحويل المتاريس إلى «الكازار» (قصر محصن) جديد (ميثولوجيا أناشيد عهد فرانكو ما زالت على أشدها). لكن الزمن هو زمن تفكك التمرد. وصل كل من لاڤايارد وأورتيز، هذا الأخير الذي يشاهد أعضاء الإقليم وهم يغادرون مقره العام، إلى حافة القطيعة في حين أن النواب والعسكريين كانوا يرغبون في إنهاء كل ما يحدث. المسألة أصبحت متعلقة إذن بالتفاوض حول شروط استسلام مقبول بالنسبة للمتمردين وتفادي الانعكاسات المفاجئة لكل عملية انفجار دفاعا عن الشرف. حاول إيف ڤودار مدير الأمن يوم 30 دون جدوى. تمكن الكولونيل ديفور بفضل صفته من المظليين من التوصل إلى اتفاق راح يناقش تفاصيله مع أورتيز ولاڤايارد وڤي فورزي. حسب هذا الاتفاق، هناك شخصان فقط يمكن معاقبتهما قضائيا وهما لاڤايارد وأورتيز أما باقي المتمردين، ما عدا في الحالات التي يثبت التحقيق إدانتهم بضلوعهم في قتل رجال الدرك المتحرك، فعليهم الرجوع إلى بيوتهم بعد أن يكونوا قد سلموا أسلحتهم أو يلتزموا بالانضمام إلى الوحدات العملياتية التابعة للفيلق الأول للمظليين. في 31 جانفي قبل منتصف النهار بقليل، جمع پيار لاڤايارد رجاله ثم خرجوا في رتل أمام المظليين الذين وقفوا واجمين في حالة الاستعداد. أخذتهم الشاحنات في الوقت الذي تم تحويل لاڤايارد

إلى سجن «الاصانتي». غادر جوزيف أورتيز الماريس ليتخفى في الجزائر العاصمة. عاش مستترا في المدينة البيضاء في انتظار مغادرة الجزائر باتجاه اسبانيا»[141]. كانت الجزائر العاصمة غير آمنة إضافة إلى مضاعفة عمليات توقيف الفاعلين الأساسيين مباشرة بعد استسلامهم. إن العفو الذي حصل عليه كل من بيريز وسوزيني سمح لهما بالانضمام إلى «كوموندو ألكازار» التابع لكتيبة النقيب إيستو من الفيلق الأول للمظليين والمتواجد حينها بالشفقة بالقرب من بجاية. بعد ذلك بيضعة أيام قدم الكولونيل ديفور لأخذهما. رغم التعهدات المقدمة فقد تم توقيفهما وقيادتهما إلى سجن «الاصانتي» في انتظار محاكمتهما»[142].

إن فشل الماريس قد أعلن نهاية النشاط بالجزائر العاصمة. كانت الحالة في بداية 1960 خطيرة جدا بحيث كان ميزان القوة بين قادة الجزائر الفرنسية والسلطة الديغولية قد تأرجح لصالح رئيس الجمهورية والحكومة في حين أن النشطاء كانوا ينتظرون انهيارهم. استغل ديغول هذه الفرصة كي يعلن بقوة بأن لا سياسة أخرى سوى لسياسته : لا يجب انتظار أي تنازل. إضافة إلى هذا الجو المعادي بأتي نقاش عميق حول الطريقة التي يجب الإبقاء عليها من أجل بعثه على التراجع لأن الجيش الذي علقت عليه الكثير من الآمال لم يتحرك وبالتالي انهارت كل إمكانيات حدوث 13 ماي جديد. إضافة إلى ذلك يوجد الكثير من الناشطين وراء القضبان أو في حالة فرار. مع ذلك وبعد هذا الفشل استرجع معسكر أنصار الجزائر الفرنسية قوتهم وتجمعوا على أسس أخرى ممنح الدور الأول لجماعة من الفاعلين الذين تم تهميشهم أو حتى الشك فيهم وهم المتشبثون الجزائريون وخاصة أعضاء البرلمان منهم الذين هم أسياد «جبهة الجزائر الفرنسية».

3. من فشل جبهة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري

فشل جبهة الجزائر الفرنسية

جبهة الجزائر الفرنسية: ما بين الشرعية وهيكلة لا شرعية

بدأت جبهة الجزائر الفرنسية في العمل في بداية ماي 1960 وتحلت لديها الرغبة في التعددية السياسية من خلال تركيبة اللجنة المسيرة التي سيطرت عليها شخصية الباشاغا بوعلام (نائب رئيس الجمعية الوطنية) ومن خلال الانفتاح على المسلمين الذين استدعوا للانضمام إلى المعركة ومن خلال معارضة مصرة، ولكن بكل شرعية، على مواجهة السياسة التي كان ينتهجها الجنرال ديغول. لا يمكن للنجاح الظاهري للحركة (التي قدرت البعثة العامة عدد أعضائها بحوالي 252.000 منخرط: 187.000 أوروبي و65.000 مسلم)[143] أن يغطي على محدودية قدرتها على التجنيد وعرقلة السياسة الحكومية. لقد كان على جبهة الجزائر الفرنسية الافتخار بالدعم الذي كانت تحوزه في البلد الأم خريف 1960. بداية كان هناك ميلاد «اللجنة الوطنية للسلامة الإقليمية» والتي كانت توحدها مع حركة خلقت في البلد الأم وهي الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية بزعامة جان ماري لوبان عضو ب CNI منذ 1958. إلى جانب ما يخلقه الدعم السياسي من استحسان، يمكن لدعاة الجزائر الفرنسية إضافة دعم الأوساط المثقفة الفرنسية في فرنسا ذاتها. فامتدادا لندوة فانسان التي نظمت في 17 جوان 1960 من قبل جاك سوستيل وجورج بيدو(وهي مصدر إنشاء لجنة

فانسان)، وفي إجابة على بيان121، أمضى هؤلاء «بيانا لمثقفين فرنسيين» مندد «بمهرجي التخاذل» وداعما للجيش، واصفا حرب الجزائر «بكفاح فرض على فرنسا من قبل أقلية متعصبة ومتمردة ، إرهابية وعنصرية»، مع التركيز على ثقة في جزائر فرنسية[144]. إذا ما أخذ هذا الإسناد في الحسبان، فإن منعرج تصريحات الجنرال سالان في أواخر الصيف هي ما شكل العامل الفاصل. وصل الرجل إلى مرحلة التقاعد قبل بضع أسابيع من رجوعه وفقة زوجته إلى الجزائر في شهر آوت 1960. دخل راؤول سالان الساحة العامة من خلال تصريحات صاخبة في 15 سبتمبر 1960. لقد استغل محاكمة شبكة جونسون («حاملي الحقائب» لجبهة التحرير الوطني)، ونشر في باريس تصريحا مضايقا للسلطات: «طالما أننا نقول للمسلمين أنه يمكنهم اختيار ألا يكونوا فرنسيين، فهل يعقل التنديد بأولئك الذين يكافحون من أجل استقلالهم، هم ومن يساندهم؟ مثل تلك الحجة قد يكون لها وزن، إذا كانت صادرة عن هيئة ما، يكون لها سلطة قرار التنازل عن جزء من التراب الوطني. لكنه لا يملك أحد هذا الحق. ولم يحصل أحد على تفويض بشأنه من البلد»[145]. شكل هذا الحجر في بركة سالان منعرجا. بعد استدعائه على عجل إلى باريس، أعلم من قبل بيار ميسمير بمنعه من الرجوع إلى الجزائر. عقب ذلك استقر في باريس وبالرغم من المراقبة التي فرضت عليه في نزل أسطور فقد حاول «الزعيم» أثناءها مضاعفة الاتصال والتشاور مع العسكريين المرموقين (مثل أرفو وڤودار) ورجال سياسة أمثال (جورج بيدو وبيار بوجاد وجان لوي تيكسي فينيانكور[146]. مع بداية هبوب رياح المؤامرة على باريس ومخافة اعتقاله، قرر سالان مغادرة فرنسا إلى إسبانيا في 31 أكتوبر معتقدا أنه سيكون طليق اليدين هناك.

أما من جهة قادة جبهة الجزائر الفرنسية فلقد بدأ الشك يحوم لديهم في جدوى العراك القانوني لذا استبقوا احتمال منعهم من العمل الشرعي

يخلق هيئة في السرية إلى جانب الهيئة العلنية التي يواجهون بها إمكانية الحل والاستعداد لنشاط فعال. سيطر على الجناح غير القانوني للهيئة في الجزائر العاصمة كل من دوميتيك زاتارا، مسؤول سابق في نقابة المدرسين المستقلين، وكامي فينيو أخ أنطوان أندروس النائب عن المدية، وكلود كابو إطار في شركة الكهرباء والغاز الجزائرية، إلى جانب الصحافي إندري سوڤان. أما في وهران فلقد كلف روبيرت طابارو بالفرع العامل في الخفاء[147]. أقيمت الهيكلة الموازية في نفس الوقت الذي انطلقت فيه المحاكمة عن عملية المتاريس وفي الوقت الذي أعلن فيه عن خطاب للجنرال ديڤول.

استعمل هذا الأخير من على شاشة التليفزيون في 4 نوفمبر 1960 عبارة «الجزائر الجزائرية» التي استعملت أشهرا من قبل. ووضح المدلول («يعني هذا جزائر متحررة؛ جزائر، جزائريوها هم من يقررون مصيرهم؛ جزائر، إذا ما أراد أبناؤها، – وأرجو أن يكون ذلك هو الحال–، ستكون لها حكومتها ومؤسساتها وقوانينها»)؛ وصرح ولأول مرة بطريقة لا لبس فيها بأن «الجمهورية الجزائرية ستقوم يوما ما». صدم المتمسكون بفكرة الجزائر الفرنسية بالطريقة الديڤولية التي تصف الحالة على أنها ربط «بين مجموعتين متعاديتين»، أحداهما تدعو الى «الجمود والعقم». تبع التصريح لرئاسي بقرارات سريعة. فتم الإعلان الرسمي في 16 (نوفمبر) على تنظيم استفتاء حول تقرير المصير. كما تم تغيير السياسة الجزائرية التي كان ينتهجها النظام من خلال تغيير الهياكل (كخلق وزارة دولة مكلفة بالشؤون الجزائرية تحت إشراف لويس جوكس، رجل الثقة لدى رئيس الدولة والذي كان يشغل منصب وزير التربية الوطنية)؛ والرجال (إذ تم استبدال پول دولوفريي في بعثة الجزائر العامة بجان موران). وفي الأخير تم الإعلان عن زيارة الجنرال ديڤول للجزائر فيما بين 9 و13 ديسمبر.

إخفاق جبهة الجزائر الفرنسية: أحداث ديسمبر 1960

إذا كان ديغول قد تعمد التشدد في مواقفه، فإن رحلته للجزائر منحت المتطرفي هذا البلد من الفرنسيين فرصة للقضاء عليه. ومنذ هذه اللحظة بدأت تتضح المشاريع الأولى الداعية لعمليات اغتيال رئيس الدولة. تعرفت الأجهزة الأمنية في فرنسا على تهديدات صريحة ضد الرئيس خاصة عند مروره بمدينة الشلف (تقاطعت المعلومات القادمة من هيئات الأمن بالجزائر مع أخرى واردة من المخابرات الإسرائيلية)[148]. إن مثال الشلف لم يكن الوحيد لأن قتل الجنرال ديغول كان ممكن الحدوث أثناء المرحلة الأولى من الزيارة، في عين تموشنت، المدينة الصغيرة التي تبعد 80 كلم عن وهران. لقد تلقى القاتل المفترض، هيلير جيرونيمو، دراج مرافق للموكب الرئاسي، الأمر من قبل هيئة أركان جبهة الجزائر الفرنسية لوهران، بألا يفعل شيئا. فالهيئة قررت تأجيل التنفيذ بناء على معلومات طرحت ديغول على أنه من مساندي فرنسة الجزائر[149]. الحقيقة هي أن المدنيين و «العقداء» المؤمنين بقضية الجزائر الفرنسية، تراجعوا أمام هذا التصرف المتطرف. فتاريخ الرجل وجاذبية شخصيته (الكاريزما) إلى جانب استحالة إيجاد بديل في مستواه إن تم تغييبه، كلها أسباب سمحت لديغول بالعودة إلى فرنسا سالما.

بالرغم من كل هذا، عمل ناشطو جبهة الجزائر الفرنسية على إشعال الجزائر العاصمة. جاءت التعليمات لذلك في منشور دعا إلى : «تعطيل كل سبل العيش. يمنع على المحلات فتح أبوابها وإلا تعرضت للنهب. وقفات إعلان الإضراب في المؤسسات. على السكان التجمهر وسط المدينة، منذ ساعات الصباح الأولى، للتعبير عن سخطهم وازدرائهم للزيارة التي يريد الجنرال ديغول القيام بها للجزائر »[150]. لم يكن قادة جبهة الجزائرية الفرنسية هم من تجندوا فقط. كان في إمكانهم الاعتماد على دعم الطلبة الوطنيين

المؤمنين بالحراك والنشاط. لم يكن لغياب جون جاك سوريني (الذي حكم عليه بسنتين سجن مع وقف التنفيذ في قضية المناريس والذي هرب إلى إسبانيا) ليمنع من خلفوه من التظاهر. أنشأ جان مارسيل زاقامي في 1960 «فدرالية الطلبة الوطنيين» الواجهة الشرعية لحركة «الأمة الفتية». لقد كان ابنا لعائلة مرموقة من الأقدام السوداء، مر في مشواره على الحركة الوجادية التي انظم مؤسسها إلى دعاة الجزائر الفرنسية. هيكل جان مارسيل زاقامي بسرعة فدرالية الطلبة الوطنيين الجزائرية (العاصمية) وكان في مقدوره الاعتماد على المناضلين كما المناضلات [151] الذين اقتنعوا بأن الدفاع عن الجزائر الفرنسية لم يكن آخر المبتغيات لكنه مرتبط بمعركة أوسع ضد الشيوعية و»الدفاع عن أوروبا الإمبريالية».

ابتداء من 9 ديسمبر أخذ تجنيد الأقدام السوداء شكلا أكثر فاعلية كما اتسم بنوع من التجديد مقارنة مع ما سبق من تظاهرات. لقد عملت لجنة التجنيد للفرع غير الشرعي التابع لجبهة الجزائر الفرنسية على تجنب التظاهرات الشعبية واختارت عوض ذلك فرق مواجهة شبابية لمضايقة قوى الأمن. الشيء الذي كان في أذهان قادة جبهة الجزائر الفرنسية هو أن هذه الطريقة في التعامل ما هي إلا تمهيدا لفتح الطريق أمام الجيش. وهنا كان يكمن المشكل الحقيقي. حط بيار سيرجان بالجزائر العاصمة قادما من باريس حاملا «ضوء أخضر» من سالان من أجل تحرك للجيش بالجزائر بتنسيق مع العميد جوهو. في لقائه مع هذا الأخير تبين لسيرجان بأن الرجل كان حائرا وغير مطلع كفاية بل كان أيضا في قرارة نفسه مترددا أمام فرضية إشراك الفيالق. انقضى وقت في مسار النقاشات السرية فيما بين جوهو والعقداء (لونوار ولوكونت وماصلو)، ولم «تنشق» وحدات المظليين على عكس ما كان يأمل قادة جبهة الجزائر الفرنسية[152]. لم تكن هذه خيبة أملهم الوحيدة لأن ما حدث في 11 ديسمبر كان أشد ولم يكن في الحسبان : لقد احتل المسلمون الأحياء الأوروبية.

لقد حضرت جبهة التحرير الوطني كذلك (وبطريقتها) لمقدم الجنرال ديغول[153]. أعاد العربي عليلات التنظيم في الجزائر العاصمة بعد أن حالت ووزع آلاف الأعلام الخضراء والبيضاء التي ترمز لجبهة التحرير الوطني تحرك آلاف المتظاهرين من الأحياء العربية، تحت تأثير الغضب ضد الأقدام السوداء وجراء الاشتباكات التي وقعت في أمسية ال 10 في بلكور فيما بين الجاليتين، واحتلت الجموع الأحياء الأوروبية، خاصة بلكور، متسلحة بهراوات. كسرت عديد واجهات المحلات وتم الاعتداء بعنف على بعض الأوروبيين وتم قتل بعضهم. كان الرد بواسطة رمي حاويات الأزهار وإطلاق النار بالمسدسات من شرفات منازل الأوروبيين. بعد أن أعيت الحيلة قوى الأمن بعد يومين من المواجهة مع النشطاء، تركت المجال للفيلق 18 (فيلق المظليين القناصة) الذي كان يقوده العقيد ماصلو. تلقى هذا الأخير الأمر من موران بإطلاق النار على الحشود أوروبية كانت أوجهوية. حلت البربرية على الجزائر العاصمة وتواصلت في اليوم التالي بنهب المعبد اليهودي الكبير بالجزائر من قبل حشد غاضب من العرب مزق لفائف التوراة و رسم أشكال الصليب المعقوف على الجدران، فيما تم اختطاف الموظفين اليهود وقتلهم.

ما خلفته الأيام الأربعة كان مأساويا. ففي الوقت الذي عدت قوى الأمن (درك وقوات مكافحة الشغب) في صفوفها 684 جريحا[154]، كان عدد الوفيات من المدنيين (وإن لم يكن جلهم بفعل القمع) 96 وفاة في الجزائر العاصمة (من ضمنهم 6 أوروبيين)[155]. أما من جهة جبهة التحرير الوطني فإنها عبرت عن رضاها عن المظاهرات التي وصفتها "بالولاء الوطني"[156]. (أطلقت الجبهة على هذه الأيام فيما بعد "بالأيام المجيدة") لأن الهدف منها هو البرهنة للعالم ولمنظمة الأمم المتحدة بأن "الأخوة" لم تكن إلا مهزلة[157] وبأن الشعب الجزائري يقف وراء جبهة التحرير الوطني.

وعلى النقيض من ذلك فإن الديغوليين والمتشددين، ولكل أسبابه الخاصة به، قد هزتهم الأحداث. فمن جهة الديغوليين لا بد من الرجوع إلى حقيقة أن زيارة الجنرال كانت فشلا خطيرا وهذا حتى لا نقول انها كانت «كارثة»[158]. فإذا كان ديغول قد جانب الأحداث، فقد كان من المهم بالنسبة إليه إعادة الإمساك بدواليبها ولو فيما يخص إجراء الاستفتاء المتعلق بحق تقرير المصير في ظروف حسنة والمزمع إجراؤه في الثامن جانفي القادم. على الرغم من أنه كان يحوز على دعم مجموعة واسعة من القوى السياسية في فرنسا، باستثناء اليمين المتطرف والشيوعيين، إلا أن وضعيته في مناطق ما وراء البحار كانت متذبذبة. كان مهما بالنسبة للديغولية إسكات المتطرفين أولا وهو ما أدى في 15 ديسمبر إلى حضر جبهة الجزائر الفرنسية. كما عمل الديغوليون، في سرعة فائقة وتحت رعاية دعائية كبيرة، على تجنيد وإنشاء حركة جديدة ، تحت مسمى «الحركة من أجل المجموعة». تباينت النتائج أسابيع من بعد. فإذا كان التصويت «بنعم» قد حاز ودون مفاجأة على 75.25 بالمائة من الأصوات المعبر عنها في البلد الأم، فإن النسبة بلغت في الجزائر (69.51 في المائة)؛ لكن إذا ما أدرجت الأرقام في سياق مختلف فإن التصويت «بنعم» لم يشكل إلا 39.15 من الناخبين المسجلين وهذا في ظل نسبة امتناع عن التصويت بلغت 41.24 بالمائة[159]. لقد أصبح ديغول منذ الآن طليق اليدين للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني ولو أن المناوئين له من دعاة الجزائر الفرنسية لم ييأسوا وتابعوا على مواصلة معركتهم ضد الجمهورية الخامسة ورئيسها.

ميلاد منظمة الجيش السري والحركات الانقلابية بالجزائر

الخطوات الأولى

أول ما بزغت فكرة الانقلاب، كان ذلك في إسبانيا حيث التجأ قادة الظاهرات الذين فروا من فرنسا (جان جاك سوزيني، بيار لاقاياردة،

مارسيل روندا) ملتفين حول سالان. وكان الهدف منها إعلان منظمة سرية كبيرة تسعى لبذل كل طاقاتها من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية. وبدأت الأهداف ترتسم غداة الإعلان عن نتائج الاستفتاء الذي نظم في جانفي 1961. إلا أنهم لم يتوصلوا إلى توحيد رؤى كل المنفيين. بحيث أن العلاقات بين سالان ولاقايارد ما انفكت تحتد، فيما كان «الزعيم» يرفض أي اتصال مع جوزيف أورتيز، الذي استقر في الباليار، وشرع أثناء رحلته إلى مدريد يوم 24 جانفي 1961، في تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر الفرنسية وللصحراء التي ظل يفكر فيها منذ عدة أسابيع. وكان ينوي الاعتماد على قدماء «الجبهة الوطنية الفرنسية»: أورتيز نفسه للشؤون الخارجية، بيار لاقايارد بمساعدة مارسيل روندا (التنظيم والعمل)، جان موريس دوماركي (العلاقات الميتروبولتانية)، جورج دانتيس (الإعلام)[160]، جاك لاكيير (الخزينة)، جان مينتفو (البعثة إلى إيطاليا وسويسرا)، جان جاك سوزيني (الدعاية).[161] إلا أن معارضة سالان وترددات لاقايارد، التي أضيف إليها الحكم بالإعدام غيابيا الذي صدر في حق أورتيز في قضية «المتاريس»، أجهضت هذا المشروع الذي أسس على نمط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ولم تمر أيام حتى أعد مشروع آخر، باقتراح من بيار لاقايارد وجان جاك سوزيني، ويتمثل في توحيد كل الطاقات وكل القوى داخل تنظيم يكون منضبطا ومهيكلا،[162] يمكن أن يتخذ اسم «منظمة الجيش السري»، نسبة للجيش السري المعروف في الأربعينات[163]. وينقسم إلى ثلاثة فروع : العمل (أسند للقايارد)، السياسة (سوزيني، روندا، أندروس، كامي فينيو) والجيش (يشرف عليه راؤول سالان). وتم ربط اتصالات مع الجزائر، حيث بدأ شباب من الطلبة منذ أواخر شهر فيفري يملأ الجدران بهذا الشعار الجديد والمحيّر (زوجة الجنرال سالان[164] التي بقيت في الجزائر، أعربت عن قلقها لزوجها عبر الهاتف، بقولها أن ذلك عمل استفزازي من الوفد العام).[165]

التحضير للانقلاب

لم تكن للخطوات الأولى التي خطتها منظمة الجيش السري الأهمية التي اكتساها التحضير للانقلاب العسكري. والخطة كانت مثل سابقاتها، تتمثل في تعيين قائد وتحديد التوقيت. وكانت هناك مجموعات ضباط كثيرة، لم يكن بالضرورة أي تنسيق فيما بينهم، انبرت للتخطيط لمشاريع وسيناريوهات: الكولونيل لاشروا في المدرسة العسكرية، الكولونيل بلونيير في شقته بشارع لابومب (التي يتردد عليها بيار سيرجان وروجي دافيلدر)[166]. وفي قلب كل ذلك الحراك، نجد أرفو وبروازا في الخط الأمامي. أنطوان آرفو، وبعد تحويله إلى فرقة الألوية بمونبلي، تحصل على إجازة واستقر في بيته، في مدينة دارني بإقليم الفوج. وهناك، بعدما حوّل إلى ميتز وبتنسيق مع بروازا (الذي عين في شالون)، قرر منذ أواخر صيف عام 1960 البدء، في «البحث عن قادة وحدات وعن قائد، يقبلون بالمخاطرة بحياتهم في هذا المشروع[167].» سماسرة الانقلاب المخلصون الأسماء التي فكروا فيها لقيادة العملية الانقلابية معروفة. طلبوا من ماسو، لكنه تملص منهم رغم إلحاحهم. المارشال جوان، أحد رموز الحركة، رفض رغم معارضته للسياسة الجزائرية التي يطبقها الجنرال ديغول. من جهة الجنرالات المحتملين، كانت الأسماء التي تعود على الألسنة كثيرا تثير تحفظات : فور لم يأخذوه محمل الجد، جوهو قيل عنه أنه غير معروف كثيرا في صفوف القوات البرية، فيما لم يلهمه سالان من منفاه الإسباني الثقة الكاملة. في شهر مارس 1961، لم يزل المشروع في طوره الجنيني، وكان الصبر قد بدأ ينفذ عند بعض العقداء المستعدين لتولي زمام العملية دون أي اكتراث بالجنرالات. وجاء الانفراج للانقلابيين من تحول شال في النصف الثاني من شهر مارس. كان موريس يتولى قيادة القوات الحلفاء لوسط أوروبا في حلف الشمال الأطلسي بعد مظاهرات «المتاريس»، فقرر في ديسمبر 1960 الاستقالة من الجيش. وغادر صفوفه رسميا في

أول مارس 1961[169]. انضم هكذا إلى فكرة إعلان التمرد، لاسيما بعد أحاديث الصحافة يوم 30 مارس عن فتح باب المفاوضات بداية من أ أفريل مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في إيفيان. حتى تأجيل هذا اللقاء لم يزل مخاوف الانقلابيين. وكعنصر موحّد، تلقى شال دعم كل من جوهو وزيلر وسالان الذي أبلغه بذلك من إسبانيا[170]. العملية التي كانت مقررة في ليلة 20 إلى 21 أفريل 1961، بدأت متأخرة بيوم واحد.

فشل المحاولة الانقلابية

العملية التي أعلنتها «إذاعة الجزائر» يوم السبت 22 أفريل على السابعة صباحا. «هنا راديو فرنسا. الجيش تولى مقاليد الحكم في الجزائر والصحراء.]...[الجزائر الفرنسية لم تمت.]...[لا توجد ولن توجد الجزائر المستقلة. تحيا الجزائر الفرنسية لتحيا فرنسا[171]». وأدارتها أيدي ماهرة، كانت تبدو ناجحة : كل المراكز الحساسة تحت السيطرة. لكننا اليوم نعرف بأن ذلك كان مجرد وهم : فالقادة العسكريين في الإقليم القسنطيني والقبائل والإقليم الوهراني لم ينضموا[172]. وفي الحقيقة، ومثلما بينه تقرير مهمة للجنرال أولي صدر يوم 30 أفريل 1961، «إن مجموع المتهمين من كل الأصناف، يمثلون أقل من 1 بالمائة من الإطارات العسكرية في الجزائر.[173]» والقامة الكبيرة الوحيدة التي انضمت إلى الانقلابيين هو سالان الذي غادر إسبانيا رفقة فراندي وسوزيني ووصل يوم 23 أفريل[174]. وهؤلاء الثلاثة الذين كانوا يأملون في مشاهدة «أجواء وحماسة 13 ماي» خابت آمالهم. صحيح أن النوافذ والشرفات في مدينة الجزائر كانت مزدانة بيومها، لكن وعلى غرار أيام «المتاريس»، كان خطر المحاولة الانقلابية على أصحابها أنها بقيت محصورة في مدينة الجزائر، ومعزولة عن بقية البلد وعن فرنسا برمتها. منذ انطلاق العملية، كتب بيار ميسمير بلهجة جد صارمة إلى مختلف قيادات الأركان الجيش: «إن التمرد الذي حصل في

الجزائر هو عمل أخرق لن يكون له سوى عواقب إجرامية ووخيمة على كل البلد. إن واجب كل واحد في الظروف الحالية، هو الوقوف ضد هذا التمرد بكافة الوسائل[175]. « وفيما كان لويس جوكس يدعم في الجزائر ولاء العديد من الجنرالات (دو بوليي، فورو، إلخ..)، كان وزير الداخلية روجي فري يحطم في باريس الفرع الباريسي للانقلابيين (اعتقال الجنرال فور، إلخ..). لكن مخاوف السلطات الديغولية تكمن في احتمال قيام جيش الجزائر بعملية جوية على باريس، بحكم أنها أكثر عددا وعدة من القوات المتمركزة في فرنسا. ولهذا قرر ديغول أن يلعب ورقة التهويل، في خطاب توجه به إلى الأمة يوم 23 أفريل على الساعة الثامنة ليلا. وظهر أمام الشاشة مختنقا في لباس حربي. سخر من حركة تمرد «يقودها حفنة من الجنرالات المتقاعدين» و«مجموعة من الضباط والمتحزبين المغرورين والمتعصبين»، وبعدما أعرب عن حزنه من أن يرى «الدولة منتهكة والأمة مهانة، وقوتنا مهتزة»، وأمر بتسخير كل الوسائل «أقول كل الوسائل لقطع الطريق على هؤلاء الأشخاص، في انتظار دحرهم.» وبوجه أخص منع «كل فرنسي وقبل ذلك كل جندي، من تنفيذ أي أمر من أوامرهم.» هذا الحزم في الخطاب والتحذيرات ترجمته أفعال، بحيث لجأ الجنرال ديغول إلى توظيف السلطات الاستثنائية التي تخولها له المادة 16 من الدستور. إما هؤلاء أو هو، الفرنسيون ملزمون بالاختيار: « أيتها الفرنسيات، أيها الفرنسيون.. انظروا إلى الخطر الذي تذهب إليه فرنسا مقارنة بما بدأت تحققه. أيتها الفرنسيات، أيها الفرنسيون، ساعدوني..»

بالنسبة للانقلابيين، الضربات التي سددها ديغول ضربات قوية وموجعة، بعدما نسف الأساس الذي يقوم عليه برنامجهم باعتماد مبدأ الدفاع عن عظمة فرنسا التي يتهمونه بتهديدها، فيما استطاع بفضل حزمه وبرودة دمه أن يطمئن الفرنسيين في فرنسا الذين كانوا قد أيدوه بقوة قبل ذلك ببضعة أشهر. الأكثر تصميما أبدوا استعدادهم للتحرك والتعبئة، ولبوا نداء الاستغاثة الذي أطلقه ميشال دوبري الذي دعا المواطنين عبر

التفويض يوم 23 أفريل على الساعة الثانية عشر إلا الربع ليلا، «بمجرد أن تدوي صفارات الإنذار»، للخروج «راجلين أو في سيارات، لإقناع الجنود المغرر بهم بالاعتراف بخطيئتهم الكبرى[176]». خطاب ديغول أزعج أيضا الانقلابيين لأنه قلل من حظوظهم في استمالة الجيش إليهم. ولقد أعطي أمر للمجندين، وهم في الحقيقة غير متحمسين لالتحاق بالانقلابيين، لعصيان أوامر العسكريين المتمردين، فيما وضع العسكريون المحترفون أمام مسؤولياتهم: لم يعد هناك أي مجال للتحايل أو لقبول أي مرور. فهذا الخطاب الذي ألقي في فترة بدأت الحركة الانقلابية تضمحل، وسمعه بالضرورة كل الجنود مثل الضباط (كان يبث على مدار الساعة على أمواج الأثير) وضع كل واحد أمام مسؤولياته. بالنسبة للمتمردين، هناك خياران. الخيار الأول الاستسلام، وبعرضهم لعقوبات قد تصل إلى الحكم بالإعدام. وكان موريس شال يعتبر أن ذلك لا مفر منه[177] ولم يسيء تقدير النوايا المبدئية لقادة الجمهورية الخامسة. وهو ما طالب به إدمون ميشلي من النائب العام للمحكمة العسكرية العليا، أنطوان بسون: «إنه لمثل هاته الأفعال، التي زادت خطورة في الظروف التي سردتها، القانون واضح جدا: ينص على الحكم بالإعدام. ولا نرى هناك أية إمكانية لإيجاد ظروف مخففة.» وأضاف وزير العدل: «إن مسؤولية هذا وذاك (شال وزيلر) أساسية، لأسباب مختلفة، لأنهما يختلفان بطبعهما، إلا أنهما يلتقيان في الخطورة التي يضفيانها على الأفعال المرتكبة. ومن الواضح أن الحكم المستحق على كليهما هو أقصى درجات العقوبة[178].»

الاستسلام أو التطرف

اختار جزء من العسكريين المتمردين طريق الاستسلام، بدء ببعض قادة التمرد مثل الجنرالين شال وزيلر. أسرعهم كان موريس شال الذي اتخذ قرارا في رمشة عين. في ظهر يوم 25 أفريل، دعا أندري زيلر للالتحاق

به في حي «رينيو» ليقول له بأن «لا شيء منذ مساء أمس يوحي بانقلاب الوضع لصالحنا»، وبأنه اعتبارا من أن «المقاومة المحصورة في بقعة الجزائر الصغيرة مقاومة مثالية»، ورفضه «لإطلاق النار على قوات فرنسية»[179]، قرر تسليم نفسه للسلطات المتروبولوتانية. عندما أخبر ضباطه بعد ذلك ببضعة دقائق بنيته لمغادرة الجزائر في نفس اليوم على السادة مساء، تفاجأ الجميع بقراره المتسرع. بعضهم مثل الرائد جورج روبان تهجموا عليه وقالوا له: «إنه لمن الجريمة أننا أسأنا إلى هذا الحد في تحضير الخطة»، فيما صرح بيار سيرجان بأنه كان يريد حقا أن يضربه برصاصة في الرأس، تعبيرا عن «جنونه»[180]. لقد ساعد اللقاء بين شال وسوزيني على إرجاء خروج الجنرال وقتا، للنظر في شروط العودة انطلاقا من بيان أعده سوزيني، إلا أن قراره كان لا رجعة فيه[181]. فحسب موريس فايس، لم يكن شال «من طينة قادة المؤامرات»[182]. بعد تسليم نفسه، صدر في حق شال، في 30 ماي، حكم بخمسة عشر سنة سجنا. وحكم رفقة زيلر الذي قرر هو الآخر، وبعدما قضى عشرة أيام في دير بالجزائر حيث ظل مترددا في الطريق الذي عليه أن يختار (الالتحاق بسالان وجوهو، اللجوء إلى إسبانيا أو الاستسلام)، إلا أنه اختار هذه الفكرة الأخيرة في الخامس ماي. بعدما حصل من الجنرال فريني، قائد أركان الجيش بالعاصمة الجزائرية، إرفاقه بعساكر إلى فرنسا وليس برجال شرطة، سلم زيلر نفسه في السادس ماي صباحا وزج به في سجن «لاسانتي» فور وصوله[183]. هذا القرار من زعيمين لمجموعة الانقلابيين، تبعه ضباط سامون آخرون مرموقون، على غرار هيلي دونوا دو سان مارك، الذين قرروا التوقف عند هذا الحد. هذا الأخير كان «تحت الصدمة» على حد تعبيره، لما جاء لفض قواته وتهدئة الطلبة الغاضبين، قبل أن يأخذ طريق زرالدة رفقة ضباطه والجنرالات الانقلابيين، باستثناء زيلر. وفي صبيحة الغد، أوقف واعتقل في سجن «لاسانتي» قبل أن يصدر عليه يوم 5 جوان 1961 حكم بعشر سنوات سجن[184].

الجزء الثاني

ازدياد صعوبات منظمة الجيش السري :
العاناصر الفاعالة ودوافعها (ماي- جويلية 1961)

بالنسبة للمتمسكين بموقفهم إلى النهاية، كانت الحركة الانقلابية خرقا يجب أن يتم إلى النهاية. مثل هذا الموقف لم يبرره في لحظة هيجان وانفعال. إلا أن إقرار مواصلة الكفاح من خلال منظمة لم تكن منذ بداياتها المدريدية سوى قوقعة فارغة، يطرح مشاكل جمة. المشكل الأول يتعلق بتركيبتها، وبضرورة فرض التعايش بين العسكريين والمدنيين. لأن الطرفين، وبغض النظر عن الخلافات السياسية، يعيشان في عالمين فكريين مختلفين، وليس لهما، رغم المظاهر ومرونة المسميات التي أطلقت عليهم من "نشطاء" و"متشددين"، نفس النظرة للسنوات السبع التي انقضت في الجزائر وعلى طريقة النضال التي يجب أن يعتمدوها. إلى هنا، كان المدنيون يأملون في أن يأخذ الجيش بزمام الأمور ويضمنون بقاء الجزائر الفرنسية. ومع توالي الانتكاسات والخيبات، تطورت المفاهيم وصار الكثير من المدنيين المنخرطين في الحركة يرفضون أن يكونوا مجرد واجهة أو أذنابا للعسكريين، ولو أن احترام وتقديس "نداء الجندي" لا يزال يطبع أذهان فرنسيي الجزائر. وفضلا عن مسألة الرجال، طرحت بحدة طريقة الكفاح والمكان الذي يجب أن تدار منه (هل يجب التفكير في قيادة للمنظمة بالجزائر أو في الخارج، وتحديدا في إسبانيا؟) واختيار مسرح العمليات (في الجزائر أم في فرنسا؟). كما طرحت أيضا في جدول الأعمال مسألة نوع القتال، وأي مكانة يجب أن تولى للإرهاب؟ ما هو دور وعمل المدنيين في صراع مصيري بالنسبة إليهم؟ كل هذه المسائل، تطرقت إليها المنظمة الناشئة وحاولت أن تقدم لها أجوبة أولية في أواخر ربيع وأوائل صيف 1961.

4. الالتحاق بمنظمة الجيش السري

العسكريون الذين التحقوا بمنظمة الجيش السري

تبلورت ثلاث مجموعات صغيرة. المجموعة الأولى محدودة جدا لكنها رمزيا قوية، يمثلها الجزائريان الانقلابيان سالان وجوهو اللذان قررا مواصلة القتال. فبعد محطة قصيرة ببرزالدة، كان هؤلاء تحت حماية شبكات روبيرت مارتيل. أخذهم أصدقاء "ثائر المتيجة" من مزرعة إلى أخرى وأوجدوا لهم ملجأ آمنا قرب "بيرار"[185]. تبعيتهم لمارتل لم تكن خالية من الإشكالات وإدمون جوهو، الذي وبالرغم من اعترافه بفضله عليه، لم يتردد في اتهامه باحتجازهما، هو وسالان[186]. موقف مارتيل عقد اتصالاتهما بالضباط الانقلابيين الآخرين الذين اختاروا مواصلة القتال، لكون أن العلاقات مع الخارج تمر حتما عبر رجال مارتيل[187]. كما أفرز جوا من سوء التفاهم حيال شخصية روبيرت مارتيل الذي وصفه جوهو بـ"سافونارول المتيجة"[188].

هذا الأخير الذي التحق رسميا بمنظمة الجيش السري عند نشأتها، حاول أن يضفي على أولى نصوص الجزائريين صبغة تقليدية ودينية. فمثلا أحس جوهو بصدمة كبيرة عندما وجد أن منشورا كتبه قبل أن تراجعه مصالح روبيرت مارتيل، ملئ بعبارات عرف بها خطاب حركة "13 ماي": "سننتصر لأن الله في عوننا (...) سنخوض هذه الحملة الصليبية الأخيرة التي يتعلق بها مصير البشرية[189]."

معظم الضباط الانقلابيين الذين التحقوا بمنظمة الجيش السري أدرجوا انضمامهم هذا ضمن استمرارية الحرب الهند الصينية ومظاهرات "المتاريس" بالجزائر. بحيث أن الانتقال إلى منظمة الجيش السري يعتبر

امتدادا وتتويجا لمبادئهم الأساسية المتمثلة في معاداة الشيوعية والدفاع عن الإمبراطورية. من وجهة النظر هذه، وبغض النظر عن دورهم في إعادة البناء، تبيّن محاضر الجلسات التي نودي إليها هؤلاء الرجال كشهود أو كمتهمين، عمق عزيمتهم ومدى تأثرهم بالتجربة الهند الصينية في نظرتهم لحركات التمرد، التي تولد هي الأخرى هاجس الخيانة. ولدينا أحسن مثال في المقدم جوزيف بروازا. فهذا "المتصلب" تحطم بعد المحاولة الانقلابية، مما دافعه لأن يكتب لبيار سيرجان ليعرب له عن رغبته في الانضمام إلى "جيش الخلاص"[190].

وإذا كان قد انضم إلى منظمة الجيش السري، فلم يكن سوى تحت ضغط محيطه، حتى لا يتخلى عن أتباعه والبقاء، وفيا لخط طالما دافع عنه أمام المحكمة كشاهد، في قضية "المتاريس". بروازا، وبعدما أعطى نبذة موجزة عن مشواره العسكري (كنقيب وقائد لكتيبة رماة شمال إفريقيا في قارقليانو، وكمتطوع في الهند الصينية، ليواصل مشواره في الجزائر)، شدد على أهمية التجربة الهند الصينية التي اكتشف فيها عداءه للشيوعية والاحتياط المشوب بالازدراء من قادة "عاجزين عن كسب هذه الحرب لأنهم لا يفهمونها"، وخيبة من "لامبالاة" الرأي العام في فرنسا، وأخيرا هاجس "التطليق". من هذه التجربة، ورث سيرة ظل متمسكا بها: "يخسر المرء الحرب عندما لا تبقى لديه أي إرادة لكسبها. (...) نحن الذين عشنا هذا، قررنا ألا نخون أبدا[191]."

أثر الهند الصينية هذا والحرب الثورية ومعاداة الشيوعية وهاجس الخيانة، نجدها أيضا عند غيره من ضباط وعقداء المنظمة الجيش السري، لاسيما عند إيف ڤودار وجان ڤارد. الأول، هو من ثوار جبل "ڤليار"، وقائد سابق للفيلق الحادي عشر، والقائد السابق لهيئة أركان ماسو الذي أصبح فيما بعد قائد أمن مدينة الجزائر، يعد منظرا للحرب النفسية.

ويعتبر "معركة الجزائر" مرجعية لا مناص منها وأولويته تتمثل في تصفية جبهة التحرير الوطني، كشرط أساسي للحفاظ على الجزائر الفرنسية. لم قارد فهو ضابط أكثر تشيعا بالسياسة. قبل أحداث "المتاريس" كان هذا الكاثوليكي المحافظ، لا يزال قائد المكتب الخامس (العمل البسيكولوجي) بالجزائر، إلا أنه كان مشتركا في مجلة "قرب" منذ 1956. يعد من المقربين من الجبهة الوطنية الفرنسية عامي 1960-1959، وكان عنصرا أساسيا في أحداث "المتاريس" في جانفي 1960 (كان العسكري الوحيد في قفص الاتهام). شهادته كانت تعبر جيدا عن موقفه: "الصراع الهند الصيني كان هو الأهم. كنت في تايلاندا قرب الحدود الصينية. سطحيا، كان كل شيء يبدو هادئا، فالمواجهات قليلة والمعارك قليلة. لكن الإطارات السياسية السرية للفيالقين كانوا يعيشون الشعب من الداخل، فأفلت منا من دون أن ندرك وبتدرج. إلى أن حصل تعفن حقيقي." لماذا انفلت الشعب من بين أيدينا؟ لماذا كان التنظيم السياسي العسكري للفيالقين يكسب دائما المعركة [192]؟" علاوة على أهمية التخطيط الاستراتيجي عند قارد، هناك أيضا في موقفه بعد عاطفي عميق، أشار إليه أمام المحكمة: "الإحساس الآخر الذي لا يزال يحركني ربما إلى اليوم أكثر من ديسمبر، لما توليت مسؤولية المكتب الخامس، هو أننا كنا نخوض هناك وما زلنا نخوض إلى اليوم هناك معركتنا الأخيرة كأحرار [193]."

عناصر اللفيف الذين انضموا إلى صفوف منظمة الجيش السري، خاصة في فرق الكومندوس، شكلوا مجموعة ثالثة متميزة عن المجموعتين المذكورتين سابقا، اجتماعيا وإيديولوجيا. قائدهم الرمز هو طبعا روجي دافيلدر، قائد فرق كومندوس الدلتا (لقبه في المنظمة مأخوذ من رقمه اللاسلكي القديم). روجي دافيلدر من مواليد 19 ماي 1925 في لوفروال في الشمال [194]، ينحدر من عائلة متواضعة، مر على FTP [195]، وعين في الفرقة العاشرة للمشاة في خريف 1944، وفي سبتمبر 1945 انضم

إثرها في اللفيف الأجنبي الذي فرض فيه نفسه كشخصية مهابة، في الهند الصينية ثم في لواء المظليين الأول بالجزائر. حاز على صليب التقدير العسكري بسعفة، وقلد فارسا لجوقة الشرف عام 1958، ورقي عام 1959 إلى رتبة ملازم ثاني. قرر التمرد عن الجيش عام 1961، معتبرا كما ذكر ذلك لبيار مونتانيون بأن "الأشكال التقليدية" لنضالهم لم تعد ملائمة في نظرهم للعمل الواجب القيام به لإنقاذ الجزائر الفرنسية"، مستخلصا من ذلك أن "الشرعية تجاوزها الزمن"[196]. وكان روجي دافيلدر قرر، قبل حتى الحركة الانقلابية، أن يحشد حوله رجالا ميدانيين، وواصل في مسعاه بعد فشل المحاولة، وهو يرفع شعار "إقامة بودابست" وإنشاء جيش شعبي يستوحي من نموذج هاڤانا [197]. اعتمد منذ البداية على رجال يدينون له بالولاء، والطاعة على غرار الرقيب ألبير دوفكار المدعو "بوبي"، وهو من أصل يوغسلافي، من مواليد 1937 في النمسا، وكذلك كلود تان، عضو في كومندو الدلتا 1 الذي يقوده دوفكار. كلود تان من مواليد ديسمبر 1936 بباريس، عمل في مصانع ستراوين قبل أن ينضم إلى اللفيف عام 1954. بعد التحاقه باللواء الأول للمظليين، شارك في الحركة الانقلابية ورفض التسليم بفشلها: "إنه من الحماقة أن نستسلم هكذا دون قتال. اللفيف انسحب دون أن يطلق أدنى رصاصة ولا حتى بارود شرف، دون أية معركة كامرون. أمر لا يطاق[198]." كان كلود تان يرى نفسه مثل "المصاب بحنق بارد"، فرفض الالتحاق بسيدي بلعباس مع لوائه: "بما أننا لم نستطع أن نخوض الحرب معا جميعا، سأواصلها لوحدي[199]." ذهب كلود تان إلى الجزائر على متن سيارة أوقفها في الطريق، وكان معه مسدسه الرشاش، وهناك التقى بدوفكار: "العالم تغير حوله. لم يعد هناك ضباط ولا جنود اللفيف من بين هؤلاء الإخوان الذين بدؤوا ينشقون. كنا ثلة، وكان علينا أن نعيد تشكيل لفيف آخر.[200]"

مدنيو منظمة الجيش السري:
آخر مرحلة من النشاط السري

لم يكن مدنيو منظمة الجيش السري، ما عدا الأصغر منهم، مبتدئين في النشاط السري والنضال من أجل الجزائر الفرنسية. فلقد ساهمت خلايا الإرهاب المضاد والحركات التي ظهرت في سنوات 1959–1960، من الجبهة الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الجزائر الفرنسية في تكوين وبناء أسر المنظمة الناشئة في الجزائر ووهران. ففي المدينة البيضاء، نجد ضمن الرعيل الأول في المنظمة قادة جبهة الجزائر الفرنسية السابقين، جان كلود بيريز، (المسؤول السابق لجهاز الأمن) وجان جاك سوزيني (أيضا مسؤول الرابطة العامة للطلبة)، وحتى المعلم ومسؤول جبهة الجزائر الفرنسية، دومينيك زاناروا.

أما الوضع في مدينة وهران، فلم يكن مماثلا تماما للوضع السائد في العاصمة. بحيث أن الحركة الانقلابية تمت هناك بطريقة مختلفة تماما. ومثلما أشار إليه عن صواب آرنو ديروولاد، لم يكن هناك في وهران "التزام حقيقي وثابت للجيش[201]". كما أن مشاركة المدنيين كانت محصورة[202]، إلا أن الخيبة عداة النكسة كانت حادة وعميقة. تشير برقية لوكالة الأنباء الفرنسية موزخة في 26 أفريل إلى "الخيبة الكبيرة التي ألمت بالأوروبيين" (مع الإشارة إلى "انبساط" عند المسلمين)، "لما وصلهم خبر انهيار الحركة الثورية في الجزائر"، مضيفة "اختفت الرايات أو إنها التحفت السواد[203]". هذا مع أن في الإقليم الوهراني توجد مجموعة نشطة بقيادة بوتي جان أقامت معسكرها في أفريل 1961 حول خمسة مكاتب (هيئة الأركان، الاستعلامات، النقل، العمليات والمالية)، وتضم 4 فرق كومندوس متكونة من 47 رجل و400 قطعة سلاح. في المدينة، النشاط السري قديم لكن منظمة الجيش السري التي كانت تخطو خطواتها الأولى قبل الحركة

الانقلابية، اكتفت خلال أيام أفريل باحتلال مقر الجمعية من أجل مساندة الجنرال ديغول ، وحجز ملفاتها واحتلال المقار القديمة للجنة الخلاص العمومي. في النهاية، تم إحالة 17 مدنيا أمام المحكمة العسكرية الإقليمية، اثنان منهم هما من قادة النشاط السري على مستوى وهران، روبيرت طابارو (مسؤول سابق في جبهة الجزائر الفرنسية) وصاحب حانة "الويسكي أفوفو"، آناناز جورجيولوس. لكنهما ليسا هما قادة منظمة الجيش السري العائدة. ففيما ابتعد الأول نهائيا عن وهران، عاد الثاني بسرعة ليضع موطأ قدميها وتنظيم مجموعاته الخاصة التي تعمل بالتنسيق معه المنظمة المحلية، من دون الذوبان فيها. وعلى خلاف الجزائر، سمحت منظمة الجيش بوهران لوجوه لم تكن في السابق منخرطة مباشرة في العمل السري، لاحتلال مكانة هامة. الوحيد من بين هذا الثلاثي الذي كانت له استعدادات لتولي منصب قيادي في المنظمة الناشئة، كان جورج فونزاليس، المدعوة بانتشو، مثلما تنبأ بذلك بيار لاقايارد من منفاه بمدريد[204]. التقى بانشو بالعاصميين غداة فشل الحركة الانقلابية، وأنشأ الطبعة المحلية لمنظمة الجيش السري. في بدايتها، استقطبت أفراد بعض العائلات المعروفة بنضالها المستميت من أجل الجزائر الفرنسية (نذكر خاصة منها عائلة ميشليتي، الأب شارل، على رأس العمل السياسي والبسيكولوجي، والابن كلود، مكلف بالاستعلامات). كما ضمت شخصيات تنتمي إلى الطبقات المتوسطة من الأجراء (المهندس في بوجانت، مكلف بربط الاتصالات مع القطاعات التسعة[206]) ومستقلين (دانييل بران، شخصية معروفة محليا في النقابة التجارية والصناعية مكلف بالمالية، والفندقي نوربيرت لوف، كبير صناع المتفجرات). فيما بقي فرع المنظمة في وهران بلا عسكريين وتقريبا بلا شيء.. إلا أنها ظلت تتابع التطورات التي تأتيها من الجزائر أو من إسبانيا. زيادة على الانقسامات التي كانت تمزق الجناحين، لم يتفقا على طبيعة النضال الذي يجب القيام به

5. القتال: أين وكيف ولأي أهداف؟

في الأيام الأولى من عام 1961، بدأت الاتصالات بين مختلف قيادات المنظمة العاصمية الناشئة، وكلهم متفقون على مبدأ العمل، إلا أن الخلافات كانت حول الإجراءات والطرق. الخيارات كثيرة ومتناقضة.

هيكلة المنظمة الناشئة

هذه المسألة كانت في صلب انشغالات الراغبين في القتال في الجزائر عبر منظمة الجيش السري. الاجتماع الأول[207] الذي عقد في شقة بحي "شان مانوفر" بالجزائر، جمع، إلى جانب جان جاك سوزيني وجان كلود بريز والجنرال فاردي وبيار سيرجان وروجي دافيلدر، الذي دعا إلى "حراك على طريقة بودابست". لم يحضر الاجتماع أي من العقداء الانقلابيين (آرفو، بروازا، فارد، لاشروا). هذا الاتصال الأول أقيم من باب وضع عرض حال وعلى أمل توحيد موقف "العقداء". ومثلما أشار إليه جان جاك سوزيني: "كان ممنوعا علينا وضع أسس صحيحة لمشاريعنا (...) طالما أن هناك شكا في نوايا العقداء[208]". زال هذا الشك في يوم 14 ماي، أثناء الاجتماع الثاني الحاسم الذي طغت عليه مناقشة العرض الذي قدّمه فودار عن مشاريعه، والذي اقترح إنشاء تنظيم على نمط جبهة التحرير الوطني.

ودعيت إلى هذا الموعد الوجوه الرئيسية المعروفة في "المقاومة العاصمية"، عسكريون من أمثال فراندي، سيرجان، دافيلدر، ومدنيون من أمثال جان كلود بريز وجان جاك سوزيني. لم يحضر فرناندي وسوزيني (وهذه ربما

كانت أمنية الكولونيل فودار)[209]، لكن الاجتماع كان منعطفا تاريخيا في ميلاد منظمة الجيش السري.

في هذه الجلسة الهامة، قدم فودار مشروعا هيكليا مقتبسا من التنظيم الهيكلي لجبهة التحرير الوطني قبل معركة الجزائر. تضم المنظمة، التي يرأسها راؤول سالان وتديرها هيئة أركان جماعية، أربعة فروع من النشاطات. الفرع الأول، هو التنظيم الجماهيري، الذي أسند أخيرا لجان فارد، مكلف بالتنظيم اليومي للمناضلين (توفير الأموال، والوثائق المزورة، وغيرها) وتأطير السكان وتعبئة الوحدات الإقليمية. الفرع الثاني (تنظيم الاستعلامات والعمليات)، يقوده على مستوى العاصمة الدكتور بريز بمساعدة روجي دافيلدر، وعلى مستوى كل الجزائر، الكولونيل فودار، ويركز نشاطه على "العمليات الخاصة"، في إطار مكتب عمليات، ألحقت بها فيما بعد فرق "دلتا"، وكذلك على الاستعلامات من خلال مكتب مركزي للاستعلامات. كما أنشئ فرعان آخران، هما اللجنة السياسي، التي يشرف عليها الجنرال فاردي وجان جاك سوزيني، ولجنة العمل السيكولوجي.

كان اختيار طبيعة التنظيم والهيكل ذا مغزى منذ البداية. لأنه يحدد أهداف المنظمة ويسمح بتقييم ميزان القوى بين المدنيين والعسكريين. بالنظر إلى مشروع فودار، فإن العسكريين، أو على الأقل القدماء منهم والأعلى رتبا، هم الذين كانت لهم الغلبة، ليس لأنهم يديرون المناصب الحساسة بقدر ما كان نوع التنظيم نفسه يناسب عمق الرسالة التي تحملها المنظمة الناشئة، وهي أن تكون أولا وقبل كل شيء، نوعا من جيش المقاومة. وهذا الخيار لم يرض لا زملاءهم النقباء، ولا الملازمين الذين يتطلعون لثورة ولا المدنيين النشطاء. وكان وقع الخيبة حقيقيا على جان جاك سوزيني من النهج المعتمد، لأن هو نفسه كان يرغب في هيكلة المنظمة على النمط الثوري (وهو ما يرفضه فودار). مثلما أشار إليه سوزيني لاحقا بتبصر: "إن

المشكلة المتعلقة بكيفية تقسيم فكرين ومنهجيتين، مرتبطتين إما بالحرب الثوري أو بشبكة الحرب العالمية الثانية، حسمت لصالح هذه الأخيرة عن طريق تعليمة غير مكتملة تلائم التوجه السائد في لجنتنا. ومن يومها، لم يعد ينظر إلى الهيكلة كتنويع أو كحجر العقد، وإنما كدعامة ضرورية لحركة مقاومة. "210" وتعبيرا عن عدم رضاه بمخططات فودار، فضل سوزيني تركيز جهوده على إنشاء الجبهة القومية[211]، تضم في صفوفها أبرز الحركات الوطنية، وحشد أكبر مناضلي المناضل السابق في "الأمة الفتية"، ميشال وأوليت قيادته لمهندس بترول، والمناضل السابق في "الأمة الفتية"، ميشال لوروي. وكانت هذه الجبهة تملك محصلي أموالها وفرقها القتالية الخاصة - كومندوس المنطقة، ورغم تسيقها مع منظمة الجيش السري، إلا أنها احتفظت باستقلاليتها، بحيث أصبحت موضوع شقاق مستمر بين قيادات المنظمة.

[212] وحدها

من المبادئ إلى التطبيق : الحواجز والحدود :

إن تفعيل أي تنظيم ميدانيا أصعب بكثير من إنشاء هيكل تنظيمي على الورق. على المنظمة الناشئة أن ترفع تحديات كثيرة في وقت واحد: تمكين الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية أن يتجسد في أسرع وقت في التنظيم الجديد، وبالتالي إضفاء الشرعية على عملها، وإعداد الرد المناسب لسياسة الجنرال ديغول الذي شرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وأخيرا هيكلة وتوحيد كل الفصائل الموالية. وبالرغم من تعدد الأهداف بدأت بتنفيذ مشروعها في الميدان.

كانت باريس على علم بكل الحيثيات بفضل البرقيات التي ترسلها المندوبية العامة. ففي يوم 10 ماي 1961، وجه لويس فيرجي الخطاب التالي: "لا يزال المتشددون يبدون نفس المعارضة الشرسة لسياسة رئيس الدولة. بعد تيقنهم من أن النهج السياسي السوي أصبح مسدودا أمامهم، وبعدما فقدوا الأمل من دعم الأغلبية لهم في الجيش، يقولون بأنه لم يبق لهم من حل سوى اللجوء إلى العنف لاستمالة المترددين وإرغام الدولة. مما يفسر انتشار المناشير التي تحمل التهديدات واستئناف العمليات التفجيرية. [213]" في نفس اليوم، أبرق جان موران إلى لويس جوكس برسالة تحذيرية عاجلة: "معلومات متطابقة، مستقاة من مصادر موثوق فيها، تشير إلى احتمال كبير بقيام منظمة الجيش السري بحركة انقلابية بدعم من السكان وبعض عناصر قوات الأمن. وهذا قد يحدث بمناسبة ذكرى 13 ماي، أو قبل 20 ماي. [214]" يبقى أن الفرق شاسع بين ما تبديه المنظمة وما هي عليه فعلا.

لا شك أنها أثبتت وجودها من خلال عمل دعائي. بعض المناشير الموزعة في مدينة الجزائر خاصة، تمزج بين الدعوات إلى العنف والخطابات الحماسية. في أحد تلك المناشير المؤرخة في 5 ماي 1961، تهجموا على القادة العسكريين ووصفوهم بالخونة، ومعلنين أن هناك "جيشا ثوريا كبيرا يعد العدة"، ودعوا "للمقاومة الشاملة"، وختموا بنداء إلى القتل: "لا تسلموا أسلحتكم. نظموا أنفسهم في فصائل صغيرة. اقتلوا من يريد أن يوقفكم. واحرقوا كل قصور الإدارة. اقتلوا جميع الخونة، كبارهم وصغارهم (...) والتحقوا بمعاقلنا. [215]" مثل هذه الخطابات التي لا يعرف مصدرها (وربما مصدرها مارتلي - نسبة إلى مارتيل - في قوله في الختام: "إن الله في عوننا") يصعب إنسابه إلى منظمة الجيش السري العاصمي، الذي لم يكن مهيكلا في تلك الفترة والتي لا تنطبق أهدافها معها (لا يتصور أحد أن فودار سيقبل بهذا النوع من النداءات إلى المواطنين). إلا أن هذا المنشور يسمح باستيعاب التناحر والجو المكهرب الذي كان يسود داخل المنظمة.

ذلك أن عبارة "إن جيشا ثوريا كبيرا بعد العدة" تبدو مبالغ فيها، مثلما تبيّنه التقارير الداخلية للمنظمة. مثل التقرير الذي أعده مكتب الاستعلامات وصدر بتاريخ 14 جوان 1196 [216]، الذي يتحدث عن "زيارة" قمت إلى منطقة لوفردو وإلى منطقة الدويرة، وتكشف الوثيقة بشكل جلي لا يشوبه غموض: "في يوم 3/06/1961 - منطقة لوفردو. حوالي 80 شخصا بين مدنيين وعسكريين من القبعات الحمراء والسود، تم توزيعهم في مزارع. (...) إن كلمة معقل الثورة مبالغ فيها كثيرا، بل ما هم سوى رجال متخفين وعزل. علما بأن المعمرين أكثر تسلحا منهم. ويعاني المزارعون من صعوبات جمة ويطالبون بالاستقالة، لنقص الإمكانية المالية وانعدام الأمن (فيه خطر أن يتكلم المسلمون الموجودون معهم في المزارع)." في الدويرة (زيارة بتاريخ 11 جوان 1961)، "المعقل الثوري" يتكون من 40 شخصا يعانون من نقص يومي (في المواد الصيدلانية والجوارب والأحذية الخشنة، والكتب والسجائر) وفي العتاد: "نفس المشكلة نجدها في لوفردو - المزارعون يطالبون باستخلافهم وبلا سلاح." ليختم التقرير: "مشكلة هامة جدا (...) يجب تدارسها عاجلا. وفي مقدمتها الإعانة المالية للمزارعين، والتموين والكساء. (...) الأشخاص الذين تجمعوا بعد أحداث أفريل لم يحتسبوا أن هذا الوضع سيدوم. هم ينتظرون تعليمات [217]."

انعدام الإمكانيات والدعم خارج المدينة لم يمنع المنظمة الناشئة من رفع الشعار الذي ورثته عن الجبهة الجزائر الفرنسية والقائل: "منظمة الجيش السري تضرب أينما تريد ومتى تريد[218]". التفجيرات الرمزية، مثل تلك التي نفذت عشية افتتاح مؤتمر إيفيان[219]، لها أهمية كبيرة. لهذا خطط لعمليات مدوية ومحددة الأهداف. العملية الأولى استهدفت روجي فافوري، عميد شرطة الجزائر، الذي أقام هيكلا خاصا في الأمن الحضري بالعاصمة، مجموعة من رجال الشرطة مكلفين بتفكيك خلايا النشطاء.

في يوم 31 ماي 1961، غداة صدور الحكم بـ15 سنة سجن في حق الجنرالين شال وزيلر، قامت فرقة كومندو يقودها الرقيب السابق في اللفيف الأجنبي، اليوغسلافي بوبي دوفكار (وكان مرفوقا بقدماء اللفيف كلود تان وهيبر بيتري) وثلاثة مدنيين (من بينهم كلود بياقنس)، باغتيال الشرطي بواسطة خنجر المظليين[220].

الطابع الاستعراضي لهذه العمليات وارتداداتها في الصحافة سمحت لمنظمة الجيش السري بالاستقرار شيئا فشيئا ثم بشكل دائم في صلب الأحداث. غير أنها لم تخف الصعوبات التي طرحتها عملية الهيكلة لحركة لم تتوصل بعد إلى توحيد قواها. وكان كل قائد يشكو من الأمر. في رسالة مؤرخة في 15 جوان 1961، دعا الجنرال فاردي أصدقاءه للتحلي بالواقعية وعدم السقوط في الغوغائية: "يجب الامتناع تماما عن الإعلان عن مبادرات ضخمة من جهتنا، قد يسبب عدم إنجازها في خيبة أمل عند أنصارنا، ويبث الشكوك في أوساط الرأي العام عن قدراتنا، ويمنح الفرصة للسلطة بالإدعاء بالتصدي لها بنجاح [221]." أما فودار، من جهته، وفي رسالة جماعية حررت في 18 جوان 1961[222] تتضمن عرضا لاجتماع نظم قبل ستة أيام [223]، فهو يركز على محدودية المنظمة. فالتمويل الذي رأوا أهميته بالنسبة للثوار، أصبح الشغل الشاغل: "فيما ينشغل الجميع بجمع المال بشكل فوضوي، لا يزال الوضع المالي على مستوانا مقلقا." في مثل هذه الظروف، بات تعيين مسؤول لمدينة الجزائر أمرا حيويا. كما أوصى بتنظيم الاجتماعات أسبوعيا، حدد ليوم الخميس: "برنامج كل اجتماع سيتولى تحديده زيف زاف (دومنيك زتارا) ويوزع يوم الثلاثاء، حتى يتسنى كل واحد التفكير في الأسئلة المطروحة للنقاش، وحتى تكون هذه الاجتماعات موعدا لاتخاذ القرارات وليس للمناقشات. مع ذلك يبقى أن المشكل الأكثر إلحاحا هو موقف "سولاي" (سالان): ماذا ينوي أن يفعله للمنظمة؟ وهل يمكن أن تعتمد عليه؟ لم يعارض أحد علنا توليه

رئاسة المنظمة، إلا أن مسئوليها ينتظرون منه أن يأتي ليستقر في الجزائر وأن يحضر أو يزكي أرضية سياسية كفيلة بتوضيح رؤية وأهداف منظمة الجيش السري.

عقبة سالان

كان الجنرال سالان لا يزال يقيم عند مارتيل، متحديا مناضلي العاصمة الذين كانوا يتسللون إن لم يقع تحت سطوة هذا الأخير[224]. لكن "الزعيم" قرر الخروج عن صمته وبعث برسالة إلى فودار بواسطة النقيب فراندي[225].

بعدما أشاد بفودار، شرح له "موقفه بشكل صريح" حول ثلاث نقاط أساسية. في بادئ الأمر، أوضح له أنه "لن يقبل بأن يخل بالتزاماته المعنوية التي التزم بها وألا تقبل بعض المجموعات أو بعض الشخصيات سلطته إلا بتحفظ." بعدها، رسم بوضوح "الهدف الأساسي" للمشروع المتمثل في مرحلة أولى في تشكيل الجزائر الفرنسية، بالانسجام الفكري والعملي مع المسلمين، من دون روح التحزب أو العنصرية. "هذه الجزائر الفرنسية المنشودة يمكن أن تؤدي إلى بقاء ولو مؤقت للجنرال ديغول في المتربول، وتمر إذن عبر إعلان "انفصال" ولو مؤقت مع المتربول، مما يفرض إنشاء "لجنة وطنية" مكلفة بإدارة شؤون الجزائر وفرض السلم" وضرورة إيجاد القروض والتموين في الخارج. للتوصل إلى خلق هذه الجزائر الفرنسية، ثم إقرار وسيلة واحدة، و"عمل" قادم يعتمد على الجماهير "التي ستعطي معنى لانتفاضتنا وستمكن من زعزعة نظام الأمن." أخيرا وفيما يخص استقراره في الجزائر، فإن سالان ظل يرفضها إلى حد الساعة، بسبب "الرقابة البوليسية"، لكنه أكد لفودار أنه قبل انطلاق "العملية" بأيام معدودة، سيأتي ليستقر معهم ويكون إلى جنبه "في السراء والضراء".

هذه الرسالة تبيّن بأن الجنرال كان ينوي أن يحل المعضلة الجزائرية من خلال عملية واحدة تجمع بين انقلاب عسكري وتعبئة شعبية شبيهة بتلك التي قامت في ماي 1958: حركة انقلابية تعتمد على الجماهير، وكان ذلك مرفوضا قبل بضعة أشهر فقط. هذا الخيار غير مفاجئ في حد ذاته، لكنه يطرح مشاكل إستراتيجية.

سالان لم يعد له أدنى أمل في المتربول، فلم يتوقع أي امتداد للعملية المقررة، وهذا ما قد ينتج عنه انفصال، ولو مؤقت- يفرض ميلاد شبه دولة، طالما أن الجميع عبروا عن الحاجة إلى الاعتماد على الخارج. هي واحدة من الحلقات الضعيفة في تخطيط سالان. فلم يعقد أي اتصال جدي مع قوى أجنبية، وبالنظر إلى وضعية منظمة الجيش السري بالجزائر والظرف الدولي (الذي يطغى عليه استمرار تصفية الاستعمار واستئناف التوترات الأمريكية السوفيتية التي قادت إلى أزمة جدار برلين في شهر أوت التالي)، من الصعب أن نجد أي دول يمكن لسالان أن يعتمد عليها في حركته الانفصالية. فبدا له الاعتراف المفترض لجزائره الفرنسية أمرا وهميا. وهناك مشكل آخر لا يقل أهمية، يتمثل في الدور المنوط "للجماهير" التي يتصوّر "تحركها" بعد "تجييش مشاعرها بفضل عمل بسيكولوجي مكيف وبهيكلة تقوم على شكل وحدات إقليمية تقود وترشد في كل حي المظاهرات على نحو يُنس ويفرق نظام الأمن في الجزائر الكبرى." ومثلما أشار إليه جان جاك سوزيني[226]، لم يأخذ هذا التحليل في الحسبان الخوف الذي تعيش فيه تلك "الجماهير" وأن المظاهرات التي تفلت من السيطرة يمكن أن تحدث "حالات فوضوى". وأكثر من ذلك، يجب التأكد من الطريقة التي ستفاد تلك الجماهير، لأن التنظيم الجماهيري لم يدخل في الميدان بعد، علما بأن جان قارد لم يندمج بعد تماما في منظمة الجيش السري[227].

في ظل هذه الظروف، بقيت عقبة سالان على حالها، لأن اقتراحاته لم تقنع القادة في الجزائر. في يوم 18 جوان، أعرب قودار لمراسليه، في رسالة جماعية مذكورة آنفا، عن خيبته وكتب بمرارة: "سولاي- وبقصد سالان- لا يزال في برجه العاجي وماكثا فيه." وأضاف تعليقا مقتضبا على الرسالة التي بعثها إليه سالان (وأرسلها إليهم) قائلا: "فكما تلاحظون، إن هذه الأوراق لا تحل شيئا." وفوق كل ذلك، كما أشار إليه قودار، لابد من مواصلة جهود التنظيم بدء بمدينة الجزائر، لأنه "لا يعتقد بأن قلة عدد إطاراتهم المقلقة ستساعدهم على الانتشار على مستوى كل القطر الجزائري." وعليه، فإن التخطيطات الكبيرة التي رسمها سالان يصعب تنفيذها، بحكم ضعف قوى الجيش السري التي كانت وقتها، لمن ينظر إليها من الداخل، تتوفر على إمكانيات جد محدودة. ليختم قودار بنبرة مازحة: "ليس في اللحظة التي نهم لقطع شجرة، نتذكر فقط أنه ليس لدينا بلطة."

خلال الأسابيع التي تلتها، ظلت قضية سالان ودوره محل انشغال أساسي. وفي يوم 20 جوان عقدت جلسة عمل جديدة للنظر في المسألة[228] ضمت كلا من زتارا وجورج راس، وقاردي والصحفي أندري سوقان وسوزيني وميشال لوروى. ولم يأت بيريز وقودار و"الجميع تأسف على غيابهما". مرة أخرى، يحصل "إجماع" على رأي قودار وعلى "استحالة انتظار المزيد بالنسبة لبعض القرارات." فإذن تقرر إعداد أرضية، وأسندت المهمة لسوزيني وقاردي. هذا الأخير الذي ازداد عليه الخمول والإحساس بالعجز، كان ينوي كتابتها وعرضها للمصادقة عليها ثم توجيهها لـ"سولاي"، مما لا يمنعهم من "الانطلاق فورا دون انتظار". لاسيما وأنه أصبح أكثر تذمرا من سالان، لأنه لا يرى "فيما تمنعه الرقابة البوليسية من الاستفزار هنا، أكثر من الآخرين، ولأي سبب ستشل حركته هنا[229]". إلا أن تدريجيا، وإن كان قاردي لا يزال متوجسا كثيرا من سالان، بحيث أسر بعد ذلك بأيام لقودار بقوله[230] بالقول: "إن هناك مشكلة سولاي، والولاء

الفكري إزاء قائد لسنا واثقين من أنه ملهم ومستنير وقادر على اتخاذ قرارات"، الأمور بدأت تفرز. أولا لأن إعداد الأرضية خطت خطوات، بحيث صار باستطاعة الجنرال قاردي أن يعلن يوم 2 جويلية بأنه سيكملها في اليوم التالي رفقة سوزيني[231]. وثم لأن الظروف تقتضي الإسراع.

التحرك أو الهلاك

في 30 جوان، اعتقل دومنيك زتارا، المسؤول الأساسي لمنظمة الجيش السري في مدينة الجزائر، وأثار اعتقاله مشكلة استخلافه، وأتاح ذلك فرصة جديدة لقودار لينتقد سير المنظمة واقتراح تغييرات في هياكله. في يوم 4 جويلية، وفي رسالة كتابية موجزة إلى جورج راس، طلب منه بعدما كلفه بخلافة زتارا مؤقتا، طلب منه "قبل كل شيء بتنظيم وضبط اختلالات مركز القيادة العملياتي الذي أنتم في اتصال معه والعاجز عن ضمان توزيع حتى البريد.[232]" في نفس اليوم، عرض قودار وجهة نظره على شركاء آخرين. في رسالة كتابية قصيرة بعثها إلى بيريز أوضح له بأنه "بصدد إعداد مقترحات لإعادة تنظيم لجنتهم (...)، لأن قبل القيام بالثورة الحقيقية، لابد أن نقوم بثورتنا الداخلية، ذلك أن تنظيمنا في الظرف الحالي مصاب بوهن فطري[233]". وفي خطاب مطول، أرسله إلى قاردي، شدد على قناعته: "آن الأوان لنتحرك، لأننا لا نمثل شيئا على الصعيد العملي"، وشرع في عرض اقتراحات وضع عليها في الهامش علامات استفهام: "على العموم، اقترح التخلي عن النظام الجماعي الذي بدا مصابا بوهن فطري. أطلب منك أن تتولى القيادة على مستوى مدينة الجزائر، وتتخذ قارد مساعدا للتنظيم الجماهيري، وهو شخصيا لتنظيم الاستعلامات والعمليات. وسوزيني "للجنة العليا[234] CP/CAP"

في هذه التحذيرات التي دونت في رسالة جماعية مطولة مؤرخة في 5 جويلية وجهت إلى كل من قارد وقادري وبيريز وراس وسوزيني، أولى ثمار فودار حصيلة سلبية عن أحوال المنظمة بعد شهرين من ظهورها: "خلال الشهر المنصرم، بقينا ندور في فراغ. وفي شهر جوان، لم نحقق أي شيء سذكر، غير الصراع من أجل البقاء، وحتى في ذلك لم نفلح تماما، بعد توقيف بوجيت (زانار). لكلمنا كثيرا، ومن جهتي أنا، كتبت كثيرا من دون تبقر من وجود من يقرؤني. لقد ضيعنا وقتا في الحديث عن MP 13، عن "سولاي" وعن صعيد القطر الجزائري... لكننا لم نقم بمهمتنا، التي تتمثل أولا على صعيد مدينة الجزائر. فالدعاية كانت ضعيفة، والعمل غير منظم، ولم نتحو تقدما كبيرا في تطوير البنية التحتية، لأن قطاعين فرعيين من أصل ستة وقطاع واحد من أصل ثلاثة لا يزال من دون مسؤول. والفوضى الأكثر هي التي تميز اتصالاتنا. نحن لسنا منظمين للعمل في السرية. لازلنا نبحث فرديا عن ملاجئ، وعن أماكن الاتصال ووسائل النقل وأعوان الربط. أما عن التمويل، فالابتزاز مستمر، والناس متذمرون وليس لدينا المال. العنصر الإيجابي الوحيد هو انضمام "أوتيل (قارد) إلينا. لن ننجح إلا إذا أبينا أن نكون فاشلين ومتكررين. لابد أن نسرع في الكشف عن أسباب الخلل وأن نعالجه. وإلا يجب أن نسلم زمام القيادة أو نواصل كل في جهته معركة تبقى هي همزة الوصل بيننا، والأفضل لنا أن نخوضها متفرقين على أن نخوضها كلحمة غير مستعدة."

عند قراءة المراسلات بين مختلف قادة المنظمة في العاصمة، يتضح أن الأغلبية تشاطر هذا الموقف القاسي. في يوم 11 جويلية، أعرب الجنرال قادري[236]، في تعليقه على رحيل فرقة المشاة الثانية، عن إحباطه بتبصر كبير. قيم أولا أهمية هذا الفرار من الناحيتين العسكرية والسياسية. وصف هذا الرحيل بالكارثي، ويقول بنبرة مليئة بالحزن والخوف: "إنه يجسد الرغبة التي باتت علنية لعدم استئناف العمليات الجدية. ويحرّم الجزائر من قسم

هام من قواتنا للتدخل في الوقت الذي تضاعف جبهة التحرير الوطني من قدراتها وشعبيتها. والأهم من ذلك أنه يجسد أمرا هاما وهو أن الجيش - ومعه أفضل عناصره - رضي بالعودة مكرها، لكن من دون احتجاج. ومن خلال ذلك ستفهم السلطة أن البقية ستلحق بهم." من مصير فرقة المشاة الثانية، ينتقل قادري إلى منظمة الجيش السري: "أنا مصدوم من ضعف نتائجنا منذ أواخر أفريل. أعرف الصعوبات الكبيرة التي تعترض رحالنا على كافة الأصعدة، وأنا لا ألوم أحدا. إن وضعية المنظمة اليوم هي ما عليها، كما يقول ديقول. (...) منظمتنا لا تزال في مرحلتها الأولية، إطاراتنا قليلو العدد، قواتنا ووسائل عملنا ضعيفة، دعايتنا غير فعالة، ونطاق انتشارها محدود جدا. والرأي العام في فرنسا بدأ يعتبرنا مجرد خرافة. وحدها القنابل تثبت وجودنا. ومع ذلك إننا نحس هنا وهنالك، لدى أنصارنا، علامات إحباط ويأس. ومن دون شك ستسعى السلطة لتعميق واستغلال هذا الوضع. (...) في مثل هذه الظروف، أتساءل بقلق عميق كيف لنا أن نواجه فعليا مشروع ترك الجزائر الذي تحضر له السلطة وشرعت فيه. إنني أدعوكم للبحث في هذه المشكلة التي تشكل جوهر المشكلة، والمشكلة الوحيدة التي تهمنا فعلا، بواقعية في اجتماعنا القادم. علينا أخيرا أن نرسم الخط الذي نسير عليه: أي عمل وفي أي شكل ولأي غرض يمكننا - أو لا يمكننا - أن نقوم به أمام الإجراءات المتتالية المؤدية إلى مشروع الهجر التي ستتخذه السلطة من غير أدنى شك عما قريب." وسط كل هذا التشاؤم، وحده جان قارد، الذي كان آخر من التحقوا بالصفوف، حاول أن يعبر عن موقف مختلف، مصرحا بأن لديه "إحساسا شخصيا" أنهم "أحرزوا تقدما في المدة الأخيرة"[237].

لا مجال للاستسلام. إيف فودار، وبعدما قدمه تقييمه الذي طرح في 5 جويلية، واصل تحليله للأسباب التي أدت إلى هذا الوضع مقترحا الحلول الناجعة لذلك[238]. وعدّد أربعة أسباب: "إفلاس النظام الجماعي الذي

وضعته لجنتنا التي تناقش من دون انحياز أي قرار (...)، غياب الحرص على التنظيم والدقة، سواء كان ذلك في القيادة وعلى مستوى هياكل التنفيذ، عدم الامتثال للقواعد الأساسية في النشاط السري، الفوضى التي تميز قطاع الاتصالات. "لسد مثل تلك الثغرات، لابد من البدء في "بناء الصرح"، أي "التفكير أولا على مستوى مدينة الجزائر وإقليمها قبل التوسع والانتشار".

وفي هذا السياق اقترح فودار تسمية مجموعتهم بـ"قيادة الجزائر"، على أن هذا التواجد العاصمي لا يمنع من نشر "التعليمات العامة والتقنية لناحيتي وهران وقسنطينة، شريطة أن يكون سولاي هو من سيختار مراسلين مقبولين بعينه." وترتكز هذه القيادة على فائد أعلى (فودار يقترح اسم فاردي) وثلاثة نواب (التنظيم الجماهيري: فودار اقترح فارد بمساعدة لوروى، في تنظيم الاستعلامات والعمليات: هو نفسه بمساعدة پيريز، وأخيرا في العمل السيكولوجي والسياسي: سوزيني بمساعدة جورج راس). وختم إيف فودار بتوصيات خاصة بالعمل السري: مضاعفة عدد المسؤولين، "دقة في تنفيذ أدنى المهام"، "التنظيم العقلاني للاتصالات"، إلخ...

التغييرات التنظيمية التي أرادها فودار أثارت إشكالا مزدوجا. الإشكال الأول يتعلق بقبولها من طرف سالان الذي لا يزال محتبنا بعيدا عن العاصمة، رفقة جوهو وتحت حماية مارتيل. بعد إطلاعه على اقتراحات فودار، أكد لمسؤولي المنظمة على مستوى مدينة الجزائر مساندته لهم وترك المجال لهم واسعا للتنظيم، مثلما أشار إليه جان فارد لشركائه في رسالة جماعية موجهة إلى كبار القادة في قطاع الجزائر. التقى به "أوتيل"، وفي رسالتين جماعيتين مؤرختين في 6 جويلية، وضع حصيلة لهذا اللقاء[239]. حرصا منه على طمأنة أصدقائه العاصميين وإنهاء "شائعات المدينة"، لفت عناية الجميع بأن "مارتل لا يحتفظ عنده بسولاي". وجده "واثقا جدا من نفسه وهادئا جدا". وحسب فارد، لم يكن الجنرال "يرغب بعد في تشكيل لجنته الوطنية". "بدا متحمسا لما سيقومون به، وأبدى موافقته الكاملة على أن

يمارس لجنتهم عدة صلاحيات": (1) تستمر في تولي الأمور مباشرة بإقليم الجزائر"، 2) "تصدر تعليمات وتنصب المسؤولين في بقية أقاليم الجزائر العاصمة"، 3) "تصدر تعليمات وتنصب المسؤولين والهيئات القيادية في الإقليمين الوهراني والقسنطيني، مع ترك حرية واسعة للمبادرة في التنظيم الداخلي لهاتين المنطقتين، اعتبارا من ظروفهما الخاصة". ومن جهة أخرى، "أشاد الزعيم باتصالاتهم مع فرنسا ودعا لتكثيفها". كان موقف الحياد الايجابي الذي اتخذه سالان حافزا لقيادة العاصمة للشروع في هيكلة جدية ومستديمة، وإن كان الانتقال إلى العمل سيتطلب جهودا مضنية بسبب الموقف المتردد لدى عدد من القادة من الإصلاحات التي أرادها فودار.

المشاكل التي اعترضت عملية الهيكلة على مستوى مدينة الجزائر خصت فرع تنظيم الاستعلامات والعمليات وتعود أساسا إلى مشكلة التنسيق بين پيريز و دافيلدر. وهي مسألة لها أهميتها بالنظر إلى وزن تنظيم الاستعلامات والعمليات، وفي نفس الوقت خطيرة بسبب اختلاف الرؤى بين الرجلين. ففيما ينوه أنصار لمنظمة الجيش السري ومؤرخون بشجاعة وقوة شخصية الملازم المظلي[240]، نجد أن الأغلبية تعيب على جان كلود پيريز ضعف شجاعته البدنية، التي أشار إليها جاك آشار، الذي قال بأنه "لا يملك الشجاعة البدنية"، وكذا پيار مونتانيون الذي وصفه بالإنسان "الخائف[241]". في التنظيم الهيكلي الذي اقترحه فودار في 5 جويلية، خص لنفسه فرع الاستعلامات والعمليات، بمساعدة الدكتور پيريز، لكنه سرعان ما قرر التخلي عن قيادة التنظيم، ربما باقتراح من فارد، ليصبح مساعدا لفاردي، مسندا بذلك قيادة الفرع لجان كلود پيريز الذي فضله عن روجي دافيلدر. ويعتقد جان جاك سوزيني [242] أنه كان من أشد الممتلين للمفهوم التقليدي لسلم المسؤوليات العسكرية، فأبى أن يكون نائبه مجرد ملازم". هذا الرأي أكده پيار سيرجان الذي يتذكر لقاءه مع الكولونيل فودار بعد

الحركة الانقلابية، وصرح أن روجي دافيلدر في نظره سيظل دائما هو الملازم دافيلدر، كضابط شهم لا شك في ذلك، لكنه ضابط صغير لا يتوفر بالكاد أن يمنحه منصبا رئيسيا."[243] إلا أن فودار دقق في خياره، موضحا في رسالة خطية إلى فاردي[244]: "أظن أن جوهر المشكلة يكمن في كون ار دلتا لا يقبل أن يكون تحت إمرة بابا (بيريز)، ولأنه يرغب في المشاركة في النخبة القيادية. ومع ذلك، فهو لا غنى عنه على رأس فرق العمل الحالية في المنطقة الأولى (الجزائر). ومن جهة أخرى، بابا له حساسية مفرطة ولا يحب أن تشوش عليه اتصالات مباشرة ودائمة بين دلتا وبينك أنت أو أنا." فكرت في حل وسط يتمثل في وضع دلتا نائبا لبابا كمسؤول على مستوى الاستعلامات والعمليات. ويمكنه أيضا أن يتولى في نفس الوقت منصب قائد مكتب العمليات. اقترحت ذلك على بابا." في رده في اليوم التالي[245]، أعلن الجنرال فاردي موافقته على الخطة التي عرضها فودار، مشيرا له بأن ذلك يمكن أن "يحل المشكلة بطريقة أمثل"، مضيفا أنه يتمنى ألا "يتخاصم دافيلدر كثيرا مع بابا..." لكن فارد دافع عن دافيلدر وحاول أن يجد له مكانا في الجهاز: "لا أظن أنه يرغب خصيصا في دخول مجموعة النخبة، لكنه بحاجة لاتصالات مكثفة ومفتوحة مع القادة ليفتح لهم قلبه ويعرض أفكاره وأمنياته. فمنذ شهر نوفمبر، وبعدما أحس في الجهاز التنفيذي بالأخطاء والنقائص، أراد أن يصغى إليه ليعرف نظرته للأحوال الراهنة. وهذا قد يكون مفيدا لنا أحيانا." شيئا فشيئا بدأت العلاقات بين بيريز ودافيلدر تتوثق، وقد ساعد على ذلك تحسن أحوال المنظمة في العاصمة بين جويلية وأوت 1961.

6. الغاية من توسيع دائرة المعركة وبسط النفوذ

كان مشكل تحديد دائرة القتال وقيادة الجيش السري، مطروحا منذ البداية. وإذا كان الأمر بالنسبة لرجال العاصمة بات واضحا بأن العمل سيمتد أولا فيما وراء البحر، فإن بعض الشخصيات اختارت وجهتها منذ الانطلاقة، وهي الأرض الفرنسية. فيما اختارت رموز تاريخية أخرى التحرك في إسبانيا وأنشئوا فيها قيادة للمنظمة، وهم يملون نظرياتهم للمناضلين المقيمين في الجزائر، ولاسيما في وهران. في نظر العاصميين، كل ذلك يشكل مصادر تعقيد إضافية، وطالبوا، منذ الشهور الأولى، بتوضيح الأدوار.

بسط النفوذ على التراب الجزائري: حالة الإقليم الوهراني

بدأ الفرع الوهراني للمنظمة يتطور في أوائل صيف 1961، إلا أن موضوع العلاقات مع العاصمة ما فتئ يطرح بحدة وبشكل علني. من جهة، المسؤولون الوهرانيون يعيشون، مثلما أشار إليه كلود ميشلتي، في "عزلة تامة"[246]، ناجمة عن الصعوبات في الاتصال وكذلك للمشاكل الخاصة بالمنظمة في الجزائر. الوهرانيون، وبعدما "أغرتهم العمليات الاستعراضية الناجحة في العاصمة" (ويقصد بها ميشلتي التفجيرات الأولى)، يرغبون في تدارك "تأخرهم" وظلوا ينتظرون تعليمات دقيقة تأتيهم من الجزائر[247]. مع أن التأخر ليس بذلك البعد الذي يبدو به (طالما أن حدود الوضع في العاصمة غير مقدّرة)، مما يفسر بلا شك الارتياح النسبي

عند فودار من الوضع في وهران في أوائل جويلية 1961 [248]. بناء على معلومات أمدها إياه أحد اتصالاته، وهو المسؤول المحلي لفرع التنظيم العسكري، رسم لوحة عامة عن الوضعية. من النقاط المسجلة لصالح هيئة الأركان المحلية، التقدم الكبير الذي أحرزه التنظيم في المدينة (علما أن تشكيل الفروع الثلاثة، العمل السيكولوجي، الاستعلامات والعمليات، والتنظيم الجماهيري[249]) ونسوية الوضعية المالية ("بعد تخفيض عمليات الابتزاز"). وعلى العكس من ذلك، يشير التقرير إلى انعدام أي هيكلة أفقية، ووجود انشقاقات محلية (منها فريق فرنسا - البعث) وعدم سيطرة الفرع الوهراني للمنظمة على بقية الإقليم (معلومات تؤكدها أخبار واردة من مستغانم وتيارت). ثم هناك موضوع في غاية الأهمية: هو موضوع الاتصالات التي يجب تأمينها، وهذا ما قاد فارد إلى اقتراح أسماء مشفرة لجميع التحركات (كل مهمة من الجزائر إلى وهران للمنظمة، يجب بصفة عامة أن يتقدم صاحبها باسم "مبعوث من بريجيت"، الخ).

في غضون الأسابيع التالية، بدأت تتطور العلاقات. كانت رغبة القادة في العاصمة، على غرار فودار، أن "يعينوا قائدا جهويا للإقليم الوهراني يكون قادرا على فرض نفسه" و"إصدار التوجيهات العامة والتقنية، من أجل ضمان وحدة العقيدة والعمل"، إلا أنهم يريدون من المنظمة المحلية أن تكون هي السلطة المعترفة بها الوحيدة على الإقليم الوهراني [250]. كما أصر فودار في نفس الرسالة على أنه "من واجب" سوزيني "التوصل إلى إدماج الجبهة الوطنية على مستوى القطر الجزائري"، مثلما يجب على فارد أن "يتكفل بإدماج (حراس العلم) [251]." وبعد مرور أيام، (في 14 جويلية)، لما التقى فودار بمسؤولين من هيئة أركان وهران، جورج فونزاليز والدكتور روميو (طبيب أطفال وهراني، مكلف بالمكتب الأول، مكتب الهيكلة)، قال لهم نفس الكلام[252]. تلقى المسؤولان وثائق أساسية لوضع تنظيمهم على نفس خط التنظيم العاصمي. وبمقابل ذلك، ضمنوا استقلاليتهم.

ولقد شرح فودار ذلك لمسؤولي فروع المنطقة الأولى (الجزائر) بالقول بأن "الاتصالات مع المسؤولين "الفرعيين" الخارجيين لا تستغل سوى من ناحية الاستعلامات، فيما يكون إصدار التعليمات للمسؤولين من صلاحية المسؤولين المعنيين في "شبكة بونيارت" (وهران)... اللذين تنحصر اتصالات المنطقة الأولى بهم على كامل دائرة المسؤولية التي يمثلونها." في ظل هذه الظروف، الغيت الرحلة التي كان من المقرر أن يقوم بها فارد إلى وهران، بحكم أن لا جدوى منها. لكنه لم يمنع مبعوثين آخرين من الذهاب في أواخر جويلية. وكان من بينه هؤلاء، جان فراندي الذي أوفده سالان، وقد عاد خائبا جدا من جماعات "الجزائر الفرنسية"... لاسيما منهم "أعضاء شبكة تسمى شبكة بونيارات، الذين يزعمون قيادة أعداد كبيرة، لكن واجب السرية يمنعهم من الإفصاح عنها." لقاؤه في اليوم التالي (24 جويلية) مع الممثلين الحقيقيين لمنظمة الجيش السري "أزال انطباعه السيئ والمحبط مما رآه بالأمس"، ووصف الوضع بأنه "جد مشجع، وأكثر تشجيعا على الأقل مما هو في الجزائر[253]". هذا الانطباع الذي عاد به فراندي، أكد عليه دافيلدر بعد أيام، وكان في زيارة إلى وهران. وكتب فراندي في يومياته بتاريخ 29 جويلية [254] : "عاد منها باستنتاجات مماثلة لاستنتاجاتي." وكخلاصة، ومثلما أشار إليه سوزيني في رسالة كان يشكو فيها من بعض النقائص في وهران: "هي مع ذلك مجرد تفاصيل ودكانهم يشتغل على ما يبدو بشكل مرضي.[255]"

ميلاد منظمة الجيش السري - المتربول

منذ البداية اقتنع عدد من الضباط الذين شاركوا في الحركة الانقلابية بضرورة خوض المعركة على تراب فرنسا. وهذه كانت بالأخص قناعة بيار سيرجان، وكان وقتها قائد لواء المظليين الأول، مثله أيضا مثل الملازم دانييل لودو. شهد سيرجان ميلاد المنظمة في الجزائر في شهر ماي 1961، حيث

كان قبل انضمامه إلى أولى الاجتماعات في منتصف ماي، التقى بإيف فودار وجورج راس [256]. في أعقاب اجتماع "شان مانوفر" الأول الذي حضره مع فودو والتقى فاردي، عرض عليه الجنرال إجراء مقابلة على حدة دعاه إلى شقة بالعاصمة ليتلو عليه تقريرا كان ينوي رفعه إلى سالان. لكن المقابلة توقفت بسبب الحصار الذي ضرب على الحي [257]. مع مر الأيام، ظل سيرجان مثل فودو يتساءلان عن جدوى القتال في الجزائر. وكان النقيب يرى أنه "بما أن الجزائر هي فرنسا، فلا بد من حوض المعركة في باريس!"، لأن من العاصمة فقط يمكن الحصول على سقوط الحكومة أو انسحاب ديغول، وهو الشرط الضروري لتحقيق أي تغيير سياسي، لأن "وجود ديغول في الإليزي يعني الجزائر بلا فرنسا على المدى غير البعيد [258]". اتخذوا قرارهم بسرعة. وفي الفاتح جوان 1961، نزل بيار سيرجان بمرسيليا، ومن هناك التحق بباريس ليضع أسس منظمة الجيش السري- المتربول.

عند وصوله إلى باريس في يوم 3 جوان 1961، لم يكن لسيرجان مشروع محدد المعالم. كان من المقرر أن يقابل فودار مرة أخرى قبل رحيله، لكن كان هناك عائق منعه من ذلك: لم يكن فودار يعرف سوى "نيته"، لكن لم يقرر شيء بخصوص "الإطار المحدد لمهمته [259]" انشغالاته مادية جدا ومتصلة بحياته السرية، وخاصة ما يتعلق بالمال والسكن. زيارته الأولى كانت إلى 10 شارع "لاكروا دي بوني شان la Croix-des-Petits-Champs"، حيث مقر الجريدة الفوضوية "آسي دو لا فرنس"، سليلة " آكسيون – فرانسيز"، التي أسست عام 1947 وبدأت بالصدور منذ 25 نوفمبر 1948 [260]. وهناك تعرف على قادة "النهضة الوطنية"، بيار جوهيل ولويس أوليفي رو. هذه الحركة المناهضة لديغول والمتمسكة بالدفاع عن الجزائر الفرنسية، تساند بشكل غير رسمي منظمة الجيش السري، ووفرت لسيرجان وأصدقائه، وبعضهم من قدماء الحركة (دانيل فودو وعضو سابق من تنظيم "الجزائر الفرنسية" من نانسي [261])، الإمكانيات المادية

الضرورية للحياة السرية، وعلى رأسها المخابئ. وبعدما انحلت عليه هذه المشكلة، انكب بيار سيرجان على إنشاء تنظيم يكون حسب تعبيره هو: "التنظيم الهيكلي المبسط للكولونيل فودار": التنظيم الجماهيري، العمل السيكولوجي والسياسي والاستعلامات والعمليات. هذا المشروع الذي ركاه فودو بعد وصوله يوم 15 جوان، يقتضي إعادة ربط اتصالات قديمة والبحث عن إطارات قادرة على تولي الهياكل المقررة. من أهم هؤلاء الإطارات نجد مدير دار النشر "نابل روند"، رولان لودناك، الذي ولاه بيار سيرجان قيادة جهاز العمل السيكلوجي والسياسي [262]. تعرف لودوناك على النقيب في عام 1959 عن طريق برتراند دوفوروشارزو والصحيفة الصغيرة "الجيش والأمة"، التي كانت تضم عسكريين (الرائد فاردي، الأخصائي في قضايا الجيش الأحمر، وإيف جينياك، الأمين العام لجمعية محاربي الاتحاد الفرنسي)، وجامعيين من ذوي التوجهات القومية والمناهضة للشيوعية (عالم الاجتماع جول مونرو، والمؤرخ راؤول جيراردي) والكاتب جاك لوران، الذي ناضل في صفوف "اليمين الفتي" في الثلاثينيات وفي حركة "هوسار". ومنذ ذلك التاريخ، واصلت هذه المجموعة الصغيرة نشاطاتها وأصدرت ابتداء من ديسمبر 1960 صحيفة أسبوعية تسمى "إسبري بيبليك" تحت إشراف جاك لوران وراؤول جيراردي (ودعمهما فيما بعد كل من جان برون وفيليب هيدوي [263])، وموّلت بالمساعدات التي جمعها مناضلان من الجزائر، هما النائب فيليب مارسي والمحامي مارسيل كالفاش. تعرضت للحجز إثر الحركة الانقلابية (العدد 20 الصادر في 5 ماي 1961)، وللتفتيش (18 ماي 1961)، ولكنها ظلت تؤيد معسكر "المقاومة" (مقاومة مشروع ترك الجزائر) وتدافع عن أطروحات منظمة الجيش السري [264].

إذا كان دعم نودينك وشبكته يبقى مهما، إلا أن سيرجان بحاجة للدعم عسكري صحيح. كان واعيا بكونه ليس مجرد "نقيب"، أي مع كل قلة ضابط من صغار الضباط في السلم العسكري [265]، غير أنه كان واثقا من أنه يستطيع أن يعتمد على أرفو. أرفو كان في الجزائر في الفترة بين 26 أبريل و26 ماي، وكان متيقنا من أن "الجزائر الفرنسية ضائعة بلا رجعة"، وبأنه فيما يخصه هو يحس بأنه لا يقوى على العيش في السرية "مختبئا في جحر مثل حيوان"، هو "الذي يتوق للحركة وللنور" [266]. بعدما اعتذر لفودار الذي طلب منه الانضمام إلى منظمة الجيش السري في الجزائر، تمكن أرفو من العودة إلى فرنسا يوم 26 ماي بفضل طائرة تابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. وفي الفترة بين 26 ماي و9 جويلية التقى في باريس سيرجان وفودو. وكان كلامه معهما غامضا ومليئا بالإيحاءات، فيما كان حديث سيرجان في غاية الوضوح والدقة [267]. اجتمع الثلاثة في شقة مطلة على "بروت سان كلو". وكان الجو مشحونا، فمن جهة كان فودو يريد أن يقول له رأيه في "حركته الانقلابية"، ومن جهة أخرى كان سيرجان يرغب في أن "يتولى هو القضية". كانت مقابلة صعبة. لم يردّ أرفو على العرض الصريح والواضح الذي اقترحه عليه سيرجان. ربما كان يفكر في مستقبله بإسبانيا. لهذا كان اللقاء بالنسبة لسيرجان و فودو فاشلا. لكن تم تعويضه بطريقتين. أولا بتطوير العلاقات مع حركات "قومية"، لاسيما مع الشبكات البوجادية في الجنوب الغربي الذين كان مسؤولو الجيش السري بفرنسا، يعتقدون أنها ستكون سندا لقضيتهم، وأخطؤوا في تقديرهم. ونجد هنا برتراند دوفوروستارزو، رجل "العلاقات" الذي كان شقيقه، آرنو، في اتصال مع مارسيل بوبي [268]. وهو مناضل غريب الأطوار، ومعروف بكثرة حله وترحاله السياسي، أعجب به قائد الشرطة جاك دولارو، أمر باقتفاء تحركاته لعدة شهور [269]. مارسيل بوبي من قدماء المقاومة، كان يملك محلا لصناعة الحلويات، انتخب نائبا بوجاديا عام 1956، ومنذ 1959 انشق عن الحركة واعتنق المذهب

الكاثوليكي التقليدي الذي كان يدعو إليه الدكتور لوفيفر. بالموازاة مع تطور العلاقات السياسية، بدأ التنظيم العسكري في النمو. إلى غاية شهر سبتمبر 1961 (تحت إشراف الكولونيل دو سارازان)، كان فودو العنصر المحوري الحقيقي [270]، يتنقل بين النواحي العسكرية للتحديد والتنظيم. النتائج كانت مرضية في صيف 1961. لكن، وكما أشار فودو لآرنو ديوولاد: "في غياب عناصر مؤهلة، سيضطر مسؤول هذا الفرع أحيانا لتعيين مسؤولين محليين من مستوى دون المتوسط سيتخذون مبادرات قد تضر بسمعة الحركة في مجملها [271]." وفي الوقت الذي تعمل المنظمة على استكمال هيكلتها على التراب الفرنسي، وتتزود بفرع للاستعلامات والعمليات، بقي لها في تلك الصائفة، صائفة 1961، أن تنسق عملياتها مع القطب الأساسي الآخر الموجود في الجزائر. وحسب الأرشيف الذي بحوزتنا، كانت العلاقات بين ضفتي المتوسطة محدودة. فالمنظمة في الجزائر تهتم بالمتربول، لكنها تبحث عن أخبار. وفي رسالة شخصية إلى فودار، أبدى قاردي قلقه من "الاتصالات" مع المتربول: نحن في انتظار خلاصة "للاتجاهات والاتصالات المعقودة وفي أي اتجاه، وما ننتظره من مختلف الشخصيات والحركات وما يرجوه هؤلاء، ويرغبون منا." كان يرى ذلك أمرا ضروريا، "لأنها ليست عناصر هامة لسيرتنا فحسب أو قرارات ظرفية"، وإنما لأن "سولاي له من جهته اتصالاته الشخصية [272] ...". في مثل هذه الظروف، اكتفى القادة في الجزائر بكشف المعالم من خلال الرسائل المتبادلة. وأولى الجميع أهمية أكيدة "لي كابي دو لاسيري يسليك" تقي رسالة مؤرخة في 6 جويلية 1961، أشار قاردي إلى أن "تعاونهم (...) ثمين جدا" وأن "هناك شخصيتين فذتين، جد مؤهلتين للمشاركة في الدعاية داخل الجيش، ويقصد بهما راؤول جيراردي (أستاذ سابق في مدرسة علوم التسيير) وجول مونرو. يكفي أن يتم توجيههما نحو المواضيع المناسبة ومساعدتهما على نشر وثائقهما، وربما كذلك ماليا [273]". كانت العلاقة مع المجلة مرغوب فيها، إلا أن الوساطة عن طريق منظمة

الجيش السري في المتربول، التي أشرنا إلى علاقاتها مع هذه المجموعة، فلم يفكر فيها إطلاقا. خارج الجزائر، المنافسة الوحيدة التي كانت تبدو آنذاك مقلقة في نظر قادة العاصمة موجودة في إسبانيا.

الدسائس الإسبانية

في مطلع صيف 1961، لا يزال الوضع الإسباني معقدا، نظرا لصعوبة الاتصالات مع الجزائر، ولكون أن "إسبان" الجيش السري منقسمون بين أتباع بيار لاقايارد وأتباع جوزيف أورتيز. في أوائل جويلية أوفد سالان مبعوثا إلى إسبانيا، وعاد بتقرير مفصل عن محادثاته مع "مجموعة لاقايارد" و"مجموعة أورتيز"[274].

اللقاء مع "مجموعة لاقايارد" تم يوم 5 جويلية. كان النائب السابق غائبا ("أغلق على نفسه في برجه العاجي")، لكن المبعوث استطاع أن يلتقي بضابطه الأول، كامي فينيو وكذا جاك بيرتي ولويس دولاروش. وكان رد المجموعة على عرض التعاون الذي قدم لها، بالقول أنها "مصممة على العمل بصفة مستقلة تماما، سواء في الجزائر أو في مدريد أو في فرنسا، في إطار هيئة عمل ثوري موحدة وجامعة تحت قيادة بيار لاقايارد وحده، "قائد العمل الثوري الوحيد المقبول"، ولا يعترفون سوى برئاسة بعيدة للجزائر (سالان) التي لم تعد سوى مجرد رئاسة شكلية." بعد هذه الديباجة، وصف كاميل فينيو الوضع في الجزائر، وفق التقرير، على النحو التالي: "يبدو أن الجنرال المعزول تماما، حتى عن أغلبية العقداء (فارد وقودار) وكذا عن جان جاك سوزيني، أضحى رهن عناية الجيش السري." لأن فريق لاقايارد أصبح يشتبه في أمر سالان، "الذي تعب من حياة التمرد ومن تحضير مؤامرة جديدة وليس "حركة ثورية" مستمرة)، وهو يلعب لعبة السلطة التي هي بحاجة لصراع جديد، في فرنسا وفي الجزائر". ويقول فينيو، أن وضعا مماثلا يسود في فرنسا، حيث "لا بد من القضاء

على الخلايا التي يشرف عليها فاشلون ومشبوهون، وحشد العناصر الصالحة في إطار الفرع الجديد للمنظمة في المتربول تحت شعار "OS 2". هذه الأخيرة يشرف عليها جاك بيرتي، "ويوجه عن بعد من مدريد، مركز القيادة العامة، بالنسبة للجزائر ولفرنسا معا." الواضح أن الموقف الأناني والمتطرف الذي أبدته مجموعة لاقايارد أحرجت كاتب التقرير الذي أشار إلى منطق "لعب كل الأوراق" الذي فرضته زعيم "المتاريس" الأسبق، وإذ يشير الزائر أيضا إلى "السلطة المطلقة" التي يمارسها هذا الأخير على رجاله، و"قسوة" ردود الفعل، راح يتساءل عن الأهداف التي تنشدها مجموعة صغيرة لها بعض الامتدادات في مدريد ووهران، لكن تفتقد لمثلها في باريس والجزائر، بصرف النظر عن الشبكات القليلة التي يديرها الدكتور لوفيير. مع ذلك كان هذا الاجتماع الأول "نهائيا"، ولم يرج أي تعاون من جانب هذه النواة الأولى من المنفيين.

أما من جانب جوزيف أورتيز، فالوضع كان أكثر تعقيدا. التقى به المبعوث مع أصدقائه مرتين، يومي 4 و5 جويلية (على الحادية عشر ليلا). بدأ أورتيز بالقول بأنه الوحيد الذي تعتبره السلطات الإسبانية "جادا"، بحيث أعطته مساعدة تقدر بـ 200 ألف بيزتاس ("بددها"، على حد قوله، بيار جولي وجورج هيكرن دانتيس إي كوزينو - المدعو "بوزي"[275] الذي قرر أن يزيحهم). وأعرب أورتيز عن تفاؤله في المستقبل، وهو في انتظار مساعدات جديدة وشيكة من قبل الحكومة الإسبانية، ومتمنيا إجراء تعديل حكومي يسمح للحرس الكتائبي القديم بالعودة إلى الإمساك بمقاليد الحكم. في محيط أورتيز لا نجد سوى عدد قليل من المخلصين: هنري باندي، "ممثل" أورتيز في مدريد، روجي ديفور (المدعو بيار فرانسوا، العضو السابق في "فرقة الحماية" النازية Waffen SS، وفنان رسام)، والكاتب الشغوف بالعلوم الباطنية جان بارفولسكو. يتضح أن مجموعة أورتيز لها نطاق نشاطات محدود جدا. وركز التقرير أيضا على العلاقات

بين ديفور والكولونيل بلانكو، قائد الشرطة الإسبانية، والكراهية التي يكنها رجال أورتيز لپيار جولي (الذي أسس في بلجيكا "حركة التعاون الأوروبي"). كما أشار إلى الطموح الكبير الذي يحذو أورتيز وقد ذكر ذلك في مذكراته[276] : إقامة اتحاد متوسطي مناهض للشيوعية يضم مناضلين من الحركة الاجتماعية الإيطالية وأصدقاء لأندريوتي، ويتولى جان پارفولسكو ربط الاتصالات. وجاءت خلاصة التقرير واضحة: "كل هذه المجموعة تعطي انطباعا بأنها خدعة كبرى." منها قول أورتيز أنه ترك جانبا "حكومته المؤقتة للجزائر الفرنسية والصحراء" حتى لا يعرقل عمل سالان وبأنه طلب من زتارا إبلاغ سالان رغبته في الالتحاق بجيش سري يقوده هذا الأخير، لكن بشرطين[277]. الشرط الأول هو الإطلاع على البرنامج السياسي المقرر ("أريد أن أركب القطار، لكني أريد أيضا أن أعرف إلى أين هو ذاهب). الشرط الثاني هو أن "تكون منظمة الجيش السري تحت إمرة الجنرال سالان وليس لاڤايارد ". ذلك أن العلاقات بين أورتيز وهذا الأخير، حسب ما جاء في التقرير، توترت إلى أقصى درجة خاصة وأن أورتيز كان، في الخامس جويلية، وبعدما التقى بكامي فينيو، يعول على وساطة هذا الأخير للحصول أخيرا على تفسير من فم لاڤايارد نفسه.

التقرير رسم لوحة قاتمة عن الوضع في إسبانيا. "المدريديون" بدسائسهم حرموا الجزائر من دعم خارجي. لكن ومع ذلك، هل يجب أن نصدق كل ماء جاء في الرسالة؟ الجواب يجب أن يكون واضحا، لأن هناك اتصالات مفعمة بالحرارة (لا تستثني خلافا سياسيا عميقا) بين مجموعة لاڤايارد وعدد من المسؤولين في الجزائر، بدء بجان جاك سوزيني. ردا على رسالة من هذا الأخير (لم نعثر عليها)، كتب إليه لاڤايارد بعطف وختم خطابه بعبارة: "أحييك تحية أخوية. پيار." أما في الجوهر فالأمر مختلف، بحيث لفت انتباه سوزيني إلى "انعدام توخي الدقة" في تقييم الوضع في الجزائر (بالنظر إلى أحوال المنظمة الناشئة) وعرض عليه الالتحاق بهم. كلام النائب

السابق واضح: "مكانك في قيادة مركزية ولا يليق بك أن تهلك نفسك في هذه الدسائس المحلية الصغيرة. وإذا لم يرد الناس أن يفهموا، فإن بقية الأحداث ستريهم الرؤية الصحيحة. أنت لست ملزما بإبداء شجاعتك، وإنما عليك أن تبحث عن فعالية أكبر[278]".

لإقناع سوزيني، أرفقت الرسالة برسالة ثانية من "جاك" (ويتعلق الأمر بفيليب كاستيل) تطرق إليها لاڤايارد في خطابه ويعلن موافقتها "الكاملة" لها. بعبارات مفعمة بالود والحميمية ("صديقي القديم جان جاك")، استعرضت الرسالة في أربع صفحات نقاط الاختلاف بين مجموعة لاڤايارد وسوزيني، كما تستعرض مشروعا للجيش السري يخالف الفرع العاصمي. المبرر الأول الذي ذكره يخص الوضع الخاص الذي يعيشه سوزيني الذي انخرط مباشرة في الكفاح السري: "تذكر إقامتك في مدريد، كنت في مأمن وبعيدا عن ضغط الأحداث، فكان بإمكانك أن تستغل هذا البعد المطلوب، أن تحلل الأمور بشكل يسمح لك باستيعاب توجهات خطتنا بدقة. ولم تعد كذلك اليوم، لأنك غارق في متاهات الحياة السرية وأجوائها المفعمة بالحماس. مما يجعلك لا تدرك مشاكل العمل سوى على المدى المنظور. وهذا ما يجب تفاديه." وخصص أهم الحديث لشرح خطة مبنية على تحليل تاريخي جاء فيه: "إن المقاومة الفرنسية بين 1940 و1944، والفيائمين في الهند الصينية، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، ومناهضي كاسترو في ميامي كانت حركات سرية استطاعت أن تصمد وتقاوم بنجاح لأن لها كلها نفس العوامل المشتركة. 1) وجود قيادة خارج البلد المستهدف. 2) وجود مدارس تكوين الإطارات في الخارج الذين يعززون الميدان المراد غزوه أو استرجاعه. 3) وجود هيئة مركزية للعتاد توزع الأسلحة والتجهيزات عن طريق فروعها في المناطق التي تشكوا من نقص في السلاح والعتاد 4) وجود مناطق جبلية في البلد المحتل، تسمح بحشد كل المتمردين وتدريبهم، وتمتد في الزمن مثل بقعة زيت تبعا لروحهم القتالية. هي عناصر لا غنى عنها في الحرب الثورية..."

تعبيرا عن موقفه من هذا المشروع الكبير، عاد "جاك" للتذكير بالوضع في الجزائر: "إرهاب المدن مرحلة ضرورية لكنها غير كافية في الحرب الثورية... حتى بالنسبة لنا نحن في الجزائر، لأنه يذوب في الزمن: الناس متعوّدون على "البلاستيك" ويعرفون أنه نادرا ما يقتل، وستستمر هكذا لأننا لا نستطيع أن ننتقل إلى مرحلة عمل أخرى لماذا؟ نقص في الإطارات، نقص في الأخصائيين، فنحن ندور بنفس العناصر منذ أشهر." بعد هذا التقييم، نستنتج أن اقتراحات "جاك" هي نوعان. أولا "إنشاء مدرسة إطارات هنا في إسبانيا، وهو المكان الأمثل، لكن تبقى دائما مشكلة نقص التمويل، الذي يمنعنا من إنجازها الآن." في المقام الثاني، يجب التركيز على المتربول: "لكي نخلق هناك أيضا وبسرعة العناصر الجامعة" و"تخفيف العبء على الجزائر من كثافة رجال الشرطة."

هذا المشروع الطموح وطويل المدى (مختلفة جدا عن الصورة الكاريكاتيرية المرسومة في التقرير)، إذ يشير عن صواب إلى الحدود الداخلية لمشروع الجيش السري في الجزائر، فهو من ناحية أخرى يتجاهل حدوى الخطة التي أعدها قادة مدريد، بدء بالموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات الإسبانية (أحداث أكتوبر 1961- اعتقال كبار المنفيين ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في جزر الكناري- أثبتت ذلك) الحجج التي رفعها "جاك" لم تقنع سوزيني الذي لم تمض أيام حتى فاتح هيئة أركان الجزائر في شأن اقتراحات لاقايارد : "تلقيت شخصيا رسائل من مدريد طلب مني فيها العودة إلى إسبانيا." على هذا الاقتراح، أشار سوزيني إلى النقص في المعلومات الموجود في مدريد: "يبدو أن جماعة مدريد غير مطلعة تماما على الأوضاع. فهي تجهل بالخصوص الهيكلة الحالية للمنظمة وتوزيع المسؤوليات أندري سعد الموجود حاليا في فرنسا سيكون عما قريب في إسبانيا. "أتمنى أن يدلي هناك بوجهة نظر أدق عن الوضع. وهناك فرضيتان: العودة إلى الجزائر التي يمكن أن تحل المشكلة أو بالعكس تمديد للإقامة في

إسبانيا. في هذه الحالة الثانية، من البديهي أنهم سيتخلون كل قيادة مباشرة على الجزائر [279]." بعد يأسهم من سوزيني، كان لاقايارد وأصدقاؤه يستعدون لاستقبال عضو جديد من الطراز الرفيع، هو آرغ، الذي وصل إلى مدريد منذ 11 جويلية. [280]

الجزء الثالث

مرحلة الصعود: أوت - نوفمبر 1961

كانت بدايات هيكلة الجيش السري كارثية، إلا أن المنظمة بدأت منذ صيف 1961 تعكس وجها مطابقا لتمنيات أصحابها. ففي أوائل شهر أوت، وفي رسالة جماعية إلى هيئة الأركان، لم يخف قاردي ارتياحه: "لقد سمح سوفيتنا (من السوفيت) بتقييم صعوبات وحجم ما تبقى لنا أن ننجزه. وكذلك بمعاينة التقدم الكبير الذي حققناه منذ شهر [...] وإذا ما بقيت الأمور على حالها، من المتوقع أن يستمر تقدمنا بخطة متسارعة."[280] ورد عليه سالان بنفس النبرة: "لقد أصبحت منظمة الجيش السري قوة، بحيث أصبحت المتربول والجزائر تقيمان لهما كليهما ألف حساب. وهذه حقيقة[281]." هذا التفاؤل نجده أيضا في الصحافة المناصرة للجيش السري، خاصة في جريدة "C'est-à-dire" التي تقول أن "المنظمة المدنية واقفة على رجليها. كل المجموعات انضمت منذ مدة إلى الجنرال سالان، وأكثر من ذلك أصبح لديها تنظيم وقيادات"... ما يعني أن "السكان لن ينتفضوا سوى في اليوم وفي الساعة التي يقررها سالان[283]".

من يطلع على أرشيف منظمة الجيش السري بالجزائر العاصمة، يمكنه أن يلمس مؤشرات تطور المنظمة من صيف إلى خريف 1961. كانت هناك إنجازات لا نقاش عليها من ناحية تنسيق وتسيير مختلف الفروع، من العمل البسيكولوجي والسياسي إلى المالية، مرورا بالاستعلامات والعمليات. وكان هناك عدد من الأصوات الكبيرة التي التحقت بالمنظمة جعلت قادتها يأملون بأن ذلك سيكون فاتحة لانخراط عدد أكبر. كما أن الوضع بدأ يتحسن في فرنسا حيث بدأت المنظمة تفرض وجودها في

كروبات الصحف (التي راحت تتساءل ما إذا كان الجيش السري يعمر
لانقلاب صيفي [284]) وكذا في النقاش السياسي والبرلماني، بل وحتى في
تصويت 80 ناتبا على "تعديل" سمي "تعديل سالان" في نوفمبر 1962
نفس الأجواء ميزت الوضع في إسبانيا حيث كانت "القيادة المركزية" ترى
نفسها قوية وقادة على تغيير مصير الجزائر الفرنسية. هذا الانفراج مقارنة
بالبدايات الصعبة، لا تعني مع ذلك أن الصعوبات المقترنة بمنظمة الجيش
السري ستزول معها.

7. منظمة الجيش السري بالجزائر: ملامح انتشارها

تحسين مستوى التنسيق وحدوده

تنسيقية عامة في طور التحسين على مستوى هيئة الأركان العامة

في أوائل شهر أوت 1961، سجلت التنسيقية العامة في المنظمة نقاطا عديدة، إلى درجة أن ڤودار نفسه، وهو الذي كان قبل ذلك جد ممتعض، بدا لأول مرة جد منبسط[285]: "المستويات الدنيا [...] بدأت تدرك أن نظام التقارير في أربعة أجزاء وفي أربع نسخ، وهذا لم يكن أمرا سهلا." ومع ذلك، لا يزال النظام ناقصا، ولا تزال عديد من الأسئلة عالقة. وكان ڤودار يشكو خاصة من الصعوبات التي يلقاها لأداء وظيفته كمنسق بسبب "عدم تلقيه نسخة من التعليمات التي تصدرها مختلف الفروع على مستوى الرتب الدنيا..." وهناك مشكلة أخرى أثارها ڤارد: هي مشكلة "كومات الأوراق". "إن عمل الجميع سيكون ميسرا أكثر لو أن الأوراق المرسلة إلى هيئة الأركان تتسم بدقة أكبر وتعد إعدادا أحسن." بدأ نوع من العصبية يستولي على المحترفين من أمثال ڤودار وڤارد، أمام ارتجالية وقلة تجربة المدنيين الذين يجدون صعوبات في الامتثال للقواعد التي يفرضها القادة العسكرية للمنظمة. هذا المزاج العكر والمتكرر نجده أيضا حول ملف حساس آخر، هو ملف الاتصالات الأفقية التي يعاب عليها كثرتها. فطلب پيريز من ڤودار (الذي أيده) بقطع الاتصالات المباشرة بين مكتب العمليات (داڤيلدر) والعمل البسيكولوجي والسياسي (سوزيني).

فالنسبة لفودار، إن الأمر ضروري، "أولا لتفادي التوشيش على فرع الاستعلامات والعمليات، ومن ثم لأسباب أمنية أولية." وهناك سبب آخر، غير مكتوب، يدر إلى ذهن بيريز وفودار، هو إضعاف أو كسر العلاقة بين دلتا وقائد العمل السيكولوجي والسياسي، بدعوى أن هذه العلاقة تعطي هذا الثاني وزنا كبيرا في منظمة الجيش السري بالجزائر.

فإذن كل فرع راح يدافع بشراسة عن مربع اختصاصه. والنزاعات داخل هيئة أركان الجزائر أصبحت مألوفة والمراسلات مليئة بهجائيات بيريز التي يهاجم فيها سوزيني وبردود فاردي على سوزيني الذي يعيب عليه الجنرال عدم رده على رسائله وعدم إطلاعه على نشاطاته. هذه المراسلات التي لم تخل من عبارات حادة، لم تمنع هيئة الأركان من العمل، ولو أن قادتها، خلافا لما كان الأمر في بداية الصيف، لا يلتقون إلا نادرا. كما أفضت الصراعات إلى بعض التوضيحات، لاسيما من قبل جان فارد، الذي ينتقده بيريز وسالان على طريقة تسييره للتنظيم العسكري، واستغل هذه الانتقادات لاقتراح نمط تسيير يسمح بفرض "عنصر الوحدة" الضروري والأساسي للمنظمة.[286]

في نظر فارد، كل تنظيم هيئة الأركان متوقف على شروط العمل والسرية، ما يعني أن "الوحدة لا يمكن أن تنبثق في ظروفنا من قيادة مطلقة شبيهة بأي قيادة عسكرية تقليدية، بأوامر مفصلة لكل واحد وتقارير متعددة لمختلف النشاطات." ففي نظره إذن ينبغي الموافقة نهائيا على "صيغة أكثر ثورية للتنظيم والعمل". وهي صيغة تشمل أمرين: الأمر الأول هو أن "تحدد الخطوط العريضة لعملنا وأن يتفق عليها كبار المسؤولين". الأمر الثاني، والأهم، هو "أن يتقبل كل واحد مبادرات" الآخرين "عن حسن نية مسبقة"، وأنه في حالة الرغبة في الاعتراض، يجب أن يتم ذلك "دون تهويل". شيئا فشيئا، أصبح أسلوب المعاملات هذا هو الذي يحكم

العلاقات بين قادة الفروع التابعة لهيئة الأركان. غير أن التوازن كان هشا، متضررا أحيانا بوجود شخصيات ومجموعات تنشط في محيط هيئة الأركان العاصمة. وكان كل من روبيرت مارتل، وأندري كتال والجبهة القومية، على درجات متفاوتة، مصادر إزعاج سممت حياة المنظمة في الجزائر.

شخصيات ومجموعات في المحيط:
عمل انفرادي أو إدماج كارثي

المشكلة الأولى للمنظمة الجيش السري في الجزائر هو روبيرت مارتل، الذي ما انفك يشوش على المنظمة منذ بدايتها. البعض لامه في السابق على كلامه الذي نسبته بعض المناشير لسالان (الذي يدعو فيه لقلب "الجمهورية الماسونية"[287])، فعاد من خلال جريدته، "صوت الثورة"، بحملة شرسة ضد قادة الجيش السري في العاصمة بداية من صيف 1961. في العدد الثاني من الجريدة أثار حفيظة فاردي الذي فاتح سالان مباشرة في الأمر عبر رسالة[288]. هاجم فاردي ما وصفه بـ"منشور" مارتل واعتبره "مسيئا للغاية"، موضحا معه ذلك أنه "لا يحس بنفسه مستهدفا هو شخصيا بالافتراءات التي نشرت فيها"، وأنه "لا ينوي حتى مناقشتها" لكونها "لا تمت للحقيقة بصلة" (وهذا لا غبار عليه). يرى فاردي أن "ضرر" مارتل ضرر مزدوج. كل هذه الشهادات التشكيكية حول خبرة المناضلين الوطنيين، من جهة "المصلحة العليا" و"قضيتهم"، بالرغم من أن "مقروئية "صوت الثورة" محدودة، وجد من يستغلها في الصحافة المتربوليتانية الخصمة." من جهة أخرى، عبر فارد عن شدة غيظه من الرجل ومن أسلوب عمله: "ليس له أي حق ولا أي صفة ليطعن في شرف قادة الجيش السري الذين نصبتهم أنت، بوصفهم عملاء لخصومنا ويخططون لدسائس دنيئة." وختم فاردي حديثه بعبارة ساخرة: "إني لا أرى ماذا تعني دعايته وتعويذاته في الفقرة الأخيرة لم تنيرني لفهم أهدافه والوسائل المسخرة لبلوغها." ليردف الجنرال

قائلا: "لعل ذلك لأن الوحي لم ينزل عليّ ليلهمني." وبلهجة أكثر حزما، أشار فاردي إلى أنه "لا يجب السماح بتكرار مثل هاته الهجمات." كان لا يعرف أن بعض قادة الجزائر كانوا مصممين على إنهاء الأمر، بدء ببيريز الذي ختم رسالة كتبها في 10 أوت بهذه العبارة: "من بين كل العمليات المقرر تنفيذها، أنجحها ستكون تلك التي سأنفذها قريبا ضد رجل متيبسة... المدعو كريستال، القديس بين السفهاء"[289] في ظل غياب أي رد من سالان، كتب إليه فاردي من جديد في نفس الموضوع في 13 أوت ليطلب منه أن يحل شخصيا و"نهائيا" هذه "المهانة": "لا شك أن أصدقاءنا المهانين بهذه الصورة الدنيئة، سيستعربون إذا ما تكرر ذلك[290]." الرسالة حققت على ما يبدو مبتغاها في غضون الأسابيع التي تلت، بحيث أن هجمات مارتل بدأت تخف. لم تنته هواجس قادة هيئة الأركان، لكنهم أصبحوا يصبون اهتمامهم على شخصية أخرى، أندري كنال الملقب بـ"مونوكل".

هذا الرجل الصناعي المعروف بموارده المالية وحبه للعمليات التفجيرية، صار منذ خريف 1961، مثار جدل داخل قيادة المنظمة بالجزائر. في رسالة جماعية موزعة في 11 أكتوبر 1961، تطرق بيريز إلى يسميه "قضية كنال"، يصف فيها "مونوكل" بالمستفز الخطير وغير المنضبط الذي يتعمد تخريب منظمتنا ويمنعنا من التقدم إلى الأمام" مستغلا في ذلك "سلاحه الأساسي"، وهو كونه "رجل فرانسيس (سالان)". قائد فرع الاستعلامات والعمليات، وبعد نفاذ صبره، "أصدر أمرا بالبحث العام على شخص كنال وكل "الفرق التابعة للكولونيل[291]." ولقد أبدى قارد معارضته. "إني مثلكم أتأسف لوجود مثل هذا النشاط الموازي الذي يقوم به "كنال"، لكن فرانسيس كلمني طويلا عنه قبل ثلاثة أشهر وأكد لي أنه يثق فيه ثقة كبيرة." فرأي قارد أن يبلغ قبل كل شيء فرانسيس "بالمتاعب التي يخلقها كنال ومجموعاته التي شوشت على كل شيء، وأن يطلب منه التدخل، قبل الانتقال إلى أي تحرك بعد ذلك.[292]" كانت الفكرة إذن حمل

سالان على التدخل، مثلما فعل ذلك فيما مضى لمارتل. "الزعيم" وعوض إنهاء تصرفات "كنال" ومبادراته الرعناء في الجزائر، قرر إرساله إلى فرنسا في نوفمبر 1961 في مهمة خاصة تحمل اسم "المهمة 3". وبذلك كل ما حدث، لم تقل مشكلة "كنال".

المصدر الثالث للصراع يخص الجبهة القومية. على الورق، كل إجراءات إدماجها في الجيش السري تمت منذ 18 جويلية 1961. إلا أن التطبيق بات صعبا وبدأ يتصاعد استياء بعض قيادات هيئة الأركان في الجزائر، لاسيما منهم بيريز وقارد، ويترجم بتحذيرات منتظمة من قبل جان جاك سوزيني، راعي الجبهة الوطنية وميشال لوروى، قائدها الحقيقي (مساعد قارد في التنظيم العسكري). في رسالة جماعية حررها قارد بتاريخ 11 أوت 1961[293]، لخص فيها أهم التهم الموجهة للجبهة الوطنية. ويذكر فيها قارد: "حسب علمي، في الوقت الذي كان بولين (بيريز) يعطي أوامره لعناصر الجبهة الوطنية الفرنسية للانخراط في صفوف منظمة الجيش السري، التي كانت لا تزال ضعيفة لكنها موجودة، تشكلت الجبهة الوطنية بإيعاز من جانبن (سوزيني). هذه الجبهة الوطنية تتوفر على عناصر مسلحة، وعلى شبكة لجمع الأموال وعلى مصلحة للدعاية. وكل هذا يبقى تابعا لها وغير مدمج بعد في المنظمة. قراراتنا التي اتخذناها كلجنة بقيت إلى يومنا حبرا على ورق، أو أنها على الأقل لم تطبق تطبيقا دقيقا." هذا الوضع بالنسبة لقائد التنظيم العسكري غير مقبول. وأضاف "أنا مصمم لتحطيم كل شيء بأقصى درجات الجنون إذا ما رفض الناس أن يمتثلوا للقرارات التي اتخذناها معا." طالب بأن تنفذ قراراته بخصوص فرع التنظيم العسكري، سواء فيما يتعلق بالعناصر المسلحة (كومندوس "ز") أو المسائل المالية (شرط وقف حملة الجبهة الوطنية لجمع التبرعات، وإيداع الأموال في صندوق المنظمة). هذا التصميم في تحييد دور الجبهة الوطنية، يبرره أيضا احتياطه الكبير من ميشال لوروى، الذي يعيب عليه أعضاء هيئة الأركان

العمل الانفرادي وعدم توخي السرية المطلقة. قبل بروز أي طلائع عن المصير المأساوي الذي كان ينتظر ميشال لوروى (بحيث تمت تصفيته في جانفي 1962)، كان محل جدل كبير في خريف 1961، ووصلت الأمور إلى حد أن طالب فاردي، في رسالة جماعية لهيئة الأركان، "بضرورة الإسراع في إبعاد مثل هذا الشخص الأحرق. 294"

فعالية متعاظمة في مجال الاستعلامات

تحسنت مع مر الشهور نوعية وأمانة المعلومات التي تحصل عليها المنظمة، ولو أنه لا تزال هناك بعض النقائص. إذ أصبحت تتوفر على تقارير أسبوعية من المندوبية العامة. وهنا تلمس نتائج الإرادة الصريحة التي عبّر عنها بيرز "الذي كان عازما أتم العزم على إضفاء طابع هجومي على جهاز الاستعلامات"، وهذا يستدعي "زرع شبكات اختراق في كل الإدارات العاملة على مستوى التراب الجزائري" وتكثيف "الاتصالات مع الموظفين في المندوبية العامة[295]." وحسب أرشيف المنظمة في الجزائر، نجد أن نتائج العمل (عمليات الاختراق) كانت مبهرة. فبفضل كميات هائلة من الوثائق أعيد استنساخها كليا أو جزئيا [296]، تمكنت المنظمة من تتبع تحركات قوات الشرطة بأكبر دقة ممكنة، واعتمدت عليها للرد على المبادرات الحكومية، وفق ما تبينه التقارير التي تتوفر عليها المنظمة. وكلها تؤكد لقادة المنظمة وجود مخطط لترك الجزائر. ساعدت الاستعلامات على رسم إستراتيجية المنظمة، مثلما ساعدتها على التدقيق من الناحية التكتيكية، خاصة للإطلاع على عدد ومعنويات فئتين تهمان هيئة أركان المنظمة بشكل خاص، وهما الشرطة والجيش. إذ كانت تعد تقارير استعلاماتية تتابع تطور تعداد أفراد الشرطة، تساعد في إعلان حالة استنفار عامة، مثلما حدث في 19 أكتوبر 1961، يوم أعلن عن وصول 17 محافظ شرطة من الأمة الوطني إلى الجزائر

(منذ 12/10)، وعن حضور "حملان" يحملون قسيمات الاشتراك لدى منظمة الجيش السري (وعددهم بين 150 و200 منذ أسبوع ويرتدون أزياء عسكرية ذابلة)، دون أن ننسى "الدجاجات" التي تصل من فرنسا وأعلنت انخراطها[297]. كما أعدت ملفات عن عناصر الشرطة وتصنيفهم حسب ميولهم اتجاه الجزائر الفرنسية [298]. نفس الشيء ينطبق على الجيش: كل تحركات الجنود تتابع بدقة متناهية مثلما أعدت قوائم تصنف قادة الأفواج بين "الصالح" و"غير الصالح"، إلخ. [299]

إذا كانت الفعالية من حيث الاستعلامات لا جدل عليها، إلا أنه تبين أن قدرات المنظمة على مستوى الجزائر محدودة. عند الإطلاع على أرشيفها، نكتشف وجود ثغرتين. الأولى تخص فرنسا. إذ كان يبدو على قيادات هيئة الأركان أنهم منفصلين عن الواقع، والتقارير الاستخباراتية التي ترد إليهم من فرنسا تتضمن في غالب الأحيان عموميات عديمة الفائدة أو أنها تعلي من شأن عناصر لا تملك، على الصعيد العام، الوزن الذي تعطيه إياهم تلك النصوص، لاسيما ما يتعلق بالضعف المزعوم للنظام. كان قادة المنظمة يفتقدون للمعلومات الأولى والنوعية عن الإليزي، مثلما يفتقدون معلومات عن جبهة التحرير الوطني. والعكس ليس صحيحا على ما يبدو، لأن بعض التقارير الاستخباراتية التي أعدتها المنظمة تتحدث عن أخبار تصفها بالمثيرة للقلق. ففي أعقاب مواجهات دامية في البليدة "لوحظ أن الثوار كانوا يملكون معلومات ثمينة وكثيرة عن منظمة الجيش السري. ولهذا أبدت جميع السلطات العسكرية والمدنية استعدادها لتوظيف معلومات الثوار ضدنا، ومن ضمنها معلومات قديمة نسبيا عن "مخابئ" لبعض المتمردين في ضواحي مدينة الجزائر [300]." تقرير استخباراتي وجماعي آخر، متزامن مع التقرير المذكور آنفا، يشير إلى أن "للفلاقة إطلاعا واسعا على منظمة الجيش السري وبالأخص على "المناضلين السريين [301]". وبناء على ذلك أخذت هيئة أركان الجيش السري هذه المعلومات محمل الجد

وأعدت نفسها للتصدي لتهديدات الاختراق التي قبل أن المندوبية العامة تقوم بها [302]. إلا أن مخاوف القادة كانت غير مؤسسة، لأنه، وكما أشار إليه جان موران، "لم يتمكن أي جهاز مدني أو عسكري، من التغلغل إلى قلب المنظمة"[303]، وذلك إلى غاية ديسمبر 1961.

التمويل في طور الهيكلة

تأتي عملية جمع التبرعات وتسييرها في صلب انشغالات قارد، المكلف رسميا بالمالية منذ الفاتح أوت. كان مسؤول التنظيم العسكري يريد إنهاء عمليات التحصيل غير المنظمة. في يوم 11 أوت استدعى اجتماع عمل شارك فيها إلى جنبه بيرات (ميشال لوروى)، رامبو، ميدو، ميشال، أرمسترون، دوريف. ولقد اتخذت عدة قرارات وصودق على أخرى [304]. أول قرار يقضي بأنه "لن يسمح بأي عملية جمع أموال خارج العمليات التي تشرف عليها المنظمة." وبتعبير أوضح، "إن كل مناضل في المنظمة أو متعاطف معها يتلقى معلومة عن عملية جمع أموال مشبوهة، مدعو للإبلاغ بها إلى مسؤولي مكتب الاستعلامات والعمليات والتنظيم العسكري المحليين. وعلى قادة القطاعات والقطاعات الفرعية التدخل مباشرة ضد أي فريق مشبوه يتولى جمع أموال، ويتكفل به فرع الاستعلامات والعمليات ومنطقة الجزائر". السلسلة الثانية من القرارات تخص توزيع مهام مكتب المالية التابع للتنظيم الجماهيري. وتشرف عليه مديرية مكلفة بالتنسيق بين الدوائر (شارل، رامبو)، وعددها ثلاثة. الأولى تتمثل في دائرة "الموارد" الذي يضم أربعة مسؤولين: ميدو، أرمسترونف، ترواز ودوريف. وهم وحدهم المخولون بالإشراف على جمع الأموال وعلى تلقي الأموال "الأفقية" و"العمودية" (المهن) و"الخاصة" (التي تتم بأمر من اللجنة العليا). ومن جانب آخر، كل مبلغ مالي من المبالغ التي يتم جمعها (وهذا أيا كانت طريقة التحصيل) يجمع أن ترفق بتسليم

بذكرة للمناضل أو المتعاطف (ثم توزيع كميات من هذه التذاكر التي تطبع تحت حراسة مشددة). ويشرف على الدائرة الثانية، "الميزانية"، مسؤولان هما ميشال ورامو. وتتمثل مهمتهما الرئيسية في ضمان "رقابة صارمة على التذاكر". أما الدائرة الثالثة، "الاجتماعية"، فلديها مسؤولان هما: لبيسو وفرنوي.

من ناحية التسيير، شارل ورامبو مخولان للتوقيع على سحب مبالغ تقل عن 200 ألف فرنك قديم، بحيث أن كل المبالغ التي تفوق هذه القيمة هي من صلاحيات قارد أو نوابه في حال غيابه (لوروى أو شارل). عمليا، اتفق قادة الفروع على وضع تقييم لاحتياجاتهم في 25 من كل شهر (للشهر المقبل). كل قائد فرع مسؤول عن تسيير فرعه، وبالتالي هو من يلبي حاجيات إطاراته (التعليمة الخاصة بالشؤون الاجتماعية التي تحدد إجراءاتها الدقيقة هي في طور الإعداد). على مستوى القيادة العليا والاحتياجات "الخارجية"، يتلقى قاردي دفعا إجماليا ويشرف على توزيع الأموال.

مع تطور المنظمة ازدادت احتياجاتها وازداد بذلك اهتمامها بالشركات. ومن بين تلك الشركات التي ارتبطت بها المنظمة بشكل خاص، نجد شركة "أنفورم" التي عقدت أول اتصالات معها في شهر أوت 1961، عن طريق الدكتور ماج ("مترو"). هدف هذه الشركة هو البحث عن شتى أنواع المعلومات التجارية. ولقد كشف تقرير خاص عنها ("تقرير لوسي [305]")، أن "أنفورم" تضم 800 شركة زبون في مدينة الجزائر، و500 ألف بطاقة زبون على مستوى كل القطر الجزائري و20 عونا تجاريا في فرنسا. "كل إمكانيات أنفورم وضعت تحت تصرف المنظمة"، التي يمكن أن تفيدها معلومات عن المناخ الاقتصادي السائد، وعن حركة الأموال بين الجزائر والمزبول (يتحكم مترو في شبكة من المراسلين في أكبر البنوك)، وعن أحوال أصحاب الشركات العديدة (من أجل تمويل الجيش السري). لتسهيل

الأمور، أنفورم مستعدة لتوظيف شخص "غير متورط" مع المنظمة، و
يوفر لهذا المناضل تغطية (تسجيل في دفاتر الأجور) و"بطاقة المحقق من
"أنفورم" التي تسمح له بالتوغل في جميع الأوساط."

رغم الوعود المغرية، إلا أن الوضع بخصوص تمويل المنظمة أصبح مقلقا
بسبب تدهور الحالة الاقتصادية العامة. ودفعت الصعوبات المالية بعض
الشركات الصديقة إلى مراجعة تبرعاتها للجيش السري. مثلما جرى لمسير
محلات لبيع الأجهزة المنزلية الكائن بنهج شامباني، الذي طلب منه أن يدفع
250 ألف فرنك قديم شهريا، وقبل الطلب بعدما تحقق من أن الطلب
هو فعلا من منظمة الجيش السري، لكنه وبحجة "الصعوبات المالية"
عاد ليعلن أنه مستعد لدفع 50 ألف فرنك شهريا. مثل هذا الموقف ليس
معزولا، ولقد أشار متزو في تقريره إلى أنه "منذ أحداث بنزرت، صار
الإحساس السائد عند أصحاب المحلات التجارية أن الأوضاع ستتدهور.
ومن جراء ذلك، يعجل الناس من رحيلهم ويبدؤون بإرسال أموالهم." "وما
يزيد الوضع تعقيدا قدوم فصل الصيف، والخوف من تحول العطلة الصيفية
في فرنسا إلى رحيل معجل. مما يدفع إلى التفكير في خطة أو عملية لمنع
الرحلات، باستعمال التهديد (خاصة في أوساط الإطارات) والتطمينات
الدعائية معا. إلا أن التهديدات يمكن أن تمس قطاع الأعمال التجارية
والشركات، لأن المعلومات التي وردت من أنفورم مثيرة للقلق. وجرى
الحديث عن مشاريع بيع محلات هي ملك لتجار يعتبرون من أتباع "الجزائر
الفرنسية" بل ودفعوا اشتراكات لمنظمة الجيش السري، على غرار واحد من
أصحاب الحانات الذي باع محله التجاري لمسلمين. مثلما أقدمت شركات
متخصصة في التبغ مثل ميلية وجوب على التنا عن أعمالها في الجزائر.
نفس الأوضاع تسود الأرياف، بحيث سجل في أكتوبر 1961 بيع أملاك
زراعية في المناطق الساحلية (نواحي كوربي). وفي الإقليم القسنطيني،
لوحظ نوع من الاستفاقة في الأوساط الأوروبية، إلا أن في الريف، حدث

نزوح جماعي للأوروبيين (5 عائلات من خمسين في خنشلة) و"نزوح
اليهود (7 آلاف في قسنطينة)"[306].

ظلت مشكلة الظروف المالية مطروحة، بالرغم من أن المنظمة تلقت
تبرعات (فودار وحده تلقى 600 ألف فرنك قديم "من أصدقاء المنيجة"
أوصلها إلى قارد [307]). عبر فودار عن رأيه بأسلوب فج في رسالة جماعية
كتب فيها: "لم أفهم كيف استطاع الفلاقة أن يسحبوا 100 مليون شهريا
من الجزائر، ونحن نسحب إبليس من ذيله [308]" في ظل هذه الظروف،
اقترح البعض طرقا راديكالية، على غرار بيريز: "إن تخريب محل تجاري
من شأنه أن يوقف المفاوضات الجارية. أما فيما يخص بعض المؤسسات
الكبيرة، أظن أن هناك طريقة أفضل. هي مصدر مداخيل في شكل
غرامات وتحذيرات [309]". ومع ذلك بدت بعض أساليب المنظمة غير
ملائمة. في رسالة جماعية موجهة لأعضاء هيئة أركان المنظمة بالجزائر [310]،
كشف فودار عن لقاء مع عضو في مجلس إدارة بنك مارسيليا الذي عبر
له عن "قلقه" من الطريقة التي تتبعها المنظمة: إرسال تعليمة إلى مدراء
"وفاق البنوك" تطلب منهم مساهمة بمقدار 100 مليون. ويقول الرجل
الذي حدثه فودار أن المشكلة ليست في المبلغ المطلوب بقدر ما يتمثل
في الطريقة: "يرى أن قيام "وفاق البنوك" بتعميم التعليمة على جميع
المؤسسات الفرنسية أمر خطير ويرهن السرية المطلوبة التي ينبغي أن تحيط
مثل هذه العمليات بحكم الرقابة المفروضة على محاسبة البنوك، وأنه كان
حريا بهم أن يتصلوا سرا برئيس الوفاق، كاريل بيلار، وأن المبلغ يمكن أن
يدفع لهم في أجل لا يتعدى شهرا ونصف.

مع مر الأسابيع، انقلبت الصورة، وفي أواخر أكتوبر 1961، لم يعد
قارد يشكو من الحالة المالية [311]: " لأول مرة، تمت تغطية احتياجات
الفروع [احتياجات العمل السياسي والدعائي وحده قدرت بـ 10 ملايين

فرنك قديم[312] والخدمات الاجتماعية قبل نهاية الشهر [...] الوضع ليس ممتازا، لكن لا يجب أن ننسى [...] أننا في مطلع سبتمبر كنا مباشرين بعد يوما في دفع تكاليف الاحتياجات." في شهر نوفمبر، كانت الآفاق تبدو "جيدة" وتشمل: "مونيا جيدا في باريس، وأموالا لشراء أسلحة وزيادة في أموال شبكة "دوائر الإدارة المتخصصة"، ودفع ميزانية الإذاعة." ولهذا، كان فارد يرى أن "عمليات جمع الأموال الخاصة" غير مجدية بل ومضرة، مشيرا في هذا الصدد لعمليات أشرف عليها ميسود وأوصال ثلاثية الألوان من توقيع سالان، لعمليات قام بها أندري سعدا وأوصال بيضاء موقعة من طرف سالان، بالنسبة لعمليات أشرف عليها "كنال".

8. منظمة الجيش السري بالجزائر في المعركة «العمليات محددة الأهداف»

ما يسمى "العمليات محددة الأهداف" (الاغتيالات) هي من اختصاص الدكتور بيريز، مسؤول فرع الاستعلامات والعمليات، والمفروض أيضا (الصراع مع داڤيلدرعميق) أنها من اختصاص الذراع المسلح لمنظمة الجيش السري بالجزائر التي تمثله فرق كومندوس دلتا. كثف فرع الاستعلامات والعمليات من العمليات، والحصيلة في الأيام الأولى من شهر أوت كانت جد مشجعة. سلسلة من الاغتيالات، الماضية واللاحقة، علق عليها پولين (پيريز) في "مذكرات بخصوص مكتب العمليات" بالقول: "(...) لقد تم إعدام مسؤول خلية "بولشو" لمصانع إسمنت لافارج، يوم الجمعة 4 أوت بواسطة مسدس أوتوماتيكي. كان يعمل على تشكيل مجموعات معادية لمنظمة الجيش السري، ويجتمع بها في مخبزة أورس وداخل مستودع باشا (جبهة التحرير الوطني في لاپوانت پيسكاد). أطلب منكم عدم ذكر ذلك في نشرية العمل البسيكولوجي والسياسي، لأني أريد أن أتكفل بباقي مسؤلي الخلية [...] من جانب آخر، أبلغتكم سابقا بإعدام [...]، المناصر المعروف لجبهة التحرير الوطني في نهج سرفانتيس. في الواقع، لم يمت لمنه كان مصابا. في يوم 7 أوت، قامت نفس فرقة الكومندوس [...] بالإجهاز عليه بواسطة مسدس أوتوماتيكي في مستشفى مصطفى. وتأكدنا من مصرعه (ردا على قضية دي راڤو[313]). وهنا أيضا لا ينبغي الحديث عن القضية، لأني عازم على تصفية العناصر الستة عشر الآخرين بنفس الطريقة، وبالأخص كل المسؤولين عن موت مناضلنا پاستور أدريان و لوري . إن

أعلنت معركة جزائر جديدة: الرعب في معسكر جبهة التحرير الوطني، الرعب في معسكر الليبراليين. ومن ناحية أخرى، استهدف الحركة النقابية اليسارية، واقترح إعدام المدعو [...] القائد الإقليمي للقوة العملية. [...] أريد أن يتم ذلك في وضح النهار، وفي قلب المدينة. لكن أرى أن دانييل [دافيلدر] طعن عليه العمل، لأن لديه 48 شخصا [لإعدامهم] (نحن فيهم رجال البوليس الذين يشتبههم كلود كثيرا)، ثم إن العملية المحددة الهدف تطرح مشكلة النقل (سيارات وأموال)، ومشكلة المخابئ الأكثر إلحاحا. فيما يخص المخابئ، نحن نتدبر أمورنا، وفيما يخص المال سنرى فيما بعد (ميدو، والآن بوردون، لم يعطيني سوى 500 ألف فرنك قديم، من مجموع المليون و400 ألف المقررة، وذهبت في شراء 4 سيارات)[314]."

هذا التقرير المؤرخ في 10 أوت، تلته بعد ثلاثة أيام حوصلة جديدة للنشاطات[315]. بيريز خطط لشيء "هائل" للمنطقة المنطقة الجزائر الأولى A/2/Q3: "لديه هناك على المباشر، فريق منضبط ومطيع يزرع الرعب في صفوف أنصار جبهة التحرير الوطني في الناحية." كما أشار بيريز إلى ضرورة تجنيد شخصا يدعى "ميسود" كان قبل ذلك يكرس نفسه في التفجيرات بالبلاستيك وجمع التبرعات. التقى به مع دافيلدر، وهذا المدعو "ميسود" الذي كان معه 30 رجلا يعيشون كلهم في السرية، مستعد للعمل لحساب منظمة الجيش السري مقابل مليوني فرنك قديم. وكان بيريز يريد تجنيده من منطلق بسيط: "أنا أعطيه مليونين في الشهر وهو يعطيني جثثا، أو أني لا أعطيه المليونين فأضطر حينئذ لرميه برصاصة. ما أجمل الحياة! أنا الذي كتب عليّ أن أهب حياتي لعلاج الديفتريا والروماتيزم." رغم اعتذاره على استطراده في الحديث، إلا أن ذلك يعبر عن حالته النفسية وعن شخصيته. لأن بيريز يؤمن بعمله كمهندس الاغتيالات، ويستلهمه من مخيال سياسي ينهل من مرجعيات وتعاليم ما يسمى "الكتيبة الأولى": "بدأت اكتسب روح المطهرين من ذلك النوع الذي ورد في "العهد القديم"، أو قل روحا قتالية من

صنف زعيم حركة "جونس" (Juntas ofensivas nacionalistas) الإسبانية، نسيمو ردوندو (مساعد خوسي أنطونيو)، (sindicalistas) الذي توفي عام 1936 في كمين سيرانيون. عندما أفكر في كل ما عليّ أن أعمله، أتمعض عينيّ وأغوص في الحلم... "الجبهة القومية تندمج معنا وتضع كل مقدراتها الفكرية والمعنوية والروحية مع مقدراتنا المضمونة. ما تبقى من حركة mp 13، يفعل نفس الشيء أو يختفي بعد عقاب إلاهي مسلط على كريستال: منظمة الجيش السري وفرقه القتالية المتجمعة في شكل قوة هجومية ووطنية، تدمر هنا الوحش الشيوعي والأفلاني والماسوني.." استيقظ وأقول... تبا والموت للحمقى !" تخاريف بيريز لم تمنعه من الإدلاء في ذات التقرير بأرقام دقيقة عن احتياجاته المالية واستعمالاتها. في ذلك التاريخ "الفرق الخاصة التي يقودها دانييل (دافيلدر)، التي تضاف إليها عناصر ميسود، يصل تعدادها 190 شخصا، أربعة أخماسهم يعيشون في السرية. تلزمنا 9 ملايين في الشهر (6 منها لمكتب العمليات - المنطقة الأولى)، وهذا حد أدنى. فإذا لم استطع في اليوم الأول والخامس عشر من كل شهر أن أعطي ما هو مطلوب للفرق الخاصة، فسوف تضطر هذه الفرق، حتى تكسب عيشها، لعمليات جمع أموال فردية."

وصمة البث الإذاعي

الشروع في هذه العملية جاء في ظرف دقيق، يتزامن مع الاستقبال الذي يوي زعماء منظمة الجيش السري أن يخصوا به لويس جوكس الذي كان منتظرا يوم 5 أوت. في رسالة مؤرخة في 30 جويلية، وجهها جوهو إل فاردي، أوضح له بأنه "يجب أن نظهر له، أثناء إقامته أو عند وصوله، قوة وفعالية منظمة الجيش السري." واقترح في هذا الصدد "مهرجانا من التفجيرات، ليس فقط في الجزائر، وإنما إن أمكن في نفس الساعة عبر أكبر عدد ممكن من المدن الجزائرية"، ويضاف إليه "قبل موعد حظر التجول،

حفل موسيقي في نفس المدن تعرفها آلات الطناجر." ففي نظر جوهو، "إن تزامن العمليات يبين لجوكس بأن منظمة الجيش السري موجودة وبأنه يجب الاحتساب لها ألف حساب، وبأن المقاومة السياسية التي دخل فيها ليس فيها منافذ بالعدد الذي يظن[316]."

وافق فاردي على مقترحات جوهو وأرسلها إلى "المسؤولين المعنيين". في نظره، "إن ما يبرر أكثر هذه التظاهرة أن زيارة ميسمير ستكون متزامنة مع زيارة جوكس، وأنهما سيأتيان بلا شك في مهمة للدراسة الأمر بالشروع في تنفيذ الإجراءات المقبلة للبدء في مخطط الرحيل[317]." هذه القناعة الراسخة لدى قادة منظمة الجيش السري بالجزائر، مبنية على كل المعلومات التي يحصلون عليها والتي تعد في نظرهم مؤشرات دالة (منها برقية تليكس التقطت من باريس تعطي أمرا بوقف مشاريع إقامة أجهزة البث للإذاعة والتلفزيون الفرنسي، باستثناء المناطق الصحراوية[318]).

مع ذلك قام فاردي بإعادة توجيه تعليمات جوهو. تعمد تقليص الإقليم المعني اعتبارا أن "منظمتنا واتصالاتنا خارج المنطقة الأولى (مدينة الجزائر) لا تزال ضعيفة وغير مضمونة حتى تقوم بإصدار أوامر تنفيذ لعملية من هذا النوع لزملائنا في النواحي والمناطق الأخرى. ونظرا لآجال البريد المقيدة، لن يكون لدينا الوقت لذلك. ونعلم كذلك أنهم يشكون من نقص حاد في العتاد بالكمية الكافية. وهي إحدى الثغرات التي لم نتمكن من سدها[319]." رسالة فاردي لم تنطرق لمسمار الدعاية التي تحضر لها المنظمة بمناسبة زيارة جوكس للجزائر، "عملية قابريل". والتي تتمثل في بث أول إرسال إذاعي وتلفزيوني عن طريق القرصنة. كان فاردي قد كلم جوهو الذي التقى به في 22 جويلية. كانت فكرة مغرية لكنها صعبة التنفيذ. ورغم ذلك تجسدت في الأخير بعد موافقة سوزيني وفودار اللذين كانا يترجيان من وراء ذلك "حدوث صدمة نفسية قوية على الأنصار وأثرا

دعائيا فعالا[320]". في الفاتح أوت، كرر فاردي على سوزيني أنه "يفضل أن يبث الإرسال الإذاعي في نفس التوقيت الذي ينشط فيها جوكس الندوة الصحفية، أي أثناء إقامته في مدينة الجزائر[321]." في اليوم التالي، قام فاردي بتسجيل البرنامج الذي تم بثه في الخامس أوت على الواحدة زوالا على أمواج الإذاعة والتلفزيون الفرنسي (ار تي اف)، في مكان النشرة الإخبارية. تم تشويش الصورة وبث "نشيد الأفارقة"، قبل أن يعلن صوت: "هنا إذاعة الجزائر الفرنسية. لقد قررت منظمة الجيش السري اليوم قطع إرسال الإذاعة الديغولية. نيابة عن الجنرال سالان، الجنرال فاردي يخاطبكم[322]." لم يستسغ فاردي ذكر اسمه (الإعلان الذي سجله سوزيني كان يقول "أحد قادة منظمة الجيش السري يخاطبكم") وكان يخشى الانعكاسات السلبية داخل المنظمة (قال: إن ذلك يمكن أن يضرني ويقال عني أني أسعى لكسب الإشهار الشخصي[323]"). غير أنه في الجوهر كان مرتاحا، لأن الأثر كان عميقا بما في ذلك على السلطات. لقد شاهد جان موران البث رفقة لويس جوكس في فترة انتظار الجلوس إلى مائدة الطعام، أشار إلى "أثره الهائل" على الرأي العام[324].

أثر المفاجأة كان أن "قليلا من الناس نسبيا استمعوا للبث، لكن الجميع سمع عنه[325]". من هذا المنطلق، وللتعريف بمحتوى الخطاب الذي تلاه فاردي، تم استنساخ النص في شكل مناشير وزعت على جميع أنحاء القطر الجزائري. من فرنسا تلقى فاردي نسخة من مقطع رسالة بعثها الرائد لولي (قائد الخدمات الاجتماعية للفيف في فرنسا) يعبر فيها عن تأثره بعد سماعه وهو في طريق كليرفو لصوت الجنرال وهو يتكلم على أمواج إذاعة "فرانس - آلجي."[326]

بعد نجاح "عملية قابريل" بأيام، طلب سالان من فاردي في تعليمته المؤرخة في 9 أوت بتكثيف وتعميم هذا النوع من العمليات: "يجب

الشروع في تنسيق العمل على كامل القطر. الجزائر ووهران لهما دور حاسم لا شك في ذلك، إلا أن مشاركة الكل ضرورية وحيوية لنا." ودعا ثاردي إلى "إصدار تعليمة للنواحي توضح لها وجهات نظركم فيما يخص تزامن العمليات[327]." في يوم 12 أوت، عاد سالان للحديث عن مسألة "تنسيق العمليات" في مذكرة جديدة إلى ثاردي[328]. ويبرر سالان ذلك بكون أن "العمليات المحدودة في الظرف الراهن فقدت من أهميتها ومن مفعولها. في حين أن عمليات مثل عملية 5 أوت هي بلا منازع، وبغض النظر عن طابعها الاستعراضي، نوع العمليات النموذجي التي تترك آثارا هائلة سواء على معنويات الجماهير وعلى الخصوم، ولا شك أنها ستؤتي ثمراتها." الزعيم يعرف بأن هذا النوع من العمليات، بحكم الوقت الذي يتطلبه التحضير والمخاطر التي تنطوي عليها، يصعب تكرارها بسرعة، لكنه مصر على إعادة توجيه عمل المنظمة: "لا نتخلى تماما عن العمليات المحددة الأهداف التي دأبنا عليها إلى الآن والتي تساعد على شحذ الروح المعنوية وعلى إنهاك الخصم، إلا أنه بات من الضروري التوجه أكثر نحو العمليات التي تستهدف "الفضاء العمومي". ومن هذا المنطلق، طالب سالان بالتخطيط لعملية "متزامنة في الجزائر ووهران وقسنطينية وعنابة، على سبيل المثال، وتستهدف في نفس اليوم وفي نفس الساعة، عدة محطات كهربائية في قلب تلك المدن." وكان يحلم بتكرار العملية قام بها الفيالقيين في هانوي بتدمير 12 محطة كهربائية ذات يوم في منتصف النهار."

كل هذه الاقتراحات تناولها ثاردي بالتحليل والنقد[329]. فصحح وجهة نظر سالان حول "العمليات المحددة الأهداف" وبرر عمل مكتب الاستعلامات والعمليات. ذلك أن الهدف من تلك العمليات لا يقتصر على تحطيم معنويات العدو أو إنهاكه. ففي نظره "إن أقوى العمليات ترمي إلى القضاء على الأفراد الأكثر خطرا علينا من بين خصومنا: الخونة عملاء جبهة التحرير، والأعضاء النشطين في هذه الجبهة، وأنصار سياسة

الرحيل الفاعلين." فإذن هدف التصفية موجود، لكن يصاحبه التهديد والترويع بالتفجيرات. أما عن التخطيط لعملية كبرى، فإن ڤاردي يجد الفكرة مغرية، لكنه تأسف لكون أن حالة الاتصالات والقيادة في شبكة بونبارت (وهران) وشبكة قسنطينة قد يجعل من تنفيذها أمرا مستحيلا. يبقى أن قرصنة البث الإذاعي وسيلة ممتازة للتواصل مع أكبر عدد ممكن من الأوروبيين والمسلمين (قادة المنظمة، وعلى رأسهم ڤاردي، متخوفون من بثها على القناتين العربية والقبائلية[330]). لم تستعد نفس المفعول الذي أحدثه إرسال الخامس أوت، إلا أن البعض منها كان لها صدى كبير. مثل الإرسال الذي أجري يوم 28 أكتوبر 1961 وبث كلمة للجنرال ڤاردي. كان مقررا في ثمانية دقائق، إلا أنه استغرق ثمانية عشر دقيقة. وهذا خلق صعوبات تقنية للفريق المكلف بالبث [331]. هذا النص الذي تلاه ڤاردي يمثل عرضا للخطوط العريضة لمشروع منظمة الجيش السري وردا حازما ومشجعا [332]. "بعدما نهضنا، نجحنا وليس لنا في ذلك سوى مزيد من دواعي الأمل." وفي موقع آخر، يتحدث بغنائية عن الموت والحياة: "الموت هو هذا التصور الديڤولي لجزائر جزائرية، هي القوة الثالثة المزعومة، هو وهم الشراكة الممكنة مع عدو لا يرحم نسلم له هذه الأرض الفرنسية وهذه الجماهير الفرنسية، سواء كانت مسيحية أو مسلمة أو يهودية، التي يقول ديڤول، حسب جدليته المشؤومة، أنها لا تنتمي إلى شعبنا.." أما ما هو حي وما هو حقيقة، هو الشعب الفرنسي على هذه الأرض الفرنسية بالجزائر الذي هب لنداء منظمة الجيش السري للوقوف ضد مشروع الاستسلام، ويؤكد عزيمته على أن يبقى جزء من الأمة الفرنسية مهما حصل." بالنسبة لڤاردي، هناك احتمالان: "إما أن هذا الإقليم الفرنسي سيبقى ضمن المجموعة الوطنية، أو أنها ستسلم من دون شروط غدا لوحشية جبهة التحرير الوطني وبعد غد للقطب الشيوعي." وأضاف معلقا على عودة الجنود وحالة البلد: "أعدكم أن مشاهد الذبح والتنكيل التي رأيناها سوف

لن تتكرر على أنصارنا." ويستطرد فاردي قائلا: "نحن لسنا مهووسين ولا متخلفين كولونياليين. إن منظمة الجيش السري ليست حزبا، بل هي جيش، هي الوطن المسلح على أرض الجزائر هذه للاحتفاظ بها فرنسية. السيد ديغول يريد أن يتخلص منها بأي ثمن. أما نحن فنريد أن نحتفظ بها فرنسية بأي ثمن!" "فرنسيو الجزائر، اليوم أكثر من أي وقت مضى قولوا معنا: لا للخيانة ولا للنعش.. إن منظمة الجيش السري تناديكم للانضمام إلى صفوفها. معها ستكونون مرتاحين ومنضبطين ومصممين، وستكونون أقوى. نحن عقدنا العزم على أن نقاتل أو نموت، وأن نبقى فرنسيين على هذه الأرض الفرنسية، وكلنا معا سننتصر."

كانت عمليات القرصنة على البث الإذاعي واحدا من أهم النجاحات التي أحرزتها منظمة الجيش السري في صيف وخريف 1961، إلا أنها تسببت في متاعب أمنية، لأن السلطات جندت وسائل قياس ضخمة[333]. ولهذا أرسل فاردي توصياته لمهندسي تلك العمليات: "حرصا على ضمان أوفر أمن ممكن، يفضل أن تنفذ العمليات من هذا النوع ليلا، لكون أن إقلاع وتحليق الطائرات المروحية في هذا التوقيت يكون أصعب. [...] أما فيما يتعلق بالبث الإذاعي، فيمكن أن يتم بشكل فجائي، في ساعات غير محددة ومتغيرة. وهذا قد لا يستقطب جمهورا كبيرا من المستمعين، لكن صداه مضمون عن طريق الصحافة والإذاعات المحلية على الرأي العام في فرنسا خاصة[334]." كان دأب المنظمة على قرصنة البث الإذاعي في محله، لأن تقاطع نشريات المنظمة وتقارير المندوبية العامة للشؤون السياسية والإعلامية، التي التقطتها المنظمة، تبيّن أن البث الإذاعي هذا دعّم مصداقيتها. فالتقرير الأسبوعي من 9 إلى 16 أكتوبر 1961، يشير إلى أن "الأوساط الأوروبية الموالية لمنظمة الجيش السري وجدت الفرصة للسخرية من عجز السلطات المحلية على دعم إعجابهم بفعالية المنظمة والتأكد من أنها تبقى الضمانة الوحيدة لوجودهم في الجزائر." فيما يحذر

اليهود من "الأثر النفسي الوخيم" لهذا البث، وأعرب المسلمون عن دهشتهم من "النجاح الذي حققته هذه الحوامع" وعن خوفهم من تنامي قوة الجيش السري[335]."

عزوف الجماهير عن التعبئة

في اجتماعاتهم، أخذ قادة المنظمة تفكر في وسائل كفاح أخرى. اقترحوا الإضرابات في الخدمات العمومية وفي المؤسسات الوطنية، لكنهم تخوفوا منها. ويرى فارد أن ذلك لن يكون ممكنا إلا في حالتين: "أن تركب الحكومة حماقة كبرى [...] حتى يعلو الغضب كل المشاعر الأخرى"، و"أن يكون دافع الإضراب مقبولا مما عند النقابات في فرنسا (أي لا يكون هناك دافع سياسي، وإنما فقط دوافع شخصية، نقابية أو مهنية خطيرة)[336]". إذن كانت الإمكانيات محدودة، ومن ضمنها فكرة اللجوء إلى قطاع حساس مثل قطاع النفط. حاولت المنظمة أن تسير مواقف عمال شركة SN-REPAL، الذي يعتبر مديرها العام، أ.كولو، من لدن أنصار الجزائر الفرنسية[337]. وفي هذا الإطار، تقدّم باسكال آريغي بسؤال كتابي إلى ميشال دوبري يسأله فيه عن مستقبل الشركة، وفي الوقت نفسه طالب موظفو شركات النفط، وخاصة منها SN-REPAL توضيحات من مسؤوليهم. في يوم 20 أكتوبر، تلقى أ.كولو رسالة من الممثلين النقابيين يطالبونه فيها بتفسيرات عن مستقبل الشركة. لكن كولو اعترف بعدم علمه بالأمر، فراح يهدئ الجموع ويرجئهم حتى يأتي رئيسه روجي غوتز إلى الجزائر في زيارة كانت مقررة في 18 نوفمبر الموالي. إلا أن النقابات قررت الإعلان عن إضراب ليوم 31 أكتوبر[338]. السلطة من جهتها حضرت نفسها لهذا الاحتمال. ولقد حصلت المنظمة على نسخة من تعليمة مؤرخة في 3 أكتوبر 1961، تكلف فيها المندوبية العامة الأمانة الدائمة للدفاع الوطني بدراسة "الإجراءات الملائمة لضمان سير الخدمات

العامة الحساسة مثل البريد والمواصلات والسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز الجزائرية، في حالة الإعلان عن إضراب.[339]" ويضاف لإجراءات "التسخير العام للخدمات العمومية" التعبئة الفردية (إقرار قائمة من عدة قطارات) واستدعاء جنود الخدمة العسكري.. هذه الإجراءات، أخذها قادة المنظمة محمل الجد، فاضطروا لتأجيل مشاريع إضراب كثيرة.

رفض قادة المنظمة، بدء بالعسكريين، فكرة التعبئة الجماهيرية في الشارع رفضا باتا، ولاسيما أي انتفاضة للسكان الأوروبيين. وذهبوا تفكيرهم إلى حملة القمع المتوقعة على مظاهرات الأقلان المقررة في مدينة الجزائر في الفاتح أول نوفمبر 1961. يرى فاردي أنه "على جميع السكان (الأوروبيين) أن يمكثوا في بيوتهم" واتخاذ موقف دفاعي بحت". وفي حال اندلاع مظاهرات جماهيرية للأقلان، يتوقع حدوث سيناريوهين إثنين. الاحتمال الأول: "أن قوات حفظ النظام الرسمية ستصد لها بفعالية وتفض المظاهرات بالقوة المطلوبة. وفي هذه الحالة، يجب ترك "قوات حفظ الأمن تتفاهم مع الأقلان". ويمكن لمجموعات منظمة وموجهة توجيها جيدا من الجيش السري أن تقوم بتدخلات محلية حيثما توجد ثغرة أو غياب لقوات الأمن." وهناك توقع حدوث احتمال ثان: "السلطات لا تتدخل وتكتفي بمحاصرة المتظاهرين. في هذه الحالة، يجب أن تتدخل عناصر مهيكلة ومدعمة من منظمتنا لإثارة أحداث بشكل يحتم على قوات الأمن أن تتدخل." ما يريد فاردي أن يتفادى "بأي ثمن" هي "الصدامات والأحداث الدامية بين المتظاهرين المسلمين والسكان الأوروبيين" التي يمكن أن تؤدي إلى "اندلاع مظاهرات أوروبية عامة، من شأنها أن تعطي الذريعة لقوات الأمن لقمعها." وما يشغل بال فاردي أيضا ألا تصدر "هتافات معادية للجيش من قبل الأوروبيين[340]". هذا الموقف تبنته هيئة الأركان التي أصدرت في هذا الشأن مذكرة إعلامية. ما تخشاه المنظمة هو حدوث استفزاز أو هجمات على الأوروبيين من قبل المسلمين. لأن

المنظمة قد تجد نفسها حينئذ بين فكي كماشة: "يمكنها أن تنسحب، لكن في نفس الوقت لو بقيت جامدة، قد ينقلب عليها الأوروبيون والمسلمون الذين لها معا.[341]" وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين المعروفين بولائهم يحظون بمعاملة عادلة، خاصة لدى مكاتب الإدارة المتخصصة "ساس". ولقد أصدر فاردي تعليمات صارمة لأول نوفمبر. على المسلمين، مثلهم مثل الأوروبيين، أن يمكثوا في بيوتهم: "لا تنساقوا وراء عناصر الأقلان الذين يسعون لإثارة صدامات بين الجاليتين. وللعلم، لو تحدث مظاهرات أو أعمال عنف، سيتصدى لها الجيش، بل وسيفتح النار مثلما فعل في الخامس جويلية[342]."

حملة للتحسيس بمصير معذبي ومعتقلي الجيش السري

إن العزوف عن التجنّد لا يعني التخلي عن الجهود التحسيسية. ذلك أن قادة المنظمة يرون أن التنديد بالاعتقالات التي مست مناضلي وأنصار المنظمة وظروف اعتقالهم ستجلب لهم تعاطف الجماهير. في أواخر صيف 1961، غداة محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت ديغول في "بونت سور سان"، اشتد القمع على منظمة الجيش السري بالجزائر. فخلال النصف الأول من شهر سبتمبر، تم اعتقال 258 شخص[343]. وتم إرسال المعتقلين إلى معسكر مفتوح في الحرف.

هذا الوضع الجديد أقلق المنظمة، التي تتوجس من ردود أفعال الجماهير على هذه الاعتقالات. وتخشى بوجه أخص نفورها منها بعدما يكتشفون أن المنظمة تأوي أشخاصا ملاحقين. وانطلاقا من شهادة الملازم دلورم من شبكة "دلتا" الذي وقع في كمين بالأبيار يوم 24 أكتوبر 1961، تم التفكير في نوع الدعاية التي ينبغي إعدادها في هذا الشأن. في اللحظة التي كانت

قوات الأمن على وشك إلقاء القبض على دلورم، هتف هذا الأخير بصياح "أو آ اس" و"الجزائر فرنسية"، مما دفع ببعض الأشخاص للرد: "هتفوا مثلي وصرخوا على رجال البوليس من نوافذهم، لكنهم لم يفكروا في أن يلقوا بأشياء على رؤوسهم للتمويه والسماح لي بالهرب". وهو مصاب، لقي دلورم صعوبات جمة مع صاحبة محل مجوهرات اختبأ عندها وأرادت "أن تحشد الناس في الخارج" اعتبارا من هذه الحادثة، أمر بيريز بطبع أول منشور يوضح السلوك الذي يجب أن يتحلى به السكان ("أعمال تمويه، إقامة حواجز، الهتاف، المعارضة السلمية")، ومنشور ثان "يشرح أن كل مواطن، وكل عائلة، وكل محل تجاري، يمكن أن يوفر ملجأ لأي عنصر من عناصرنا في حالة الضرورة (سن عقوبات لكل من يخالف الأمر)[344]".

هذه التأملات بشأن الاعتقالات رافقها قرار بالتنديد بالتعذيب الذي يتعرض له مناضلو وأنصار منظمة الجيش السري. ويبيّن أرشيف المنظمة بالجزائر، علاوة على الحالات المتداولة في الصحافة، عددا من حالا الاعتقال المتبوعة بالتعذيب، خاصة حالة "بوتاي"، العضو في جهاز الاستخبارات للجبهة الوطنية، الذي ألقي عليه القبض يوم 4 أكتوبر 1961: والدته التي رأته في معتقله، قالت أنه "رغم شدة التعذيب الذي مورس عليه (خاصة بالكهرباء)، إلا أنه لم يبح بشيء[345]." وفي شهادات دونتها المنظمة بعناية في تقارير، ذكر أن "الأطباء في مستشفى مصطفى عاينوا عدة حالات بليغة من التعذيب. وبين أيديهم اليوم أربعة ملفات تتضمن أدلة دامغة. لكن من الصعب عليهم أن يبادروا هم بأنفسهم بالكشف عنها. ومن جانب آخر، المعنيون الذين رووا طبعا للأطباء كل ما تعرضوا له، زيادة على الآثار البادية، طلبوا ألا تنشر أقوالهم. لماذا؟[346]" مسألة تعذيب مناضلي الجيش السري أصبحت تتصدر صدر الصفحات الأولى في مطلع شهر أكتوبر 1961، استهلتها جريدة "لوموند" التي بدأت منذ أول و2 أكتوبر باختيار عنوانا لإحدى مقالاتها: "التعذيب في الجزائر[347]"

ولقد كشفت الصحف عن حالتين، الأولى تخص مدام سالاس، زوجة علي جراح وأم لخمسة أطفال. ألقي القبض عليها ليلة الجمعة من 8 إلى 9 سبتمبر، واقتيدت إلى "الطغاران"، حيث قرر الكولونيل دوبروص، الذي التهمها بإيواء مناضلين واجتماعات لمنظمة الجيش السري، أن يوكل أمرها لرجاله. وحسب المعلومات التي استقتها المنظمة، كمموها وضربوها ومرروا عليها التيار الكهربائي، إلخ..[348] ولم تتكلم حتى مع دوبروص الذي استنطقها هو الآخر فيما بعد. إثرها أدخلت عيادة "لافيرن". حينها ثار جدل بين سيكوراني والبروفسور فوانار. قدّم ممثل الدولة شهادة طبية لبراءة رجال الدرك، مما أثار حفيظة الطبيب الذي أبلغ زملاءه في الجزائر وفي فرنسا واستدعى في 9 أكتوبر اجتماعا لـ"بيت الطبيب" بالجزائر حيث قرر إنشاء "لجنة تضامن" كلفت باتخاذ "إجراءات ردع" في حالة اعتقال أحد أعضاء السلك الطبي[349]. استمر الجدل، وكل طرف ظل متمسكا بموقفه. وفي خضم ذلك، كتب جان موران إلى موريس پاتان (رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية[350]) في يوم 16 أكتوبر 1961 يشرح له بأنه "ما من شك أنه في لحظة من اللحظات من هذا الاستنطاق، تعرضت مدام سالاس لتعنيف أقل خطورة من التعذيب الذي وصفته دعاية المتمردين، إلا أني أؤكد لكم بأن هذا التعنيف لم يكن السبب في دخول المعنية إلى المستشفى[351]." الحالة الثانية تخص نوئيل لوتشتي، كاتبة الجنرال سالان سابقا. جاء في التقرير الذي أعدته المنظمة[352] بأنها أدخلت مستشفى مصطفى صباح يوم 20 أكتوبر، "في حالة يرثى لها، متأثرة بعمليات تعذيب شديدة (تعرضت للضرب المبرح لمدة خمس ساعات) و"إهانات نظيعة." "لم تتكلم. في يوم 21، جاء ضابط شرطة ليقتادها معه، لكنه لم يتمكن أمام المقاومة الشرسة التي أبداها البروفسور راينو. ومع ذلك، عاد رجال الشرطة في الغد ليأخذوها معهم إلى فرنسا." وفي يوم 24، بعث روبيرت راينو برسالة مفصلة إلى رئيس عمادة الأطباء[353].

هذه المعلومات عن ممارسات التعذيب دعمتها أنباء مخيفة وردت إلى مدير الأركان من معسكر الحرف، في شكل تقرير وقعه سبعة أطباء، هم الدكتور لامور (طبيب جراح في كلية الطب- الجزائر)، بيار فيو (كلية الطب- ليون)، جينوفا (رئيس مصلحة الأمراض المعدية بالمركز الاستشفائي - عنابة)، كريستيان كومنسوا (من كلية مارسيليا)، هوف بلان (طبيب أخصائي في العلاج بالأشعة- فيليفيل)، رولان شامبري (صيدلي)، جان داليس (جراح أسنان): نقلنا غصبا عنا واعتقلنا في معسكر الحرف من دون أدنى مبرر، وسجلنا منذ وصولنا الوقائع التالية: في بقعة مقفرة تقع في أقصى جنوب مقاطعة سطيف، فوق هضبة جرداء ومفتوحة للرياح، ومعرضة للشمس الحارقة التي ترتفع فيها احتمالات الإصابة بالرعن وتجفف الجسم بشكل كبير. "ليتبعها فيما بعد وصف "للحالة المزرية والتعفن الذي وجدوا فيها الحجرات" (10 أشخاص في 70 كمتر مربع في بعض الحجرات، الأفرشة مدنسة بالفضلات، المطبخ ودورة المياه لا يطيق المرء الاقتراب منها من شدة قذارتها، الخ)، وبالإضافة إلى انعدام الماء الجارية، هذا كله يعطي فكرة عن الشروط الصحية السائدة هناك. خلاصة التقرير كانت خالية من أي مفاجأة: "هذه الظروف تذكرنا بفترة المحتشدات التي ناضل الكثيرون منا في الماضي من أجل إلغائها على أمل إزالتها إلى الأبد. لأنها لا تتلاءم مع أدنى شروط الكرامة الإنسانية. وهي فضلا عن ذلك أوضاع غير مقبولة لأشخاص لم يقترفوا جريمة أو جنحة وذنبهم الوحيد ربما هو أنهم يحبون وطنهم كثيرا. ولهذا نطالب الصليب الأحمر بإجراء تحقيق في هذا المعسكر [354]."

حاولت دعاية المنظمة استغلال الوضع أقصى مايمكن، للطعن في "الدولة الديغولية" عبر منشورات لاذعة تذكر دائما بالحرب العالمية الثامنة: "مرة أخرى، ارتكبت الفيستابو الديغولية جريمة اغتيال في حق مناضل وطني فرنسي بالجزائر، روني ديشون من قسنطينة، الذي توفي يوم الأحد 22 أكتوبر بمستشفى مصطفى بالجزائر." الرجل ذو الثلاثين سنة والمعتقل منذ

وأخر شهر أوت بمعسكر الدويرة (شاطوه ولدن)، ثم نقله وهو غارق في حالة غيبوبة وتوفي عند وصوله إلى المستشفى. ويشدد المنشور على "الفضيحة"، وهي أن هذا المعتقل لا يتوفر على أدنى ممرض مؤهل ولا على أي طبيب"، ويذكر بقضية أخرى مختلفة، هي قضية وفاة شارل دودي قبل ذلك بأسابيع (13 سبتمبر)، الذي عثر عليه عاريا وميتا في زنزانته بقسنطينة، بعد عمليات استنطاق جد معمقة (حسب المنظمة، السلطات تتحدث عن انتحار [355]). ما يهم المنظمة، من خلال روني ديشان والتذكير بشارل دودي، هو الترحم على "شهيد جديد للجزائر الفرنسية [356]."

إلا أن العمل الدعائي بدا صعبا لأن الأحوال سريعة التغير. مثل ما تدل عليه قصة المدعو سيران، الذي كان معتقلا ومقيدا في الطاقاران، ونقل إثرها إلى مدرسة الشرطة وحظي هناك بمعاملة جيدة، وكان رجال الشرطة هناك يشربون النخب مع المعتقلين احتفاء بالجزائر الفرنسية، ويسمحون لهم بمقابلة أهاليهم، وبتعليق رايات منظمة الجيش السري في الغرف [357]. وهناك أمر آخر حرم المنظمة من استغلال الوضع لمصلحتها الخاصة، هو أن الأطباء أنفسهم صاروا ينددون بحالات التعذيب. مثل البروفسور روبيرت كلود، الذي لما تقدم إلى مصلحته رجال الأمن لأخذ المعتقلين الذين أدخلوا المستشفى، وجدوا المرضى تحت التخدير، مما حتم رجال البوليس من حملهم في أغطية، مما سمح برفع شكوى على "ظروف هذه العملية المشينة"، التي حضرها الصحفيون والمونسنيور دوفال [358]. على صعيد آخر، عاد قدماء المحاربون لتنشيط جمعياتهم وكتبوا إلى وزارتهم. هذه التعبئة الشاملة منعت منظمة الجيش السري من احتكار الملف لوحدها. فاقترح فاردي إنشاء لجنة مختلطة متكونة من مندوب للعمل البسيكولوجي والسياسي (والأفضل أن تكون شخصية غير سرية)، وطبيب ومحامي مؤهلين ومعروفين. ويمكن استغلال التقارير "من ثلاث نواحي [...] من ناحية مصلحة الضحايا، والمعارضة المتنامية لممارسة التعذيب ومن ناحية

الاستغلال الأمثل [...] على الرأي العام[359]." لم يتحقق أي من هذه المشاريع التي اقترحها فاردي، لأن سلطات الدولة تحركت. بحيث أوقفت لجنة تحقيق برئاسة سمارسيلي إلى الجرف ونددت بالشروط الصحية السائدة في المعسكر. ولم تمض أسابيع حتى أعلن عن إغلاق المعسكر ونقل المعتقلين إلى معسكرات أخرى، خاصة معسكر آركول[360]. فسقطت معها قضية التعذيب والمعتقلين.

9. تنافس أو تكامل: ملحقات الجيش السري الأخرى

تعزيز الاتصالات على مستوى القطر الجزائري

الفراغ في وهران

في أوائل شهر أوت، اعترت هيئة الأركان موجة غضب عارمة بسبب الأوضاع في وهران. ولخص فودار ذلك بقوله: "إني انتظر تعيين مسؤول جهوي. طلبت في السابق اقتراحات من سانت ماري (الدكتور روميو). لكن سولاي (سالان) وكومبانوين (جوهو) تدخلا في القضية. إني أرى مع ذلك أنه من الأجدى لمسؤولي وهران، الذين لا يوجد أحد منهم ملاحق، أن يستدعوا كلهم إلى الجزائر، بدل أن نأتي لمقابلتهم في عقر ديارهم[361]." ظلت المسألة الوهرانية، طوال الأسابيع الموالية، رهن المجهول. وبقي فارد، المكلف بوجه محدد بالاتصالات مع وهران، متأرجحا على مر الأيام بين الإحساس بالارتياح والتذمر. كانت له نظرة حسنة عن رومية وبثق في قدراته وعن كل ما أنجز في وهران: "يمكن اعتبار أن القسم الشرقي من إقليم بول (الدكتور روميو)، بما فيها القاعدة، هو الآن بين أيدي المنظمة[362]." لكن بعد مرور يومي، تغيرت اللهجة. الأمر استدعى توضيحات من فارد ("هذه المرة، لا وقت لنا للمزاح") دونها في رسالة بعثها يوم 12 أوت إلى بول، واستدعى اجتماعا يوم 15 أوت[363]. وكانت هناك نقطتان محل النقاش: الأولى تخص التعليمات التي أصدرها زانتاشي، الذي جاء به فارد إلى روميو. كان شخصا غير مرغوب فيه، لأنه يعتبر ديغوليا له علاقة مع

"الأرض السوداء" وهو بالتالي يشكل، بالنسبة لقائد التنظيم الجماهيري، خطرا لاختراق الصفوف. وعلى هذا الأساس أعلنت "تعليماته" باطلاً كل عملية جمع أموال ومعلومات يجب أن تتولاها المنظمة وحدها وأن تمر عبر قنوات المنظمة العادية." المشكل الثاني يتعلق بالاتصالات الإنسانية التي كان فارد حازما بشأنها: "إن العلاقات مع لاقايارد ومدريد هي من اختصاص الجنرال سالان واللجنة العليا للمنظمة وحدهما." وفي الواقع كان فارد متخوفا، وهو في ذلك محطئ، من الآثار التي يمكن أن تترتب عن بعض قرارات لاقايارد على المناضلين الوهرانيين. وخلال زيارة له لروميو، التقى بجبوت (ادعى ذلك) قام بالرحلة وهران ـ مدريد عاد منها برسالة من لاون (لاقايارد) موجهة إلى "رجاله" قادة النواحي، بعثها إلى هيئة أركان المنظمة، يوصي فيها بأن "يتولى في هذه القضية مع سولاي. وهذا أمر عاجل[364]." في هذه التعليمة، لم يقل لاقايارد شيئا جديدا عن ضرورة وجود قيادة خارجية والشروط التي يجب أن تتوفر لزيارته. "الشرط الأولي" هو تسوية المشاكل الهيكلية العامة"، وخاصة أن نقود لاقايارد في وهران أدنى مما مكان يتصور فارد.

بالنسبة لقادة المنظمة بمدينة الجزائر، لابد من قائد في وهران. وكان فاردي أول المقتنعين بذلك. عرض وجهة نظره على سالان وعلى جوهو في رسالة مؤرخة في 13 أوت 1961. وفيه طرحت فكرة قيادة تعطي "كل المنطقة" وليس فقط مدينة وهران والمقاطعة: "لا يمكن تصور عمل فعال ودائم في كامل الإقليم الوهراني طالما أن هذه المنطقة لا تسيرها قيادة مؤهلة وقادرة. بدليل أن المسؤولين الجادين الموجودين هناك وإطاراتهم يأبون إلا أن تحكمهم قيادة لا نزاع عليها." بقي البحث عن الشخص المناسب. فاردي فكر في البطروس (أرقو)، لأنه لا يوجد هناك "حل مناسب مماما". لكن قبل ذلك لابد من إقناع أرقو بالعودة من إسبانيا، وهو أمر "غير مضمون" في رأي فاردي الذي يعرف ميل أرقو للقيادة الخارجية[365]. في انتظار ذلك، يجب إيجاد حل مؤقت، وهو أن تسند قيادة المنظمة بوهران إلى جوهو.

وصل الجنرال إلى الإقليم الوهراني يوم 20 أوت وتولى أمر المنطقة ومسؤوليها الذين كان الاتصال معهم حارا في بعض الأحيان، لكنه مشوب بجو من سوء التفاهم. يقول كلود ميشلتي: "كان الجنرال سيشعر براحة أكثر لو كنا ضباطا محترفين ومنضبطين أو كنا نواب برلمان أو أعضاء مجلس وزراء." وذكر أيضا أن جوهو، في اجتماع هيئة الأركان، تحدث بلهجة رجل الدولة خريج "مدرسة الوطنية الإدارة" جاء بمساعدة فريقه[366].

بعث جوهو (يزيد) إلى وهران هدأ التوترات وغير العلاقات بين هيئة أركان الجزائر وشبكة بونبارات بوهران. ومن يومها، سحب فارد يده من المسألة، ولو أن سالان أعاب عليه (وهذا ما نفاه فارد بشدة) استمرار تلقيه تقارير بشكل منتظم عن وهران[367]. بقيت العلاقات الثنائية، لكنها لا تشمل مجالات اختصاص كل طرف. فمثلا، جورج فونزاليز (مسؤول الاستعلامات والعمليات بوهران) هو في اتصال مع جان جاك سوزيني. "جوتي" كتب لسوزيني ليعلمه بقرصنة البث الإذاعي في اليوم نفسه ويضعه في صورة ما جرى[368]. هو عموما متفائل: "هنا كل شيء على ما يرام." أما فونزاليز فيشكو من "مشاكل صغيرة من جهة تاسو [...] الذي يريد أن يفتح دكانا [...] ولم يفلح، لأن لا أحد وافقه على ذلك." وأضاف فونزاليز: "تعرف بهذه الطريقة لأنه أحس بحسن معاملتنا له، لكننا لم نقبل بطلباته، ليطة، للانضمام إلى اللجنة المديرة بوهران. واتخذنا في هذا الشأن موقفا حازما، لاسيما وأن قادتنا الميدانيين في أغلبيتهم لم يقبلوه." وختم فونزاليز بقوله: "حرصت على أن أقول لك هذا، لأن تاسو يريد أن يأتي إلى الجزائر لمقابلة بيريز. وعليه، أطلب منك أن تراقب الأحوال من هذه الجهة." هذه المراسلة التي يتعدى مضمونها هذا السرد القصصي، تعكس وجود اختلالات تنظيمية. فكان من المفروض أن يكون غونزاليس في اتصال معه نظيره العاصمي، بيريز، وليس مع سوزيني، مسؤول العمل البسيكولوجي والسياسي. وأيضا كثيرا ما كانت الاتصالات الشخصية تشوش على

العلاقات بين الفروع، وتطغى على انسجام الهيكل التنظيمي، وعلى ما من شأنه أن يضمن تماسك مجموع الهياكل.

هاجس قسنطينة

منذ أوائل شهر أوت 1961، بدأت المسألة القسنطينية تشغل بال سالان، وفاتح في الأمر فاردي: "هناك مشكلة مطروحة بالنسبة لقسنطينة خاصة وأن مدنا مثل بوجي (بجاية) وفيليفيل (سكيكدة) وبون (عنابة) لا تعرف على ما يبدو أي سلطة تمارس من قسنطينة[369]." المشكلة الجوهرية المطروحة بالمسلة لقسنطينة تابعة أولا وقبل كل شيء من عزلتها وصعوبة الاتصال مع باقي المدن الواقعة في نفس القطاع مثلما اشار إليه فاردي: "لقد كرر لي مسؤول بوجي شفويا بأن العلاقات مع قسنطينة لا تزال ممتازة، لكن الاتصالات لا تزال دائما صعبة[370]." وأما مع الجزائر، فكانت هذه الاتصالات مقطوعة. في خريف 1961، اشتكى مسؤول العمل البسيكولوجي والسياسي المحلي من عدم تلقيه من الجزائر سوى قليل جدا من المعلومات ومن أجهزة الدعاية وحتى من التعليمات (بالنسبة لأول نوفمبر). وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى المعنويات المنخفضة للأهالي الأوروبيين الذين ينبغي إقناعهم بأن "الكفاح ممكن وأننا مصممون على خوضه." كما استنكر عدم نشر تكذيب رسمي لما روّج عن مشاريع تقسيم نشرتها الصحافة، خاصة بقلم جاك فوفي في جريدة "لوموند" في عددها الصادر في 20 أكتوبر 1961. بالنسبة للمسؤول القسنطيني، الأمر واضح: "عليكم أن تأخذوا في بالكم جيدا أن ما مجموع لدينا من جماهير هنا في كل الإقليم القسنطيني، لا يتعدى 150 ألف شخص مشتتين عبر إقليم بحجم ثلاث مرات القطر البلجيكي. فعندما نكلمها عن الدفاع الذاتي، ترد علينا بابتسامة شاحبة وأول ما يتبادر إلى ذهنها أن تقتطع التذكرة للذهاب مع أول طائرة[371]." بدون قائد وبدون اتصالات، الوضع

الوضع في فرنسا

في أواخر أكتوبر 1961، كان الوضع المنظمة في فرنسا، لمن ينظر إليها من الجزائر، يبدو مقلقا. ولقد بحث سالان الأمر مع فاردي منذ حلول الصيف[374]: "لاحظت أن هناك اتصالات عشوائية وعجيبة تعقد مع كل الأوساط، باسمي في غالب الأحيان ومن غير علمي." ولوضع حد لهذه الفوضى وللحصول على مردودية وتنسيق أفضل للجهود [...] طلب من الجنرال فانوكسام للجانب العسكري من روفار للجانب العسكري، ان يتوليا في باريس تمثيله الشخصي". وكان أيضا من المفروض ان يكون جينياك "إلى جانبهم". كان سالان من وراء ذلك يريد أيضا أن "يخاطب بعض الزعماء السياسيين" ليعرض لهم مشروع منظمة الجيش السري، ويفرض عليهم "حقيقة وجودها وقدراتها". فاردي يشاطر سالان تشاؤمه، منذ أن تلقى عبر مبعوث رسالة من "باتون" (نقيب من لواء المظليين الأول ينشط في الجنوب الغربي) أرسلها إلى اللجنة المديرة لمنظمة الجيش السري بالجزائر. حسب هذا المراسل، "إن المشكلة الأكثر تعقيدا هي في قبول مختلف الفضائل لقيادة موحدة. لأن الجميع يدعي بأنه يمثل المنظمة". كل مجموعة تخضع لمسؤولها الخاص: ACUF وجينياك لسالان وحده، MP13 لمارتل، الخ[375].

إلا أن أخبارا أخرى آتية من باريس خففت قليلا من هذه المخاوف. فلقد استقبل فارد في بداية أكتوبر مبعوثين حملا له أخبار 008 (سيرجان) و009 (لودو): "هما في غوص عميق، لكنهما أعادا تفعيل كمل الاتصالات".

"هما بحاجة لإمداد مالي عاجل. سأرسل لهما هذا المساء ما يمكنني أن أجمعه، مقتنعا فرصة وجود المبعوث. لن يكون الحمل ثقيلا عليه، لكن هذا أحسن من لا شيء." "الشخصان [...] أكدا لنا أن أصدقاءنا يبذلون جهودا جبارة في التنسيق بين مختلف المجموعات التي تنشط في باريس وفي الريف (لأنهما يعتبران بأن ذلك لم يتم. ويأملان في تحسين الوضع في باريس) مع مختلف الفصائل السياسية ولاسيما مع الاشتراكيين. في هذا الإطار السياسي، يعملون وفق خط الرسائل الأخيرة ومختلف نصوص فرانسيس[376]." الدعم الذي قدّمه فارد لسيرجان زكته هيئة الأركان بالجزائر، مما دفع بفودار بالرد إيجابا على طلب تقدم به سيرجان يريد مالا ومواد تفجير (والذي عليه أن يتقاسمها مع فودو). هذه الإمدادات تكمل الإرسال الذي قام به فارد والمذكور آنفا، والذي بعث خلال شهر أكتوبر مليوني و150 ألف فرنك قديم إلى سيرجان في ثلاث دفعات (والمؤكد أن سيرجان تسلم مليونين)[377]. هذا ومع ذلك، تبقى وضعية سيرجان صعبة وهشة. لا شك أنه تمكن من فتح مكتب إعلامي ونشر مطبوعة دورية موجهة للأوساط القيادية (وهو في ذلك يسعى للحصول على "معلومة صالحة للاستغلال" في ناحيته[378]). وبالرغم من ذلك، كانت الفعاليات المنضوية تحت لواء منظمة الجيش السري، في خريف 1961، لا تزال بعيدة عن أي اتصال حقيقي مع مراسلي المنظمة بالجزائر[379]. ففيما لا تزال كورسيكا من دون مبعوثين[380]، ألحقت بالمراسلين الهيئات التالية: "الشبكة العسكرية" (ولو أن التنسيق بين كل الأقاليم وألمانيا لا يزال ضعيفا)، قدماء الاتحاد الفرنسي ومجموعات الفلاحين، شبكة في ريبو، مجموعات لوفيفر ("اتصالات متمرة بين 008 (سيرجان ولوفيفر، وغير مجدية مع قدماء الاتحاد الفرنسي"). وضمن الذين تعثرت الاتصالات معهم، نذكر : مجموعة « M » (قدماء المقاومة)، رجال مارتل في فانديي وبريطانيا، مجموعة "الأمة الفتية"، مجموعات العائدين من شمال أفريقيا (في الجنوب

لغرها والجنوب الشرقي)، الشبكة الجهوية المشفرة، خلايا معزولة (منها ين-طولون) المتعاونة أكثر مع لوفيفر و"فرنسا البعث"، سوستال في ليون ومجموعاته الأخرى تتعامل مع في ريبو) ومجموعة JB » (كلية العلوم لسياسية، المالية، الجامعة، إلخ). هذه القائمة الثانية توضح الأمر أكثر، إن في هذه الأوساط تحديدا تجذرت شبكة "المهمة 3" التي يديرها أندري تمال، التي قال عنها أرنو ديرولاد، أنها "عمقت أكثر من تفتت الحركة و[...] شجعت على الصراعات الهقيمة حول القيادة[381]".

نهاية الرهن الإسباني

النظام الفرانكي والقادة العسكريين الإسبان وكل المجتمع الإسباني هي محل متابعة دقيقة. وإذا تعذر التحقق من بعض المعلومات، إلا أن الأهمية التي يوليها قادة المنظمة بالجزائر، توحي بالآمال (وكذا الأوهام) المعقودة على دعم ممكن. ففي رسالة من مكتب الاستعلامات والعمليات[1] المنطقة الأولى - يرجح أن بيريز هو من كتبها، هناك إشارة إلى التأكد من وقوع مظاهرات في إشبيلية (...) بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لقيام الثورة الفرانكية. خلال الاستعراض العسكري، كانت الطبول تقرع لنغمات الخمسة لنشيد "الجزائر الفرنسية"، والجموع الإسبانية تنشد معها بالفرنسية "الجزائر الفرنسية[382]". لم يكن التعويل على إسبانيا كافيا لإقرار قيادة خارجية لمنظمة الجيش السري. بالعكس، ازدادت الهوة بين "الجزائريين" و"الأسبان"

اتساعا مع مر الأسابيع. وهذا الصراع يعكس خلافا بين أشخاص، بين "الإسبان" و"الجزائريين" بداء بالخلاف الموجود بين لافاياردو وسالان، وحتى خلافا بين "الجزائريين" أنفسهم (جان كلود بيريز وجان جاك سوزيني). ويعني أيضا صراعا حول طريقة العمل. فبالنسبة للقادة في

الجزائر، إن العمل ينبغي أن يخطط له من الجزائر. وكان فودار حول هذه النقطة صريحا. بمجرد علمه بوصول أرفو (ألبطروس) إلى الأراضي الإسبانية، كتب إليه. حاول فودار أن يتفادى استفزازه، مشيرا إليه إلى أن رسالته (التي لم نعثر عليها في الأرشيف) تبيّن بأنه "لم يكن على علم بالدكان في الجزائر، بما أنه بقي في غوص عميق إلى غاية وصوله إلى فرنسا". ومع ذلك، ظل فودار يعارض فكرة القيادة الخارجية، لأن في نظره "هناك كفاية من التخلاط في الداخل حتى نريد له من الخارج"، وأنه الشغل موجود في الداخل (الجزائر أو المتربول). الخارج والسجن هما الوضعيتان التي تسمحان بحضور الفصل الأخير، لكن الامتيازات التي يوفرها الخارج أكثر بكثير مما يوفره السجن." ومرة أخرى، يعقد فودار مقارنة مع جبهة وجيش التحرير الجزائري: "إذن مثل عبان رمضان، وربما أكثر منه، أنا مع أولوية الداخل على الخارج، ولا أرى مصلحة لنا، عدا الرحلات استجمامية للوفود في الخارج[383]." وفي نفس الرسالة، يضيف فودار إلى رفض وجود قيادة خارجية، الحرص على احتكار التمثيل حيال مدريد: "ليس من حق أي مبعوث أن يبحث في إسبانيا في قضايا تمس منظمة الجيش السري الجزائرية، من دون ترخيص وانتداب رسمي لمهمة بعينها ومحدود. كل هذه القرارات يجب أن تكون، في رأيي، من اختصاص سولاي."

هذا الموقف الذي اتخذه فودار لم يمنع من ظهور احتقانات داخل هيئة أركان الجزائر نفسها. أولا لأن الصراع بين لاقيارد وسالان يبدو جليا. رأينا في السابق قلة الاعتبار التي يعامل بها نائب الجزائر "الزعيم". والعكس موجود. فيما عمد فاردي تأخير موعد إرسال مذكرة جماعية من لاقيارد إلى سالان، أقصى ما يمكن، بدعوى أنها "قد تثير مشاكل معقدة"، أبلغ فاردي أيضا من قبل فرناند (فراندي) بوجود "مجموعة من الرسائل (من سولاي) متوجهة إلى إسبانيا، ومستثنية لاون (لاقيارد) بسبب تصرفاته الغريبة غير المقبولة. وهي في الأغلب رسائل شخصية وودية[385]." من

حقه". كان لسالان موقف حازم بشأن وجود "لجنة خارجية". كشف ذلك لفاردي، موضحا له بأنه أبلغ أيضا "أصدقائه في إسبانيا". يقول بأنه "بعيدا من معرفته للبلد، يرى أن "مثل هذه المبادرة من شأنها أن تزعج الحكومة الإسبانية التي تعرف نظرتها القاسية أحيانا للفرنسيين القيمين بإسبانيا[384]".

ويضاف إلى هذا الصراع بين سالان ولاقيارد صراعات أخرى، دفعت بعض كلود بيريز للتدخل من أجل فرض الانضباط التام، ويصفي بالمناسبة بعض حساباته مع سوزيني. ومثل الآخرين عبر عن رفضه لإنشاء قيادة خارجية، في إشارة ضمنية للقايارد، وبأسلوبه الفج، يقول بيريز ما يفكر فيه الآخرون: "في قضية لاون (لاقيارد): إما أن لديه عملا هناك، فيقوم به ولا يفكر حياتنا هنا، أو أنه يرى أن فائدته هنا قليلة. ساعتئذ سنديجه في هيئة أركاننا، وهذا أمر عادي وإلزامي ولا مفر منه. قلت دائما بأن أي تنظيم جماعي يبقى مؤقتا قبل عودة لاون." هاتان النقطتان أساسيتان، لكن بيريز لم يكتف بهما. عارض أولا العودة المحتملة لمارسيل روندا الذي "رفض مسبقا مشاركته رفضا باتا"، معللا بدواعي قاطعة للذلك [...] شخصية لكنها لا تقبل الطعن." من جهة أخرى، اشترط على سوزيني (الذي لامه على عدم إبلاغه برحيل سعدا ـ المقرب من مسؤل العمل السيكولوجي والسياسي) الامتناع عن إرسال أي بلاغ إلى الخارج [...] من دون استشارته مسبقا"، لأنه "مصمم على متابعة هذه القضية الإسبانية عن كثب." مر يومان، ولم يهدأ بيريز: "لا بأس إذا أتاحت لي (القضية الإسبانية) فرصة لغسل المزيد من الملابس الوسخة: أعرف أن هناك مجددا حليفا عن رحيل ديدي سعدا. في اعتقادي، أن أي مبعوث لن يذهب إلا إذا كان حاملا لرسالة مصادق عليها من طرفنا نحن الخمسة وموقع عليها من طرف الخمسة. وإلا إني اعتبر باطلا كل قرار يتخذ وأخول لنفسي ما سئل أن قمت به، وهو عقد اتصال مباشر عن طريق وسيط لي[387]." كل

الوسائل التي بعثها سالان والصرامة التي أبداها يبريز بشكل علني، لم تعر من مشاريع لاقايارد. في تعليمة مؤرخة في 24 أوت 1961، قرر ان يعيد الأمور إلى نصابها لآخر مرة، بوضع حد "للأراجيف والأكاذيب"، وهو يخاطب المسؤولين المحليين للمنظمة الجيش السري[388]. استهل لاقايارد حديثه بالعودة إلى التاريخ، وهو يستعمل ضمير المتكلم بقوله: "أسست منظمة الجيش السري"، مشيرا إلى أن "هذا التأسيس في الأصل كان يستجيب للحاجة إلى خلق جهاز ثوري حقيقي في الجزائر"، ومذكرا بأن "في تلك الفترة، لم يكن يوجد بيني وبين سالان، وبوجه أعم بين المجموعات العسكرية الباريسية والجزائرية، أية علاقة رئيس مع مرؤوس"، ليتطرق لاتفاقيات مدريد، التي منحت للقايارد، بمساعدة هيئة مركزية، قيادة منظمة الجيش السري. هذا التوازن الهش انكسر أثناء الحركة الانقلابية الذي كان لاقايارد متيقنا من أنه لم يشرك فيها بسبب سالان الذي فعل ذلك بأمر من شال: "كان أهم ما أملى على سالان موقفه حرصه على عدم الدخول في صراع مع شال بسببي، لأنه أبلغ قبل الأحداث بحوالي خمسة عشر يوم، بأن شال كان يخطط لانقلاب عسكري بحت، وكان يبدي عداء علنيا إذاء المدنيين عموما وإزائي أنا بوجه خاص." النتيجة كانت في نظر لاقايارد "إفلاسا مريعا" يستدعي تبصرا وتواضعا أكبر. وهي فرصة اغتنمها أيضا "لاون"، دون أي مزايدة على شخصيته ("أنا أعرف عيوبي ونقائصي")، لاستعادة زمام الأمور، والدعوة لإنشاء قيادة خارجية بدعوى البحث عن "الفعالية" وبحجة أن الحضور في الخارج يتيح "نظرة شاملة على الوضع بأكمله." رفض طلبات سوزيني (الذي طلب منه العودة) مثلما رفض تفاؤل قارد حول تحسن الوضع، معتبرا أنه "منذ 22 أفريل، لا تزال نفس المشاكل عالقة في محلها" وأن "الوضع في تدهور مستمر"، خاصة في الجزائر على حد قوله، أكثر مما هو الحال في فرنسا (وهذا ما يجب التأكد منه). كما أشار إلى وجود ثغرة فظيعة في "التصور العام للإستراتيجية والتكتيك) :

... من قادة المنظمة في الجزائر يحلمون بما يسميه هو "13 ماي رائع". ... نظر لاقايارد، فإن المنظمة تحضر لعملية لن يستفيد منها سوى "غربان ... ا" (وذكر خاصة جاك سوستال وجاك شابان دلماس)، ما يبرر إبعاد ... الفعليين (هو، ولاشروا وآرغو). لا شك أن هذه النظرة التآمرية ... للواقع، لكن قيادات الجزائر لم تكن تملك مع ذلك، في أواخر ... 1961، رؤية مثالية عن المستقبل السياسي وطبيعة النظام السياسي ... يطلعون إليه. من جانب المدريديين، توسعت المناقشات، وفيما ... علامات التعثر بدأت تلوح على مشروع الأرضية، اقترح "الإسبان" ... قادة المنظمة بالجزائر التوقيع على "نداء للفرنسيين" يحدد في خطوطه ... مشروعا وصف بالثوري.

هذا النص الذي كتبه لاقايارد ولاشروا والدكتور لوفيفر وآرغو[389]، ... أفكارا تقليدية، وينتقد "أفول الغرب"، الذي يرمز إليه الغزو المادي ... حساب "القيم الروحية"، و"النخب المتهاوية" التي يعتبرها "مصابة ... فكرية حقيقية" و"فقدت غريزة البقاء" الضرورية. وبالمقابل، ... الشيوعية يشكل مع أفول الغرب تضادا مدهشا"، ما يعني بالنسبة ... السوفيتي والصين "إستراتيجية هجومية" زاد من خطورتها التحكم ... سلاح أساسي هو "الحرب الثورية" المرتبطة بتقنية التمرد. النتيجة إذن ... تقبل الطعن: "إن محاربة الشيوعية بالنسبة للغرب هي إذن مسألة حياة ... موت. ومع خصم من هذا الصنف، لا يمكن أن تكون هناك مساومة." ... هذا الإطار العام، إن فرنسا وسياستها في الجزائر يجب أن تنبع من ... المبادئ الراسخة. من هذه الزاوية، تعكس فرنسا صورة هذا الغرب ... إلى الأفول"، لكن النزاع الجزائري ما هو سوى حلقة من نزاع أشمل ... ، لأن "التخلي عن الجزائر سيمهد الطريق، على الأمد القريب بالنسبة ... الإفريقية، التي تعد بوابتها الرئيسية، لسيطرة رجال موسكو"، ... لن يبقى لهم سوى أن يدقوا آخر مسمار في نعش "فرنسا مختزلة

في أقاليم المتربول، وفي نعش غرب معزول ومحاصر". العبارة المستعارة للبيين والمحترة في الأوساط اليمينية. "سنأخذ أوروبا من أفريقيا" - لها هنا دلالات معبرة كثيرة وجدت من يربطها بالأطر وحات التقليدية عن "المؤامرة الثورية". فكان لا بد إذن من كسر هذه الدوامة التي يرمز إليها رجل، هو شارك ديغول، يتهم بنية الخيانة وينظر إليه على أنه "قلبون العصر": "هذا الرجل الذي أغلق نفسه في رؤية بالية للعالم، وأعمى بصيرته كبرياؤه الذي لا حدود له، هذا الرجل الذي تحركه ربما دوافع غير معلنة، والذي صاح ذات 5 جوان من عام 1958 في مستغانم: "تحيا الجزائر الفرنسية"، كان في أعماقه عازما أتم العزم على استقدام فرحات عباس أو خليفته إلى الجزائر".

عمد أصحاب النداء رسم صورة كارثية وقاتمة عن فرنسا ("بلد في طور الانحلال"، "على حافة الحرب الأهلية")، ولا يرون الخلاص سوى في حل واحد: "الانتصار العسكري" و"الإدماج" (وهو مصطلح غير موضح جيدا، والنص يتحدث عن "الدماج جزئي على الأقل بين الجاليتين") ودخول فرنسا في "نظام جديد"، ينأى عن النمط الجمهوري للحكم الذي اعتبر على أنه نظام "لن يمنح للفرنسيين غدا، مثلما لم يمنح بالأمس، سوى فلسفة مبنية على التقنية والتمتع والقنوط. "هذا النظام الجديد المنشود، لا يمت بأي صلة للرايخ الثالث، وإنما يستمد مبادئه من المذهب الكاثوليكي التقليدي، الذي يضمن "استعادة الأطر الطبيعية للحياة" في إطار نظام مرتكز على "الغاية المسيحية للإنسان". الدفاع عن الأسرة ومجتمع العمل واللامركزية "السياسة لا تكون متركزة في مكاتب التكنوقراط" و"مشروع اللامركزية سيتم بالشكل الذي يسمح بتخفيف الضغط السكاني على مدينة باريس وإحياء الأرياف")، إلغاء الأحزاب السياسية لصالح التجمعات الطبيعية والجمعيات المهنية، تجنيد وتكوين نخب جديدة، التي تعد نقاط القوة الرئيسية لمشروع يذكر بالعهد التقليدي للدولة الفرنسية أو ما يسمى "الأستاذو نوفو" السلزارية.

إذا كان هذا "النداء" موجه لجميع الفرنسيين، يبقى أن الأول هو كسب قادة منظمة الجيش السري في كل من الجزائر وفرنسا. لأن الرهان ليس سهلا. ولو أن لحاليلهم حول بعض النقاط متقاربة، لاسيما ما يخص فكرة ربط الدفاع عن الجزائر الفرنسية بمحاربة الشيوعية. فاحتدام الصراعات داخل جبهة التحرير الجزائرية وتعيين بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المجتمع في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961[390]، فرأته منظمة الجيش السري على مؤشر تقارب بين جبهة التحرير والاتحاد السوفيتي[391]. مع أن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك، لأنه حتى لو أن الاتحاد السوفيتي، مثل ألمانيا الشرقية وبلغاريا ويوغسلافيا تساعد جبهة التحرير (بالسلاح واستقبال الجرحى والطلبة، وغير ذلك..)، لا يجب أن ننسى الصين التي ازدادت خلافاتها مع الاتحاد السوفيتي. لقد اعترفت الصين بالحكومة المؤقتة الجزائرية منذ إنشائها، ولمست، حسب تعبير المؤرخ جلبير مينيي، "موجة من الانبهار بالنموذج الصيني" عند بعض قادة جبهة التحرير، وعلى رأسهم بن خدة[392].

ومع ذلك إن معاداة الشيوعية والدفاع عن عقائد الحرب الثورية لا يعني اتفاقا على مشروع "الإسبان" الذين تلقوا رفضا من قبل باقي قادة المنظمة. في 2 سبتمبر 1961، أرسل سالان "تعليمته رقم 1" إلى قاردي، يريد من خلالها أن يوضح بعض الأمور النسبة للمواقف المدريدية، وقدّم هذه الوثيقة على أنها "أساس تفكيره" و"تحليله النهائي"[393]. في نظره "لا يجب أن يكون هناك سوى منظمة جيش سراي واحدة لجميع القطر الفرنسي والجزائري"، وهي المنظمة التي يتولى هو قيادتها. وفي هذه الحالة، "الحركات" أو "اللجان الخارجية" (ويقصد بها ما يسمى "القيادة المركزية")، لا حل أمامها سوى أن تندمج في البيت "الأم" أو منعها من "استخدام شعار منظمة الجيش السري OAS "، الذي يرى سالان أن له "حقا عليها منذ تأسيسها في مدريد في شهر فيفري". وفي نظره، إن منظمة

الجيش السري لا يجب أن تكون حركة ثورية، وإنما عنصر محرك للحشد وطنية مدنية وعسكرية عليا يخطط لها "الزعيم" مثلما يخطط لإعداد "الرضية" للمناقشة.

هذا الرفض الذي أعلنه سالان دعمه رفض وجوه أخرى من المنظمة. منهم بروازا الذي كتب في 8 سبتمبر 1961 رسالة جد مطولة إلى أرفو ليعلن له أنه لأول مرة يحس بأن وجهات نظرهما "متباينة تباينا واضحا" وأنه لا يتفق معه تماما. وفي الحقيقة ارتكب أرفو "خطأ تكتيكيا" فادحا[394] في عرضه، ذكّر بموقفه وبعدم طموحه لأي منصب، وأنه "طموحه الوحيد" هو الالتحاق بجيش الخلاص، وراح يشرح بالتفصيل رؤيته للأمور: "حسن المناورة" و"التحلي بالمرونة والواقعية وعدم الانخداع بكلمات مثل الثورة وغيرها" و"استعمال الحيلة أي اللعب على التحالفات والمساومات". وهذا يعني إحداث "القطيعة بالإطاحة بالدكتاتورية (النظام الديغولي) وإحلال الحريات"، على أن تتبعها مرحلة "دعم" لإقامة نظام شرعي مؤقت يسعى لإصلاح المؤسسات والتوصل إلى نظام عادي يسمح ببلوغ الغاية النهائية." اغتاظ بروازا من اللهجة التي استعملها معه لاقايارد (الذي قال لأرفو أنه "فقد هيبته تماما")، ومن بعض المفردات التي استخدمت في "النداء إلى الفرنسيين"، مثل النظام الجديد ("نشر مثل هذا الكلام في الوقت الحالي لا يمكن سوى أن يثير حفيظة الناس الذين لا نزال بحاجة إليهم")، كما اغتاظ كثيرا أيضا، باسم الدفاع عن الجيش، من وجود توقيع أرفو ولاشروا تحت بيان جماعي: "الجيش يبقى فوق كل شيء، يا عزيزي..." ومصمم، حسب بروازا، على الاحتفاظ بدوره الأساسي كحامي للأرض والرحيات" أي أنه يظل "الملجأ الأخير". ليختم بروازا حديثه بنبرة عنيفة: "أنت تضيّع الجيش (...) لا شيء يسمح لك كعسكري بأن تفرض حلولك."

ثم تأتي مواقف الرفض التي أبداها سالان وبروازا "المدريديين". وفي تلك الأثناء تلقت المنظمة بالجزائر رسائل من الدكتور لوفيير ولاشروا. وإليه شرح الكولونيل لقارد أسباب خياراته[395]، والعمل الذي يقام في مدريد والوسائل المتوفرة لديه ("مكاتب مجهزة تجهيزا جيدا"). كما عبّر عن إرادته للوحدة: "أعرف شجاعتك، ونجاحاتك وصعوباتك في عين المكان بالجزائر، والضرورة الملحة لأن نتحد." وختم رسالته بنبرة تفاؤلية: "لا يوجد ما يمنعنا من أن نتفق على كل النقاط، وبالأخص على موضوع المسؤوليات ونطاق عمل كل واحد." لم يجد قارد بدا من أن يرد عليه، لكنه فكر كثيرا في جدوى مساعدة رجال مدريد ماديا. في أواخر سبتمبر 1961، لفيت الرغبة في التريث صدى عند رجال الجزائر، بمن فيهم بجريز الذي أقر بانتهاكه القرار الضمني : لا اتصال مع مدريد. "أعرف أنه لا يجب إقامة أي اتصال مع مدريد، لكن آخر اتصالاتي سمحت لي بإدماج فريقين متخصصتين" يصفها بـ"الممتازة جدا[396]". بحسه البراغماتي، أصبح مسؤول الاستعلامات والعمليات الذي تلقى معلومات عن قبول جماعة مدريدي بسلطة سالان (تحت أي شروط)، مستعدا للتنازل كما صرح عن استعداده لجميع المناورات للتوصل إلى الوحدة تحت القيادة السامية لتراسيس."

تم رفع الرهن الإسباني نهائيا في الليلة بين 6 و7 أكتوبر 1961 بعد اعتقال أرفو ولاشروا ولاقايارد وأورتيز، من طرف الشرطة الفرانكية بمدريد، ليوضعوا قيما بعد تحت الإقامة الجبرية بجزر الكناري. إلا أنهم وفي بيان أصدروه يوم 26 أكتوبر، قالوا بأن "المعاملة المهينة التي عاملتهم بها الحكومة الإسبانية كانت بسبب الضغوط التي مارسها الجنرال سالان[397]." بما أن القيادة في الجزائر اعتبرت اعتقالهم مؤسفا للغاية. ومن جهته، أطلق قارد في رسالة جماعية للخسارة التي يمثلها تصفية شخصيات لها مكانات كبيرة والقدرة على تقديم خدمات جليلة في أماكن أخرى غير

مدريد[398]". انتهى عهدهم، ولو أن أرفو كتب في 28 نوفمبر 1961 إلى سالان من معتقله بسانتا كروز دو لاپالما ليعلن له قبوله بالدخول إلى فرنسا أو إلى الجزائر ليقاتل تحت قيادة399، وتولي قيادة الإقليم الوهراني. لكن كان عليه أولا أن يغادر جزر الكناري. سالان، وفي رده يوم 27 ديسمبر 1961، عبر عن أسف الشديد لما ذهبت إليه ظنون أرفو ("أنت الذي تعرض يا أرفو، كيف خطر ببالك لحظة أني سأسمح لنفسي بأن أمارس ضغطا بهذا إليك في مثل تلك الظروف؟")، وأبدى له عن استعداده لاستقباله وإسناده الوظائف والمسؤوليات التي هو جدير بها. في رسالته الجماعية المؤرخة في 8 أكتوبر، اغتنم فاردي الفرصة ليذكر بمبادئ "الوحدة" و"الانضباط"، مشيرا إلى أن "الحركات التي ترفض الاندماج في المنظمة، والمجموعات التي تريد أن تعمل وفق مبادراتها الخاصة، مثلها مثل الشخصيات التي تنعت في العمل الفردي، لا يمكنها سوى أن تضر بقضيتنا، سواء كان ذلك في العمل السري الدائم، مع كل الأخطار الإضافية والمجانية التي تسببها فوضاها أو بالنسبة لمصلحة الكفاح العليا التي نضحي من أجلها كل شيء." لم تكن هذه التحذيرات طبعا كافية لمنع الاحتقانات وظهور بوادر التفتت.

10. تعويض نقائص جوهرية بسياسة الخرجات الإعلامية

إن قراءة معمقة لأرشيف هيئة الأركان العاصمية تسمح بإدراك عزلة المنظمة وجهلها بالأوضاع في المتربول (فرنسا). ففيما تواصل هيكلتها على صعيد القطر الجزائري، نجد أنها معزولة على الصعيدين الوطني والدولي.

معركة الاستعلامات الخاسرة في المتربول

الظاهر أن هيئة الأركان بالجزائر لا تملك سوى قدر قليل جدا من المعلومات الوثيقة عن الرجل وتطور السلطة في فرنسا. هناك "تقارير" توصف بالمطلعة تصل بين أيدي المسؤولين. وهي إما "مضخمة" ومبالغ في تفاؤلها للمنظمة، تؤكد لها أن النظام على وشك الانهيار تحت ضغط الشارع المناوئ (وتقول أن أزمة الفلاحين مثلا يمكن أن تؤدي إلى انتفاضة)، أو أنها بالعكس من ذلك، تعبر عن الجهل. فمثلا تقرير عن "شبكة جان بيار" يتحدث عن وجود ما بين 500 و600 عضو نشط في باريس[400]، و"منظمة وفق نموذج ZAL (الجزائر) في ضواحي باريس. 1" عندما نقارن هذه الأرقام مع تلك التي جمعها أرنو ديرولاد الذي يقدر عدد النشطاء السريين الحقيقيين على مستوى المتربول بحوالي مائة فرد[401]، نجد أن لا علاقة لها مع الأرقام التي أوردوها إلى الجزائر، وكذلك بخصوص مصلحة العمل المدني[402] التي يقال عنها أنها "جهاز ڤيستابو حقيقي للنظام" وسبق وأن اتهمت بتنظيم محاولة اغتيال ديڤول من الناحية التقنية". وهذا خطأ فادح لأن من قام بتحضير عملية "بون سور سان" هو المناضل النشط آرمون بلفيزي[403]، وجرمان،

واسمه الحقيقي جان ماري باستيان تيري الذي التقى به لأول مرة يوم 25 جوان 1961 [404]. ومع ذلك يعترف كاتب التقرير بأنه لا يملكون سوى "ملحقتين هزيلتين داخل الجهاز [405]": وهذه حقيقة مسلم بها. هذا العجز في الاستعلامات يكشف عن غياب الاتصالات مع المنظمات السياسية والنقابية ومع وسائل الإعلام. وليسي أمام قادة منظمة الجيش السري أساسا سوى الاعتماد على المنشورات المتعاطفة، وعلى رأسها " إسبري بيليك" والعناوين الرئيسية للصحافة القومية، مثل أسبوعية "ريفارول" والشهرية "إكري دو باري" . والمقالات التي تنشرها تبدوا جد مطلعة على المشاكل الداخلية للمنظمة، إلى درجة أن المسؤولين يخشون من التسريبات التي قد ينفذها بعض المراسلين الصحفيين. ولقد كتب جيل مرموز، المتعاون مع صحيفة "ريفارول "، يسخر من "المصلحة الإعلامية لمنظمة الجيش السري" التي "تشتكي من لهجة جريدتنا [...] وتسعى جاهدة لكسب ود صحفيي الفيغارو ولازاريف[406]". واصل قادة المنظمة في الجزائر البحث عن أتباع جدد، فيما شرع جان فارد في اتصالات سعيا منه لنشر معلومات "خاضعة للمراقبة". التقى بروفيسور يدعى ديكريت، قيل له أنه "في اتصال مستمر مع مديرية جريدة "كومبا"، اقترح عليه إرسال معلومات عن منظمة الجيش السري (التنظيم والأهداف العامة) "تخضع طبعا لرقابتنا[407]." هذا الانفتاح لم يؤت ثماره على ما يبدو، فأصبح عمل المنظمة منحرا في سياسة الخرجات الإعلامية.

خرجات إعلامية عديمة المفعول

كان سالان واعيا بخطر العزلة التي تهدد المنظمة، فراح يكابد، طوال فترة أواخر الصيف ومطلع الخريف، من أجل كسر هذه العزلة، وراح يكثف من المبادرات، لأن كسب معركة الرأي العام هي أولويته. فمنذ منتصف شهر أوت، تلقت هيئات التحرير الباريسية كتيبا مطبوعا فيه نبذة

عن حياة الجنرال ويقول عنه أنه "الرجل المناسب لخلاص فرنسا" ورجل الساعة [408]. وخلال الأسابيع التي تلتها، كانت لسالان عدة مداخلات في الصحافة، أولا لنفي أي مشاركة لمنظمته في محاولة اغتيال ديغول. في مدير "لوموند"، هوبير بوف ميري، ينشر مقال للجنرال سالان من وقيه [409] في صفحة "الآراء" (وليس حوارا كما أراد سوزيني) بتاريخ 20 حيمبر. استنكر فيه المناورة التي خطط لها ضد منظمة الجيش السري، مذكرا بحادة البازوكا: "أما عن الأوامر التي تجرأ بعض رجال الدولة على نسابها لي، فمن غير المعقول أن أكون أنا من أصدرتها، بنفس القدر الذي لا يعقل أن يكون الجنرال ديغول المدبر لاعتداء قاتل ومحكم يفتح له أبواب السلطة." هذه المقال كان أيضا فرصة لسالان لانتقاد "عجز الدولة" ولتقديم صورة إيجابية عن منظمة الجيش السري: "إن الجيش السري ليس فصيلا سياسيا، وإنما هو جيش حقيقي يسعى لتجنيد الفرنسيين في مجال الدفاع عن الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والتراب الوطني." وبالمقابل، "إن الهيئة العامة لمنظمة الجيش السري لن يكون أبدا فريق بديلا للحكومة. وجد هناك دستور وتوجد جمعيات وشعب فرنسي. إن منظمة الجيش لسري يساندها بقواته المادية والمعنوية وبإيمانها بمستقبل وطننا." البعض عتبر هذا الحديث نوعا من الدعاية، فيما رآها البعض الآخر تعبيرا صادقا عن أفكار سالان، ومهما كان الحال، فإن الهدف واضح: إزالة تلك لصورة التي لصقت بالمنظمة على أنها منظمة مشاغبة وفاشية، وإقناع لرأي العام بأن الجنرال سالان أبعد ما يكون فرانكو فرنسيا.

خلال الأسابيع الموالية، كثف سالان من حملته الدعائية بنشر سلسلة من "الرسائل" للبرلمانيين ولشيوخ بلديات فرنسا والأساقفة[410]. وفي كل هذه الرسائل، ندد بسياسة الجمهورية الخامسة، وبرر عمل الجيش السري. وأراد بالخصوص أن يبيّن بأن غايتها لا تقصي الرجال ولا المؤسسات القائمة ولا تتجاهل الموقع الدولي لفرنسا (وهو أحد المبررات الأساسية

التي تجمع بها الجزائر ديغول لاستهجان الصيغة الرجعية لفكرة الدفاع عن الجزائر الفرنسية).

في أول رسائله إلى أعضاء البرلمان (11 سبتمبر)[111]، حرص سالان على التأكيد بأن فرنسا "ملزمة بالاستجابة لمتطلبات دولية" (أزمة بنزرت، أزمة برلين)، وقبل من هذا المنطلق مبدأ انسحاب القوات الفرنسية من الجزائر لاستعمالها في أماكن أخرى. لكن هذ الموقف يرمي إلى مطالبة الحكومة بالإسراع في "تحييد الفرق الثمانية المطلوبة. الجميع هنا متطوعون. بهذه الطريقة يمكن للمتربول أن تتوفر على القوات اللازمة للحفاظ على هيبتها ومكانتها في المحفل الدولي." هذا السعي لاقتراح حلول يصاحبه عند سالان القول باحترام الشرعية. فمثلا بشأن التعذيب الذي تعرض له مناضلو المنظمة، طالب سالان من البرلمانيين (رسالة 26 سبتمبر) تشكيل لجنة تحقيق، تبعا لإجراءات معمول بها في عهد الجمهورية الثالثة في حالة أزمة أو فضيحة (لجنة تحقيق 6 فيفري 1934). كما كشف من تطميناته حول نوايا منظمة الجيش السري (رسالة 22 أكتوبر): "نحن لسنا دعاة حكومة الأمر الواقع للجمهورية الفرنسية بالجزائر، وليس في نيتنا فرض حكومة من خيارنا قط. [...] إن هدف فرنسيي الجزائر واحد: الحفاظ على الوحدة الترابية."

في رسالة مؤرخة في 29 سبتمبر، خاطب سالان شيوخ البلديات ولعب ورقة الصراع الموجود بين باريس والريف والدفاع عن الأعيان: "بالرغم من أن السلطة في باريس تحتقركم، إلا أنكم داخل البلدات التي ترأسونها، أنتم محترمون، لأن سلطتكم شرعية. أنتم وجهاء، وعندما ستحين الساعة، سأناديكم. كونوا مستعدين لتلبية النداء." كما خاطب الأساقفة، في 22 أكتوبر، عقب تصريح للأسقفية حول "العنف أمام القانون الإلهي". دافع سالان عن مسيحيي الجزائر، وعبر للأسقفية عن "انتمائه للكنيسة"، لكن

في نفس الوقت وضعها أمام مسؤولياتها: "هل يعقل لطائفة متكونة من ألف من مليون مسيحي ومسيحيين حقيقيين - أن ترضى بقلب حاقد أن تتخلى عن كل شيء، بما في ذلك القيم الأخلاقية الأساسية لا لشيء، سوى لأن حكومة ما أرادت ذلك بقرار اتخذته وحدها؟" وفي تصنيف المسؤوليات، قلل سالان من مسؤوليات منظمته، بالقول: "ما من شك أن هناك جرائم. هناك جرائم ارتكبتها جبهة التحرير الوطني، وهناك جرائم تنسب لمنظمة الجيش السري، وهذه أيضا نديتها مثل الجرائم الأخرى. لكن الجريمة الأولى والأخطر هي القول بأن كل شخص من هذا البلد يحب فرنسا هو خارج القانون." وهنا يعيد سالان معزوفته ويبدي تفاؤله: "هو نجاح شعبه بأكمله ضد حكومة تعادي تطلعاته المشروعة. ومع ذلك لا زلت على قناعة بأننا لم نفقد إخاءنا إلا في الظاهر ولوقت وجيز."

كان الهدف الذي يسعى سالان إلى تحقيقه هو إدخال منظمة الجيش السري في صلب الحياة السياسية. وهذا ما تحقق له في يوم 8 نوفمبر، بعد فتح النقاش في الجمعية الوطنية حول السياسة الجزائرية للحكومة. وكان النواب الذين مازالوا على ولائهم للجزائر الفرنسية، في حالة فوران. وبحضور لويس جوكس، وغاب الوزير الأول ميشال دوبري، دار نقاش حامي الوطيس. وتناوب كل من جورج بيدو ولوفيير دورميسون وباسكيني وفانسيڤيرا، وڤاستون دومنيك وجان ماري لوبان، على الكلمة لإطلاق النار على السياسة المتبّعة في الجزائر. في الغداة كانت الجلسة مخصصة لمناقشة النفقات العسكرية. وخلالها، قام النائب غير المسجل جان فالنتان، بالاقتراح التالي: "لسد النقص في تعداد الجيش، بحكم تواجده في الجزائر، يمكن للحكومة أن تقوم، في حدود 8 أقسام، باستدعاء المواطنين الفرنسيين المنتمين إلى الاحتياط الأول في مقاطعات الجزائر." وهو الاقتراح الذي صاغه سالان في شهر سبتمبر، والتعديل الذي سمي باسمه فالنتان أصبح بسرعة "تعديل سالان". وكان التصويت عليه بمثابة

قياس لمدى نفوذ المنظمة على الجمعية الوطنية، وكان نفوذا لا يستهان به، لكنه يمثل أقلية. 80 نائبا، من بينهم جان ماري لوبان ضد 383 صوتوا على اقتراح فالنتان[412]. وبعدها بأسابيع قليلة أعطيت فرصة ثانية للدفاع الجزائر الفرنسية لإسماع صوتهم في مجلس الشيوخ. فأثناء مناقشة مشروع قانون المالية الذي اقترحه إتيان دابلي (اليسار الديمقراطي) وفي لوتي (جمهوري مستقل)، طالب أصحاب التعديل بإلغاء القروض المخصصة للصحراء والمدرجة في مشروع الميزانية، باعتبارها مخصصة لتقسيم مستقبل للصحراء والجزائر. هذا التعديل نال 106 صوت ضد 33، وتجدر الإشارة إلى أن بجانب الممتنعين وعددهم 21، نجد أن 146 عضو لم يشاركوا في التصويت. هي نكسة كاملة لأتباع الجزائر الفرنسية. وزيادة على ذلك، لم تحدث هذه التعديلات أي فجوة حقيقية وحاسمة داخل حزب شريك في الحكومة ويضم في صفوفه عددا كبيرا من أنصار الجزائر الفرنسية، ألا وهو المركز الوطني للأحرار والفلاحين(cnip)، حزب أنطوان بيناي وروجي دوشي وفاليري جيسكار ديستان و(آنذاك) جان ماري لوبان، المنتخب على قائمة هذا الحزب عام 1958.

وطبقا لحسابا المؤرخ جيل ريشار، نستنتج أن أنصار الجزائر الفرنسية الأكثر تصميما، داخل الكتل النيابية لحزب المركز الوطني، يمثلون في الحقيقة أقلية[413]. عبّر سالان عن ابتهاجه من هذا التقدم الذي أحرز في البرلمان وكتب رسالة شكر مفعمة بالحرارة للنواب الثمانين الذي صوتوا على تعديل فالنتان، إلا أن الفشل ماثل، لاسيما وأن بعد مرور أسابيع قليلة، في 15 سبتمبر 1961، كان من بين الذين صوتوا على تعديل فالنتان لم يصوتوا على حجب الثقة من الحكومة. وفي غضون ذلك، جاءت أحداث أخرى زادت من انسداد آفاق المنظمة في فرنسا. ففي يوم 16 نوفمبر، نظمت "لجنة فانسان"[414] تجمعا في قاعة "ميتيو التي" استقطب الآلاف وعديد من الشخصيات السياسية، من الديغولي السابق ليون ديلبيك إلى

محمد الشرطة السابق جان ديد، مرورا بالنائبين جان ماري لوبان وبرنار لافاي. وكان الحشد يصفر على ذكر اسم ديغول، ويصفقون لاسم سالان (جان ديد اعتقلة المنصة ليهتف: "المجد للجنرال سالان")، وهو بادرة لأتباع منظمة الجيش السري امتحانا إضافيا للمنظمة. إلا أن السلطة قررت التدخل، وفي 22 نوفمبر، تم حل "لجنة فانسان". ولم يبق أمام أعضائها سوى بديل واحد: وقف النشاط أو الدخول في السرية. بالنسبة لقادة المنظمة، هذا سبب في مزيد من التراجع على الساحة، بالرغم من الوسط الجمهوري وبرنار لافاي ظلوا، في مجلس بلدية باريس، مصرين على رفض نصوص تدين عمل منظمة الجيش السري في العاصمة، وساندوا جان ديد المتهم بالحث على القتل والمسجون في سجن "لاسنتي" إثر حديثه في تجمع "لاميتيولاتي"[415]. وهناك عنصر ثالث زاد من عرقلة المشاريع التي خطط لها سالان : يتمثل في المنافسة التي أدخلها جورج بيدو الذي قرر، منذ أواخر شهر أكتوبر، تشكيل إعادة تشكيل المجلس الوطني للمقاومة الذي أسس في 1943–1944، وبطمح لكسب الشرعية السابقة وينتقل، على حد تعبيره في مذكراته، عبر جسر "من مقاومة إلى أخرى[416]"، ويطمح بالأخص ليأتي فوق سالان الذي وجد نفسه منذ تلك اللحظة قائدا أعلى لمنظمة الجيش السري تحت وصاية المجلس الوطني للمقاومة بقيادة بيدو.

في مطلع شتاء 1961، تقلصت حدود الإمكانيات السياسية لمنظمة الجيش السري في فرنسا، واتضح فشل إستراتيجية الشرعية. وصار الأتباع هناك مهمشين وكل الوجوه البارزة في تيار المدافعين عن الجزائر الفرنسية، وعلى رأسهم جاك سوستال (الذي لا يزال الاتصال معه غير مكتمل[417])، أرغموا على ملازمة الصمت. لقد كشف سوستال فعلا من التصريحات مطالبا بالاعتراف بمنظمة الجيش السري كقوة ثالثة وكمتحاور مقبول من طرف السلطات، وبالتالي إشراكها في أي مفاوضات مقبلة على غرار جبهة التحرير الوطني[418]. لكن ما وزن رجل سياسي، كان أحد رموز

الديغولية والمقاومة التاريخيين، ووهو الآن لاجئ في إيطاليا؟ ففي غياب سند متين في فرنسا ومعلومات موثوق فيها ودقيقة عن نوايا السلطات، لم تستطع منظمة الجيش السري أن تأخذ بزمام المبادرة، فاضطرت لاتخاذ موقف المنتظر.

الجزء الرابع

زمن الاضطرابات
(ديسمبر 1961 - مارس 1962)

وصف بعض القيادات مثل بيار سيرجان الفترة الممتدة بين ديسمبر 1961 وفيفري 1962 بمرحلة "الذروة[419]" لمنظمة الجيش السري، بمقتضى ما حققته من نجاحات في بعض العمليات، خاصة منها "عملية برنار" التي شهدت في يوم 14 ديسمبر، التحاق ملازم خريج مدرسة سان سير بالمنظمة بسلاحه. وصاحبت العملية تغطية إعلامية واسعة. لكن إذا كان سيرجان رأى في ذلك "قوة الجاذبية[420]" التي تملكها المنظمة على إطارات الجيش، إلا أن التحاق عنصر واحد لا يمكن أن يفسر وحده أزمة الجيش. بل يجب أن نقارن بين قسوة وبرودة الكلمات التي استعملها شارل ديغول في خطابه بستراسبورغ يوم 23 نوفمبر 1961 أمام 4 آلاف ضابط جاؤوا من فرنسا ومن الجزائر وهو يقول: "الآن ولقد اختارت الدولة والأمة طريقهما، فإن الواجب العسكري مرسوم نهائيا. وإن خارج هذه القواعد لا يكون هناك سوى جنود ضائعين[421]"، وبين ضحالة نتائج الدعاية التي قامت بها المنظمة بتوزيع مناشير داخل كل حجر القطارات الخاصة التي نقلت الجنود: "ديغول يكذب دائما". كان عدد العساكر الملتحقين بالمنظمة قليل، واستغلالهم كل مرة بنشر رسائل تبرير لمسؤوليهم في القيادة، يستحضر فيها الشرف وذكرى الذين ماتوا في الجزائر و"وحدة الوطن الترابية[422]" لم يستطع أن يخفي ضعفهم العددي، ولو أن الجيش السري تدعم خلال تلك الفترة لإطارات هامة، مثل الملازم وعضو اللغيف السابق، دورتلي دو سان سافور الذي عيّن في مكتب الاستعلامات في

فرنسا[423]، والكولونيل شاطو جوبير (كوتان) في قسنطينة يوم 30 جانفي 1962 [424]. وهي ليست الثغرة الوحيدة في المنظمة في ذلك المنعطف التاريخي (1962-1961). أمام سلطة عازمة على التخلص من الجزائر وعلى تشديد الخناق عليها، وجدت منزمة الجيش السري نفسها على ثلاثة مصاعد : التطرف والانقسام وبداية تصفية الرؤوس على خلفية الاعتقالات.

11. منظمة الجيش السري والدولة وجها لوجه

مع مر الأسابيع، ازداد التوجه نحو التطرف في الجزائر والتقارير الأسبوعية الصادرة عن مصالح الإدارة المحلية تشير إلى حالة التدهور في منعطف 1962-1961. فيما يخص مدينة الجزائر وحدها، تشير الحصيلة الأسبوعية الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1961 من طرف والي الجزائر[425] إلى تسجيل 67 اعتداء إرهابي بالأسلحة النارية أو البيضاء خلال الأسبوع المنصرم، مقابل 46 خلال الأسبوع السابق"، وأوضحت أن "الهجمات الفردية التي تشكل أغلبية الاعتداءات" تسببت في مقتل 39 شخصا (مقابل 36) و82 مصاب (مقابل 66). وإذا أضفنا العمليات التفجيرية وعددها 27 (مقابل 12، قبل أسبوع)، وإلقاء القنابل اليدوية (12 مقابل 9)، ندرك أجواء التوتر والرعب المتنامي التي يعيش فيها السكان. بحيث أن ردود الأفعال متباينة بين المسلمين (الذين اعتبروا متفائلين بالنظر إلى النتائج المتوقعة فيما يخص مصير الجزائر) والأوروبيين. نقرأ في التقرير أن الفرنسيين ذوي الأصول الأوروبية "يحسون بعبء ثقيل"، لكن "الاغتيالات الفردية لم تبعد هذه الجالية من التفافها حول مدبري وحتى منفذي تلك الاغتيالات" (عبارة تكشف نظرة الحاكم الإداري لمدينة الجزائر لمنظمة الجيش السري). دخلت المنظمة والدولة في حرب لا رحمة فيها، نشرت فيها الجمهورية الخامسة، إلى جانب الجهاز التقليدي للدولة، مجموعة من الهياكل الموازية، وأهمها الفدرالية الجزائرية للحركة من أجل الجالية، المعروفة باسم حركة التعاون.

ميليشيا المخبرين ضد منظمة الجيش السري

قبل أن تكون كوميديا مسرحية من تأليف جورج لوتنر (المستلهمة من رواية "Tonton Flingueurs" الشهيرة)، كان من يسمون "البربوز" (ميليشيا المخبرين) واقعا تاريخيا وفصل أسود في نهاية حرب الجزائر. في يوم 31 أكتوبر 1961، في مكتب جان موران بمدينة "روشي نوار"، استعرض لوسيان بيترلين، رئيس الحركة من أجل التعاون لمندوب الحكومة ومساعديه، الحاكمين الإداريين لويس فورجي وكلود فيايسكار، إرادته لمواجهة الجيش السري على أرضه، أي في النشاط السري والعمل المسلح[426]. لم يحصل اتفاق في ذلك اليوم، فرتب موعد آخر ليوم 2 نوفمبر. أعادلوسيان بيترلين طرح مشروعه الذي يخص عمل حركته لمدة شهر وفي مقاطعتي الجزائر وأورليانفيل. "تم تجنيد 30 إطارا دائما (أوروبيين في معظمهم) و80 مناضلا دائمين أيضا، أغلبهم عرب وطنيون. الهدف السياسي المعلن - "المشاركة في المعركة الأخيرة التي ستسمح بإقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية حقيقية تتعاون فعلا مع فرنسا" - لم يخف الدافع الحقيقي لهذه العملية، ألا وهي محاربة منظمة الجيش السري. كما تناول بيترلين الجوانب المالية وطالب بـ60 مليون فرنك قديم، وسلموا له 15 مليون لتجربة شهر في الجزائر وأورليانفيل. عاد بيترلين إلى باريس رفقة صديقه أندري فولاي، العضو السابق في تجمع الشعب الفرنسي وفرق "الكومندوس السوداء" لعقد اتصالات (دومنيك بونشاردي، كاتب ومسؤول سابق لجهاز أمن تجمع الشعب الفرنسي، والمحامي بيار لومارشان، عضو سابق في "فرق الكومندوس السوداء" ومتطوعي الاتحاد الفرنسي بقيادة جان باتيست بياجي). بعدها عاد لوسيان بيترلين بلوازم الإداري للحركة من أجل التعاون)، الذي استأجر في أعالي الأبيار فيلا "الدريا" المخصصة لإيواء المجندين القادمين. كما استفادت الحركة من

دعم الأمن العسكري (بتوريد السلاح وأوامر مهمة تسمح بالتنقل في ساعات حظر التجول وأمدها بعدد من الرجال) وكذلك دعم السلطات العسكرية والإدارية لمدينتي أورليانفيل والبليدة.

في يوم 13 نوفمبر، أعلن عن تنفيذ أول عملية. كلف حوالي مائة رجل بتغطية كتابات منظمة الجيش السري (OAS) بكتابات الحركة من أجل التعاون (mpc) وملأ الجدران بالملصقات. العملية تحدثت عنها الإذاعة (أوروبا1) والصحافة الصادرة في فرنسا، ووضعتها في المواجهة. وبالموازاة مع تطور الحملة الدعائية القانونية، شرع رجال الحركة من أجل التعاون في عمليات من نوع آخر تماما. فبناء على معلومات أوردها مجندان تابعان لمنظمة الجيش السري (أماكن مواعيد، وغيرها)، قرر رجال فيلا "الدريا" الانطلاق في حملة "تفجيرات مضادة" لمؤسسات معروفة بولائها للجيش السري (الأوتوماتيك، وغيرها). هذه العمليات الأولى أرضت السلطات، خاصة جان موران الذي أعطى موافقته المبدئية و60 مليون فرنك (الأموال مأخوذة من الخزينة السرية) لثلاثة أشهر إضافية شريطة القيام بعمليات في مدينة الجزائر، وهذا ما سمح باستئجار فيلات جديدة وسيارات (السلاح يوفره الأمن العسكري) واتخاذ مبادرات. من جانب آخر، وصلت تعزيزات جديدة في أواخر نوفمبر 1961 (200 شرطي من فرقة الصاعقة) بقيادة ميشال هاك، المدير المركزي للشرطة القضائية، والربط بين فريق الشرطة والحركة يتكفل به هيوناندو[427]. في 2 ديسمبر 1961، أعلنت جريدة "فرانس سوار" على صدر صفحتها الأولى: "البربوز وصلوا." وهم في الحقيقة وصلوا منذ 28 نوفمبر[428].

بالنسبة لمنظمة الجيش السري، لابد من رد فعل. فواحت في البداية تتقي المعلومات، ووجدت فيها ما يدعو فعلا للقلق خاصة في أورليانفيل. في تصريح لمسؤول محلي لمنظمة الجيش السري، قال أن الحركة من أجل

التعاون استقرت في القطاع بدعم من الإدارة المحلية. أعوانها مسلحون ويقومون بالمراقبة والاعتقال والاختطاف. كل المدينة تقريبا أصبحت في قبضته هؤلاء الأشخاص، والأوروبيون منهارون." قرر الفرع المحلي للمنظمة محاربة الحركة من أجل التعاون بوقف العمليات داخل المدينة، وتكليف "فرق متخصصة مستقرة في القرى المجاورة" باقتفاء حركة السيارات التابعة للحركة من أجل التعاون، "بمجرد أن يعلن أعوان الاستعلامات الحضري خروجها[429]". في الجزائر، كان رد فعل المنظمة عنيفا على أيدي فرق كومندوس دلتا. ففي يوم 12 ديسمبر 1961، تم تنفيذ أول عملية كبيرة ضد إحدى الفيلات التي يسكنها أعوان الحركة والكائنة في حي "لاردوت" بشارع سيفرين، حيث يسكن بيترلين وڤولاي. بعد تحديد دقيق للمواقع، أرسل فريقان لهذه العملية المقررة على الثامن والربع صباحا. مهمتهما تصفية بيترلين وڤولاي عند خروجهما من مستودع السيارات. أصيب الأول بجروح خفيفة، لكن إصابة الثاني كانت بليغة[430]. وبعدها بأسابيع قليلة (31 ديسمبر)، نفذ هجوم آخر باستعمال البازوكا على فيلا "فيدارب". ولقد أشار بيترلين في مذكراته إلى أن الهجوم لم يسفر سوى على إصابة واحدة[431]. أرقام المنظمة متباينة. "خسائر الخصم المقدرة في الأول بقتيل واحد وجريحين"، اتضح أنها "تفوق هذه الحصيلة بكثير"، لأن مصدر طبي أكد دخول 6 جرحى إلى مستشفى مايو، من بينهم واحد من "الفييت". تعليقا على عدد الـ 14 قتيلا الذي يتحدث عنه جهاز الاستخبارات، قال التقرير أنها "تقديرات وهمية"، وتطرق لتبعات القضية وخاصة لمقتل ماسيني، مسؤول المنظمة لدائرة أورليان البحرية، الذي "ارتكب خطأ بالذهاب إلى مكان الهجوم الليلي مسلحا على الحادية عشر صباحا، وبعدما استوقف بادر بفتح النار وأصيب إصابة قاتلة من طرف البربوز[432]". الهجوم الكبير الذي شنه الجيش السري على هؤلاء، تم يوم 19 جانفي بتفجير فيلا الأبيار. كانت

تحت مراقبة المنظمة منذ عدة أسابيع: "بناء على معلومة أدلى بها رجل مقرب من الحي، حاولت دورية عسكرية التوغل في الفيلا، بعدما فهمت أن بها فلاقة"، فكاد يحدث تقاتل. ومع ذلك كانت الصدفة هي التي كشفت أسلوب العمل للهجوم على فيلا الأبيار، حسب شهادة فابريل آنقلاد، قائد كومندو دلتا في الجزائر[433]. فعوض أن يبعث رسالة تعلن وصول صناديق (تحتوي على آلة طباعة ولوازمها) إلى فيلا أندريا، في 8 شارع فافر بالأبيار، وجهها المرسل إلى 8 شارع فافر بالجزائر[434]، حيث مكان عمل آنقلاد: "تذكرت أني سمعت عن هذا العنوان، فتفطنت. [...] أعدادتها الكاتبة إلى الأبيار [...] وطلبت منها أن تخبرني إذا حدث شيء جديد. اتصلوا بالتلفون وجاؤوا في الغد. [...] وقبل وصولهم، كنت قد أخطرت دافيلدر، الذي أوصاني بأن انتظر انتهاء الإجراءات الجمركية على العتاد. عند وصولهم، كان هناك جيم الشيخ (مقرب من لومارشان وبيترلان، فينتامي ومصارع)، لتم الإجراءات ويسلموا الآلة إلى العنوان المشار إليه. وانطلاقا من هنا ركبنا كل القضية. أنا من قمت بفتحها ووضع كل ما هو مطلوب بداخلها (90 كيلوغرام من المتفجرات المتنوعة)، وأنا من نقلتها." والنتيجة كانت مصرع 19 من رجال "البربوز" وتحرير ثلاثة عناصر من المنظمة، كانوا أسرى عند هؤلاء (ومن بينهم هنري فينان وقائده، ألكسندر تيسلنكوف، الأخصائي في قرصنة البث الإذاعي[435]). وأما الناجون فاختبئوا كلهم في "روشي نوار" حيث قرر جان موران إيوائهم.

الضربة كانت بالنسبة لرجال "البربوز" قاسية، لكنها لم تثن من عزيمة بونشاردي الذي قرر إرسال روبيرت موريل، المدعو "بوب" إلى الجزائر، وهو من قدماء تجمع الشعب الفرنسي وممثل سينمائي، ولقد لعب فيما بعد في فيلم بعنوان "البربوز[436]" التحق مجندون جدد بالناجين واستقروا في نزل "الرجاء". تمكن "البربوز" من القضاء، على ثلاثة عناصر من فرقة الدلتا يوم 14 فيفري، لكنهم لم يتحملوا طويلا. في يوم 18، قامت

دبابتان يقودهما "مسيح باب الواد" بمهاجمة النزل بقذائف البازوكا. وفي اليوم التالي، نفذت فرع الاستعلامات والعمليات عملية جديدة فتحت على النزلاء وأحرقوا سيارة تابعة لهم، جاءت إلى مستشفى مايو لنقل أحدهم أصيب بالأمس. لم يتوقف عناصر الدلتا عند هذا الحد. ففي مطلع شهر مارس 1962، صدر "أمر بالبحث" بخصوص "عدد من الفيلات تحيط بنزل الرجاء وكان يقطنها مسلمون وأخرجهم البربوز منها عنوة لاستعمالها لأغراضهم." أعطي أمر بتقصي المعلومات (العدد والعدة)، وبعدها الانطلاق مباشرة في بحوث ما قبل العمليات لتدمير الأشخاص والممتلكات، مع اتخاذ كل التدابير الاحتياطية المعتادة[437]". في النهاية، كانت هناك صعوبات لتحديد هويات الأشخاص (الاسم المستعار لوسيان دولاك يناسب جيدا بيترلين، لكن اسمه لم يكن معروفا إلى ذلك الحين، أي في 2 جانفي، عند المنظمة. واحتمل الدكتور أن يكون اسمه جاك وافترض أن يكون هو القائد[438])، إلا أن الأغلبية كانت معروفة. كما تم الكشف عن الهيكل التنظيمي العام للبربوز وعن مواقعهم : الأسماء، الفيلات، وأرقام السيارات المستعملة[439].

انتصر رجال الدلتا على البربوز، وفرضوا هيمنتهم المطلقة، على حد تعبير فانسان فيبار[440]. لكن هذا الانتصار لم يكن بالشكل الذي وصف. أولا لأن رجال الدلتا ركزوا كل جهودهم على البربوز مما أفسح المجال لخصوم آخرين وأجهزة قمع أخرى للقيام بعملها بكل حرية. جان مونري الذي أورد "تصحيحات" مفيدة لنظرية الخديعة المدبرة من طرف مسؤولي الدولة، أشار إلى تحذير أصدره ڤودار في هذا الشأن[441]. ومثلما تؤكد وثائق الأرشيف بناء على شهادات، كتب ڤودار في أحد تقاريره: "ينبغي ألا نستهلك قوانا كلها في العمليات ضد البربوز[442]" وبالفعل، تحصلت استخبارات المنظمة على معلومات عن بؤر أخرى معادية لمنظمة الجيش السري. وفي تقرير يعود إلى أوائل عام 1962، حذر لوبيفان من "التوجه

الشيوعي والموالي للأفلان للتعاونية العامة للتربية الوطنية"، وقدم لائحة بالأسماء وموعد لقاء اعتيادي لاقتراح تنفيذ عملية "لأنهم من أسوء الأصناف[443]". كما استرعت المنظمة السرية لجنود الخدمة (OCC)، التي يعدها الجيش السري من ملحقات الحزب الشيوعي، انتباه ڤودار الذي تحصل على معلومات دقيقة عن مناضليها ونشاطها الدعائي[444]. خطاب هذه المنظمة تجاه منظمة الجيش السري يندرج ضمن إطار "جمهوري" و"معادي للفاشية" والدفاع عن السلم. وفي نظرها، "إن منظمة الجيش السري تريد أن تفرض تنفسها بالاغتيالات". وقررت محاربة الجيش السري بطريقتين. أولا بالتحذير بأنها مستعدة للدخول في المعركة بتخزين المعلومات التي يتم استقاؤها "فيكل وحدة، وفي كل مركز، وفقي كل بلدة وفي كل حي في المدينة" ومستعدة لنشر أسماء مسؤولي الجيش السري الذين ستوصل إلى الكشف عن هويتهم[445]. كما حذرت المنظمة الرسية لجنود الخدمة من حركة انقلابية جديدة تتهم الجيش السري بتدبيرها، ويحتمل جدا أن تجسده بعدما تمكنت من استدراج الأفلان في دوامة من الاستفزازات وأعمال العنف. والغاية التي تصبو إليها هذه المنظمة هي توعية شباب الخدمة العسكرية وحملهم على رفض مسايرة الانقلابيين: "لأننا جمهوريون ولأننا نريد عودة السلم، نرفض تزكية المناورات التكتيكية لمنظمة الجيش السري. لن نكون مشاة المغامرين الفاشيين! ومثلما حدث أثناء الانقلاب، سنبقى مخلصين للجمهورية ونعصي أوامر الضباط الخونة[446] !"

إن انتصار رجال الدلتا يعني انتصارا في الجزائر، لكن هذا لم يثني في شيء سياسة الحكومة إزاء الجزائر. ولو أن على الصعيد البرلماني، قام النائب روبرت عبد السلام بتوجيه سؤال كتابي يوم 2 فيفري 1962 إلى بيار بيسمير، أثارت ضجة كبيرة. في سؤاله، طلب منه نائب الجزائر الضاحية، التأكيد على تصريح أدلى به أحد سجناء جبهة التحرير الوطني يقول فيه أن "مجموعة متكونة من أعضاء جبهة التحرير والحركة من أجل التعاون

[...] تشترك في تدريبات في موريروة"، وسأله أيضا عن نقطتين محددتين: هل صحيح ما يقال أن أعضاء الحركة من أجل التعاون ينتقون من الحزب الشيوعي الجزائري؟ وهل ينبغي لهذه الحركة أن تتعاون مع جيش التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري لمحاربة الجيش السري[447]؟" إلا أن هذا الهجوم البرلماني لا يخفي الأهم : وهو التقدم الثابت والمحتوم نحو استقلال الجزائر. ولا أدل على ذلك من أن آخر مواجهة بين الدلتا والبربوز وقعت في الوقت الذي كانت تجري مفاوضات "لي روس".

جهاز الدولة ضد منظمة الجيش السري

كانت الحكومة مصمّمة على الذهاب إلى غاية الاستقلال، فجندت إمكانيات هائلة لمواجهة الجيش السري. رسالة من جان موران إلى لوبس جوكس تحصل بريز على نسخة منها وأرسلها إلى هيئة الأركان، تكشف عن حجم التعبئة الأمنية واختلال موازين القوى، ولو أن مسؤولي حفظ الأمن ما زالوا يشتكون في مذكراتهم من قلة الإمكانيات أو انعدامها[448]. اختلال هائل يعكس انشغالات جان موران الذي برر خياراته ("هذه الخطة هي الخطة التي أعدتها اللجنة التنفيذية للشؤون الجزائرية[449]"): "هذا الجهد الذي بذله الجيش والأمن الوطني في الجزائر، لم يتم إلا بتخفيف القوات واستدعاء الوحدات المرابطة إلى المدن." وأكثر من ذلك كله، "هذه الجهود التي تمت في الجزائر ووهران لم تبذل في بقية المدن الجزائرية والوسائل التي وضعت تحت تصرف المراكز الأوروبية الهامة نسبيا مثل عنابة وبوجي وفيليبفيل ومستغانم وسيدي بلعباس، بقيت كما كانت في الماضي." هذا الجهد العسكري الحيوي ليس سوى جزء من كل، لأن المندوب العام شدد فيما بعد على "الفرق الخاصة للمهمة "C"، التي ركزت عملياتها على الجزائر ووهران" (وهناك فريق صغير ينشط أيضا في قسنطينة). المندوب العام وفي معرض حديثه عن أول حصيلة للعمليات سلمت له[450]، أشار إلى

"إجراء عمليات تفتيش جديدة، لم تنحصر على مدينة الجزائر بل شملت المناطق المجاورة، سمحت باسترجاع كميات من الأسلحة وبالقيام ببعض الاعتقالات الهامة في أوساط المفجرين وفي شبكات القتلة وأعوان الربط والدعم."

تباينت الأحكام على محتوى التقرير، فيما أصر المندوب على ضرورة بذل جهود على «المدى الطويل» وعلى ضرورة التعاون الوثيق بين مصالح الشرطة المختصة والقوات العسكرية. ولقد أقر التقرير بتحسن الوضع، بالإشارة إلى أن «نصيب الجيش في محاربة منظمة الجيش السري المتمردة، أصبح في المدة الأخيرة أكبر بكثير مما كانت عليه في السابق، وبأن انتشاره في مركزي الجزائر ووهران كان إيجابيا كثيرا، ولكن يبقى تحسي الجنود بأهمية هذه المكافحة، وهذا ما يعكف عليه القادة العسكريون بالتشاور مع السلطات المدنية.» وكان جان موران حينما طالب بوضع جهاز الاستخبارات الخارجية SDCE «تحت تصرفه»، أضاف أنه «لا ينبغي أن نخفي بأن الجيش، وبالرغم من تجاوزه لمشاكل الضمير التي كان يواجهها، إلا أنه لم يتوصل بعد، خارج دائرة قياداته، إلى مفهوم المشاركة الفعلية في مستوياته الوسطى، لأن في هذه المستويات، لا يزال الاعتقاد السائد هو أن محاربة الجيش السري هي مسألة مدنية، كل ما يمكن للجيش أن يقوم به فيها هو أن يوفر الحماية، لكن ليس مشاركة فعلية.» ومع ذلك لم يكن تشاؤم المندوب العام حاملا لأي أمل جديد لمنظمة الجيش السري، لأن انقلاب الوضع الذي كانت تأمله صار بعيد المنال.

تباينت نظرات الحكام الإداريين في الجزائر لمشاركة "الفرق الخاصة" في مشروع محاربة الجيش السري. فمثلا حاكم وهران أرسل برقية شخصية "سرية جدا" إلى جان موران ليعبر له عن معارضته لتواجد "الفرق الخاصة" في وهران. وجاء في النص: "أبلغني حاكم الشرطة بأن فرقا خاصة تستعد

للانتشار في وهران، رغم معارضته ومعارضة الجنرال قائد القوات العسكرية، فضلا عن أن ذلك تم دون استشارتي، علما بأن هذه الفرق ستستعمل ضد الإرهاب نفس الطرق التي يستعملها. قف. أنا لست مؤهلا للحكم على مدى فعالية مثل هذه الإجراءات، لكن إضافة إلى الشلل الذي أبديته، أؤكد على معارضتي المبدئية. قف. من الطبيعي أن يستدعي قمع الجرائم الشنيعة الحالية تجند وتضحية القوات الرسمية خدمة للقانون والدولة، إلا أن الوازع الأخلاقي لا يسمح بممارسة أعمال غير قانونية وخارجة عن السيطرة. قف. على صعيد آخر، يمكن أن تؤدي هذه الأعمال الفردية والموازية إلى تعميم الفوضى السائدة وتؤجج الأحقاد العرقية الصريحة، بدلا من أن تردع خصما يحظى بكل اشكال التواطؤ. قف. هذا المستوى من الردع المتبادل تجاوزه الزمن، وتصوري مبني على اعتبارات واقعية. إن الظروف التي يمر بها السكان اليوم، والأوضاع العامة، وصلت إلى درجة التناحر بين الجاليتين. قف. فالهدف الرئيسي إذن واضح. قف. يتعين علينا أن نتصدى لمحاولة انقلابية يحضر لها ولتعميم التناحر في نفس الوقت. قف. ما من حل يلوح في الأفق للمشاكل التي يطرحها الإرهاب، والإرهاب المضاد سوف لن يغير من الواقع الذي سيبقى مخيما على مستقبل الأيام. وبموجب ذلك، لا أرى جدوى من تواجد قوات خاصة في وهران [...][451]."

مع اشتداد ضغط السلطات والقمع، رفعت منظمة الجيش السري من درجة الحذر والحيطة. ومن أمثلة ذلك، احتباس جان جاك سوزيني إثر تكثيف عمليات التفتيش والمراقبة التي تقوم بها فرق الدرك المتنقلة، وعمليات التحقيق في صحة بطاقات الهوية وتسجيلها في مصالح الإدارة. وفي إطار تلك العمليات اكتشف مثلا أن بطاقة سوزيني، "التي لا تشوبها شائبة في أوراقه الحالية "تمنعه من أي تنقل أو أنها تحدها بشكل كبير.[452]»

12. التطرف الذي عقّد تطور المنظمة

لم يمنع اشتداد القمع منظمة الجيش السري من مواصلة هيكلة قواعدها والبدء منذ شهر فيفري بإقامة تنظيم أفقي وعمودي لمختلف القطاعات والمهن[453]. وهناك قوائم لأسماء محفوظة تبيّن مناطق القوات، وأسماء تدل على خانات الهياكل التنظيمية (مختلف أنواع النقل، الينوك، النفط) وكذلك على النقائص (التعليم، البريد والمواصلات). وعموما، تشير وثيقة التلخيصية إلى «ضعف مستوى الهيكلة» في الأوساط الإدارية[454]، وصعوبات يومية في تفعيل التنظيم. مما حتّم إقرار تعديلات وتعيينات كثيرة مع حلول شهر فيفري، لاسيما على مستوى منطقة الجزائر الكبرى. نذكر منها تعيين سيرج جورد الذي أوصى به ڤودار بالحاح كقائد للمتيجة («نقطتنا الأضعف في الوقت الحالي[455]») وتحويل كامي فينيو إلى المدية، بعدما اشترطت عليه القيادة الامتثال الكامل للمنظمة، وتجاوز الحكايات القديمة الموروثة من عهد الجبهة الجزائر الفرنسية ومن إسبانيا، «وإلا سيقرر تحويله خارج إقليم الجزائر الكبرى[456].» لكن التسيير يتطلب إطارات وكذلك قدرات مالية.

المصادر المالية لمنظمة الجيش السري

المعلومات المتوفرة ناقصة لكن بعض الأرقام تعطي صورة وافية عن الوضع. فالمداخيل المسجلة على مستوى الجزائر الكبرى قدرت بـ 32 مليون للفترة الممتدة بين 11 و24 جانفي 1962[457]. وهذا يسمح بتصديق رقم المائة مليون التي خصصت للموارد الشهرية العامة للمنظمة لشهري

جانفي وفيفري [458]. لكن قودار اعتبرها غير كافية، مشيرا إلى «الضرورة الملحة لتطوير الموارد للقدرة على التطور عسكريا في البلاد[459]». فقرر الشروع في حملة لجمع الأموال، بما في ذلك باللجوء إلى ابتزاز المسؤولين الاقتصاديين الأوروبيين والمسلمين. منها أن مسؤول الجزائر الساحل بعث برسالة إلى مدير البنك الشعبي التجاري والصناعي بتاريخ 2 فيفري، يقول له فيها أنه بالنظر إلى مداخيله «استفاد كثيرا من الوجود الفرنسي في الجزائر» وأنه «من غير اللائق البتة أن يبدي أية معارضة لأولائك الذين يخاطرون بحياتهم وحريتهم، وهم أقل حظوة منه، في خدمة قضية تعود عليه بفوائد جمة.» وبموجب ذلك، طلب منه دفع جزء من عوائده في أقصر الآجال لمناضلي الجيش السري. وفي حال رفضه، ستتخذ المنظمة بحقه «قرارا حازما ليكون عبرة لكافة المتطفلين غير المتبرعين[460]». كما أعيطت أوامر دقيقة أخرى ضد تمزالي مصطفى (الزيت)، وحفيز خليل (باسطوس) وحمود بوعلام وسعيد بن شيكو (التبغ)، لإلزامهم بدفع 10 ملايين فرنك فورا «مع تحذيرهم بأن أي عمل سياسي من جهتهم، سيعاقبون عليه بعملية انتقامية ضدهم[461]».

هذا التحرش ضد الشركات أعطى نتائج، بدليل أن بعضهم قبل بالدفع. ففي يوم 3 فيفري مثلا، أبلغ مدير شركة «Avenir–Publicité» الإشهارية المنظمة بقبول مديريه في باريس، الذي سافر خصيصا لمقابلته، بدفع مساهمته لمنظمة الجيش السري. وقيل بأن مساعد المدير العام، الموالي لمنظمة الجيش السري، استطاع أن يستميل إليه مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المؤسسة كانت تعاني في الجزائر، ولاسيما في وهران، من متاعب كبيرة، بسبب ضغوط الجيش السري الذي أمر بمنع إمدادها بأي إشهار، وبسبب عمليات الحرق التي استهدفت Avenir Publicité [462]. ولم تكن الشركة الوحيدة التي تقدم "اشتراكاتها" لمنظمة الجيش السري.

فالمؤسسات النفطية كذلك كانت مستهدفة. فشركة الاستغلال النفطي دفعت 750 ألف فرنك في ديسمبر 1961 كتسبيق على الفصل الأول من عام 1962 [463]. وفي مطلع عام 1962، شرعت المنظمة في البحث عن مصادر تمويل من جهة شركات التنقيب النفطي. فنظم لقاء مع باكيس، مدير الشركة الألمانية EFNA Deutsche Schachtbau، الذي أبلغ معوني المنظمة بأنه «شخصيا لا يمانع على مساهمة الشركة لصالح منظمة الجيش السري»، غير أنه ملزم بإبلاغ مديرية العامة، وأنه على المنظمة أن تقلل من حجم طلباتها[464]. كان الجواب مقررا بعد أسبوع، لكن مسؤول المنظمة المكلف بالملف اعتبر ذلك رفضا للطلب، فقرر عقوبات ضد المؤسسة: إما إضراب بدعوى "تراجع الشركات وإهمال الانتاج أو وقف للإنتاج (وكان يجب البحث عن التقني الذي سيحدد القطع التي ينبغي نزعها من المنشآت)465. لم تكن شركة "EFNA" الوحيدة التي رفضت، بما أن المديرية المركزية لشركة "CFPA" قررت نفس الشيء.

كان هناك حل آخر لاح في الأفق، يتمثل في قيام بعض أعوان شركة "CFPA" باقتراح التعاون مع المنظمة لتنفيذ عملية سطو لمبلغ مالي قدره 5 ملايين فرنك قديم[466]. لأن ممارسة السطو باستعمال السلاح كانت شائعة، إذ كانت فرق الكومندوس التابعة للمنظمة تقوم بسرقة معدات من أسلحة وأجهزة إرسال وكذلك الأموال. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سمحت عملية سطو على شركة "LMT" بإدخال 5 ملايين فرنك قديم للمنظمة، علاوة على تجهيزات كهربائية[467].

مشكلة الاتصالات

تسبب تشديد الرقابة البوليسية في تصعيب الاتصالات. ففي آخر أسبوع شهر جانفي 1962، تسببت الرقابة على الطرقات في تأخير وصول

المناشير إلى كل من المدية وبول كازيل والجلفة. ومع ذلك، اعتبرت كمية النسخ الإضافية - وعددها 200 - من مجلة "سنتوريون" غير كافية، فطولب منها 500 نسخ أخرى. إلا أن الوضعية تحسنت في الأيام التي تلتها، وفي تقرير أسبوعي سجل توزيع 1500 نسخة من "نداء فرنسا" وكذا شعارات مخطوطة في المدية وأومال وبوسعادة والجلفة[469]. كما كانت ملصقة أورليانفيل تشكو من نقص في الإمدادات: 200 ملصقة "للتعبئة" سلمت مقابل الألفين المطلوبة لتموين منطقة تضم، حسب مسؤولها، نحو ستين قرية وأربعة مراكز كبيرة[470]. وبالنسبة للمدن الكبرى، كانت أدوات الدعاية ترسل بكثافة من الجزائر. ففي يوم 3 فيفري 1962، أمر سوزيني بإرسال 6 آلاف نسخة من "نداء الجزائر" (العدد 9) إلى وهران عن طريق البر، و4 آلاف ملصقة عن التعبئة العامة، و16 ألف منشور موجه للجنود، و5 آلاف منشور من الحجم الكبير موجهة أيضا للجنود. وتلقت قسنطينة وعنابة في نفس اليوم نفس العتاد لكن بكمية أقل[471].

وبوجه عام، لم تكن الاتصالات بين منظمة الجيش السري بالجزائر وباقي الفروع الجهوية على ما يرام. ولم تكن الاتصالات مع فرنسا أقل تعقيدا، ولو أن "التحويلات المالية" كانت إلى ذلك الوقت تسير بصورة جيدة، على حد تعبير فودار، إذ تسلم سيرجان 3 ملايين فرنك قديم بتاريخ 15 فيفري في انتظار أن يتلقى عما قريب مبلغا إضافيا، قبل أن تصله 10 ملايين في غضون شهر مارس[472]. من جان آخر اشتكى بعض المحامين من فرنسا لفودري بأن مكتب العمل البسيكولوجي والسياسي بفرنسا (المتربول) "من نقص حاد في الوثائق المباشرة والملموسة والدقيقة والحديثة عن الوقائع التي سكتت عنها الصحافة أو حرفت مضمونها[473]" (صور طبق للأصل للوثائق، وغيرها[474]). وهذا ما دفع ممثلي المنظمة في فرنسا، وعلى رأسهم سيرجان للبحث عن اتصال منتظم فاتصل بسوزيني الذي

رد عليه عبر رسالة استهلها بتحية حارة (صديقي الكبير) وتضمنت "أسرع جواب ممكن" لتساؤلاته. وإن كان قد تعذر علينا الحصول على الرسالة التي بعثها سيرجان، إلا أن ما جاء في رسالة سوزيني ينمعن جهل كل واحد عن وسائل الآخر. فمن جهة، قدّم مسؤول العمل البسيكولوجي والسياسي بالجزائر صورة سطحية عن الوضع التنظيمي في الجزائر، ومن جهة اخرى يوصي سيرجان بتكثيف وتحفيز الكفاح في فرنسا، مع الإشارة إلى أنه "طالما أنه لا يعرف الإمكانيات المتوفرة عنده بالدقة، فإن كل ما يطلبه منه لا يتعدى الإطار النظري[475]".

ونتج عن صعوبة الاتصالات ظهور صراعات داخل مختلف النواحي، مما سمح لمبعوثين غير رسميين بالاشتكاء من قيادة هذه النواحي لسالان الذي تقبل وجود نقائص، وأعلن تأييده للقادة هناك. في الحالة الأولى، وجهت انتقادات لاسيما لقودو الذي دافع عنه سالان، قائلا بأنه "انضم إلى المنظم بكل إرادة وشجاعة" وأنه "بالرغم من صغر سنه، استطاع أن يتغلب على الصعوبات التي لا تعد ولا تحصى وينجز أداة جيدة على كامل التراب الفرنسي لم تكن دائما سهلة للاستعمال." وعليه، كان سالان حازما في قراراته: "هذه حال منظمتنا، أحببنا أم أبينا، لكن فضلها أنها موجودة. وبهما كانت الاحتجاجات التي تثيرها، سوف لن أغير شيئا من الوضع الحالي [...]. الوقت ليس للانتقادات التي لا طائل منها." وأبدى نفس الموقف المتساهل بخصوص وهران: "إن الأمور هنا أيضا وعلى غرار حال المنظمة في فرنسا، ستبقى كما هي. وهنا أيضا فضل المنظمة الأول أنها وجدت قبل أن نتدخل نحن بشكل مباشر." يبقى أن هناك مكان، سالت فيه الدماء في تلك الخصومات بين الفرقاء، وهذا المكان هو مدينة الجزائر، التي خلالها ميشال لو روى وروني فيار.

قضية لوري- فيار

في أواخر عام 1961 وأوائل عام 1962، اشتدت حالة التوتر بين هيئة أركان منظمة الجيش السري بالجزائر والجبهة الوطنية، التي كانت على اشدها منذ صيف 1961، بسبب الاتصالات التي أقيمت من جهة بين ماتينيون ومن جهة أخرى ميشال لوروى ومساعده روني فيار (المسؤول المدني لحركة فرنسا البعث) وجان سارادي، الطالب في فرق كومندوس "Z". وكانت تلك الاتصالات امتدادا للمقترحات التي صاغها آلان پيرفيت، بشأن مشروع تقسيم الجزائر[476]. وحسب جان موران: "في بحر شهر جانفي 1962، اتصل الرجال الثلاثة بصديقي ومعاوني پوتيون. اقترحوا عليه "عرضا غريبا"، يتمثل في إنشاء "منطقة قابلة لأن تحوّل إلى جمهورية تحت سيطرة الأوروبيين." والمقابل حسب موران واضح وضوح الشمس: "التزموا بتسليمنا هيئة أركان الجيش السري بالكامل." وكانت ردود أفعال السلطة سلبية: فإذا كان پوتيون "متحمسا" فإن موران عبّر عن تحفظه، مثل جوكس. أما الجنرال ديڤول "الذي طرح عليه هذا السيناريو الأشبه بسيناريو فيلم خيالي من الدرجة الثانية"، فكان قد "رفض بهز الكتفين[477]". أما بالنسبة لمنظمة الجيش السري وعلى رأسها سالان، الذي كان دائما يعتبر وحدة الجزائر مبدأ وعقيدة، فإن اقتراح تقسيم مثل هذا الذي عرض عليهم، أمر غير مقبول. وعلى إثر ذلك، قررت القيادة إجراء تحقيق في صفوف المنطقة حول الاتصالات التي أقيمت بين قادة الجبهة الوطنية والأوساط الحكومية (جرى حديث عن لقاء بين ميشال لوروى وكونستنتان مليك، من مكتب دوبري، في القصر الصيفي) التي اعتبرت مبدئيا غير مقبولة وعلى أي حال خارجة عن صلاحيات ميشال لوروى. مما رهن مستقبله داخل المنظمة وأصبحت قضيته مطروحة علنيا في أوائل عام 1962. يلخص جان فراندي (3 جانفي 1962) الموقف

السائد في هيئة الأركان بقوله: "ما فتئت قضية الجبهة القومية تطرح على أرض النقاش بشكل دوري، وبدأت الآن تأخذ أبعادا مخيفة"، ليخلص إلى القول: "آن الأوان في الحقيقة لاتخاذ قرار[478]."

كانت رسالة من النقيب لوبيفان (قائد قطاع ميزون كاري) مؤرخة في 9 جانفي، وموجهة خصيصا لجان فارد، المسؤول القيادي لميشال لوروى، كشفت عن وجود هذه الاتصالات. وكان رد فعل فارد عنيفا، وكتب لسالان يطلب منه التبرؤ من أي مسؤولية وشجب تلك الاتصالات: "فيما يخصني، لم يكن لي منذ نهاية أفريل، ولا حتى قبل ذلك، أدنى اتصال مع أي شخص كان مقرب من الأوساط الحكومية، من قريب كان أو من بعيد." وأفهمه بأنه "سيكون سعيدا لو يعرف إن كان هناك قليل من الصحة فيما يروج عن اتصالات مع المبعوثين الموجهين من مكتب دوبري (أو أي سلطة أخرى من النظام القائم) أجراها أعضاء من هيئة أركان الجيش السري." وأكد فارد: "من المحتمل أن هناك أشخاصا مؤهلين وجادين، تمصوا هذه الصفة، أقاموا مثل هذه الاتصالات" (وهو بذلك يستند بالخصوص لمراسلة لوبيفان المؤرخة في 9 جانفي الخاصة بقادة الجبهة الوطنية"[479]). في نفس اليوم (11 جانفي)، رسالة جديدة من فارد تحذر الجبهة الوطنية وتقترح حلولا[480]. وقال أنه "لم يتلقى أي تقرير دقيق، كما طالب به علنا جميع المسؤولين المعنيين منذ يوم الذي اتخذت فيه القرارات الخاصة بالإدماج الكامل للجبهة الوطنية في منظمة الجيش السري، وفرق كومندوس "Z" في الوحدات الأخرى وتصفية عناصر الجبهة الوطنية الذين يرفضون الامتثال لهذه القرارات.» أثناء الاجتماع، أعطى لوبيفان ضمانات شفوية بأن المشكلة حلت أو في طريقها إلى الحل»، وهذا ليس صحيحا. قضية الاتصالات التي وصفت بـ«الضخمة» تضاف، حسب ما جاء في الرسالة، إلى سوابق لا تقل خطورة. ولقد أشار فارد إلى أن لوبيفان

«تذمر هو بنفسه كثيرا من تصرفاهم ومن حملاتهم المتعسفة لجمع الأموال ومن مباداراتهم المؤسفة في مجال الدعاية (توزيع منشورات من إصدار بعار سيدو، إلخ)» وأعاد ذكر كل التهم التي نسبت إليه: «أذكّر أنهم سبوا أنا متاعب كثيرة بتهورهم وقلة يقظتهم أمام البوليس، وأن تهمة الفاشية التي الصقت بنا [...] تعود في أغلب الأحيان إلى نشاطهم.» باسم «الوحدة»، خيّرت الجبهة الوطنية، مناضلين وقادة، بين الانضمام الكامل، بغير تحفظ وعن قناعة صادقة، أو تصفية منظمة الجيش السري.» لم تعد استقلالية الجبهة الوطنية سوى ذكرى من الماضي، لكن بقي البت في قضية «المدعو ليزات» (ميشال لوروى). وكان رأي فارد الذي طلب من سالان «قراره في هذه النقطة تحديدا»، في ذلك أن نفيه من الجزائر أمر لا مفر منه.»

سارع لوبيفان للرد على رسائل فارد لأنه أحس بأنه «لم يوفهم قصده في موضوع الجبهة الوطنية[481]». أكد أولا «أن عملية إدماج عناصر الجبهة الوطنية في وحدات الكومندوس [...] متواصلة [...] من دون صعوبات كبيرة.» المشكلة في نظر لوبيفان «تكمن في هؤلاء القادة وخاصة في ليزات» الذي لا يشاركه «لا في طموحاته ولا في مشاريعه». ومن ثم، كان يرى بأن المشكلة يجب أن تحل بشكل جذري ونهائي، فيما يخص ليزات من طرف القيادة العليا» (ولأول مرة طرحت فكرة تصفية لوروى جسديا) وطلب منه أن يسلم هذه الرسالة إلى سالان. وهذا ما فعله فارد، وفي يوم 13 من نفس الشهر، قام «الزعيم» بتكليف فراندي بإعداد «تعليمات صارمة[482]» (التعليمة رقم 20 التي تدين نشاطات الجبهة الوطنية). الحكم الذي أصدره سالان[483] لا يقبل الطعن، ذلك أنه وصف مسعى زعماء الجبهة الوطنية (وذكرهم بأسمائهم) بالخيانة العظمى «خيانة إزاءنا لأننا كنا دائما نضع الدفاع عن الوحدة الترابية ضمن مبادئنا الأساسية» و«إزاء أهالي الجزائر [...] التي لا تقبل فكرة التقسيم بأي حال من الأحوال، أو

فكرة الانفصال بين الجاليات»، التي لا تفصلها سوى خطوة عن التمييز العنصري.»

في هذا الإطار، اقترح سالان «حلين: الامثال أو التنحي»، مضيفا: «سأتخذ الإجراءات الاستعراضية المطلوبة.» وبعد هذا الكلام بخمسة أيام، استخدم الإجراءات الاستعراضية المطلوبة.» وبعد هذا الكلام بخمسة أيام، قرر «سوفيت النقباء» (لوبيفان، برانكا، آشار، مونتانيون، بيكو داسيني)، بالاتفاق مع دافيلدر، قرر تصفية ميشال لوروى وروني فيار. وكان سوزيني من أبلغ مباشرة سالان بالأمر[484]. في يوم 19 جانفي، قام فيليب لوبيفان بتحديد هوية الشخص المراد تصفيته، وعثر على جثة فيار في اليوم التالي فوق مكان «فور دلو». وبعد مرور أسبوعين، في 7 فيفري، على الساعة السادسة مساء، قتل النقيب السابق للواء المظليين الأول برصاصة من رشاشة «ماس 36» من طرف عناصر من الدرك المتنقل، بعدما حاول التهرب من حاجز أمني في شارع جاك ڤري ڤوري[485]. وكان المكان الذي سقط فيه يملأ يوميا بالزهور التي يضعها الناس، ومشى عشرات الآلاف منهم في جنازته التي أقيمت بعد ثلاثة أيام، وكان في وسطهم الأميرال لوبيفان، والد المرحوم[486].

هزت قضية لوري ـ فيار أوساط اليمين المتطرف، في الجزائر وكذلك في فرنسا، وأثارت جدالا لم ينته. ندد أصدقاء ميشال لوري من «الأمة الفتية» بهذا الإغتيال بشدة واتهموا جان جاك سوزيني، الوطني المحلف في هيئة الأركان. ومن يومها، استنكرت أوساط أخرى في «الأمة الفتية» اغتيال لوري وفيار، ورأت فيه، على غرار جيل مرموز، «عملية تطهيرية من الصبغة الستالينية الخالصة» مست «مثاليين مخلصين» عرفوا بالإضافة إلى ذلك بالاقتراح الذي عرضوه على مناضلي منظمة الجيش السري، والمتمثل في «هدف واقع، أليم لكنه متلائم مع قدراتهم.[487]» استمر الجدل لسنوات، إلى حدث دومنيك فينر، الذي تربطه علاقة وثيقة بميشال لوروى الذي عرفه منذ عام 1954 (في سرية BCP الرابعة، وفي صفوف "الأمة الفتية") عن

"عملية تطهير داخلية"، مشيرا إلى أنه "إذا كانت لمنظمة الجيش السري رجال قادرون، عن غرور أو غيرة أو خلافات سياسية، على اغتيال أفضل رفاقهم في الكفاح، فإن المنظمة محكوم عليها[488]". وكان بيار سيدو أكثر وضوحا في اتهاماته، بحيث اتهم جان جاك سوزيني الذي وصمه بـ"المكافح المزيف" الذي نسب إليه "انحراف منظمة الجيش السري ونكسته" وكذا اغتيال صديقه ميشال لوروى[489]. على صعيد آخر، لم يكف جاك فيار عن الدفاع عن ذكرى والده ونشط مع جده، أرسان، جمعية أطلق عليها اسم جمعية أصدقاء روني فيار- التي تأسست عام 1962 وكان من بين أوائل رؤساء لجنتها الشرفية المركيز دو بروس دو مونبيرو، مؤسس "فرنسا البعث" ثم الكونت دو شاربونيير. في جريدتها، تقدم الجمعية تفسيرا قاطعا لأسباب موته : "غُدر به وقتل بأمر من جان جاك سوزيني، وهو شخص مسكون بطموحاته ومصالحه الذاتية التي لا حدود لها[490]." أما عن احتمال تورط سالان، فلم تكن واردة، لأن الجنرال كتب فيما بعد إلى جاك فيار بتاريخ 3 ماي 1973 رسالة قصيرة (أدرجت ضمن الشهادات المشيدة بروني فيار)، أكد له فيها بأن روني فيار "خدم بشجاعة وإخلاص قضية الجزائر الفرنسية"، مضيفا: "لم اعتبره يوما خائنا. وأنا شخصيا عارضت اغتياله، ولقد تم ذلك مخالفة لأوامري. واعتقد أنه خطأ مأساوي[491]."

هذا التفسير يخالف تماما التفسير الذي تبناه مسؤولو هيئة أركان المنظمة أثناء وبعد تلك الأحداث. الجنرال فارد، وبعدما رأى منشورا صادرا عن فرع المنظمة في المتربول (فرنسا) نسبه لمجموعات "منشقة متطرفة من باريس، قد يكونون الإخوة سيدو" الذي اشتبه في سلوكهم، طلب من سالان تعقبا في شكل منشور يتولى تحريره سوزيني، ويبرز "خيانة لوروى وفيار بسبب علاقتهما المشبوهة مع رجال ماتينيون، وعملهما ضد قضية الجزائر الفرنسية، بالسعي لفرض الحل العنصري الوهمي لتقسيم البلد،

وأنهما مسؤولان مباشرة عن إثارة إحداث لتعميق الهوة بين الأوروبيين والمسلمين، وأنهما كانا دائما يرفضان الاستماع لكل التحذيرات للكف عن خطاياهم التي صارت في الأخير خطايا إجرامية[492]". من جهته، كتب فرنسي في يومياته بتاريخ 21 جانفي، تعليقا على اغتيال لوري وفيار: "إن الكفاح السري له قوانينه، وهي أشد قسوة من قوانين الحرب التي تعلمنا احترام عليها[493]." أما بيريز، في حديثه عن القضية بعد مرور ثلاثة عقود عليها[494]، فقد وصفهما بالرجلين "النظيفين" ولا يرعتبرهما خائنين"، إلا أنه رفض كلمة "العملية التطهيرية": "لم يكن هناك سوى قتيلان." وأشار إلى ما يصفه بالأخطاء الثلاثة التي وقع فيها المناضلان: "العصيان في ظرف صعب بالنسبة للمنظمة، سذاجتهما بالانسياق وراء رجالة سياسة لا يهمهم سوى توظيفهما، وأخيرا سعيهما لفرض وجهة نظرهما بالقوة أي خطأ." واستشهد بيريز هنا بعبارة قالها لوروى: "أنا أعزك كثيرا، لكن إن لم تبعدا، ستشرب النخب مثل الآخرين." وختم بيريز بالقول: "لقد نسي من كان يتكلم."

13. إعادة انتشار ضرورية

أجبر حجم القمع المفروض على منظمة الجيش السري ضرورة الاختباء. غداة قضية لوروا- فيار، حذر سالان شخصيا المسؤولين من التغلغل الذي تقوم به الشرطة السرية تحت ستار التعاطف الذي يبديه بعض أفرادها مع منظمة الجيش السري. فبالاستناد إلى «خبرته الشخصية التي «كانت تدفعه إلى اعتماد أقصى درجات الحيطة، حذر كل واحد من « التغلغل المتعمد أو غير المتعمد» [495]. لقد كانت تعليمات المسؤولين تحض على ضرورة الالتزام «قواعد السرية » إلى جانب بديهية تقليل حجم «خسائرنا إلى الحد الأدنى»[496]. ولقد كان المسؤول المصدر للتعليمات على دراية بقلة عدد الإطارات، لذا ما انفك يصر ويكرر على مسامع وأعين «الإطارات في المستويات الدنيا بضرورة الأخذ بجميع الاحتياطات اللازمة». وإذا كان «لو بيفان» هو أول ضابط سقط مقاتلا في صفوف منظمة الجيش السري، فلقد كانت الأسابيع اللاحقة أشد صعوبة على المنظمة. يوم 7 فيفري، وهو نفس اليوم الذي مات فيه لو بيفان، تم توقيف زانيتاسي المسؤول عن منظمة الاستعلامات والعمليات [497]. كما تلقت المنظمة ضربة قوية أياما بعد توقيف «بيكو داسيني» المشرف على قطاع بوزريعة. كان السبب في ذلك، بحسب بيريز «مجرد صدفة «كون السيارة التي كان يقودها قد تم إبلاغ الشرطة عنها خطأ بأنها مسروقة [498]. من وجهة نظر بيريز» كان لزاما الاعتراف رسميا بعملية التوقيف والإعلان عنها». لقد حفزه عاملان: «السماح من خلال هذه القضية للرجوع بسرعة إلى حكم القضاء»، أما

«من حيث علاقتها بالسكان [...] بالتركيز على أنه في الوقت الذي تم فيه إزاحة ضابطين من قبل قوات الأمن، فإنه تم استبدالهما في منصبيهما من قبل صديقين متطوعين وذلك لضمان مواصلة العمل».

كان على منظمة الجيش السري التفكير في الأهداف ومراعاة الإمكانيات. أما «النجاحات الخارقة» التي تحققت في الجزائر العاصمة ضد المخبرين، وبعيدا عن صداها الإعلامي، فإنها لم تكن لترفع من حماسة أعضاء رئاسة الأركان. على المستوى الداخلي العملي اعتبرت نشاطات منظمة الجيش السري محدودة ولو أن صعوبات التجسيد قد تمت الإشارة إليها [499]. «إن مباشرة كل ما كان يمكن القيام به لتقوية المناطق قد أصبح لزاما الآن» لأن «أصداء نجاحات بعض العمليات الخارقة في الداخل كان من شأنها إحداث تأثيرات نفسية هامة» (خاصة في البلد الأم) وهو الشيء الذي سيجبر النظام «على الإبقاء على قوات عديدة في أماكن متعددة لحماية المناطق الحساسة ومراكز الاتصال وهذا أمر من شأنه عرقلة عملية التنقل والتراجع». هنا يمكننا طرح فرضيتين لهما مغزى مستقبلي وهما المقاومة من الجبال أو التخفي والقيام بعمليات التخريب.

مؤر المقاومة من الجبال أو سياسة التخفي

كان سالان مقتنعا بالمقاومة من الجبال واعتبر ذلك سيلا أكثر من ضروري لتجنيب «الانغلاق على الذات» من طرف منظمة الجيش السري داخل المراكز العمرانية الكبرى وكذلك لمنع جبهة التحرير الوطني من إحكام سيطرتها على مناطق كاملة (المتيجة والقبائل والساحل الخ) بعد عملية سحب القوات إلى الثكنات داخل البلاد. اقترح «الزعيم» في هذا السياق ومن دون أدنى تأخر تسريع عملية الإنشاء في الجبال» و

«أصر على إقامة منشآت عاجلة في كامل الإقليم»[500]. كانت الهوة فيما بين المبادئ والتنفيذ سحيقة. فقد كان قودار أحد قدامى الفيركور (رجال الفيلق الأخضر) والذي عيّنه سالان لقيادة العملية على علم بذلك، وهذا ما يذكر بالإخفاقات السابقة كتلك التي وقعت في جبال قالمة وجيجيل (عنابة). في 6 فيفري 1962 استسلم الرجال الستة والثلاثون الذين كانوا تحت قيادة روجي هولاندر الملقب «بيوباي»[501]. اعتبر (قودار) بأن «جبالنا لا ينبغي لها أن تكون مجرد مخابئ لأشباه الأقوياء، الذين يرتادون المزارع ولا يسعون للمواجهة»[502]. إذا ما سنحت فرص في المستقبل فلابد من تحضيرها بعناية. اعتمادا على قراءات قودار يمكن القول بأن شروط النجاح يرتبط بعدة: «لا يمكن اعتماد انطلاقة من الأوراس إلا من خلال تمرد عام لقبائل الشاوية. عصيان يمكن افتعاله من خلال إخلاء جبال باتنة شرط الإعداد له الآن»[503]. أقام قودار مشروع مقاومة من الجبال تضمن « قاعدة» (6 رجال للتموين والمعلومات والاتصال) ثم كتيبة كومندوس (25 رجلا من ضمنها 5 أفواج بخمسة أفراد؛ واحدة للقيادة وأخرى « للإسناد » و3 « للمواجهة »)[504]. تلقت قيادة الأركان نداءات الاستعداد من خلال تقارير نشاطات المراسلين المحليين. كان أحد التقارير بتاريخ 9 فيفري 1962 متعلقا بمنطقتي البويرة وباليسترو مفعما بالتفاؤل[505]. في بعض المناطق الفرعية (ضواحي المنطقة المختصة المستقلة بعاومار) لم يعد هناك تواجد لوحدة عسكرية أو مدربين وهذا ما كان سيؤدي بحسب صاحب التقرير إلى نداءات استغاثة وحماية من قبل المسلمين المدعومين من رؤساء البلديات. إن حالة مثل هذه من شأنها أن تشكل وضعية إيجابية لإقامة بؤرة مقاومة تكون ضامنة لولاء السكان. بحسب النقاشات المبدئية عدت بؤر المقاومة صعبة التحقيق. لقد كان لزاما الاتفاق على وجهتها. وقد كانت حالة المدية ذات مغزى خاص.

اختار سالان «كامي فينيو» الذي «كان في مقدوره تقديم خدمات جمة في مجال إقامة بؤر المواجهة من الجبال وربطها بالمسلمين»[506]. هذا التقدير كان في صالح فينيو، وشاطره فيه (إيف قودار) الذي رغب في تقليده منصب نائب ل (ليسترا) في منطقة المدية، لم يكن يحضى بإجماع قيادة الأركان. اعترض (بول قاردي) الذي فضل الالتزام بتطبيق الأوامر حرفيا وبصرامة على تعيين (فينيو). نفى عن هذا الأخير أي كفاءة تمكنه من إدارة بؤر الجبال كما شكك في تأثيره المفترض قائلا: «إن تأثيره لا يعدو أن يكون على جزء صغير من مثلث لوفيردو، داميات وبن شيكاو» كما انتقد شاهين عمله التي كان أشد «اعتراضا عليها». فضل شكلا موحدا بين رائد الاحتياط (مينيو) ومقدم الاحتياط (ديثوي) واقترح منح دور المترجم لمينيو الذي وضع تحت إمرة ديتوي[507]. لم تكن هذه الصراعات لتغيّر من إصرار قيادة الأركان على تطبيق سياسة (سالان) حول بؤر المواجهة في الجبال. لقد دعّم (بول قاردي) شخصيا وبقوة طلبا ب 10 ملايين (من الفرنكات القديمة) كان قد تقدم به (قودار): « تُمنح الأولوية المطلقة لمناطق التجميع وإنشاء بؤر التكوين في الجبال مع التركيز بصفة خاصة على العناصر البديلة وإطاراتها »، كما أشار عميد فيلق[508]. تمت إقامة بؤر في الجبال مع نهاية شهر فيفري 1962 وكانت بؤرة (فولتير)[509] في منطقة القبائل الكبرى وأكبر منها كانت بؤرة (ليوطي) عند التقاطع الرباعي لكل من تابلاط وباليسترو وعين بسام وبير اغبالو تحت إمرة النقيب (قاسطون) بالملازم الأول الاحتياطي (طامبوريني)[510]، كما « جند » النقيب كريستان في نفس المنطقة 15 رجلا. وفي قراءة للتقارير الموجهة لرئاسة الأركان بدا أن الحالة المعنوية العامة كانت إيجابية بفعل عملية التخزين الكبيرة للمواد الغذائية (2.5 طن من المعلبات ومشتقاتها، 16 طنا من القمح، 4 أطنان من القهوة الخ.) وفيما يخص المواد الصيدلانية (كانت الكمية معتبرة »)[511].

لكنه وبعد أيام معدودات، صارت لهجة التقارير أقل حماسة لأن العملية برمتها فشلت فشلا ذريعا. فقد انتظر النقيب فاسطون دون جدوى وصول الرجال والعتاد الذي وعد به النقيب كريستان[512]. عشية اتفاقيات إيفيان لم تكن بؤر جبال منظمة الجيش السري سوى ثمور من ورق ولو أن بعض التقارير الواردة كانت توحي بشيء من التفاؤل. كان من الضروري نسيان الماضي القريب، في إشارة جاءت في بلاغ من قسنطينة في 12 مارس 1962 يتعلق «بقضية فاسطون» والذي استدل «بالإرادة الفعلية» لهذا الأخير للقيام بمهمة أخرى جديدة، مستفيدا من الأخطاء السابقة[513]. التحقت إطارات أخرى بالمنظمة كالنقيبين (سوائر) و(مورا) اللذان اعتبرا أكثر مراسا على قيادة بؤر الجبال وهو ما اعتبر فأل خير لتطوير هذه البؤر[514].

تخريب وتعذيب جسدي

كانت لسالان مواقف مميزة حول هذا الموضوع. بدأ بتهنئة الرجال الذين قاموا بالعمليات المثيرة مشيرا إلى عملية الأبيار وتفجير منشآت الإذاعة وتخريب باخرة «جبل ديرا» التي كانت تقل جنودا إلى مدينة عنابة. لقد اعتبر هذه «الانجازات بمثابة شاهد على روح المبادرة والشجاعة التي لا جدال فيهما»[515]. شدد على شرعية مثل هذه الفرص مكررا: «بأن هذه العمليات هي من ضمن تلك التي كان يأمر بها في تعليماته عندما كان يقول بأنه يجب إشعال النار في كل القطاعات. إن شكل الحرب التي نخوضها تفرض علينا استعمال كل الوسائل لإرباك وتثبيط الخصم، دعما لمواقعنا وتحسينا لوسائلنا». بهذا الأسلوب بدا وأن «الزعيم العظيم» قد تنازل عن بذلة العميد الديمقراطي وأصبح يتبنى خطاب زعيم ثوري: «علينا أخذ السلاح من مخازن الخصم، يجب الاستيلاء على الأموال من بنوكه».

الكم الهدوء الأخضر» إذن «لكل فعل ايجابي ومثير». كانت تعليمات سالان تشير من هيئة إلى أخرى ويتم تنفيذها، كما عمد المسؤولون إلى المبادرة والجدية. تم إبداء تخوفات عديدة على مستوى قطاعات كثيرة[516]. في البداية كان لزاما مراعاة مشاعر السكان الأوروبيين؛ وعندما تدعو الضرورة لاشراكهم يجب ألا يكون هناك «تمادٍ غير ضروري» أي بتعبير آخر ألا تكون هناك «جرائم عنصرية». في هذا السياق لا بد من الأخذ في الإعتبار العناصر ذات التأطير المحدود في منظمة الجيش السري. في الوقت الذي ما زال فيه الوطن الأم تحت صدمة الاغتيال الفاشل ضد (الدري بالرو) والذي ترك تشويها في وجه الفتاة (دلفين رونار) إلى جانب الثماني قتلى في (شارون)، فإن «جرائم عنصرية» حقيقية تحدث بصفة خاصة في الجزائر العاصمة منذ 24 فيفري. بعد جريمة قتل (جورج ايرتيي) على سيارة أجرة أوروبي، في باب الواد، قام بعض الأوروبيين بلباس مدني بإطلاق النار على المسلمين[517]. مثل هذه الأعمال الإجرامية خلقت مشاكل حقيقية لقادة منظمة الجيش السري. أشار فيراندي خلال هذه الأيام المأساوية بأن «جملة من الأفعال العنيفة المنسوبة لمنظمة الجيش السري تبقى [...] حسب وجهة نظره غير مفهومة» [518]. تقترب هذه الملاحظة من تعليمة فودري الصادرة بتاريخ 28 فيفري والمتعلقة «بالاغتيالات» التي حدثت في 26 فيفري في إحياء ميشلي وميسوني. في رسالة وجهها القادة النظمة أشار قائد الجزائر الكبرى إلى جهله التام بما دبر من اغتيالات مدعيا بأن «الأفعال التي دبرت في 02/26 [...] هي ذات مصادر خارجة عن طاقتي ولم يتم إخباري بها مسبقا من أي جهة كانت»[519]. وبفعل التنديد الذي أعقبها («فإنه لا [...] يوجد أدنى شك بأنه لم يتسن فهمها ولا تأييدها من قبل السكان») لهذا قرر في بيان صادر في 27 فيفري تكذيب الإي محاولة إطلاق حملة «جريمة عنصرية» بالجزائر العاصمة أو وهران».

كما أشار النص إلى أن منظمة الجيش السري « تحترم وتدافع عن المسلمين تماما مثل الأوروبيين» وأنها « لا تقوم بالإرهاب الأعمى على عكس جبهة التحرير الوطني».

بغض النظر عن التكذيب تطرح مسألة هوية الأشخاص الذين قاموا بهذه الأفعال. لقد طرح (جان فراندي) إمكانية قيام عناصر تدعي انتماءها لمنظمة الجيش السري لكنها «لا تخضع فعليا لمراقبتها» [520]. أما فودري فقد كان أكثر دقة حين تحدث «عن جماعات كانت إحداها على الأقل تحت إمرة المسمى «جيزو». جعل فودري من هذه القضية مسألة مبدئية وصرح «منددا» دون ليس بمثل هذه الأفعال: «أعتقد بأننا نمتلك ما يكفي من وسائل العمل لاجتناب اللجوء لمثل هذه السبل وأعتقد بأن هذه الأفعال قامت بها عناصر غير مسؤولة ومحرضون واعون أو غير واعين. لكني أرى بأنه على القيادة أن تدين وتمنع وتحارب دون أدنى تأخير وبكل الوسائل الأفعال التي تضر صراحة ودون أدني شك بالقضية التي هي جوهر نضالنا». رغم مرور بعض الأيام فقد بقيت المسألة دون توضيح مما دفع ببول قاردي إلى «أن يطلب صراحة» من بيريز«كشف كل المعلومات المتوفرة» (مصدر الأوامر والأسماء والمنفذين الخ): «إنه من الضروري تنويرنا وأخذ الإجراءات اللازمة تجاه المسؤولين عن هذه الأحداث من جهة واجتناب العودة لمثلها من جهة أخرى»[521]. انتقل بيريز في اليوم الموالي للهجوم المضاد ومن دون إعطاء توضيحات محددة، تبنى وبرّر الأحداث التي وقعت في 26 فيفري[522] إذ صرح بأنه «يعارض كلية» كلا من فودري وبول قاردي بخصوص «الأصداء الأخلاقية لهذه الأعمال»، «إنها أفعال لم تفهم معانيها». كما استشاط غضبا من الاتهام الذي وجه «لجيزو»: منذ متى أصبحت مثل هذه الأحداث الخطيرة محل إشاعات ؟» كما كشف عن قناعته «بان الأحداث تحت سيطرتنا التامة» وبأن «هدف المناورة سيتحقق

من قريب» والمتمثل في التفعيل المسبق من قبل قوى الأمن لبرنامج الحصار والتصدي لجبهة التحرير الوطني على حساب الفرنسيين من أصل أوروبي ولكن FO ، صدامات دامية بين FO وجبهة التحرير الوطني، «تباطؤ» في المفاوضات الحالية نتيجة مطالب جديدة من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية «بأن وقف إطلاق النار معناه السلم» واستبداله بالحقيقة الأخرى المرسية «بأن وقف إطلاق النار يؤدي إلى حمام دم» . وأخيرا جاهر بيريز في نبرة من الازدراء، تجاه الذين تخيف الحكومة (وتخيفكم كذلك على ما يبدو لي) بأن «وقف إطلاق النار يؤدي إلى حمام دم» . وأخيرا جاهر بيريز في نبرة من الازدراء، تجاه مسيري القيادة العامة: «القيام بحرب تحريرية شيء، خاصة عندما نكون في صف قوى الأمن القانونية المدعمة بالوسائل الكبرى، وشيء آخر عند ممارستها من منطق التمرد ومحدودية الإمكانات مؤقتا. وبدون الرجوع إلى أطوار الماضي، لنا في جبهة التحرير الوطني المثال الكافي».

تبنى بيريز التصعيد نحو التطرف إذ بعد يومين فقط وفي تقرير جديد هنأ نفسه في بيان نشاطه الذي امتد من 26 فيفري إلى 4 مارس، داعيا فيه إلى مواصلة التقدم قائلا: «إن نشاط منظمة الجيش السري سيطر عدديا وماديا على نشاط جبهة التحرير الوطني لكن هذه الأخيرة تواصل الرد بفاعلية على كل عملياتنا الكبرى» (كما أنها ما زالت تذكر «نشاطنا ليوم 26»). «علينا مواصلة المجهود دون هوادة حتى نتمكن من القضاء الجسماني على مجاري جبهة التحرير الوطني[523].» مع بداية شهر مارس يمكن القول بأن منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني كانتا متقاربتين في أعداد محاولات الاغتيال إذا ما تتبعنا الأرقام التي أعلنتها البعثة العامة (وقعت 63 محاولة اغتيال في ربوع الجزائر فيما بين الساعة 16 ليوم 5 مارس والساعة 16 ليوم 6 مارس؛ كانت 49 محاولة اغتيال بأسلحة نارية، 27 من قبل منظمة الجيش السري و22 محاولة لجبهة التحرير الوطني. أما الوفيات

فكان عددها 13، من بينها 7 تنسيبات فيها منظمة الجيش السري و6 تنسيبات فيها جبهة التحرير الوطني)[524]. بالتزامه الحرب الشاملة يكون قائد منظمة الاستعلامات والعمليات قد راوغ علنا غالبية القيادة العامة. أعلن موقفه هذا في رسالة مفصلة إلى بول ڤاردي الذي وضح له بأن «أجوبته تتناقض قطعيا مع أجوبة س300 [فودري]»[525]. جراء اتهام بيريز له، اختار هذا الأخير عدم لفت الأنظار إليه وعمد بعد أيام إلى التخفيف من حدة انتقاداته التي أصبحت تركز على الشكل أكثر من تركيزها على المضمون: «لست فقط على استعداد لتفهم دوافع العمليات التي بدأها 40 [بيريز] منذ 2/24، لكني على استعداد لقبولها وربما مساعدته عند الضرورة إذا رغب هو بذلك». الشيء الوحيد الذي كان يقلقه هو «أن يكون على اطلاع بما يدور في القطاع الذي هو مسؤول عنه». كل ما أراده إذن هو إعلامه المسبق: «الفلسفة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من هذه القضية هي أن مجرد إرسال رسالة بثلاثة أسطر لصديق كانت كافية لتوضيح ملابسات القضية منذ البداية، ومن المؤسف أن نصل إلى التشكيك في هذا الصديق أو القيادة لأننا لم نقم بعملية الإعلام المسبق»[526]. بالرجوع إلى تعابير فودري، كانت «فلسفة» قصيرة النظر لأن مدلولات أعمال بيريز تعني، من خلال ما جاهر به هو بوضوح، انعطافا مهما حتى لا نقول استدارة على عقب فيما يخص علاقة منظمة الجيش السري بالعنف وبالدولة». بفرضها في الساحة من قبل قائد منظمة الاستعلامات والعمليات، بدا منطق «الأرض المحروقة» ينمو قبل التوقيع على اتفاقيات ايفيان.

تهديد مستشرٍ للأوروبيين

لم تكن عملية زعزعة استقرار الحكومة، خاصة في قطاعات الخدمات العامة للمحافظات الجزائرية (من خلال مضاعفة إضرابات 29 جانفي والأيام التي تلت)[527]، النتائج المرجوة (خاصة في القطاعات المالية)[528]. ما دام واضحا أنه لا يجب نسيان مصالح المواطنين إذ «من حق السكان العيش، وبأولوية المآكل». أصبحت الإضرابات وعملية تنسيقها من الاهتمامات الأساسية لقيادة الأركان وخاصة لفودري الذي تخوّف من «انهيار اقتصادي في الجزائر العاصمة» و«من ضجر السكان»، خاصة صغار التجار الذين يمثلون أحد الداعمين الأساسيين لمنظمة الجيش السري[529]. لما قرر قائد الجزائر الكبرى ابتداء، من 16 فيفري إنشاء «مكتب هيكلة عودية» في المدينة البيضاء، مهمته تنظيم وبرمجة الإضرابات لزيادة فاعليتها من خلال عملية تناوب) وتفعيل صداها (من خلال بعثات للمسؤولين بيانات صحفية). لم يكن فودري الوحيد الذي قلق من النتائج التي قد ترتب عن الإضرابات، مخافة خنقها للاقتصاد وبالتالي تقليص المصادر المالية للمنظمة طرح أحد المسؤولين الماليين توصيتين أساسيتين: «التحكم بعنف في طريقة إعلان الإضراب» (على الأمر ألا يصدر إلا من «زعماء القيادة الكبار») والبحث عن مصادر تمويل في المكان ذاته (مساعدة أرباب الأعمال تم «ضمانها» لكن بقيت مسالة البنك «عالقة»). أما في البلد الأم (بالإشارة إلى هذه المسألة)[530]. يجب الإضافة إلى تحفظات فودري الحالات التي مارس فيها بعض العمليات التي تشنها «فرق خاصة» والتي تدل على أن القيادة العامة تجد صعوبات في التحكم في جماعاتها وهذا لتجنب الانزلاق والخروج عن المسارات: في مقدور قائد قطاع التعامل لوحده مع «سوق سلاح افتراضي»، لكن بالنسبة لعمليات السطو التي تطال

الصناديق الفلاحية فإن هذا يعد شيئا «مكروها» بالنظر «إلى الاتفاقات التي تمت [...] مع المدراء، والتي حددت سبل تنفيذ أبسط مع نتائج أفضل»[531].

كما أن فرض أعباء على السكان كان يعني فيما يعنيه مراقبة تحركاتهم من خلال «مراقبة فعلية»[...] لأسفارهم من الجزائر». الغاية المتبعة هي تثبيت الأوروبيين على التراب الجزائري ومنع كل محاولة نزوح في نفس الوقت الذي تفرض فيه منظمة الجيش السري كبديل شرعي مضاد: «على كل واحد[...] التوصل إلى قناعة أن ترخيص منظمة الجيش السري أصبح في مستوى إلزامية تلك التصاريح الصادرة عن دائرة الشرطة[532]». تم اتخاذ ترتيبات في شكل رسائل تهديد ممضاة من قبل منظمة الجيش السري لإجبار المؤسسات على البقاء فوق التراب الجزائري ومن جهة أخرى كانت التحولات الجارية في الوطن الأم في قطاع الموظفين مدعاة لقلق هيأة الأركان والأقدام السوداء المتابعة. لكن منظمة الجيش السري غير قادرة على مواجهة مباشرة لتلك القرارات. التعليمات هي «السعي لإبطاء وتيرة التحولات» بالتحجج بكل الذرائع الممكنة (العائلة، الصحة الخ.) أو المبادرة بإضراب في حال «التسريح من العمل» (..)[533]. وتماشيا مع المنطق، لابد من القول بأن ضغط الدولة مقارنة بضغطنا هو أقوى وأكثر فاعلية على الموظفين. أرسل لهم جان موران تعليمة في 24 فيفري وبعد أن أشار فيها إلى أن السياسة المتبعة هي «السياسة العقلانية الوحيدة» ووضع نفسه في مقام صاحب العمل بمناورته القيادية («واجب الطاعة تجاه المؤسسة القانونية») وبتهديده (في حالة الإخلال بتلك الواجبات) وتقديم ضمانات. فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، كان الممثل العام واضحا: «ليس هناك أدنى شك لدى الهيئات المسؤولة بضرورة ضمان حقوق وخيرات الموظفين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر [...] معنى هذا أن للموظفين في الجزائر نفس الحقوق والضمانات التي لنظرائهم في البلد

الأم»[534]. في مواجهة هذه الالتزامات، كل ما يمكن فعله هو الرضوخ وتأخير الاستحقاقات بالنسبة للمنظمة في تعاملها مع مصالح الخدمات العامة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فإن بعض من النتائج تبدو أكثر تشجيعا. بخلال ذلك أنه في 15 فيفري ذهب فودري صحبة ايفون بروشي لملاقاة المسؤولين عن النقابة التجارية والمجلس الوطني للموظفين المحليين. تم التوصل إلى تفاهم وافق بموجبه أرباب الأعمال «على التنسيق بدقة» مع المنظمة (لم يتم توضيح الكيفية) وتقبلوا مبدأ إقامة لقاء يومي، كل صباح، مع ممثل عن فودري[535]. في المقابل، تفاعل مسؤولو أرباب الأعمال إيجابيا مع فكرة «إدخال شيء من الانضباط على الإضرابات العفوية». هل لنا أن نرى في هذا التقارب تفاهما بين أرباب الأعمال ومنظمة الجيش السري، وتطبيقا حرفيا لصيغة فودري :«ضمنت دعم عالم التجارة وأرباب الأعمال ؟». الأصل في الأمر هو أنها مصلحة محددة مع توفير إمكانية لقادة أرباب الأعمال الذين «ارتاحوا» لإمكانية زيادة مراقبة الوضع مع قدرتهم على «معرفة ما إذا كان إضراب ما «جيد» أو سيئ» وكذلك إمكانية تنظيمات أرباب الأعمال على «الرد على الطلبات التي لا يمكن اجتنابها حول المعلومات التي تأتي من قبل المنتسبين لها». من جهة منظمة الجيش السري، فإن المعلومات المقدمة، خاصة تلك التي تشير إلى تواجد 160 نقابة أرباب أعمال (والتقرير يضيف علامة «!» للإشارة إلى تفاجؤ وجهل فودري بهذا المحيط)، تشير إلى مدى الأعمال الضرورية التي يجب القيام بها حتى يصبح «الهيكل العمودي» أكثر من مجرد كلام والدخل بالتالي في صميم الأحداث. يبدو مما لا شك فيه أن هذا كان سببا في الصراع حول الكفاءات الذي بدا يظهر بين فودري وفارد، إذ كان هذا الأخير يشير إلى أن «الهياكل من جهة والاقتصاد والمال من الجهة الأخرى»

هما «ميدانان مختلفان تماما»[536]. أراد قارد السيطرة على ميدانه (كان على «استعداد للمناقشة وطرح حججه») ولقد أرسل في 21 فيفري رسالة إلى رئيس الكنفدرالية العامة لأرباب الأعمال للجزائر نسخة من الرسالة التي كان بعث بها لكل واحد من رؤساء النقابات. حدد في هذه الرسالة مبلغ 1200 مليون سنويا كمبلغ «اشتراك والذي يمكن طلبه من الجزائر الكبرى»[537]. وحسب مفردات كاتب الرسالة « فإنه مررها على مختلف الفروع المحترفة تاركا حرية تحديد الإسهام لكل مؤسسة». لكنه بقي عليها أن تعرف على ردة فعل أرباب الأعمال وفيما كان رئيس الكنفدرالية العامة لأرباب أعمال الجزائر سيلعب دور «الحكم والمستشار» الذي تخيله منظمة الجيش السري من أجل «إفهام الجميع بالأهمية القصوى» للصراع الدائر. لقد كانت أوهام منظمة الجيش السري حول هذه النقطة عديدة.

«التأثير» على المسلمين و «استدراجهم»

كان الهدف المسطر على الدوام هو «التأثير» على «الوسط الإسلامي» ما يعني «استدراجه» وليس «إبعاده» بالمرة. كانت الفكرة الأساس في أذهان قادة منظمة الجيش السري هي وضع هذه الأخيرة كمحاور ثالث فيما بين الحكومة وجبهة التحرير الوطني وربح معركة الرأي المرتبطة بالمسلمين. وإذ انشغلت منظمة الجيش السري بكتابة وتوزيع منشورات باللغة العربية على مستوى المكتب الإسلامي في فدرالية الصحافة موجهة للمسلمين خاصة[538]، كان لابد من اتخاذ إجراءات أخرى. ولقد ورد في محضر رواية لأحداث إحدى العمليات جرت ليلة 26 و27 جانفي من قبل مكتب النشاط العملياتي الساحل في وسط ريفي إسلامي، بدوار سيدي سليمان فيما بين السحاولة وكرسية، ما عد نموذجا لمثيلاتها من قبل قيادة

أركان المنظمة[539]. توجهت مفرزة من الرجال بلباس مظليين وأسلحة رشاشة وآلية فيما بين الساعة العاشرة والنصف ليلا والثانية والنصف صباحا إلى 5 تجمعات سكنية. قدم الجنود فعلتهم بداية الأمر في شكل مراقبة عسكرية روتينية (تفتيش واستجواب ثم تجميع للرجال). بعدها انطلقت المرحلة الثانية التي تم سردها في المحضر على الشكل التالي:« قلنا للناس بأننا أعضاء في منظمة الجيش السري، بمعنى أننا جيش العميد سلان، وبأننا الجيش الفرنسي ولا تعادي جيش ديغول، لأن جنود ديغول في واقع الحال لا يلتزمون بأوامره؛ وبأننا في كل مكان وأن عددنا كبير (تم تصوير الأمر كذب عن طريق اتصالات راديو خيالية[...])؛ وبأننا سنتعامل مع كل من يتعامل مع جبهة التحرير الوطني ومن يساعدها بدون شفقة وبأننا جئنا كأصدقاء، وسنعود وسنبقى كذلك إذا لم يرتكب أحد حماقة التعاون مع جبهة التحرير الوطني. إن لدينا المعلومات الدقيقة (كان لدينا كل المعلومات اللازمة عن كل فرد من سكان المشتة). عموما لم يكن الاستقبال رديئا بل كان في بعض الأحيان جيدا للغاية وتخللته مناقشات طويلة مع كثير من الأسئلة من البعض. مجمل القول هو أن السكان بدا عليهم «الذهول» والإعجاب. قدم بعضهم القهوة.»

كانت مثل تلك التجربة المستقاة من الطرق التي اتبعها الجيش في العديد من المناسبات تبرز لنا ما كانت قيادة أركان منظمة الجيش السري تود القيام به. لا بد من الإلمام بأبعادها وإمكانية تحقيقها. شملت العملية منطقة من 3 كيلومتر على 2 كيلومتر وهي مساحة تافهة مقارنة مع مساحة الجزائر الكلية. والأكثر من هذا هو أنه جند لها 11 فردا وتم التخطيط لها بدقة. يلزم منظمة الجيش السري للقيام بمثيلاتها على مستوى أكبر وسائل لا تحوزها. يبقى بعدها المعنوي. قد يكون الأثر في لحظته قويا لكن هل يمتد ويتواصل مع الصراع الدائر ؟ نحن نشكك في إمكانية ذلك.

إمكانية تقارب بين منظمة الجيش السري والحركة الوطنية الجزائرية ؟

مع مطلع فيفري 1962 وبناء على معلومات مستقاة من عميل موثوق في صدقه، تمت اتصالات في لوزان بين فرع منشق عن الحركة الوطنية الجزائرية (عيسى عبدلي أمين مال الحركة الوطنية الجزائرية، ومشري، نائب سابق لتبسة ونارون). قدم عيسى عبدلي، الذي اعتقد أنه يقود 4000 من الأتباع المسلحين في ربوع الجزائر، «اقتراح تعاون» مع منظمة الجيش السري على قاعدة «برنامج اندماجي» وعلى أساس «رابطة متينة مع الدولة الأم»[540]. قسمت مسألة الاتصال هذه قادة منظمة الجيش السري. مقابل تحفظ سالان، رغب آخرون في تجاوز مرحلة «الاتصالات الشكلية» القائمة إلى تواصل أكثر جدية مع خلية بوزرة الجبل التابعة لعبد الله سالمي، قائد ولاية في الحركة الوطنية الجزائرية، والتي تمت إقامتها في الشمال الغربي لبوسعادة (جبل زمرة)، وقادة سياسيين آخرين للحركة الوطنية الجزائرية[541]. كان فودار شديد الحذر من سياسة التخفي في الجبال وبؤرها وفوق ذلك «أشد اعتراضا» على أي اتصال مع الحركة الوطنية الجزائرية وقد أجاب قائلا لبول قاردي: «أنا لا أرى ما يمكن جنيه من فائدة»[542].

أما في الميدان فلقد تمت اتصالات متعددة في مدينة المدية[543]. بحيث تم في 10 فيفري لقاء بين جمال سي العام، ملازم لسي سلمي، ونائبه سي لخضر مع مبعوث محلي لمنظمة الجيش السري تابع لقطاع بول كازال لإعلامه بأن الحركة الوطنية الجزائرية مستعدة لمد منظمة الجيش السري «بالدعم المادي، توفير الحماية بالأرياف والاستبدال والمخابئ ودليلي الطرق» والقيام بمحاولات الاغتيال. لنضف بأنه في بوسعادة كان النقيب

الظروف على الفرع القطاعي لمنظمة الجيش السري على تواصل منتظم مع عمار بن مهيدي أحد أقرباء سالمي. في هذه الظروف المهيأة حدد اجتماع بين مسؤول منظمة الجيش السري بالمدية وسالمي لأواخر فيفري / بداية مارس. كانت المسألة في غاية الأهمية بالنسبة لمنظمة الجيش السري لأن سالمي كان يتبعه 500 إلى 600 فرد مسلح كما كان في مقدوره تجنيد 3000 آخرين لو كانت لديه الأسلحة اللازمة. بقي فودار على حذره فيما يتعلق بالحركة الوطنية الجزائرية وأشار إلى أن سالمي «الذي عمل مع كل الأطراف [...] يبدو على استعداد للانضمام إلينا»، يجب مع ذلك «عدم المبالغة في المكانة التي يحظى بها، سواء على مستوى الحجم أو النفوذ، لدى الجماعات المختلفة التي يدعي تمثيلها»[544]. جرى اللقاء المرتقب فيما بين مسؤول منظمة الجيش السري بالمدية وعبد الله سالمي قائد الولاية 1 و2 للحركة الوطنية الجزائرية بتاريخ 2 مارس ولقد تم تدوينه في محضر مفصل[545]. عن السؤال الفظ والدقيق المتعلق بمدى قبوله «بالاندماج الكلي والواضح مع قوات العميد سالان من حيث اللباس والرتب والراية الزرقاء، والبيضاء، والحمراء لذاك الجيش» ، أجاب سالمي صراحة بالرفض: «بعد مشاورات مع أتباعنا، يبدو أنه في حالة ما إذا تم قبول اقتراحكم، فإننا سوف ندمر الحركة الوطنية الجزائرية وسنفقد ولاء نصف قواتنا وغالبية السلبين [مدنيون مدربون والذين يقارب عددهم 3000 إلى 4000 فرد] من غير المعقول أن نفقد في يومين ما عملنا من أجله طيلة 25 سنة». عوض الاندماج تحقق شكل من أشكال التحالف الغامض، ظرفي وتكتيكي ضد ما كان سلمي ينعته «بجبهة التحرير الوطني الكلب الشيوعي»: «نقبل القتال تحت إمرة العميد سالان شرط ألا يظهر هذا جليا على الأرض. لذا فإننا سنقبل بكل الجنود الذين ترسلونهم لنا دون أن يكون ذلك جليا بأنهم من أتباع منظمة الجيش السري وهذا مراعاة لشعور مدنيينا. مقابل ذلك

نحن على استعداد لمدكم بجندنا لمقاتلة جبهة التحرير الوطني في المكان الذي تريدونه على أن تسلحوهم كما تشاؤون شريطة أن يصبحوا مصالحين عند رجوعهم إلى ولاياتنا.» في المحصلة النهائية عبر مسؤول منظمة الجيش السري، والذي التقى كذلك سي عيسى بن عيسى، عن ارتياحه من مجريات اللقاءات. لذا اقترح بأن تستعمل ولاية سالمي «كمنطقة تراجع وراحة للمتخفين في الجبال والوحدات التي ستنضم لاحقا».

14. عشية التسليح

مخاض «الأرض المحروقة»

على بعد بضع أسابيع من ايفيان والتي كان مسؤولو منظمة الجيش السري يتوقعون من ورائها اتفاقا قريبا فيما بين الاليزي والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة غداة خطاب الجنرال ديغول في 5 فيفري (حين أشار لعودة الجيش الفرنسي إلى التراب الأوروبي والإعلان القريب للعروض التي قدمتها فرنسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية). كانت هناك إشارات أخرى وصلت من مصالح استعلاماتهم أيقنتهم على أهبة الاستعداد، خاصة تلك الرسالة الصادرة عن جان موران بتاريخ 10فيفري 1962. كانت الرسالة موجهة لولاة الجزائر وفيها ركز على «أن السلطات العسكرية سترسل إلى المناطق منشورات مطبوعة في البلد الأم موجهة إلى التوزيع على كافة القطر الجزائري في حال ما تم الإعلان عن وقف لإطلاق النار» ويطلب منهم «الاتصال الشخصي بالقائد العام للمنطقة التابعة [لهم] للتفاهم معه بالنظر إلى عدد السكان، حول توزيع هته المنشورات في الدوائر والقطاعات»[546].

استعدت منظمة الجيش السري للتحرك. ساعدت في بداية الأمر على تحركات مماثلة لما قامت به هي وخاصة حملة التوقيعات التي انطلقت من قبل المحاربين القدامى والمنظمات النقابية حول موضوع «أنا فرنسي». صدرت «تعليمة شفوية»[547] من طرف منظمة الجيش السري لكل القطاعات من أجل تسهيل عملية التوقيع. أما فيما يتعلق بالنداء للإضراب،

الذي صدر عن لجنة الرعاية، ليوم السبت 24 فيفري من الساعة الثامنة إلى العاشرة صباحا، فإن سوزيني حدد لها كلمة التجنيد التالية: « انشروا هذه التعليمات من فرد إلى آخر وأكدوا لمرؤوسيكم بأن قيادة أركان منظمة الجيش السري تدعمها دعما كليا»[548]. عملت قطاعات دعاية المنظمة على إلصاق تسميات تحقيرية في إشارة إلى الاتفاق المتوقع، واصفة إياه «بالاستسلام»[549] مع الإساءة لسمعة المسؤولين المكلفين بمتابعته. كل هذا في إطار مواصلة الحملة المسيئة التي بدأتها ضد موران الذي لقب «بفوليتر»[550]. كانت «الأفكار الموجهة» التي اعتمدت في سياق «البرنامج العام لنشاط (التأثير) النفساني» لصاحبه جان جاك سوزيني، مستقاة من قاموس الحرب العالمية الثانية: «التواطؤ» فيما بين الحكومة الخامسة وجبهة التحرير الوطني وما يقابله من «خرافة المقاومة» الشعار الذي تبنته منظمة الجيش السري إلى جانب كلمة التجنيد المقابلة «للطبيعة الكاذبة المصطنعة» لتلك «الضمانات» المقدمة للأوروبيين[551]. كان قادة المنظمة السرية يستعدون للاتفاقات المقبلة لكن انتظارهم لن يكون وديعا. أبدى قودار قلقه : «مع تزايد احتمالات اتفاق بين الاليزي/ والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما يروى في الصحف، والتخوف من وقف أحادي أو ثنائي لإطلاق النار، تجدنا وصلنا إلى ترك المبادرة للخصم. يتواجد ثلاثة لصوص في الساحة. وإذا توقف اثنان منهم عن المعركة فإن أهمية ذلك تعد ثانوية لأن منظمة الجيش السري، اللص الثالث، سيستمر في الضغط على الزناد. لنتعامل إذا على أنه قد تم التوقيع على الاتفاق ولنسجل في دعايتنا وبكل بساطة إرادة المواصلة إلى النهاية، نهاية بمعنى حتى الموت»[552].

إن مخاض سياسة التجنيد و«الأرض المحروقة» التي لقيت تأييدا من قبل قادة آخرين لمنظمة الجيش السري، خاصة بول قاردي الذي رأى بأنه يجب في «الاتفاق المحتمل بين شارل ديغول وجبهة التحرير الوطني أن يصاحبه

تكثيف للنشاط وبكل الأشكال» وهو ما يعد «كأحسن طريقة تبرز إرادة منظمة الجيش السري على «المضي قدما إلى النهاية»[553]. كان اقتراح بول قاردي بصفة خاصة يرتكز على القيام بتسجيل برامج على الأثير من «أجل تجنيد هم السكان للمقاومة». يتدخل سالان «في نفس البرنامج» إلى جانب قادة آخرين من منظمة الجيش السري[554]. على مستوى آخر وفي جلسة 16 فيفري انكب فودري على توضيح السبل التي يجب اعتمادها لتحسين التجنيد المادي والمعنوي للمنظمة والذي يجب ألا يتعدى 5 مارس كآخر أجل»[555]. سطرت ثلاثة «سبل متكاملة»: « تجنيد كل العناصر الممكن استعمالها من السكان»، رغبة في «التشديد» على المواجهة لدى المتعاطفين من «خلال تسليم المهتمين أوامر مكتوبة تخصهم بالذات والمهام المحددة» التي كلف بها كل فرد. من أجل ماذا ؟ هنا تم طرح ثلاث فرضيات. الأولى وإن غدت غير ممكنة التحقيق وهي «منع تجسيد أي اتفاق فيما بين ديغول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية». أما الثانية والتي اعتبرها فودري «أولوية» هي «إثارة تنديد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالاتفاق المنجز». وجدت كذلك فرضية ثالثة تتمثل في «منع التجسيد الميداني للاتفاقات» و« تعطيل مسار تجسيده المحدد». في أواسط فيفري أي شهرا قبل أيفيان، كانت قيادة أركان منظمة الجيش السري مصرة على المواجهة القصوى. طرح سالان في التعليمة رقم 29 النهج المفترض إتباعه من «خلال مجابهة شاملة» في وجه «ما لا مفر منه [الذي] هو على باب الحصول»[556]. قدر بأنه يمكن الاعتماد على ثلاث أوراق رابحة. أولا، الاعتماد على سكان المدن الذين هم «أداة ممكنة»، ثانيا، على الجيش الذي كان سالان يأمل أن يعمه «تيار جديد» بدأ حسب نظره «يلوح» في بعض الوحدات إبان الأسبوعين الأخيرين، في الوقت الذي ضاعفت خلية الدعاية النفسية طباعة المنشورات الموجهة للجيش

الفرنسي («أيها الجندي الفرنسي أتريد قتل أخاك ؟»، «يا عساكر جيش فرنسا»، «نداء للبحرية الفرنسية»، «يا صديقي العزيز» بمقدار 20000 منشور لكل واحدة)[557]. وأخيرا، فإن مشروع المقاومة من الجبال كان سيمكن من خلق «مناطق تمرّد في الأرياف». في سياق برنامج الخطة الجديدة الذي كان يركز على الاستنزاف والمناوشة أكثر منه على المواجهة المباشرة، نجد الدعوة إلى العنف الموجه ضد الدولة وقواها النظامية لأن تم وضع فرضية «فتح النار بصفة مباشرة على وحدات الدرك المتحرك وعلى قوى الأمن» إلى جانب «الاستعمال المباشر للزجاجات المتفجرة» أثناء التحركات ليلا أو نهارا.

منظمة الجيش السري بين العنف والإغواء

تتجلى التناقضات العميقة بصفة خاصة في التعامل مع العسكريين، من جهة، يجب تدمير بعضا من الهياكل الضرورية لعودتهم إلى فرنسا وذلك لإجبارهم على البقاء في الجزائر؛ لكن التركيز هو في نفس الوقت على أحداث «صدمة نفسية» لدى الفرقتين الاثنتين اللتين كانتا على أهبة الرحيل إلى الوطن الأم فيما بين أواسط فيفري وأواسط أفريل من خلال تقديم: هدايا وإقامة حفلات ودعوات للعسكريين المرحّلين من قبل عائلات مسلمة وأوروبية. كل هذه التحركات كانت مطلوبة من فودري وكان الهدف المرجو منها مرسوما بوضوح: «التسبب في إحداث الحد الأقصى من حالات الفرار وإثارة اشمئزاز كل العسكريين تجاه السياسة الديغولة.» ما هي النتائج المترتبة عن مثل تلك الدعاية ؟ يعبر فودري عن سعادته «بالنتائج المهمّة» التي حققها الفريق السادس للخيالة ببني مسوس. الملاحظ هو ضرورة التخفيف من حدة تفاؤله[558].

كما أن تناقض منظمة الجيش السري يتجلى كذلك تجاه السياسيين، فإذا لم تيأس المنظمة من طمعها في جلبهم لدعم وجهة نظرها. حقيقة الأمر هي أن المنظمة اصطدمت بعائقين يكاد تجاوزهما يكون مستحيلا. يتمثل العائق الأول في كون المنتخبين الموالين لمبدأ الجزائر الفرنسية لا يعتبرون أنفسهم جزء من منظمة الجيش السري. والثاني هو أن عامة البرلمانيين، وعلى الخصوص الموالين للجزائر الفرنسية منهم (خاصة مجموعة الوحدة من أجل الجمهورية) لا يشكلون ثقلا معتبرا في مفهوم السياسة الجزائرية لشارل ديغول. البرهان على ذلك هو استقبالهم من قبل لويس جوكس غداة برنامج متلفز (19 فيفري مساء) أشار فيه إلى لقاءات تمت مع جبهة التحرير الوطني (مباحثات روس من 11 إلى 19 فيفري)، بأن نتائج تلك المباحثات ستعرض على مجلس الوزراء، كما تم الوعد بإجراء تشاور في كل من الوطن الأم والجزائر. أبدت ، بعد دراسة البعثة البرلمانية التي استقبلها لويس جوكس للنص الذي عرض على مجلس الوزراء والذي يتشكل من ثلاثة أجزاء: تنظيم المرحلة الانتقالية وتنظيم حق تقرير المصير وتحديد هياكل جزائر المستقبل، أبدت اعتراضاتها خاصة حول قلة «الضمانات» المتعلقة بالأمن والعدالة والتجنس بالنسبة للمسلمين (أي إمكانية اختيار الجنسية الفرنسية أو الجزائرية خلال فترة ثلاث سنوات للمسلمين الذين تنازلوا عن وضعيتهم القانونية، أما الباقون فهم جزائريون بصفة تلقائية).

فيما يتعلق بكل هذه العناصر، أشار الوزير بأنه ينبغي الرجوع إلى مجلس الوزراء الذي حدد الجنرال ديغول أولوياته المختلفة تماما عما سبق: الانتهاء بسرعة من هذه الحالة دون الانشغال بالتفاصيل. كانت آخر التعليمات التي أعطاها عن طريق الهاتف للمفاوضين بروس في 18 فيفري كالتالي: «المهم هو الوصول إلى اتفاق يتضمن وقف إطلاق النار ثم تقرير المصير

على اعتبار أن مثل هذا الاتفاق لا تترتب عنه اضطرابات مفاجئة في الظروف المرتبطة بالمصالح السياسية والمادية للأوروبيين وللتواجد العسكري الفرنسي في الجزائر وللشروط العملية المرتبطة باستغلال البترول والغاز وأخيرا للعلاقات الاقتصادية والتقنية والثقافية بين الجزائر والبلد الأم. هذا هو المبتغى، وأكرر، هذا هو المبتغى الذي يجب تحقيقه اليوم»[559].

من وجهة النظر هذه، إذا كان هناك عدم تساهل في مسألة التحسس من قبل المفاوضين الديغوليين فإن المسألة التي كانت في أذهانهم هي التحسس المتعلق بالأوروبيين المتواجدين في الجزائر وليس المتعلق بالمسلمين. حتى حول هذه النقطة، فإن الهوة بين المطامح الفرنسية (الحصول التلقائي على الجنسية الجزائرية بعد ثلاث سنوات، إلا في حالة الرفض الإرادي) وخيارات جبهة التحرير الوطني كانت عميقة[560]. كما أن محاولة إقناع جبهة التحرير الوطني بأن الجموع المسلمة يمكنها اختيار الجنسية الفرنسية، فالمسألة لم يتم حتى طرحها أصلا عليها وأنها كانت في جميع الأحوال ستلقى ردا بالسلب. كما أن التقاسم الضمني للممثلين – أوروبيون فيما يتعلق بالحكومة ومسلمون فيما يتعلق بجبهة التحرير الوطني – وعدم قدرة منظمة الجيش السري على فرض وجودها كطرف محاور جدي على الطرفين الآخرين وعدم تمكنها من إيجاد بدائل لها وناطقين باسمها في عالم السياسة، كل هذا يدل على الضعف القاعدي للمنظمة.

يتجسد هذا من خلال حقيقتين. البداية هي إعلان مارسي عن زيارة يلتقي فيها بسالان ليشرح له الحالة السياسية الباريسية واطلاعه على «نقاشات مهمة» مع ساسة وعسكريين مختلفين «من ذوي أعلى الرتب» وإبلاغه «رسائل شفوية» من قبل البعض منهم[561]. هنا ومع عدم الخلط بين الحالات، يبدو كأننا رجعنا إلى سنوات 1957–1958 وإلى أمل «تغيير

الوجهة» الذي صار اليوم بعيد المنال حتى وإن ما زال هناك بعض من يحيط بسالان بمعنى نفسه بذلك (فأياما معدودات من بعد تجده يتحسس «رسالة شفوية» من الماريشال جوان[562] التي رد عليها سالان كتابيا في 2 مارس طالبا منه «إسماع مهابة صوته» داعما «للمقاومة الفرنسية»[563]. النقطة الثانية هي أصداء مطالبة سالان بالإيحاء لمارسي ولكل «المنتخبين المعترضين على سياسة النظام الجزائرية بالبقاء الدائم فوق التراب الجزائري حتى ولو تطلب ذلك ضرورة ارتكاب المحظور والانتقال إلى السرية»[564]. كانت هذه فكرة جان قارد والتي تم تبنيها من قبل سوزيني في أوائل نوفمبر) وكانت احتمالات نجاحها معدومة. قام ثمانية برلمانيين من تيار الوحدة والجمهورية حقيقة بالالتزام بالبقاء الدائم في الجزائر فيما قام ثلة آخرون من أمثال «ايبولالالن» في بلاد القبائل بالذهاب «للعمل في المناطق»[565]. هل يعد هذا نجاحا لمنظمة الجيش السري؟ يختلف قادتها حول الموضوع، ويجاهر به بول قاردي دون لبس. عبّر عن سعادته لتواجد «مجموعة الثمانية» في الجزائر كما انزعج من عدم معرفته ما إذا كانوا «سيتخذون موقفا واضحا وجريئا»، وفي حالة حصول ذاك الموقف، لا تعرض المجموعة نفسها «للطرد أو الحبس»[566]. خيّرهم بول قاردي «الدخول في السرية». هل كان لؤلئك البرلمانيين ميل لذلك؟ هل كانوا سيتصاعون لأوامر منظمة الجيش السري وللدور الذي كانت تريده لهم: تضريع على أمواج الأثير جنبا إلى جنب مع القيادة «في اللحظة الفاصلة» (غداة إعلان وقف إطلاق النار)، في حين تتم مناداة السكان للقيام «بإضراب عام لمدة 24 ساعة» تصبح معه المدن كأنها مدن للأموات: «طرقات خالية وأبواب ونوافذ موصدة»[567]. لدينا كل أسباب التشكيك في تقبل البرلمانيين لسلطة منظمة الجيش السري. أحسن تعبير عن مواقف أحد الرموز البرلمانيين الداعمين لقضية «الجزائر الفرنسية» ورد في مقال

في جانفي 1962 في المجلة الشهرية «فرنسا اليوم» للجنة الأمريكية من أجل فرنسا والجزائر، كتبه روبيرت عبد السلام، لاعب كرة مضرب سابق في كأس ديفيس ونائب عن الجزائر العاصمة. يسدي عليها ثلاث مجازات أساسية. يعدها «كشريك شرعي في كل النقاشات التي تدور حول الجزائر» على اعتبار أنها منظمة تمثيلية («يخضع لها غالبية السكان الأوروبيين»). كما «أنها تتوغل بعمق في أوساط المسلمين [وهي مبالغة كبيرة]»). كما يؤكد بأنه «غير صحيح بالمرة القول بأن منظمة الجيش السري هي حركة فاشية مهتمة فقط بإقامة دكتاتورية عسكرية في فرنسا». في سياق المديح يتجلى لنا الحكم القاسي الصادر عن أحد رجال السياسة: «غياب الفاعلة السياسية»، «منهجية غير مقبولة» و«أخطاء». لذا أصبح من الصعب فتح باب المبادرة لالتحاق البرلمانيين بمنظمة الجيش السري. لم يعد لدى جان جاك سوزيني، رائد هذه العملية، أدنى شك. بل إنه استعد للانتقام منهم: «في حال إبداء مقاومة، يبدو لي بأنه علينا إسماع كل منتخبي الجزائر بأننا على استعداد لمنعهم عند الضرورة من الالتحاق بدائرة انتخابهم، وما هذا سوى أول إجراء عقابي»[568].

استعدادات منظمة الجيش السري

من خلال قراءة بعض الوثائق الداخلية، تتضح بدقة الإمكانات التي تتوفر عليها في الجزائر العاصمة أوائل مارس 1962. في سرد أولي حول حسين داي، اعتبر فودري بأن عدد الأفراد يسمح «في الوقت الراهن بمبادرات» و«بدفاع ذاتي». على صعيد الأرقام، تظهر البيانات ما يلي: يضم مكتب النشاط العملياتي 150 رجلا، ثلثهم مسلح. تضم وحدة النظام العام 400 فردا (1 من 5 مسلح)، في حين تضم الوحدات الإقليمية 1200 رجلا (ثلثهم مسلح)[569]. أما على صعيد النشاطات، فإن القطاع

يركز على «العمليات الدقيقة» (12 قتيلا و12 جريحا) وعلى «استرجاع» الأسلحة والمال (خاصة 6.5 مليون فرنك قديم تم «استرجاعها» من القرض الوطني)[570]. يدقق تقرير ثان في إمكانيات المركز[571]. القطاع هنا بحسب صاحب التقرير شديد التباين. تعد «فرق العمليات» مقبولة وتتكون من 30 فردا يمتلكون الأسلحة التالية: بندقيتين رشاشتين، 25 مسدس رشاش وبندقية قاذفة للقنابل. أما فرق التدخل على مستوى الأحياء، فتضم 50 رجلا. تم تقييم قدراتهم بأنها «رديئة» باستثناء العناصر الطلابية واعتبر السلاح «متباينا» (10 مسدسات رشاشة و20 سلاح يدوي). تبقى الإشارة إلى «كوموندو Z»، ورثاء الجبهة الوطنية، الذين يضمون 400 فردا والذين هم في مرحلة تحوّل كبير. يعد تقرير فودري بخصوصهم شديد الانتقاد والأهمية في نفس الوقت: « كوموندو Z في بداية الأمر حزبا سياسيا، ومعايير الفاعلية لا ترجع إلى الفاعلية العسكرية. ومن شأن الانسحابات الجارية في هذا الظرف أن تؤدي إلى تحجيم المجموع بربع عدده.» وإذا كانت الأسلحة المملوكة لديهم لا يستهان بعددها (50 سلاحا حربيا)، فإن استعمالات هؤلاء الرجال بفعل «بأسهم» هو للوجهة الدعائية (عمليات تعليق المنشورات والطلاء الدعائي في الفضاءات الكبرى) وكذلك إقامة «الحواجز الليلية ورمي الزجاجات الحارقة كل عشية».

إن التركيز على الجزائر لم يكن ليمنع قادة منظمة الجيش السري من توسيع ساحة التدخل إلى البلد الأم وخاصة في مجالها الدعائي. في هذا السياق تم التفكير الجدي من قبل جان جاك سوزيني، مستندا في هذا المسعى على جان ميننقو، حول مشروع نشر جريدة تدعم قضية منظمة الجيش السري يكون مقرها بسويسرا. في جواب لرسالة (ليست بحوزتنا) وردت لسوزيني، أوائل مارس 1962، من ميلانو، يقول «بأن الصعوبات الأساسية قد تم تذليلها: الطبع والتوزيع والربط»[572]. كما تم من جهة

أخرى الاستعداد لفتح رصيد بنكي بسويسرا لتمكين العاملين على الخروج من الحصول على الأرصدة اللازمة بما في ذلك الاحتياط في حالة «قطع العلاقة بين الجزائر والبلد الأم». من الأقلام التي كان يؤمل اشتراكها والتي كان في إمكانها الإقامة في سويسرا، برز اسمان وهما للمكاتبين جان بروز وجاك بيرو. على من تقع مسؤولية المد الدعائي في البلد الأم؟ كانت هذه مسألة جوهرية بالنسبة لجان جاك سوزيني الذي فاتح سرجان بعملية من الاقتراحات طالبا منه «التكفل بمهمة تنظيم وتوجيه النشاط الدعائي والنفسي لمدة زمنية مؤقتة»، وهذا «بغية إعطاء دفع ضروري لدعايتنا في البلد الأم»[573]. كانت الخطط النظرية التي صورها سوزيني مغرية: أسبوعية من الحجم الكبير وبسحب كبير وقنوات إذاعية موجهة لباريس وهيكلة ثلاثة مكاتب للنشاط الدعائي والنفسي (باريس وسويسرا والجزائر). من وجهة نظر القائد الجزائري العاصمي، ينبغي تحضير البلد الأم لكل الاحتمالات وإفهامه بأن «وقف إطلاق النار لا يعني السلم» وهذا من خلال دعاية حركية وفعالة. لم يخف سوزيني «قلقه» عن سيرجان، وعلى غرار القادة العاصميين الآخرين، لم يكن في مقدوره تصور، وبحسب تعبيره هو، «أن يذوق الجيش مرارة الذلة إلى مستوى الهوان»، وكان يأمل دائما «بأن تظهر مجموعة كافية من الضباط الرافضين ومن المسلمين الفارين من الذبح وهذا ما يظهر نفسا جديدا قد يمكننا من النجاح». في انتظار هذا الأمل المنظور وتدعيما لما يقع على عاتق منظمة الجيش السري للبلد الأم، العمل على «تخريب [...] المحيط العام» بحيث يتسنى «الإبقاء على وحدات النظام العام في البلد الأم».

يشارك سالان أصحاب رغبة استعمال الطاقة القصوى. فقد أسس «المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر» تحت إمرة جورج بيدو. هذا المجلس الذي «اجتمع في 3 مارس 1962» (لا نعرف أين ومن

حضر الاجتماع)[574]، منح لسالان تفويضا اعتبر هذا الأخير بموجبه «بأن دستور 4 أكتوبر 1958 قد تم خرقه وبأن مسألة سيادة الشعب الفرنسي قد تم إسقاطها في يد طغمة من الأفراد» ومن ثم اتخذ في 14 مارس جملة من القرارات. تم إذن «التأسيس لحكم مركزي مؤقت تحت مسعى اللجنة الحكومية والدفاع الوطني» تحت «رئاسة» سالان. كانت المهام التي أسندت للجنة هي نفسها المهام التي تتمتع بها الدولة. «تجسيد السيادة الوطنية على كامل التراب الفرنسي المحرر من السلطة القائمة عمليا»، التوقيع على «الاتفاقات والتوصيات مع القوى الأجنبية»، اعتماد الدبلوماسيين، الخ. الهيئة المركزية هي كيان مؤقت ويسعى إلى «القيام [...] بمهامه إلى غاية إعادة الاعتبار لدستور 4 أكتوبر 1958 على كامل التراب الفرنسي وحينها يتم إعلان حكومة مؤقتة تسلم لها مهام سلطتها». ما هي الأهمية التي يمكن إعطاؤها لدعاوى اللجنة ؟ إنها تدعو إلى التخيل أكثر منه لشيء آخر، بالنظر إلى الإمكانات والقدرات ووضعية منظمة الجيش السري المعزولة فرنسيا ودون الإشارة إلى عزلتها الدولي. أهي مجرد رغبة لشحذ همم الجنود أم برهان للحكومة القانونية على أن أمامها خصم يتمتع هو كذلك بالشرعية ؟ بقي سالان والمقربون منه يأملون في ذاك الخيط الواهي المنبثق عن تصورات جورج بيدو المقيم بسويسرا منذ أوائل مارس 1962 والذي كان يرغب ولو بعد عشرين سنة في السيطرة على مجلس جديد للمقاومة[575]. بيدو اختيار منظمة الجيش السري صافيا جليا رغم عدم واقعيته: فرض منطقها كدولة جديدة والرفض المسبق لما يعتبره قادتها «تعاونا مع عدو». لهذا لم يعد ضروريا انتظار نشر فحوى الاتفاقات لمعرفة موقف المنظمة منها. «الرفض القاطع والكامل لكل الاتصالات مع السلطات غير القانونية، كما أن الالتزام بأوامر منظمة الجيش السري هو الموقف الوحيد الذي يجب التزامه من قبل المهتمين والذي يفرض من قبلها»[576].

السلطات الشرعية والاتفاقيات القادمة

عملت البعثة العامة على تحضير الرأي العام الأوروبي للاتفاقيات القادمة. تابعت حملات التجنيد وخاصة حملة «أنا فرنسي» التي طلب بخصوصها قسم إدارات المخابرات العامة التابع للجزائر العاصمة من كل رؤساء المصالح والأقسام التابعة للأمن، بتاريخ 21 فيفري، ايفاده بحصيلة سيرها وكيفية استقبالها من قبل الرأي العام [577]. حضرت منشورات تحت عنوان «الجزائر على موعد مع السلم» شرحت فيها نتائج المفاوضات بين الحكومة وجبهة التحرير الوطني. على البعثة العامة أن توفر المنشورات «لكل الإطارات المسؤولة وللتقنيين إلى أدنى مستوى في السلم العسكري» وكذلك «جميع الشخصيات وفي جميع الميادين من أجل فرض تأثيرهم على محيطهم» [578]. طلبت البعثة العامة من السلطات الدينية ممثلة في أسقف دوفال والقس شوفاليي وممثلي المجمّع الديني الذين استقبلوا من طرف جان موران في 23 فيفري وعبروا له، بحسب تقرير الذي قدمه للوي جوكس، عن رضاهم سواء عن محتوى الاتفاق أو عن «الضمانات» الممنوحة للأوروبيين. بحسب منطق أسقف دوفال «تمكن التوضيحات الممنوحة ونبرتها من إقناع الكثيرين إلى صفها» [579]. بقي التخوف قائما على مستوى الدوائر من ردود الفعل المحتملة لمنظمة الجيش السري وطرح احتمال تصلب الموقف. كانت الرسائل العاجلة الواردة من رؤساء الدوائر تشير إلى إحصاءات منتظمة للاغتيالات التي تقوم بها منظمة الجيش السري وتبدي قلقها من صداها لدى الأوروبيين. شملت الحوصلة الأسبوعية لمنطقة الجزائر العاصمة، التي أرسلها المحافظ إلى جان موران في الأول من مارس 1962، على 184 «محاولة اغتيال فردية» (104 وفيات و163 جريح مقابل 176 محاولة للأسبوع الذي قبله، بعدد 63

وفاة و143 جريح) [580]. أما في وهران، فيندد المحافظ في رسالته للمفاتح من مارس فيما اعتبره «قبولا» من السكان الأوروبيين بالانفجارات التي يرون فيها «إصارا» من منظمة الجيش السري والاستحالة العملية لوقف إطلاق النار [581]. أما في قسنطينة فإن الحوصلة الأسبوعية الممتدة من 24 فيفري إلى 2 مارس أحصت 52 محاولة اغتيال، 20 منها كانت من قبل «النشطاء» (3 قتلى وجريح واحد)، و23 محاولة من قبل «الإرهابيين» الذين أوقعوا 11 قتيلا و12 جريحا [582]. كما أشارت سلطات المحافظة إلى التحذيرات والتهديدات التي وجهت للأشخاص ولهياكل المواصلات البحرية منها خاصة. في هذا السياق جاءت إشارة محافظ قسنطينة في رسالة عاجلة في 16 فيفري موجهة إلى المندوب العام معربا فيها عن قلقه من رسائل التهديد التي تحمل توقيع منظمة الجيش السري والتي وجهت لمدراء الشركات البحرية ومدراء شركات الموانئ وحتى لمدير الميناء لمدينة فليبفيل (سكيكدة). أعلنت المنظمة بأن عملياتها قد تطال العاملين في النقل كما تعلن تخريبها لمنشئات. رأت السلطات في تخريب محولين تابعين للميناء بداية لمشروع هدم محدد ومنظم [583].

بدا وأن تهديدات منظمة الجيش السري فعلت فعلتها. ففي تقرير ورد من بون (عنابة)، أشار بان الوسطاء والمعتمدين لدى الموانئ تجاوبوا مع منشور لمنظمة الجيش السري يمنع تحركات النقل العسكري وتغيير الإقامة. وفي الوقت الذي وصف سالان مثل هذه المبادرة «بالسعيدة جدا» وشجع «على توسيع مثل هذا النشاط لكافة الموانئ» [584] فإن صدى نجاحاتها تحدوه نقائص كثيرة. فالتقارير الواردة من المحافظات الدارسة للحالة النفسية للأوروبيين عشية ايفيان تشير، على غرار ذاك الوارد من قسنطينة، بأن رحلات الأوروبيين قد تراجعت بشكل «محسوس» وهو الشيء الذي يفسره سلوك مختصي العبور الذين يرفضون نقل الأمتعة. تأثير

تلك الكلمات على الأوروبيين له محدوديته. فعلى سكان قسنطينة كانت نتيجته «تضاعف القلق والتشاؤم»[585]. لم يكن قادة منظمة الجيش السري بلهاء، وزادوا من التشدد في مواقفهم بمطالبة شركات الملاحة والطيران بيع التذاكر للذهاب والإياب عوض الذهاب فقط. كانت لهجة الأوامر قاسية: «كل الرحلات إلى البلد الأم تخضع لتصريح مسبق من قيادة»[586] (منظمة الجيش السري) والهدف من وراء ذلك كان واضح الابعاد: «وهو منع قيام تيار تراجعي إلى البلد الأم مما قد يؤدي إلى إضرار كبير قد لا يمكن علاجه بقضيتنا. علينا استعمال الطاقة القصوى للاعتراض على ذلك»[587]. ميدانيا وعشية التوقيع على اتفاقات ايفيان، وجدت أوامر منظمة الجيش السري صداها ولم تستطع سلطات المحافظات إجبار ممثلي شركات الملاحة على التراجع عن قراراتهم لذا التقى بهم محافظ وهران في 16 مارس «لدراسة الوضعية التي خلقتها الأوامر الواردة من جهات منفلتة تطالب بمراقبة رحلات العودة إلى البلد الأم». كانت رسالته التي وجهها لموران واضحة: «لقد اعترف ممثلو الشركات بحصولهم على توجيهات من منظمة مخربة» و«يعربون عن عجزهم عن الاعتراض على مثل هذه الأوامر مخافة على حياة العمال والموظفين ووسائل النقل». اعتبرت اقتراحات الحماية التي جاءت على لسان ممثل محافظ الشرطة «غير فعالة» وبادر المدراء إلى الجهر برفضهم تطبيقهم «الأوامر الرسمية» بسبب «الرفض الأكيد من قبل عمالهم»[588]. هل تعني الاستجابة لمطالب منظمة الجيش السري الانطواء تحت لوائها؟ ليس هناك إجابة واضحة. يبرز المثال بأن تأثير منظمة الجيش السري كبير وبأن قوتها فاعلة وفعالة. يريد الأوروبيون في الوقت الحالي البقاء والتعلق بذاك الأمل. يمكن وصف الوضع في هذا المنعرج من شتاء إلى ربيع 1962 بالمتحرك حيث بقيت مواقف منظمة الجيش السري تتأرجح بين ثنائية العنف والإغراء.

سلطات دولة قلقة لكنها نشطة.

كانت فترات الاستيقاظ من النوم عشية وقف إطلاق النار يشوبها صف كبير مثل صبيحة «الفجر الأزرق» ليوم 5 مارس 1962 بالجزائر العاصمة أين انفجرت حوالي مائة عبوة من فئة (2 إلى 3 كلغ) في منطقة الجزائر الكبرى. كانت غالبية العبوات موجهة لمتاجر المسلمين في الأحياء الأوروبية، خاصة حي الأبيار وسانت أوجان (7 جرحى وأضرار مادية لجمة و17 توقيفا)[589]. كما أن محاولات الاغتيال بواسطة المتفجرات التي كانت عديدة في النصف الأول من فيفري ازداد عددها تصاعديا. فبالنسبة للأسبوع الممتد من 27 فيفري إلى 5 مارس 1962 تم احصاء 241 محاولة (87 للأسبوع الذي قبله) من بينها 34 في وهران و136 بالعاصمة. خلفت مجموعه 130 قتيلا و307 جريحا. ويجب الإضافة إلى هذا اختلاس 400000 فرنكا جديدا وسرقات كبرى لموارد عسكرية (صندوقان من الديناميت، 800 كلغ من ملح البوتاسيوم –صالح للقنابل الحارقة– 31 جهاز للإرسال والاستقبال الخ)[590]. كما أن قسنطينة لم تنجُ من العنف إذ أنه فيما بين 3 إلى 10 مارس 1962 كانت هناك 32 محاولة اغتيال لناشطين في المقاطعة خلفت قتيلا و5 جرحى (مقابل 35 محاولة من قبل جبهة التحرير الوطني)[591].

زادت السلطات من قهرها لمنظمة الجيش السري في الجزائر. في أواخر فيفري 1962 طلب جان موران من لويس جوكس وسائل إضافية لمواجهة محاولات الاغتيال الجارية في العاصمة ووهران: «إن تصاعد وتيرة الاغتيال في وسط العاصمة ووهران والسهولة التي يمكن مرتكبوها من الفرار تدفعني إلى التفكير في أن أحسن وسيلة ضرورية للحماية هي التمكن من الحصول على قوى أمن خفيفة وسريعة.» وعلى اعتبار أن هذه

الإمكانية محدودة فإن الوزير يطلب إرسال قوات شرطة «متخصصة في هذه المهمة» للعاصمة ووهران من أجل الدعم[592]. إن عملية انتظار هذه الوسائل الإضافية[593] لم تمنع من تطوير المواجهة مع منظمة الجيش السري التي أصبحت مصدر تقارير يومية وأسبوعية من المندوب العام إلى لويس جوكس[594]. تم تعداد عمليات التوقيف والبحث في العاصمة ووهران وقسنطينة وهو ما مكن إتساع تطورها. تبدي حوصلة العمليات التي شنت فيما بين 26 فيفري و5 مارس الأرقام التالية[595]: 61 توقيف في العاصمة، 728 عملية تفتيش، العديد من الأسلحة الخفيفة المحجوزة (84 مسدس، 31 بندقية الخ). في وهران 29 توقيف و778 تفتيش في قسنطينة 6 توقيفات و«بعض عمليات التفتيش». تواصلت الحملات لأيام أخرى : 4 توقيفات بالعاصمة ونفس العدد بوهران يوم 7 مارس؛ 8 بالعاصمة و3 بوهران في اليوم الموالي الخ. كان العامل المشترك في التقارير اليومية هي صيغ «قاتل»، «صانع قنابل»، «عنصر من شبكة»، «بحوزته أسلحة»، «موزع منشورات هدامة» وهي كلها تظهر بأن القمع كان موجها لكل عناصر منظمة الجيش السري وليس ضد وجوهها البارزة أو عناصرها العسكرية. عمليات التفتيش كانت عديدة (11 في العاصمة يوم 7 مقابل 28 في وهران). ولقد مكنت من الاستحواذ على الأسلحة بصفة خاصة وعلى معدات الدعاية وفرض ضغط مستمر على منظمة الجيش السري وعلى مناضليها والمتعاطفين معها (حسب مصدر رسمي، تم بتاريخ 7 مارس «بسرعة تفريق» مظاهرة معترضة على عمليات التفتيش في وهران).

إن قلق السلطات لا يمكن أن يحجب إرادة المواجهة ووضع كل واحد أمام مسؤوليته. وجان موران لم يكن ليظهر الجوانب السلبية لمجموع الأوروبيين. لقد تمكن من حصر التخطيط القصير المدى لمنظمة الجيش

السري ولكنه اعتبر بأن ما وصفه «بسياسة السوء» لا «تجد قبولا إلا من قبل أقلية من العناصر المنحرفة في المنظمة المخربة وعلى أهبة حتى تجاوز توجهات منظمة الجيش السري» ذاتها. يرى جان موران بأن «غالبية السكان الأوربيين لا تندمج بحماسة في مناورة ميئوس منها» وأن «الخوف من ردة فعل المسلمين وتفكيك شبكات إسناد المنظمة في البلد الأم واعتراض غالبية الرأي العام الوطني والدولي ضد المنظمة الهدامة، تلها عوامل ستؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الثقة العمياء التي وضعها عديد الأوروبيين بداية الأمر في هذه الحركة»[596]. لم يكن المندوب العام يعتمد فقط على القمع وعلى ملل الرأي العام الأوروبي بل إنه استبق الأمور قبل أسابيع عدة لضمان المساندة غير المشروطة لمسيري المؤسسات التي استطاعت منظمة الجيش السري دخولها. ونجد في المقام الأول شركة الجزائر للكهرباء والغاز[597]. منذ فيفري ضاعف موران التحذيرات والتنبيهات الموجهة لمديرها العام: «ستتم مواجهة مشاكل عويصة في الأيام القادمة» وكان «قلقه الأول» هو «كيفية الإبقاء على السلم العام وضمان توفير كل الخدمات.» وجه المندوب العام توجيهاته لمدير المؤسسة خائفا شيء من الحدة: «نحذر السلطات العامة بضرورة اللجوء، لكل الوسائل المتاحة لهم لضمان الخدمة، باستعمال كل إجراءات الإكراه وأخيرا بتطبيق الإجراءات الردعية الصارمة»[598]. ففي رسالة عاجلة من موران إلى رؤساء الدوائر يعلمهم بأنه «اتخذ إجراء الاستحواذ العام على كامل عمال شركة الجزائر للكهرباء والغاز»[599]. كما باشرت البعثة العامة كذلك مع نهاية فيفري 1962 مجهودا دعائيا كبيرا تجاه الجيش والإدارة و «مختلف الشخصيات» بهدف توزيع منشورات تشرح مضمون السلم وتشرح السياسة الديڤولية[600]. من جهته، وجّه پيار ميسمير، وزير الجيوش، إلى رؤساء قادة أركان الجيوش البرية والبحرية والجوية رسالة مفصلة بتاريخ

الجزء الخامس

8 مارس 1962 حول دور الجيش حالة تطبيق وقف لإطلاق النار. حدّد الوزير المعالم الكبرى لدور الجيش مستقبلا مع الإشارة إلى بعض اعتراضات الإطارات لكن دون الدخول في التفاصيل. كانت المهمة أقل حدة من نبرة الجنرال ديغول ولو أن الرسالة كانت متشابهة المضمون. اعترف بيار ميسمير بأن «التطور» الحاصل ربما لا «يتناسب مع الرغبات المحترمة التي تشكلت من قبل لدى بعض الضباط الذين انخرطوا سنة 1954 في صراع صعب». لكن على هؤلاء التسليم لأن «تلك رغبة الأمة الفرنسية ورغبة الغالبية الكبرى من السكان الجزائريين». ويضيف الوزير بأن «المهمة لم تكن ممكنة إلا بإرادة الجيش الذي يمكنه تبنيها كإحدى مهامه الناجحة عن جدارة وعليه العمل دون هوادة من أجل تسهيل تطورها». فوق كل هذا لا تعد نهاية حرب الجزائر بالنسبة لبيير ميسمير نهاية أدوار الجيش: «لا بد على المتطلبات الوطنية الأساسية أن تبقى حية في أذهان الإطارات والمتمثلة في تحوّل الجيش إلى قوة عصرية على جميع المستويات وفي ظروف العالم الحالية التي تهدد وجود الوطن». في البداية سلكت الدولة أسلوب المواجهة مع موظفي الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ثم مرورا بالجيش إلى غاية منظمة الجيش السري.

الانهيار (أفريل – جوان 1962)

ارتكزت اتفاقيات ايفيان التي تم التوقيع عليها في 18 مارس 1962 على عنصرين أساسين، الأول هو وقف إطلاق النار والذي دخل حيز التطبيق في 19 مارس 1962 على الساعة 12 و30 دقيقة. ما يعقب الحرب هو سلم بين الجيش الفرنسي وجبهة التحرير الوطني. أما الثاني فكان تصريحا سياسيا عاما يمهد لقيام سلطتين في الجزائر، وهما جهاز تنفيذي مؤقت ومحافظة سامية فرنسية ممثلة للحكومة الفرنسية (أسندت مهمتها لكريستيان فوشي). أوكلت لهما مهمة التسيير لفترة زمنية مؤقتة إلى غاية إجراء استفتاء يصادق عليه والذي لم يكن ليساور أحد شك بأنه سيؤدي إلى استقلال الجزائر. تم التحضير لاقتراعين، الأول في البلد الأم أما الثاني ففي الجزائر. من خلال الوضع في الجزائر لم تكن اتفاقيات ايفيان ضمانة للسلم فيها، بل على العكس تماما، إذ شهدت الأسابيع والشهور اللاحقة للاتفاق زيادة في العنف أصبغت على ربيع 1962 صفات «نهاية العالم»[602]. تواجدت منظمة الجيش السري في قلب المسؤوليات؛ «المسؤول الأول» لو أنا أخذنا مصطلح المؤرخ جيروم ايلي[603]. وهذه الفرضية وجد لها مدافعون على فترات من قبل مسؤولين فرنسيين ساهموا في صياغة اتفاقيات ايفيان. فقد ركزوا على مسؤولية منظمة الجيش السري التي تبنت سياسة «الأرض المحروقة» والتكثيف من العنف الذي أدى إلى مآسي شارع ايزلي وإلى «العنف العنصري» بوهران. لقد تم بصفة محددة إلصاق حالات «جنون»[604] لمنظمة الجيش السري التي وصفت «بكونها منظمة لم تعد تحترم أي شيء»

و«تقتل دون أدنى تمييز»[605]. تدفع هذه الصورة إلى مجموعة ثنائية من الملاحظات. فهي في البداية ترى بأن عنف جبهة التحرير أدى إلى طريق مسدود وأن موقف أوروبيي الجزائر من سلوك قوى الأمن تجاه ذلك العنف أصبح مصدر قلق للعديد منهم. ومن جهة أخرى إذا ما عد عنف منظمة الجيش السري حقيقة قائمة، هل يمكن تحليله على أنه مجرد لا مبالاة ونزوة إجرامية ؟ أليست حقيقة العنف نتاج برنامج دقيق وإرهاب مقصود؟ يمكن أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر من إدراك، يوم تلو آخر، التصور الذي قامت عليه (لا بد من قول «تصوراتها» لأن منظمة الجيش السري تنقسم حول الموضوع). حسب تقييمها تعد الاتفاقيات مرفوضة من وجهتين. أولا لأنها ترى بأن مستقبل الأوروبيين غير مضمون من خلال النصوص المقترحة حتى وإن ضمنت بعض الحقوق لفرنسيي الجزائر الذي اعتبروا «رعايا فرنسيين يتمتعون بحقوق مدنية جزائرية»[606]. ثم بعد ذلك ترى في الاتفاقات بين الحكومة الخامسة وجبهة التحرير الوطني طردا لها في الوقت التي ترى هي من وراء فرض وجودها محاورا ثالثا لا يمكن تجنبه.

1s. الفشل الثلاثي الأبعاد لمنظمة الجيش السري

كانت الأوامر التي أعطتها منظمة الجيش السري، انطلاقا من 20 مارس 1962، لقادة المناطق وما دونهم واضحة[607]: «إن من جملة الأهداف الأساسية لنشاطنا على المدى القريب هو خلق الحد الأقصى من العراقيل أمام إقامة وتسيير المؤسسات غير الشرعية التي سيتم إنشاؤها». «إن كل شكل من أشكال الاعتراض والتخريب وفي جميع المجالات» متروك «لمبادرتهم الكاملة» وهذا النشاط يعد «مهمتهم الأولى». هل لنا أن نترجم هذه الوثيقة كصك على بياض للمسؤولين المحليين وكطعم وذخيرة للانتفاضة ؟ يكون الجواب بالنفي لأن هذه النتيجة سبقتها أوامر تدعو إلى إيقاف «كل شكل من أشكال الإضراب باستثناء الإداري منه فقط» وهذا يعني استئناف العمل في الشركة الوطنية الجزائرية للسكك الحديدية والشركة الجزائرية للكهرباء والغاز. والإجراء الاعتراضي للتخريب العلني هو منع الموظفين من الإسهام في التنظيمات التي حددتها الاتفاقات (السلطة التنفيذية المؤقتة والمحافظة السامية). اعتبرت أية مشاركة من هذا القبيل «كخيانة» ومن ثمّ «تطبق عليها العقوبة على اعتبارها كذلك».

لم يؤد إعلان وقف إطلاق النار على أرض الواقع إلى أحداث خطيرة. كان الشعور بالرضا غالبا لدى المسلمين. قامت مجموعات من المتظاهرين المسلمين في العاصمة وأورليونفيل (الشلف) بالتجمهر لكن الأحداث والصدامات كانت قليلة، باستثناء ما وقع في وادي الفضة وعين لشياخ (أولتير) أين فتح المتظاهرون النار على مساكن لأوروبيين وتم تفريقهم

يعنف من قبل قوات الأمن (5 ضحايا من المسلمين[608]. أما من جهة الأوروبيين فإن القلق انتاب السكان كما بينته التقارير العديدة التي أرسلها المحافظون لجان موران. في تيزي وزو مثلا «صنف موقف الأوروبيين في الأصل المحلي» على أنه «متردد» وفي انتظار، كما باقي الأوساط، «ردود فعل المدن الكبرى كالعاصمة ووهران»[609]. كانت ردود الفعل الواردة من المدية مشابهة، مع إشارة المحافظ إلى أنه مع خيبة أمل الأوروبيين الناجمة عن توقيع الاتفاقات، «فإن موقف التجمع هو أنه مهما كان مضمون الاتفاقات فإنها على قناعة بأنها لن تحترم بنودها»[610]. كيف ستكون ردود فعل العاصمة ووهران ؟ ماذا ستفعل منظمة الجيش السري ؟ كانت هذه هي الانشغالات الكبرى.

كان هدوء ثقيل يخيم على المدينة البيضاء عشية 19 مارس 1962. كانت حركة المرور مكثفة صباحا لكنها «انعدمت» بعد الظهيرة وكان الإضراب «شاملا في أوساط الأوروبيين في القطاعين العام والخاص» («لم تتم الإشارة إلى أي مظاهرة من طرف المسلمين»). انفجر لغم وبدّد دويّه السكون. كانت هناك عشر محاولات اغتيال (والرقم يتماشى وعدد المحاولات اليومية). كل محاولات الاغتيال كانت من مصدر أوروبي (قتيلان مسلمان وجريحان أوروبيان). عمد العاصميون أثناء إلقاء ديغول لخطابه، في العاصمة وكامل المحافظة، إلى التجاوب معه بالضرب على الطناجر[611]. أما في وهران فلقد وصفت السلطات الجو «بالمشحون جدا». اتصف يوم 19 مارس 1962 بإضراب عام و«بغياب تام لحركة المرور بعد الظهر». كان الجو مماثلا في ضواحي وهران خاصة في المناطق ذات الغالبية السكانية الأوروبية كمعسكر وتيارت ومستغانم أين سلب شباب أوروبيون محلات تابعة لتجار مسلمين[612]. أما في قسنطينة فلقد وصفت السلطات الحالة «بالهادئة في عمومها» أين «جرت بعض

محاولات التجمع» من طرف بعض الأوروبيين والتي «تم تفريقها بسرعة» ولو أن الإضراب في القطاع القسنطيني (عنابة وسطيف وباتنة) اتصف بالشمولية[613].

ولو أن 19 مارس ذاته لم يشكل نقلة فإنه تبيّن وبالسرعة الكافية بأن اتفاقات ايفيان لم تكن لتعني السلم. كانت تقارير الاستعلامات اليومية المرسلة إلى العميد إيلري وبيار ميسمير ولويس جوكس في الأيام الموالية للاتفاقات تشير إلى نسق من حالات العنف. كانت مصادر العنف من جهة التحرير الوطني التي واصلت تهجمها على قوى الأمن وخاصة على الفرنسيين من أصل أوروبي (هنا بدأت عمليات الاختطاف)[614] وعلى المسلمين (تصفية حساب مع الحركة الوطنية الجزائرية). وفيما يتعلق بمنظمة الجيش السري، تبرز التقارير موكبا يوميا من المنشورات («إلى السلاح يا مواطنين») وسرقات وإذاعات تحريضية سرية وإسماع صوت الرشاشات إلى جانب اختطاف الفرنسيين الأوروبيين أو المسلمين من قبل الفرنسيين ذوي الأصول الأوروبية[615]. كان جان موران على وعي تام بأن مركز الإضرابات هو العاصمة ووهران. لهذا طلب في رسالة موجهة إلى لويس جوكس وروجي فري وميشال دوبري مساعدة اعتبرها «فاصلة» لأن «الوضع في العاصمة ووهران يبقى مثيرا للقلق. لقد أعلمني محافظو شرطة المدينتين محدودية تعدادهما [...] فتطبيق وقف إطلاق النار يفرض عليهما الأعباء خاصة عند تدعيم خطوط التماس بين الطوائف. من جهة أخرى فإن نقاط المراقبة الثابتة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية والسياسية تزداد إلى الحد الذي أصبح من غير الممكن التعامل معها. أخيرا وبعيدا عما سبق، فإن تطويق الأحياء الأوروبية لابد من تقويته»[616]. كان الأوروبيون في غالبيتهم، على غرار سكان المدية، تحت وطأة الانتظار المشوب بالقلق «لشيء خارق» من قبل منظمة الجيش السري وكانوا يرون بأن «امتحان

القوة فيما بين قوى الأمن ومنظمة الجيش السري» سوف لن ينتهي «إلا بانتصار أو إبادة لمنظمة الجيش السري»[617]. كانت المنظمة على نفس سكان كانت على وشك الإنطلاق.

حصار باب الواد

لوحظت زيادة حدة التوتر بصفة خاصة في العاصمة. تواصلت محاولات الاغتيال الشخصية وعن طريق القنابل التي دبرت كلها ضد المسلمين. سببت قنبلة من وزن 10 كلغ أضرارا بليغة في محافظة الشرطة كما تمت سرقة 88 صندوق من وزن 25 كلغ من الديناميت لكل واحد من ميناء الجزائر[618]. وهناك شيء ذو أهمية ممثل في تخلي منظمة الجيش السري عن تحفظاتها تجاه تجنيد السكان الأوروبيين. أصبح المنتخبون محل متابعة وفرض عليهم ضغط من أجل الحصول على استقالة نواب رؤساء بلديات الجزائر الكبرى وهو ما أثر سلبا على خدمات الحالة المدنية وأدى بالمحافظ ، رئيس الإدارة العامة، للمطالبة بتفويضه شخصيا صلاحيات ضابط الحالة المدنية[619]. عمدت منظمة الجيش السري إلى استغلال كل الثغرات التي كانت تتسبب بها القوى الحكومية أو ما يوازيها من أعمال المخبرين السريين. يمكن إدراج حالة «كامي بوتي جان» في هذا السياق الدعائي الرمزي كونه من الفرنسيين السابقين الأحرار ويعمل كمهندس في مصانع برليي بمدينة الرويبة إلى جانب نشاطه في المكتب المركزي للاستعلامات التابع لمنظمة الجيش السري. تم توقيفه في 27 فيفري من قبل مخبرين سريين حاملين لبطاقات شرطة وتم تعريضه للتعذيب باستعمال الحمض[620] ثم تمت تصفيته جسديا. وجدت جثته الملفوفة في كيس بعد أن رميت في الخلاء[621]. سعت منظمة الجيش السري إلى استغلال موت

بوتيجون كأداة مضادة لنموذج موريس أودان الذي تعرض للتوقيف والتعذيب في العاصمة في جوان 1957 من قبل المظليين والذي اعتبر في عداد المفقودين[622]. أصبحت المسألة «في واقع الحال تدعو إلى استنفار وتحسيس الرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية»[623]. منذ 16 مارس 1962 تم الشروع في إنشاء لجنة بوتيجون والتي وجهت، من خلال رسالة عاجلة، «نداء عالميا» لكينيدي والبابا وإلى محطة الإذاعة والتلفزيون وإلى محافظة شرطة باريس وإلى جريدة لوموند[624]. سبب تأثير هذا الإعلان شيئا من التباهي ولو أن البرهان عليه ما زال يحتاج إلى تدليل. لقد اعتبرت لجنة بوتيجون من قبل منظمة الجيش السري «كمؤثر إضافي يستعمل في صالح القضية»[625] لكن التساؤل حول جدوى مصير بوتي جان بالنسبة لرئيس الولايات المتحدة أو بابا الفاتيكان يبقى مطروحا.

الهدف الأساسي لمنظمة الجيش السري من وراء ما ترتب من نتائج تقنية بوتيجون هو تسريع تنظيم الأوروبيين حسب المهن. فقد جندت عملية الاختطاف نقابة الناقلين مما أدى إلى إضراب عام للمطالبة بإطلاق سراحه (لكنه كان قد اغتيل). تمخض عن هذا التجنيد الأولي على تأسيس «تجمع للطاقة والنقل». كما تمت إقامة «تجمعات» أخرى أو السعي لخلقها «كتجمع الوظيف العمومي وما يتبعه» و«تجمع الصناعيين والتجار والحرفيين» و«تجمع أصحاب المهن الحرة». كان الهدف المبتغى هو الوصول إلى «اتحاد عام جزائري متعدد المهن والاتحادات يضم التجمعات الأربعة» و«يجعل من كل عمال الجزائر مجموعة متجانسة في خدمة القضية»[626]. يبقى هناك فارق كبير بين الخطب والانجازات وتبقى الفكرة الأساسية التي توحي بنقلة إستراتيجية أكثر منها نقلة تكتيكية هي تحريك السكان الأوروبيين.

وتعد باب الواد هنا ذات قيمة رمزية لأنها تشكل القلب النابض لمنظمة الجيش السري في العاصمة. فهذا الحي الشعبي يضم حوالي 60000 ساكن[627] ويعدّ مركزا لتحريك الانتفاضات والمقاومة التي تنادي بها منظمة الجيش السري، وهنا تلعب أسطورة «قصر طليطلة» دورها بإحكام. يمكن للتمرد المحتمل الحدوث أن يستند على الدعم الكبير لغالبية السكان وعلى شعبية جان كلود بيريز أحد قادة المنظمة والذي نشأ في الحي. تراجع هذا الأخير العملية، إلى جانب جاك أشار، رئيس الدائرة (قائد منطقة الشلف والفرقة ألفا). وزع أشار منشورا أنذر فيه قوى الأمن: «إن قوى الأمن والدرك المحمول وشرطة التدخل والحصار مدعوة إلى رفض أي نشاط في المحيط المحدد بثكنة بيليسي وثكنة أورليونز وكليما دو فرانس وسانت أوجين. منحت مهلة 48 ساعة للضباط وضباط الصف والجنود الذين سوف يعاملون اعتبارا من الخميس 22 مارس 1962 الساعة صفر كجنود في خدمة حكومة أجنبية»[628].

بدأت العمليات في 23 مارس الساعة صفر. «لغم» سكان باب الواد الطرق بصب زيوت التشحيم والمسامير فيها. تسلل رجال أشار إلى الحي وتوزعوا فيه في حين عملت كوموندوس «ز» (الطلبة) على شل حركة الدرك بمهاجمة مركباتهم في النفق الجامعي وفي مفترق طرق ميشلي وفي نهج ريشليو[629]. أصبح استعمال العنف مطلبا ضروريا من قبل منظمة الجيش السري التي لم تعد تتردد في استهداف قوى الأمن ولو أن الهدف المرجو كان الاستيلاء على سلاح العسكريين لأن قادة المنظمة بقوا في توهمهم بأنهم (أي الجنود) لن يتجرؤوا على مهاجمة باب الواد. تم في الصبيحة تجريد سبعة عسكريين من أسلحتهم التي استولت عليها المنظمة في حين تعرضت دورية من قوى الأمن لرشق بالرصاص من «قبل عناصر أوروبية مسلحة» (5 قتلى و6 جرحى)[630]. وقعت مشادة بعد الظهر أجبرت قوى

الأمن على الرد ما أدى إلى تبادل لإطلاق النار. لم تتأخر ردة فعل السلطات كثيرا، وفي سعي منها لاجتناب عملية التمترس، قررت غلق الحي أرضا وكذا جوا بواسطة طائرات تحلق مستعملة رشاشات 12،7 لمراقبة سطوح حي باب الواد[631]. مع تحلي النجاح العسكري السريع، تخلى الجنود عن الأسطح التي احتلها الجيش النظامي. أصبح الحي في عزلة تامة (قطع 8000 خط هاتفي) وانطلقت عمليات المراقبة ابتداء من مساء يوم 23 منزلا منزلا وشقة شقة[632]. نتيجة ثغرة في عملية الحصار نجمت عن تأخر فرقة احتياط في الالتحاق بمكانها[633]، تم في نفس الأمسية إخلاء عناد ثقيل وغدة من باب الواد من قبل جنود المنظمة. رفضت السلطات بدءا بالجنرال ديغول إبقاء الأوضاع على حالها. طلب رئيس الجمهورية في رسالة إلى ميشال دوبري التعامل بالصرامة القصوى: «لا بد أن يتم في الميدان ذاته وحالا عقاب وكسر النشاط الإجرامي للمجموعات الإرهابية في العاصمة ووهران»[634]. تم منح الضوء الأخضر إذن لقوى الأمن في الجزائر. كان نجاحا مرا بالنسبة لرجال المنظمة ولسكان باب الواد. لم يسقط «المعسكر المتمترس» فقط بل انه لم ينتفض أبدا. وكما أشار ايف كوريير عند ذكره ل 674 مسدس وبندقية تم حجزها إلى جانب مئات العبوات: لم يتم استعمال الأسلحة أما المتفجرات فقد وجدت على حالها. بعد مرور حالة «البهرجة» يمكن القول بأن فرنسيي الجزائر «لم يخلقوا للحرب الأهلية»[635]. فرضت على منظمة الجيش السري مواجهة بعد مهزلة حصار باب الواد.

تبادل إطلاق النار بشارع ايزلي

تواصلت عمليات التفتيش يومي السبت 24 والأحد 25 ومعها ساد نوع من الارتياح صاحبه تواجد لعديد الأوروبيين الذين جاؤوا إلى محيط الحصار للتودد إلى العساكر. اتخذ في نفس اليوم قرار الطلب من

السكان بالتظاهر: «بطلب من V 300 [فودري] يتم تأطير وتنظيم حركة عامة للسكان المسلمين عند ابتداء من الساعة الثانية زوالا للتجمع في باب الواد»[636]. وحسب المنشور الذي وزعته المنظمة جاء وضع حد لعملية «خنق باب الواد» التي وصفت «بعملية خارقة لا مثيل لها في التاريخ» وبالاعتراض إلى «آخر المدى على الاضطهاد الدموي للنظام الفاشي»[637].

علم «فيتالي كروس» محافظ شرطة العاصمة بالمظاهرة صبيحة 26 وعمل على منعها من خلال وضع حواجز أمام تدفق المتظاهرين المتوجهين لباب الواد[638]. حدثت المأساة في حاجز ساحة البريد، جهة شارع ايزلي، عندما تعرض الحشد لطلقات نار كثيفة. كانت النتيجة: 46 قتيلا و200 جريحا لم ينج عديد منهم. أما من جهة مطلقي النار فقد جرح 10، اثنان في حالة خطيرة[639]. تناقضت الأرقام والتفسيرات منذ البداية. فمن خلال ذكرياته التي يدافع فيها عن قوة الأمن، عد فيتالي كروس 54 قتيلا و140 جريحا. كان تصويره للمأساة كما يلي: تم قنص 3 عساكر في الظهر من جهة نوافذ شارع ايزلي وهو «الاعتداء» الذي دفع قوى الأمن إلى الرد[640]. يتبنى شارل ايلري هذا الطرح دون أدنى دليل[641]. أما كرستيان فوشي، المحافظ السامي للجزائر منذ 26 مارس صباحا، لا يتهم منظمة الجيش السري مباشرة لكنه يؤكد «قناعته بأن طلقات النار الأولى جاءت من سقف من طرف محرض. ولن يستطيع أحد أبدا البرهنة على ذلك»[642]. أما منظمة الجيش السري فإنها تدافع من خلال وثائقها الداخلية ومن خلال دعايتها على تفسير مغاير وتسعى إلى الاستفادة إلى أقصى الحدود من المجزرة: «فضحت الأحداث الأليمة التي وقعت أمس أغراض ووسائل الساسة الديغوليين»[643]. عمدت منظمة الجيش السري إلى نشر تصورها هذا ليس فقط لدى أوروبيي الجزائر المذهولين، والمتقززين والداعمين أصلا لنداتها باضراب عام ليوم 27 ولكن أيضا على العديد من الصحافيين الأجانب

الذين بادروا بالتحدث معها. علقت آمال كبيرة على التواصل التلقائي مع ممثلي منظمة وبعض الشهود «وبذل كل الجهد من أجل مدّهم بالوثائق اللازمة». جمعت العديد من الشهادات (أكثر من 200) في كتاب أبيض سمي إلى التشكيك في التفسير الرسمي سواء على مستوى الأرقام (80 قتيلا و200 جريح) أو على مستوى سرد الأحداث مع الإشارة إلى أن قوى الأمن كانت متواجدة فوق الأسطح وهو ما يجعل احتمال تواجد عساكر من المنظمة أمرا مستحيلا بحسب الكتاب الأبيض[644].

بقيت «مذبحة» شارع ايزلي[645] مصدر جدال وغموض حتى بعد مضي أربعين سنة عليها. ويبقى التساؤل حول الجهة التي أطلقت الرصاص في المقام الأول دون إجابة إلى الأبد. لكن هناك عناصر قد تمكن من توضيح بعض الملامح المبهمة لهذا الملف. يتعلق الأول بنقائص قوى الأمن واستعمالها الكثيف للسلاح الذي لا يمكن الجدال حوله (أطلق الرماة الجزائريون قرابة 2000 رصاصة)[646] وهنا لنا أن نظيف وبصفة عامة، نقائص متعلقة بالمراقبة وعدم تناسب القوة العسكرية المستعملة في المواجهة. كان يبدو بديهيا بالنسبة للجموع التي احتشدت في مرتفع قلبيار مرددة «الجزائر فرنسية والجيش معنا» وتنشد لا مارسياز (النشيد الوطني الفرنسي) و«أغنية الأفارقة» بأن شارع ايزلي هو الوحيد الذي يمكن استعماله كونه لم يحاصر من قبل الخيالة. استطاعت الجموع تكسير الحاجز ومحاصرة الرماة بسبب عدم التفكير لإقامة حواجز على مستوى شارع باستور. تمت محاصرة الرماة وانتابهم الخوف فلجئوا إلى استعمال السلاح. هل هي حالة دفاع عن النفس؟ وأبعد من هذا السؤال الذي تتطلب الإجابة عنه بالإيجاب كون الرماة وقعوا تحت وابل الرصاص، يفترض تساؤلا آخر ألا وهو قدرة هؤلاء الرجال على تنفيذ مثل هته المهام. إن وضع قناصة جزائريين في الصفوف الأولى، غير متمرسين بالمرة في

مواجهة هذه الوضعية أمام جموع أوروبية مشحونة بعد عشابة خلل كبير في تنظيم قوى الأمن. ايبوري كان أول المتفطنين لهذه المسألة ولم يتردد في العودة إليها في مذكراته وهو يمحوها بجرة قلم بقوله بأن «هذه الوحدة لم تكن سوى وحدة احتياط وبأن وحدة عساكر أوروبية هي من كان يفترض فيها فرض الحصار على شارع ايزلي تناسقا مع موقع فرقة الرماة الرابعة. لكن هذه الأخيرة ولأسباب، حسب علمه، لم يتم توضيحها فشلت في صد الجموع التي وصلت إلى موقع لم يكن يتصور بلوغه»[647]. يحول العميد مركزية المسألة لكنه لا يجيب عن جوهرها. وكما يشير إليه في مذكراته وزيادة على كل ذلك فإنه في الوقت الذي يعبّر «عن أسفه الشديد» لقتلى شارع ايزلي فإنه «يحس بارتياح كبير» لأنه كان شديد التخوف من حالة «لا يمكن مراقبتها» بفعل الحمية المتزايدة للسكان الأوروبيين والتخوف الأكبر كان من إمكان حدوث مواجهة مباشرة بين الطائفتين. يشير ايبوري إلى «أنه برغم المصيبة، إذا ما اعتبرناها كذلك، فإن البرق الذي ضرب شارع ايزلي أفرغ الشحنة الكهربائية من غيوم الإعصار التي تشكل من الجموع الأوروبية بعد صدور التعليمة رقم 29 من سالان[648]». نسب ايبوري إلى نفسه، سنوات من بعد، تفسير الجنرال ديغول الذي شرح في 3 أفريل للجنة الشؤون الجزائرية بأنه كان «ضروريا إطلاق النار ‹لتفريق الفتنة›، إذا ما أمكننا تسميتها... فتنة»[649]. من هنا يمكن القول بأن جميع قادة الجمهورية الخامسة ومسؤولي الدولة فإن مسؤولية المأساة تسبب فيها حصريا قادة منظمة الجيش السري بدأ من سالان.

من منظور العميد ايبوري فإن قتلى شارع ايزلي ارتكبوا «خطأ التسليم بفكرة لم يعد المروجون لها يؤمنون بها أصلا ومنذ أمد»[650]. إن هذا الاتهام المجاني بالاستعمال والذي يتماشى مع توصيف ايبوري للجموع بالهائجة والمتطرفة تجاه منظمة الجيش السري (وهو ما يعد زيادة اعتبار للمنظمة في

وعليها) يجانب الصواب والأساسي ألا وهو عدم قدرة منظمة الجيش السري على الاعتراف مرة أخرى بأن الجيش لن «ينحاز» والأكثر هو أنه مصمم على مستوى قيادة الأركان بالتصدي عند الضرورة. إن زمن الحواجز أصبح شيئا من الماضي. وفي ظروف مثل هذه فإن مسؤولية منظمة الجيش السري تكمن في اختيارها دفع الحشود السلمية إلى الشارع من دون تأطير أو لاجتناب القمع الذي كان باديا للعيان من خلال الاحتياطات التي اتخذها ايبوري أو فيتالي كروس. بعد قيامها بعملية إقفال لباب الواد، أصبح واضحا للعيان بأن قوى الأمن سوف تتصدى لأي محاولة خرق. حذر فيتالي كروس بواسطة مكبرات صوت في سيارات عسكرية، صبيحة 26 مارس من خلال تصريح رسمي، من ردة الفعل الرسمية. لقد كان النص واضحا لمسؤولي المنظمة: «نحذر سكان الجزائر الكبرى من تلك الدعايات الداعية إلى الفتنة من قبل منظمة تحريضية. بعد الذي وقع في باب الواد فإن الكلمات التحريضية من هذا القبيل لها صبغة تمردية واضحة. نذكر السكان بصفة رسمية أن التظاهرات في الطريق العام ممنوعة. ستعمد قوى الأمن إلى تفريقها باستعمال القوة إن اقتضت الضرورة»[651].

شكلت أحداث 26 مارس صدمة قوية جدا لأوروبيي العاصمة ولم تخل من تأثيرات على وجود منظمة الجيش السري في العاصمة. على عكس ما كتب ايبوري في مذكراته، حقيقة الأمر هي أن سالان أثناء تلك الأيام العصيبة لم يكن في المقدمة. فمن خلال قراءة العلاقات اليومية لجان فراندي ندرك أن اهتماماته الأولى كانت منصبة لا على حصار باب الواد ومظاهرة 26 مارس (التي أعلم بها من خلال منشور وضع في صندوق بريده) وإنما على إنشاء لجنة الوطنية للمقاومة بتاريخ 3 مارس 1962 تحت إمرة جورج بيدو. أراد «الزعيم» إقامة «لجنة حكومية للدفاع الوطني

على مستوى الجزائر» مهمّتها «الاضطلاع بدور السيادة الوطنية على كل الإقليم الفرنسي المحرر عمليا»[652]. كلف سالان جان فراندي بإعطاء التمثيليات الدبلوماسية الموجودة في العاصمة وحكوماتها بهذا الميلاد كما خط رسائل وجهت لشخصيات عدة يطلبها للانضمام.

يعد المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر، من خلال مصادرته مجرد مؤسسة شبح. أعلن في اجتماع له انعقد في 13 مارس 1962 في العاصمة «تنحية» رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية وكلف سالان «مهمة إنشاء حكم مركزي مؤقت»[653]. في هذا السياق يبحث الجزائر عن شخصيات يمكنها «المشاركة في سلطة حكومة مؤقتة... مستعدة حيز العمل في جميع المناطق التي سنسترجعها من أولئك الذين خانوا التزاماتهم ومن أولئك الذين يريدون بالقوة فرض نظام مناقض لمصالح وتطلعات الجزائريين». ويواصل :«من البديهي أن هذه السلطة ستوقف عن أداء مهام السيادة الوطنية في الجزائر عندما يحترم دستورنا في إجراءاته الأساسية قولا وفعلا». ومما يعنيه هذا هو بلوغ «مقاومة» تشمل «مواطنينا المسلمين» الذين يجب عليهم «الانضمام لإخوانهم الأوروبيين»[654]. إن ميلاد المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر هو بمثابة فرصة لمنظمة الجيش السري كي تطرح تصوراتها الكبرى للبرنامج الذي يندرج في سياق الاعتراض على «الرغبة» التي تصفها بأنها تهدف إلى «إقامة نظام شمولي في فرنسا». يشتمل برنامجها إذن «على التطبيق الدقيق والحرفي للدستور 1958» (في انتظار تغييره إلى نظام رئاسي مستمد من النظام الأمريكي) وفيما يتعلق بالجزائر، طرحت فكرتان أساسيتان: «لامركزية فدرالية» سيتم «توسيعها في الجزائر أكثر من أي مكان آخر» وكذلك «مساواة في الحقوق السياسية كما في الظروف الاقتصادية. وأخيرا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن مشروع منظمة الجيش السري هو ضد الأحلاف

ولدوافعها وضد الشيوعية ويتبنى «قوة نووية أوروبية» مندمجة في منظمة حلف شمال الأطلسي مع تطوير القواعد الأمريكية خاصة في الصحراء الفرنسية[655].

إن هذا المشروع أو بالأحرى هذا النسيج (لأن النص يعلن النشر القريب لـ«برنامج مهم») إذا كان يشكل نقيضا لبرنامج ديغول لا يستمد إلهامه من القاشية أو الشمولية. لكن اختباره مع الواقع، خاصة العاصمي، يدعو إلى التكافؤ فيما بين الطموح وبين الإمكانات التي وضعتها المنظمة وما كانت تتوقعه من دعم. ففي الوقت الذي زادت المنظمة تطرفا بسعيها نحو مرحلة تمردية، يبرز بجلاء التناقض بين القول والفعل.

انهيار مقاومة الوارسنيز (الونشريس)

إذا كان مصدر فكرة المقاومة هو الجنرال سالان فإن منظم العمليات هو جان فارد. غادر العاصمة إلى ضواحي الشلف في 21 مارس 1962 بغية القيام بمهمتين: دراسة إمكانية تطوير المقاومة في عين المكان والشروع «في إطلاق منطقة انفصال» لدى الباشاغا بوعلام بإسناد من عساكر قدموا من العاصمة وجنود يفترض جلبهم من قبل الرائد بازان[656]. التقى فارد مع الباشاغا الذي لم يبد له «حماسا كبيرا» في حين أن بازان الذي التقى به في نفس اليوم «لا يريد السير في هذه المسألة التي لم يتم الاستعداد لها كما ينبغي». ولقد أكد عديد الضباط الذين التقى بهم فارد في أيام 23 و24 و25 و26 مارس هذا التصور: «هناك ضرورة تدعو إلى تطوير مقاومتنا في الجبال ومتطلباتها القاعدية» ومن ثم «اجتناب التحركات المهمة حاليا والتي تؤدي إلى تدخل الجيش (على الأقل البعض من العناصر) تماشيا مع أوامر سلطات العاصمة والمحافظ». بعد وصولهم بواسطة القطار من

العاصمة إلى خميس مليانة في 28 مارس على الساعة السابعة وثلاثين صريحة للبدء في «عملية الانشقاق» إلى جانب الباشاغا، وضع كومونديس العاصمة (الذي يضم 67 رجلا) في البداية في وضيعة معزولة، انضم إليهم فيما بعد مقاومون محليون (15 رجلا مجهزا ومسلحا)[657]. وصل المجموع إلى 82 رجلا يضاف لهم العقيد قارد والمقدم لوستو. نقل الرجال ليلة 28 إلى 29 مارس إلى الباشاغا بواسطة شاحنة. في الوقت الذي رفض هذا الأخير الانضمام، انظم ابنه «سي محمد» إلى البعثة التي تحركت في يوم 29 صباحا.

شهد اليوم الأول من انطلاق العمليات بعضا من النجاح حيث تمت السيطرة على موقعين لإحدى الفرق وعلى موقع لكتيبة أخرى وعلى موقعين لحركى. لكن الأوضاع تأزمت بعد تدخل الطيران («مجهود محدود من الرمي الجوي[...] من قبل طائرات سكايرايدر» بحسب تعبير ايلري)[658] والذي أدى إلى انسحاب «فوضوي» من المراكز واستدعى «الاستعداد لمرحلة المقاومة». انقسم الفريق في واقع الحال إلى أربعة أفواج عملت في الأيام اللاحقة على إقامة الاتصال فيما بينها. لم يتم ذلك إلا عشية 1 أفريل عندما تم التواصل بين قارد وسي محمد ومونتانيون. لم يدم الفاصل طويلا، لأنه في عشية 2 أفريل أعلم سي محمد «بأن الوضع خطير جدا ويطلب منا في رسالة خطية الإخلاء بسرعة لأن عمليات البحث ستنطلق مساء». اتجهت الأوضاع نحو السوء وعمد قارد في 3 و4 أفريل إلى الوسائل التي تمكن من معاودة الاتصال المباشر مع الأفواج المتواجدة في بني بودوان. لم يكن في المقدور تجنب عملية التشتت «لأن غالبية الإطارات والرجال الذين جاءوا من العاصمة» تم إلقاء القبض عليهم بدءا بمونتانيون (كانت النتيجة النهائية 72 محبوسا بما معهم من سلاح). أما فيما يتعلق بقارد، العسكري المتمرس، الذي استطاع الإفلات فإنه ينهي

تقريره بصيغة «أنه عايش الأربعة أيام الأصعب في جميع المجالات التي مر بها». هذه الأنباء السيئة التي دوّنها قارد تضاف لها معلومات سيئة وصلته وهو على أهبة إرسال تقريره مما جعله يضيف صفحات بملاحظة تتابع[659]. اشتبك بتاريخ 9 أفريل فريق كومندوس من 40 رجلا بقيادة بازان[660] مع جنود لجبهة التحرير الوطني، ما أسفر عن معارك عنيفة قتل خلالها بازان. وإذا ما زدنا لهذا محاصرة بني بودوان، الذي حرم الباشاغا وعلام من أي إمكانية للمبادرة، أصبحت إمكانيات إقامة مراكز مقاومة في المنطقة معدومة. اختصر قارد الحالة قائلا: «إن الوضع لم يعد يحتمل».

لم يقوض فشل بؤرة مقاومة الونشريس من عزيمة «الزعيم» الذي رفض وصف العملية «بالفاشلة» وقرر «مواصلتها تحت شكل جديد». تمثلت الفكرة في ترك منطقة عمليات الشلف تحت إمرة قارد والبحث بالاستعانة بالقبب برانكا «عن عناصر قادرة على إشعال المنطقة من جديد»[661]. في تعبيره للفشل ركز سالان على عدم التحاق بعض العسكريين بالمنطقة أكثر من تركيزه على مسؤولية الباشاغا رغم أنه وصف «موقفه» «بالمتضارب». من وجهة نظر سالان لابد من التركيز «على الأطراف الخارجية للمناطق الكبرى» أين يجب «إنشاء مناطق تجميع». كما أنه من المهم البحث عن تحالفات مع الحركة الوطنية الجزائرية (كان سالان يعتمد كثيرا على علاقاته في سويسرا وخاصة مع القاضي بلهادي)[662]. وأخيرا وفي حالة عدم إمكانية التحاق عسكريين، لابد من العمل على كسب «حياد ايجابي من الوحدات الموالية»[663]. علينا أن نضع مراسلة سالان هذه في سياق تعليمته رقم 32 التي جعلت من المقاومة في الجبال محورا أساسيا في إستراتيجيته. إنه يبرّرها ويسعى إلى مواصلتها في صيغته التعبيرية المفردة: «إنا على دراية بأن الظروف غير مواتية في أماكن أخرى كما هي في الونشريس، لكنه مهم جدا وفي القريب العاجل المواصلة على هذا الدفع والتدعيم مهما كانت سلبيات الانطلاقة وخيبات الأمل التي سنواجهها أثناء عملنا»[664].

فرض المجهود المنصب على المقاومة إعادة تنظيم داخلية لمنظمة الجيش السري بالعاصمة وقد شرح سالان هذه العملية بالتفصيل. لقد ميّز عاملان: الأول هو أن «منطقة التجميع المنشاة» تكون متميزة «بنوع من الاستقلالية وتحت الأوامر المباشرة ومن دون وساطة، لقائد المنطقة». أما العنصر الثاني فمتعلق «بالمشاكل الكبرى التي تمس كامل الجزائر والصحراء والتي هي بالتالي من صلاحياته (هو)» (الإدارة المركزية والخدمات الكبرى ذات المصلحة العامة والنشاط الدعائي). أنشأ سالان هنا هيئة أركان تضم ضابطا نائبا مكلفا بالمسائل العسكرية ومكتبا للنشاط السياسي والنفسي ومكتب «تنظيم» (مكلف بالخدمات العامة الكبرى). حسب التصميم الجديد لسالان فإنه لا يمكن لهذه المكاتب المختلفة أن يكون لها أي تواصل إلا مع قادة المناطق فقط وهو ما يجنب التداخل وتمركز القرارات. في الواقع «أصبحت كل المشاكل المقدمة [له] للفصل فيها تمر إجباريا على قادة المناطق المخولين بحلها [...] أو بتحويلها إليه هو». إن الرغبة في استرجاع تسيير الأمور ومركزيتها على مستواه بارزة بجلاء هنا ولا تستثني حتى الجانب المالي الذي يخصص له سالان تغييرات خاصة لتبرير تواجد مكتب على مستواه (مكلف بالتموين البلد الأم وشراء الأسلحة الخ.) ولعملية محاسبة ثنائية (واحدة متعلقة بمنطقة العاصمة والأخرى بمداخل الجزائر ككل)[665].

منظمة الجيش السري للعاصمة على أبواب التفكك الداخلي

هناك أسباب أخرى تفسيرية للهجة سالان التهديدية ولمضمون قراراته أكثر من تلك المتعلقة ببؤر المقاومة. شعر «الزعيم» بأنه المستهدف عندما بلغته في 6 أفريل رسالة صريحة ممضاة من قبل العقداء ڤودار وڤودري وڤارد نددوا فيها «بالتدخلات المتعددة والمتواصلة في مهامهم» والتي

اعتبرت عنها وضعية أصبحت لزاما إعادة تقويمها بسرعة وبطريقة واضحة ونهائية». قدر العقداء بكل واقعية «ضرورة مطالبة» سالان بحصر نشاطه في المستوى الوطني فقط» ويفوض لهم «التواصل مع قادة المناطق لتوجيه وقيادة النشاط في الجزائر» و«إشراكهم بدور استشاري حول ما يتعلق بالقضية المشتركة». وحول هذه النقطة الأخيرة طالبوا بضرورة إشراكهم في التعيينات و«التحديد السريع للأهداف التي نصبوا لتحقيقها في إطار برنامج قاعدي عام»[666]. إن الاعتراف بالعجز واضح هنا وبجلاء، ويبرز منظمة الجيش السري من خلال أقلامهم كسفينة بدون شراع. لكن نزعة «الزعيم» كانت تحتاج لأكثر من هذا والذي برر ثقته في النقباء وسوزيني عندما شكك في إمكانياتهم وحرضهم على بعضهم بعضا. إن «التوجيهات» التي هو «مجبر على القيام بها وصولا إلى سُلمهم العملي ما هي إلا نتاج الصعوبات» التي واجهتهم «عند تأدية مهامهم بطريقة سليمة». ويضيف سالان بنبرة من التعيير بأن ڤودار نفسه «صارحه بعدم قدرة ڤودري على فرض سيطرته» وكذلك كان الحال بالنسبة لڤارد. ولقد ركز سالان بصورة خاصة على الأشكال التنظيمية التي صاحبت مظاهرة 26 مارس: «لقد أبديت ملاحظة خاصة وعابرة فيما يتعلق بالطريقة التي دبرت بها مظاهرة الاثنين 26 والتي كانت مغايرة لما أعطيته من تعليمات حول هذا المخطط. لقد تم إعلامي فعليا من خلال رسالة في صندوق بريدي، وعلي أن أذكركم بأن حصيلة الفوز هي 50 قتيلا و150 جريحا في صفوف السكان المدنيين». في تحديده للمسؤوليات يشير سالان للعقداء «فلا هؤلاء ولا هؤلاء تجرؤوا على إعلامي أو تقديم عرض حساب حول ما تم من إجراء والسبب الوحيد من وراء ذلك هو أنه لم يكن في مقدور أي منكم مطالبة مرؤوسيكم بإعلامكم. إن هذا تقصير لا يمكن الجدال فيه. والحقيقة هي أن المرؤوسين، عوض الأوامر، وجدوا ضالتهم

في وثائق سياسية من الطراز الأول وفي التعليقات المطلعة من مقالات الصحف العالمية»[667].

كانت فظاظة سالان واضحة للعيان لكن قودار سعى إلى توضيح الأمور خاصة فيما تعلق بمقاومة الونشريس. كاتبه في 9 أفريل ولو أن اللهجة كانت محترمة إلا أن التنديد والاتهام كانا دون مواراة. فيما تعلق بالونشريس أراح قودار أراء سالان وأمطره بوابل من الأرقام: «الجمعة مساء [5 أفريل] بقي في الونشريس خمسة عشر رجلا من «الصاعقة» ومجموعة حراسة هارية مع ابن بوعلام .» فمن وجهة نظر قودار «كون المجموعة فشلت» فمن «غير الممكن الانطلاق في عملية مشابهة حاليا». شكلت مسألة الونشريس وتعليمة سالان رقم 32 بالنسبة لقودار فرصة لتصفية الحسابات وتوضيح المواقف حول الأشخاص: « بالنظر إلى عملنا كفريق، لا يمكنني الاعتراف شخصيا بأن يستمر من تسميهم «الضباط الصغار» في استدراجك إلى مغامرات. لست على علم بالدور الحالي لبرانكا، لكن يبدو أنه طال بما فيه الكفاية. أما فيما يتعلق بيبريز فإني ألاحظ أن نشاطه ضد المسلمين والذي صنف في خانة «السري» لا يستحق إلا تنديدا من قبلنا. وهذه في الحقيقة هي السياسة التي انتهجها سوزيني منذ أمد. كنت من المعترضين عليها دائما واليوم أكثر من أي وقت مضى. لذا فإنه وفي الظروف الحالية لا بد من إعادة النظر في كل شيء، بما في ذلك تركيبة هيئة أركاننا.[...] أعتقد أنني لا أملك إمكانية أخرى سوى القيام بحرب استنزاف تجاه ميادرات وشهوات بيبريز في ظل افتقادي للتأييد من سلطتكم، أعلمكم بأنه ليس في إمكاني إلا تصريف الأمور العادية لمنطقة الجزائر الكبرى وهذا في انتظار اتخاذكم موقفا واضحا»[668]). طرحت مسألة القيادة كذلك من قبل قارد، وكما ورد في تقريره حول الونشريس المذكور سابقا، فقد أصدر حكما واضحا: «منذ نوفمبر لم يعد القادة الكبار في المنظمة يأتمرون

بأوامر أحد»[669]. يشترك الخصوم المحددون للعقداء في حكمهم بالضعف وقلة الحيلة عن منظمة الجيش السري. يكتب جان جاك سوزيني ، من دون مجاملة إلى بيار سيرجان قائلا بأن «قدرات منظمة الجيش السري تبقى ضعيفة على مستوى العصيان وتمنعه بالتالي من أي مشروع تمردي». وبعد إشارته بوضوح إلى «محدودية الإطارات سواء أكانوا ضباطا برتب عالية أو مدنيين»، يلخص بطريقة واضحة تاريخها القصير: «كل ما كان لزاما عمله خلال عام، لم ينجز منه شيء. كنا نستظل تحت ما تبقى من نشاطات السنوات السابقة»[670].

ماذا بقي من رباط مشترك بين قادة منظمة الجيش السري الذين لم يعد في مقدورهم، بعد أسبوعين من التوقيع على اتفاقيات ايفيان، سوى الوقوف على انهيار الأساسين الاثنين الذين بنيت عليهما الطموحات والآمال ألا وهما التمرد والمقاومة. بدا جليا بأن المنظمة التي تعترض عن طريق التخريب، لا تمتلك الكفاءة لتغيير مجرى التاريخ الذي يفر منها ويُكتب بدونها. فوق كل هذا يبدو أن قادتها منقسمون حول الأهداف وبأن الانقسامات يغذيها الفشل الذي تتقاذف أسبابه هذه الجهة أو ذاك الطرف. بدت لهجة بعض المراسلات قاسية، كما توضحه الرسائل المتبادلة بين قودار وبيريز. وجه قودار للدكتور إنذارا صريحا مبينا له بأن الوضعية الحالية (التي «لا علاقة له بها») «لا يمكن أن تستمر». الوضع يتطلب تغيرات جذرية، وزاد بنبرة تهديد: «كل شيء متعلق بك. أنا مستعجل للقائك. كما أرغب في رؤية أشار وبرونكا وموران لتكليفهم إن أمكن الحال بمهام محددة وإنهاء الأمر على الأقل فيما يتعلق بأشار وبرونكا. طرحت الموضوع، وعليك بالرد»[671]. طلب التوضيحات هذا عام ويشتمل كما قال قارد على ضرورة اجتناب «المجادلة» «لأن ما تم قد تم». وبالنسبة لهذا الأخير أصبح من «الأهمية القصوى التوضيح السريع للأهداف والغايات التي نتبعها في

ظل الظروف المستجدة الناتجة عن اتفاقات ايفيان وفي سياق الأسابيع
التي سادت في الأسابيع الأخيرة». إن معاينة قاردي للأحداث لا تبشر
في حاجة لجدال: «لم يعد كافيا الإصرار على «الجزائر فرنسية» وحرمة
التراب الوطني. في ظل الانهيار الحالي، أصبحت مثل تلك الأهداف من
وحي الخيال على الأقل في المستقبل المنظور قياسا بقدراتنا. أصبح من غير
المجدي التفكير في أن منظمة الجيش السري قادرة على الاستيلاء على
الداخل الجزائري بل حتى على جزاء منه فقط.» تفرض العقلانية بالنسبة
له «الدفاع عن الشيء الذي يمكن الدفاع عنه بفاعلية ونجاعة، أي المناطق
الساحلية الكبرى ذات التمركز الأوروبي العالي مع تحديد المناطق الداخلية
بما يتناسب وإمكانياتنا»[672]. تبرز هذه الخيارات وضوح رؤيا بعض قادة
منظمة الجيش السري فيما يتعلق بمحدودية نشاطهم حتى وإن كانت لا تحد
من عزيمتهم، ولو أنها في نفس الوقت قد تضاعف الانفصال بين الوجوه
القائدة البارزة للمنظمة. المفارقة هي أنه في الوقت الذي بدأ الانشطار
الداخلي يلوح في الأفق، فإن عمليات التوقيف التي تعرض لها القادة،
والتي تحرم المنظمة من القيادة، تمنع منظمة الجيش السري من الاندثار.

16. زوال قيادة منظمة الجيش السري وتبعاته

تبعا لصدمة اعتقال جوهو (25 مارس 1962)[673] تمت اعتقالات
أخرى استشعرت قسوتها. تمثلت الأولى في القبض على دوفيلدر في 7
أفريل. بعد تمكن رجال الدرك ورجال البعثة «C» صبيحة نفس اليوم
من إلقاء القبض على مرتزق هارب، حصل هؤلاء على معلومات قيمة :
يرتاد الملازم الأول بانتظام شقة في حي تيليملي. من غريب الصدف أنه كان
متواجدا فيها ظهيرة السابع من أجل اجتماع وتم توقيفه عند الخروج[674]. أما
الصدمة الثانية فهي اعتقال سالان. يروي فراندي بالتدقيق الأيام السابقة
على الحادثة[675]. في الوقت الذي كان سالان يستعد لمغادرة الجزائر متوجها
إلى لشبونة في 24 أفريل، وافق على استقبال لافانسو الذي ادعى أنه يحمل
إجابة من القاضي بلهادي، الشخصية التي يوليها سالان اهتماما كبيرا لأنه
يعتمد على العلاقات المحتملة بين منظمة الجيش السري والحركة الوطنية
الجزائرية. أصبح لافانسو نائب الرائد جيرونيمي في مصلحة الشؤون
الإسلامية لمحافظة الشرطة في باريس بمثابة الطعم، إذ فتح هو نفسه الباب
للدرك. بعد تحويله إلى حي «طاغارين» ثم إلى ميدان الطيران بمدينة الرغاية
وبذلك تم ترحيل سالان إلى باريس. وقبل كل ذلك عُنف من قبل إيلري
الذي كان متواجدا بصورة عرضية في المكان. بعد عرضه على طبيب أسنان
ليتأكد من أنه لا يحمل في أي من أضراسه أي جرعة من سم السيانور التي
قد تسمح له بالانتحار كما فعل ڤورنڤ. استقام العميد واقفا أمامه ليسرد
عليه درس «عدم جدوى كل هذه الاغتيالات التي [قام بها]»[676].

لقد كانت إصابة عميقة الوقع على منظمة الجيش السري. في أمسية 20، وجه جان فارد رسالة خطية قصيرة إلى قادة العاصمة ليعلمهم بإمكانية تنظيم اجتماع من قبل فودار على أن يتكفل في مرحلة الانتظار هذه «بإدارة الأمور»[677]. شكل توقيف سالان، ولو لفترة وجيزة، تراجعا للضغط كما اتضح من خلال رسالة قصيرة من فودار إلى سوزيني التي رفض فيها اقتراح الالتقاء، ولو أنه يختم بعبارات «ود» أصبحت نادرة في هذه الأوقات[678]. لم تترك فكرة استحالة اللقاء بفودار دون نشاط. وجه ابتداء من 21 أفريل دراسة مؤرخة بيوم من قبل[679] موضحا فيها الأشكال الجديدة لتنظيم ونشاط منظمة الجيش السري.

اقتراحات جديدة من فودار

اقترح فودار تكوين لجنة تضم إلى جانبه فارد، فودري، پيريز، سوزيني، فاردي وشاطو جوبير. يترأس اللجنة رئيس يعينه مجمل الأعضاء الذي «يستحوذ على صلاحيات اتخاذ القرار». تقع على عبء اللجنة مسؤولية «قيادة المقاومة في الجزائر» و«الاضطلاع بمهمة قيادة منظمة الجيش السري وربط نشاطها مع قادة المعارضة في البلد الأم». تندرج عملية إعادة التنظيم من وجهة نظر فودار في إطار إعادة ترتيب نشاط منظمة الجيش السري الذي يهدف إلى تطوير المبادرات التي عدت غير فاعلة أو تجاوزها الظرف. طرحت كذلك مسألة المشروع للمناقشة. اعترف فودار بفشل مرحلة التمرد وشخص الوضعية بدون مجاملة من حيث العراقيل التي تواجه منظمة الجيش السري. لا يمكن للمعركة أن تتوقف لأنه لا يمكن من وجهة نظره التراجع عن مسألة «مبدأي الوحدة الوطنية وكون الجزائر جزء من فرنسا». يعني هنا بأنه «يجب الاعتراض وبكل الوسائل على إجراء الاستفتاء» الذي إن تم فلن يؤدي إلا إلى «الاستقلال، ما يعني فقدان الجزائر». من هذا

المنظور، يجب جعل الاستفتاء «مستحيلا وذلك بالإخلال بتحضيراته». كان مشروع فودار دقيقا حول هذه النقطة. في مقدمة الضرورات جاء «تنظيم وتسليح السكان الأوروبيين» لضمان «أمنهم» و«الدفاع عن أنفسهم باستهداف جبهة التحرير الوطني وطردها إن أمكن». كما يجب في نفس الوقت من خلال الاعتماد على «التنظيمات المهنية المنضوية تحت مراكز النقابات والمهنيين» إشعار الحكومة برفض «ضمانات» ايفيان والمطالبة إما «بضمانات حقيقية» أو «الترحيل المباشر للأقلية الأوروبية والمسلمين المرتبطين بفرنسا». من أجل تمرير هذه المطالب وإحداث خلل عميق في الجزائر، تمت الدعوة «لإضراب عام طويل المدى» يكون بدعم وتنسيق من النقابات ويشمل الشركات وإن أمكن الإدارات كذلك» [وفي أدنى التقديرات فإن الموظفين مدعوون] إلى «التخريب بتعمد التباطؤ والأخطاء والغيابات وذلك من أجل لفت أنظار المسلمين إلى شكل جزائر مستقلة بدون أوروبيين والعمل كذلك على شل الحياة الاقتصادية والتسيير الإداري للبلاد». والمهم أيضا هو «الإحجام، إلى أدنى مستوى، عن توظيف عمال مسلمين وهذا بغية القضاء على الوظائف والأجور». ثم يبقي تحديد دور النشاط المسلح. وإذا كان من الواجب التخلي عن معادلة المقاومة من الجبال، في مقابل ذلك لا بد من تطوير دور المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون لإشراكها في الدفاع الذاتي ولمواجهة جبهة التحرير الوطني والقيام «بنشاط استعراضي ضد الشخصيات أو المواقع الحساسة للخصم مع الالتزام بإتلاف الوثائق الضرورية للعملية الانتخابية». وإذا لم يعط كل هذا التحرك النتائج المرجوة، فإن منظمة الجيش السري حسب فودار تحتفظ «بورقة أخيرة. ورقة هامة» وهي «العمل في الأيام السابقة للاستفتاء على إشعال حركة تمردية عامة تشمل كل الأوروبيين في سعي لدفعهم للتراجع عن كل ما تم التوصل إليه». لم يكن الفشل الذي وقع في مارس وأفريل وكذا

عمليات التوقيف لتحدّ من عزيمة الخبير العسكري لمنظمة الجيش السري، بل إنها على العكس من ذلك دفعته إلى اعتماد سيناريوهات الحد الأقصى. من هنا أصبحت فكرة المقاومة الشعبية المسلحة في التداول اليومي وهو ما يعني الحكم بفشل منظمة الجيش السري التي لم يعد في مقدورها الاستغناء عن دعم المدنيين غير المندمجين في المنظمة، كما أنها في نفس الوقت تعد شكلا من أشكال التعنت الذي بدا واضحا من خلال إشراك المدنيين في انتفاضة باب الواد. وللمرة الأولى لم يؤخذ الجيش في الحسبان إلا من زاوية «اعتماد الحياد حتى لا يكون أداة للوقوف في وجه منظمة الجيش السري». على العكس من ذلك فإن المنظمات النقابية تمت دعوتها صراحة لجعلها طرفا فاعلا في المشروع لأن الإضراب العام «لا يمكن إدارته بصفة مباشرة من قبل منظمة الجيش السري وإنما من طرف النقابات». لكن تبقى معرفة ما هو النصيب الفعلي للمنظمات النقابية، ولقادتها بصفة خاصة، في هذه المعركة. يبدو البرنامج شديد الوضوح على الورق لكن إمكانية التجسيد تبدو أكثر صعوبة على اعتبار أن «التجمعات» قبل أسابيع كانت في حالة مخاض. بقي لفودار أن يعرف ردة فعل القادة الآخرين على اقتراحاته. طلب بتيرة فيها تحد «إجابة مباشرة بالنفي أو الإثبات».

مناقشة ثم رفض اقتراحات فودار

لقيت اقتراحات فودار في العاصمة نقاشات عميقة وإذا ما كانت إجابة فارد في مجملها «بنعم» ووافق على مبدأ إنشاء لجنة، مع التركيز على المقاومة ضد الاستفتاء، فإنه يطلب توضيحات كما يبدي انتقادات. عمد العقيد في البداية إلى توضيح مواقفه من مسألة المسلمين. كان لزاما من وجهة نظره، «ضبط» مسألة «العمل ضد المسلمين في العاصمة، لأنه ما زال يحتفظ بالصبغة العمياء». حسب فارد «هناك خلافات جوهرية

حول أشكال المقاومة» ويود بصورة عامة «في حالة أشكال معينة وفي سياقات مفتوحة، الاحتفاظ حقيقة بغالبية المسلمين إلى جانبنا». كان قائد المنطقة العسكرية صريحا حول هذه النقطة: لا يمكن لمنظمة الجيش السري التخلي أو حتى الظهور بمظهر المتخلي عن رجال تضرروا أو سيتضررون من أجل ولائهم لفرنسا، كما لا يمكن التخلي بصورة مباشرة عن الدعم المعنوي الناتج عن تأييد المسلمين الذين لا يريدون «الفلاقة» حتى وإن كان هذا الدعم محدودا وخياليا». اشتملت انتقادات فارد الأخرى على «التمرد العام» الذي صور كآخر ورقة والتي لم يكن مقتنعا بها، بل يربطها بالفعل دموي يائس». فهو شديد «الوضوح» فيما يتعلق بالعاصمة: «مهما كان التقدم الحاصل في تأطير المدينة» فهو لا يمكن إلا أن يكون «نشاط مجموعة، يائسة، لن يتردد النظام المتحالف مع الفلاقة في إغراقه في دماء، آخر المقاومين وربما في دماء جزء من السكان»[680].

جاءت الانتقادات الأشد وضوحا من بيريز[681]. وكما هي عادته، حرك قائد منظمة الاستعلامات والعمليات السكين في الجرح وسعى للإجابة «على الاعتراضات التي أبديت بجدية» تجاهه. اعتبر بيريز بأنه «انخدع واستعمل مرارا» من قبل فودار الذي سبق وأن اتفق معه خلال اجتماع جمعهما مع فودري على مشروع مغاير للذي طرح اليوم، لذا أبدى بيريز «رفضه» له في الظروف الحالية. كان التناقض القائم بين بيريز وفودار «ناقضا حول الشكل والمضمون». رفض بيريز الخيار النقابي كما تم طرحه واقترح بديلا له مكتب نشاط نقابي غير قانوني، كان قد شكله، يضم «عناصر جدية». على التجمعات النقابية الخضوع لتوجيهاته وزيادة الضغط على الموظفين «الذين لا يفكرون في غالبيتهم إلا في التملص والعودة إلى البلد الأم في أحسن الظروف الممكنة»: «التصلب» هو المطلوب. ينطبق نفس المنطق فيما يخص المسلمين: إجبارهم على مغادرة

المدينة الأوروبية «لمنع سي عزالدين من إقامة جهازه البوليسي»، وهو الشيء الذي لا يتحقق إلا من خلال الإرهاب: «إذا أرادوا منعنا من ممارسة الإرهاب، فعلينا حزم أمتعتنا والاستعداد للتنصل التدريجي لكن النهائي.» أما فيما يتعلق بمقاومة الاستفتاء، فان في نية بيريز مباشرتها حتى وإن اعتبرها شيانا ميتوسامنه: «لن نستطيع منع إجراء استفتاء تقرير المصير وسنعاين ميلاد الجزائر المستقلة تحت إمرة حكومة من جبهة التحرير الوطني.» تحت لواء النشاط الثمردي العام بجرة قلم: «إنه مجرد حلم.» الشيء الوحيد الذي يجب القيام به هو «تأمين الحماية للأفراد والممتلكات لطبقات الفرنسيين من أصل أوروبي» و«الحفاظ على مكوّناتنا الثورية الإرهابية، النقابية منها والاقتصادية والسياسية لفرض التشكيك في كل شيء إلى أن يتم إنشاء معارضة حقيقية في البلد الأم». وكونه على تناقض تام مع ڤودار وبعضا من انشغالات فارد، فإن المعاينة التي عرضها بيريز لا تنقصها الواقعية، باستثناء ما تعلق بالبلد الأم وفكرته عن معارضة جدية قد تبرز فيه في ربيع 1962. ترتبط تحاليل بيريز بترتيبات أخرى غير التي دعا لها ڤودار لأنها لا تعد فقط من صلاحيات هذا الأخير بل تؤكد على نوع من الفصل بين المدني والعسكري. سيعمل ڤودري في واقع الحال «تحت إمرة» ڤودار ويكون على رأس «شبكة عسكرية محضة»، أما فارد فيتكفل بمكتب إسلامي يعد «كجبهة إسلامية، بغض النظر عن لونها السياسي، مناهضة لجبهة التحرير الوطني» يضاف إليهم مسؤول المال. مقابل ذلك يقود بيريز «تنظيما ثوريا مدنيا»، فيما يشرف سوزيني «بالتعاون» مع ڤودار على النشاط النفسي والدعائي والنقابي، وعلى التجنيد في محيط الجزائر – المدينة وعلى مكتب الدعم والتموين فيما بين المناطق وعلى النشاط الإرهابي وعلى مكتب التجنيد المدني. لتتويج الجمع سيتم إنشاء مجلس وطني للمقاومة في منطقة الجزائر العاصمة يضم المسؤولين المذكورين سابقا إلى جانب مسؤول

مكتب النشاط النقابي ومكتب العمل. سيتغير التوازن فيما بين العسكريين والمدنيين لصالح الأخيرين وخاصة لصالح المقربين من بيريز . يعد مثل هذا التنظيم بالنسبة لڤودار شيئا غير مقبول

ولكي يتمكن من تقييم الوضعية تقييما جيدا، كان عليه معرفة موقف سوزيني لكن هذا الأخير لم يجبه وهو ما أثار غضبه: «لقد بلغت حدود الصبر وإني أنذرك بأن تجيبني بنعم أو لا أو بالذهاب إلى الجحيم» ثم يضيف: «الإجابتان الأخيرتان تعيدان لي حرية التحرك التي قيدتها قضيتنا المشتركة إلى حد الآن»[682]. لم يكن سُكوت سوزيني ليعني تراجعا منه إذ التقى في 24 مع فارد وتناقش الرجلان حول مسألة تطوير دور المسلمين في الكفاح وهو ما أدى بقائد المنظمة العسكرية على ضوء هذا التشاور إلى إعلامه بتفاصيل اللقاء[683]. من جهة أخرى وفي تعليق مع سيرجان على توقيف سالان وداڤلدر، يطرح سوزيني وجهة نظره حول منظمة الجيش السري العاصمة[684]. قيمت الخسارتان بالخطيرتين جدا من قبل مسؤول خلية الدعاية النفسية، الذي رأى في «دالتا» و«الشيخ» ركيزتين أساسيتين لمنظمة الجيش السري في الجزائر: توقيف «الزعيم» معناه غياب ضابط ومؤشر الميزان.

من أجل فهم موقف سوزيني لا بد من الإشارة بأنه كان يعد نفسه ثالث ركيزة أساسية لمنظمة الجيش السري إلى جانب «دالتا» وسالان. مكانة «دالتا» تعود إلى «دوره الشديد الجرأة أحيانا» الذي أصبغه على «النشاط» الميداني، أما سالان فبفضل «اسمه وبصيرته» في حين أن مكانته هو فتاج «تضخيم التعداد والدهاء والدعاية» التي «خلق بها صورة افتراضية لم يستطع الواقع مجاراتها». في تفسيره لمثل ذاك الفشل يقول سوزيني «بأن محدودية الإطارات: ضباط سامون ومدنيون» هي السبب. وبالرغم من أنه لم يتعمد

ذكر الأسماء، فإن هيئة الأركان كانت هي المقصودة: «النيات والمشاعر لا تكفي لوحدها في ميادين الثورة بل الغريزة والتكوين الفكري. كلاهما ضروريان ولو أنهما للأسف مفتقدتان لدى غالبية الإطارات العليا». بامتلاكه لمثل تلك التحاليل، لم يكن سوزيني مستعدا بالمرة للانصواء تحت إمرة قودار أو يزيد. اختار تكتيك البقاء على الهامش مقتنعا بأنه لن يفقد مكانه في هيئة الأركان القادمة مهما كانت تركيبتها. دعم علاقاته وهو في انتظار ساعته، كما تابع التطورات العامة وحدد درجات التوترات السائدة في العاصمة والتي يمكن رصد بعض منها في شكل «تفكك خطير فيما بين المدنين والعسكريين» إلى جانب «مشاكل الرتب والقيادة [...] ازدادت صعوبة تسويتها نتيجة الخلافات العميقة سواء على المستوى التكتيكي أو السياسي». إذا كان قودار لم يتحصل على كل الإجابات المرجوة فيما يتعلق بالعاصمة، فلقد كان في إمكانه الاعتماد على ولاء قاردي الذي دعي لقيادة منظمة الجيش السري للجزائر مستقبلا والذي أعلمه بملاحظاته بمجرد حصوله على النص[685]. يتواجد هو وقودار على نفس المستوى فيما يتعلق بالأهداف خاصة بتلك المتعلقة «بالاعتراض وبكل السبل على تنظيم الاستفتاء». كما انظم كذلك إلى فكرة عمل مزدوج تقوم به منظمة الجيش السري والمنظمات النقابية. إن مخططاته، على شاكلة مخططات قودار، لا تراعي بتاتا عامل الاستقلالية التي تتميز بها المنظمات النقابية خاصة غير الشيوعية. لقد اعتبر قاردي بأن المسألة قد حُسمت: «بتوجيه صائب [...] ومن دون أدنى ادعاء بالانتماء لمنظمة الجيش السري، عليها في واقع الحال التحرك طبقا لأوامر هذه الأخيرة». في استكمال لمشروع قودار، أصر قاردي على أهمية «المجلس الوطني للمقاومة» سواء على المستوى العام أو على مستوى المناطق الثلاثة للجزائر (العاصمة – وهران– قسنطينة) التي يفترض أن تستقبل كل منها مجلسا وطنيا للمقاومة يتصف «بالتواجد

والعملي» يتشكل من «شخصيات فاعلة وملتزمة». يأمر قاردي بالمسكة لمنطقة وهران (التي استقر بها خلفا لجوهو) وبتعبيرات دقيقة «بإنشاء وحدة ترابية (كيان إقليمي) حول وهران (تكون) مستقلة تماما عن السلطة شبه القانونية الحالية» والتي أسماها «دولة مستقلة ذاتيا». يشترط لهذا «الكيان الاقليمي» أن يتصف بخمس مواصفات تعد قاعدة لميثاق دستوري مستقبلي: «الولاء للغرب، للثقافة والقانون الفرنسي، للحريات الأساسية/ مناوئا للعنصرية وبشدة، متقبلا لجميع المعتقدات ومنفتحا بصفة خاصة على انضمام المسلمين المعادين لجبهة التحرير الوطني «كمواطنين كاملي الحقوق»/ مصرّا على اعتماد سياسة اجتماعية/ معترضا اعتراضا شرسا على جبهة التحرير الوطني والشيوعية والديمقراطية/ الانتماء للفكرة الأوروبية». كان قاردي يريد، الاشتراط على كل من يريد الإقامة في «الدولة المستقلة ذاتيا» و(التي قد تضم «منطقة دنيا» تضم وهران وسيدي بلعباس، ومنطقة قصوى تضم في «أراضيها الداخلية» المحمدية ومعسكر وعين تموشنت وربما مستغانم وغليزان)، التزاما «مبنيا على إيمان مستمد من هذه المبادئ». إذا كان قاردي مقتنعا بجدوى مشروعه الذي يجسد فكرة الانفصال، ولو المؤقت، والذي كانت منظمة الجيش السري ترفضه دائما، فما هو واقع الحال ؟ هل كانت منظمة الجيش السري التي كانت تسيطر كليا على الأحياء الأوروبية في وهران تدرس بجدية إمكانية إفراغ المدينة ومحيطها من جبهة التحرير الوطني والقوى العسكرية والمدنية للدولة القائمة ؟ عوض أن يطرح قاردي المشكل، وجد له حلا بالاعتماد على الالتزام «الذي كان يأمل أن يحدث إلى حد معقول» لصالح مثل ذلك المشروع، من قبل جزء من أعيان فيلق اللفيف الأجنبي والمجموعات الصغيرة التابعة للجيش، فيما عُدّت البقية الباقية إما مسالمة وإما محايدة. كيف كان الحال في منطقة قسنطينة ؟ كانت التقارير الواردة إلى العاصمة

متشائمة. مع نهاية أفريل 1962، صنفت الحالة على أنها في تقهقر مستمر بفعل عمليات التوقيف وإحكام سيطرة جبهة التحرير الوطني على المنطقة. لم يُخفِ تقرير ممضى من قبل بُونْوَا غياب إمكانيات نشاط من قبل منظمة الجيش السري. فعن سؤال «ما هي قوة رد فعلنا ؟» جاءت الإجابة واضحة «لا شيء في المستقبل المنظور» وهو ما دفع كاتب التقرير إلى اقتراح نوع من «السبات». يرى أن منظمة الجيش السري في تركيبتها الأوروبية «مبتذلة» فيما يتعلق بقسنطينة (لم يبد رأيا حول مدينة عنابة)، «(أو بتعبير أدق، لم تعط سوى عاملا مثبطا)». والبديل الوحيد هو «صيغة جديدة مُسلمة بكاملها» وهو ما يتطلب التحالف مع الحركة الوطنية الجزائرية تحالفا يتعدى جانب العدة والعتاد (عدد البنادق) بل يأخذ في الحسبان «الجانب النفسي» أي التأثير على السكان الممكن استمالتهم.

عند قراءتنا ل « بُونْوَا»تظهر الخلافات في بعدها الحقيقي حول هذه البرامج فيما بين قادة القطاع القسنطيني، خاصة فيما بين «كونان» و«برونان». ما هي قيمة تحليل « بُونْوَا» وتشاؤمه ؟ تبدي التحاليل الأسبوعية لإيفام قسنطينة حول هذا الجانب عناصر تقييمية متعددة، كما تؤكد جملة من المظاهر[686]. فإذا كان عدد محاولات الاغتيال المصنفة في خانة «النشطاء» مرتفعة (55 في مجموع المقاطعة، منها 19 قنبلة يدوية تسببت في مقتل 2 وجرح 21)، فإن إمكانية تطور منظمة الجيش السري في الوسط الأوروبي أصبحت عمليا محدودة. بداية لأن إحكام جبهة التحرير الوطني سيطرتها على المنطقة بدأ يشعر الأوروبيين بأن اتفاقات ايفيان «تبقى حبرا على ورق» وهو ما يدفع غالبيتهم لتمني «إيجاد اطمئنان في البلد الأم لم يعد ممكنا تحقيقه في الجزائر». ثم بعد ذلك يأتي توقيف سالان «الذي سبب الذهول» وأصبح على منظمة الجيش السري الاعتماد على العناصر الأكثر إصرارا فقط والتي لم يكن عددها كبيرا.

متشائمة. مع نهاية أفريل 1962، صنفت الحالة على أنها في تقهقر مستمر بفعل عمليات التوقيف وإحكام سيطرة جبهة التحرير الوطني على المنطقة. لم يُخف تقرير ممضى من قبل بُونْوَا غياب إمكانيات نشاط من قبل منظمة الجيش السري. فعن سؤال «ما هي قوة رد فعلنا ؟» جاءت الإجابة واضحة «لا شيء في المستقبل المنظور» وهو ما دفع كاتب التقرير إلى اقتراح نوع من «السبات». يرى أن منظمة الجيش السري في تركيبتها الأوروبية «ميتة» فيما يتعلق بقسنطينة (لم يبد رأيا حول مدينة عنابة)، «(أو يتعبير أدق، لم تعد سوى عاملا مثبطا)». والبديل الوحيد هو «صيغة جديدة مُسلمة بكاملها» وهو ما يتطلب التحالف مع الحركة الوطنية الجزائرية تحالفا يتعدى جانب العدة والعتاد (عدد البنادق) بل يأخذ في الحسبان «الجانب النفسي» أي التأثير على السكان الممكن استمالتهم.

عند قراءتنا ل «بُونْوَا» تظهر الخلافات في بعدها الحقيقي حول هذه البرامج فيما بين قادة القطاع القسنطيني، خاصة فيما بين «كونان» و«بيرونان». ما هي قيمة تحليل « بُونْوَا» وتشاؤمه ؟ تبدي التحاليل الأسبوعية لإيقام قسنطينة حول هذا الجانب عناصر تقييمية متعددة، كما تؤكد جملة من المظاهر[686]. فإذا كان عدد محاولات الاغتيال المصنفة في خانة «النشطاء» مرتفعة (55 في مجموع المقاطعة، منها 19 قنبلة يدوية تسببت في مقتل 2 وجرح 21)، فإن إمكانية تطور منظمة الجيش السري في الوسط الأوروبي أصبحت عمليا محدودة. بداية لأن إحكام جبهة التحرير الوطني سيطرتها على المنطقة بدأ يشعر الأوروبيين بأن اتفاقات ايفيان «تبقى حبرا على ورق» وهو ما يدفع غالبيتهم لتمني «إيجاد اطمئنان في البلد الأم لم يعد ممكنا تحقيقه في الجزائر». ثم بعد ذلك يأتي توقيف سالان «الذي سبب الذهول» وأصبح على منظمة الجيش السري الاعتماد على العناصر الأكثر إصرارا فقط والتي لم يكن عددها كبيرا.

رفع غير محتمل

مع نهاية أفريل 1962 بقيت مسألة إعادة تنظيم منظمة الجيش السري معلقة. ومرة أخرى أخذ ڤودار زمام المبادرة بالسعي لإنشاء لجنة قيادية للمنظمة: «الوقت يداهمنا» وما زالت «سفينتنا من دون شراع»[687]. الغاية هي تعيين «هيئة عليا لمنظمة الجيش السري في الجزائر» تقودها «لجنة تنفيذية» تابعة لمنظمة الجيش السري يترأسها قاردي والتي يجب أن تضم إلى جانبه هو تسعة أعضاء: أمينا عاما دائما وأمينا عاما بالنيابة وأربعة قادة مناطق (العاصمة وهران وقسنطينة والساحل) ومندوبا لدى المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية ومديرا للمالية ومديرا للدعاية والإعلام. يفترض في اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري العمل «بتنسيق تام مع المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية» واتخاذ القرارات «في كل المسائل على مستوى الجزائر» وهذا اعتمادا على غالبية أصوات أعضائها ويحوز الرئيس على ضعف صوته. يقع على عاتق الأمين العام الدائم، وبتفويض من اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري، التعامل مع الشؤون اليومية وتحضير الاجتماعات ومتابعة قرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يفترض أن يكون ڤودار مدعما من قبل مجلس أعلى للمقاومة في الجزائر «يضم شخصيات يعيّنها الأمين العام الدائم وتكون ممثلة لمختلف التجمعات والهيئات السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية».

إن مشروع ڤودار الجديد لإعادة التنظيم يفترض عدة ملاحظات. فهو يشير مرة أخرى إلى اهتمام العقيد بالجانب التنظيمي والهيكلي، لكنه يتجاهل سلوكيات ومواقف غالبية الفاعلين، هذا دون ذكر قادة منظمة الجيش السري لمنطقة العاصمة الذين كانوا على خلاف دائم وعميق معه. تتعلق المشكلة الأولى بمقر اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري والتي حسب رأيه هو لا يمكن أن يكون إلا بالجزائر العاصمة، إذ اعتبر في مراسلة

رهان غير محتمل

مع نهاية أفريل 1962 بقيت مسألة إعادة تنظيم منظمة الجيش السري معلقة. ومرة أخرى أخذ قودار زمام المبادرة بالسعي لإنشاء لجنة قيادية للمنظمة: «الوقت يداهمنا» وما زالت «سفينتنا من دون شراع»[687]. البداية هي تعيين «هيئة عليا لمنظمة الجيش السري في الجزائر» تقودها «لجنة تنفيذية» تابعة لمنظمة الجيش السري يترأسها قاردي والتي يجب أن تضم إلى جانبه هو تسعة أعضاء: أمينا عاما دائما وأمينا عاما بالنيابة وأربعة قادة مناطق (العاصمة وهران وقسنطينة والساحل) ومندوبا لدى المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية ومديرا للمالية ومديرا للدعاية والإعلام. يفترض في اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري العمل «بتنسيق تام مع المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية» واتخاذ القرارات «في كل المسائل على مستوى الجزائر» وهذا اعتمادا على غالبية أصوات أعضائها ويحوز الرئيس على ضعف صوته. يقع على عاتق الأمين العام الدائم، وبتفويض من اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري، التعامل مع الشؤون اليومية وتحضير الاجتماعات ومتابعة قرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يفترض أن يكون قودار مدعما من قبل مجلس أعلى للمقاومة في الجزائر «يضم شخصيات يعيّنها الأمين العام الدائم وتكون ممثلة لمختلف التجمعات والهيئات السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية».

إن مشروع قودار الجديد لإعادة التنظيم يفترض عدة ملاحظات. فهو يشير مرة أخرى إلى اهتمام العقيد بالجانب التنظيمي والهيكلي، لكنه يتجاهل سلوكيات ومواقف غالبية الفاعلين، هذا دون ذكر قادة منظمة الجيش السري لمنطقة العاصمة الذين كانوا على خلاف دائم وعميق معه. تتعلق المشكلة الأولى بمقر اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري والتي حسب رأيه هو لا يمكن أن يكون إلا بالجزائر العاصمة، إذ اعتبر في مراسلة

سابقة قليلا «أن العاصمة هي المركز العصبي للجزائر» وهذا على حساب وهران[688]. يبقى الشيء البسيط هو كيفية إقناع الوهرانيين بالانضواء تحت إمرة اللجنة التنفيذية/منظمة الجيش السري. من الصعوبة تحقيق ذلك بالنظر إلى اختلاف سبيل كل فرع من فرعي منظمة الجيش السري. المشكلة الثانية تتعلق بالأعضاء المفترضين للمجلس الأعلى للمقاومة في الجزائر. هل في إمكاننا إبداء تصور جدي واعتبار أن هؤلاء، في حالة خلق مجلس أعلى تمثيلي (وهو ما يستدعي توضيح المعايير في هذا الشأن)، سيقبلون تعيينهم من قبل أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري ويرضون بمجرد دور استشاري ؟ والمشكلة الثالثة، حتى وإن لم يكن هذا موضوعا لمشروعه، فلا بد من الإشارة مرة أخرى، إلى ميل ڤودار إلى فصل البنية عن الأهداف في الوقت الذي يجب أن يتواجدا معا في نفس الوقت. إن مشروعه كما هو مطروح لا يُمكن من استنباط كيف يمكن للهياكل المقترحة العمل أثناء المرحلتين المحددتين: إفساد ترتيبات الاستفتاء وإشعال تمرد عام. وأخيرا لا بد من الإشارة بأن ڤودار يريد إيجاد طريق بقوة وذلك بتقديم المشروع إلى ڤاردي باسمه إضافة إلى اسمي ڤارد وفودري. لكن بقيت مواقف سوزيني وپيريز. يعتبر ڤودار محقا سُكوت الأول امتناعا أكثر منه غيابا. أما فيما يتعلق بموقف پيريز فلقد كان فضوليا لاعتبار ڤودار بأنه «بالنظر إلى بطء اتصالاتنا» فإنه «لم يوضح موقفه بعد». إن إجابات هذا الأخير على فكرة المشاركة في جمعية تأسيسية للجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري في العاصمة تحت رئاسة ڤاردي قد أعادت الأمور إلى بدايتها.

في 3 ماي كتب پيريز إلى ڤودار وجاهر «بتعجبه من [...] إعلان غيابه» في حين انه اعتبر بأنه «أجاب على الاقتراحات الأخيرة برفض مبرر». في سياق منطقه، جدد پيريز رغبته في «الفصل بين قيادات التنظيمات العسكرية من جهة وقيادات التنظيمات المدنية من جهة أخرى»[689]. احتقن الوضع. في النصف الأول من ماي انقطعت اتصالات فرع العاصمة لمنظمة الجيش

عن مجمل مدن الجزائر بدءا بوهران. كان التواصل يسير من سيء
لبو». وفي مراسلة أراد منها ڤاردي توضيح الأمور، أشار إلى الوضع
لمنظمة الجيش السري قائلا بأنه «من دون معلومات عن العاصمة
احلي (وعن مجمل الجزائر، أكثر من 600 مدينة)» وهذا ما بين 25 أفريل إلى 12
ماي «بالنسبة للجنرال، تعتبر الأزمة «الحادة»، منذ توقيف سالان، سببا
في فقدان منظمة الجيش السري «لحظوظها الأخيرة» و«ستؤدي بنا مباشرة
إلى الهاوية». لم يعد هناك وقت للمماطلة ومناقشة جدوى هذا المشروع
من ذاك بل تجب حماية وحدة المنظمة و«وحدة الصف بين المدنيين
والعسكريين» وهذا ما أدى به إلى الانضمام إلى اقتراحات ڤودار[691]. يشير
ڤاردي في هذه القضية بأنه «لا يتكلم باسمه الخاص فقط بل باسم منظمة
الجيش السري (لمنطقة) وهران». فلقد «استشار المسؤولين الأساسيين»
الذين «لم يريدوا الارتباط إلا بمنظمة متجانسة وغير منقسمة على نفسها»،
قادرة على تحقيق «الوحدة بين المدنيين والعسكريين». كانت رغبة ڤاردي
جامحة في تحقيق الاتفاق، لكنه يبدي رأيه في حالة عدم التوصل على ذلك:
إنه يؤثر على «نهاية منظمة الجيش السري» وعلى «الهزيمة المحققة». في
مثل هذه الحالة تجده «يتبرأ نهائيا مما تقوم أو لا تقوم به العاصمة» ولا يريد
«المشاركة بتاتا». يصبح ملزما بقيادة «معركة منفردة» (بمنطقة) وهران.

وجدت رسائل ڤاردي منظمة الجيش السري للعاصمة في وضعية
سيئة بل مضطربة. بقيت الرسائل دون رد كما كان الحال مع ڤارد الذي
عمل منذ 18 ماي على مضاعفة طلباته من أجل البدء في إضراب مفتوح
في الفروع الوظيفية الكبرى بالعاصمة (الموانئ والشركة الوطنية للسكك
الحديدية الجزائرية ومؤسسة الكهرباء والغاز الجزائرية) وذلك بغية استغلال
النتائج والتأثيرات المترتبة على الرأي العام بفعل الإجراءات المضادة التي
اتخذت ضد منظمة الجيش السري من قبل فوشي[692]. بدا للملاحظ
استرجاع منظمة الجيش السري لنوع من المبادرة. التقى ڤارد وسوزيني و

تمكنا من إزالة «جزء من سوء التفاهم». لم يكن ذلك إلا بمثابة البداية بالنسبة للأول، لأنه طلب من سوزيني إعادة الاتصال «السريع» بڤودار من أجل تمكين العقيد من «طمأنة [ڤاردي] حول وحدة المنظمة»[693]. ماذا يعني هذا الاتحاد الذي تم اكتشافه من جديد ؟ هل هو حقيقي أم شكلي ؟ حقيقة الأمر هو أنه، خلف الرسالة المطمئنة التي أبديت لڤاردي، تدور لعبة أخرى يظهر فيها سوزيني في دفة القيادة. إنه البحث عن مخرج سياسي بالنسبة لمنظمة الجيش السري للعاصمة من خلال استكشاف اتصالات سواء مع الجهاز التنفيذي المؤقت أو مع المحافظة السامية. وضعية المدينة البيضاء تختلف كليا عن وضعية وهران. فمنطق اللاعودة والفوضى بدأ يُستبدل تدريجيا بفكرة تسوية ممكنة البلوغ.

الفوضى أم الاتفاق

لم يصبح العنف مسألة يومية في كل التراب الجزائري أثناء شهري أفريل 1962. وإذا كانت بعض محاولات الإغتيال مثيرة وجالبة للإهتمام، كالتي وقعت في ميناء التوظيف بالعاصمة في 2 ماي (خلفت 62 قتيلا و111 جريحا غالبيتهم من المسلمين)، فإن العنف هائل ويومي وعادي. ويدلل على ذلك فإنه، وخلال الأربعة والعشرين ساعة الممتدة من 30 أفريل إلى 1 ماي، رصدت 49 محاولة اغتيال قامت بها منظمة الجيش السري OAS تمثلت نتائجها في 15 وفاة من بينها أربعة من الأوروبيين و43 جريحا من بينهم 5 أوروبيين غالبيتهم في العاصمة (وقعت 11 محاولة في العاصمة بواسطة السلاح الناري– 8 وفيات– مقابل 4 محاولات في وهران بقنبلة). كانت الجرائم تتسبب في تحطيم المنشآت العمومية، وهذا اليوم فقط، حدثت 15 جريمة بواسطة المتفجرات في الجزائر العاصمة ضد مقرات رسمية متفرقة. مثل هذا العنف لا ينبغي أن ينسينا العنف الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني ضد الأوروبيين. فنفس التقرير يشير إلى مقتل سائقين أوروبيين في عين تموشنت كما اغتيل 6 من فرسان السبايس الأوروبيين في بني واسين واغتيلت امرأة أوروبية رميا بالرصاص ورجلا أوروبيا بالسلاح الأبيض في وهران. يجب أن نضيف لمحاولات الاغتيال جرائم اختطاف الأوروبيين. الاختطافات التي تدونها مصالح الأمن في الجزائر للتوزيع الداخلي تتضمن عشرات الأسماء لأشخاص تدوّن بشأنهم معلومات دقيقة : كالسن والأوصاف والملابس وظروف الاختطاف[695].

هذا التطور العام في الأحداث له عواقب وخيمة على السكان الأوروبيين الذي يزداد عدد الراغبين منهم في الرحيل عن الجزائر، خاصة من الأحياء التي يشكلون فيها الأقلية. ويتجلى هذا بصورة خاصة في مدينة أورليفيل (الشلف) في أوائل شهر ماي أين أصبح العديد من الأوروبيين يستعدون على قلق لتحضير الوثائق اللازمة التي تسمح لهم بالحصول على الإذن بالسفر. من هذا المنظور يتجلى أن العنف الذي تمارسه منظمة الجيش السري يثير مشاعر الخوف لدى الأوروبيين من الانتقام الذي قد تنفذه جبهة التحرير الوطني خاصة غداة العملية الإجرامية لميناء الجزائر. وردت الإشارة إلى هذه الحالة في تقارير عن السكان الأوروبيين من الشلف والمدية والحالة لا تخفى بطبيعة الحال عن قادة منظمة الجيش السري للجزائر العاصمة أو وهران أو قسنطينة. إلى جانب هذه الحوصلة هناك أخرى وهي المتعلقة بما ترتب عن الإرهاب سابقا والفوضى التي يخلفها لاحقا هل يعني هذا أن حركيته مجرد استعراض شكلي للوهن؟ يتضح الاختلاف الكبير من خلال التحاليل التي تمت في معقلين أساسيين لمنظمة الجيش السري. يشير المسؤولون المحليون من وهران إلى مظاهر الاستخفاف والتذبذب. ففي توصيفه للأوضاع من عين تموشنت، يندد الرائد كورفيت ييكي في خطاب مع الرائد سواتر «بالعقلية المقيتة للمعمرين»، «يقطن هذه المنطقة 85 بالمائة من الممسوخين»[698]. عزيمة قادة وهران ثابتة إذن. أما فيما يتعلق بالجزائر العاصمة، فإن الإخفاق المزدوج لباب الواد وشارع إيزلي دفع إلى التفكير ولم تعد احتمالات تمرد عام تستهوي إلا قودار. أصبح الحل السياسي قيد الدراسة ويمر عبر مفاوضات مباشرة مع جبهة التحرير الوطني. يتواجد في صميم هذا المشروع جان جاك سوزيني، شخصية الواجهة الممثلة لمنظمة الجيش السري التي ستفاوض حول «الاتفاق» القادم فيما بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري.

منظمة الجيش السري للجزائر العاصمة والسعي من أجل «اتفاق» مع جبهة التحرير الوطني.

المدة الطويلة نحو «الاتفاق»

بدأت بذور فكرة لقاء بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني تظهر في أواسط ماي 1962 ويبدو أن مصدرها هو رئيس (المجلس) التنفيذي المؤقت عبد الرحمان فارس الذي أطلق الجنرال ديغول سراحه من السجن غداة الإمضاء على اتفاقات إيفيان حتى يترأس (المجلس) المذكور. فارس، موثق سابق بالبرواقية، ونائب سابق، ورئيس أسبق للمجلس العام للجزائر، وكذلك رئيسا سابقا للجمعية الجزائرية، التقى على التوالي ببن يوسف بن خدة بالرباط، ثم بعد ذلك الجنرال ديغول قبل أن يحط الرحال في الجزائر العاصمة في 29 مارس 1962. بمجرد حلوله بالجزائر العاصمة ألقى فارس كلمة موجهة لكل من الجزائريين والفرنسيين. بعد أن استهل خطابه «بالمواطنين الأعزاء» أشار إلى «تفهمه لتخوفاتهم وحالتهم النفسية». لقد كانت المفردات المنتقاة قوية وصريحة: «عليكم أن تعرفوا أنه بعد وقف إطلاق النار، وهذا حتى لا يكون هناك التباس، لا يمكن لأي شخص التسامح مع التفجيرات أو المظاهرات الفوضوية غير المجدية ولا الاغتيالات الرهيبة التي وإن تواصلت فلن تؤدي إلا الى العدم. أيها المواطنين الأوروبيين إن صفحة جديدة في بلدنا الجميل تنفتح بطريقة لا رجعة فيها. إذا كنتم لا تريدون شتم المستقبل، فإننا معا ومن خلال التطبيق الفعلي والكامل والمخلص لاتفاقات إيفيان، يمكننا وضع القواعد المتينة، بغض النظر عن الصعوبات، لدولة الغد الجزائرية»[699].

دفع العنف الذي تصاعدت وتيرته في شهر أفريل، فارس إلى احتمالية التواصل مع قيادة منظمة الجيش السري. طرح فارس فكرة الالتقاء مع سوزيني على شارل بوجار، رئيس بلدية بليدة «الليبرالي» أثناء مأدبة غداء أوائل ماي 1962. كان يتوسم فيه «الذكاء والحماسة» وكان «يأمل بأن

اللقاء من شأنه أن يمكن منظمة الجيش السري من الخروج من ورطتها[700]. في سعيه للاتصال بسوزيني استعمل بوجار وسيطا وهو صهره رانوز باستيانيطو طالب وعسكري في منظمة الجيش السري. حصل هذا الأخير مع الأستاذ لامبير من كلية الحقوق على موافقة سوزيني التي بلغت لبوجار الذي حصل بدوره على موافقة فارس[701]. أحدثت المسألة اضطرابا في صفوف هيئة أركان منظمة الجيش السري للعاصمة أين استطاع سوزيني الاعتماد على قارد الذي التقى به ، وعلى پيريز الذي التقى قارد[702]. تم إذن الاتفاق على موعد بين فارس وسوزيني يوم 18 ماي 1962 في مزرعة بألما (بودواو) تبعد 30 كلم عن الجزائر العاصمة. ترك لنا فارس شهادة لهذا اللقاء المثير الذي تمخض عنه نص بعنوان «عناصر أساسية لصيغة اتفاق». هذا النص المتعارف عليه «باتفاق ألما»، يطرح احتمال مبدأ التفاوض بين «المجموعة الإسلامية» ممثلة من قبل جبهة التحرير الوطني و«مجموعة النظام الأوروبي» ممثلة من قبل منظمة الجيش السري. تنضم منظمة الجيش السري من هذا المنظور إلى الجمهورية الجزائرية شريطة أن تستفيد المجموعة السكانية الأوروبية من «ضمانات» من بينها «حق الاعتراض على أي إجراء من شأنه الإضرار بالحقوق كما وردت في الاتفاقات»، إلى جانب «ضمانات عسكرية» (في شكل وحدات أوروبية مندمجة في القوى المحلية)[703].

يبقى على كل طرف إقناع قاعدته بالمبادئ التي سيتم التفاوض على أساسها. كيف يمكن للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تبني السياسة التي اتبعها فارس؟ لم يظهر عن هذا الأخير أي تحرك بعد 18 ماي وهو الشيء الذي أضعف موقف سوزيني في هيئة أركان الجزائر العاصمة. في سعيه للبحث عن مخرج من هذه الورطة، استعمل سوزيني قناة جاك شوفالييه رئيس بلدية «ليبرالي» سابق في الجزائر العاصمة وكذلك وزير دفاع سابق في حكومة مانديس فرانس. كان الرجلان يعرفان بعضهما البعض، لقد

...جا من نفس الكلية اليسوعية «السيدة إفريقيا». لقد التقيا سابقا في ...كتوبر 1961 عند ذهاب سوزيني وداڤيلدر لبيته ليطلبا منه مقابلة ...ان. كان يفترض طلب مساعدته لدفع 100.000 حركي للانضمام ...ظمة الجيش السري، وليشرحا له مشروع الجزائر الفدرالية. فشل لقاء ...كتوبر الذي وقع بين «الزعيم» وشوفاليي إذ تخلى سالان عن فكرة ...ركي (التي كان شوفاليي من المعترضين عليها) وصب اهتمامه ضد ...ول الذي كان رحيله بالنسبة له يمكن من تحقيق «كل ما هو ممكن»[704]. ...بغي أنه من المفترض معرفة معنى هذا «الممكن» في الوقت الذي أظهرت ...ظمة الجيش السري عدم قدرتها على تجسيد قاعدة عمل. وإذا كان هذا ...لاتصال مع رئيس بلدية سابق عد بمثابة فشل خطير، فإن سوزيني لم يكن ...يفقد الأمل في كون شوفاليي يستطيع يوما ما أن يكون سندا وضمانة في ...فاوضات.

...عقب الانسداد الذي وقع في ماي 1962، كان طبيعيا توجهه إليه، ...كما حدث في خريف 1961، مستعملا هذه المرة وساطة رجل الأعمال ...راجي كاروان. تابعت الهيئات الرسمية من جهتها، خاصة كريستيان ...فوشي، الاتصالات الأولية التي جرت، وكانت منزعجة هي كذلك من ...الانسداد. توجه المحافظ السامي من جهته إلى باريس لملاقاة شوفاليي. ...تم اللقاء فعليا في 22 ماي ورجاه لعب دور الوسيط لمعرفة موقف ...الإيليزي. يعد سرد فوشي لأحداث اللقاء، موضحا لطريقة تعامل ديڤول ...مع مساعديه: «أثناء استقبالي في الإيليزي، شرحت القضية للجنرال ديڤول ...بطريقة توحي بأن المسألة هي مجرد أحداث روتينية عابرة مع احتفاظي ...بملامح هدوء تام. قطب حاجبيه. عندما انتهيت (من الكلام) نظر إلي وزاد ...من تقطيب حاجبيه ... لكنه لم يعلق. لم أكن لأطلب المزيد». وختم فوشي ...قائلا: «كان في مقدوري إذن خرق المبادئ»[705]. تواترت الأحداث بعد ...ذلك. وصل شوفاليي إلى الجزائر في 26 ماي. توالت لقاءاته مع سوزيني

ثم فوشي ثم فارس ثم الدكتور شوقي مصطفاي الممثل الرسمي لجبهة التحرير الوطني في العاصمة والذي كان أقل تساهلا من فارس فيما يتعلق بمبدأ عقد لقاء مع قادة منظمة الجيش السري. الحقيقة هي أن فارس أخفى عن مصطفاي جوهر محتوى لقائه مع سوزيني وعندما اطلع على المحتوى وأدرك الأبعاد أدلى مصطفاي بتصريح رسمي للصحافة والإذاعة مطالبا فيه توقيف الاتصالات. وفي الوقت الذي بدأت الارض تضطرب تحت أقدام فارس، انصبت الاتهامات بعنف على سوزيني في هيئة أركان منظمة الجيش السري.

لم تنقطع الاتصالات انقطاعا تاما بفضل وساطة شوفاليي الذي ساعده صديقه جان ماري تيني. في 30 ماي تم الاتفاق على موعد لقاء جديد ليوم 1 جوان 1962. في انتظار ذلك وافقت منظمة الجيش السري على هدنة لإيقاف الاغتيالات وكذلك فعلت جبهة التحرير الوطني. يوم 1 جوان على الساعة الثالثة مساء التقى بفيلا لشوفاليي كل من سوزيني وفارد من منظمة الجيش السري بفارس. ساد جو من الثقة المتبادلة. أما أفراد الحراسة المقربة الذين عثروا على كرة قدم لحفيد جاك شوفاليي، فقد بدأوا لعب مباراة كرة قدم في حديقة المسكن، مستعملين بنادقهم كركائز للمرمى. أما في الداخل فإن قادة منظمة الجيش السري ورئيس (المجلس) التنفيذي المؤقت كانوا يحددون ملامح جزائر التي يحلم بها الجميع، محتفلين بها، في مظاهرة تآخ كبيرة. انساق كل من فارد وسوزيني وراء الاقتراحات التي طرحها فارس[706]. «جمهورية ديمقراطية، لائكية واجتماعية». وضعت الجزائر الجديدة تحت لافتة «الوحدة» سواء على المستوى الاقليمي او الوطني. أشار النص في العديد من المرات إلى جانب الملامح المؤسساتية للدولة المقبلة إلى الأقليات الأوروبية واليهودية التي ينبغي أن تحظى «بمكانة خاصة». من بين الضمانات المذكورة يمكن الاشارة الى «تمثيل عادل» وإلى «قانون خاص» مبني على «لامركزية واسعة» للعاصمة ووهران. الالتحاق

وظيف العمومي مضمون للجميع و»بنسب عادلة». وفيما يتعلق بقوى
والجيش فإن «إدماج وحدات أوروبية» ضمن قوة «مختلطة» يعد
احتمالا قابلا للتحقيق. افترق الابطال في جو مريح بعد أن اتفقوا على
وقت لقاء جديد حدد يوم 4 جوان.

كان على المتفاوضين تحليل النتائج مع قادة منظمتيهما. فمن جهة
منظمة الجيش السري، تم لقاء في 2 جوان في جو ساده التوتر، اتهم فيه
سوزيني بالاستسلام من قبل كل من ڤودار وپيريز اللذان رغبا في مواصلة
المعركة بل وتوسيعها الى البلد الأم. تمكن سوزيني في الأخير من فرض
وجهة نظره لكنه وافق على أن تتشكل قوة المستقبل بتساو من المسلمين
والأوروبيين. اعترض الوهرانيون وحدهم بقيادة ڤاردي على أي توافق.
لم تكن المطالب الأخيرة لمنظمة الجيش السري والتي نقلها شوفاليي لفارس
تروق بالمرة رئيس (المجلس) التنفيذي المؤقت. لقد اعتبر نفسه القائد
الوحيد في الصف الجزائري. تم الاحتفاظ بتوقيت اجتماع 4 جوان، أي
الساعة السادسة مساء في البرج، ولاحت في الأفق بوادر حصول اتفاق
بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري. عندما انتقل شوفاليي
حوالي الساعة الخامسة و النصف ساعة مساء الى مقر المجلس التنفيذي
المؤقت لإحضار فارس. بدا أن تفاؤل هذا الأخير انقلب إلى نوع من
القلق إن لم يكن رعبا. لقد حذره بن خدة، الذي كان يواجه صعوبات
داخل جبهة التحرير الوطني، من مغبة مثل ذلك الاتفاق. تقلصت مساحة
المناورة التي كان فارس يعتقد أنه يملكها ولم يعد في مقدوره التأشير على
الاتفاق كما تم التحضير له. اقترح اذن تأجيل الاجتماع الى اليوم الموالي.
تأرجحت الحالة على المأساة، لأن ڤودار أعلن بأنه في حالة إفلات الأشياء
من سيطرة جبهة التحرير الوطني (كما هو متفق عليه) فإنه سيعطي الأمر
بمهاجمة أحياء السكان المسلمين (عمارات HLM) بقذائف الهاون.
انهار كل من سوزيني وڤارد لما أعلمهما شوفاليي بتراجع فارس. شابهما

إحساس بأنه، وللمرة الثانية، لعب بهما رئيس المجلس التنفيذي المؤقت تأزمت مكانتهما مرة أخرى داخل هيئة الأركان لكنهما استطاعا التفكير مهلة أربع وعشرين ساعة من ڤودار.

في 5 جوان، التقى كل من سوزيني وڤارد والرائد مورا (الذي خلف داڤيلدرعلى رأس ديلتا) في البرج مع فارس وشوفاليي. كانت الوضعية تتسم بانسداد كبير لذا طلب قادة منظمة الجيش السري من فارس الذي لم يكن في مقدوره امضاء اتفاق، التواصل مباشرة مع شخصية مفوضة لتمثيل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. تشاور شوفاليي وتيني والمحامي باي (مقرب من منظمة الجيش السري) وتآزروا لإيجاد مخرج. التزم فارس بالاتصال بتونس (مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) التي كانت ستعطي اجابة في نفس العشية على الساعة الرابعة. كانت بعثة من منظمة الجيش السري، بقيادة سوزيني ستصل البرج على الساعة الخامسة لتطلع على نتائج اللقاء. وفي طريق عودته الى بيته تحضيرا للقاء، اكتشف شوفاليي بأن فرقة من الدرك المحمول وقوة من شرطة مكافحة الشغب كانت في انتظار مسؤولي منظمة الجيش السري. رجع الرئيس السابق لبلدية الجزائر على أعقابه واطلع قادة المنظمة على الوضع، وتم اللقاء في (بيت) صديق طبيب جراح. قدم لهم المعلومات التي حصل عليها: ستقل طائرة خاصة كلا من شوفاليي وتيني وباي وفارس إلى تونس للتشاور مع أعضاء الحكومة المؤقتة. تم الاعتراض بصفة مباشرة على المخطط المقترح وزادت حدة النبرات مرة أخرى لدى أعضاء منظمة الجيش السري بالجزائر العاصمة. عندما واجه سوزيني وڤارد باقي قادة المنظمة، اشتعل النقاش بدفع من ڤودار وپيريز. في تلك الأمسية، على الساعة الثامنة ليلا، ومن خلال قرصنة برنامج إذاعي، ظهر الخط الجديد والتوجيهات الجديدة للمنظمة التي صارت تتكلم بصوت موحد وتؤكد على «تناسقها [...] الكامل». انتهت المهلة: «واسترجعت منظمة الجيش السري حرية نشاطها بدء من

هذه الأمسية. نطلب من جنودنا مباشرة العمليات من جديد باستهداف القطاعات الاقتصادية بصفة خاصة. نحن نعاود مباشرة الحرب بعد أن وعدنا بأننا نستطيع إيقافها». لكن المخرج من الوضعية لم يتم استشاؤه: يبقى إمكانية التفاوض فيما بين التجمعين الجزائريين ممكنة. ولكي يتم أخذها في الحسبان لابد أن تتم من خلال ممثلين رسميين، نكرر رسميين، من جبهة التحرير الوطني»[707]. ظهر الذهول على جمع «الوشي نوار» باستثناء فارس الذي قرر الذهاب الى تونس بصحبة مصطفاي. كان على شوفالي أن يبقى في الجزائر العاصمة، لذا لم يعد في إمكانه تقديم الشروح اللازمة عن القضية لقادة الحكومة المؤقتة والالتزامات التي تحملها فارس. خلال اجتماع مستعجل في «الوشي نوار» ضم فارس وشوفالي وفوشي ومصطفاي، الذي جلبه فوشي، اتضحت الصورة التي كانت تريب رئيس بلدية الجزائر السابق والمحافظ السامي: لم يطلع فارس مصطفاي بالمضامين الدقيقة للمساومات التي أجراها مع سوزيني.

في 7 من جوان طار، فارس ومصطفاي بصحبة عضو آخر من (المجلس) التنفيذي المؤقت، بن تفتيف، إلى طرابلس حيث كان منعقدا (مؤتمر) المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ 28 ماي. انتهى المؤتمر الذي شابته اضطرابات «بتراجع»[708] في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 7 جوان. وبفعل الوصول المتأخر لم يستطع فارس ومصطفاي إلا الالتقاء بمن (يمثل) الأقلية في الحكومة المؤقتة (بن بلة) كون الآخرين عادوا إلى تونس. إذا كانت المباحثات ممكنة بالنسبة لبن بلة فإن الاتفاق المدوّن مستبعد[709]. برجوعهم إلى تونس، التقى المبعوثان بن خدة وباقي أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. تختلف شهادات الفاعلين حول طبيعة المهمة التي أوكلت لمبعوثي الحكومة المؤقتة[710]. ولم تتم إزاحة مبدأ التباحث مع منظمة الجيش السري.

تضاعفت الرجفات من جهة هذه الأخيرة. كانت كل من القيادة واتباع منظمة الجيش السري والأوروبيين تحت صدمة تصريح العميد جوهو الذي وهو في زنزانته (محكوم عليه بالإعدام منذ 13 أفريل 1962 من قبل المحكمة العسكرية العليا[711]، وتم تأجيل التنفيذ)[712] طلب نظرة «واقعية» بأن «الاستقلال أصبح حالة مؤكدة وهو نذير زوال آمالنا». وواصل شارحا بأنه «أصبح مهمّا التوقيف العاجل لنشاط منظمة الجيش السري وقائدها هو الذي يطلب ذلك»[713]. لقد كان الهلع عميقا، برغم التكذيب الذي صدر عن منظمة الجيش السري، خاصة في وهران[714]. أما في الجزائر العاصمة فإن جوهو وجد سندا له في شخص جان سارادي، أحد الناجين من تصفيات لوروا– فيار ومسؤول في قوات التدخل بالمنظمة؛ إذ في 7 جوان ندوة صحفية عقدها في شقة بشارع باستور، أعلن مساندته لجوهو وأعرب عن رغبته في التخلي عن العمل المسلح.

في 11 جوان بدأ الفصل الأخير للمسلسل الذي انطلق قبل شهر. التقى مصطفاي مع شوفاليي وتيني. قدم مصطفاي نفسه على أنه الشخص الوحيد المخول للتباحث مع منظمة الجيش السري (أصبح فارس على الهامش) وطلب من المنظمة مذكرة تتضمن مطالبها. نقل شوفاليي هذا الطلب لسوزيني صبيحة اليوم الموالي بعد أن أضاف إليه وثيقة كتبها هو وتيني ليلتها. ما عسى يكون تفكير منظمة الجيش السري؟ يتم في نفس هذا اليوم، 12 جوان، اجتماع مضطرب في مسكن المحامي العاصمي كالفليش. صاغ ڤودار اعتراضاته المعروفة في حين انسحب بيريز نهائيا. بالرغم من كل ذلك، خضعت وثيقة شوفاليي وتيني لدراسة معمقة ولتغييرات أعمق[715]. كانت مطالب منظمة الجيش السري عديدة وتجاوزت ما تم الاتفاق حوله مع فارس. مثال ذلك أن المرحلة الانتقالية تم تمديدها إلى 31 ديسمبر1962 على أقل تقدير. كما أنه وفيما يتعلق بالحكومة، طالب الأوروبيون بالتواجد فيها بعدد كبير. إلى جانب منصب

بابة الرئاسة، طالبت منظمة الجيش السري بأن يستحوذ الأوروبيون على
المناصب الوزارية التالية: المالية والشؤون الاقتصادية والأشغال العمومية
والنقل والعدالة والصحراء. لكن وبمجرد اطلاع شوفالييه على الوثيقة في
نفس الأمسية، اعتبر أنها لن تقبل ورفض تسليمها لجبهة التحرير الوطني.
حصل المأزق التام. تطلب الخروج منه تقديم تنازلات من قبل منظمة الجيش
السري لصالح شوفالييه. بعد لقاء ثنائي مباشر مع الوسيط بتاريخ 13 جوان
تكفل سوزيني بأن يجعل من وثيقة هذا الأخير النص الذي سيكون منطلق
النقاش المستقبلي. عاد شوفالييه إذن إلى «الوشي نوار» لملاقاة مصطفاي
وفارس. مع بدايتهم في العمل دخل عليهم الأمين العام للمجلس التنفيذي
المؤقت لإبلاغهم بتصريح صدر عن بن خدة في نفس اليوم بالقاهرة. ندد
رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية «بالأفعال الاجرامية الصادرة
عن متطرفي الاستعمار» والسند الذي يجدونه في الأوساط السياسية
والعسكرية الفرنسية. كما أدان «جملة المناورات الساعية للإخلال
باتفاقيات إيفيان بالإيحاء بإمكانية مراجعتها حتى تعطى ضمانات اضافية
للأوروبيين». والنتيجة لم تكن مفاجئة: «تنفي حكومته نفيا قاطعا مثل
هذا الاحتمال». ساد الذهول في صفوف كلا فريقي التفاوض، الأوروبي
والجبهوي. لكن الحل لاح في الأفق: الاستنجاد بكريم بلقاسم، نائب
رئيس الحكومة المؤقتة، الذي أشر على اتفاقيات ايفيان. لقد كان متواجدا
في الجزائر بعد رجوعه من تونس مع مصطفاي وفارس أياما من قبل. قرر
الدكتور مصطفاي الذهاب للبحث عنه في القبائل. أحضره الى العاصمة
حيث تم تنظيم مأدبة غداء بحضورهما الى جانب تريكو ودُورس[716]. تحت
تأثير كريستيان فوشي أقرّ كريم بلقاسم سلطات مصطفاي كما قبل بمبدأ
عقد لقاء بين مصطفاي وسوزيني[717].

تم اللقاء في 15 جوان وضم مصطفاي وفارس وسوزيني وشوفالييه
وتيني. بعد ساعتين من التباحث الذي لم يكن سوى حوارا بين مصطفاي

وسوزيني، تمخض اتفاق عن اجراء. بالنظر الى عدم التوافق على اتفاق مكتوب، تم إعلان تصريح أولي على الراديو والتلفزيون من مصطفاي يلخص الاتفاق الشفوي. تبع ذلك تصريح من قبل منظمة الجيش السري على قنواتها المقرصنة وبواسطة منشورات. أكدت التصريحات العلنية الصادرة عن فارس وشوفاليي كل ذلك. طلب سوزيني مهلة تفكير لأنه مجبر على عرض المشروع على هيئة أركان منظمة الجيش السري.

كان هذا من بين آخر الاجتماعات. لم يكن پيريز متواجدا لكنه أرسل من إسبانيا (أليكانتي)[718] رسالة إلى من «أسماهم ڤودار وسوزيني وڤارد» منددا تنديدا قويا بسلوكهم. لخص القائد السابق لمنظمة الاستعلامات والعمليات موقفه من المفاوضات ووضح أسباب رفضه: «إن محاولة التفاوض بالنسبة لي كانت بمثابة آخر المناورات لإنقاذ حياة الأوروبيين الذين لن يتمكنوا من مغادرة الجزائر. لو أن المناقشة أدارتها منظمة الجيش السري مدعومة بكل طاقاتها، فإنها كانت ستؤدي الى نتائج أحسن. أما وأن حماية حياة الفرنسيين في الجزائر أصبحت تمر على أمثال شوفاليي وماندیس فرانس، فإنه أصبح لزاما على «قادة منظمة الجيش السري» إبداء الشجاعة الكافية للمجاهرة بذلك ولإعلانه على الملء ثم الانسحاب من الميدان. إنه ليس من حقهم الانخداع بالتنازل عن مبادئهم لأولئك الذين خانوا فرنسا والغرب»[719]. اعترض ڤودار، الذي كان على أهبة السفر لايطاليا، اعتراضا شكليا، فالعقيد في حقيقته كان قد سلم الأمر. فاز في النهاية الخط الذي تبناه سوزيني. أعلم هذا الأخير شوفاليي في 16 ونقل شوفاليي بدوره المعلومة لمصطفاي. دوّن مصطفاي نداءه وسلمه لشوفاليي على الساعة 16 ليبلغه سوزيني . تقبله هذا الأخير مع شرط واحد: لابد من ذكر منظمة الجيش السري بالاسم وهو ما لم يكن موجودا في النسخة الأولى. رجع شوفاليي لملاقاة مصطفاي الذي أضاف اسم المنظمة[720].

إعلان عن «الانشقاق» وقلق

... الجزائر أتيح تصريح مصطفاي الموجه للأوروبيين. بعد أن ... على أنه «انسلاب جبهة التحرير الوطني في المجلس الشعبي ... عبد مصطفاي إلى طمأنة الأوروبيين على مستقبلهم في الجزائر ... أنا على علم بالاضطراب الذي تحسونه. أنتم تتساءلون عن ... هذا البلد، عن أمنكم، عن الاحترام الذي تريدونه وعن ... بكم. بالتأكيد تتألمون أنا شديدا لأنكم تتصورون بأنكم لن ... من يصنعون مستقبل هذا البلد، بل تعتقدون أن المستقبل ... صلاحكم. قد تكون هذه مشاعر الغالبية منكم»[2]. ما كان يهم ... الجيش السري هو الشيء الذي أعقب هذه المقدمة. جلبت ثلاث ... الاتصال. تمثلت الأولى في الاعتراف بمنظمة الجيش السري كناطق ... الأوروبيين: «تم التعبير عن هذه المشاعر من قبل قادة المنظمات ... والحزبية، وبصورة خاصة، من قبل قادة منظمة الجيش السري ... يتحدثا معهم. وكوني شاركت في تلك الاتصالات دليل على أن ... الجزائر اعترفوا بجلوسها وستسمعون منهم الضمانات اللازمة». كما ... مصطفاي آخران من خطاب مصطفاي وسوزيني ومنظمة الجيش ... تعلق الأول «بالقوى الجزائرية التي ستحافظ على الأمن». إنها ... قوى الجزائر ككل. إنها مكلفة بضمان الأمن العام للجميع، على ... أن يكون جزء منها. ستتخذ الإجراءات اللازمة من أجل ممارسة ... الجزائرية وهذا حتى تتمكنوا أنتم، الجزائريون من الأصل ... من المساهمة في أمن الجزائر». أما الثاني فتعلق «بالعفو»: سيتم ... عن مجرد ما تسمح به ظروف (استرجاع) السيادة، وسيزيل ... ذلك اليوم كل ما وقع في الماضي».

... الأهمية وما هو البعد الذي يمكن إعطاءه لتصريح مصطفاي؟ من ... التأثير على اعتراف جبهة التحرير الوطني بمنظمة الجيش السري

وأخذها في الاعتبار مطالب المنظمة؛ لكن ما عدا ذلك فلا يمكن المباشرة في المدى. السؤال الذي يطرح بداية وعلى مستوى المباحثات هو من في أطراف الجهة التي تلتزم بمحتوى نص الاتفاق سواء فيما تعلق بمنظمة الجيش السري أو جبهة التحرير الوطني؟ ففيما يخص المنظمة فإن «الاتفاق» يتعلق حصريا بمنظمة الجيش السري للجزائر للعاصمة، لأن وهران رفضته رفضا قاطعا. أما فيما يتعلق بالجبهة فلا بد من الإشارة إلى الفجوات المتواجدة في النص: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية غير مذكورة[722] ولا وجود لجدول زمني أو لإجراءات محددة مدونة. أما مستوى التحليل الثاني فمتعلق بالسكان. فإذا كان «الاتفاق» قد لقي صدى واسعا في البلد الأم، فإن تجمعات السكان في الجزائر كانت أكثر حذرا، بل لا مبالية. كان المسلمون يستعدون للاحتفال في الوقت الذي كان الأوروبيون يستعدون في فوضى عارمة لمغادرة الجزائر – البلد الذي لم يعد لهم فيه مكان بحسب اعتقادهم. صارت مهمة منظمة الجيش السري ثنائية. أصبح لزاما عليها إقناع عناصرها الداخلية المعترضة على «الاتفاق» والأوروبيين كذلك، بإمكانية وجود مستقبل لهم في الجزائر المستقلة وهذا قبل الاستفتاء بأسبوعين.

هذه هي المهمة التي اضطلع بها سوزيني في ليلة 17 الذي دوّن الإعلان الذي أذيع على أمواج الإذاعة التي تستعملها منظمة الجيش السري. هنا نفسه على «ما تم بلوغه بفعل الاتصالات التي تمت» (لم يذكر إلا مصطفاي بالاسم) وعلى النتائج («التي تشكل قاعدة اتفاق بين الجزائريين»). أعطت منظمة الجيش السري الأمر، ابتداء من منتصف هذه الليلة، بإيقاف العمليات والنشاطات الهدامة»، وأعلنت المنظمة بأنها على استعداد لدخول الطريق الذي انفتح أمامها. سنفي بالتزاماتنا. فعلى محاورينا الالتزام بوعودهم. عند ذاك فإن عملية النزوح نحو «الأرض المحروقة» ستترك مكانها للنشاطات الإبداعية والأخوية. من هناك سنتمكن من بناء مشترك لجزائر المستقبل دون تمييز بين عرق أو دين»[723]. ما هو الإنجاز الذي

خلفه هذا التصريح أكثر من الأثر الذي أحدثه الإعلان عنه؟ إنهاء عمليات
الاغتيال في الجزائر العاصمة، كبداية أولى. بعد ذلك كان من الضروري
محاولة توسيع «الاتفاق» ليشمل وهران (وهي العملية التي كانت مستحيلة
بالقوة)، يلي ذلك العمل على إقناع الأوروبيين بجدواه، والذي يحتاج
بدوره إلى مسايرة من قبل ممثلي جبهة التحرير الوطني.

فيما يتعلق بجبهة التحرير الوطني، أوحى واقع الحال إلى تشكيك فوري
في تمثيل المفاوضين لها. فغداة الإعلان عن «الاتفاق»، أعلن سي بن خدة،
بحسب كلام رضا مالك عن «ردة فعل مبهمة»[724]، كما كان مسؤولون
آخرون من جبهة التحرير الوطني أكثر صراحة في (تصريحاتهم) وأشد
معارضة. مثال ذلك أن آيت أحمد أصر من القاهرة بأنه «ليس للحكومة
المؤقتة للجمهورية الجزائرية علاقة بالاتفاق الذي تم بغية وضع حد لإرهاب
منظمة الجيش السري» و»اعترض على حق المجلس التنفيذي المؤقت في
إبرام الاتفاقيات السياسية[725]، كما أن بن بلة والوزراء المقربين منه اعترضوا
بقوة على «الاتفاق»[726].

تنكرت منطقة الجزائر المستقلة للنص، وهو الشيء الذي قلص من مجال
تحركات مصطفاي، في الوقت الذي كان فيه سوزيني يطالب وبقوة في
كلمة موجزة في 18 جوان «بأن يتم خلال 48 ساعة إدماج وحدات من
جزائريين ذوي أصل أوروبي داخل قوى الأمن»[727]. قرر المجلس التنفيذي
المؤقت، في 22 جوان، تجنيد 225 شرطيا أوروبيا. لكن في مواجهة
الاعتراض المتواصل لقراراته قدم أعضاء فريق جبهة التحرير الوطني
للمجلس التنفيذي المؤقت استقالتهم من الحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية مع إطلاعها من خلال نص توضيحي بأسباب الإقدام على
الإجراء. ذكروا بالمراحل المختلفة السابقة على الاتفاق وأعادوا صياغة
مضمون المهمة التي كلف بها المتفاوضون، خاصة تلك المتعلقة بمصطفاي:

«فبناء على مبادرة من فارس وعلى اقتراحات إيجابية، بدا أنها صدرت عن شوفاليي وفارس، انتقل ثلاثة أعضاء من جبهة التحرير الوطني (فارس، بن تفتيف ومصطفاي) إلى طرابلس ثم إلى تونس لإعلام الحكومة. تم التواصل مباشرة وشخصيا في طرابلس مع بن بلة ومحمد سعيد. أما في تونس فتم الاتصال مع الإخوة خيدر بيطاط وآيت أحمد وبن خدة الخ. بعد ذلك اجتمعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي سبق إعلامها بالمسألة وأشارت علينا بطلب منظمة الجيش السري «بإعلان وقف لإطلاق النار»، و»تدعيم سياسي لاتفاقيات إيفيان» و»التنديد بكل فعل عنيف». لقد طرحت النقطتان المتعلقتان بالعفو الشامل وبمشاركة الأوروبيين في قوى الأمن، خلال الاتصالات الفردية أو خلال الاستقبالات من قبل الحكومة المؤقتة، ولم يتم إبداء أي اعتراض عليهما من أي كان. ويمكن القول بشكل أدق، بأن الرئيس و في حضور بن طوبال، عند نهاية اجتماع الحكومة أعلمنا بموافقته المبدئية على العفو الشامل وعلى إمكانية استعمال عناصر أوروبية من أجل الحفاظ على الأمن في إطار اتفاقيات ايفيان»[728].

إن مضمون الاتفاق كما برز في تصريح مصطفاي، يندرج كليا في إطار المهمة المحددة. إن التنديد بالاتفاق من قبل فصائل مختلفة من جبهة التحرير الوطني لا يعود إلى مضمونه بل إلى ما أسماه محمد حربي «بالمحيط [...] المتعفن»[729] الذي كانت تسبح فيه تلك الفصائل. إن التراجع عن «اتفاق» الجبهة والمنظمة كان بمثابة لوحة التناطح «للعراك القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وائتلاف أتباع بن بلة»[730]. وعلى غرار المجلس التنفيذي المؤقت، فإن الحكومة المؤقتة وجدت صعوبات كبيرة في فرض تواجدها. وفي تمطيطه لتحاليل محمد حربي، يشير المؤرخ جلبير مينيي إلى «الأزمة الناجمة عن اتفاق مصطفاي– سوزيني التي شجعت على تحدي الولاية[ات] للمجلس التنفيذي المؤقت وللحكومة المؤقتة و[...] لقد كانت الفصل الأخير من الصراع بين الناشطين الشعوبيين والسياسيين»[731].

شكلت الاعتراضات التي ظهرت في صفوف جبهة التحرير الوطني (على الاتفاق)، عائقا كبيرا أمام منظمة الجيش السري للعاصمة، لأنها لم تواجه إلا محاورا منبوذا. لم يعد كافيا أمامها تفسير الورطة التي وقعت فيها بفعل الاتفاق لأن الواقع كان يشير بأنه كان على الأوروبيين الايمان به حتى يصبح ممكن التطبيق. وهو ما لم يحدث. لقد كان الهم الأكبر لغالبية المناصرين من ذوي الأصول الأوروبية هو كيفية مغادرة الجزائر بأقصى سرعة. الصحفي سيرج ڤروسار ، ابن العقيد المشهور، والمعروف بميوله المعادية لقضية الجزائر الفرنسية والمبعوث الخاص لمجلة «لورور» (الفجر)، والذي رجع إلى الجزائر في 13 جوان 1962، ترك لنا وصفا لمنظر أخاذ عن المدينة. منذ الفاتح جوان والرحلات تسير بوتيرة 12.000 رحلة يوميا: «أخذت حمى مجنونة، بدت أنها تصبو في شغف نحو الحياة، الطرق الكبرى المتعرجة والسلالم (الضيقة) والميناء، لكنها لم تكن سوى استعجال أشخاص راحلين»[732]. استولى الهلع منذ أفريل على قلوب الأقدام السوداء بالعاصمة، هلع كبير لخصه أحد الشهود لجانين فيرديس لورو (أوروبي صوت بنعم في استفتاء جويلية إلا أنه أجبر على المغادرة أواخر 1962): «وجدت بأن ذلك كان مدهشا وغير مفهوم، ذاك الهلع الذي فجأة انتاب الجمع؛ لما كانت القنابل تنفجر واصلوا حياتهم غير مبالين، لكن فجأة توقف كل شيء وفي هذه اللحظة بالذات، انتابهم خوف شديد وكأن النار داهمتهم...، خوفا من الاغتيالات [...] مدينة راحلة بطريقة فجائية [...] كان (المنظر) أخاذا، في القمامة التي تراكمت والتي تم إحراقها في المكان، في الطرقات. فضيع، فضيع»[733]. لنضف إلى كل هذا، الحيوانات الشاردة والسيارات المتروكة على قارعة الطريق المؤدية لمطار الدار البيضاء. سيارات تم تخريبها من قبل ملاكيها هذا إن لم يكونوا قد دمروها من قبل[734]، والجمع التائه وهو في انتظار امتطاء باخرة أو طائرة.

لم تجد نداءات مختلف الفاعلين نفعا. من فارس الى فوشي مرورا بشوفالي، لم يستطيع أحد قلب الأوضاع. فشل جان جاك سوزيني في

إقناع الأوروبيين بالخط الجديد الذي اختاره. يمكن القول في هذا السياق بأنه إذا كانت منظمة الجيش السري قد فرضت تأثيرا فعليا على أوروبيي العاصمة، فإن تضعضع الأوضاع والمنظمة معها، شكك تشكيكا بالغا في القدرة على تغيير مواقف الأوروبيين. لم يكن في مقدور «الاتفاق» إزاحة الرغبة في النزوح الجماعي، وبأقصى سرعة، وقبل الفاتح جويلية.

برج شابرول الوهراني وفشله

تم رفض «الاتفاق» بين سوزيني ومصطفاي من قبل الطرفين في مدينتي وهران وقسنطينة وبصورة خاصة من قبل العميد ڤاردي والعقيد شاطوجوبير. فمن خلال مذكراته التي تحمل عنوان «كونان» والتي يتبنى فيها أفكار روبيرت مارتيل الذي التقى به في 1 ماي 1962 بقسنطينة، يدرج «الاتفاق» بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري تحت مسمى «خيانة»[735] حقيقية. يندد العقيد في العديد من المرات «بخيانة» سوزيني (الذي جعل منه، بكل غرابة، قائد منظمة الاستخبارات والعمليات للعاصمة، كما يرجع أسباب انهيار منظمة الجيش السري في كل من قسنطينة وعنابة لذاك الاتفاق[736]. لم يتم عمل كل ما يلزم لإنقاذ الجزائر الفرنسية بحسب قائد منظمة الجيش السري للشرق الجزائري. وهذا التحليل الذي ينهج الاستدلال الكلاسيكي عن الخيانة والمؤامرة (يؤكد شاطوجوبير «بأننا نعلم بأنه ضمن السلطات الفعلية التي لا تكشفها الطوائف، هناك من الرجال من يخطط لدسائس كبرى عالمية»[737])لا يصمد أمام التمحيص كما تبينه حالة وهران.

كانت الغايات التي سعت لتحقيقها منظمة الجيش السري بمنطقة وهران في شهري ماي وجوان هي خلق قاعدة مادية والمقاومة العنيفة ضد القهر الذي مارسه العميد جوزيف كاتز الذي وصل إلى وهران في 19 فيفري 1962(ولقد ادعى بأن ليس لديه توجيهات ووسائل عمل

وعزم على فرض الأمن في وهران ومارس قمعا مباشرا ضد منظمة
الجيش السري. لقد جاءت الأوامر من فوق وحرص كريستيان فوشي على
تطبيق أهداف «الحصار» لأعضاء المجلس التنفيذي المؤقت، إذ اعتبرت أن
لها «تأثيرا نفسيا مهما جدا». «صدقوني، كما يشرح المحافظ السامي، إنه
ليس حصار للمزح. لا يوجد شيء مماثل لما نقوم به الآن في تاريخ فرنسا.
لقد من الرجوع إلى القرن 16 لإيجاد شبيه للإجراءات القمعية الحالية.
لقد سبب هذا الحصار مقتا كبيرا لدى سكان منظمة الجيش السري»[738].
إذا كانت ملاحظات كريستيان فوشي متعلقة بالدرجة الأولى بالجزائر
العاصمة فإن منطقها وجد تجسيدا له في وهران. لم يتردد جوزيف كاتز في
مباشرة عملية «الاستيلاء» على الأحياء الأوروبية في ماي 1962. ابتداء من
2 ماي 1962 وجد الأوروبيون أنفسهم ممنوعون من المشي في الطرقات
أو توقيف السيارات على الأرصفة أو التجمع في الساحات الكبرى
للمدينة الخ، فيما عمل 10.000 رجل على تطويق مستمر للمدينة.[739]
تتابع الإغلاق المحكم للأحياء الأوروبية أو للحي اليهودي وهكذا بتاريخ
6 ماي أوقفت فرقة درك متحركة 49 شخصا واستحوذت على مخزون
من الأسلحة (4 بنادق آلية من عيار 7،12 و100 بندقية حربية الخ.)[740].
كما ضاعف العميد عمليات البحث والتفتيش في قطاع الخدمات العامة
بمبادرة دوائر الشرطة (حملة تفتيش في 9 ماي، توقيف رؤساء مصالح) وهذا
ما أدى إلى إضرابات متتالية[741]. أخيرا قام العميد كاتز «بحملة مداهمة
واسعة في المقاهي». أسفرت «حملات ‹الحانات›» هذه على توقيف 200
شخص في 11 ماي[742]. كانت هذه الإجراءات أبعد ما تكون عن الفاعلية
بل زادت من سخط الأوروبيين الذين ضاعفوا من مهرجانات التظاهر
بالطناجر حين يأتي الليل[743]. كان المتظاهرون والناطقون بأسمائهم
(خاصة رجال الدين[744]) في تصادم مباشر مع العميد كاتز. سادت حالة
من الحقد بين منظمة الجيش السري والعميد.

لم يظهر كاتز، الذي وصفته دعاية المنظمة «بالجزار» أو «خادم النازية»، أدنى مواراة في مذكراته باتهامه «كل نخبة» التجمع الأوروبي الوهراني (200.000 شخص) «بالتفكير كبدائيين»[745]. ونتيجة تواصله المستمر مع مسؤولي جبهة التحرير الوطني المحليين[746] فهو العدو الأول لمنظمة الجيش السري المحلية التي ضاعفت من محاولاتها لاغتياله دون جدوى. لنا أن نشير في هذا السياق إلى خطأ ومأساة 14 جوان 1962. دبرت عملية اغتيال ضد كاتز عندما كان بصدد القيام بتعزية في جريمة ذهب ضحيتها العقيد ماريو لكن الرصاصات أصابت العقيد–الطبيب مايي والعميد جينيستيت اللذين سقطا تحت النيران التي أطلقها جان لويس ديمون وهو شاب في العشرين من العمر، محضر صيدلي، كان مترصدا في القاعة المخصصة للنعوش[747].

كانت مجريات المفاوضات الجارية في الجزائر العاصمة بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني معروفة في وهران وهي لم تترك في مجملها إلا اعتراضا شديدا ضمن هيئة أركان منظمة الجيش السري لوهران حتى وإن حاول العقيد ديفور إقناع الجميع بجدواها. لم يكن القائد السابق للفصيل الأول للمظليين يشك في صميم مجريات العملية الجارية في العاصمة. على العكس منه تماما، بقي العميد ڤاردي متصلبا في مواقفه غداة خطاب مصطفاي في 17 جوان وهذا على عكس جزء كبير من السكان الأوروبيين[748]. وجد في مواقف شارل ميشيليتي سندا له، كون الأخير كان من المعترضين على كل أنواع الهدنة[749]. شكلت إذاعة وهران صدى للعداء كما أشار إليه القس ميشال دولاپاربتاريخ 19 جوان: «إن جبهة التحرير الوطني لا توفر غطاء لمصطفاي. إن منظمة الجيش السري لا توفر غطاء لسوزيني [...] الكفاح متواصل».

لم يكن التشدد الظاهر ليشكل بالنسبة لهيئة أركان منظمة الجيش السري لوهران موقفا لا رجعة فيه. والحقيقة، كما أشار لها كلود ميشيليتي هي أن

هناك من هيئة الأركان الوهراني موقفا بموجبه يلتزم بقبول الانضمام
الموقف العاصمي في «حالة ما إذا تحققت الشروط المطلوبة بتكوين
قوة عسكرية أوروبية معتبرة»[750]. من جهة أخرى، وتبعا لرسالة جوهو
حملت رسالة أخرى مستعجلة في 19 جوان من سالان موجهة إلى
مصالحه في الجزائر» وكانت بمثابة صدمة قاسية للوهرانيين. لقد أعطى
الرئيم» فعليا مساندته لمبادرات منظمة الجيش السري للعاصمة وبالتالي
موقف سوزيني : «ليكن أصدقائي الذين كانوا إلى جانبي قبل شهرين
على علم بأنهم سيجدون مساندتي الكاملة لقبولهم إيقاف المعارك».
ل أشار على الأوروبيين «بالبقاء في وطنهم» والإيمان (بتحقيق) «سبيل
جيد»؛ وأبدى سالان اعتراضه العلني على الموقف الوهراني: «لا يمكن
الحديث عن إقليم جديد يتم الانطلاق منه (بل) جزائر واحدة ينبغي لكم
أن تجدوا فيها المكانة التي تعود لكم»[751]. هذه الوثيقة في غاية الأهمية من
ناحية ما يترتب عنها. فكما أشار إليه كلود ميشليتي إنها « أخلاقيا تجرّد
سوزيني منظمة الجيش السري كما «تحدث صدمة كبرى»[752]. تمت الدعوة
لاجتماع قادة الجبال وما تبعهم من عساكر وهذا للاتفاق على موقف
موحد والتشاور حول إمكانية «معركة أخيرة». والحقيقة هي أن قطاعا
واحدا من تسع (التل 5) وثلاث فرق فقط من العسكر كانت مستعدة
لخوض تلك المعركة[753]. لكنه لم يتم ضمان أي شيء بعد لأن فكرة «الأرض
المحروقة» مازالت تستهوي الكثير من الأتباع.

بدأت الوضعية تنفرج تدريجيا بفعل وساطة شخصية مدهشة ألا وهي
المستشار صوبي مندوب الإعلام في منطقة وهران. لقد قرر الالتقاء
بمسؤولي منظمة الجيش السري وتنقل من أجل ذلك شخصيا إلى مقهى
وسط المدينة كموظف مهتم بملاقاة المسؤولين المحليين للمنظمة[754]. بعد
توقيفه من قبل عساكر التل 5، اقتيد معصوب العينين إلى محل في شارع
ستفالم كان يستعمل كمركز للقيادة. بعد سؤاله من قبل كلود ميشليتي

حول أهدافه وإمكاناته تم إطلاق سراحه. الهدف هو الدخول في مناقشات مع السلطات القانونية على أساسين اثنين: إنشاء قوة أوروبية مستقلة وعفو شامل يكون مسبوقا بإطلاق سراح المساجين. أرادت منظمة الجيش السري لوهران تحسين إدارة المفاوضات ولذلك عينت مندوبين وهما الطبيب والمستشار العام أندري لابورد والصحفي مارسيل بيلي صهر جورج ڤونزاليز.

دون أي اتفاق بين منظمة الجيش السري وقوى الأمن، افترض بصفة خاصة إيقاف تبادل النيران إلى غاية 24 جوان مع تحديد «مساحة أمان [تتضمن ميناء وهران] تضمنها قوة أمن فرنسية تنشأ فورا»[755].

فشل هذا المشروع الأول الذي لم يلق لا موافقة الحكومة الفرنسية ولا موافقة جبهة التحرير الوطني. وأدى الفشل إلى تصاعد وتيرة عنف منظمة الجيش السري لوهران التي باشرت في اليوم الموالي العمليات الأكثر إثارة والمتمثلة في حرائق ميناء وهران بإشعالها النيران في خزانات وقود الميناء. طالب العقيد ديفور في نفس هذا الوقت بصفة شخصية إيقاف المعارك: «حتى لا نزيد من فجائع مواطنينا الذين يمرون بظروف عصيبة، إنني آمر بإيقاف التدمير المبرمج الذي قد يزيد من معاناة أولئك الذين ينتظرون لحظة الركوب بقلق كبير. أنا معتمد كل الاعتماد على تفهمكم»[756]. حتى وإن تم نشر التصريح عبر الصحافة المحلية فإن مدى تأثيره كان محدودا كون سلطة العقيد على عساكر منظمة الجيش السري لوهران كانت محدودة.

قبل أيام من الاستفتاء، قررت السلطات الحكومية التريث وأطلقت سراح مساجين لمنظمة الجيش السري من مراكز أركول (بير الجير) وسيدي الشامي (600 موقوف)[757]. أما من جهة منظمة الجيش السري، وبالرغم من أن يوم 27 شهد العديد من العبوات، فإن الساعة كانت ساعة إجلاء القادة والعساكر والتي حدد موعدها ليوم 29. حرص شارل ميشليتي

الوجه إلى السكان للمرة الأخيرة يوم 28 بتصريح يسرد فيه على
فشل منظمة الجيش السري لوهران ويفسر خيانتها: «[...] بعد
معركة الجزائر الفرنسية فإن وطنيي وهران على استعداد لخوض
معركة الجزائر المستقلة، المرتبطة بالغرب والعمل على إقامة قاعدة انطلاق
معركة آخر معاقلنا. إن لأملهم ما يبرره. ألم يبرهنوا على تصميم وشجاعة
في معارك الشوارع أو المناطق المكشوفة بفرد واحد ضد عشرة، حين
يكوا من إجبار المدرعات الحمراء على الفرار؟ إن أملهم كان له ما يبرره
إذ كان يفترض أن يكون إلى جانبهم ذاك الفيلق الأسطوري[...].
كان رجاؤهم مبررا لأنه كان يفترض خلق قواعد مماثلة في عديد مدن
منطقة الوهرانية» لكن الجبن والخيانة ألما بمنظمة الجيش السري الوهراني
ضباط الفيالق الذين «لم يتحرجوا من عدم الالتزام بالشرف والوفاء
بالكلمة» و«أصدقاء العاصمة الذين تباحثوا مع العدو»و«كذا المجهولين
الذين نطقوا او أنطقوا». كان لزاما فرض «مقاومة» حتى وإن كانت من
أجل «معركة خاسرة» لكنها معركة «ذات مغزى». كان يفترض البرهنة
لكل العالم» وفي المقام الأول «للأمم التي يقال عنها متحضرة» بأنه «كان
هناك حفنة من الرجال استغاثت من أجل تضييق الفجوة التي تنقذ الغرب.
[...] لن تكون هناك فجوة وعن قريب لن يكون هناك غرب. سيدخل
في سكرات مع احتضار الجزائر. ماتت الجزائر. وداعا للجزائر. ولتكن
مشيئة الله»[758].انسحبت منظمة الجيش السري إذن من وهران عشية
الاستقلال الذي جرى على خلفية نزوح كبير للأوروبيين وتقتيل المئات
منهم (دون عد الاختطافات) في 5 جويلية 1962. على عكس ادعاء
العميد كاتز، لا يمكن لهذه «المجزرة المنسية»[759] أن تنسب إلى «جنود
المحاربين» من منظمة الجيش السري. إنها نتاج ظروف عمل صادرة عن
الوطنيين الجزائريين وغياب عناصر قوى الأمن الذين كان يفترض فيهم
حماية الأوروبيين[760].

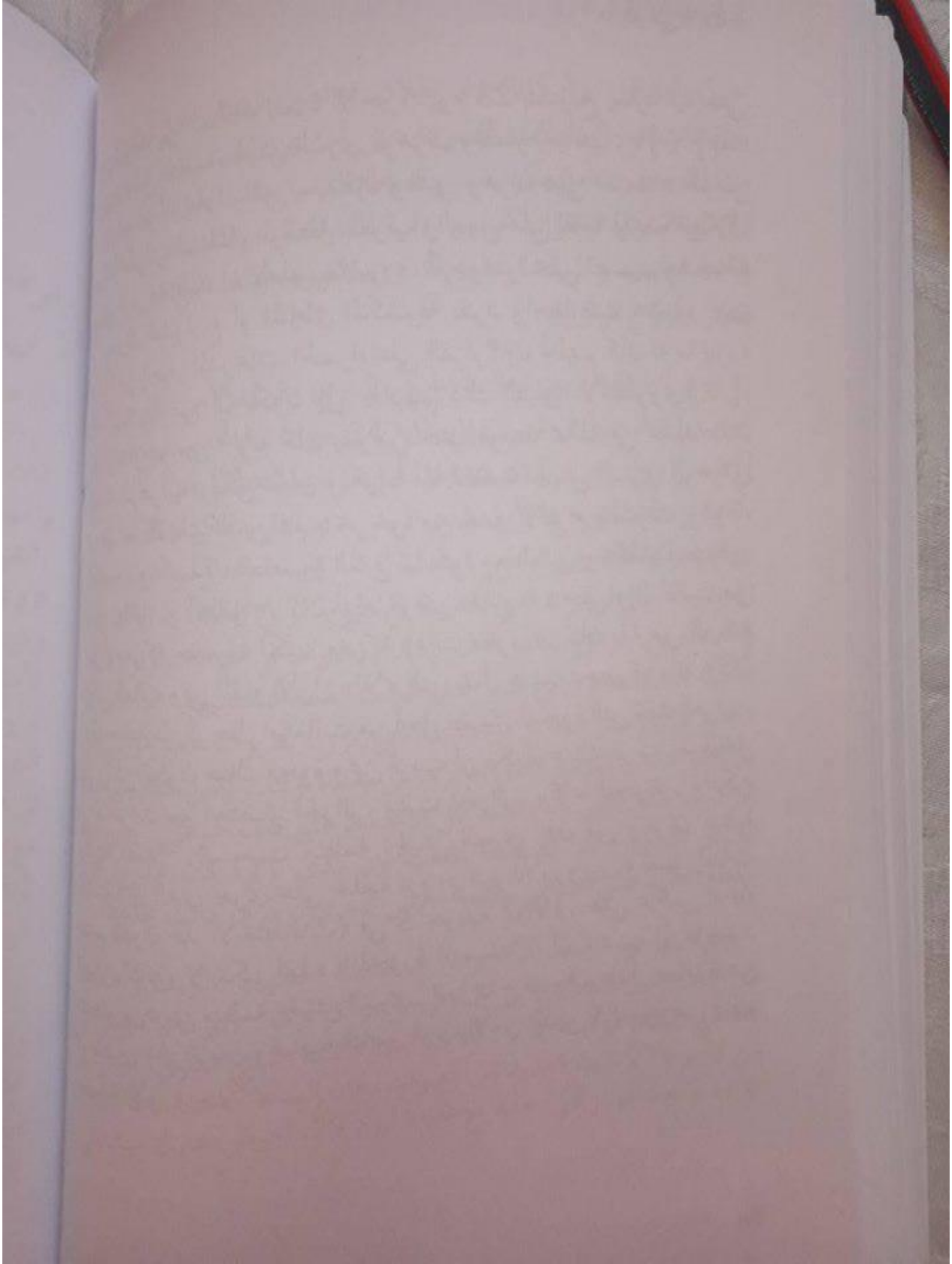

الجزء السادس

الرصاص

انهيار
الأم بواس
من طرفي
إثبات و
واجهت
والنفي،
الأم على
و من أج
الأساسي
أوروبية
الظروف
إلى البلد
مع الأو
1962
من توفر

و
والجمه
هذا الأ
من التس
الاستس

الرصاصات الأخيرة (صيف 1962...؟)

انهيار منظمة الجيش السري في الجزائر والقضاء المبرم عليها في البلد الأم بواسطة عمليات التوقيف[761] إلى جانب المصادقة على اتفاقات إيفيان من طرفي البحر المتوسط، كلها أسباب كسرت ظهر المنظمة و حرمتها من إمكانيات وجودها. لكن هذا لم يكن ليعني نهاية تامة لتواجدها. و لكونها واجهت حياة جديدة، صعبة على قادتها و مناضليها، ميزها الإبعاد والنفي، ازداد إصرار بعض قادة المنظمة التابعة للعاصمة الجزائر أو للبلد الأم على مواصلة المعركة بهيئات أخرى خاصة المجلس الوطني للمقاومة، ومن أجل غاية أخرى كالعمل على إزاحة شارل ديغول الذي اعتبر السبب الأساسي على ما تم الاقتناع به، حسب تحليلهم، على أنه المتسبب في كارثة أوروبية أو بصفة أعم مصيبة غربية. نما هذا الشعور في صائفة 1962 بفعل الظروف المأساوية التي ميزت عملية ترحيل الأقدام السوداء و وصولهم إلى البلد الأم[762]. تضاف إلى ذلك طريقة تعامل النظام الجزائري الجديد مع الأوروبيين الذين بقوا في الجزائر و كذلك الحركى في هذا الصيف من 1962، كل هذا من دون أن يصدر رد فعل من الحكومة الفرنسية بالرغم من توفر المعلومات لديها (من قبل أول سفير لها جان مارسال جانيني)[763].

وعوض أن تضعف محاولات الاغتيال التي دبرت ضد شارل ديغول والجمهورية الخامسة (و خاصة فشل محاولة بوتي كلامار) يبدو أنها زادت هذا الأخير قوة في صيف و خريف 1962. يطرح هذا الوضع العديد من التساؤلات حول الظروف الجديدة للمقاومة ضد النظام : هل يجب الاستسلام أم إعادة التوجيه أم المواصلة على أسس جديدة؟ بعد استفتاء

وتشريعيات خريف 1962 أعطت الانتخابات الرئاسية لسنة 1965 والتي
قامت على الاقتراع العام، إشارة ساعة الانتقام. من جهة أخرى وبغض
النظر عن إرادة الاحتفاء «بالشهداء» (على رأسهم روجي داڤيلس) أو
مساعدة المبعدين و المحكوم عليهم (بالعمل من أجل الحصول على عفو
عام)، وبعيدا عن أي تفكير انهزامي، بدأت تطرح الكثير من الأسئلة حول
الدروس المستخلصة من تلك المعارك.

18. الأقدار المتناقضة لمنفيي ومخفيي منظمة الجيش السري.

نعم الإبتعاد و المنفى

اكتشف القادة والمناضلون المرموقون في منظمة الجيش السري الذين تمكنوا من الإفلات من الأمن والفرار من الجزائر عشية الفاتح جويلية 1962 أو غداة الاستقلال، صعوبة حياة المنفى خاصة في إسبانيا (أليكانتي بالنسبة للوهرانيين) وكذلك في إيطاليا (إيف قودار، جان جاك سوزيني، رولان نودري) وحتى في البرتغال. شابت ظروف الإقامة صعوبات جمة خاصة في إسبانيا بحيث تم غض الطرف عن بعض قادة منظمة الجيش السري أكثر من قبولهم فعليا من قبل نظام فرانكو الذي كان أكثر اهتماما بعلاقته الجيدة مع فرنسا الجمهورية الخامسة. إن الدرب الذي اتبعه جان كلود بيريز، حسب روايته هو، كان غنيا بالدروس. بعد وصوله إلى أليكانتي في جوان 1962، عاود ربط الاتصال خلال الصيف مع بعض الوجوه القيادية لمنظمة الجيش السري العاصمية مثل جان ڤارد الذي استقر في مايوركا أو القائد السابق لدلتا «يسوع باب الواد» وهو صديق صباه في المدرسة الابتدائية[764]. حاول بيريز جمع بعض المناضلين قدامى من منظمة الجيش السري من أجل تحضيرهم لمعركة مستقبلية في البلد الأم لكن الفشل كان ذريعا. «علينا الاعتراف بالواقع المر. كان الشبان متمرسين على نشاطات عنيفة تجري في وسط سكاني تابع لهم لكنه لم يكن في مقدورهم القيام بأي مهمة في البلد الأم. يبدو وكأن مجرد تواجدهم يعد بمثابة شارة معلقة على

صدورهم تفضح انتماءهم لمنظمة الجيش السري ولا يمكنني هنا التعرض على ذكر لكنتهم التي تذكر بإقليمهم الأصلي .بمجرد نطقهم كلمات معدودات»[765]. ثم جاءت بعد ذلك عمليات التوقيف بإسبانيا والضباط في أمريكا اللاتينية وإيطاليا والبرتغال مرورا بباريس أين حاول القائد السابق لمنظمة الاستعلامات والعمليات ، في خريف 1963، التحضير لعملية اغتيال ضد ديغول. بعد مرحلة من الاغتراب، جاءت أخرى شاهدة تقلبات التخفي والظهور إلى أن تمت عملية تحضير الوثائق الإدارية في إسبانيا ومباشرة العمل من جديد على أسس احترافية. قص علينا كلود ميشليتي بشكل أكثر اختصارا من الدكتور پيريز كيفية الوصول إلى ملبتي أليريا وأليكانتي ومحاولة إعادة بعث قنوات التواصل ومعاودة الاتصالات السياسية خاصة مع المجلس الوطني للمقاومة الذي التقى ميشليتي بعض من مسئوليه في ميونيخ. انطوى كلود ميشليتي وهو مكسور الخاطر على محيطه العائلي والعملي. كان قد قبل بتدبير محاولة اغتيال ضد ديغول لكنه اصطدم بتحفظات من مسئولين في المجلس الوطني للمقاومة ومن منظمة الجيش السري. قرر بعدها إسدال «الستار» على هذه المرحلة من حياته: «على أصدقائنا، الذين سيبقون كذلك دوما، الاعتماد علينا بمدهم بالمعلومات المتعلقة بالدعم المادي الذي نحن قادرون عليه، لكننا نرفض بصفة نهائية المشاركة أو الالتزام السياسي»[766].

إن كل ما أصبح يوحد غالبية المنفيين في إسبانيا هو الانطواء والعمل على تسوية الأوضاع. وصل العدد الى حوالي 60000، توزع نصفهم على الواجهة الشرقية أو أقام في مدريد أو سان سباستيان[767]. اختار بضع آلاف الإقامة في أليكانتي أين تمت هيكلة تجمع حقيقي للأقدام السوداء حول جريدة (بريد الشمس) وكنيسة (تابعة ل Augustines يقود الصلوات فيها قديس من الأقدام السواء) ومدرسة (المدرسة الفرنسية

الجديدة بالبكاتني) وعدد من المتاجر (170 في ماي 1965 من بينها 62 مطعم حانة). كان العديد ممن اختار المنفى يأمل في مغادرة إسبانيا والعودة إلى فرنسا. ساعدهم في ذلك موقف حكومة پومپيدو. لقد كانت الهيئات الفرنسية تنهج سبيلين اثنين وضحتهما آن دولفي بقولها: «عزل العناصر الأكثر خطورة والعمل على إبعادها؛ إعادة دمج الغالبية في المجموعة الوطنية»[768]. تعاونت الحكومة الإسبانية بشكل كامل، إذ في 18 جانفي 1963 تمت دعوة وزير الداخلية روجي فراي إلى مدريد من قبل وزير الداخلية الإسباني كاميلو ألانزوفيڤا. تم التوصل إلى اتفاق. في الوقت الذي تندد الأسبان قبضتهم نحو قادة منظمة الجيش السري المنفيين (طرد ڤارد في ماي 1963 وبيريز عاما من بعده) فإن الحكومة الفرنسية اتخذت في المقابل إجراءات متابعة ضد مناضلين شيوعيين وفوضويين (إسبانيين) كما جرمت الفدرالية الإيبيرية للشباب الفوضوي (المتحرر). أما الشطر الأساسي الثاني للسياسة الفرنسية فتمثل في عملية «المصالحة» (آن دولفي) التي يتمحور مضمونها في تسهيل عودة الفرنسيين الجزائريين إلى فرنسا تحت طائلة الإجراءات القانونية. أشرف هنري بوكواران المدير الفرعي للاستعلامات العامة على ملف أعده المحافظ العام ميشال باروان. تواصل هذا الأخير في جوان 1963 مع أثاناس جورجيو بولوس مالك ملهى ومع كامي فينيو. بوشر في عملية تسوية الوثائق مع غض الطرف عن حالات الإجرام والقتل. كان على الأشخاص المعنيين الدخول إلى فرنسا وتسليم أنفسهم للهيئات القضائية (تمت عملية تخفيف للأحكام) والحصول على وثائق الهوية وعلى معاشات خصصت للعائدين. تم تنظيم أول ركب في أوت 1963 ونجحت العملية مع 65 شخصا. ازداد رباط الثقة من خلال جمعية التضامن والوحدة الفرنسية التي أطلقها « طاسو »، وكامي فينيو وميشال دو لا بيني (من العناصر السابقة في فيلق المظليين) وروبيرت طابارو. تطورت العملية فيما بين سنوات 1963 و1965 و شملت 250 شخصا[769].

فشل المجلس الوطني للمقاومة

أنشئ المجلس الوطني للمقاومة في ربيع 1962 ثم تطور غداة اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر. بعد توقيف سالان أصبح جورج بيدو هو شخصيا الواجهة. بعد اتصالات عديدة في روما وبروكسل بين أنطوان أرقو وكنال وسارجان وأندري روسفيلدير (صديق لألبير كامو ومقرب جدا من سوستيل) وڤي ريبو تم التحضير للقاء هام[770]. تم اللقاء الذي جمع جورج بيدو وجاك سوستيل وأنطوان أرڤو وكلود ديمون (سيناتور ممثل لسطيف وباتنة) وپيار سارجان وجان برون وڤي ريبو وأندري روسفيلدير في ضاحية من ضواحي ميلانو في 20 ماي 1962، في قاعة الأكل بمسكن بيدو. أنشئت لجنة تنفيذية ترأسها «الأستاذ» (بيدو) بمساعدة «جو» (سوستيل) الذي كلف بالعلاقات الخارجية و«الدكتور» (أرقو) الذي استلم مهام قيادة منظمة الجيش السري في البلد الأم. إن شخصيتين تاريخيتين من المقاومة إلى جانب عقيد سابق شكل ثلاثيا غريبا، وإن كان موحدا في إيمانه بعدالة المعركة التي سيواجه بها رجلا وسياسة يمثلهما الجنرال ديڤول.

لم يكن في مقدور المجلس الوطني للمقاومة تشكيل أي تأثير في محنة الجزائر الفرنسية سواء في العاصمة أو في وهران. في جوان 1962 انتقل «بوب» عبد السلام، النائب السابق للعاصمة والمحامي كالفليش إلى روما لإعلام قادة المجلس الوطني للمقاومة بالمفاوضات الجارية بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني وإطلاعهم على مواقف كلا الطرفين[771]. لم يبد المجلس الوطني للمقاومة في واقع الحال أي موقف من المفاوضات كونه ليس طرفا فيها. وبتاريخ 27 جوان 1962، وخلال اجتماع عقد في مالسيزين على ضفاف بحيرة دو ڤارد ، تبنى المجلس الوطني للمقاومة قرارا قويا نفى من خلاله أي قيمة لاتفاقيات إيفيان أو لاستفتاء 1 جويلية. مكن هذا القرار المجلس الوطني للمقاومة برغم

مهامه العملية، وكوّن منظمة الجيش السري التي كانت على مشارف
تهكك، من تقديم نفسه كهيئة مثلى لتجميع القادة السابقين للمنظمة
خصص مقعدا في المخطط العام لقاردي الذي عين خلفا لسالان) ومن تم
الأمل في توحيد الشبكات المتبقية لمنظمة الجيش السري. ركز المجلس منذ
ربيع 1962 جهده في مداه القصير على غاية واحدة، «مشروع ألفا» الذي
كان هدفه القضاء على الجنرال ديغول. جرى اقتراع على الموضوع برفع
الأيدي. كان إجماع بنعم[772]. لم يكن المجلس الوطني للمقاومة الوحيد
الذي يريد الانتهاء من رئيس الجمهورية. بعد عطلة الربيع انطلقت من
الجزائر، تحت مسمى «عملية شاموا»، فرقة كومندوس « آنڤلاد بيرتوليني»
بغية تحرير روجي داڤيلدر في بداية الأمر، لكنها غيرت وجهتها للقيام
بعملية اغتيال رئيس الدولة. الحقيقة هي أن العملية في أساسها حضر لها
من قبل من طرف داڤلدر و سوزيني؛ هذا الأخير الذي أرسل لهم مدفعا
رشاشا وضمن لهم نقل مارسيل ليجيي إلى البلد الأم، وهو مظلي سابق
في الهند الصينية ومن رماة نخبة دلتا. كل شيء كان على ما يرام (الرامي
والسلاح والمكان – ورشة دهن ذات منظر رائع على عتبة الإليزي)، لكن
عملية توقيف تمت في الجزائر العاصمة مكنت من ارتقاء السلسلة وتوقيف
فرقة الكومندوس[773]. لم تكن هذه سوى واحدة من المحاولات الكثيرة
التي سبقتها وسبقت عملية «بوتي كلامار».

لم تكن متابعة المجلس الوطني للمقاومة لهذه المحاولة إلا عن بعد[774].
لقد كانت من تدبير « جان» (المقدم لانش)[775] وألان بوڤروني دو لاتوكني
(«ماكس») والعقيد المتعدد التقنيات جان ماري باستيان تيري (المدعو
«ديديي») الذي كان يعمل لصالح «لجنة دراسات» مستقلة عن منظمة
الجيش السري. هذا الثلاثي هو من قرر القضاء على من لقبه جان ماري
باستيان تيري «بالزعيم» أو باسم «رئيس دولة الواقع» أثناء محاكمته. وعلى

خلاف الثنائي الآخر الذي كان يفضل الطريقة السريعة، كان هو يعتبر اختطاف الجنرال ديغول ومحاكمته ثم إعدامه. هذا ما جاهر به جان ماري باستيان تيري أثناء محاكمته أمام القضاء العسكري[776]. أكد دو لا طوكنيي فيما بعد هذا الخيار: «كانت الذروة المثلى بالنسبة لديديي هي إعلام ديغول بعد محاكمة علنية بمشاركة الشعب». ويكون قد أضاف: «كل شيء جاهز للمحاكمة، لدينا القضاة والضباط العمداء وذوو الرتب العليا اللازمين»[777]. تم تحضير ترتيبات محاولة الاغتيال بدقة. نسقت العملية من خلال مركبتين، كلفت واحدة بالتعرض لسيارة الجنرال وتوقيفها بإطلاق النار عليها وبتعمد اصطدام بها بالمركبة الثانية التي كان داخلها أحد الرماة. كما تم التواصل مع منظمة الجيش السري، فرع «المهمة 3» (التابعة لأندري كنال) والتي كان يمثلها آرمون بالفيزي[778] كما أنه بدأ تجنيد الكومندوس الذي كان يضم أصلا جورج واطين وسيرج بيرنيي. يجب أن نضيف إلى الأسماء السابقة المجربين لايوس مارتون [779] وڤيولا ساري ولازلو فارغا والميكانيكي من الأقدام السوداء پيار ماڤاد وعضو الفيلق الأجنبي جيرار بويزين والمجند لويس دي كوندي والطالبين پاسكال بيرتان وجان پيار نودان. إلى جانب لا طوكني اندمج مناضلان حقيقيان من منظمة الجيش السري في عملية الاغتيال وهما جاك پريفو، مكلف بمسائل التجسس على المنشآت الصحراوية، وإيف ميشو (ألفونس كونستونتان) من الفيلق الأجنبي انضم الى منظمة الجيش السري في وهران[780]. جرى تخطيط دقيق لعملية الاغتيال. أقيمت مناورة بسيارات مصغرة مع تحضيرات في باريس ومحيطها[781] وتم التدقيق في احتمالات متعددة. مع ذلك واجهوا عقبات كبيرة. المسألة الأولى كانت مالية، ما دفع باستيان تيري وجان بيشون إلى الإسهام بأموالهم الخاصة في العملية[782]. والثانية هي عدم التحفظ والقيل والقال ما ترتب عنهما من عمليات توقيف مثل تلك التي وقعت لبلفيزي وصديقته آن ڤوا في 30 ماي 1962. وأخيرا فإن منظمة

الجوي «المهمة 3» اهتزت بفعل الأمر الذي ورد في 15 جويلية
من كال للمقربين منه وهو في زنزانته. «أصدقائي، إخواني، يقول
النظارات المونوكل، لقد انتهت الحرب ، وخسرناها [...]
كان غضبنا وحقدنا، علينا وضع السلاح [...]. كان حُربنا هدف
إقليم، إدماج الجزائر في فرنسا [...]». تنساب خاتمة كال من
تخليه. إنه يطلب من «أولئك الذين شاركوا في المعركة انطلاقا
[...] اعتبار أن مواصلة هذه المعركة لن تؤدي إلا إلى مزيد من
لأبناء وطننا اللاجئين دون إفادتهم» كما يترجاهم من جهة أخرى
الأنجرار وراء معركة ليست معركتنا والتي ستجعل منا نحن جنس
الأوياء مجرد منبوذين»[783].

إنكن هذه الصعوبات لتمنع التخطيط للاغتيال. فبعد عديد المحاولات
الفاشلة، جرى تنفيذها في 22 أوت 1962 ببوتي كلامار، على الطريق
المؤدية من الإليزي إلى مطار فيلاكوبلاي. إن فشل المحاولة لا ينبغي أن
يعمي على شدة الخطر الذي أحدق بالجنرال ديغول ذاك اليوم. بينت
التحقيقات اللاحقة بأن السيارة الرئاسية ثقبتها ست رصاصات في أماكن
مختلفة، وأن رصاصتين قاربتا قتل رئيس الجمهورية. كسرت واحدة
الزجاج الخلفي جهة اليسار فيما لامست الأخرى الرئيس ووجدت في
مسكن مقعده[784]. عصفت حالة من الانفعال العميق بفرنسا، فيما عملت
قوى الشرطة بفعالية تحت إمرة المحافظ بوفيي وهي الفعالية التي مكنت
من عمليات توقيف أولية في الوسط الطلابي (باسكال بيرتان وجان
بيار نودان) والكشف عن العناصر الأخرى. جاءت المفاجأة من الاسم
الذي قاد العملية والذي اشتهر بلقب « ديديي». اعتقد المحافظ بوفيي
أنه النقيب سواتر أو المقدم نيو (هذا الذي اعتقل وادعى البراءة، انتحر
في 15 سبتمبر 1962 في زنزانته)[785]؛ لكن تبين للمحافظ فيما بعد بأن
الأمر لم يكن سوى جان ماري باستيان تيري الذي اعترف بذلك في

17 سبتمبر 1962. تم تفكيك الكومندوس إذن في بضع أسابيع وأوقف أعضاؤه وسلموا للمحكمة العسكرية[786]. بدأت المحاكمة في 28 جانفي 1963 وشاب القضية عديد الأحداث العارضة منها التشكيك في شرعية واختصاص الهيئة القضائية. بعد عدة أسابيع، أي في 4 مارس، وبعد ساعة من المداولات حكم بالإعدام على المتهمين الحاضرين الثلاثة: باستيان تيري، لا طوكني وجاك پريفو.

على الرغم من أن المجلس الوطني للمقاومة لم يكن طرفا في قضية بوتي كلامار إلا أن ما ترتبت عنها من نتائج كانت ذات أهمية كبرى عليه. تم حل المجلس من قبل الحكومة في 3 سبتمبر 1962 [787]، ما يعني أنه انتقل من العلن الى العمل في الخفاء. ولقد كان عليه أن يتجاوز الخلافات التي نتجت عن حرب الجزائر وكسب شرعية لدى قادة منظمة الجيش السري غير شرعية المنظمة وأخيرا كان لزاما تحديد قواعد برنامج سياسي بعد أن اتضح ضياع قضية الجزائر الفرنسية إلى الأبد. خرج النظام الديڤولي أكثر متانة بعد محاولة الاغتيال الفاشلة لبوتي كلامار. نجح في الاستفتاء الدستوري يوم 28 أكتوبر 1962 الذي تغيرت بموجبه طريقة الاقتراع على رئاسة الجمهورية (نال 62.25 بالمائة من الأصوات المعبر عنها) إلى جانب زيادة أغلبيته في الانتخابات التشريعية ل 18 و25 نوفمبر 1962. لم يكن هذا الاحتمال ليرد على فكر قادة المجلس الوطني للمقاومة وفي مقدمتهم بيدو. فالرئيس السابق للمجلس كان قد صرح لصحفي من نيويورك تايمز بتاريخ 20 أكتوبر 1962: «لقد هزم ديڤول، سواء في استفتاء أكتوبر أو في انتخابات نوفمبر»[788] إن الخطأ في التقدير يعد أخاذا. وفوق كل هذا لم يعد للمجلس من إمكانات خاصة المالية منها ليواصل النضال. وواقع الحال هو أن ريمون ڤوريل، المشرف على أموال المنظمة في الجزائر العاصمة، رفض مد أرڤو وكوريتشي بالمبالغ التي كانا يطالبان بها لصالح المجلس، في نفس

كان الذي كان قاردي يعتقد بأن مئات الملايين التي تمت سرقتها من [789]، كانت تلك الأموال أبعد ما يكون عن تلبية آمال القادة [790]. لم يكن «مؤتمر» لشبونة يوم انعقد فيما بين 11 للمجلس 1962 تحت خانة إعادة بعث الأمل، في مثل هذه الظروف، نوفمبر عميقة. كانت هناك مؤشرات سابقة توحي بشيء من الإيجاب حصول النقيب كوريتشي قائد منظمة الاستعلامات والعمليات في البلد وانضمام أرقو على التحاق قاردي وسواتر بالمجلس الوطني للمقاومة [791]. للأسف، كما أشار كوريتشي، لم يكن وهو ما قد يؤدي إلى مثيلاتها اجتماع وإنجازاته إلا فشلا ذريعا. الواقع دل على أن إعلان قاردي الكوب الذي صدر عقب وصوله إلى ميونيخ في 13 نوفمبر 1962 لم يكن سوى مبالغة بعيدة عن الواقع. «إن الالتحاق دون تحفظ بالمجلس الوطني للمقاومة من قبل المقاومين السابقين لمنظمة الجيش السري للجزائر قد حصل، وفي الوقت الذي التحقت فيه أنا شخصيا إلى جانب مجموعة من ضباط وهران، فإن العقداء ڤودار وفودري وڤارد وديفور قد أكدوا انضمامهم. سيتم الاحتفاظ بالبناءات الأساسية للمنظمة في فرنسا»[792] لكن الحقيقة هي أنه ولا أحد من العقداء انضم إلى المجلس الوطني للمقاومة.

لقد كان القادة في ديمومة من الحركة والتخفي (قال أرقو بأنه تخطى 70 مرة الحدود فيما بين فيفري 1962 وفيفري 1963)[793] كما عملوا على افتعال نشاطات دعائية لكن من دون أثر يذكر. في الوقت الذي عملت فيه وكالة الصحافة تيمستار المتمركزة في ميونيخ تحت إمرة پول ليتو (شقيق السكرتير بيدو) على الترويج لتصريحات المجلس الوطني للمقاومة، فإن جرائد أخرى فتحت صفحاتها لبيدو. نشرت الدايلي إكسبراس تحقيقا عنه كما سجلت البي بي سي (هيئة الإذاعة البريطانية) حديثا معه[794]. قضت عمليات التوقيف (كلود ديمون من بين آخرين) على

المجلس الوطني للمقاومة أوائل 1963. فتحت عملية الاختطاف الخارقة لأرقو في ميونيخ في 25 فيفري 1963 باب الخلافات[795]. بعد تحويله إلى باريس وإلى مرفأ أورفيفر، حبس في سجن فرين. في 30 ديسمبر 1963 حكم عليه من قبل محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبد. التحق في جانفي 1965 بباقي الموقوفين في قضية الجزائر الفرنسية (بسجن) لاصانطي. أضعف اختطاف أرقو موقف بيدو الذي كان مقيما بمنطقة بافيير. غادر ألمانيا إلى البرتغال لكن لشبونة التي وصلها في 25 مارس 1963 رفضت منحه الإقامة واستقر به المقام آخر المطاف بالبرازيل صحبة الوفي له ڤي ريبو[796]. كتب هناك كتابه المعنون «من مقاومة لأخرى» الذي نشر بفرنسا في 1965 ولم يلق إلا صدى محدودا[797]. أما جاك سوستيل الذي كان يتنقل بين إقامتي روما ولوزان فقد واصل كتاباته التي ينتقد فيها بشدة سياسة ديڤول وما ترتب عنها من نتائج كخسارة الجزائر. صدر في 1964 كتاب «على درب جديد»، وبعده بعام نشرت دار «الطاولة المستديرة» كتابه «الصفحة لم تقلب».

المجلس الوطني للثورة

غير أن وجوها أخرى من منظمة الجيش السري قررت من منفاها بعث هيئة جديدة، المجلس الثوري المؤقت، وهي هيئة جماعية ضمت كلا من جان ماري كوريتشي وكريستيان ليجي والنقيب دوني باي وروني سويتر. الغاية المبتغاة هي التمهيد لثورة على المستوى الأوروبي وذاك ما يعنى الاتصال بمناضلين من مختلف البلدان الأوروبية. كانت الأهداف واضحة على الورق: بناء مدارس للإطارات موجهة بشكل خاص للشباب بحيث يتم تدريس كيفية تحريك الجماهير وحرب العصابات وإنشاء مجلس وطني للثورة. أعلن عن قرار الإنشاء من قبل پيار سيرجان الذي صرح بتاريخ 14 أفريل 1963 بأنه «قرر تولي قيادة الجيش السري وتحويل المجلس

للمقاومة إلى مجلس وطني للثورة». إذا أردنا عدم نسيان أي
يجب إعادة تعريف المعركة كما جاهر بذلك النقيب:» المعركة لم
نحن نسعى دائما إلى إسقاط النظام ومحاكمة القادة المدانين بالخيانة
بحرمة تراب البلد والغدار والمنتهك للحريات العامة والفردية.
الهدف من الصمود هو التغيير والإصلاح. على عقلية الصمود أن
مكانها للثورة. الغاية هي تغيير وجه مجتمع مسئول بالكامل ومهدد
جراء الكارثة الجزائرية. لا بد من وضع هياكل تمكن من ضخ دم
في كلمات الحرية والأخوة والتضامن»[798].

بسرعة وجد المجلس الوطني للثورة نفسه مبتورا من قيادة الواجهة.
توقيف النقيب كوريتشي في 12 أفريل بلوزان وسجن لعدة شهور
سويسرا ثم نفي إلى الأوروغواي لأن سويسرا رفضت تسليمه لفرنسا
رغم طلبها إياه. استطاع الإفلات من حراسه في لشبونة وأقام لأيام في
البرتغال قبل أن يلتحق بروما أين استفاد من حماية (سيفار) مصلحة
الإعلام للقوات المسلحة، المكتب الثاني الإيطالي. بعد ذلك تم طرده إلى
الأوروغواي عن طريق داكار لكنه أوقف في العاصمة السنغالية في 29
نوفمبر 1963 (عندما كان على متن رحلة لشركة أليطاليا) وحُوّل إلى
فرنسا بعد ثمان وأربعين ساعة من ذلك. حبس لمدة اثني وعشرين شهرا في
مركز إعادة التوجيه الوطني بسجن فرين[799]. حكم عليه بالسجن المؤبد في
2 جويلية 1964 من قبل محكمة أمن الدولة. نقل بعدها الى سان مارتان
دوري[800]. إن تزامن إيقاف كوريتشي مع الوفاة العنيفة لجان دو بريم وسط
باريس في 17 أفريل[801] أعاق المجلس الوطني للثورة بشكل كبير. مع
كل ذلك تواصل نشاطه في السنوات اللاحقة بفعل حيوية پيار سيرجان
المدعوم من قبل النقيب سواتر والنقيب إيف ڤيو (المعروف تحت الاسم
المستعار، رالف غيران سيراك). ولد هذا الأخير بمنطقة لابروطاني والتحق
بالجيش في 1947. عمل بكوريا والهند الصينية والجزائر (الفرقة 11
الصدمة) ومنظمة الجيش السري لوهران. «بعد المنظمة اختبأت بالبرتغال

لمواصلة المعركة وتوسيعها الى مداها الحقيقي، أي إلى كل المعمورة»[802] وجد إيف غيو وجوها تاريخية لليمين المتطرف الفرنسي في عين المكان وخاصة الوطني التقليدي جاك بلونكار داساك الذي كان ينشط برامج باللغة الفرنسية على إذاعة صوت الغرب[803]. بدأ إيف غيو من هنا مشوارا جديدا. وظف كمدرس للفيلق البرتغالي ثم في وحدات الجيش المضادة للعصابات. أصبح له تواصل وثيق مع الشرطة الدولية والمدافعة عن الدولة التي كلفته بإنشاء وكالة إعلام (وكالة أجينتر للإعلام) والتي لم تكن سوى مجرد واجهة «تمويهية لمنظمة كلفت بالتوغل في البلدان الإفريقية»[804] كانت لإيف غيو طموحات أخرى. أنشأ منظمة سرية تحت مسمى «نظام وتقاليد» هدفها مواجهة الشيوعية. العامل المشترك بين «أجينتر للإعلام» و«نظام وتقليد» هو منظمة عسكرية سرية باسم منظمة النشاط (العمل) ضد الشيوعية الدولية (المنظمة العمل المضادة للشيوعية الدولية) والتي تكون قد أنشئت في 10 ديسمبر 1966 [805]. كيف يمكن تقييم هذا التجمع المبهم الذي وصف «بالجوقة السوداء»؟ علينا عدم الخلط بين نوايا الأطراف الفاعلة والنتائج الملموسة لأفعالهم. بإلحاقها بتاريخ منظمة الجيش السري، هل يعني ذلك أن هناك تتابعا منطقيا من وراء ذاك الربط؟ التحفظ مطلوب هنا.

في البداية لا بد أن نقول بأن فكرة خلق منظمة دولية مناهضة للشيوعية لا تعود لمنظمة الجيش السري بل منبعها هي فترة ما بين الحربين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دور العسكريين المنضوين تحت لواء منظمة الجيش السري، «الجنود التائهون» بحسب بعض التعابير والذين نجدهم في مواقع عمليات أخرى (كتانقا إلى جانب موئيز تشومبي، والنقيب مورا، الخ)[806]. فيما يتعلق بهم، لا يمكن التغاضي عن الحوافز السياسية لنشاطهم والتي تكملها طريقة تعايشهم كجنود هاربين من الخدمة أو كمرتزقة. كما يجب التذكير بأن عدد الذين سلكوا هذا الدرب قليل جدا من أولئك الذين انتموا إلى منظمة الجيش السري، إذ كانت رغبة الغالبية منهم بعد سنة 1962 هي قبول الوضع الجديد والتأقلم معه.

«أخو الوهيكنز»

يعلق أندري روسفيلدير هذه التسمية على نفسه وعلى جان جاك سوزيني ليصف فترة إقامتهما بروما أوائل 1964[807]. أثناء وجبات الغداء التي كانت تجمعهما عدة مرات في الشهر، كان الرجلان يتناقشان عن وجهة معركتهما وكيفية متابعتها. كانت الخاتمة ضرورية بالنسبة لهما، ألا وهي القضاء على شارل ديغول، على «الزعيم» بحسب صيغة روسفيلدر، أن يدفع ثمن «جريمته» المتمثلة في «خذلان الجزائر»[808]. بعد مراجعة جيدة لمحاولات الاغتيال السابقة وقياس الاحتمالات مع الإمكانات المتواضعة لتركة منظمة الجيش السري المنهارة، اتفق الرجلان على استعمال قنبلة يمكن تفجيرها عن بعد توضع أسابيع من قبل في مكان يرتاده هدفنا (أي الرئيس)»[809]. اتفقا على المكان والزمان. 15 أوت 1964 بمون فارون. كان مقررا ذهاب الجنرال ديغول إليه بمناسبة الذكرى العشرين للإنزال في بروفونس. ستنفجر قنبلة موجهة عن بعد، تكون قد وضعت أسابيع من قبل في جرة، وتقتل ديغول. نقل الناقل الصغير الحجم الذي صممه وبناه أندري روسفيلدير ووضع في الجرة من قبل جيل بوسيا. كان هذا الأخير مدربا سابقا ومظليا، مناضلا محترفا في الأمة الفتية لمنظمة الجيش السري (هو الذي اغتال المقدم كوبازياك في 24 جوان 1962[810] وحضر لمحاولة اغتيال ضد بومبيدو)[811]. أوقف بوسيا وسجن في فرين لكنه تمكن من الفرار في 4 سبتمبر 1963 والتحق بروما أين التقى سوزيني وروسفيلدر اللذان ضماه لمشروعهما. ذهب الجنرال في 15 أوت إلى مون فارون ولم يحدث له شيء.

شاب تاريخ الحادثة شيء من الضبابية، ويمكن إرجاع الفشل لسببين. الأول هو أنه لم يكن في مقدور المكلفين بالعملية تشغيل الجهاز، وحتى لو تمكنوا من ذلك فان النتيجة النهائية لم تكن لتتغير لأن الجرة قد تم تغييرها من قبل. لم يتفطن أحد لذلك في البداية، لكن لما نشرت الصحافة في 29 أوت 1963 معلومة مفادها أنه عشية الزيارة، اشتعلت النار في جرة بالنصب

التذكاري لمون فارون ما كشف عن بقايا بطاريات «ما مكنني كفاية من معرفة أذاتي» كما قال روسفيلدر.[812] تركت المعلومات المنشورة روسفيلدر في ذهول لأن الصحافة لم تشر إلا الى ثلاث أعواد من متفجرات تي أن تي ولم تشر بالمرة الى 25 كلغ من متفجر الشديت. ومن جهة أخرى يبدو دراسة لصور احتفال 15 أوت بأن إحدى الجرار كانت فارغة في حين كان يفترض أن تكون مملوءة لأن بوسيا أعاد الأزهار لمكانها بعد وضع القنبلة لقد تم كشف العملية إذن لكن لم تصدر متابعة ضد مدبريها. والحقيقة هي أن خيانة حدثت من قبل المرتزق السويسري في الفيلق الأجنبي صامويل ليمان وهو «كهربائي» مع جيل بوسيا، والذي قص بوداعة لأسبوعية «باليك»، أنه بعد أن اتصل به بوسيا مرر هو نفسه المعلومة لصديقه بيار دو مارسي الذي كان على علاقة مع مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس. إن انضمام فريق خامس للمشروع الذي بدأته أربع فرق هو ما تسبب في فشله[813].

إن فشل محاولة مون فارون لم تكن لتعني العزوف النهائي عن مشاريع الاغتيال. ففي الوقت الذي ذهب روسفيلدر إلى الولايات المتحدة لمباشرة وظيفة كجيولوجي فإن سوزيني قرر ألا يدبر أي محاولة اغتيال أخرى ضد ديغول، في حين أن بوسيا لم يسلم. حدد موعد لمحاولة اغتيال جديدة في 13 ماي 1965 في سانت هرمين بمنطقة فوندي بمناسبة تدشين تمثال ل كليمنصو. لكن تم توقيف جيل بوسيا[814]. تمت مناقشة مشاريع اغتيال أخرى بعد سانت هرمين. في أوائل 1964 قام تلاميذ ثانوية صالون دو بروفانس، يتقدمهم ريمي درولون مونيي، بإنشاء فرع محلي لجمعية «النشاط الشعبي الدعائي» التابعة للمجلس الوطني للثورة، بمنطقة ميدي، تحت قيادة جان ريمبولد، أستاذ في الآداب يدرّس بثانوية طولون وهو مناضل محنك في مجال المقاومة من أجل الجزائر الفرنسية[815]. أتعبت عملية توزيع

لثورات الشباب المناضل الذي كان يريد القضاء على رئيس الدولة.
فبعد محاولة فاشلة في جويلية 1964بمنطقة شيربور، خطط لمحاولة كبرى
في باريس وهي عملية «أسكار» والتي تم ضبط توقيتها ليوم 1 جويلية
1966، لحظة عودة الجنرال ديغول من سفره من الإتحاد السوفياتي. بنيت
لمحاولة على فرضية أن سيارة الرئيس من نوع «دي أس» ستأخذ الطريق
لمعتاد الرابط بين مطار أورلي وقصر الإليزي. فكر فريق الاغتيال في تفجير
شاحنة صغيرة (من نوع ايسطافيت) مملوءة بالديناميت عند مرور السيارة
لرئاسية أمام الرقم 30 من شارع «مين». مرة أخرى فشلت المحاولة[816].

19. خيبة معركة المؤسسات: فشل القاسم المشترك تيكسيي فينيانكور

ما الذي يجب بناؤه و كيف يتم ذلك؟ هل علينا مواصلة المجهود الذي بدئ فيه أم يجب تجاوزه؟ شغلت هذه الأسئلة منذ خريف 1962 العناصر الموالية لفكرة فرنسة الجزائر وخاصة الشابة منها و الأكثر حركية. كانت الاتجاهات التي اختيرت سواء من قبل (المجلة الشهرية) «إيسبري يوبليك» أو «أوروب آكسيون» مبينة و موضحة لرهانات الظرف وللسبل المعتمدة و لخلافات المنطلق و لنقاط الالتقاء التدريجية و المنتظمة.

الأجيال الجديدة المناضلة و "المعارضة الوطنية"

منظمة الجيش السري "ميترو جون" و "إيسبري يوبليك"

اختارت (مجلة) «إيسبري يوبليك» الوفاء و أصبحت في فرنسا هي المعبر عن مواقف المقيمين غير الشرعيين و المنفيين من دعاة الجزائر الفرنسية. تابعت المجلة الشهرية التي كان ينشطها هوبير باسو وفيليب هيدو صدورها برغم توقيف بعض من وجوهها الريادية ونخص منها راؤول جيراردي. باعتمادها على شبكة قوية من المشتركين (7.000 في خريف 1962 مع نسبة تجديد تصل إلى 80 و85 بالمائة)، وبسحب قارب 20.000 نسخة، بقيت المجلة ملجأ فعالا يجمع فئة من الموالين النشطين السابقين لفكرة الجزائر الفرنسية وهذا إلى غاية اختفائها في مارس 1966 [817]. في أواخر عام 1962 وأوائل 1963 طرحت إلى العلن إمكانية دعم الدورية الشهرية

ى الثاني أوائل 1963 عمل بعض من مناضلي منظمة الجيش السري،
رة الشباب لمنشئها نيكولا كاباناكيس (هو في السجن منذ 1962)
ي إصدار «تجمع إسبري بوبليك» الذي ضم حوالي مائة منخرط في
طقة باريس والجنوب الشرقي[818]. كانت إستراتيجية ذلك التشكيل هي
جمع «المعارضة الوطنية» حول شخصية مرموقة غير ديغولية. استحسنت
خصية سوسيل في الوقت الذي صدر كتاب جورج بيدو المعنون «من
قاومة لأخرى» في دار نشر أنشئت لأجل ذلك من قبل هوبير باسو. لكن
جل الإجماع كان في الأخير جان لوي تيكسي فينيانكور.

إذا كانت إستراتيجية التجميع قد سيطرت على خط افتتاح «إسبري
يبليك» فإن الدورية تركت الباب مفتوحا أمام مواقف أخرى مدافعة عن
كرة القطيعة مع «المعارضة الوطنية» و أحسن من جسّد هذا الموقف كان
جان مابير[819] الذي كان من مناضلي القضية النورمندية. نشط فيما بين
1949 إلى 1958 مجلة معنونة «الفيكينق»، كما قاتل في الجزائر في عامي
1958-1959. انضم إلى فريق عمل إسبري بيبليك في خريف 1962
وساهم فيها إلى غاية ماي 1965. وبفعل جرأته التي لقيت استحسان
إدارة التحرير، ضاعف مقالاته الداعمة للقطيعة مع الخط العام والتي جعلته
من دعاة الوطنية الثورية. بمجرد ظهور مقالاته الأولى، تسبب مابير في إلغاء
عديد المشتركين لاشتراكاتهم بقوله «سواء أكانت الراية سوداء أو حمراء
فالوضع سيان بالنسبة لنا طالما أنهم يحملون الثورة في رعشاتهم»[820].
بعد عام، أي في فيفري 1964، أعطى جان مابير قراءه جرعة حقيقية
من إيمانه الثوري بنشره مقالا تحت عنوان : «لا نشاط ثوري من دون نخبة
ثورية»، بحيث وصف دورية إسبري بيبليك «بجريدة الثوريين»[821] و
بوشر من هذا المنطلق بوضع «الشبيبة» في الصفوف الأولى، إذ لابد من
«تدريبها [...] على العيش بجدية و مثابرة في مواجهة أولئك الذين

اختاروا حياة برجوازية»، وانضمام أحسن عناصرها «النخبة» جليبة «الارستقراطية الثورية»، «نخبة» جديدة تكون لها «فاعلية عناصر الذرة و تعصب الفرسان». كان جان مابير أبعد ما يكون عن تنديده أو رفضه للعالم المعاصر بل كان يسعى إلى دمج وإسهام :»نحتاج [...] لشباب متمرس في نشاطات العالم المعاصر و نحن نرى بأن المستقبل ملك تقنيي الذرة و علماء الأحياء الذين يجب عليهم تعلم كيفية القفز بالمضلات والإلمام بتغمان بيتهوفن وغياهب الغابات».

يختتم جان مابير نصه بالإشارة إلى «المقاتلين الأوائل للعالم الجديد»: «إنهم معكم لكنكم لا تعرفونهم. دققوا النظر». زاد في تعميق هذا السلوك بانضمامه بعد عام لفريق «أوروبا أكسيون» الذي باشر قبل سنين مهمة إزالة بناء، إن لم نقل هدم ما سمي سابقا «باليمين الوطني». لا بد من قلب صفحة الجزائر، كما يلزم استخلاص الدروس للانتهاء مما اعتبر مرحلة فاشلة.

«أوروبا أكسيون» و «النقد الإيجابي» للمرحلة الجزائرية

كان دومينيك فينير، القائد السابق لحركة «الأمة الفتية»، من أوائل من اتخذوا موقفا صريحا حتى وهو في السجن. ظهر ذلك في صيف 1962 في نص بعنوان «من أجل نقد بناء»[822]، أين طرح حوصلة لا تنازل فيها منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في الجزائر ودون أن ينسى ذكر «سلبيات المعارضة الوطنية». و على الرغم من كونها تتصف «بتحول في شكل الكفاح» (العنف و الاختفاء) إلا أنها «بقيت متماشية مع ما يميز أشكال الكفاح ‹الوطني› كالأعمال الشجاعة أو الفشل الذريع». وحسب وجهة نظره لا بد من رفض ذاك «الغياب (الأساس) في التصور» والذي يرتبط خاصة «بأمنيتين «للوطنيين» يستحيل تحقيقهما ألا وهما «انتفاضة وطنية»

...ية» و الأخرى هي أن «‹الجيش سيتحرك›». تم كذلك تحديد عيوب ...ظيم» والتنديد باستعمال الإرهاب على أنه «فهم سيء لدراسات ...جية خصصت لبعض أشكال التخريب الشيوعية أو(قامت بها) جبهة ...ير الوطني». يتهكم فينير على «الفرقعات التي تحدث تحت نوافذ ...ايين و التي لم تمكن من جلب و لو مؤيد واحد لمبدأ الجزائر الفرنسية» ...يد كذلك «بالإرهاب الأعمى» الذي عده «أنجع وسيلة للابتعاد عن ...واطنين» كما ربطه «بأفعال اليائسين». وفي تعابير أبعد ما تكون عن ...جين إلى الجزائر الفرنسية، يريد دومينيك فينير أن يكون بوقا «لنظرية ...ورية جديدة» مناوئة من خلال «وطنية غربية معبأة بقيم الإنجاز والقيم ...روحية (السامية)»، «المادية بأشكالها الليبرالية أو للماركسية». «عليها ...ن تكون الجواب الوحيد للتشرذم غير المتناهي لنشطائها». لم تجد الوطنية، ...حسب فينير لينينها، كما كان الحال مع الماركسية. عليها إذن «استعمال ...ين جماعي». هذا المجهود التنظيري الذي يدعو إليه فينير لا ينفصل عن ...جديد في العمق (لفكرة) التنظيم والعمل. استبدال «الوجهاء» بالمناضلين ...فض «اتحاد ‹الوطنيين›» لصالح «تنظيم ثوري»، ألغى وَهم «المؤامرة» ...لصالح «العمل الشعوبي». في مثل هذا يكمن لب مشروعه. وفيما يتعلق ...بالنقطة الأخيرة فإن فينير كان صلب الموقف: «فالمؤامرات لا تحسم شيئا ...بل هي وخيمة العاقبة. يشبه أصحاب الدسائس بالعوانس اللائي تجتمعن ...لإبداء أحقادهن و مشاعرهن المسمومة. وسواء أكانت دساس صالونات ...أو إرهابيين، فإنهم [...] يتقمصون عقلية من لا يتفهم، ويتحولون إلى ...ثوريين تسيطر عليهم البغضاء. لهذا يبتعدون عن الوطنية وعن النصر». ...لذا يجب استبدال المتآمرين «بإطارات ثورية» وإنشاء «قواعد وطنية» ...في الوسط الشعبي وتسريب «إطارات ثورية» في جهاز الدولة. شيء من ...اللينينية المشبعة بالتروتسكية والماوية. عند ربط أفكار هذا المشروع بصيف ...1962 وبمنظمة الجيش السري، فإن موقف فينير لا يشوبه جدال: «لا بد

للإرهاصات الأخيرة لمنظمة الجيش السري والتي تعد بمثابة عوامل قوة
يد النظام، أن تزول لأن نتائجها كارثية». التجديد مطلوب إذن.

عد هذا المشروع في حقيقته مناقضا لتوجهات قادة تجمع إسبري
يبليك. فعلى أي الوجوه أو على أي مجموعة يمكنه الاعتماد في فرنسا بعد
الستينيات؟ استطاع فينيو أن يجلب إليه شخصيات من الفاشية الفرنسية
من أمثال لوسيان روباتي الذي حيا في جريدة «ريفارول» النقد الذي ظل
«الوطنيين» (و الذي استفاض فيه في جريدة «الأنقاض»)، كما حيا «الجيل
الصاعد» و «نصحه» و «واقعيته»[823] ثم ختم بقوله: «الشيء المؤكد هو أن
لن يؤدي إلى الديمقراطية. و في ظل تعاسة الأيام التي نعيشها، عد ذلك
بمثابة مواساة لقدماء (القضية). لكني أرى فيه قوة، وغنى بالوعود». اعتمد
دومينيك فينيو على المناضلين الشباب المنتمين لفدرالية الطلبة الوطنيين التي
أنشئت في 1 ماي 1960 وعلى الفرع الشبابي و القانوني للأمة الفتية التي
حلت (من قبل)[824]. ارتكزت «فدرالية الطلبة الوطنيين» على فروع عديدة
الجامعات وأصدرت دورية شهرية (تمسمى) «الدفاتر الجامعية». كما اعتمد
فينيو على دورية ظهرت في جانفي 1963 تمسمى «أوروبا أكسيون» التي
كانت تدعو إلى «التخلص من الصيغ البائدة ليمين متطرف هرم»[825]. إذا ما
تابعنا كتابات العديد من جرائد فروع فدرالية الطلبة الوطنيين تتجلى فيها،
أكثر من تجليها في أوروبا أكسيون، بأن الصفحة الجزائرية لم تقلب كما
قد يبدو. ففي عدده الرابع لفدرالية الطلبة الوطنيين الجامعي (فرع إيكس
أون بروفانس)، يظهر على صفحته الأولى إهداء للبشاغا بوعلام كما ينشر
تقريرا عن القداس الذي تقيمه كل سنة فدرالية الطلبة الوطنيين بمناسبة
24 جانفي (المصادف لمتاريس باب الواد)[826]. وفي نفس العدد، العديد
من المقالات المنتقدة بشدة لطريقة إنهاء حرب الجزائر: «الجزائر، انتهت،
نسيت. لن نقول «الجزائر» كما قلنا «بوداباست». في بوداباست كان هناك

بيون وأبطال كذلك. أما في الجزائر، فقد ألقينا بالبندقية أرضا وتوقف
كل شيء». كل ما في الأمر هو أن مسألة الجزائر كانت «هزيمة كبرى»
و لم لكن مجرد «خسارة لمعركة» كما حاول «فريق الوطنيين»[827] تصويره
لنا بقول الكاتب. الحقيقة هي أن الإدارة المسيرة لفدرالية الطلبة الوطنيين
لم تستطع أن تفرض على فروعها المحلية قطع التواصل مع «الوطنيين».
في اجتماع وطني للمسئولين بتاريخ 3 مارس 1963 في باريس، وجه
مدير واضح لفرع إيكس الذي ساهم في تنظيم اجتماعات حضرها
العقيد روجي طرانكيي وأندري فيڤيراس بدعم من فرع فدرالية الطلبة
الوطنيين. كانت نبرة الهيئة حادة: «فالوطنيون لا يملئون القاعات لأبناء
وطنهم الذين يقومون بمجرد «جولات» [...] فالمناضل الوطني لا يجالس
شخصا ديمقراطيا أو برلمانيا غير منتخب لاهث وراء حركة «الشباب» أو
«داعم لسوستال». [...] فاجتماع وطني ناجح، بقاعة مملوءة عن آخرها،
في محيط جيد الخ، هي فعلا «أمسية جيدة» لكن نتيجتها السياسية سلبية
و المنحرطين في النهج منعدمون. إن عملنا الدعائي هو شيء مختلف عن
هذا»[828]. إن النبرة الحادة لهيئة فدرالية الطلبة الوطنيين لا ينبغي التشكيك
فيها لأن أزمة خطيرة بدأت تتطور بعد خريف 1963. فبعض البدائل
التي اختيرت بدفع من فريق أوروبا أكسيون و بتأييد من فدرالية الطلبة
الوطنيين أسيء فهمها خاصة تلك التي تعلقت بالحملة المناهضة للعسكرة
التي انطلقت في نوفمبر 1963 تحت عنوان» ولا جندي واحد للنظام»
والتي طالبت فيها فدرالية الطلبة الوطنيين إلغاء الخدمة العسكرية تحت
مسمى الكفاح ضد «النظام»: «إن الخدمة في الجيش الحالي تعني الخدمة
في جيش النظام»[829]. لقد أصدرت من خلال إعلاناتها حكما على هيئة
الضباط (منددة «بخمولهم» و«خيانتهم المتكررة») وبمضمون خدماتهم
(التي لخصت في «التنظيف» و«عقوبة الطهي» وبسيطرة فكرة واحدة
على اهتمامهم «التقاعس» و»ترك الخدمة»[830]. انفجرت الأزمة مع نهاية

1963، وأعلن فرع باريس عن انفصاله بدعم من بيار سيلون. احتد الصراع بين الانفصاليين و فدرالية الطلبة الوطنيين الأصلية التي أصدرت بتاريخ 24 جانفي 1964 بيانا توضيحيا منددة فيه «بعشرات المفسدين الذين يحركون كلية القانون والسوربون وبعض ثانويات الدائرة الخامسة» كما أشارت إلى أنهم «انفعلوا بفعل تحريض من قبل أكابر طردوا من صفوف الوطنيين سنين من قبل»[831].

تشكلت في أفريل 1964، حول نواة الانفصاليين «حركة الغرب» التي عرفت بنفسها من خلال تدخلات عنيفة نوعا ما ضد اجتماعات مناهضة للاحتلال عقدت في باريس في 8 ماي أو أثناء لقاء «النغي من أجل السلام» الذي نظمه الحزب الشيوعي الفرنسي والكنفدرالية العامة للعمال في 12 جوان[832]. وإذا كانت «حركة الغرب» قد دخلت في سبات لبضع أسابيع فإنها تحولت إلى لجنة الشباب في لجنة تيكسي فينيانكور، بغير مباركة من مناضلي فدرالية الطلبة الوطنيين الذين رفضوا لفترة لجنة تيكسي فينيانكور في الوقت الذي نشرت الفدرالية منشورا في جوان 1964 في شكل «مقابلة حصرية» جرت في فيفري 1963 مع (إذاعة) جامعة فرنسا... صرح فيها تيكسي ب «معرفته بتأثير فدرالية الطلبة الوطنيين في جامعة فرنسا» و بأنه «مقتنع كل الاقتناع بأن نشاطه، هو بمثابة الخلية الأم لحركة أوسع»[833].

تيكسي فينيانكور : الإسمنت الجامع «للمعارضة الوطنية»

بدأت «المعارضة الوطنية» نشاطها في 1963 لإيجاد منافس يقارع ديغول. و في هذا السياق استحدث جان ماري لوبان إلى جانب نواب سابقين في الجزائر الفرنسية، لجنة مبادرة لمرشح وطني. و بعد طول مناقشة استقر الرأي على شخص المحامي جان لوي تيكسي فينيانكور رمز المواقف

والمرتجات المعادية لديغول و المؤيدة للجزائر الفرنسية و خطيب ماهر إلى جانب كونه متمرسا كبيرا في إدارة الحملات الانتخابية. انطلق تيكسي فينيانكور باكرا في حملته بإعلانه الترشح و ذلك في 20 أفريل 1964 أثناء ندوة صحفية. باشر بعدها جولة عبر فرنسا في أوت 1965 ميزتها طريقة مبتكرة وهي «قافلة تلفزيون» متمثلة في خيمة قابلة للتفكيك تحوي 3000 مقعد تمكن المترشح من الانتقال من منطقة «مالول بان» إلى «مونطون» لملاقاة الفرنسيين. بحسب الحيثيات الدقيقة للاجتماعات و التي أوردتها لسوعية ريفارول فإن حكمها كان إيجابيا[834] ولو أنه من وراء المدائح التي قالتها يتراءى تنوع في الاستقبال : فهو حميمي في الأماكن التي يتواجد بها عناصر الأقدام السوداء و أكثر فتورا في غيرها من الأماكن[835]. أما اللجنة الوطنية للتلفزيون التي اتخذت مقرا لها في شارع سيباستوبول بباريس، و الذي كان أمينها العام جان ماري لوبان، فإنها كانت متفائلة. كان هذا الأخير مدعوما من قبل المحامي بيرنار لوكورولي (الذي اشتهر كذلك مرافعاته لصالح قادة منظمة الجيش السري)[836]، و جان ديد في الوقت الذي اهتم روجي هولاندر بفرع الشباب. كان اعتماده في البداية على مناضلي الغرب، لكن العلاقة الدقيقة بين جان ماري لوبان و بيارسيدوس دفعت هذا الأخير بداية من خريف 1964 إلى الطلب من مناضلي الغرب الانسحاب من لجنة التلفزيون. ملئت الأماكن الشاغرة فورا بمناضلي المجلس الداعم لأوروبا أكسيون الذي أعلن إنشاءه في 11 نوفمبر 1964 بقاعة البستانيين بباريس. تجند المجلس و استطاع تنظيم لقاء في 20 ماي 1965 عقبه احتجاج على قدوم بن بلة إلى باريس. مع بلوغ جويلية 1965 تم إنشاء 62 لجنة (ينتظر بلوغ عددها 200 مع ديسمبر 1965)[837]. لم يمنع الدعم الذي قدم لتيكسي فينيانكور لأوروبا أكسيون (التي وصل سحبها إلى 20.000 نسخة صيف 1965 و كانت تأمل بلوغ عدد 40.000 أثناء الحملة) ، و فدرالية الطلبة الوطنيين من التنافس و استعمال الحملة

الرئاسية لنشر أفكار دعائية قوية : مقاومة «التوغل الجزائري» ورفض «تبذير» المال من طرف الدولة لصالح «المتخلفين»[838]. أما فيما يتعلق بالحملة الدعائية للجنة تيكسي فينيانكور فإنها قامت على مواضيع مختلفة تماما : الدفاع «عن الحريات السياسية والاقتصادية» و«عن المؤسسات الحرة والمبادرة الفردية» وعن «التطوير الاجتماعي من خلال التوسع الاقتصادي» «والوفاء لأوروبا وللحلف الأطلسي»[839]. كانت الدعاية في منطقة «الوميدي» تركز على ذكريات الجزائر الفرنسية[840]. تجلت الفوارق بل ازدادت اتساعا بإعلان تيكسي فينيانكور عشية التصويت أنه في حالة انتخابه سيجعل من قاستون مونيرفيل وزيره الأول[841] وفيما يتعلق بالانفتاح الليبرالي والأوروبي الذي كان تيكسي فينيانكور يسعى جاهدا إليه، فهو لم يتمكن من ضمانه لأن منافسه في الميدان كان جان لوكانوي.

لم يكن الرضا الذي نجم عن مشاهدة ديقول في منافسة ثنائية (للدور الثاني) ليغطي على خيبة الأمل الكبيرة بفعل نتائج انتخابات الدور الأول التي جرت في 5 ديسمبر 1965، إذ لم يتم بلوغ إلا نسبة 5،2 من الأصوات المعبر عنها أي 1253958 صوتا[842]. لم يبلغ هذا الرقم ذاك الذي حصل في 8 أفريل 1962 (1795061). وفيما يخص الدور الثاني تنازل تيكسي فينيانكور لصالح فرانسوا ميتيران. لقد شهد هذا الأخير في قضية سالان بطلب من تيكسي فينيانكور[843] وقبل، وهو ما يعرفه القليل (من الناس)، مبدأ الدفاع عن جاك إيزورني الذي أتهم على المستوى الانضباطي أثناء المحاكمة في قضية اغتيال بوتي كلامار[844]. لفهم هذا التحالف علينا أن نضيف إلى جانب الاعتراض الدفين على الديغولية، إمكانية التفاوض من أجل عفو شامل. كان دعم أنصار تيكسي ثمينا بالنسبة لفريق ميتيران إذ زاح المترشح تساؤلات مانديس فرانس جانبا عندما تساءل عما إذا كان «سيرفض التحالف المقترح علنا»[845]. وضح فرانسوا ميتران في تدخل متلفز في 15 ديسمبر 1965 «رغبة بعض رجال السياسة، رغم بعدهم عني،

وضعهم لي من خلال تصويتهم لصالحي. كيف يمكن التعامل مع المسألة؟ [...] كان المطروح على المستوى السياسي، فعليّ أن أكون واضحا: لن أغير ما كنت قوله أمام [...] أما دعوتي لفرز أوراق التصويت فهذا شيء خارج عن اختصاصي»[846]. لقد تصدع مترشح «المعارضة الوطنية» من هذا الإخفاق حتى وإن وجد مساندة من قبل لجنة تيكسي وجان ماري لوبان وروجي هولتر مروراب بيار سيرجان وجورج بيدو وجاك سوستيل.

الارتداد المستحيل

كانت التوترات عديدة في هيئة أركان أنصار تيكسي. نجم عن مؤتمر لجنة تيكسي فينيانكور عقد في 23 جانفي 1966 تفكك المجلس. انسحب جان ماري لوبان مع مقربيه لإنشاء «نادي الينشيون» في الوقت الذي أعلن تيكسي فينيانكور عن بعث التحالف الجمهوري من أجل الحريات والرقي. لم تتمكن هذه القوة السياسية الجديدة من الانطلاق وخابت آمال الجامي رغم النتائج المحترمة التي حققها من ترشحه في الانتخابات البرلمانية في دائرة تولون عام 1967[847]. أما بالنسبة لمقربي فينيير فكان إزعاجهم المواصلة و ظهر ذلك بجلاء، من خلال افتتاحية جانفي في «أوروبا أكسيون» تحت عنوان «أن نكون نحن». وندد فيما يتعلق بإعادة توقيع حملة أنصار تيكسي «بهذا العيب الملقب بالانتهازية»[848].

فشل الحركة الوطنية من أجل الرقي

نشر بتاريخ 24 جانفي 1966 بيان يحدد للأسبوع اللاحق يوما وطنيا. الهدف من هذا اليوم الذي جمع 200 ممثل عن 57 مقاطعة و ناحية تابعة لمال CSDEA أو لفدرالية الطلبة الوطنيين أو لحركة البوجاديين الزائلة، هو الإعلان عن قيام حزب وطني. رأت الحركة الوطنية من أجل الرقي

النور بمناسبة مؤتمرها الأول الذي عقد في 30 أفريل و1 ماي 1966
اختير التاريخ عن «قصد» من قبل المنظمين في إشارة منهم «بأن 1 ماي
ليس حكرا على خصومنا من الشيوعيين» بل هو «وصيد وطني». التقى
500 مندوب وممثل عن تجمعات أجنبية (أوردين نوفو ممثلا من قبل بيير
روني) للاستماع لرسائل الشخصيات المختلفة (جول مونرو وهنري
ماسيس ولويس روجي) و بصفة خاصة للبرنامج الذي طرحه دوميسيل
فينير. حاول الداعي إلى هذا البرنامج إظهار حقيقة أوروبا أكسيون وركز
على فكرة جوهرية وهي «الدفاع عن الحضارة الغربية» والتي يفهم منها
حضارة الرجل الأبيض. قدم العالم الغربي على أنه مهدد من جهات ثلاثة
بفعل «العمل الخاطئ» الذي تقدمه نخبه و الذي يدفع «بالغربيين إلى تجاهل
تاريخهم وهو ما يؤدي إلى نكران قيمهم الصادقة». «قوتهم التكنولوجية»
التي تعتبر عاملا موحدا، إلى جانب «الموجة الديمغرافية للعالم الملون» التي
«تدفع «بالشعوب» إلى مأزق كلي» وهو ما يؤدي في آخر المطاف إلى
«زوال ميزتنا الجينية، أي نهاية العالم الأبيض و حضارته». على «البيض»
إذن رفض «حالة الخضوع الكلي»، رفض هذا الزوال» و الإتحاد من أجل
«المقاومة»[849].

إن الإشارات الرمزية للحركة الوطنية من أجل الرقي و من خلال قراءات
أوروبا أكسيون والبيانات الصادرة عن منشورات سان جوست وتعدد
نشاطات «نادي الذكرى» برئاسة كريستيون ڤاف[850] في 1965 [851] تبين بأن
الماضي لم ينس أبدا. ففي هذا السياق انتقلت بتاريخ 1 ماي 1966 بعثة من
عمال «الوحدة والعمل» بقيادة أمينها العام جان ريبايي[852] (وهو كذلك
قائد وطني في الحركة الوطنية من أجل الرقي)، للوقوف على قبر باستيان
تيري. أما من جهة أوروبا أكسيون فإنها لم تتردد في نشر مقالات ذات بعد
تاريخي حول تاريخ النشاط في الجزائر سواء فيما تعلق بالجمهورية الرابعة

إلى الزوال أو منظمة الجيش السري (كقضية البازوكا[853] أو التعذيب
الذي مارسه العملاء السريون في فيلا أندريا على أليكسندر تيسلنكوف،
أحد مسئولي البرامج الإذاعية المقرصنة في الجزائر على طول الموجة
الفرنسية V[854] أو «سكرات» وهران[855]. كما لم تتمون ذاكرة المقاومين
من دعاة الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري. وفي هذا السياق نشرت
«أوروبا أكسيون» موقفا قويا ل روجي هولندر ضد «الستائر» لصاحبها
جان جوني والتي جسدها جان لوي بارو[856]، إلى جانب مقابلات مع
ضباط سابقين خلدوا ذاكرة مناضلين من منظمة الجيش السري (النقيب
السابق انطوان إيسكيردو عن لايوس مارتون)[857]. لم يتم نسيان الموقوفين
من أعضاء منظمة الجيش السري وأعطيت الكلمة للعديد ممن أطلق سراحهم
من أمثال موريس جانجومبر[858]. كما اقترحت أوروبا أكسيون من جانب
آخر بالتنسيق مع «نادي الذكرى» إشهارا مميزا للمغني الشاب جان بول
لوبيسيرو، هو من الأقدام السوداء، و ينحدر من مدينة سطيف، سُجن لمدة
عامين و هو صاحب مقاطع «دلتا» (مهداة لروجي دافيلدر) والقبعات
البيضاء، «القبعات البيضاء» (للفيف الأجنبي) دون نسيان «الجزائر» أو
«حيطان سجني»[859]. كما استضافت مكتبة الصداقة، التي كان يسيرها
فريق السيدة جانجومبر، في خريف 1966 ڤابريل باستيان تيري ما أدى إلى
نشر صور (الرواد) على نصف صفحة في المجلة[860]. من الواجب كذلك
الإشارة إلى الكتابات المليئة بالثناء، للكتب أو الأفلام التي تتناول نشاط
منظمة الجيش السري[861].

أما الهدف الأساسي للحركة الوطنية من أجل الرقي فتمثل في إنجاح
تجنده والسعي للحصول على نتائج في تشريعيات 1967. والنتيجة كانت
الفشل على المستويين. وإذا تمكن من التواجد في بعض المقاطعات الشرقية
لفرنسا مثل مورث وموزيل والراين الأسفل وبصورة خاصة في موزيل

أين كان يوزع منشورا مصورا تحت مسمى «الوطني»، فإن التموقع كان ضعيفا. كما أن إنشاء جمعية جديدة سنة 1966 (التجمع الأوروبي للحرية) إلى جانب الجهود التي بذلها دومينيك فينير من أجل تجنيد مترشحين منذ بداية عام 1967 كلها لم تحفز الجمع. قدم التجمع الأوروبي للحرية في 5 مارس 1967 مترشحيه في 24 دائرة انتخابية وحصل على مجموع أصوات قارب 30.000 صوت. فعل الفشل فعلته إذ بعد عام انسحب دومينيك فينيرمن النشاط السياسي في حين أن مثقفي الحركة، حسب رأي آلان دو بونوا، انخرطوا في عملية تكوين مجلة «المدرسة الجديدة» التي تلقفت تاريخ اليمين الجديد. فعشية 1968 أصبحت كل العناصر المتطرفة للمعسكر الوطني على الهامش.

فشل ورثة منظمة ميترو جون

غداة الفشل الذي مني به تيكسي فينيانكور صار هؤلاء في قلب منظمة جديدة تابعة لتيكسي هي «التحالف الجمهوري من أجل الحريات و الرقي» و بصفة خاصة فرعها «الشاب» و«التحالف الشاب» تحت قيادة كريستيون بيكروت. يضمها للعناصر الأكثر كاثوليكية من منظمات CTV الزائلة ، حاول «التحالف الشاب» تطوير نفسه ونظم في صائفة 1966 مخيم باستيان تيري فيما بين 5 و16 أوت 1966 سطرت فيه عديد النشاطات الرياضية. أما «منظمة ميترو جون» فكانت في طور إعادة التنظيم. أطلق سراح نيكولا كاياناكيس وجان كون من السجن في 1 أفريل 1966 والتحقا بجورج كاياناكيس الذي خرج من السجن في عيد الميلاد من عام 1965. كانت رغبة الثلاثي إعادة تحريك «منظمة ميترو جون»، ونظم تحت اسم مستعار «تجمعا» تكوينيا في منطقة هيرو جمع 85 مشاركا (من دون عد المنظمين) والذي كان 40 في المائة منهم يتقلدون مسؤولية

في إطار تحالف الشباب. كان 85 في المائة من المشاركين من الذكور، ثلاثة أرباعهم باريسيون و متوسط أعمارهم فوق العشرين بقليل، في حين أن ربعهم فقط سبق وأن مارس نشاطا سياسيا[862]. منذ هذا الاجتماع تمت مباشرة إنشاء الهيكل الجديد تحت إمرة بيار سيرجان بمسمى «حركة الثورة الفنية» التي احتوت جيلين من «منظمة ميترو جون»، الجيل الذي عايش منظمة الجيش السري و الاعتقال والجيل الذي تكون غداة الشرخ الجزائري في صفوف CTV والتحالف الشاب (جان بيار ستيربوا). تندرج حركة الثورة الفنية في ركام التجمع المراقب من قبل المجلس الوطني للثورة[863]. يتواجد ضمنهم مركز الدراسات والإعلام الذي كان ينشر «كراسات شهرية». لا بد أن نذكر كذلك منشور «العمل الجديد» الذي أسسه جان ريمبولد في أكتوبر بعد خروجه من السجن عام 1966 وظهر العدد الأول من «نشرة الرابطة» في جانفي 1967 ، كل هذا قبل أن تظهر إلى الوجود في شكل جريدة تسحب 10.000 نسخة ولها 3.000 مشترك، امتد عملها من 1967 إلى 1981 [864]. كما تجب الإشارة أخيرا وليس آخرا إلى رابطة قارتي البحر الأبيض المتوسط شمال – جنوب تحت رئاسة نيكولا كاياناكيس والتي كانت تنشربيانا نصف شهري (بمسمى) وكالة أنباء المتوسط شمال–جنوب تشهر فيها لمواقف المجلس الوطني للثورة. كانت «حركة الثورة الفنية» تندرج في سياق تركيبة يمينية تتبع أفكار شارل موراس وتدعي إعادة التجديد [865] ظهرت عليها مواصفات ميزتها بشكل كبير عن تراكيب منظمات أوروبا أكسيون[866] وعن منظمات أخرى للوطنيين الشباب. بقي «الطيف»[867] الجزائري حاضرا بشكل واضح ومن ثم تفضيل شخصيات كانت داعمة للجزائر الفرنسية عن غيرها من الشخصيات. نجد فيها ممجيدا لضحايا (القضية) أمثال جان ماري باستيان تيري وجان دو بريم. كما أن بيار سيرجان يحرك على صفحات «الثورة الفنية» موقفا

تحديدا: «لدينا نقيب. والصور التي تزين أسوارنا تعرّفنا على وجه دائم قلق. [...] للتاريخ صوابه في عملية الاختيار؛ إنه يهمل الضعفاء. مرّت خمس سنوات على اختياره لهذا الرجل الغريب ذي العينين المدهشتين. إنه يقترب منه حاملا سلاحه، مستبقا فرقته، القادمة من أسطورة و تمشي الهوينى. [...] بكل صدق، إننا به لمعجبون. هنا يبدو لنا العالم مليئا ببعض الحقائق. لقد منحنا إياها. تكفيه فكرة ما عن فرنسا، وترك لنا البقية»[868]. ديبروي (1883–1971) و هو نقابي سابق في صفوف الكنفدرالية العامة للعمال و من المعجبين بالحركة التايلورية وبالولايات المتحدة. وبعد من الوجوه البارزة الحاملة (لمبادئ) «الواقعيين» في فترة ما بين الحربين ومن المتعاطفين مع نظام فيشي[869] ثم أصبح من المناهضين للشيوعية غداة الحرب العالمية الثانية[870] والذي أنجز حوله جان كون أطروحة دكتوراه لما كان في المعتقل[871]. رأى شباب «حركة الثورة الفتية» فيه دربا للتمعن في مسار نقابي غير شيوعي يساعد الكفاح ضد التقنوقراطية و «هيمنة الدولة» وكل هذا بهدف تدعيم «إنشاء تجمعات للمحترفين»[872]. لقد انبهروا كذلك، و هذا ما يدل على مدى اطلاعهم على كتاباته، بمنظمة الإنتاج المقترحة من قبل ديبروي (ابتداء من 1924 في كتابه الجمهورية الصناعية) والمستقاة من نموذج عمال طابعي الكتب[873] أما للبقية فإن حركة الثورة الفتية، على غرار أوروبا أكسيون كانت تكافح ضد الديغولية والشيوعية وتناضل من أجل العفو العام. وفي هذا السياق فإن العدد الأول من «الثورة الفتية» الذي ظهر في ديسمبر 1966 يقترح «بطاقة أوروبية» للنشطاء المنقيين، في حين أن العدد الثاني (جانفي 1967) ضمن ثلاث صور للسجون بتعليق: «أطيب الحج إلى شارتر فرصة أخرى لمواصلة الدعاية من أجل العفو الشامل»[874].

و تقدم حركة الثورة الفتية أي مترشح في انتخابات 1967. و على الرغم من إطارات أوروبا أكسيون فإن الحركة لم تزعجها النتائج أبدا. بكل نوع من الشك و شيء من التبصر. صدر في ربيع 1967 «توضيح» حدد محيط حركية مناضلي حركة الثورة الفتية لتلك الأعوام: «كنا مجموعة من القاتلين القدامى في حرب خاسرة، لكن غير مستعدين للتنكر لمنبعهم [...] إذا ما رجعنا المرة تلو الأخرى إلى (الكلام عن) الجزائر، فإنه ليس بسبب الغم، لكن بفعل إضاعتنا في هذه الحالة (ومن دون نشوة) لبعض الأوهام. [...] ليس لدينا أدنى رضا للتذكير بذلك. فكون المرء وحيدا و سابحا ضد التيار ليس بالأمر المريح. لكنه لم يكن باديا لنا تسمية عمل بغير الثوري، إذا كان الهدف منه في آخر المطاف استبدال نظام، يؤدي بدوره إلى تغير في أسس المجتمع القائم. [...] النجاح يفترض إيجاد التقنيات التي تمكن من الوصول إلى الهدف[875] و يبقى هذا موضوع آخر. سيتبين لنا قريبا إن كنا نراوح مكاننا أو أننا نتدرج في المسلك الذي سطرناه»[876]. بحسب ما بينته أبحاث فرانسوا باكمان فإن نتائج خلق القواعد كانت محدودة. فإذا استطاعت مقاطعة تولوز النمو و استقطاب مناضلين (خاصة برنار أنطوني)[877] بفعل جاذبية سيرج ديدي حول عمليات إشهار لصالح فيتنام الجنوبي وجلسات و محاضرات وأمسيات (نظمت أمسية في 29 مارس 1968 تخليدا لباستيان تيري). فلا بد من الإشارة إلى أن تأثير المثال كان محدودا باستثناء ربما منطقة رون–ألب. أما فيما يتعلق بباريس فإن عملية إنشاء القواعد المعول عليها من خلال أسبوعية «فير دو لانس» (رأس الحربة)، والتي تم إطلاقها في جانفي 1968، فإنها لم تعط النتائج المرجوة. فلقد سحب العدد الأول في حدود 200 نسخة والأخير (نوفمبر 1968) فيما بين 400 و450 نسخة. ولقد أشار إلى ذلك فرانسوا باكمان بواقعية،

فإن تأثير حركة الثورة الفنية «كان محدودا»[878]. بدت الحالة مشهودة بالنسبة لشبكة المجلس الوطني للثورة ولو أن هذا لم يمنع محرريها من إبداء تنبؤات إيجابية. «ليس باليوم البعيد الذي سنرى فيه قوات مكافحة الشغب وهي تنهال ضربا على مناضلي اليسار المتطرف. ستتمكن في ذلك اليوم على الأقل من عد النقاط»[879].

28. شهر ماي 68 بالنسبة للجزائر الفرنسية

أبرز «ريمي كوفير" التلازم بين حدثين في 22 مارس 1968. الأول، وهو الأشهر، يتمثل في احتلال مبنى جامعة "نانتير" من قبل الطلبة. والثاني هو توقيع وزير العدل على وثائق تمكن من إطلاق سراح وجوه بارزة في منظمة الجيش السري، كنال، فودو أو كاستي. وبينما تواصل إطلاق سراح أعضاء المنظمة فإن ذلك لم يشمل القادة الأكثر تأثيرا، كما أن المنفيين الذين كانوا الأكثر عرضة للخطر لم يتمكنوا من العودة. بيد أن الوضع انقلب تماما في ظرف أسابيع قليلة.

الغوميون والوطنيون وماي 1968

وقف الوطنيون موقف المتفرج أمام التدهور التدريجي للوضع والتهاب الحركة الذي أخذ يشل البلاد بصورة تدريجية. ويفسر العجز النضالي لدى مختلف الجماعات (مع ملاحظة الاستثناء البارز لأنصار الترميم الوطني) إلى جانب ما كان يجري حينها من إعادة البناء لكثير من التشكيلات لاسيما في أوساط اليمين الجديد[880]، بقاء معظم هؤلاء خارج قلب أحداث 1968. ولا يعني ذلك بتاتا عدم وجود ردود أفعال. وقد أدت الصعوبات التي كانت تعانيه الحكومة وعجز الجنرال ديغول عن تصحيح الوضع، في مرحلة أولى على الأقل، إلى الشعور ببعض الرضا لدى أوساط جعلت من "النظام" فزاعة. فقد كان من الضروري الإفادة وبكل الوسائل من ذلك الوضع مع عدم الانفصال عن الحركة الاحتجاجية التي كانت غير "مشروعة"، غير أنه كان من المهم توجيهها وجهة " رجعية " وذلك

بناء اتحاد مناهض " للفوضى ومعاد للماركسية. " وفي الحادي عشر مايو صدرت أعداد خاصة من " آسي دي لافرانس" و " أكسبون ـ فرانسوا اونيفيرسيتي" تحمل شعار " الديمقراطية إلى القمامة. الأمة أو الثورة[881] ". ونجد هذه الازدواجية أيضا في حركة " الغرب" حيث كانت الانقسامات عميقة في بداية مايو 1968 حول السلوك الذي يتعين اعتماده : إما تقديم الدعم للحركة (في ليلة 11 مايو قام مناضلون من حركة " الغرب" بإقامة المتاريس في شارع في لوساك[882]) وإما عدم الدخول في هذا الأمر وترك الخصوم يقتتلون. لقد كان من العسير على القوميين أن يكونوا على رأس حركة مضادة حتى ولو أن حركة الترميم الوطني كانت تنظم مظاهرات بشكل يكاد يكون يوميا إلى غاية 18 ماي، وذلك بدعم من الحزب الوطني الشعبي الصغير لروجي هولاندر وبالتنافس مع حركة " الغرب ". فهذه الأخيرة لم تتقبل قبولا حسنا " الحل الوسط" الذي تقدم به القوميون والذي ورد اقتراحه في افتتاحية مجلة "آسي دو لافرانس" بتاريخ 21 ماي 1968 وراحت تسعى إلى تكريس الراديكالية[883]. كما أخفقت حركة " الغرب " في استعادة بعض المعاقل من قبيل معهد الدراسات السياسية بباريس رغم خطة جريئة تم وضعها يوم 21 ماي[884]. إن عدم تحكم النظام في الوضع إلى جانب اتساع رقعة الإضرابات كان مصدرا لإمكانية ثالثة : مساندة القمع مع ترقب الحصول على منفعة سياسية. ويبدو في هذا السيناريو أن ذلك كان يمثل مطلب النظام الديغولي. ونجد في قلب تلك التشكيلات الجديدة منظمة أثارت الكثير من الجدل وهي جهاز العمل المدني.

وهو وريث جهاز حفظ النظام لحزب تجمع الشعب الفرنسي. وقد أنشئ في 15 ديسمبر 1959 من طرف جاك فوكار و پيار دوبيزي وهو مناضل ملتزم للجنرال ديغول وشديد التعلق بالجزائر الفرنسية، وكان قبل 1958 عضوا في الحزب الوطني الثوري بقيادة جان باتيست بياجي[885]. واعتمادا على أعمال المؤرخ فرانسوا أوديجي ، فإن جهاز العمل المدني وعلى

حلاف تشكيلات أخرى قد بقي خلال المرحلة الأخيرة من حرب الجزائر، بمنأى عن مكافحة منظمة الجيش السري ولو أن ثلاثة من أعضائه قد وجدوا ضالعين في قضية فيلا الأبيار. و تجب الإشارة أيضا إلى أن جهاز العمل المدني كان شديد الانقسام حول سياسة الجنرال ديغول بشأن الجزائر. لقد كان الوفاء لزعيم فرنسا الحرة حقيقيا، غير أن سياسته تجاه الجزائر كانت تعكر صفو العديد من إطارات المنظمة الذين كانوا في جلهم الجزائر كانت تعكر صفو العديد من أنصار الجزائر الفرنسية. وبروي فرانسوا أوديجي في ديغوليين وطنيين من أنصار الجزائر الفرنسية. وبروي فرانسوا أوديجي في هذا الصدد طرفة لها مغزاها : فغداة مأساة شارع إيزلي قرر پيار دوبيزي أن يضع ربطة عنق سوداء[886]. خلال النصف الأول من سنوات الستينيات، ورغم بعده الجهنمي الذي أذكته قضية بن بركة، فقد أصبح جهاز العمل المدني منظمة "ضرورية" لنظام الجنرال ديغول حيث ساهم "مساهمة فعالة في فوزه بالانتخابات" سنة 1965 وخصوصا سنة 1967[887].

لم تتمكن الحركة من استشعار أحداث ماي 1968[888] وذلك رغم الجذور العديدة التي كانت تربطها بأوساط الشباب (كان فرعها المسمى الشباب يديره جاك فودقران ، كما كان لها العديد من الاتصالات مع اتحاد الشباب من أجل التقدم بقيادة روبرت فروسمان. في عام 1968، وإن كان فوكار هو القائد السياسي للحركة فإن پول كوميتي كان هو القائد الفعلي لها بمساعدة شارل پاسكوا كنائب رئيس. وقد تزايد عدد أعضائها ليبلغ حينها ألفي مناضل على المستوى الوطني. وبينما احتد الاحتقان في الحي اللاتيني بين اليساريين والقوميين[889]، خلال ربيع عام 1968 ،وأملا في نيل بعض المكاسب السياسية، اعتزم بعضهم التعاون مع نظام ديغول لمكافحة " التهديم ". وكان أول من سعى في هذا الاتجاه ،في بداية شهر أبريل 1968[890] هو جيلبرت لوكافوليي، وهو عضو في الاتحاد الوطني للمطلبين، ومقرب من روجي هولاندر ومن حركة " الغرب وشبكات بوب دونارد. وخلال الشهر الموالي، تطورت الأمور بصورة عنيفة. وقد شهد

النصف الأول من شهر ماي اتصالات مكثفة. ففي باريس، قام لوكانويي بإجراء اتصالات مع مسؤولين في حركة "الغرب". وقد هتم اثنان من هؤلاء المسؤولين وهما ألان روبرت و ألان مادلين بقبول ذلك العرض، إلا أن أعضاء آخرين في الأمانة العامة لاسيما فليب أسلان أو الكسندر شاباني (الذي كان منخرطا في مديد المساعدة للأعضاء السريين من منظمة الجيش السري)، اعترضوا على ذلك وأبوا أن يقوموا بدور الركائز للنظام. وهكذا تم رفض العرض[891]. كما أن محاولة ربط الاتصال مع حركة التجمع الوطني التي أوكلت إلى ألكسندر سانغينيتي الذي كان في السابق مناضلا ملكيا أخفقت في أن تأتي بأية نتيجة[892]. بل وتم الاتصال في بلجيكا مع بيار سيرجان عن طريق هوبير باسو[893]. معاداة الديغولية عميقة في صفوف القوميين. يوجز فرانسوا بريتيو حالة شعور مشتركة مؤداها رفض التحذيرات المعادية للشيوعية (ويلاحظ هذا الاتجاه في أسبوعية "ريفارول") معنونا أحد مقالاته ب" أيها المعادون للشيوعية، لقد فهمتكم [894] "، في محاكاة للعبارة الشهيرة التي نطق بها الجنرال ديغول في منتدى الجزائر. وقد أسفر الانفتاح الذي أبان عنه مسؤولو جهاز العمل المدني المحليون في الجنوب عن المزيد من النتائج. وبذلك توصل جيرار كابي وماريو فرنمالدي في مرسيليا إلى إقامة اتصالات مثمرة مع أعضاء قدماء في منظمة الجيش السري الناشطة بالجزائر، ومن ضمنهم جان جاك سوزيني الذي كان يعيش مستترا في مرسيليا منذ 1967، وجان مارسيل زاقامي وهو عضو سابق في فيدرالية الطلبة الوطنيين وفي وحدات الكوموندو "زاد"، والذي عاد إثر خروجه من السجن لاستئناف دراساته في الطب، وراح يناضل ضد اليساريين المحليين متحصلا بالمناسبة على تهاني جوزيف كوميتي[895]. لم يكن جهاز العمل المدني الجهة الوحيدة التي تسمح بإعادة إدماج المناضلين السابقين في منظمة الجيش السري. فهناك أيضا لجان الدفاع عن الجمهورية التي تم إنشاؤها في السابع ماي 1968 وبلغ تعداد

تعدادها عشرة آلاف عضو خلال أسابيع قليلة، وقد مثلت العمود الفقري لمظاهرة باريس يوم 30 ماي 1968، التي أشرف جهاز العمل المدني على ضمان الأمن فيها[896]. لقد أضحت الديغولية تفتش عن الدعم وذلك قبل بضع أسابيع عن موعد الانتخابات التشريعية عقب إقدام ديغول على حل الجمعية الوطنية في الثلاثين ماي 1968 فيما كانت البلاد تعيش حالة من عدم الاستقرار الشديد. وفي 18 جوان أوضح جورج بومبيدو أنه ينبغي الاستعانة بكل من لا يقبل بالشيوعية الشمولية. وفي مقال بقلم جاك بوميتالي صدر في جريدة "لا ناسيون" المؤيدة للديغولية، برر العفو عن أعضاء منظمة الجيش السري بإرادة الجنرال ديغول "في التأكيد على أن جميع الخلافات يجب أن تضمحل متى ما كان الوطن في خطر[897]".

العفو ورهاناته

كان العفو في قلب مطالب قدماء منظمة الجيش السري أو المتعاطفين معهم والذين لم يترددوا، على غرار ميشال دو سان–بيار في طلب مقابلة مع الجنرال ديغول[898]، لمفاتحته في الموضوع. وكان قد تم التصويت على عدة قوانين تتعلق بالعفو قبل 1968، من بينها القانون المؤرخ في 23 ديسمبر 1964 وعلى الأخص القانون المؤرخ في 17 جوان 1966[899]. وقد أقر هذا الأخير العفو على وجه الخصوص وبقوة القانون لفائدة الذين صدرت ضدهم أحكام نهائية في جنايات أو جنح ذات صلة مباشرة بأحداث الجزائر أو في جنايات أو جنح تشكل مشروعا فرديا أو جماعيا يرمي إلى عرقلة ممارسة سلطة الدولة أو الاستعاضة عن هذه السلطة بسلطة قانونية، أو ارتكبت في علاقة بمثل ذلك المشروع. غير أن القانون قد قيد الاستفادة من العفو بجملة من الشروط: فيجب أن يكون "مرتكبو تلك الجرائم قد صدرت ضدهم عقوبة بغرامة مالية سواء كانت نافذة أو مع وقف التنفيذ، أو عقوبة بالحبس مع وقف التنفيذ سواء كانت مقترنة بغرامة مالية أو لا.

وفي حالة ما إذا كان قد حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، فيجب أن يكونوا قد أطلق سراحهم قبل صدور هذا القانون[900]". كذلك تعتبر المادة الثانية مادة هامة حيث قضت بأنه "يعفى بقوة القانون عن الجرائم المرتكبة قبل الثالث من جويلية 1968 وذات الصلة المباشرة بأحداث الجزائر وذلك متى لم يكن معاقبا عليها إلا بغرامة مالية أو بعقوبة سالبة للحرية سواء كانت مقترنة بعقوبة مالية أم لا على ألا تتجاوز مدتها عشر سنوات". وإن كانت هذه النصوص قد سمحت بإعادة الحرية لكثير من المعتقلين وعودة المنفيين، فإن نطاقها لم يكن واسعا إذ لم تشمل الأشخاص الذين صدرت في حقهم عقوبات شديدة أو الجرائم المعاقب عليها بعقوبات ثقيلة. ومن ثم اعتزمت الحكومة الجديدة المشكلة عام 1968 أن تذهب أبعد من ذلك، حيث تقدم روني كابيتان في 23 جويلية 1968 بمشروع قانون أمام الجمعية الوطنية التي قامت بالمصادقة عليه في ليلة الرابع والعشرين جويلية وتم إصداره بتاريخ 31 جويلية. وقد جاء هذا القانون متميزا عن القوانين السابقة من حيث نطاق تطبيقه ذلك أن المادة الأولى منه قد نصت على أنه "يعفى بقوة القانون عن كافة الجرائم التي ارتكبت في صلة بأحداث الجزائر. وتعد مرتكبة في صلة بأحداث الجزائر كل جريمة ارتكبها عسكريون خدموا بالجزائر أثناء الفترة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة[901]".

وقد مكن هذا القانون من إطلاق سراح آخر المحبوسين(آرقو، سالان) ومن عودة المنفيين، فقد عاد ومنذ 1968 كل من جان قارد، جان كلود بريز، جاك سوستيل، بيار سيرجان وجورج بيدو، بينما عاد جورجيو بولوس و طابارو المنحدران من وهران خلال العام الموالي. ومن بين جميع الشخصيات الريادية في منظمة الجيش السري، وحده قاردي لم يعد إلى البلاد حيث كان يعيش في الأرجنتين إلى أن وافته المنية في حادث سنة 1975. بعد ذلك بقي أمام المدانين من دعاة الجزائر الفرنسية لاسيما العسكريين أمر أخير يتعين تحقيقه والمتمثل في إعادة الإدماج.

مسألة عودة قدماء الجزائر الفرنسية إلى الحياة السياسية

لقد رأى قدماء دعاة الجزائر الفرنسية في ضعف الديغولية والعفو الصادر سنة 1968 عوامل باعثة على التشجيع، فقد راح الوزيران السابقان، جورج بيدو و جاك سوستيل ، يأملان في العودة القوية إلى المسرح السياسي، في حين لم يكن يرغب المسؤولون النشطاء، بتاتا ابتداء من جان-جاك سوزيني وانتهاء ب بيار سيرجان في القيام بمجرد دور مساندة.

الإخفاق المضاعف لـ" بيدو " و" سوستيل "

جعل جورج بيدو مباشرة عقب عودته إلى فرنسا يحاول أن يجد موطئ قدم له في الحياة السياسية وأخذ يشن حملة نشطة مناهضة لاستفتاء 1969. غير أن حزبه الجديد، الحركة من أجل العدالة والحرية والذي أسسه بمساعدة آلان دو سيريني، لم يحقق النجاح المرتقب. فقد كان الفشل الذي مني به أمام جان تيبيري في الانتخابات التشريعية سنة 1973 نذيرا بوضع حد لآماله : فهو لم يحصل سوى على حوالي ألف صوت. وعاش حتى وفاته سنة 1983 معتزلا للسياسة.

ولم يكن المصير السياسي لجاك سوستيل بأفضل من ذلك. كان سوستيل قد حافظ من منفاه على علاقاته، وحاول من خارج البلاد أن يحقق عودته بمناسبة الانتخابات التشريعية لعام 1967. فقد ترشح في مدينة ليون ضد الديغولي لويس جوكس آزره نائبه السابق شارل بيروديي ومن طرف جان موليو " النائب البرلماني السابق عن منطقة الرون. إلا أن النجاح لم يكن حليفه في رهانه الانتخابي. وعلى غرار بيدو، فقد استغل سوستيل أزمة 1968 للعودة إلى فرنسا. وبعد وصوله إليها في 24 أكتوبر، قام بنشر مؤلفه السياسي الأخير تحت عنوان:"28 سنة من الديغولية[902]" وأسس عام 1969 نادي "الأفكار، الأشخاص والوقائع" كما شكل حزب " التقدم

والحرية ". وبعد انتخابه مستشارا بلديا في ليون سنة 1971، راح يحضر لترشحه المقبل للانتخابات التشريعية لسنة 1973. وقد فاز فيها عن جدارة في الدور الثاني. ولكن ذلك النجاح لم يدم طويلا، حيث إن سوستيل لم يفلح سنة 1977 في خلافة لويس پراديل على رأس بلدية ليون، كما أنه خسر مقعده في البرلمان في انتخابات عام 1978 وبذلك انتهى مساره السياسي.

ولم يكن المصير السياسي لشخصيتين قياديتين هما پيار سيرجان وجان-جاك سوزيني أكثر إشراقا.

التحدي الفاشل لپيار سيرجان

في ندوة صحفية تم عقدها في 24 جوان 1968، أوضح قائد المجلس الوطني للمقاومة فورا رؤيته تجاه حركة ماي[903] وكان ما زال حينئذ يعيش في السرية : "كان رد فعلي التلقائي هو أن أتجه إلى المتاريس، وشعرت بالحجارة مل، يدي لأرشق بها هذا المجتمع الذي يجب تقويضه، وهو أمر بديهي، هذا المجتمع الذي ألقى بنا إلى ما نحن فيه. وإن كنت قد استعملت سنة 1963 كلمة الثورة ، فذلك لأنني كنت قد أدركت فعلا حالة الشعور بعدم الرضا حيال مجتمع استهلاكي لا يؤدي إلى شيء ولا ينتهي إلى شيء. وبشكل ما، فإنني لم أنتظر السيد كوهن-بانديت للطعن في المجتمع بحالته الراهنة". ينبغي الآن الانتقال من المعاينة إلى الفعل. وأمام الوضع الذي كانت تعيشه فرنسا في جوان 1968، كان پيار سيرجان يؤكد على وجود أمر مستعجل ألا وهو ضرورة الوقوف في طريق الديڤولية في الانتخابات. وبالموازاة مع ما حدث في الجزائر، فإن الأمر يفرض نفسه : " إن الانتخاب لفائدة أنصار الديڤولية معناه أن ننخدع يوم 30 ماي. لقد خدعنا في 13 ماي، وكل من سينتخب لحساب أنصار الديڤولية سيكون فريسة الخداع والخيانة ليوم 30 ماي." وإذا كانت الخطة واضحة، فإن الإستراتيجية السياسية أقل وضوحا من ذلك بكثير وتعرف أساسا بالسلبية : إن

المجلس الوطني للمقاومة لم يرغب في " التحضير من جديد لانقلاب أو مواجهة أو الكاڤول ". فقد أصبحت الشرعية ونهاية العمل السري هدفه آنذاك. وحينما عاد إلى فرنسا، وجد حركة الثورة الفتية وهي تتطلع إلى أن تراه على رأس اتجاه ثالث حقيقي يصور على أنه " جبهة للعمل الثوري". وبالنسبة لمحرر جان ريفوليسيون، " إن له الآن رئيسا : پيار سيرجان"[904]. ومن ناحيته فإن القائد السابق لمنظمة الجيش السري العاملة في فرنسا كان بصدد الملاحظة. كانت عودته إلى الحياة العامة بنشر الجزء الثاني من ذكرياته في دار لا تبل روند ، "المعركة"، وذلك بعد عام واحد من نشره سنة 1967 للجزء الأول تحت عنوان " حياتي ثمنا لأفكاري ". ورغم علاقاته المتميزة مع حركة الثورة الفتية والعمل الجديد، فإن پيار سيرجان لم يكن يريد أن يبقى حبيس الجماعات الصغيرة، وراح، كما يوضح ذلك في لسوعية ريفارول، يتطلع إلى إنشاء "جبهة أو جبهات" تقوم قواعد "بسيطة وواضحة" : " التحالف التكتيكي ضد العدو المشترك. الاستقلالية الكاملة عن الحركات على اليمينة. الانضباط الصارم في العمل على أن يتم ذلك بالموافقة الحرة. دون أي سعي تحضير الكفاح على قواعد عقلانية وفعالة[905]. "الأهداف غامضة لكنه يبدو أن الرؤية أخذت في الوضوح مع انتصار "لا" لاستفتاء 1969. وفي مقاله الافتتاحي في "أكسيون نوفيل" في ماي 1969 استغل أحد المقربين من سيرجان وهو جان ريمبولد تلك المناسبة للعود إلى تناول قضية الجزائر : « لقد رحل ديڤول. إننا فعلنا كل شيء من أجل ذلك. واليوم أتذكر داڤيلدر، پيافتس، دوفكار، باستيان-تيري، نيو، ويفان، كازاتي. بالنسبة لنا سيبقى ديڤول دوما هو من قتل إخواننا وباع الجزائر وحطم إطارات الجيش وزرع الفوضى ولطخ شرف فرنسا. لقد جاء رحيله بالنسبة لبلادنا متأخرا أحد عشر عاما[906]. "كما يبدو أن انتصار "لا" قد فتح آفاقا جديدة. فقد تم حل المجلس الوطني للمقاومة، وقام سيرجان بإصدار صحيفة تحمل تسمية طموحة، "التحدي" "لو ديفي. وهو ما يستشف من مقاله الأول: "الخروج من الخندق[907]".

ويرى بيارسيرجان أن "أسرة القوميين والمدافعين عن الوطن والتي ألقيت عليها مسؤولية كل الهزائم قد تم سحقها وإقصاؤها عن المجتمع الفرنسي"، وأنه يجب منذ الآن أن تتبوأ مكانتها كاملة وبقوة القانون في "مصف المنتصرين إذ إنها تنتمي اليوم إلى تعداد 41،52 بالمائة الذين صوتوا ضد الاستفتاء. ولتبرير هذا المطلب، فهو يذكر بالمعارضة المبكرة وبالثمن الذي تم دفعه في بعض الصياغات حيث نجد الخطاب المعادي للديغولية المردد لعبارات من قبيل (" من الذي تجاسر على مواجهة كراهيته وتحدي شرطته وركوب سائر الأخطار؟) " يقارب بعض الخطابات الاسترجاعية (مثل ضحايا الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية مثل " حزب المعدمين "). ولكن وإن تكن حجج بيارسيرجان قد لاقت قبولا حسنا بين أوساطه، فهل تعد كفيلة بكسب مناصرين ومجندين آخرين ؟ وحتى يتحقق ذلك كان لا بد أن نهاية حرب الجزائر ما زالت تمثل موضوعا مؤثرا. كما كان من الملائم أن النظر إلى تاريخ الديغولية والحكم عليه ينبغي أن يتم باعتماد ذات المعايير التي اعتمدها النشطاء القدامى. ولكن هذا غير صحيح. فإذا كان التيار المعادي للديغولية متعددا، فإن الذي هيمن على فرنسا لسنة 1969 لم يكن يمت إلا بأهون الصلات مع ذلك السائد بين الأعضاء السابقين لمنظمة الجيش السري. وأخيرا، فإنه كان من الضروري أن يتقدم القائد السابق للمجلس الوطني للمقاومة بمقترحات تتضمن الكيفيات الدقيقة بشأن الطريقة التي يتسنى بها "لأسرة القوميين" أن تحتل مكانها على الساحة السياسية. وهو الأمر الذي يمكن عرضه في عجالة في ثلاثة خطوط جد مبهمة : إن " المعركة السياسية " يجب خوضها مع اعتماد "مرونة أولئك الذين يرغبون في استعمال الأسلحة الدستورية المتاحة لديهم، ولكن مع اعتماد الصرامة التي تقتضيها القناعات العميقة " غير أن" لو ديفي" لم يمكن سيرجان ومقربيه من "الخروج من الخندق". فالصحيفة التي نشرت مقالات للمنفيين (سالان، بيدو) والمدافعين عنهم (رولان لودنباك، جول

اختفت بعد ثلاثة أعداد وذلك في أكتوبر 1969 . وقد خلفه، كما الإعلان عنه في العدد الأخير، مركز أوربي للدراسات السياسية يرمي " إيجاد نظام سياسي واجتماعي فعال يسمح بتفتح الإنسان الغربي في الإطار المادي وهو الإطار الذي يلائمه حتما حاضرا ومستقبلا وهذا إلى تطور التقنيات مع المحافظة في نفس هذا الإطار على المبادئ تحكم تقليديا حياته وعمله[908] ".

ولكن مبادرات بيارسيرجان الجديدة منيت بالفشل وأخذ عدد مؤيديه الثلاثي. وهكذا، أعلنت حركة الثورة الفتية قطيعتها مع الفصل الجزائري (" لقد ولت ساعة الانتقام وتصفية الحسابات والنشاط اليائس. لقد ضاع ما يكفي من الوقت في معارك لا أمل من ورائها[909] ") واتخذت وجها جديدا يتمثل في (المعاداة الشديدة للتيار السوفياتي وإقامة مشروع تضامني)[910]،أدى ذلك إلى انفراط إدارتها القديمة : جان كون نأى بنفسه، منه مثل كريستيون بيكروت (الذي كان حاضرا عام 1972 أثناء تأسيس الجبهة الوطنية)، في حين انضم نيكولا كاياناكيس إلى حركة العمل الفرنسي الجديد التي أنشأها برتراند رونوفين في أفريل 1971 ليغادرها عامين بعد ذلك[911].وحده جان ريمبولد مع حركته آكسيون – فرانسيز الجديدة حاولوا إعطاء ديناميكية لذلك الإرث بالتشبث ب" دراسة شكل ما من العمل المشترك، سواء حركة منفردة أو حركة مشتركة أو لجنة تنسيق "، مع إجراء اتصالات بعض الشخصيات (بيدو، سالان)، والتجمعات (حركة الثورة الفتية، احزب الوطني الشعبي[912])، والمجلات (النخبة الأوربية)، وبطبيعة الحال بيار سيرجان الذي تنظم له حركة العمل الجديد ندوات في الجنوب الشرقي في أوائل 1970 [913]. باءت تلك الاجتماعات بالفشل، فأقر بالانهيار النهائي لحركة العمل الجديد[914]، وبالفرقة التي أضحت منذ ذلك الحين عميقة مع حركة الثورة الفتية التضامنية وهي حركة جديدة والتي أصدرت مقالا غير موقع في " السوليداريست " تحت عنوان "موت بيار

سيرجان" وأوردت فيه أن "بيار سيرجان" قد التهمته الثورة وأن " السيد سيرجان لم يعد ذلك النقيب سيرجان"[915]. وهكذا فقد انفلقت الرحم الأم التي أنجبت منظمة حركة الشباب/حركة الثورة الفتية وغدا نسلها قاصرا على تأسيس نادي "جان دو برام " في إبريل 1974 الذي كان يضم على الخصوص جان كون، نيكولا كاياناكيس وكريستيون بيكروت. ويبرز بيان النادي مسار حياة أولئك الرجال : "من نكون؟ نحن رجال بين سن الثلاثين والأربعين، حققوا نضجهم في المعارك التي خاضوها من أجل الجزائر الفرنسية، وهم في معظمهم على دراية بمختلف أفكار موراس، وقد حاولوا منذ هزيمة 1962 الحفاظ على روابط بينهم ." إن الروح المعنوية في حقيقة الأمر ليست في الوقت الراهن على ما يرام : "أي نجاح يمكننا أن نتشدق به من أجل بناء مشروع جديد؟ لا يوجد ولا ريب. لقد عرفنا منذ عشرة أو عشرين عاما جملة كبيرة من الإخفاقات والانتكاسات و الخيبات. لم يعد لدينا أي حنين لا طائل من ورائه، ولم نعد في انتظار أي دليل." [916]، وبقي نادي جان دو براي يعاني لعدة سنوات.

مشروع جان جاك سوزيني وما اعترضه من عقبات

يختلف مشروع سوزيني اختلافا كبيرا عن مشروع سيرجان ورجال حركة الثورة الفتية. فهو بالفعل أكثر إحكاما اجتماعيا وسياسيا. اجتماعيا، لأن الرئيس السابق لجمعية السجناء السياسيين اعتزم مخاطبة أولئك الذين تمت عودتهم إلى الوطن وذلك بالاعتماد على فيدرالية الجنوب للفرنسيين العائدين إلى الوطن. وسياسيا، لأن سوزيني، وبدعم من زاڤامي، بيرتولوني، رولي و پيريني، أسس في ماي 1969 جمعية قدماء المعتقلين والمنفيين السياسيين. غير أن عودة سوزيني إلى الساحة السياسية أصبحت تعاني صعوبات إثر ما حدث في 28 ديسمبر 1968 حيث تم اختطاف ثم اختفاء العقيد ريمون ڤوريل، أمين المال في منظمة الجيش السري[917]. وقد أدى إلى إجراء تحقيق أمني واسع النطاق في أوساط القادة السابقين في منظمة الجيش

السري، حيث تم توقيف سوزيني واحتجازه تحت النظر ليطلق سراحه بعد الإشاعة وذلك في بداية 1969. حينها أخذ يفكر في القيام بدخول سياسي رقم بإصدار دورية شهرية تسمى "لونيتي" والتي قدمت على أنها " الجهاز الإعلامي الشهري لفيدراليات الفرنسيين العائدين إلى الوطن" وقد ساهم بها كل من بيرنار جورج، جان مارك كالفليش وفيليب ماركوفيتشي. إلا أن هذا الجهاز الإعلامي لم يتعد العدد الصفر.

وخلال السنوات التالية ما فتئت قضية ڤوريل تطفو على السطح وتغذي الجدل بين جمعيتين ممثلان قدماء المعتقلين، الجمعية التي يقودها سوزيني، وجمعية الدفاع عن الحقوق المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين بقيادة العقيد فارد والتي كانت تضم في مجلسها الوطني جان–كلود پيريز. وقد ساندت هذه الأخيرة سيمون ڤوريل عقيلة العقيد المختفي التي اتهمت باسم جان–جاك سوزيني و هوبير باسو. وفي خضم ذلك الجدل، أثيرت مسألة "أموال " منظمة الجيش السري. فخصوم ڤوريل وجهوا إليه أصابع الاتهام بتحويل تلك الأموال لفائدته بينما يؤكد مناصروه على التصرفات العادية للمسير المؤقت الذي ائتمنه ڤوريل على تلك الأموال. تعاقب التهديد والتخويف. في شهر مارس 1972 رفع جان–كلود پيريز شكوى بتهمة المساومة. وبعد أشهر قليلة من ذلك، تم في أكتوبر توجيه الاتهام رسميا بإخفاء جثة إلى جان–جاك سوزيني الذي كان طليقا منذ شهر جويلية 1971 [918]، وتم إيداعه الحبس الاحتياطي من جديد وذلك إلى غاية سبتمبر 1974. لقد انتهت هذه القضية التي استغرق التحقيق فيها وقتا طويلا في سنوات السبعينيات دون أية محاكمة (يؤكد مناصرو ڤوريل على وجود علاقات بين هوبير باسو و فاليري جيسكار ديستان[919]). وإلى غاية التسوية النهائية لها سنة (1986)، ظل الأفق السياسي لجان–جاك سوزيني مسدودا. فقام حينها القائد السابق لجمعية السجناء السياسيين بإتمام دراساته في الطب وحصل على الدرجة الثالثة في الاقتصاد[920]، كما أسس شركة للأمن وهي شركة الدراسات والتسيير في الأمن.

21.من خيبة جيسكار إلى عفو ميتيران

خيبة جيسكار

لقد تسببت وفاة جورج بومبيدو في الثاني من أفريل 1974 في انقسام عميق في المعسكر الديغولي بشأن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وسمحت لغالبيري جيسكار ديستان بفرض نفسه للوقوف في مواجهة فرانسوا ميتيران رجل" البرنامج المشترك " لاتحاد اليسار. كان بوسع وزير المالية الشاب الاعتماد على مؤازرة أحد الأحزاب وهو حزب الجمهوريين المستقلين، غير أنه كان يفتقر إلى الإمكانيات البشرية المتاحة لخصومه في سبيل القيام بحملة انتخابية تقتضي طاقة هائلة كحملة الانتخابات الرئاسية. وفي محيطه القريب كان هوبير باسو الأمين العام لمنظمة الجمهوريين المستقلين التي التحق بها سنة 1967، يتوفر على أصدقاء قدماء له وهم على استعداد كامل لمساندة الرئيس المقبل، أولئك الأصدقاء الذين كان أفراد محيطه، وفي مقدمتهم ميشال بونياتوفسكي، على معرفة تامة بهم[921]. ونجد بيار سيرجان في صدارة هؤلاء، وإلى جانبه أعضاء سابقون في حركة النظام الجديد (وهي حركة تأسست وسط بهرجة كبيرة في 13 ماي 1970 وانحلت في 28 جوان 1973 [922])، والذين يشكلون وراء آلان روبيرت جهاز الأمن الجيسكاري[923]. فبالنسبة للجميع، إن التصويت لصالح جيسكار هو تصويت مفيد وذلك للتخلص نهائيا من الديغوليين التاريخيين وإيجاد مكان في دوائر النظام الجديد والخروج من التهميش. وعلى خلاف ذلك، فإن جان ماري لوبان والجبهة الوطنية لا يمثلون حلا بديلا ذا مصداقية، فضلا عن التطاحن الداخلي الذي طبع السنوات الأولى

الجبهة الوطنية عقب الانتكاسة التي لحقت بها في الانتخابات التشريعية سنة 1973 (تحصل مرشحوها على 108.000 صوت[924]).

ن نجاح جيسكار ديستان لم يكن كافيا في إرضاء أنصار الجزائر الفرنسية. فقد نص قانون العفو المؤرخ في 16 جويلية 1974 على الخصوص في ادته 18 منه على أنه " لا يؤدي العفو إلى إعادة الإدماج بقوة القانون في وظائف أو الأعمال أو المهن أو الرتب أو الخدمات العامة أو الوزارية. ولا يؤدي بأية حال من الأحوال إلى إعادة بناء مسار مهني". كما أنه "لا يؤدي العفو إلى إعادة الإدماج في مصف جوقة الشرف أو مصف التحرير أو مصف الاستحقاق الوطني ولا في الحق في حمل الميدالية العسكرية[925] ". وبذلك لم تلبّ المطالب الرئيسة لقدماء القادة الحركيين. والأمر نفسه ينطبق على سياسة الحكومة فيما يتعلق بتعويضات العائدين إلى الوطن[926]. وفي بداية 1976 استنكرت حركة تدعى عدالة الأقدام السوداء بطء السياسة الحكومية[927]، وشرعت في شن حملة من الهجمات بالمتفجرات. وقد تم توقيف تسعة مناضلين في جمعية الاتحاد النقابي للفرنسيين العائدين من الجزائر أو شمال إفريقيا، وهي جمعية تأسست سنة 1965 من قبل روجي بيركاس وهو شقيق كلود الذي تم إعدامه رميا بالرصاص. وإن كان هذا الموقف الإرهابي يعد هامشيا، فإنه أخذ يكتسب المزيد من الوزن حتى تم تتويجه بحادثة "سرقة نيس" التي دبر لها ألبير سپاجياري، وهو ناشط سابق من أجل الجزائر الفرنسية. ومن ناحية أخرى، وكما يبرز ذلك بحق ريمي كوفير، فإن 1976 كانت أيضا السنة التي قام فيها جاك روزو (مسؤول سابق في حركة الطلبة الثانويين لمدينة الجزائر) وڤي فورزي (أحد وجوه الشارع) بتأسيس التجمع والتنسيق الوحدوي للعائدين من الخارج، وهي جمعية تهدف إلى أن تقف كجماعة ضغط في مواجهة السلطات العامة.

كان الأقدام السوداء يعتقدون إمكانية الاعتماد على مساندة ضمير كاتب الدولة للعائدين إلى الوطن، جاك دوميناتي، الذي كان في الماضي مؤيدا لقضية الجزائر الفرنسية، والتي لا يزال يناصرها وذلك من خلال مشاركته في تولون سنة 1980 في "احتفال أقيم تخليدا لأرواح ضحايا الجزائر الفرنسية[928] "، وهذا دون الاعتماد على سياسة الصرامة المالية التي كان ينتهجها ريمون بار الذي كان يجمع منذ 27 أوت 1976 بين منصبي الوزير الأول ووزير الاقتصاد والمالية على غرار ما فعله في زمانه كل من ريمون پوانكاري وأنطوان پيني. وإذا كان ريمون بار قد قبل في جويلية 1977 بمبدأ التعويض على مدى ثلاثين عاما، فإن الجمعيات كانت تتابع باهتمام مضمون تصريحاته وأعربت عن تأثرها حين أغفل في 26 أفريل 1977 الإشارة إلى العائدين إلى الوطن في خطبة له كان موضوعها يتمحور حول الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا[929]. ولم يكن ذلك كافيا للتغيير على رجل كان قد سبق له أن صرح في السابع من أكتوبر 1976 : "إن الحكومة لا ترسم سياستها بناء على عدد الحشود ". هذا وإن صرامة ريمون بار مضافا إليها وجود فيليب ماستر إلى جانبه، وهو المدير الإعلامي السابق بالجزائر سنتي 1962–1961 لم تكن لتساعد البتة على تحسين العلاقة بين نظام جيسكار والممثلين لفرنسيي الجزائر أو الناطقين باسمهم. وقد قدمت حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 1981 في الوقت نفسه تصويرا لذلك وخاتمة له.

عفو ميتيران

إذا لم تكن مسألة الجزائر الفرنسية تمثل رهانا أساسيا بالنسبة للانتخابات الرئاسية، فإنه لم يكن التغاضي عنها تماما. فهناك عناصر مختلفة أعادتها إلى الواجهة عشرين عاما بعد الانقلاب. وأول تلك العناصر ترشح ميشال دوبري. وقد اعتبر پيار سيرجان ذلك استفزازا، فقرر الاحتفال على

طريقته الخاصة بذكرى الانقلاب وذلك بأن نظم "عملية سفينة النزهة " والتي فيها يوم 22 أفريل أشخاص كانوا قد شاركوا في الانتفاضة. وفي ليلة الأربعاء بدأ التحضير للتخلي عن فاليري جيسكار ديستان لحساب فرانسوا ميتيران. اعتبر جاك روزو وڤي فورزي أن حكومات ريمون بار لم تلبّ مطالبهم، ومن ثم قررا البحث عن بدائل أخرى. ولم يكن الرجال يوما من صف اليسار، ويوضح ڤي فورزي حالته النفسية بالقول : "لقد كان فاليري جيسكار ديستان مساندا للجزائر الفرنسية. لزم بأن يمنحنا العفو خلال عهدة حكمه. لقد خيب آمالنا حين أوضح ن السياق السياسي لم يكن يسمح له بذلك. وهو إن لم يفعل، فالسبب ي حقيقة الأمر إلى ريمون بار الذي كان يعترض بشدة على اتخاذ ي إجراء في هذا النطاق. لذلك اتجهنا نحو "ريس" (محام من الأقدام السوداء ينتمي إلى اليسار[930]) ونحو ميتيران. لا تهم الألوان السياسية في النهاية. لقد كانت غايتنا من إنشاء التجمع والتنسيقية الوحدوية للعائدين إلى الوطن من وراء البحار سنة 1976 هي إيجاد لوبي حقيقي للأقدام السوداء. وقد تحقق لنا مبتغانا فيما يخص العفو مع ميتيران. [931]"

وقبل الاتصال بالمرشح الاشتراكي، كشف فورزي و روزو عن نواياهما لجان فارد. وقد قبل قائد جمعية الدفاع عن الحقوق المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين بأن يقدم الدعم لهما، وقام الثلاثي في مارس 1981 بزيارة لراؤول سالان. استقبلهم الزعيم في شقته الكائنة بباريس، وما لبث أن اقتنع بحججهم : "سوف نؤيد ميتيران، فهو على أية حال كان من القلة القليلة الذين جاؤوا للإدلاء بشهادتهم في المحاكمة[932]. " وأخذ جان فارد تأكيدا من سالان بالتصويت لصالح ميتيران، وكان المقابل : "خمسة عشر وعدا لفائدة الأقدام السوداء، من ضمنها الوعد الخاص بالعفو الشامل. وفي الرابع أفريل 1981 بمدينة أفينيون، قدم المرشح فرانسوا ميتيران التزاما علنيا بشأن هذا الملف : " أؤكد لكم عزمي، عزمي القديم، على وضع حد

نهائي لمشاكل العائدين إلى الوطن، وخصوصا فيما يتعلق بمسألة العفو. أريد أن يفهم الجميع، وفي روح من الاتحاد الوطني، أنني أتمنى أن يكون العفو شاملا وماحيا لكافة الآثار الناجمة عن المأساة الجزائرية[933]، بما فيها تلك المتعلقة بالمسار المهني." وفي هذا الصدد لم يأت ميتران بأي جديد، إذ كان يردد نفس الخطاب عام 1965. وقد نادى الروكور (التجمع والتنسيقية الوحدوية للعائدين إلى الوطن من وراء البحار) للتصويت ضد فاليري جيسكار ديستان، ورفع بذلك عدد الأصوات لصالح المرشح الاشتراكي يوم الفاتح ماي 1981. بقي حينئذ على الرئيس المنتخب أن يفي بوعد لا يبدو أنه يجهل ما سينجر عنه من عواقب : كان ذلك "أول خلاف خطير" بين فرانسوا ميتران وأغلبيته[934].

أخذ الرئيس الجديد الوقت الكافي، حيث لم يقم إلا بعد عام من انتخابه وخلال صائفة 1982، بتكليف ريمون كوريير كاتب الدولة للعائدين إلى الوطن الذي جاء لزيارته في إقامته الصيفية "لاتشي"، بإعداد مشروع قانون. وفي مجلس الدولة أوكل نائب رئيس الهيئة بيار نيكولا (عضو سابق في ديوان فرانسوا ميتيران) التقرير حول النص إلى ألان دو لاكوست-لاريموندي (ذي صلة هو أيضا برئيس الجمهورية). وحيث كان عضوا في لجنة فانسان وفي فريق الحملة الانتخابية لتيكسيي فينيانكور ومعارضا ملتزما لنظام ديڤول، فإن المستشار في مجلس الدولة كان مؤيدا مماما للنص مبدأ ومضمونا[935]. ثم أحيل النص إلى الكتلة الاشتراكية في الخامس من شهر أكتوبر الموالي في وقت كان غائبا فيه پيارجوكس، رئيس الكتلة وابن مفاوض اتفاقيات إيفيان. وقد شهدت الأسابيع التالية تأزما للوضع. فبعد أن عاد پيار جوكس من زيارته للعديد من الشخصيات الاشتراكية، رفع يوم 18 أكتوبر أثناء انعقاد المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي، طلبا بأن توافق الحكومة على تعديل من اقتراح آلان ريشار يتضمن إبعاد الجزائات من العفو، وإلا فعليها أن تسحب النص. وفي العشرين أكتوبر

...مكتب الحزب. غير أن ذلك لم يسفر عن أي طائل. فبعد يومين من ذلك، ...في قراءة أولى أمام الجمعية الوطنية، صوت 266 نائبا اشتراكيا (من بين ...) للمادة تعديل بإلغاء المادة السادسة من المشروع والتي تقرر العفو ...لضباط الجزائريين الثمانية[936]. لقد كان ذلك بالنسبة لفرانسوا ميتران ...مثلا ذريعا. ومع ذلك فهو لم يستسلم للأمر. وفي 17 نوفمبر صادق مجلس ...النواب في قراءة أولى على النص بما في ذلك المادة السادسة. فكان لا بد ...من إعادة النص أمام الجمعية الوطنية. عندها قرر الرئيس الإفادة لحسابه من اقتراح ميشال شاراس باستعمال المادة 49–3 قصد تمرير النص، وهو الأمر الذي سهر عليه پيار موروا يوم 23 نوفمبر. وحيث لم يودع أي ملتمس بالرفض، تمت الموافقة على النص[937]. وتعد هذه القضية أول علامة تحد للاشتراكيين في مواجهة أمينهم الأول سابقا. أما بالنسبة لأنصار الجزائر الفرنسية والأعضاء القدماء في منظمة الجيش السري، فقد جاء هذا العفو الشامل كإعلان عن النهاية.

22. من منظمة الجيش السري إلى الجبهة الوطنية : هل تمت الحلقة ؟

إذا كانت الأعمال التي تناولت الجبهة الوطنية كثيرة، فإن القليل منها ما تعرض للروابط الموجودة بين إرث الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري وتصاعد قوتها. وإن معظم تلك الأعمال في هذا الإطار مخصصة لجان ماري لوبان، وذلك خصوصا للتطرق إلى القضايا القضائية التي اتهم فيها أثناء حرب الجزائر (اتهامات بممارسة التعذيب)[939]. وهكذا يشبه بنجامين ستورا جان ماري لوبان بعودة العنصرية الاستعمارية ودعما لطرحه، يستشهد بمقاطع من خطاب لرئيس الجبهة الوطنية، ألقاه في الثاني أفريل 1987 بباريس : " إذا كنتم أوفياء لفرنسا، وإذا كنتم تحبونها، وإذا كنتم تؤمنون بقوانينها وآدابها ولغتها وطريقة تفكيرها، وبكلمة واحدة، إذا كنتم ستنصهرون فيها، فنحن لن نمانع أن تكونوا منا، فالمهم أن يكون ثمة قبس من الود وليس مجرد مصلحة مادية من وراء فعلكم. أما إن بقيتم أوفياء لأصولكم -وهو أمر جدير بالاحترام وأنا أحترمه- وإن زعمتم العيش طبقا لقوانينكم وآدابكم الخاصة بكم وبثقافتكم، فمن الأفضل أن تعودوا إلى بلادكم، وعدا هذا فإن الأمر كله سينتهي إلى ما لا تحمد عقباه ". وتطرق جان-ماري لوبان في خطابه ذاك إلى حرب الجزائر " ليقول لعدد من الجزائريين المتغطرسين المقيمين بفرنسا إن بعض أهلهم قد ماتوا من أجل أن يكون لهم وطن وليس من أجل أن يأتوا للعيش في وطننا "[940]. وبينما كان جان-ماري لوبان يتحدث، أخذ عدد من الحاضرين بالهتاف "الجزائر فرنسية "، " جبهة التحرير الوطني إرهابية ".

وهكذا وبعد خمسة وعشرين عاما من اتفاقيات إيفيان، ما زال الأمر على حاله لم يتغير، وعدت الجبهة الوطنية تمثل ملاذا من الطراز الأول للنشطاء القدامى. ويذهب بنجامين ستورا إلى أن حرب الجزائر لم تنته إطلاقا وما زالت مستمرة[940]. وربما كنا أمام انصهار بين منظمة الجيش السري والجبهة الوطنية[941]. وبتمحيص تاريخ الجبهة الوطنية، لا تبدو هذه الرؤية بديهية بهذا الشكل وتطرح مسألة مركزية فصل منظمة الجيش السري في التاريخ وعلى الخصوص تطور الجبهة الوطنية.

قضية لوبان

هناك رهان أول يخص جان-ماري لوبان والمكانة التي يحتلها في مساره وفكره السياسي كل من حرب الجزائر والكفاح من أجل الجزائر الفرنسية (لم ينتم أبدا إلى منظمة الجيش السري). لقد كان جان-ماري لوبان في وقته مؤيدا للإدماج و " لفرنسا الإفريقية "، حيث صرح على سبر الجمعية الوطنية في 28 جانفي 1958 : "ما ينبغي قوله للجزائريين هو إن كنا نريد أن نجعل منهم فرنسيين، فليس لأنهم بحاجة إلى فرنسا وإنما لأن فرنسا بحاجة إليهم، وأنهم ليسوا عبئا أو ليسوا كذلك إلى غاية اليوم. وسيكونون بخلاف ذلك الطرف الديناميكي والدم الجديد في عروق أمة فرنسية تكون قد أدمجناهم فيها." أما فيما يتعلق بالعقبات التي تواجه هذا الإدماج، فإنه يجب عدم إغفالها وخاصة ما تعلق منها " بالدين أو العرق." ويضيف النائب الشاب في هذا الشأن : " أؤكد بالنسبة للدين الإسلامي أنه ليس هناك من الناحية المعنوية مانع من أن يكون المسلم مواطنا فرنسيا كاملا. إن الأمر خلاف ذلك تماما. فتعاليم الإسلام في جوهرها هي نفسها تعاليم الدين المسيحي والتي تمثل أساس الحضارة الغربية. ومن جهة أخرى، لا أعتقد أنه توجد أعراق في الجزائر أكثر منها في فرنسا "[942].

ماذا تبقى من هذا الإرث ومن ثقل الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية؟ بعض الأقوال تذهب إلى وجود صلة بين الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية والصراعات السياسية الحالية. ومن ثم صرح جان-ماري لوبان في منبر النادي الوطني للعائدين بمدينة نيس، في لقاء تكريمي للمدافعين عن الجزائر الفرنسية : "إن الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية حضّر للكفاح من أجل فرنسا الفرنسية !"[943]. غير أن قراءة في خطب ومؤلفات رئيس الجبهة الوطنية، وكذا الأعمال المخصصة لأفكاره، خصوصا أعمال بيار-أندري تاتيف، تدعو إلى الحد من أهمية مكانة حرب الجزائر وإرث الجزائر الفرنسية في رؤيته السياسية[944]. ويلاحظ الأمر ذاته أيضا في برنامج الجبهة الوطنية. وسواء تعلق الأمر بالسياسة الخارجية أو بالهجرة إلى فرنسا، فإن المسألة الجزائرية الهامة لا تمثل إلا جزء من كل. وعليه، يرجع مشروع 1985 انحطاط أوربا الذي ندد به، إلى الاتهامات التي كان الأوربيون ضحية لها. وهي بالنسبة للحالة الفرنسية تحيل إلى حقيقة أنها قد "عانت بصورة مباشرة انعكاسات تصفية الاستعمار والطعن في كل العمل الذي تم إنجازه وراء البحر"[945]. وفيما يتعلق بالهجرة، يحذر البرنامج نفسه من مخاطر الهجرة المتمثلة في هجرة الدهماء وعدم الأمن وتطرح مسألة المواطنة. وبالنسبة لهذا الموضوع الأخير، يبرر المثال الجزائري ضرورة إصلاح قانون الجنسية، وذلك بإقرار إجراءين. الأول هو إلغاء الحق في اكتساب الجنسية بالميلاد وتعويضه بالحق في اكتساب الجنسية بالدم[946]. ثم، وفيما يخص ازدواج الجنسية، "منح حق الخيار للفرنسيين المغاربة مزدوجي الجنسية "مع ضرورة التأكيد على عدم خلط هؤلاء بالفرنسيين المسلمين وهم الحركى أو أبناء الحركى الذين اكتسبوا الجنسية بفضل الدم المراق[947].

يبرز إرث حرب الجزائر أو الإشارة إلى الجزائر الفرنسية في الكثير من خطب مسؤولي الجبهة الوطنية وفي دعاية هذه الأخيرة. وعلى سبيل المثال يمكننا أن نذكر في هذا الصدد استعمال برونو ميغري لمقال صدر في جريدة المجاهد في الخامس جويلية 1985، يتناول رحيل الفرنسيين عن الجزائر، وذلك للتأكيد على "حملة الدعاية المعادية لفرنسا" : " قضي الأمر. لقد سحقنا أبناء شارلمان. قضي الأمر. إنه الفرار. لقد علمتمونا هذا. لقد سحقنا أبناء شارلمان. قضي الأمر. إنه الفرار. لقد علمتمونا شيد الماركيز. لقد أردتم أن تجعلوا منا منتجات من صنع شارلمان أو من صنع ماسو. قضي الأمر. لقد كسرنا شوكتكم... لقد سحقناكم. مثلما حدث لكم في الفيتنام. في كوبا. في أنغولا. اجمعوا أمتعتكم. قضي الأمر يا بيجو. قضي الأمر يا لاكوست. قضي الأمر يا سوستيل. لقد كان كابوسا، كانت محرقة "[948]. ويمكن أن نورد أمرا مماثلا يتعلق بتصريح لجان ماري لوبان في العشرين أفريل 1995 بمناسبة الحملة للانتخابات الرئاسية حيث دعا مخاطبيه إلى التفكير في "التجربة المأساوية لمواطنينا في شمال إفريقيا والفرنسيين المسلمين الذين طردوا من قبل الأشرار". وأضاف المرشح محذرا : "هل نحن على استعداد لنقبل بألا نكون نحن أيضا سوى غرباء في بلدنا"[949] ؟. وأخيرا، إن الرجوع إلى قضية الحركى أمر معتمد بانتظام، حيث إن عددا خاصا من جريدة فرانسيه صدر أولا في 13 جوان 1999 بمناسبة الانتخابات الأوربية نشر صورة سيد أحمد يحياوي !ابن نائب برلماني قتل على يد جبهة التحرير الوطني" مرفقة بالأسطورة : "الحركى مع لوبان. أكثر من رمز، وفاء مجتمع الحركى نحو فرنسا ونحو المدافع عنهم في اللحظات الصعبة : جان ماري لوبان "[950].

ومن الخطابات يجب الانتقال إلى الفاعلين والتساؤل عن الروابط بين قدماء أنصار الجزائر الفرنسية (ولاسيما في صفوف منظمة الجيش السري)

والجبهة الوطنية، وعما إذا كان هذا الأخير يعد خيارا مميزا بالنسبة لقدماء أعضاء منظمة الجيش السري المنشغلين بالعودة إلى السياسة. إن الشهادات المتحصل عليها[951] والأعمال المتوفرة حول سوسيولوجية مرشحي ومنتخبي الجبهة الوطنية، وفي ظل عدم وجود دراسات شاملة، لا تسمح إلا بتقديم طروحات معينة. فالجبهة الوطنية ليست نقطة الوصول الوحيدة للأعضاء القدماء في منظمة الجيش السري. ففي الجنوب الشرقي استطاع قدماء أعضاء المنظمة مساعدة بعض الشخصيات السياسية من اليمين التقليدي على الفوز في الانتخابات وخاصة في مقاطعة الفار. ويعرض أناتاس جورجو بولس لذلك دون لف أو دوران بالتطرق إلى مسعاه لدى فانسان كيفي : لقد كنا دوما متواجدين في كامل الجنوب الشرقي بجوار جميع الشخصيات السياسية. إنهم قاموا بإعادة إدماج الكثير منا من خلال بعض المصالح البلدية وغيرها. وقد مكنا فرانسوا اليوتار من أن يكون رئيس بلدية فريجوس حيث كان عدد كبير من أعضاء منظمة الجيش السري يقطنون تلك المنطقة[952]. وفي الجبهة الوطنية كان إرث الجزائر الفرنسية، بل وحتى إرث منظمة الجيش السري، يحتل مكانة لا بأس بها ولكنه ليس سوى علامة مميزة من بين أخرى. فهو موجود من خلال مراكز المسؤولية في تنظيم الجبهة و ترشيحاتها وروابطها الجمعوية. إن الانتخابات الأوربية لسنة 1984 تقدم عبرا مختلفة. فمن بين 81 مرشحا يظهر اسم مراد خاوة، وهو نائب برلماني سابق عن مدينة الجزائر. وهو لا يعد مجرد ضمان للمهاجرين[953]، بل ودلالة على استمرارية الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية. وقد امتدت إلى انتخابات 1988 مع ترشح صورية جبور وهذا بغض الطرف عن الجدل القائم حول استغلال اسم أحمد جبور[954]. وتعد أكثر دلالة من قائمة ترشيحات 1984 تلك الخاصة بأعضاء" المجلس الوطني لمساندة قائمة جبهة المعارضة الوطنية لأوربا الأوطان"[955]. وقد تضمنت على الخصوص أنطوان أرقو، لويس بيرتوليني[956]، جان ديدا،

... جان لويس تيكسي فينيانكور. ومن إقامته في تولون نادى ... رجوله كذلك إلى التصويت لصالح الجبهة الوطنية[957]. لقد كانت ... مسؤولي ومنتخبي الجبهة الوطنية خلال سنوات الثمانينيات تحوي ... ممر عبر الجزائر الفرنسية أو منظمة الجيش السري أو ما تعلق بها : ... أريغي، پيار ديكاف[958]، روجي هولاندر، روني سواتر[959]، جان– ... اكولان[960]، پيرنار مامي[961]، پيارسيرجان[962]، جان–كلود باردي[963]. ... بقلد الأطفال مسار آبائهم، ويعتبر تيبو بوڤروي دو لاتوكناي، ابن ... هجوم الهوتي كلامار ووجه بارز في الجبهة الوطنية، في منطقة ... مثالا معزولا جدا[964].

... أن تحولا أخذ يرتسم في عام –1985 1986 مع البروز القوي ... جدد جاؤوا من أحزاب اليمين البرلماني. ومن الأمثلة الدالة على ... أنه في سنة 1986 ،قامت إدارة الحزب ممثلة في جان–پيار ستيربوا ... برونو ميڤري لتنشيط قائمة الجبهة في مقاطعة ليزار وكان قد التحق ... بالجبهة. وتم التحكيم على حساب شخصيات محلية في الحركة ، وهو ... عنه استقالة أربعة أعضاء في المكتب الإقليمي من ضمنهم جان– ... أرابيان ممثل أصدقاء الجنرال سالان[965]. ومن الأمثلة الدالة على ذلك ... هو رفض جان ماري لوبان لأن ينافسه شخصيات قديمة بارزة في ... أنصار الجزائر الفرنسية أو جمعيات للعائدين كثيرة الحركة. ومن ... الذي تقدم به جوزيف أورتيز في ديسمبر 1985 للعرض ... قوائم الجبهة الوطنية في الجنوب الشرقي[966]. كان أورتيز بعد عودته ... عام 1970 واستقراره بمدينة تولون قد فتح حانة ومطعما، وقام ... خاص في ماي 1970 بتأسيس نادي الوطنيين والعائدين والذي كان ... من بين أعضائه الصحافي أندري سوڤان كأمين عام وهو عضو سابق ... الجزائر[967]. واستطاعت الحركة ... السياسي والدعاية، فرع الجزائر[967]. واستطاعت الحركة ... في نهاية المطاف بعد أن ظلت على الهامش لوقت طويل حيث

أصبح أورتيز في عام 1984 ،يترأس الفيدرالية من أجل وحدة اللاجئين والعائدين وأصدقائهم التي كانت تضم حوالي 12 جمعية ومنها رؤساء شرف : العقداء لاشروا، أرفو، فارد، علي بوعلام (ابن الباشاغا)، بيار سيرجان ولابي دامار. وعليه فإن الخدمات التي عرضها أورتيز على لوبان لم تكن قليلة الأهمية خاصة وأن أعضاء فيدرالية وحدة اللاجئين والعائدين كانوا على قوائم اليمين في الانتخابات البلدية لعام 1983. لكن الرفض كان في غاية الوضوح فكتب أورتيز في جريدة فرنسيي شمال إفريقيا الفرنسي : "نحن مع كافة الأحزاب السياسية ولكن بهيئة انتخابية غير ناضجة إلى حد ما." والأمر نفسه ينطبق على العلاقة بين رئيس الجبهة الوطنية والاتحاد النقابي للدفاع عن مصالح الفرنسيين المتراجعين من الجزائر[968]. وكانت الجبهة الوطنية قد استندت على تلك الجمعية التي دعت خلال الانتخابات الإقليمية سنة 1985 إلى التصويت لفائدة مرشحي الجبهة الوطنية. وبعد عامين من ذلك استضافت الجمعية جان ماري لوبان كضيف شرف بمزرعة الكروم التابعة لها في البيلاردبي بمدينة تورف والتي يديرها رئيسها أوجين إيبانياس. وإن كان لوبان قد امتنع عن مهاجمة مضيفيه، فقد أسس في 1987 هيئة مضادة هي المجلس الوطني للعائدين وكان بيار سيرجان رئيسه الشرفي والذي استقبل في مكتبه جورج دهمار[969] وبيرنار لوفيفر. وبدلا عن نشاط الاتحاد النقابي للدفاع عن مصالح الفرنسيين المتراجعين من الجزائر، راح المجلس الوطني للعائدين، يفضل الأعمال ذات الصبت الإعلامي (احتجاجات سنة 1993 ضد عرض التلفزيون لفيلم :لقد كانت الحرب).ولم يكن إنشاء المجلس الوطني للعائدين ليضع حدا للاتصالات مع مسؤولي الاتحاد النقابي وبقيت اختلالات عديدة موجودة[970]. وهكذا إن اللجوء إلى شخصيات بارزة في الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية كان حاضرا دوما، حتى خلال سنوات التسعينيات. ويمثل جان–جاك سوزيني رمزا لذلك، حيث وقع بانخراطه في الجبهة الوطنية عودته إلى الساحة

السياسية. وترشح بتلك الصفة في مرسيليا إلى الانتخابات التشريعية سنة 1988 (حيث انهزم في الدور الثاني) ثم انتخب مستشارا جهويا في العام التالي.

مناضلو ومنتخبو الجبهة الوطنية

إن الدراسات قليلة فيما يتعلق بالمناضلين، أصولهم ودوافعهم. ويمكن أن نذكر هنا الدراسة التي أنجزها عالم الاجتماع دانيال بيزاي الذي قام بتحقيق "في العلن" من عام 1996 إلى 1999، وشارك "في نشاطات مجموعة من المناضلين لناحية باريس "، وخاصة في جمعية التعاون الوطني، وهي جمعية مرتبطة بالجبهة الوطنية[971]. وقد زوده عشرون شخصا من بين السبعة والعشرين الذين تعرف عليهم ، بمعلومات حول علاماتهم المميزة والتي كان من بينها ملاحظة: " عائد من الجزائر " أو " مؤيد نشط للجزائر الفرنسية". كان عدد " العائدين من الجزائر " ثلاثة (رجلان تتراوح سنهما بين الثلاثين والستين، وامرأة نيف عمرها عن الستين). شخص واحد فقط وهي امرأة تجاوزت الستين من العمر وتعلن أنها من أتباع مشروعية الملكية، قد أكدت تأييدها فيما مضى لقضية الجزائر الفرنسية. إن المجموعة المرجعية محدودة العدد ولكن ينبثق عنها قسمان. الأول، ويتعلق بالعائدين يشير إلى طابع الأقلية وإن كان لا يستهان به من حيث النسبة. والثاني يخص السن. فإن كان الذين لم يبلغوا الثلاثين من العمر متواجدين في العينة (9)، فلا أحد منهم يتمسك بتلك الهوية[972]. إن الأنظار الموجهة نحو إرث الجزائر الفرنسية (لاسيما فيما يتعلق بمصير الحركى) متنوعة كما هي الحال بالنسبة لانشغالات المناضلين والمناضلات. ويروي دانيال بيزاي زيارة التأييد التي قام بها في سبتمبر 1997 لأبناء الحركى الذين كانوا في إضراب عن الطعام في ساحة "الإينفاليد" والذين آزرتهم الجبهة الوطنية منذ البداية، بل وكانت تأمل أن تفعل أكثر من ذلك، المهم أن ينضوي المضربون تحت لواء الجبهة،

وهو ما أبوا القيام به. لقد كانت " كريستيان " وهي إحدى العائدات من الجزائر ،الأكثر نشاطا واهتماما خلال تلك الزيارة. وعلى عكس ذلك يورد دانيال بيزاي حوارا مع مسؤول في الجبهة الوطنية للشباب حول هذا الموضوع : " إنه نقاش صعب نوعا ما داخل الحزب. كل من يكرهوننا سنا : " نعم، إنهم الحركي. لقد اختاروا فرنسا، إلى آخره ". أجل، موافق احتراماتي. إلا أن تجربتي مع أبناء الحركي...، أبناء الحركي هم مثل غيرهم من الجزائريين المولودين هنا، بل هم أسوأ منهم. ثم، إن ما سأقوله ينطوي على الكثير من الوقاحة. لا يمكن أن نصنع التاريخ دون أضرار. ربما أسماء الحركي الاختيار. على كل حال، أنا... أن أولئك الناس قد اختاروا، وهذا شرف لهم. لقد ضحوا بالكثير من أجل فرنسا التي أدافع عنها. حسنا، ولكن لا أعتقد أن هذا يمثل انشغالا أساسيا بالنسبة لمواطنينا "[973].

والشيء ذاته يلاحظ بالنسبة لإرث الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية، حيث أبرز إطار في الجبهة الوطنية، أنه إلى غاية سنوات الثمانينيات، كان رئيس الجبهة يشير باستمرار إلى الجزائر الفرنسية : " كان ذلك يثير تصفيقات حارة لحوالي دقيقة إلى دقيقة ونصف، بل وكان جزء من الحاضرين يقومون ويهتفون " الجزائر فرنسية "[974]. " أما الآن فالأمور قد تغيرت. يورد عالم الاجتماع تصريحات عدة لمناضلين في الجبهة الوطنية الشباب على غرار " سابين " وهي طالبة في الحقوق ووطنية ثورية وعضو سابق في مجموعة اتحاد الدفاع : " أعتبر أن الجزائر هي أرضهم، وأننا كوطنيين ليس لنا الحق في الاستيلاء على أرض الآخرين. في ذلك الوقت، ربما كنت ساندت الجزائر الفرنسية. كان السياق كذلك. من الواضح، وبالعودة إلى الوراء، الآن أن الجزائر الفرنسية لا تعني شيئا بالنسبة لنا، إنه مفهوم سخيف. أما عن الأشخاص الذين هم من جيل هولاندر، فهناك بون بيننا وبينهم. إني أحترم هولاندر، ولكنّ هناك بونا بيننا وبينهم "[975]. إن نظر هؤلاء العائدين الثلاثة من المجموعة التي درسها دانيال بيزاي هو طبعا مختلف نماما عن

الرؤية : "هم يتحدثون كما لو كانت البارحة تلك الحالة من الرعب ... عن الاعتداءات والقلق الناتج عن عمليات الاغتصاب. إن الحقد لم ... "[976]. هذه الوضعية التي قام دانيال بيزاي بتحليلها ليست معزولة. ... إن دراسة شفوية شملت 36 مناضلا من الجبهة الوطنية لشمال ... وناحية باريس وتولون ،حول العلاقة بين الكفاح ضد الهجرة ... في الجبهة الوطنية، لم تتطرق إطلاقا إلى موضوع حرب الجزائر أو ... الجزائر الفرنسية أو منظمة الجيش السري[977].

... إذا كان من الصعب فهم الوضع بالنسبة للمناضلين، فالأمر أكثر ... صعوبة فيما يتعلق بمنتخبي الجبهة الوطنية، إذ إن التحقيقات المتوفرة لا ... تمنح أسئلة حول إرث حرب الجزائر والجزائر الفرنسية، فضلا عن ... أن المحللين السياسيين يؤكدون صعوبة التقدير الدقيق لمدى الترابط ... بين تواجد المهاجرين والتصويت لصالح الجبهة الوطنية. إن المصوتين ... لحساب الجبهة الوطنية لهم حساسية خاصة حيال الهجرة وخصوصا ... الهجرة المغاربية ،على اعتبار أن المهاجرين قد تزايد عددهم بصورة كبيرة ... في فرنسا (94 بالمائة مقابل 56 بالمائة من المنتخبين)، ويشعرون أنهم لم ... يعودوا يعيشون في بلدهم. (81 بالمائة مقابل 41 بالمائة).وأن المغاربة لن ... يصبحوا أبدا فرنسيين كالآخرين (64 بالمائة مقابل 33 بالمائة).[978] عندما ... توفر الصلة بين الهجرة والتصويت لصالح الجبهة الوطنية، ينبغي الجمع ... بين رفض المهاجرين خاصة المهاجرين المغاربة، والتصويت لفائدة الجبهة ... الوطنية وإرث الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية. وفي هذا الصدد، إن ... نظرة إقليمية تفرض نفسها. فإن كانت تلك الصلة يمكن أن تجد تأسيسا لها ... على محيط البحر المتوسط، فما الشأن بالنسبة لمعاقل الجبهة الوطنية الأخرى ... المتمثلة في الشمال والشرق ؟ إنه، وفضلا عن التمييز بين الإقليمين، تمتاز ... الأوضاع المحلية بأنها جد متنوعة. فالتصويت الجبهوي تختلف دوافعه ... وتفسيراته بحسب ما إذا كنا في منطقة الغار، المنطقة الوسطى، في الشمال

او الأنزاس[979]. وبحسب ذلك، وكما ترى نونا ميير، يجب الانطلاق من "المميزات الفردية للمنتخب[980]"، ولكن مع ضرورة ملاحظة ندرة الدراسات في هذا الموضوع.

الخاتمة

أنشئت منظمة الجيش السري وتطورت في سبيل قلب مجريات الأحداث سنة 1961–1962، والمحافظة على الجزائر الفرنسية، غير أنها فشلت في بلوغ ذلك الهدف. ويعد وزن العناصر الخارجية عن المنظمة، وتبرير ذلك الفشل. فقد كان عليها أن تواجه معارضة ثلاثية الجوهر، أولا من جبهة التحرير الوطني العازمة على نيل الاستقلال مهما كلف الثمن والجمهورية الخامسة الراغبة في منحها إياه والتخلص عاجلا من الجزائر أصبحت تعتبر مأزقا، دون إغفال رأي عام في فرنسا ،مناهض منذ ذلك الحين وبشكل كبير، للجزائر الفرنسية وللمدافعين عنها، وواثق وعلى نطاق واسع بالجنرال ديغول لوضع حد وبصورة نهائية لصراع تعود بدايته إلى سنة 1954.

إلا أن الغوص في أرشيف منظمة الجيش السري لمدينة الجزائر، يظهر أن أسباب إخفاقها لا يمكن الإلقاء بها كلها على كاهل خصومها. أولا، لأنها كانت تملك بيدها جملة من نقاط القوة ولأن تغلب الجمهورية الخامسة عليها بشكل تام في الجزائر، تطلب استعمال وسائل ضخمة. إن نوعية العلومة المستقاة في الجزائر، إضافة إلى صعوبة حتى لا نقول استحالة اختراق المنظمة (في الأصل) من قبل السلطات القانونية أو الضجة التي أثارتها بعض عمليات الدعاية، تحسب كلها لصالح المنظمة أيا كان الحكم على الغاية من معركتها. على أنه يبدو من خلال دراسة طريقة سيرها اليومي، وخصوصا سير قيادتها العامة، أن هذه الأخيرة، كانت تعاني نقائص خطيرة. وكان المسؤولون البارزون فيها على وعي تام بذلك،

ولم يترددوا في الإبلاغ عن تلك الثغرات الفادحة والإعراب عن أسفهم واقتراح الحلول. وإلى حين قطع دابر المنظمة ولواحقها، راحت الخطط تتوالى من أجل تحسين سيرها. ولكن دون جدوى.

ويمكن التأكيد على وجود ثلاث مجموعات من الثغرات. الأولى تتعلق بالهدف ذاته من المعركة. فبعد الحصول على الموافقة المبدئية حول الدفاع عن الجزائر الفرنسية، بقي السؤال معلقا حول معرفة ما الذي يجمع إيجابيا أعضاء المنظمة. لقد بقيت أرضية العمل السياسية آمنية زائفة طوال حياة المنظمة، ليس لعدم وجود مشروع لدى الفاعلين ، ولكن لوجود مشاريع مختلفة لديهم. فقد كان هناك جملة من الطروحات السياسية بدء بالرفض السياسي لبروزا إلى قومية سوزيني، مرورا بالإعلانات الجمهورية لسالان في خريف 1961. إن مواصلة الكفاح وتبريره بالحالة المعيشة ،هو أمر بديهي بالنسبة للفاعلين. ولكن هل يعد ذلك لوحده كافيا ؟ أية جزائر فرنسية، ومعها أية فرنسا يرغب مسؤولو المنظمة في بنائها ؟ ليس هناك أي جواب واضح على هذا السؤال.

وتعد هذه نقطة جوهرية، إذ إنها تدعو إلى الأخذ في الحسبان عنصرا ثانيا ألا وهو وضع منظمة الجيش السري في الكفاح الحركي. إن الانخراط في المنظمة يمثل في الوقت ذاته وصولا وتمردا تم تحمله غداة الانقلاب. ولكن هل تم تحمله إلى النهاية ؟ تلك مسألة تثير الشك. فمن خلال دراسة الآفاق التي تم رسمها من طرف المسؤولين في قيادة الأركان، وقبل ذلك من طرف العسكريين، يبدو جليا أن الأمر كان قائما على ترقب فرصة جديدة يمكن أن تتخذ شكل انتفاضة تجمع ما بين حدث 13 ماي وانقلاب الجزائر. وفي جميع الأحوال، إن التركيز كان على زملائهم العسكريين الذين كان يؤمل في انضمامهم (والذي كان في الحقيقة محدودا) ثم في حيادهم في ربيع سنة 1962. إن مزيجا من الثقة والأمل العريض جدا

وسط المنظمة إلى توقع أن الجيش لن يسمح بتدهور الوضع إلى النهاية
السكوت عن التخلي عن الجزائر الفرنسية وشد الرحال. وتكفي للاقتناع
بالإشارة إلى الاهتمام بمتابعة تطور مختلف الوحدات وقادتها وكذا
التقارير الخاصة بهذا أو ذلك التجمع. وهذا حتى نهاية ربيع 1962،
كما بين ذلك مثال قاردي في وهران. وبعكس ذلك كان الجزء الوفي
من المدنيين أكثر إثارة للجدل، حيث كان يرى فيهم العسكريون ،بصورة
أساسية، وعلى الأقل، حتى ربيع 1962، قوة إضافية. أما المسؤولون
الآخرون في المنظمة، فكانوا من جهتهم أكثر تعلقا بفكرة القيام بتأطير
المدنيين. غير أن هذا الخلاف العميق، لم يحسم أبدا ،شأنه في ذلك شأن
مرجع القيادة بين مختلف الفروع وحتى داخل هذه الأخيرة.

لقد كانت منظمة الجيش السري في نهاية شهر أفريل وبداية مارس 1962، أشبه ما تكون بزورق مخمور، حيث عرفت فشلا ثلاثيا من خلال التعبئة الفاشلة للمدنيين (إغلاق باب الوادي) والفوضى في أوساط المتردين والعجز عن الحيلولة دون الشروع في تنفيذ اتفاقيات إيفيان. إن غياب رؤية إستراتيجية، إضافة إلى الشعور بالأسى والإحباط الناجم عن إخفاق بات واضحا، يبرر في الوقت نفسه إتباع سياسة "الأرض المحروقة"، وفي مدينة الجزائر العودة إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والذي انتهى إلى عقد "اتفاق" بين الجبهة والمنظمة في جوان 1962. الأمر الذي لم يقبل به أعضاء المنظمة في وهران، وهو ما يثبت عدم قدرة المنظمة على التحدث بصوت واحد في الجزائر، وهذا بغض النظر عن وضع المنظمة داخل فرنسا (حيث كانت بصدد التفكك) والمجلس الوطني للمقاومة.

وتبرز هذه الحالة، صعوبات الاتصال ،كما هو الشأن بالنسبة لوحدة القيادة، وعلى الأخص بعد توقيف سالان. كما تبين الطبيعة العميقة للمنظمة والتي يجب فهمها أولا كمسعى إقليمي في الجزائر (الجزائر،

وهران، قسنطينة)، وعلى مستوى فرنسا كمجموع شبكات روابطها مع وسط الجزائر، وإن لم تكن منعدمة، فهي مع ذلك غير محكمة تماما. وهنا قد وضعنا الأصبع على واحدة من نقاط ضعف المنظمة، وتناقض لا ريب أنه أساسي بالنسبة لها. فمن ناحية، يرمي خطابها الرسمي إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وبالتالي على الروابط التقليدية مع البلد الأم، روابط يمكن أن تتطور نحو لامركزية كبرى، ولكن من غير الممكن إطلاقا إعادة النظر فيها. ومن ناحية أخرى، يجب أن نلاحظ ضعف المنظمة في التغلغل داخل فرنسا وقصورها عن تجاوز دائرة الجماعات اليمينية الوطنية، كما تظهر ذلك قضية "تعديل سالان". فضلا عن ذلك، شهدت المنظمة السرية داخل فرنسا تفككا عميقا، يذكر من خلال الانشقاق بين المنظمة في فرنسا ومهمةIII كنال، بالانقسامات القديمة بين المجموعات القومية، دون الحديث عن شبكات صغيرة للمنظمة قامت بذاتها وهي مستقلة تماما. إن القيادة في الجزائر لم تعد تتحكم في الوضع والذي ساهم سالان في قيامه بتوقيعه اعتمادا لصالح كنال. وقد تسببت تلك الحالة الواقعية في مشكل مضاعف لقيادة المنظمة. فهي أولا، لم تعد تسيطر على فروعها داخل فرنسا، ثم لأنها أصبحت ترسم صورة خاطئة عن الوضع داخل فرنسا، بفعل التقارير التي كانت تصلها من هناك، وتصور آفاقا مؤيدة للمنظمة أكثر مما كانت عليه الحال في واقع الأمر. لقد كانت الجمهورية الخامسة أحسن حالا بكثير مما كان يريده أولئك الذين كانوا يتصورون باستمرار سقوطها. وطبقا لأرشيف المنظمة بالجزائر، كانت المعلومات عن البلد الأم غير كافية جدا وغير متفقة مع ما توصلت المنظمة إلى التقاطه وراء البحر المتوسط. في هذا المجال، هي لا تملك وسائل سياستها التي تعد رؤية كلاسيكية ووحدوية للإمبراطورية الفرنسية "من دانكارك إلى تمنراست"، كما في المقولة الشهيرة.

ين كثيرا من مسؤولي منظمة الجيش السري المستقرين بالجزائر(دون مدثت عن المناضلين وقسم كبير من الأقدام السوداء)، يبدو أنهم لم يدركوا ان البلد الأم مصمم على وضع نهاية لهذا الموضوع، وأن منطقة القوة الوحيدة للمنظمة تكمن في معاقلها بالمدن. إلا أن كل فكرة للتقسيم مرفوضة تماما باسم عقيدة الوحدة والإرث التاريخي لاسيما حملة شمال إفريقيا الثانية (حملة تونس) وحملة إيطاليا (مونت كاسينو) خلال الحرب العالمية الثانية. في هذه الأثناء، إن الفرنسيين في البلد الأم، وعلى حساب الأقدام السوداء الذين يبدو أنهم لا يدركون الأمر، لا يتبنون (أو لم يعودوا يتبنون) تلك الرؤية نحو التاريخ[981]. فقد أصبحت فكرة الأفق القاري على خلفية بناء أوربي، متفوقة منذ ذلك الحين على الرؤية الإمبراطورية. وإذا كانت الإمبراطورية الاستعمارية، وعلى الأخص الجزائر تعتبر بعقود من الزمن جزء لا يتجزأ من فرنسا، فإن الأمر لم يعد كذلك في بداية الستينيات. ومن ثم فإن الرؤية التاريخية لمسؤولي المنظمة السرية ومؤيديهم، أصبحت متأخرة عن رؤية غالبية الفرنسيين، وهو أمر لا يمكن القبول به بداهة بالنسبة لمسؤولي المنظمة، سواء كانوا مولودين بالجزائر أو أنهم كعسكريين كانوا قد حاربوا وراء البحار، من الهند الصينية إلى الجبال. فرفضوا ذلك وإلى النهاية رفضا قاطعا. قام بعض الضباط يقدمهم ڤاردي والذين عارضوا على الدوام كل فكرة للتقسيم إلى دعاة للانفصال بالأقاليم، وراح آخرون بقيادة سوزيني يفتشون عن طرق إلى قومية جزائرية يوجد فيها مكان للأوربيين، ولكن كان قد فات الأوان. لقد كان الفشل مصير برج شابرول بوهران، كما كان مصير "الاتفاق" بين جبهة التحرير والمنظمة.

لم تكن هزيمة منظمة الجيش السري سياسية فحسب، وإنما كانت هزيمة معنوية أيضا، وبلغة اليوم، هزيمة إعلامية. إن صورة المنظمة، ما عدا بالنسبة للمتعاطفين معها، تعد ومنذ الستينيات صورة مقيتة. وهو ما لم يغب عن

خصومها إذ كانوا يرون فيها الذراع المسلح لعنف غير مشروع لا يغتفر وإرثا للفاشية والنازية. وبعد عشرين عاما من اتفاقيات إيفيان، وصل الأسقف ليون-إيتيان دوفال، الذي تمت ترقيته منذ ذلك الحين إلى درجة كاردينال، المناضلين في المنظمة السرية بأنهم "نازيو اليوم[982]". إن هذا النوع من الاتهام ينطوي على مفارقة مزدوجة. فمن ناحية، إن الكثير من وجوه المنظمة لهم ماض لا يمكن إنكاره في المقاومة، مما دفع بدعاية المنظمة إلى التكثيف من الإشارة إلى الحرب العالمية الثانية، المقاومة والتعاون مع العدو. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تم التذرع بالحجة المعنوية من قبل إطارات المنظمة والذين أكدوا على أهمية "العهد" و"القسم"، لتبرير التزامهم.

وقد عرض باستيان تيري مطولا لهذه المسألة أثناء محاكمته بالتأكيد على أنه : " لم يجبر أحدا على التحمل بتلك الالتزامات، ولم يجبر أحدا على أداء تلك الأيمان. ولكن عند التحمل بها أو أدائها من طرف رئيس حكومة جديد، فإنها تقوم مقام برنامج سياسي. كذلك القسم الذين يؤديه جنرال بملابسه العسكرية أمام جنرالات آخرين، أمام ضباط وجنود. لقد كانت مسألة شرف!" هذا التحليل الذي يبرر في نظر باستيان-تيري، قبل الطاغية وبالتالي إعدام الجنرال ديغول، هو بعيد تماما عن تحليل الوضع لدى معظم الفرنسيين. أولا لأن صورة الجيش، وخصوصا الوحدات الخاصة قد تدهورت وذلك على خلفية النقاش حول التعذيب. ثم لأن العنف والإرهاب أمر مرفوض في البلد الأم. ففرنسا في هذه المسألة تختلف اختلافا جوهريا عن الجزائر.

لقد أصبحت الحياة اليومية من وراء البحر المتوسط تدور على إيقاع الإرهاب، ومنظمة الجيش السري وعلى غرار سابقاتها من الجماعات الصغيرة، تعتزم الرد على إرهاب جبهة التحرير الوطني بإرهاب مضاد، ولكن على مستوى أكبر بكثير. وإذا كان محدد الأهداف بادئ الأمر، فقد انتهى إلى شن هجمات عشوائية واعتداءات عنصرية. وفي فرنسا كان

...سلسل التفجيرات البلاستيكية و"ليالي الخوف" والسرقات المستورد من ...ار قد فوبل بالرفض. إن الإرهاب حين ينتقل من استهداف الممتلكات ...الخاص، تكون الصدمة كبيرة ويسود عدم الفهم للأمور. وهكذا ...ر الهجوم الفاشل في بون-سور-سان عميقا، شأنه في ذلك شأن ...وم الذي أدى إلى إصابة الصبية دلفين رونار بجراح.

لقد كانت حادثة بون-سور-سان هي التي أدت إلى وضع المنظمة في ...ارة الأحداث وجعلتها "تغادر نهائيا عمود المتفرقات[984]". وفيما بعد ...ن الوجه المشوه للصغيرة دلفين أثره العميق في الرأي العام وأدى إلى ...اهرة شارون. لا توجد أية علاقة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط فيما ...عن باللجوء إلى العنف والحد الأدنى لتقبله. وفي تعليق له على حادثة ...ون-سور-سان، استنكر هوبير بوف ميري في جريدة "لو موند" في عددها ...الصادر في 12 سبتمبر 1961، "زمن القتلة" ووصم بالعار مسؤولية قادة ...المنظمة السرية : "إن كانوا قد اختاروا شن حرب أخوية ضد مواطنيهم، ...فها الذي يتجاوز حدود العقل. وفي تعليق له في صحيفة "لورور" (11 ...سمبر) وهي يومية غير معادية من حيث الجوهر لمنظمة الجيش السري[985]، ...صم روبرت لازوريك "بالعار الجريمة الأكثر دناءة والأكثر إيلاما من ...حيث إنها أفقدت فرنسا مصداقيتها أمام العالم إذ ألحقت بها ضررا لا يمكن ...صلاحه". بالنسبة لمدير "لورور"، "يجب أن يدرك المتعصبون لاستعمال ...فجرات البلاستيك أنه لا فرنسا ولا العالم سيسمحان بأن يصل خليفة ...يؤول إلى الحكم من طريق القوة وعلى الأقل بأيد ملطخة بالدماء"[986]. ...قد أسفرت الصور التي تم نشرها وتظهر الطفلة دلفين رونار البالغة أربع ...نوات من العمر، دامية مشوهة (حيث فقدت إحدى عينيها) عن تأثير لم ...سبق له مثيل تضافر فيه رفض العنف مع مقت مرتكبيه المشبهين بالفاشيين ...والنازيين العائدين.

وتعطي استطلاعات الرأي التي أجريت بفرنسا في نهاية عام 1961، فكرة عن البون الموجود بين منظمة الجيش السري والرأي العام. فإذا كان 23 بالمائة من الفرنسيين يعتقدون أن المنظمة قد "تمخضت عن اليأس"، فإن 9 بالمائة منهم فحسب، يقدرون أنها تكافح بشجاعة. و فقط 5 بالمائة يساندون موقفها في القيام بالحرب "بالوسائل الضرورية" للحفاظ على "جزائر فرنسية". وهم في المقابل وفي نفس الحقبة 28 بالمائة ممن يرون فيها "منظمة فاشية تريد الاستيلاء على الحكم"، و38 بالمائة يعتقدون أنها أخطر على الديمقراطية من الحزب الشيوعي، و53 بالمائة يرون أنها تمثل تهديدا للحكومة[987]. ورغم الانقسامات، وجدت قوى اليسار نفسها في خندق واحد تحارب المنظمة. ففي يوم 19 ديسمبر 1961، أعلن إضراب وطني تلته مظاهرة في مساء نفس اليوم بمبادرة من الحزب الشيوعي والكونفدرالية العامة للعمال، لتنم إليهما قوى يسارية أخرى. وقد أوردت الصحف على نطاق واسع شعار المحتجين "محاربة الفاشية" حيث عنون هوبير بوف ميري مقاله الافتتاحي ليوم 19 ديسمبر : "ضد النازية الفرنسية الجديدة". واستأنفت الصحف في اليوم التالي ، المقاربة عن طريق القيام باستدلال بالقياس كان صوابه التاريخي القابل للنقاش أقل تأثيرا من شحنته العاطفية : من المحتمل وجود صلة وثيقة بين "الجمهورية الديغولية "وجمهورية فيمار.وكانت تعليقات يومية شارع الإيطاليين شديدة القسوة إزاء منظمة الجيش السري، ولكن أيضا ضد الحكومة : "أمام عجز الدولة عن حفظ النظام في شوارع الجزائر ووضع حد لجرائم الفاشيين الجدد، أخذت بثأرها عن طريق ضرب خصوم منظمة الجيش السري في باريس. المنظمة تقتل والدولة تصيب بجراح خطيرة أولئك الذين يهتفون "منظمة الجيش السري قاتلة". إن موقف الحكومة بالنسبة لجريدة "لو موند" خليق بالاستنكار الشديد : " إذا كان النشاط الحركي يمثل اليوم خطرا، فإن الشيوعية تمثل خطرا أكبرا بكثير على المدى البعيد.

ترمع أو بالأحرى تزعم أنها تحارب كذلك كافة أنواع التطرف."
حاسما كحد السيف : " إن هذا التناظر الخاطئ له اسم
في التاريخ المعاصر : فيمار[988] ".

في الأشهر التالية أولت الصحافة اهتماما كبيرا لتلك المقاربة المزدوجة
فاشية ودولة ديغولية تمارس قمعا عنيفا ضد خصوم منظمة الجيش
السري الأكثر تصميما. إن قمع مظاهرة "شارون" والقتلى الثمانية الذين
سقطوا فيها[989]، أتاح لجريدة "لو موند" فرصة جديدة للتنديد بمعاداة
الجمهورية الخامسة للشيوعية ورفضها أن تجعل من محاربة منظمة الجيش
السري قضية وطنية. وقد ذكر جاك فوفي أن "محاربة منظمة الجيش السري
ليست قضية الدولة فقط، إنما هي قضية البلد، وأن الديمقراطية التي نؤكد
الدود عنها على جبهتين لم تمثل قط فن منع الناس من الاهتمام بما يعنيهم حين
يأخر الحكومة عن التكفل بذلك[990]". غير أن جاك فوفي يخطئ حول
نقطة هامة، حين يعتبر أنه من المحتمل كون الحكومة قد وقعت في "فخ"
وأنه قد صار" ممقوتا من قبل اليمين، فسوف يغدو أكثر فأكثر هدفا لحرب
اليسار وسيصبح بالتالي أكثر عزلة، وهو ما تتوق إليه منظمة الجيش السري".
لكن هذه الأخيرة هي التي وجدت نفسها في الشرك في حقيقة الأمر.
وإذ غدت منظمة الجيش السري حبيسة ما ألصق بها من وصف مشين
بكونها "فاشية" أو "نازية"، فإنها قد رأت نفسها محرومة من إحدى الركائز
الأساسية التي تعتمد عليها في حربها والمتمثلة في معاداة الشيوعية، وهو أمر
خرص الحكومة على الاستئثار به مع التطلع إلى تأييد الفرنسيين المتشبثين
بنيم النظام. بينما تجسد منظمة الجيش السري حالة الفوضى، تلك الفوضى
التي تسببت فيها مباشرة بالاعتداء مباشرة وماديا على رموز ومؤسسات
الدولة. وهو اختيار تبنته منذ البداية مع إعدام المحافظ "فافوري"، ليتواصل
فيما بعد وينتشر في عدة اتجاهات. أولا، باستهداف قوات الدرك (18 قتيلا
في كمين في النفق الجامعي يوم 22 مارس 1962). ثم باستهداف الجيش

النظامي بتصفية المقدم "رانسون" (في ليلة 17 ديسمبر 1961 بوهران) مع الإعلانات التي عقبت اتفاقيات إيفيان والتي بموجبها يعد الضباط الذين لا يلتحقون بمنظمة الجيش السري في خدمة "دولة أجنبية". وإذا كان تبرير ذلك العنف مقبولا لدى الأقدام السوداء في الجزائر، ما لم يتبنوه تماما، فهو مرفوض بتاتا بين الأوساط المحافظة في فرنسا والذين يرون أن الجنرال ديغول ونظامه يجسد نظاما شرعيا من المهم الدفاع عنه بقدر ما يكون مهددا من قبل العدو الشيوعي. وإذ تتسبب منظمة الجيش السري في فيم تعبئة معادية للفاشية يحتل فيها الحزب الشيوعي الصدارة، فإنها تسهم دون إرادتها في تعزيز النظام الديغولي في نظر أنصار حفظ النظام.

إن قراءة في صحيفتي "لورور" و "لو فيغارو" في هذا النطاق تعد مفيدة. فاليوميتان لا تخوضان أبدا بوصم المنظمة بالفاشية العائدة، وبوسعهما نشر تقارير ساخنة حول إطلاق الرصاص بشارع إيزلي (بينما تعون جريدة لومانيتي : "إحباط أعمال شغب في وسط مدينة الجزائر. ثلاث ساعات من الاشتباك. خمسون قتيلا [991] "). ومع ذلك تبقى الصحيفتان وفيتين للجنرال ديغول وتعتمدان عليه من أجل تسوية مسألة الجزائر وتهيئة مستقبل فرنسا وحفظها من أي خطر شيوعي محتمل. إن انتفاضة منظمة الجيش السري، وإن يكن بالإمكان تفهمها من الناحية الإنسانية والعاطفية، فإنه لا يمكن تبريرها من الناحية السياسية، لأن المنظمة تلجأ إلى العنف [992] والإرهاب، وهي مسؤولة عن الفوضى التي طالت المؤسسات.

•

وفي هذا الصدد، تعد التقارير عن محاكمات منظمة الجيش السري ذات دلالة كبيرة. فإذا أمكن جريدة لو فيغارو، بقلم جيمس دوكوكي، أن تعطي صورة إيجابية عن قتلة المحافظ ثافوري (الصحافي يقر بشعوره بالتعاطف معهم منذ خمسة أيام [993] ") وأن تركز من أجل تعديل الكفة مع جرائم المنظمة على أهمية جرائم جبهة التحرير الوطني (ليست الجريمة التي

ارتكبوها الهوا من جرائم أخرى تم محوها بجرة قلم في العشرين مارس ")،
[illegible] حدين اثنين قد أقيما بإحكام. يتعلق الأول منهما بنبذ اللجوء
[illegible] بصورة قاطعة : "لقد كررت بما يكفي إنني أمقت العنف
[illegible] أنكاله حتى لا أكون محل اشتباه بالرأفة إزاء مستعملي المتفجرات
[illegible] الكتكية والقتلة." ويتعلق الثاني بالمسؤولية الملقاة على عاتق هؤلاء،
[illegible] الذين يوصفون بأنهم " منفذون ضالون سممتهم الدعاية. "وعلى
[illegible] ذلك، فقد وجهت أصابع الاتهام إلى القادة بما يبرر إنزال العقاب
[illegible] بصورة تناسب ودورهم فيما يخص الجنود الأجانب الثلاثة :
[illegible] أن عدالة صارمة، وبدل أن تفصل غير المتحمسين عن كلابهم
[illegible] الدامية، ترسخ لديهم تلك الفكرة المشؤومة من أن أنصار الجزائر
[illegible] ليس لهم من ملاذ آخر سوى الجريمة. "وفي هذا الإطار كان سالان
[illegible] أكثر بكثير من جوهو، كما يتبين ذلك من تقرير محاكمة جوهو
[illegible] الملاحظة الصادرة عن مدير " لو فيغارو، پيار بريسون : " إن من
[illegible] أن يكون محل العقوبة القصوى كان غائبا عن المحاكمة. " وختم
[illegible] بالقول : "لأن الأمور الشائنة إنما توجد لدى سالان"[994]. ومن
[illegible] كانت محاكمة "الزعيم" مرتقبة على أحر من الجمر. وفي 14 مايو،
[illegible] مقال بلهجة معينة في " لو فيغارو" تحت عنوان : " راؤول سالان
[illegible] المسؤولية عن جرائم منظمة الجيش السري". ولم تكن "لو
[illegible]"معزولة أبدا، فقلما جاءت بورتريهات"الزعيم" المقترحة في
[illegible] خالية من الأحكام المنتقصة له[995].غير أن الوضع أخذ ينقلب شيئا
[illegible] نتيجة تشخيص المحاكمة التي شبهها قسم من الصحافة بمنازلة بين
[illegible] وديغول. وفي جريدة ليكسبراس الصادرة يوم 17 ماي، وصفت
[illegible] الوضع بهذه الكلمات : "في قفص الاتهام يوجد محشورا
[illegible] شخص ميت : سالان. إنه لم يختر محاميه الأستاذ تيكسي
[illegible]كور هو الذي اختاره

كي يتهم. المتهم غير باد للعيان (لقد كان يعقد في تلك اللحظة ندوة صحفية في مكان آخر)، إنه رئيس الدولة –ومعه بالتالي المحكمة الاستثنائية التي أنشأها." وواصلت صاحبة المقال تقول: "هل حدث لكم أن سرتم بقلب محزون خلف موكب جنائزي لشخص عزيز جدا عليكم عبر الشوارع المشمسة، أين كان الناس يقومون بأعمالهم في هدوء دون اكتراث بالأمر؟ لقد كانت الجلسة الأولى من محاكمة سالان تشبه شيئا كهذا. كانت عربة الموتى تحمل صورة معينة لفرنسا وعددا معينا من المفردات مثل العدالة، الحقيقة، الحرية، مليئة بالثقوب، خرقاء لكثرة استعمالها في كساء المناقصين لها. وكثيرون أولئك الذين كانوا ينظرون إلى العربة على أن من فيها غريب عنهم[996]." وإن كانت الإجراءات وبعض الجلسات في محاكمة سالان (حيث تم تناول قضية البازوكا) قد بلورت معاداة شديدة للديغولية، فإنها لم تسمح بتحسين صورة المنظمة السرية المنظور إليها على نطاق واسع كمنظمة إجرامية. فغداة الجلسة الثالثة من محاكمة سالان، أعرب محرر فرانس–سوارعن شعوره بالرضا، كما أن شهادات جان مورين وروني جانين (مدير الشرطة السابق ومدير الأمن الوطني السابق بالجزائر) مكنت من إعطاء المحاكمة "بعدها الحقيقي": "لقد تركنا الميدان الذي اعتقد قائد منظمة الجيش السري أن يجد فيه مبرراته. بل إننا كنا في شوارع مدينة الجزائر ووهران، وسط الجثث التي تجعل منها المنظمة الهدامة معالم على طريقها[997]." "لم تفلح محاكمة سالان، شأنها شأن المحاكمات التي تلتها، في تغيير ذلك الاتجاه السائد ولا في منح القبول للأسس التي كان يبني عليها قادة المنظمة خطاباتهم في سبيل تبرير العنف الذي كانوا يمارسونه. وإن لم يكن قد حكم على سالان بالإعدام على خلاف جوهو، فإن ذلك لا يمكن أن يمثل مبررا للدواعي القتال الذي راحت تخوضه المنظمة. فهي في نظر غالبية معاصريها، وقبل كل شيء، منظمة متمردة هدامة، إجرامية، فاشية.

[illegible] المتتبعات لم يطرأ على الوضع أي تغيير يذكر، ويبدو واضحا أن [illegible] والمؤيدين المقربين من المنظمة قد غدوا في عزلة إن عدديا وإن [illegible] مستوى تحليلاتهم. هل هو المصير الكلاسيكي للمهزومين؟ هو ذاك [illegible]. ومع ذلك تجب ملاحظة أنه بالنسبة للمجتمع الفرنسي، قد [illegible] منظمة الجيش السري بسرعة من مسرح الأحداث، ابتداء من [illegible] 1962–1963 لتعود إليه بمناسبة بعض الأحداث فحسب، وربما [illegible] إلى القول، إن ذلك كان لتعزيز صورتها البغيضة التي لصقت بها [illegible] الاغتيالات الفاشلة ضد ديغول إلى اغتيال جاك روزو. إلا أن تلك [illegible] السلبية لم تمنع الرأي العام من الوقوف إلى جانب العفو. ففي أفريل [illegible] 1968، أظهر استقصاء للرأي أنجزته أن 43 بالمائة ممن استطلعت آراؤهم [illegible] يعتبرون أن سجن المعتقلين من المنظمة هو جور مثير للصدمة جدا [illegible] 54 بالمائة يؤيدون إطلاق سراحهم. في حين أن 7 بالمائة فقط من [illegible] يرون أن حبسهم أمر مبرر[998]. لقد تطلع المجتمع الفرنسي إلى [illegible] هذه المسألة بصورة نهائية وقلب الصفحة. وعلى عكس ذلك، فقد [illegible] المهزومون مع مرور السنين، جملة من المرجعيات وذاكرة خاصة [illegible] إلى الإبقاء، عبر الزمن على فكرة أن الحرب كان لها ما يبررها.

[illegible] إن فشل "الثورة الجزائرية" والصعود القوي للاتجاه الإسلامي خلال [illegible] التسعينيات سمح بنوع من "الثأر، للجزائر الفرنسية[999]"، إذ [illegible] بعض المدافعين الأشداء عنها، على غرار أندري روسفيلدير[1000] أو [illegible]–كلود بيريز[1001]، واصلوا التأكيد بشدة على صواب قناعاتهم [illegible] أهمية تبوئاتهم. وعلى صعيد أكثر خصوصية، حافظ القدماء على مختلف [illegible] نشاطاتهم. فقد تزايد منذ عدة عقود إقامة الاحتفالات على شرف باستيان– [illegible] يجري على الخصوص، وتنظيم التظاهرات المتنوعة من طرف جمعيات تواقة [illegible] إلى تخليد ذكرى قدماء قادة المنظمة أو منشغلة بإقامة أنصاب تذكارية لقدماء [illegible] المنظمة الذين نفذت فيهم أحكام بالإعدام[1002].

إن عمل منظمة الجيش السري وما يتولد عنه في الدوائر العامة، يجر امتداده في مسألة أماكن تخليد ذكرى الجزائر الفرنسية. وقد أصبحت هذه مسألة مركزية على الأخص منذ الجدل الذي قام سنة 2005 حول "الدور الإيجابي للاستعمار[1003]"، و"التوبة الاستعمارية[1004]". وقد تمحورت حول نصب مارينيان الذي أقامته جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، واعتبر أمرا لا يمكن احتماله على الخصوص في نظر أبناء ضحايا منظمة الجيش السري، جان فرانسوا قافوري وجان-فيليب ولد عاودية، ولكن أيضا حول "حائط المفقودين" في مدينة بارينيان الذي ينظر إليه خطأ من قبل العديد من الحركات والجمعيات على أنه مكان لتمجيد منظمة الجيش السري[1005]. وبتفحص الأمر عن كثب، يتبين أن البحث عن أماكن لتخليد ذكرى المنظمة من طرف ولفائدة قدمائها ليس بالأمر الجديد، ذلك أنه ومنذ السبعينيات، قد أقيمت عدة أنصاب تشير إلى المنظمة صراحة. ففي 25 فبراير 1973، قام جاك ميدسين وكان عندئذ رئيس بلدية نيس، بتدشين نصب تذكاري للعائدين. وكان أندري ڤريك النحات المنحدر من مدينة الجزائر، هو من قام بتشييد ذلك النصب الموجود بحديقة "ألزاس-لورين والمسمى " اليد في الصندوق " إذ يمثل يدا تمسك بصندوق جنائزي. ومن ضمن الكتابات التي نقشت عليه تلك الموجودة على الوجه الخلفي للقاعدة : "روجي دافيلدر رمز الجزائر الفرنسية[1006]".

سبع سنوات بعد ذلك، وفي 14 جوان 1980، شارك ألفا شخص في تدشين "نصب من أجل شهداء الجزائر الفرنسية". وكان عبارة عن نقش بعلو مترين وعرض ستة أمتار يمثل مظليا مستلقيا (ربما كان تصويرا لروجي دافيلدر) وقد نزعت منه شارات الكتف، وعليه كلمات : "من أجل عهد قطع". وقد جرى حفل التدشين في جو محتقن: أسبوعا قبل ذلك، وفي يوم 8 جوان 1980، كان اعتداء قد دمر النصب. فلم تكن سوى أنقاض تلك التي دشنها رئيس البلدية حينها موريس أريكس مرفوقا بكاتب الدولة

لشؤون العائدين جاك دوميناتي والجنرال جوهو الذي كان حاضرا بوصفه رئيسا شرفيا للجبهة الوطنية للعائدين[1007]. لقد ذكر القائد السابق لمنظمة الجيش السري بوهران في كلمته الشخصيات الأربعة الموجودة على نصب مارينيان مشيدا أولا ب "رفاقنا من داخل فرنسا الذين انضموا في شجاعة وعزم إلى الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية ومن بينهم العقيد باستيان-بلونكار الذي ضحى بحياته[1008]." كما نوه بذكرى "ثلاثة من رفاقه في السجن تم إعدامهم بأمر من الحكومة الفرنسية وهم : پياڤنس، دوفكار وڤيلدر" مبرزا : لقد سقطوا في ساحة الشرف. كنت إلى جانبهم في السجن لأسابيع. أتذكر كيف اتجهوا إلى عمود الإعدام وهم يهتفون : "تحيا فرنسا!".

إن نصب مارينيان يتأرجح إذن ما بين سياق زمني وإرث قديم. ففي الواقع، تعد محفزات جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، كلاسيكية بالنظر إلى مواقفها التقليدية. كذلك نذكر أن نصبا مماثلا لنصب مارينيان قد تمت إقامته من طرف الجمعية نفسها في مقبرة هو-فارني بمدينة پاريينيان، وتم تدشينه في الخامس جويلية 2003، بحضور النائب الأول في بلدية ب پاريينيان جان-مارك پيجول[1009]. وفي مارينيان أعلنت تلك الجمعية عن رغبتها في إقامة نصب من أجل " المعدمين والمحاربين الذين ماتوا لأجل أن تحيا الجزائر الفرنسية[1010]"، وقامت في هذا الشأن بافتتاح اكتتاب بمبلغ 30.000 أورو. وقد برر جان-فرانسوا كولان، مسؤولها الرئيس تلك المبادرة التي كان المخطط لها بما يلي : "كنا جميعا في المقاومة[1011]. لقد تمرد باستيان-تيري وسائر الرفاق ضد ديغول، لأنه خان الدستور بفتحه الطريق أمام انفصال المقاطعات الفرنسية. إن العملاء الديغوليين قاموا وبالتنافس بينهم، بتعذيب رفاقنا. ما زالت فرنسا والى اليوم، تكرم المتخاذلين أمام جبهة التحرير الوطني. أما نحن فنكرم مقاتلينا."لقد كانت النوايا منذ البداية، واضحة ومعروفة وصادف مشروع

ماريبيان رواجا إعلاميا سريعا، حيث أعلن مقال صدر في صحيفة لو فيغارو بتاريخ 6 نوفمبر 2004 ، عن حصول جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، على قطعة أرضية في المقبرة الجديدة بالمدينة، منحت لها من طرف رئيس البلدية دانيال سيمون بيري (المنتخب السابق عن الجبهة الوطنية التي غادرها لينضم إلى برونو غرانغ 1999 قبل أن يلتحق بالاتحاد من أجل الحركة الشعبية). وفي غضون ذلك، جعلت جمعيات محسوبة على اليسار، كالفيدرالية الوطنية لقدماء المحاربين بالجزائر ورابطة حقوق الإنسان، في تعبئة الرأي العام، يساندها في ذلك منتخبون شديدو الاعتراض على المشروع. إنها إذن حرب تحليل الذكريات التي اندلعت باسم كتابة التاريخ هنا في خضم ذلك السياق الملتهب لعام 2005، يخوضها من الجانبين ، فاعلون يتبنون حججا أقل حدة مما يبدو، متى تركنا جانبا بعد القرابة الذي يحمله جان-فيليب ولد عاودية أوجان فرانسوا قافوري، ولكن أبناء قدماء منظمة الجيش السري أيضا هم أقل إحاطة بالأمر[1012].كذلك كانت معركة قانونية حقيقية، تلك التي اندلعت بمجرد إقامة النصب وتدشينه وسط جو مكهرب، في السادس جويلية 2005. فقد رفع المعارضون طعونا أمام القضاء بإلغاء القرار البلدي المؤرخ في 23 جوان وإزالة النصب في أجل أربعة أشهر. في 7 جويلية 2008، أصدرت محكمة مرسيليا الإدارية حكما بتأييد طلباتهم[1013]، الأمر الذي أثار حفيظة جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، وهو ما عبرت عنه في بيان لها : "صدر قرار عن محكمة مرسيليا الإدارية بتاريخ 7 جويلية 2008، يهدد وجود نصب ماريبيان الذي أقيم تكريما **"للمحاربين الذين سقطوا لأجل أن تحيا الجزائر الفرنسية"**. لقد حصل خصمنا " قافوري " من المحكمة الإدارية على ما لم تجبه إليه أحكام المحكمة الجزائية ومحكمة الاستئناف في " آكس-أون-بروفانس". إن قرار محكمة مرسيليا الإدارية، مستندا على اعتبارات

مبهمة للدهشة ،ضرب عرض الحائط بقانون العفو لسنة 1968، الذي وضع حدا في حالة تنفيذه إلى حرمان رجال الدفاع الذاتي والمقاومين في الجزائر الفرنسية من **الحق المقدس** في تخليد ذكراهم. إن هذا القرار يساوي بين مع فرنسيين الذين فقدوا أرضهم وأموالهم وقبورهم، من أن لهم نصب **تذكاري** وأماكن لتخليد **ذكراهم**. إن جمعية الدفاع عن المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، تلوذ بجميع الفرنسيين وسوف تمارس كل حقوقها في الطعن وفي المتابعات القضائية، ضد القرار القضائي "الذي يتجاوز كل وصف[1014]. "

بعد أشهر قلائل، وفي ليلة 18 نوفمبر 2008، وبمبادرة من رئيس بلدية ماريبيان المحسوب على اليمين إريك لو ديسيس، تم تفكيك النصب. في رد فعل جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين من خلال بيان استنكاري اتهامي : " إن هذه العملية التي تمت ليلا وخفية، لا تمثل بالنسبة لنا تعديا على مال خاص فحسب بل وتدنيسا سياسيا. وبالفعل، إن السيد لو ديسيس متخفيا وراء قرار المحكمة الإدارية، الذي هو الطعن فيه بالاستئناف، تجاسر ولأول مرة منذ 1962 ،على التعدي على نصب يتعلق بذكرى الجزائر الفرنسية. لقد اقترف هذا العمل الشائن رغم كل تعهداته إزاء جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، واستخفافا بجزء كبير من ناخبيه. سوف يحفظ التاريخ اسم هذا الشخص الذي سيكون عليه أن يتحمل مسؤوليته عن سلوكه الذي يتعدى الوصف، أمام ضميره ثم أمام المحاكم ". أما عن اقتراح رئيس البلدية بإقامة نصب مخلد لجميع موتى حرب الجزائر، فإن الجمعية ترفضه جملة وتفصيلا : "جميع الموتى ؟ العملاء والفارون والمتخاذلون والفلاقة ؟ ". لقد كانت ردود الفعل على ذلك التفكك متضاربة طبعا. فجمعيات العائدين راحت تتجند بغية فضحه. ونجد من ضمنها نادي دعاة الجزائر الفرنسية، المساند من جهته لحائط المفقودين بباريبيان، والذي صدر رد

فعله منذ 19 نوفمبر 2008، عن طريق رئيسه تباري رولاندو: "لقد
تحطيم نصب ماريبيان. إنه وفضلا عن طابع الفضيحة الذي يعم هذا القرار
والإساءة التي ألحقها بموتانا، هذا الفعل الذي لا يمكن وصفه، فإنها الجريمة
الأولى التي تتجلى فيها إرادة ملموسة لاستئصال كل أثر لذاكرتنا المشتركة.
وهكذا، وبينما تزهر شوارع 19 مارس وأعمال التكريم للمتعاطفين
واللوحات بأسماء مناضلي جبهة التحرير الوطني، فإن فرنسيي الجزائر
يحرمون من أي حق لتكريم موتاهم في كرامة وخشوع. إن نادي دعاة
الجزائر الفرنسية يندد بشدة بهذا القرار الجائر الذي يجرح الجراح ويؤلم
عميقا كافة فرنسيي الجزائر. وهو يقف إلى جانب المدافعين عن النصب
ويدعو أعضاء المجلس الأعلى للعائدين الخمسة والأربعين إلى التخلي عن
تحفظهم والتعبير عن استنكارهم بالاستقالة الجماعية من تلك الهيئة التي
ثبت فشلها الصارخ وأثبتت عدم جدواها الكامل في الدفاع عن مصالح
مواطنينا. ويدعو كافة فرنسيي الجزائر إلى التعبير لدى رئيس بلدية ماريبيان
السيد إريك لو ديسيس، عن تأثرهم وسخطهم جراء ما ينبغي أن يعتبر
تدنيسا حقيقيا[1015].

وفي المقابل لقي تفكيك النصب الشعور بالرضا لدى معارضيه، وفي
مقدمتهم "جان فرانسوا قافوري" الذي أعرب عن رضاه بنجاح دعواه: "
كل ابن وكل بنت وكل أرملة من ضحايا منظمة الجيش السري، سوف
يرى نفسه من خلال المعركة التي خضتها والتي أدت في نهاية المطاف إلى
إزالة نصب، كان يجب أن ينظر إليه منذ البداية على أنه تهديد بإعادة كتابة
التاريخ من خلال الحجارة. وبالفعل كان يرمي عملنا إلى مكافحة تلك
المراجعة الضخمة للتاريخ[1016]. "ومن ناحيته لم يكتف "تجمع باريينيان[1017]"،
بالإعراب عن رضاه، وإنما انتوى الاستناد إلى هذه السابقة: إنه "نصر
أول وسوف يساعد تجمعنا بصورة معتبرة، في نضاله من أجل إزالة نصب
منظمة الجيش السري من مقبرة الشمال [مقبرة هو-فارنيه]. إنه يجري

استخلاص الجثث[1018]، وتوجيهها إلى رئيس بلدية ماريبيان لمطالبته
بنقل النصب من المقبرة إلى مكان خاص[1019]."

لم يستمر الوضع في التطور منذ 2008. فعلى الصعيد القضائي،
أيدت محكمة الاستئناف الإدارية بمرسيليا بتاريخ 23 أفريل 2010،
قرار رفض دعوى جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء،
المعتقلين السياسيين التي كانت ترمي إلى إلغاء قرار محكمة مرسيليا الإدارية
القاضي بتفكيك النصب. كما طلبت الجمعية بإلغاء أمر قاضي الأمور
المستعجلة بمحكمة مرسيليا الإدارية مؤرخ في 22 جويلية 2009، قضى
برفض طلب له،ا كان يرمي إلى الحصول على تعويض لقاء الضرر الذي
لحقها نتيجة إزالة النصب. وحول هذه النقطة حكمت المحكمة على
بلدية ماريبيان بدفع مبلغ ثلاثة آلاف أورو لفائدة جمعية الدفاع عن
المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين (هذه الأخيرة كانت قد
طلبت مبلغ مائة ألف أورو). لقد ارتاح خصوم الجمعية لقرار 23 أفريل،
وعلى الخصوص رابطة حقوق الإنسان لتولون التي رأت فيه "قرارا مهما
ينهما تنظم الأعمال التكريمية لمجرمين سابقين في منظمة الجيش السري أو
يسمح بها في ظرف يسعى فيه النظام السياسي في مجال التذكار إلى تلبية
مطالب لوبي يحن إلى الاستعمار وذي صلة وطيدة باليمين المتطرف[1020]."
أما رد فعل جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين
السياسيين، فهو مختلف تماما. فهي بالنسبة للجانب القضائي، تؤكد على
أن طرق الطعن من الناحية الفعلية لم تستنفد: وعليه فإن طعونا أخرى قد
رفعت وقرارات أخرى في الطريق، خاصة وأن الجمعية قد توصلت منذ
صائفة 2010، إلى حل وسط مع بلدية ماريبيان، حيث تم في شهر جويلية،
التوقيع على اتفاقية بين الطرفين، تقضي بإعادة النصب الذي تم تفكيكه في
نوفمبر 2008، إلى مكانه. وفي 27 أكتوبر الأخير، كانت تلك الاتفاقية محل
نقاش وأحيلت إلى تصويت المجلس البلدي. كانت النتائج بينة: لقد تبنت

الأغلبية البلدية، يساندها المنتخبون المقربون من دانيال سيمون بيري"، هذه الاتفاقية التي لم يصوت ضدها سوى اثنين مع امتناع ثلاثة عن التصويت (المنتخبين الاشتراكيين). وبينما أشاع هذا القرار بداهة السرور لدى الجمعية، فإنه أثار سخط خصوم النصب[1021]، الذين لم يندد فقط، بل وكذلك ب فانسان قوميز، المسؤول الاشتراكي المحلي الذي شدد على انشغاله بتهدئة هذا الوضع المتفجر مذكرا ومستفيدا من مقولة "فرانسوا ميتيران" : "العفو لا يعني النسيان". وبينما انقضى حوالي خمسين عاما على ميلاد منظمة الجيش السري، وإذا كان يجب اعتبار هذه الأخيرة موضوعا تاريخيا، فإنها تبقى محل صراع في الحرب من أجل الذاكرة، حيث لا تزال الحقيقة التاريخية، وبعيدا عن أن تتأثر ب "الإبعاد"، كما اعتقد ذلك دانيال ريفي عام 1992[1022]، لا تزال في قلب الأحداث في فرنسا خلال سنوات 2010.

عوات الافراج

يجب أولا الإشارة إلى عمليات تنظيم الدفاع المضاد للإرهاب بالمغرب التي شارك فيها وب دونار، ريمي كوفور، منظمة الجيش السري: تاريخ حرب فرنسية-فرنسية (منشورات لوجي، 2002) ص 64. إن تطور هذه العمليات الأوروبية المضادة للإرهاب في المغرب معروفة جيدا لدى السلطات السياسية. فقد وجه روجي ويوط زعيم مديرية مراقبة الإقليم تقريرا شاملا لرئيس البرلمان إيدغر فور في بداية 1955. فيليب بيري، روجي ويوط و الحرب من أجل مديرية مراقبة الإقليم (منشورات لاسيتي، 1975) ص 373-369.

2 ريمي كوفور، مرجع سابق، ص 60-59.

3 أنظر شهادة جان كلود بيريز، دم الجزائر: تاريخ خيانة مستدامة (منشورات كاملو و لاجولوز فارد، 1992) ص 123-122.

4 جوزيف أورتيز، معاركي: أوراق السفر 1962-1954 (منشورات لابونسي موديت، 1964) ص 36.

5 روجي فاليفو و ريمي كوفور، المقاومون: من حرب الظل إلى أروقة السلطة 1989-1944 (منشورات فايار، 1989) ص 317.

6 كريستوف نيك، الانبعاث: ميلاد الجمهورية الخامسة: انقلاب عسكري ديمقراطي (فايار، 1998) ص 123.

7 بوب مالوبيي، بازوكا: اعتراف فيليب كاستي. تقديم جان لارتيغو (منشورات فيليبانشي، 1988) ص 37-33.

8 كلود موطون، الثورة المضادة في الجزائر (منشورات نشر الفكر الفرنسي، 1972) ص 75.

9 كلود موطون، مرجع سابق، ص 636. نص هذه الرسالة المفتوحة موجود بكامله في ملحق الكتاب، ص 637-635.

10 فرانسوا ديبرا، حركات اليمين المتطرف في فرنسا بين 1971-1944 (منشورات الرجل الحر، 1978) ص 64، كذلك فيليب بيري، مرجع سابق، ص 371.

11 كلود موطون، مرجع سابق، ص 125 و 128.

12 روﻻن كريستيان هو نائب العرب، جان أورفيلا هو نائب الشرق ومكلف بالثقافة في جزائر لوسيان روسور فكلف بناحية ميرونكاري و «بريستيج فرنسي» التي تم شراؤها من الخاص كلود موطون، مرجع سابق، ص 141–134.

13 مذكور في كلود موطون، مرجع سابق، ص 125.

14 ريمي كوفير، مرجع سابق، ص 64.

15 جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 24.

16 حول موضوع اليوجادية بسيدي بلعباس أنظر شهادة أنطوان سيردان، وداعا للجزائر الفرنسية، جان كوروتشي (منشورات هاربيت، 1997) ص 38–35.

17 دومينيك فينيو، القلب المتمرد، (ليبيل ليتر، 1994) ص 71–70.

18 كلود موطون، مرجع سابق، ص 187.

19 لنذكر بأنه كان زعيم الكوموندو الذي كان يحمي (بوني دو لاشابيل) قاتل (دارلان)

20 مذكور في فيليب بوردريل، الفرصة الأخيرة للجزائر الفرنسية: من الحكومة الاشتراكية إلى عودة ديغول 1958–1956 (ألبان ميشال، 1996) ص 24. يجب الإشارة بأن هذا الكتاب من أجل تأليف هذا الكتاب فإن فيليب بوردريل قد استعمل وثائق موجودة بحوزة روبرت لاكوست.

21 شهادة جان بابتيست بياجي، «يوم 6 فيفري الجزائر العاصمة» في فيليب هينو، الجزائر الإنتاج الأدبي، 1980) ص 169–168.

22 كلود موطون، مرجع سابق، ص 163.

23 كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 144.

24 أنظر الروبورتاج المباشر الذي قام به صحافي أوروب 1. شارل زانيطاتشي (الذي... لا يتكلم عن الطماطم) مذكور بكثرة في دونيس لوفيفر، في مولي: الشر المحبوب (لوبان 1992) ص 185.

25 هناك نقاش بين المؤرخين حول ظروف هذه الاستقالة. إذا ما قيل منذ مدة أنه تم طلبها من طرف في مولي و تم قبولها من طرف كاترو فإن دوني لوفيفر حاول إثبات أن كاترو قد استقال بقرار منه. دونيس لوفيفر، في مولي: الشر المحبوب، مرجع سابق، ص 185.

26 كانت القضية تتعلق بمحاولة جبهة التحرير الوطني الثأر لإرهابيين اثنين تم إعدامهما بالقصبة يوم 19. فيليب بوردريل، مرجع سابق، ص 64.

27 ريمي كوفير، مرجع سابق، ص 58.

28 الجنرال أوساريس، مصالح المخابرات بالجزائر 1957–1955 (بيران، 2001) ص 134–135.

29 نفس المرجع، ص 46–41.

30 من أجل تفاصيل أكثر حول المحاولة أنظر بوب مالوبيي، بازوكان مرجع سابق، ص 48–50. بقيت الأرقام دوما منذ 1956 محل انتقادات. كان عدد القتلى بالنسبة للإدارة هو 10

والجيش لقادة القصبة 70 (نفس المرجع، ص 49) في حين يقدم جاك دولارو الرقم 15 من ...ون والمقال في كتابه منظمة الجيش السري ضد ديغول (فايار، 1981) ص 12. يرفض ...ي كوفير (مرجع سابق، ص 66) هذه الأرقام ويقدم بدله العدد 60 من الموتى. على ...شرف العام فإنه فيما يخص منظمة المقاومة لشمال إفريقيا يجب قراءة تقرير محافظ الشرطة ...د مونداني (8 فيفري 1957). يبدو أنه ما بين 24 ماي 1956 (تم رمي قنبلة يدوية داخل ...سلم مسلم) ويوم 9 نوفمبر 1956 (قنبلة في المطبعة العامة)، أي 17 عملية تحسب عليه.

31 أنظر أوراق بولوط، «الإرهاب الحضري أثناء حرب الجزائر 1962–1954»، في حان ...ذكور في بيرفي، «الإرهاب الحضري، الجيش والعصابات أثناء حرب الجزائر (منشورات المركب، ...شارل جوفري و موريس فايس، الجيش والعصابات أثناء حرب الجزائر 1962–1954»، مرجع سابق، ص 2001) ص 457.

32 في بيرفي، «الإرهاب الحضري أثناء حرب الجزائر 1962–1954»، مرجع سابق، ص 458.

33 جاك دولارو، مرجع سابق، ص 22–21. أنظر أيضا «ملخص القضية» (ص 4) في أوراق ...بولوط، جناح العلوم السياسية، ملف مكافحة الإرهاب.

34 ...ذلك ما نفاه بشدة، في كتاب جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 37.

35 حول المآب القانوني للقضية أنظر: ميري و سيرج بومبرجي، المؤامرات 13 في 13 ماي أو ...تحليص قوليفر (فايار، 1959) ص 104–99، كذلك آلان فانديي، سالان (بيرين، 1990) ص 250–243 و كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 267–225. هرب فيليب كاستي من مستشفى مصطفى بالجزائر العاصمة مستفيدا من فوضى أسبوع المتاريس لكنه وُجد لدى سالان بمدينة مدريد في فيفري 1961. أنظر جان فواندي، 600 يوم رفقة سالان ومنظمة الجيش السري (فايار، 1969) ص 98 ثم في منظمة الجيش السري.

36 ميري و سيرج بومبرجي، المؤامرات 13 في 13 ماي، مرجع سابق، ص 85.

37 جان فيرنيو، ديغول و 13 ماي (بلون، 1965) ص 110.

38 كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 260 و 266.

39 مذكور في فيليب بوردريل، مرجع سابق، ص 99–98.

40 تصريحات نقلها (هيلي دو سان مارك) بالتعاون مع لورون بكاريا، مذكرات: حقوقل الخمر (بيران، 1995) ص 178.

41 حول هذه النقطة أنظر آخر التصريحات الحديثة لبول أوساريس (مرجع سابق، ص 143–178) حول عمليات الاستنطاق التي مارسها على العربي بن مهيدي في فيلا «لي طوريل» ثم إعدامه شنقا في ضيعة معزولة.

42 تمت تصفية هذا الأخير من طرف ماسو. جاك ماسو، الجندي غير المعروف، حوارات مع ألان جيل مينيلا (منشورات مام، 1993) ص 205: «القول بأنه كان بالإمكان الوقوف في وجه عمليات الاعتداء بواسطة إخضاع «أناس عاديين» للتعذيب... فذلك مجرد وهم. أحسن دليل هو أن الجنرال دو بولاردير ضحية النتيجة الذي رفض القيام بالعمليات الاستخبارية قد انخدع كلية. لقد تمكن الفلاقة من التواجد حتى بالقرب من خيمته. كانت لهم عيون

بالقرب من تجهيزاته العسكرية وفي المنطقة التي وضعت تحت تصرفه وكان يتم حرق الوثائق والعمليات أثناء حرب الجزائر، مرجع سابق، ص 519.

43 بول أوساريس، مرجع سابق، ص 84–83.
44 موريس دكون، «الوحدات الإقليمية» في جان شارل جوفري و موريس فالس، المتمرن
45 نفس المرجع، ص 530.
46 روجي تراكي، انقلاب 13 ماي (الروح الجديد، 1962) ص 33.
47 جان فونيون، مرجع سابق، ص 74.
48 موريس دكون، «الوحدات الإقليمية»، مرجع سابق، ص 527–526.
49 بخصوص هذه المنظمة أنظر فيليب بوردريل، الكاغولية (ألبان ميشال، 1992).
50 فريديريك موتي، مؤامرة داخل الجمهورية: استراتيجيات السرية من بولونغي إلى الكانون (لاديكوفيرت، 1998) ص 318.
51 أوليفي دار، الحكومة الجماعية: أسطورة المؤامرة الدائمة (بيرين، 1998) ص 27 و...
38. بخصوص الدكتور مارتان أنظر أيضا بيير بيان، الدكتور مارتان العجيب (فايار، 1993).
52 روجي ستيفان، كل رجل مربوط بالعالم (منشورات الفوس، 1946) ص 213.
53 كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 170–167.
54 نفس المرجع، ص 173–171.
55 نفس المرجع، ص 169.
56 باتريك لوي، تاريخ المتكيين: من التحرير إلى اليوم (منشورات جاك غرانشي، 1994) ص 106.
57 حول هاتين الشخصيتين أنظر على وجه الخصوص كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 184–180.
58 جان فونيون، ديغول و 13 ماي، مرجع سابق، ص 63.
59 كلود موطون، مرجع سابق، ص 174–170.
60 نفس المرجع، ص 187–182.
61 ماري دكون، حركات الاحتجاج المدنية قبل منظمة الجيش السرية: نوفمبر–1954 ديسمبر 1960. مذكرة شهادة الدراسات المعمقة لتاريخ القرن العشرين (معهد الدراسات السياسية، باريس، 1998) ص 53. هناك حركة أخرى بمدينة وهران اسمها «إرادات جزائرية» تم حلها أيضا في 25 جوان 1956.
62 كلود موطون، مرجع سابق، ص 216.
63 نفس المرجع، ص 194–188.
64 نفس المرجع، ص 255.
65 رسالة من إيف جنياك إلى كريستوف نيك مذكورة في: كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 310.

جورنو، أسرار الدولة (منشورات بلون، 1961) ص 187.
كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 319.
هذه الحادثة حان جاك سوريني الذي أنشأ في تلك المرحلة بكلية الطب في مدينة ليون
شبكة الوطنية للطلبة. تم تحضير معسكر بالغابة في منطقة "الفوريز" (ضم حوالي 50 طالبا)
كانت تهدف لاحتلال نقطة إستراتيجية بمدينة ليون.
قبل التوجه لاحتلال نقطة إستراتيجية بمدينة ليون.
فريديريك موتي، مرجع سابق، ص 305–303.
تلخيصه من طرف: كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 322.
جون بيير دو فيلمارست هذه الفرضية حول 13 ماي كمؤامرة لحكم الجماعة في كتاب
بعنوان: المؤامرة 14 ليوم 13 ماي (منشورات مطابع كوتيبونطال، 1960)، أنظر
أوليفي دار، الحكومة الجماعية، مرجع سابق، ص 157.
أنظر مايلي:
أوديل روديل، ماي 1958: ديغول والجمهورية (منشورات بلون، 1988) ص 75.
أوديل روديل، الجزء الأول: التحديد 1962–1958 (منشورات بلون، 1970) ص 19.
مذكرات الأمل، مرجع سابق ص 113 وتقدم أمثلة مهمة لما
مقابلة مع الجنرال بوتي تذكرها أوديل رودال، مرجع سابق ص 113 وتقدم أمثلة مهمة لما
نسميه «لحفة فن المستمعين»: «الإقناع من دون التفوّه بكلمة». أن يضع الشخص الوثيقة
المعنية فوق المكتب. أن يرفض النقاش حولها. أن ينجح في إقناع ضيوفه بحفه»، ص 99.
ميشال دوبري، رسائل الغضب، العدد 2، 29 نوفمبر 1957.
ميشال دوبري، رسائل الغضب، العدد 5، 20 ديسمبر 1957.
أوديل روديل، مرجع سابق، ص 106–105.
أوديل روديل، "13 ماي حسب ما أراه"، في جيليير فيمينو، الرواية
أنظر الرواية التي أوردها ليون ديليك، "13 ماي حسب ما أراه"، في جيليير فيمينو، الرواية
الحقيقية للجمهورية الرابعة: من باردو إلى ديغول (دونويل، 1972) ص 326–325.

2 - اللحظات الخامسة: 13 ماي، الجزائر، ديسمبر 1960

80 جيليير فيمينو، مرجع سابق، ص 332–331.
81 التقى ألان دو سيريجي مع جاك سوستيل بمدينة نيس في 15 مارس 1958 وطلب منه تقديم
ضمانات حول مواقف الجنرال ديغول وذلك ما قام به سوستيل في المراسلة المذكورة. ألان
دو سيريجي، ثورة 13 ماي مع شهادات لم تنشر سابقا للفاعلين الأساسيين (منشورات بلون،
1958) ص 9–6. تمت طباعة هذا الكتاب يوم 25 جوان 1958.
82 نفس المرجع، ص 35–34.
83 ليون ديليك، «13 ماي كما أراه»، مرجع سابق، ص 333.
84 جان فونيو، مرجع سابق، ص 282.
85 نفس المرجع، ص 283.
86 كلود موطون، مرجع سابق، ص 311. نشر هذا البيان بإمضاء الدكتور لوفيفر عام 1958 بالبليدة في مطبع موغان.

87 جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 75–72.
88 نتج هذا النتائج التي توصلت إليها كريستال كرابلي، البوجادية و حرب الجزائر 1954–1962، في مذكرة تخرج «ميتريز» في التاريخ المعاصر بجامعة باريس 10 نانتير، 2002، ص 24، والتي بحثت جيدا في الأسبوعية وأشارت إلى عباب البوجاديين ومساندة المرتدة لديغول في أواخر ماي.
89 هو صاحب كتيب يحمل عنوان المؤامرة 14 ليوم 13 ماي، مرجع سابق.
90 ماري فيفون، حركات الاحتجاج المدنية قبل منظمة الجيش السري: نوفمبر–1954 ديسمبر 1960، مرجع سابق، ص 57–56. والذي يعتمد على تعليمة تحمل تاريخ 22 جانفي 1959 والواردة من الإدارة الفرعية للاستخبارات العامة (SHAT 1H 1110/1).
91 كلود موطون، مرجع سابق، ص 324.
92 نفس المرجع، ص 367.
93 جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 111–110.
94 نفس المرجع، ص 113. أنظر أيضا ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960 (فايار، 1960) ص 112–111.
95 جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 119–118. كان الامتناع قويا في معاقل الجبهة الوطنية الفرنسية مثل باب الواد.
96 نفس المرجع، ص 130.18– ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 26.
97 نفس المرجع، ص 29–28.
98 هذه الزيارة الثانية لأرقو إلى الجزائر العاصمة. أنطوان أرقو، الانحطاط، الغش والمأساة (فايار، 1974) ص 177–176.
99 ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 44.
100 أندري زيلر، حوارات مع جنرال (مطبوعات المدينة، 1974) ص 153.
101 يوجد الخطاب كاملا في كتاب موريس شال، ثورتنا (منشورات المدينة، 1968) ص 119– 142 وكذا الهوامش 134 إلى 142.
102 من أجل فهم هذه القضية الغامضة يمكن الرجوع إلى التوضيح المؤثق والدقيق لصاحبه إيريك ديهاميل، فرانسوا ميتران: وحدة رجل (فلاماريون، 1998) ص 200–191.
103 ريمي كوفير، مرجع سابق، ص 107.
104 أنطوان أرقو، مرجع سابق، ص 198.
105 مذكور في ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 34.
106 نفس المرجع، ص 132، البيان منشور كاملا.
107 الجملة لجوزيف أورتيز، مرجع سبق، ص 141.

108 مذكور في أنطوان أرقو، مرجع سابق، ص 202.
109 حول ما جاء في ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 122.
110 أنظر التصريحات التي جاء بها الآن بابهريت في هذا كان ديغول، الجزء الأول (منشورات فرانسوا ماسبيرو، 1994) ص 52.
111 جلسة تقديم شهادته في محاكمة قضية المتاريس قدم مارك لوريول تفاصيل نقاشه الذي دام 40 دقيقة مع ديغول ومنه جاء هذا المقطع. الآن دوسيريتي، محاكمة (منشورات المائدة المستديرة، 1961) ص 168–167.
112 حول هذه النقطة أنظر سيلفي ثيبو، عدالة غريبة: القضاة أثناء حرب الجزائر (لاديكوفيرت) ص 208–207.
113 أنطوان أرقو، مرجع سابق، ص 206.
114 نفس المرجع، ص 206.
115 نفس المرجع، ص 207.
116 نفس المرجع، ص 208. أنظر أيضا شهادة ماسو خلال محاكمة قضية المتاريس: «فعلوا ما شئتم. سألغي مكالمتي الهاتفية التي كانت البارحة مساء وأتركك حرا». الآن دوسيريتي، محاكمة، مرجع سابق، ص 116.
117 ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 168–167.
118 في النهاية أشرف على هذه المذكرة مجموعة من نواب الجزائر لكن حينما رأى بول دولوفري هذا النص نجح في يوم 23 في إقناع كل النواب ما عدا لاقابارد بعدم نشره.
119 هذا المنشور موجود في كتاب ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 198.
120 نص الخطاب موجود في نفس المرجع، ص 200.
121 حول هذا اللقاء أنظر الشهادات المتطابقة لموريس شال، مرجع سابق، ص 157–156 كذلك جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 168–167 و كذلك النقيب فيليبي (الآن دوسيريتي، محاكمة، مرجع سابق، ص 251–250).
122 شهادة الكولونيل دوبروص في محاكمة قضية المتاريس. الآن دوسيريتي، محاكمة، مرجع سابق، ص 202.
123 ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 244–243.
124 شهادة بروازا في محاكمة قضية المتاريس. الآن دوسيريتي، محاكمة، مرجع سابق، ص 245.
125 موريس شال، مرجع سابق، ص 157.
126 نص الخطاب كاملا في ميري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 243–243.

127 نفس المرجع، ص 253-252.
128 بخصوص هذه النقطة أنظر خاصة إدوار لينش «الخطة دوبري وتشكل سياسة زراعية جديدة في سيرج بيرنستين و بيير ميلزا و جان فرانسوا سيريبيلي (مدراء)، ميشال دوبري وزير أول 1962-1959 (المنشورات الجامعية الفرنسية، 2005) ص 353-345.
129 ميشال دوبري، الحكم، مذكرات، الجزء 3، 1962-1958 (ألبان ميشال، 1988) ص 235.
130 من أجل تقرير مرسوم لاجتماع الوزراء أنظر كلود بابيان الملف السري للجزائر (منشورات الكتاب المعاصر، 1961) ص 352-351.
131 موبي و سيرج بروميبرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 264.
132 شانطال موريل، «دوبري و الجزائر: أي جزائر فرنسية؟» في سيرج بيرنستين و بيير ميلزا و جان فرانسوا سيريبيلي (مدراء)، ميشال دوبري وزير أول 1962-1959، مرجع سابق، ص 458.
133 ميشال دوبري، مرجع سابق، ص 236.
134 ألطوان أرقو، مرجع سابق، ص 214-213.
135 موبي و سيرج بروميبرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 287.
136 يوجد هذا الخطاب كاملا في ملحق بكتاب روزلين شينو، بول دولوفري او حماس الفعل. حوارات (منشورات سوي، 1994) ص 387-
137 كل الجمل الموجودة للاستشهاد منقولة منه.
138 مذكور في موبي و سيرج بروميبرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 371.
139 نفس المرجع، ص 385.
140 نص الخطاب كاملا في موبي و سيرج بروميبرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف.شوفيل، متاريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 395-390.
141 جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 244.
142 جان كلود بيرو، مرجع سابق، ص 195-194.

143 3-من فشل جبهة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري

144 جان موران، ديغول والجزائر: شهادتي 1962-1960 (ألبان ميشال، 1999) ص 47.
في أواسط ديسمبر، أشارت صحيفة صدى وهران بنبرة أكثر تفاؤلية إلى 600000 عضو.
هيلبت، منظمة الجيش السري: دراسة في منظمة سرية (منشورات جان كوروتشي، 1997) ص 35.

...ان و تفعيله راجع جان فرانسوا سيريبيلي، «حرب الجزائر، حرب العراقيين ؟» في ...و جان فرانسوا سيريبيلي (مدراء)، حرب الجزائر والمثقفون الفرنسيون (كوميليكس، ...
...1991) ص 295-290.
...ي، مرجع سابق، ص 345.
...ة جان فراندي، مرجع سابق، ص 28 و ما بعدها.
...مرجع سابق، ص 114.
...هذه النقطة راجع الكتاب المفصل للصحفيين بيير ديماري و كريستيان بلوم، الهدف ...ول (روبير لافون، 1973) ص 47-46 و 58-56. يسرد الكتاب محاولات الأحد ...ضد شخص رئيس الجمهورية.
...مرجع، ص 53-49.
...مرجع، ص 46.
...ها بصفة خاصة حالة دانيال سوسكا، المسؤولة المؤطرة لهم. تنحدر من وسط متعلم و ...من فرانجارول، مناضلة منذ سن 16 في حركة الأمة الفتية بمدينة مونبوليي أين كانت تقيم. ...صبحت عضوا في FEN عند نشأته. رجعت بعد ذلك لدراسة الصيدلة في الجزائر في ماي 1960 (و لو أنها لم تكن جدية فيها).
...رجع إلى مرد بيير سيرجان، جلدي على ذوابة أفكاري (الطاولة المستديرة، 1967) ص 225-211.
...سة لأيام 11 و 12 ستابع أليستير هورن، تاريخ الثورة الجزائرية (ألبان ميشال، 1987) ص 448-446.
...ريي كوفرو، مرجع سابق، ص 119.
...في بيرفي، من أجل تاريخ لحرب الجزائر (بيكار، 2002) ص 193. ( ). إذا ما أضفنا أرقام ضحايا وهران و مدنا أخرى سيصل الرقم إلى 120 ضحية بحسب الأرقام الرسمية الفرنسية. جيلبير مينيي، تاريخ داخلي لجبهة التحرير الوطني 1962-1954 (فايار) ص 466.
157 فرحات عباس، تشريح حرب: البزوغ (الإخوة فارنير، 1980) ص 297.
158 مولود فرعون، يوميات 1962-1955 (سوي، 1962) ص 308.
159 أليستير هورن، مرجع سابق، ص 449.
160 ألان لانصلو، الانتخابات في ظل الجمهورية الخامسة (المطبوعات الجامعية الفرنسية، 1983) ص 26.
160 جوزيف أورتيز، المصدر السابق، ص 269.
161 انظر شهادة فراندي عن العرض الحماسي الذي قدمه له سوزيني يوم 11 فيفري 1961 (جان فراندي، المصدر السابق، ص 97).
162 جان جاك سوزيني، «تاريخ منظمة الجيش السري» (بالفرنسية)، منشورات لا تايل روند 1963، ص 16.

163 جوزيف أورتيز، المصدر السابق، ص 272. أورتيز رفض استخلافه في «الدائرة السياسية».
164 جان فراندي، المصدر السابق، ص 102.
165 ريمي كوفير، المصدر السابق، ص 133.
166 أنطوان أرقو، المصدر السابق، ص 231.
167 نفس المصدر، ص 232.
168 موريس شال، المصدر السابق، ص 176.
169 جان فراندي، المصدر السابق، ص 115–116.
170 ورد في كتاب «الجزائر، الانقلاب»، لموريس فايس، منشورات 1983 ،Complexe، ص 15.
171 لمزيد من التفاصيل عن محاولات الالتحاق الفاشلة، المصدر، ص 20–24.
172 2 من 84، الانقلاب وانعكاساته.
173 جان فراندي، المصدر السابق، ص 124.
174 رسالة بيار مسمير المؤرخة في 23 أفريل 1961 (2 من 84، الانقلاب وانعكاساته).
175 الكلمة وردت في كتاب موريس فايس، المصدر السابق، ص 170.
176 جان جاك سوزيني، «تاريخ منظمة الجيش السري» (بالفرنسية)، المصدر السابق، ذكر بأنه سأل الجنرال إن كان يوافق إعدامه، فرد عليه هذا الأخير بالإيجاب، وهو يضيف: «لن يسامحني عنها ديغول أبدا.»
177 رسالة إدمون ميشلي إلى النائب العام لدى المحكمة العسكرية العليا، مؤرخة في 30 ماي 1961 (2 من 84، الانقلاب وانعكاساته).
178 أندري زيلر، المصدر السابق، ص 261.
179 وردت في كتاب لوران بكاريا، «هيلي دو سان مارك»، منشورات بيران، 1988، ص 229.
180 سئل موريس شال عن علاقاته مع سوزيني خلال التحقيق معه، وكان جوابه: «استطيع فقط أن أقول بأني رأيت هذا الرجل مرة واحدة. طلب مقابلتي واستقبلته ظهر يوم 25 أفريل. بقي معي طيلة السهرة، أو لنقل طيلة جزء من السهرة (...) ذهبت إلى الندوية العامة في يوم 25 مساء لتهدئة الناس المحتشدة ولقد ساعدني سوزيني في ذلك» (محضر الاستجواب مؤرخ في 15 ماي 1961، ص 5، 2 من 84، الانقلاب وانعكاساته).
181 موريس فايس، المصدر السابق، ص 118.
182 أندري زيلر، المصدر السابق، ص 266–269.
183 لوران بكاريا، المصدر السابق، ص 230 وما يليها.

...ضمن منظمة الجيش السري

...جوهو في كتابه «ما لم أقله»، منشورات فايار، 1977، ص 230. بيّن خريطة ...حلات التي قام بها رفقة سالان.
...جوهو في كتابه «بلادي الضائعة. من بوسفر إلى تول»، منشورات فايار، 1969، ص ...212.
...الإشارة أيضا إلى أن مارتل نزع ختم الرسالة بواسطة البخار (إدمون جوهو المصدر ...ابق، ص 219).
...نفس المصدر، ص 239.
...جوهو في كتابه «ما لم أقله» المصدر السابق، ص 226.
...جوهو، «جلدي على حد أفكاري». ج2: «المعركة»، منشورات لاتابل روند، ...بار سوجان، 31–32.
1961، ص 31–32.
...من كتاب آلان سوريني، «محاكمة»، المصدر السابق، ص 29.
...لا عن ريمي كوفير، المصدر السابق، ص 38–39.
...من كتاب آلان سوريني، المصدر السابق، ص 56.
...السر الكاملة الخاصة بروجي داقيلدر في كتاب فانسان فيبار: «كومندوس دلتا»، منشورات ...جان كورتشي، 2000، ص 34–35، وفي «جريدة جمعية «أصدقاء راؤول سالان»، ...الفصل الأول 2005، العدد 4، السلسلة الثانية، ص 8–9.
...شهادة روجي بانكان في كتاب ريمي كوفير، المصدر السابق، ص 154.
...ورد في كتاب «حرب الجزائر، نشأة ودوامة مأساة»، منشورات بيفمالبون، 1984، ص 338.
...شهادة جاك سوزيني عن فانسان فيبار، المصدر السابق، ص 33.
...كلود تان، «لكن إبليس معنا»، منشورات 1968 ،La Table ronde، ص 168.
...نفس المصدر، ص 170.
...نفس المصدر، ص 171.
...أرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 75.
...للإطلاع على البقية، انظر أرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 60–61.
...من 83، 26 أفريل 1962.
...تابع هنا شهادة كلود ميشلتي، «منظمة الجيش السري وحرب المدن بوهران في 1961–1962»، منشورات جان كورتوتشي، 2002، ص21 وما يليها.
...هو واحد من المدنيين السبعة عشر الذين حاكمتهم المحكمة العسكرية لمحاولة الحركة الانقلابية ...أرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 62، الهامش 2).
...علما بأن مرسى الكبير ملحقة بوهران.

5. المقال، أين؟ كيف ولأي أهداف؟

207 نقلا عن جان جاك سوزيني في كتابه «تاريخ منظمة الجيش السري»، المصدر السابق، ص 74 وما يليها، وعن بيار ميرجان في «جلدي على حد أفكاري». ج2: المعركة»، المصدر السابق، ص 41–44.

208 جان جاك سوزيني، المصدر السابق، ص 75.

209 جان فرانسوا، المصدر السابق، ص 139، ذكر أنه، وكما أشرّ له جان جاك سوزيني، «لم يتحدث عن «مشاكل في الاتصال» ليبور غيابه.

210 جان جاك سوزيني، المصدر السابق، ص 81.

211 أرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 267، يعتبره «حرسا حقيقيا لسوزيني».

212 حسب جان جاك سوزيني، المصدر السابق، ص 78. الجبهة الوطنية، خارج مدينة الجزائر، هو منتشرة لاسيما في وهران، حيث يشير كلود ميشلتي (المصدر السابق، ص 46) ساخرا إلى «تقاعدها».

213 من 84، ملف الوقيات.

214 من 84، ملف الوقيات.

215 منشور ورد في كتاب ماري تيريز لونسلو: «منظمة الجيش السري». مركز دراسات الحياة السياسية الفرنسية، سلسلة «وثائق»، العدد 2، جوان 1963، ج2، ص 11.

216 أوراق جان جاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة مأخوذة من التقرير الموقوع إلى بريجيت (زنارا)، فرانسواز (فودار)، مكتب الاستعلامات والعمليات، بايت، دانا (دافيلدر).

217 بعد أسابيع قليلة، وردت في تقرير استعلاماتي مؤرخ في أول جويلية، استنادا إلى مصدر استخبارات الجيش، معلومات جديدة: «إحصاءات معقل الدويرة: لم يعد فيه إلى 28 جوان سوى مناضلين مرين ينتظران الرحيل، بعدما أقام فيه 18 جنديا من اللفيف التابع للواء الأول للمظليين (أوراق جان جاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.)

218 العبارة التي استعملتها منظمة الجيش السري، وردت في منشور صدر يوم 7 مارس 1961 بالجزائر، ويحمل توقيع الجبهة الوطنية الفرنسية وشبكة «فرنسا البعث» (ماري تيرز لونسلو، المصدر السابق، ص 1).

219 ماري تيرز لونسلو، المصدر السابق، ج1، ص 21، أحصت 28 انفجارا، 25 منها في الجزائر، و10 في وهران.

220 لا تملك أي معلومات دقيقة في وثائق الأرشيف التي إطلعنا عليها. وبالتالي، تبقى مسألة الشخص الذي أعطى الأوامر مطروحة. جورج فلوري (التاريخ السري لمنظمة الجيش السري، منشورات فرانسي، 2002، ص 350) ينسبها لكنال.

221 أوراق جان جاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. رسالة من قولف (فاردي) إلى «زيف راف» وفرانسواز (فودار).

... رسالة إلى زيف راف، قولف بابا (بيريز)، جانيت (سوزيني)، روميو، هوتيل ...

... رسالة من قولف إلى زيف راف، روميو، جانيت وأنا.

... في إشارة إلى إضراب في بومباله المؤرخة في 15 جوان 1961 («600 يوم مع سالان، المصدر ... ص 148) إلى أن «مارتل هو من تلقى رسائل الجنرال وفتحها، ولم يخف عليه أنه لن ... سوى تلك التي يراها مفيدة.»

... رسالة ذكرها وعلق عليها فراندي، المصدر السابق، ص 149–150، نقلا عن ج. ... المصدر السابق، ص 134–136، استنادا إلى أوراق سوزيني التي تحتوي على ...

... الكامل: سوزيني، المصدر السابق، ص 136.

... ج. سوزيني، المصدر السابق، نجد «الرغبة الجماعية» لانضمام ... عقد جلسة عمل عقدت بتاريخ 20 جوان 1961، يعتبره «حرسا حقيقيا لسوزيني».

... (جان فارد) إلى المنظمة، والجميع يتساءلون لماذا لم يلتحق بعد بمنظمة الجيش السري ... سيلتحق به.

... جان جاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

... الإشارة إليها أنها مأخوذة من رسالة بعثها فاردي بتاريخ 22 جوان إلى فودار (نفس ...

... المصدر). رسالة من قولف إلى فرانسواز مؤرخة في 6 جويلية 1961، شخصية.

... نفس المصدر. رسالة من فاردي إلى روميو وسيمون (الصحفي أندري سيفان)، مؤرخة في 2 جويلية 1961.

... نفس المصدر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

... نفس المصدر. الكلمة المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

... نفس المصدر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

... نفس المصدر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

... رسالة جماعية مؤرخة في 11 جويلية من قولف إلى كلود، فلور، جانيت، بابا، روميو، نفس المصدر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

... رسالة جماعية مؤرخة في 8 جويلية من هوتيل إلى فرانسواز، قولف، جانيت، بابا، روميو. نفس المصدر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

... الأقوال مأخوذة من التقرير المذكور آنفا. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

... رسالة جماعية مؤرخة في 6 جويلية من هوتيل (جان فارد) إلى قولف، جانيت، بابا، روميو وفرانسواز. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

... ليف كوربار، في كتابه «حرب الجزائر»، طبعة جديدة، منشورات روبرت لافون، 1990، يتحدث عن «شخصية مبهمة لا ينطبق عليها أي تحليل تبسيطي» (ص 898)، كان زملاؤه في اللواء الأول المظليين يصفونه بالإنسان «غير المتلاعب» مركزا على شجاعته «التي تحدى كل حدود (...) ويتحدى الموت» (ص 897–898).

241 شهادات نقلها الكسندر هاربسون في *Challenging de Gaulle. The OAS and Counterrevolution in Algeria* (بالانكليزية)، منشورات برايجر، 1989، ص 58.
242 جان جاك سوزيني، المصدر السابق، ص 155 و160.
243 بيار سيرجان، «جلدي على حد أفكاري». ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 39.
244 من كلود (فودار) إلى فولف، 17 جويلية 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
245 من كلود (فودار) إلى فولف، 18 جويلية، المصدر السابق.

6. الغاية من توسيع دائرة المعركة وبسط النفوذ

246 كلود ميشلتي، المصدر السابق، ص 27.
247 المصدر نفسه، ص 28.
248 رسالة جماعية من هوتيل إلى فولف، فرانسواز، جانيت، بابا، وروميو. نفس المصدر. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
249 نذكر أن هذه التسمية العاصمية، وكما أشار إليه كلود ميشلتي (المصدر السابق، ص 24)، لم تكن مستعملة في وهران، حيث كانت المصطلحات العسكرية الأولى (المكتب الأول، المكتب الثاني، إلخ..) لا تزال هي المتداولة.
250 رسالة جماعية من كلود إلى فولف، فلور، بابا، وروميو وجانيت. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في الوثيقة.
251 «حراس العلم» هي منظمة يديرها قارد.
252 رسالة من كلود إلى فولف، فلور، جانيت، بابا، وروميو. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في الوثيقة.
253 جان فراندي، المصدر السابق، ص 159–160.
254 نفس المصدر، ص 161.
255 من جانين إلى فلور، مع إبلاغ كل من في (فارفي)، كلود، بولين (بوريز)، رسالة مؤرخة في 23 جويلية 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
256 بيار سيرجان، «جلدي على قوهة أفكاري». ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 35–39.
257 نفس المصدر، ص 46–44.
258 نفس المصدر، ص 49–48.
259 نفس المصدر، ص 58.
260 باتريك لويس، «تاريخ الملكيين. من التحرير إلى اليوم»، منشورات جاك فرانشي، 1994، ص 56.
261 جان بول فوتي، «التجديد الوطني. حركة ملكية في عهد الجمهورية الخامسة»، منشورات «سيلامس»، 2002، ص 47.
262 بيار سيرجان، «جلدي على حد أفكاري». ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 72.

حول ملازم ثانية"، صدر عام 1960 لدى منشورات "La Table ronde".
هذه النقاط وعموما حول مجلة L'Esprit public ماي - جوان 1961، انظر
L'Esprit public، باريس، 1984، ص 29–33. ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 77.
سيرجان، «جلدي على قوهة أفكاري». ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 299–300.
من أرفو، المصدر السابق، ص 300)، و4 صفحات عند سيرجان،
أرفو تحت بضعة أسطر عند أرفو (نفس المصدر، ص 300)، و4 صفحات عند سيرجان،
«جلدي على حد أفكاري». ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 77–80.
«جلدي على حد أفكاري»، ص 100.
دي ديرولاد، المصدر السابق، ص 100.
من الأخير الذي أفرد له عدة صفحات في كتابه «منظمة الجيش السري ضد ديغول»، المصدر
السابق، المهمة «تعاطفا أكيدا بشجاعته ونزاهته» (ص 74).
سيرجان، «جلدي على قوهة أفكاري». ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 82.
نقلا عن آرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 102.
رسالة من فولف إلى فرانسواز، مؤرخة في 6 جويلية 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة
الجيش السري الجزائر.
رسالة من فولف إلى فرانسواز، روميو، هوتيل، جانيت، سيمون، ماريانات. أوراق سوزيني،
أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

الفصل الثالث: مرحلة الصعود: أوت – نوفمبر 1961

281 من في إلى كلود، فلور جانين، نسخة إلى سولاي وكومبانيون. مؤرخة في 1961/08/6.
أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
282 «تعليمة شخصية من سولاي إلى في»، 1961/08/9، نفس المصدر.
283 «فلاش العدد 21»، 27 أكتوبر 1961، نفس المصدر.
284 ريمي كوفير، المصدر السابق، ص 181.

7. منظمة الجيش السري بالجزائر ملامح إنتشارها:

285 1961/08/2. من كلود إلى في، فلور، بولين، جانين. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الأقوال التالية مأخوذة منها.
286 من بوصوف إلى كريم، خيدر، بن طوبال وبومنجل، 1961/10/19، نفس المصدر.
287 نجد عينة من هذه البلاغة في الملحقات المنشورة في كتاب كلود موتون، «الثورة المضادة المزعومة في الجزائر»، المصدر السابق، ص 620 وما يليها.
288 من في إلى سولاي، 1961/08/5. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
289 مكتب الاستعلامات والعمليات /المنطقة ZA1، إلى في، فلور، كلود، جانين. 1961/08/10. نفس المصدر.
290 من في إلى سولاي، نفس المصدر.

291 13 (بوبر) إلى 11 (قاردي)، 11 B (فودار)، 12 (قارد)، 14 (سوزيني)، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

292 من بوصوف إلى كريم، خيدر، بن طوبال وبومنجل، 1961/10/19، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

293 رسالة من فلور إلى في ، كلود، بولين، جانين. نسخة إلى لبرات (ميشال لوروي). نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

294 من 15 R (قاردي) إلى 15 B (فودار)، 16 R (قارد)، 17 R (بوبر)، 19 R (سوزيني)، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

295 من بولين إلى في ، كلود، فلور، جانين، 1961/08/13، نفس المصدر.

296 بخصوص بعض الوثائق، تبين أنها لم تنقل إلا جزئيا فقط.

297 OROX 44 إلى كل القطاعات والأقسام. نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

298 PUC/X144 إلى كريم، خيدر، بوصوف، بومنجل، 13 أكتوبر 1961، نفس المصدر.

299 من 15 B إلى 17 R، 16 R، و 19R ، في 1961/10/30، نفس المصدر.

300 من كلود إلى في، نسخة إلى فلور، بولين، جانين، في 1961/08/14، نفس المصدر.

301 BCR، في 1961/08/15، في، نسخة إلى جانين، بولين، فلور، نفس المصدر.

302 من سولاي إلى في، في 1961/08/12، نفس المصدر. نوعية المعلومات التي بحوزة جهاز التحرير الوكني عن منظمة الجيش السري، أكد عليها بيار لومارشان، «بربوز الجنرال»، باريس، 2005، ص 113، الذي يروي كيف استقى عناصر البربوز معلومات عن الجيش السري عبر هذه القناة.

303 جان موران، المصدر السابق، ص 254.

304 معروضة في رسالة فلور إلى رامبو، في ، كلود، فولين، جانين، ليزات، شارل، في 1961/08/12. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

305 مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 إلى فلور، كلود، جانين، ميترو، في 1961/08/10، نفس المصدر.

306 نشرة المعلومات الجماعية، في 1961/10/20، نفس المصدر.

307 من كلود إلى في، نسخة إلى فلور، بولين، جانين، في 1961/08/14، نفس المصدر.

308 رسالة جماعية من 11 B إلى 12، 13، 14، في 1961/10/19، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

309 مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 بولين إلى في، كلود، فلور، جانين، في 1961/08/13، نفس المصدر.

310 رسالة من 15 B إلى 19 R، 17 R، 16 R، 15 R، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

311 رسالة من 16 B إلى 19 R، 17 R، 15 R، و CAB ، في 1961/08/13. نفس المصدر.

312 رسالة من 16 B إلى 17 R و 19 R، في 1961/08/23. نفس المصدر.

313 هذا الأخير اجهز عليه رجل مسلم يوم 5 أوت في مستشفى مصطفى (جورج فلوري، تاريخ السري لمنظمة الجيش السري، المصدر السابق، ص 391).

314 مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 بولين إلى في، كلود، فلور، جانين، في 1961/08/10. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

315 مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 بولين إلى في، كلود، فلور، جانين، في 1961/08/13. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

316 نشرات مقتطفات من هذه الخطاب في رسالة مؤرخة في 1961/08/3 من في إلى كلود، فلور، جانين، بولين. نسخة إلى فرناند (فراندي)، سولاي وكومبانيون. نفس المصدر.

317 رسالة مؤرخة في 1961/08/3 من في إلى كلود، فلور، جانين، بولين. نسخة إلى فرناند أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

318 مكتب الاستعلامات والعمليات، المنطقة ZA1 إلى في، كلود، جانين، في 1961/08/01. نفس المصدر.

319 رسالة مؤرخة في 1961/08/3 من في إلى كلود، فلور، جانين، بولين. نسخة إلى فرناند (فراندي)، سولاي وكومبانيون. نفس المصدر.

320 رسالة من في إلى سولاي وكومبانيون، 6 أوت 1961. نفس المصدر.

321 رسالة من في إلى جانين، 1 أوت 1961. نسخة إلى كلود، نفس المصدر.

322 نقلا عن جورج فلوري، المصدر السابق، ص 391.

323 رسالة من في إلى سولاي وكومبانيون، 6 أوت 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

324 جان موران، المصدر السابق، ص 225.

325 رسالة من في إلى كلود، جانين، 11 أوت 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

326 رسالة من في إلى كلود، جانين، 11 أوت 1961. نفس المصدر.

327 «تعليمة شخصية من سولاي إلى في»، 1961/08/9، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

328 رسالة من سولاي إلى في 12 أوت 1961. نفس المصدر.

329 رسالة من في إلى سولاي، نسخة إلى كلود، جانين، بولين، فلور، 14 أوت 1961. نفس المصدر.

330 من 15 B إلى 31 ،19/R ،1961/10، نفس المصدر.

331 من B 16 إلى R 19، 29/10/1961، نفس المصدر.
332 برنامج إذاعي «Radio-France OAS»، 28/10/1961، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.
333 جان موران، المصدر السابق، ص 225.
334 من B 15 إلى R 19، نسخة B 15، 29/10/1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
335 المديرية العامة للشؤون السياسية والإعلامية، نسخة عن الملخص الأسبوعي، من 9 إلى 16 أكتوبر 1961، نفس المصدر.
336 من R 16 إلى R 17، B 15، R 15، R 19، في 28/10/1961، نفس المصدر.
337 وهذا ما يؤكده روجي فوتر، وكان آنذاك رئيس الشركة الوطنية SN-REPAL، «حديث مع روجي فوتر، موظف سامي في قطاع المالية. ريغولي، الجزائر. ريغولي، 1937-1958»، نص من تقديم وتعليق ناتالي كاري دو مالبرغ، اللجنة من أجل تاريخ فرنسا الاقتصادي والمالي، 1997، ص 307.
338 وكالة الأنباء الفرنسية، من 149 إلى R 19، R 16، B 15، R 15، في 28/10/1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
339 مذكرة من إمضاء الكولونيل بينو، قائد SPDN. من R 15 إلى R 17، B 15، R 16، R 17، B 19، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.
340 من R 15 إلى RAB. نسخة إلى R 19، R 17، B 15، R 16، في 23/10/1961، نفس المصدر.
341 «مذكرة إعلامية»، في 23/10/1961، نفس المصدر.
342 من R 16 إلى R 19، R 17، B 15، R 15، في 23/10/1961، نفس المصدر.
343 جان موران، المصدر السابق، ص 226.
344 من R 17 إلى R 19، R 17، B 15، R 15، في 30/10/1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
345 مكتب الاستعلامات والعمليات X 144 إلى كريم، خيدر، بوصوف، بومنجل، 11 أكتوبر 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
346 من R 15 إلى R 19، R 17، R 16، B 15، في 25/10/1961، نفس المصدر.
347 تشير أيضا إلى أن لوران شوارتز كتب مقالة في جريدة «لوموند» بتاريخ 26 أكتوبر 1961، ذكر فيها أن «الفاصلين تعرضوا هم أيضا للتعذيب»، وبعدها بقضعة أشهر (ماي 1962) نشرت مجلة «إسبري» ملفا في الموضوع، أرسله راؤول جيراردي (سيلفي تيبولت، «عدالة غريبة»، المصدر السابق، ص 294).
348 «حقائق عن قضية سالامي»، مذكرة مؤرخة في 6 أكتوبر 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
349 من كاتب إلى بوصوف، 10/10/1961، نفس المصدر.

1958 رئيسا للغرفة الجنائية لمجلس الاستئناف. تعرف على الجنرال [illegible] و«التعذيب والجيش إبان حرب الجزائر، 1954-1962»، منشورات [illegible]، 2011، ص 361.
[illegible] إلى RAB. نسخة إلى R 19، R 17، R 16، R 15، B 15، في 25/10/1961. أوراق [illegible] أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
[illegible] مسئولة في ملحق (رقم 10) من كتاب جان فراندي، المصدر السابق، ص 298-299.
[illegible] إلى R 16 إلى R 19، R 15، في 28/10/1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
[illegible] التفاصيل حول هذه القضية، كلود ميشلتي، «إنقاذ الشرف»، المصدر السابق، ص 62-65.
[illegible] سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
[illegible] إلى B 15 إلى R 21، R 19، R 17، R 16، R 15/10/1961، نفس المصدر.
[illegible] من كاتب إلى بوصوف، 10/10/1961، نفس المصدر.
[illegible] من R 15 إلى R 17، R 16، B 15، في 29/10/1961، نفس المصدر.
[illegible] محضر اجتماع لجنة الوفاق والعمل لقدماء المحاربين، ضحايا الحرب وإطارات الاحتياط، الجزائر الصحراء، المنعقد يوم 18 أكتوبر 1961، المصدر السابق.

[illegible] أو تكامل ملحقات الجيش السري الأخرى

361 08/2/1961. من كلود إلى في، فلور، جانين، بولين. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.
362 08/7/1961. من فلور إلى في، كلود، جانين، بولين. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.
363 من فلور إلى جول، 12 أوت 1961. نسخة إلى في، كلود، بولين، جانين. نفس المصدر. 7/08/1961. من فلور إلى في، كلود، جانين، بولين. نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي. تشير المراسلة إلى أن نسخة الرسالة مرفق بها، لكننا لم نحصل عليها. غير أننا عثرنا على مذكرة صادرة عن «المنوبة المركزية» موجهة للمناطق 5 و2 و4 مؤرخة في أوت 1961.
364 أشار آرفو (في كتابه «الاحتفاظ...»، المصدر السابق، ص 302) إلى أنه عاود الاتصال بسالان في أوائل شهر أوت: «منذ البداية، كما عللتهن حول كيفية تنظيم القيادة وتوزيعها».
365 كلود كيشلتي، المصدر السابق، ص 38.
366 من بوصوف إلى كريم، خيدر، بن طوبال وبومنجل، 19/10/1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

367 رسالة خطية مؤرخة في 1961/10/30، نفس المصدر.
368 من سلاّن إلى فاردي، 1961/08/9، نفس المصدر.
369 من R 16 إلى R 19، R 17، R 15، في 1961/10/27، نفس المصدر.
370 من مسؤول العمل السيكولوجي والدعائي إلى مدير «برود فارم»، 1961/10/24، نفس المصدر.
371 وهو أيضا Y 07.
372 من R 15 إلى R 19، R 17، R 16، B 15، في 1961/10/30، نفس المصدر.
373 «تعليمة شخصية من سولاي إلى في»، 1961/08/9، نفس المصدر.
374 نسخة محفوظة في أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
375 من بوصوف إلى كريم، خيدر، بن طوبال وبومنجل وفرحات، 1961/10/8، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.
376 من R 16 إلى R 19، R 17، R 15، في 1961/10/26، نفس المصدر.
377 من B 15 إلى R 15 (فاردي)، R 20، R 19، R 17، R 16، 1961/10/R، نفس المصدر.
378 من بوصوف إلى كريم، خيدر، بن طوبال وبومنجل، 1961/10/21، نفس المصدر.
379 من B 11 إلى 11، 12، 13، 14، في 1961/10/19، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.
380 آرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 122.
381 مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 إلى في، كلود، جانين، في 1961/08/10. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
382 رسالة 1961/08/4 من طلود إلى في، فلور، لولين، جانين، نفس المصدر. ويحذر التذكير بالصورة التي رسمها جيلبار مينيي عن شخصية عبان رمضان (التاريخي الداخلي لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 13): «يمتاز بشخصية صارمة وثابتة (...) ويفكر من وقدرة على التنظيم لا نظير لها»، وبتعبير آخر شبيه فودار...
383 من في إلى كلود، فلور، بولين، وبالأخص جانين، 1961/08/8. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
384 من في إلى جانين. نسخة إلى كلود، 1961/08/10. نفس المصدر.
385 «تعليمة شخصية من سولاي إلى في»، 1961/08/9، نفس المصدر.
386 من بولين في إلى كلود، فلور، جانين، 1961/08/11. نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.
387 القيادة المركزية إلى المسؤولين السياسيين العسكريين للمناطق 1، 2، 3، 4، 5، 6 وإلى اللجنة العليا لمنظمة الجيش السري، 24 أوت 1961، نفس المصدر.
388 تشير هنا إلى النسخة التي أرسلها آرفو إلى سوزيني في أول سبتمبر 1961، والتي أضاف عليها هذا الأخير باليد اسم الأستاذ متينغو، نفس المصدر.
389 لمزيد من التفاصيل عن هذه الوقائع، انظر جيلبار مينيي، المصدر السابق، ص 372–375.
390 تقرير من مديرية الأمن الوطني في الجزائر (المندوبية العامة) عن «التعديل» الذي أجرّ

...سكرتارية الثورة الجزائرية، يشير إلى أن «الأوساط النضالية المقربة من منظمة الجيش السري»
...ا في من جملة أول ما ترى فيه «رجل موسكو».
...المصدر السابق، ص 614.
...ار مينيي، المصدر السابق، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
...أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش
...الكلمات المسطرة» وردت هكذا في النص الأصلي.
...السري الجزائر.
...وبوصوف إلى كريم، خيدر، بن طوبال وبومنجل وفرحات (فراندي)، 1961/10/26، نفس
...المصدر في هذه المراسلة، قام فارد بنقل مقتطفات من رسالة لاشروا.
...PUC X 144 إلى بن طوبال، كريم، خيدر وبومنجل.
...فلا عن بيار سيرجان، المصدر السابق، ص 110. في تقرير استعلاماتي مؤرخ في 25
...كتوبر، جاء أنه بناء على معلومات سيرجان، تكون الولايات المتحدة «وراء تصفية مناضلي
...مدرية»، من B 15 إلى 25، R 19، R 17، R 16، R 15 1961/10/R. أوراق سوزيني،
...أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
...من كريم إلى خيدر، بن طوبال، بوصوف، بومنجل، بريطانيا والأتراس للإعلام. فرانسيس
...إلى CR 1، نفس المصدر.
...المراسلة بين آرفو ومسالان منشورة في كتاب بيار سيرجان، المصدر السابق، ص 309–312.

10 بوجين نقائص جوهرية بسياسة الخرجات الإعلامية

...399 طالفو إلى بولين، 1961/10/16. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
400 آرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 139، بنى حساباته على تقاطع شهادات بيار سيرجان،
...دانيال فودو وجان ماري كوروتشي.
401 أنشئ جهاز العمل المدني رسميا في جانفي 1960، وهو منبثق أصلا من جهاز أمن الاتحاد
...من أجل الجمهورية الجديدة (UNR). وترأسه في البداية أحد أنصار الجزائر الفرنسية، بيار
...دوبيزي، وبداية من ربيع 1960، أرشف عليه بول كومتي، «فوريلا الجزائر» (فرانسوا
...أوديجي، «تاريخ جهاز العمل المدني. جانب الظل في الديمقراطية» منشورات ستوك، 2003،
...ص 66).
402 بلفيزي من قدماء حملة ألمانيا (1944–1945) واللواء الأول للمقاتلين الطليين، وله
...ماضي نضالي في تونس ثم في الجزائر. انظر في هذا الصدد جورج فلوري: «قتلوا ديغول!
...قصة هجوم بوتي كلامار»، منشورات فراسي، 1996، ص 275–284 وشهادة بلفيزي:
...«الهجوم» منشورات La Table ronde، 1972.
403 انظر شهادة بلفيزي من تسجيل آنياس باستيان تيري، البنت الثالثة للمقدم، نقلا عن «أي،
...آخر المعدومين»، منشورات ميشالون، 2005، ص 16.
404 وثيقة غير مؤرخة، تعود على الأرجح إلى أكتوبر 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة
...الجيش السري الجزائر.

405 حول مرموز، «معارف منظمة الجيش السري. كتابات من باريس»، أكتوبر 1962، ص 53.

406 من R 16 إلى R 19، نسخة إلى B 15 في 1961/10/27. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

407 فاريس لاروش (ألان بونو)، «سالان أمام الرأي العام»، منشورات سان جوست، 1963، ص 92.

408 جان فرانداي، المصدر السابق، ص 184–185 وبيار سوجان، المصدر السابق، ص 116.

409 مقتطفات واسعة من هذه الرسائل أعيد نشرها في كتاب فاريس لاروش (ألان بونو)، «سالان أمام الرأي العام»، المصدر السابق، ص 94–102.

410 نشر في ملحق كتاب بيار سوجان، المذكور آنفا، ص 313–314.

411 تجدر الإشارة إلى أن 27 نائبا امتنعوا عن التصويت وأن 60 منهم لم يشاركوا في العملية.

412 جيل ريشار، «الوسط الوطني للأحرار والفلاحين من 1948 إلى 1962، أو فشل الحل البرلماني في حرب المعتدلين»، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، باريس، 1998، ص 765–766.

413 هذه اللجنة التي أنشئت في يوم 20 جوان 1960 في القاعة الكبرى لمنزل مدينة فانسان، نظمت عدة «ملتقيات» تنشر في مجلة فصلية تحمل عنوان «دفاتر لجنة فانسان»، يلتقي فيها رجال سياسة (فيليب مارسي، أندري موريس، إلخ..) ومثقفون (جول مونرو، جول رومان، إلخ..) وعسكريون (الجنرال لاروميا، الجنرال مونسابير، إلخ..) من أنصار الجزائر الفرنسية.

414 أوريان سندور، «الوسط الجمهوري في مقاطعة السين، 1953–1968»، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باريس 10 ـ نانتير، 2003، ص 140–141. ولنظرة أشمل لانعكاسات حرب الجزائر على بلديات باريس، انظر فيليب بيفي، «المجلس البلدي لباريس من 1944 إلى 1977»، «منشورات السربون، 1997.

415 يدافع فيه عن لجنة فانسان ويقف ضد «عملاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا»، جورج بيدو، «من مقاومة إلى مقاومة»، منشورات مطابع القرن، 1965، ص 269.

416 التقى جان فارد بمارسي يوم 27 أكتوبر، وأخبره هذا الأخير بأن روني موالي سيحضر إلى الجزائر بمعونة من طرف سوستال «لعقد اتصال». من R 16 إلى R 17، B 15، R 15 في 19، 1961/10/28. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

417 انظر بالخصوص حديث صحفي لسوستال (3 نوفمبر 1961) أو ندوته الصحفية (18 سبتمبر 1961)، منشورتين في ملحق كتابه «الأمل المغدور»، منشورات آلما، 1962، ص 316–317 وص 322–323.

418 مارس 1962)

419 الفصل الرابع لكتاب بيار سوجان: «جلدي على حد أفكاري. ج2: المعركة»، La Table ronde، 1968. التقديم الذي افتتح به الكتاب «منظمة الجيش السري حلت»، منشورات جوليار، 1964، والذي يعلن (ص 161) بداية من شهر

420 سوجان، المصدر السابق ص 142.

421 بيار فيالنون بونتي: «تاريخ الجمهورية الديغولية»، ج1، «نهاية مرحلة، ماي 1958 ـ جويلية 1962»، منشورات فايار، 1970، ص 435.

422 رسالة من الملازم دورتلي دوسان سوفور موجهة إلى عقيده. التحق بمنظمة الجيش السري يوم 1 فيفري 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

423 من ماري كورونشي: «أريد العاصفة»، منشورات روبورت لافون، 1973، ص 70.

424 S 300 إلى S 30 (قاردي)، 31 (قودار)، 35 (فارد)، 40 (بوبير)، 45 (سوزيني)، أول فيفري 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

425 منظمة الجيش السري والدولة: وجها لوجه

426 FO/125 إلى FO 1270، W 1270، V 140، T 130، S 126، S 125. نسخة من الرسالة رقم 13 492 بعثها الحاكم الإداري IGR الجزائر إلى المندوب الجهوي، 3 حاقي 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

427 تابع هنا شهادة لوسيان بيترلين: «كما كنا إرهابيين. تاريخ «الدوبوز» ضد منظمة الجيش السري بالجزائر»، تقديم لويس تارنوار، واختتام جورج مونتاروت، منوغرات «الوفاق كريتيان»، 1983، ص 101 وما يليها، وشهادة جان موران، «ديغول والجزائر»، المصدر السابق، ص 237–245.

428 لوسيان بيترلين، المصدر السابق، ص 136، الذي لا يذكره سوى بهذا اللقب، ويصفه على أنه رجل «في الأربعين، قصير وحاد، باهت الوجه» وبشوارب سوداء، ويتكلم بلكنة أهل برقوبيان.»

429 يشير جاك دوبر إلى أنه كان «محرر» بودار، نقلا عن كتاب جاك دوبر، «فارس المحرقة»، حوار مع ستيفان جوكانتي، تقديم جان شارلو، منشورات La Table ronde، 1994 ص 126. الجزء المخصص من هذا الكتاب لغرق الدوبوز ملي، بالمعلومات غير الدقيقة وأخطاء فادحة في التسلسل الزمني للأحداث، مع تفادي شبه كلي للمسائل المزعجة، مثل قوله أن لا دخل له إطلاقا في عمليات الجزائر، مشيرا إلى أنه لم يكن على علم بالأمور «الأخرى» التي يتحدث عنها لوسيان بيترلين، قبل أن يختم بهذا الاعتراف: «هناك أمور أرى أنه من الأحسن ألا أتذكرها» (نفس المصدر، ص 128).

428 من W 230 إلى V 140، U 135، T 130، S 126، S 125. تقرير نشاطات، 1961/12/23. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

429 للمزيد من التوضيحات حول هذه العملية، انظر، إلى جانب شهادة لوسيان بيتزلين، المصدر السابق، ص 153 وما يليها، فانسان فيدار: «كومندوس دلتا»، المصدر السابق، ص 199-200.

430 لوسيان بيتزلين، المصدر السابق، ص 205-209.

431 من U 135 إلى X 145، V 140، T 130، S 126، S 125، في 1962/01/2، «فيلا MPC شارع فيدوب في 1961/12/31». أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. في 4 جانفي، أشار بيريز في تعقيب له إلى أن «خسائر المخصم لا تزال مجهولة، مع أن التقارير تقول أن هناك على الأقل 7 جرحى في مستشفة مايو وأن هناك قتلى.» من U 135 إلى V 140، في 4 جانفي 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

432 نقلا عن فانسان فيدر، المصدر السابق، ص 200-201.

433 لوسيان بيتزلين أعاد نشر صورة عن بلاغ الإرسال، في ملحق كتابه.

434 عن هؤلاء، وظروف اعتقالهم، جورج فلوري، «التاريخ السري لمنظمة الجيش السري»، المصدر السابق، ص 538-539..

435 لوسيان بيتزلين، المصدر السابق، ص 260.

436 من FO/ART إلى S 300 من أجل 3004، 42 من أجل الإعلام، 45، 1962/3/3. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

437 « BRC »، S 126 إلى U 135، نسخة إلى X 145، V 140، T 130، S 125، W 270، ULM، في 1962/01/2، نفس المصدر.

438 في حوزتنا «ملخص» من ثلاث صفحات مؤرخ في 1962/02/7 (FO/ART إلى 45، 30، 31، 42) ومذكرة إعلامية» FO/ART إلى 30، 35، 45، 28 W، 40، S 300، 20، 13 W فيفري 1962، نفس المصدر.

439 فانسان فيدر، المصدر السابق، ص 203.

440 جان موتري: «المرحلة الختامية لحرب الجزائر»، منشورات لازماطان، 2000، ص 59.

441 من 31 إلى 3، 35، 40، 45، 48، 28، ULM، S 300 فيفري 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

442 W 270 إلى V 140، U 135، T 130، S 126، S 125، «استعلامات»، 11/18 (خطأ مطبعي على الأرجح 1962. نفس المصدر.

443 وجدنا في أوراق سوزيني رسالتين موجهتين إلى فودار (31) بعث بإحداهما عريف أول (1962/01/27) وبالأخرى رقيب (1962/01/29) تفيدانه بمعلومات دقيقة عن ظروف إعداد وتوزيع مناشير التنظيم المركزي (OCC)، ومعلومات كثيرة تخص المدرس مارسيل هوتفروا. انظر أيضا في هذا الصدد بطاقة مفصلة تخص تطور التنظيم المركزي، مؤرخة في 11 فيفري 1962.

...صدر التنظيم المركزي، الجزائر، أرسل إلى فودار في 11 فيفري 1962. أوراق ...، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

...ة التركية للتنظيم، فرع الجزائر، أرسل إلى فودار في 11 فيفري 1962، نفس ...

...سان بيتزلين، المصدر السابق، ص 260-261 وجورج فلوري، المصدر السابق، ...

...553.

...ة جميع القوات المستقرة حاليا داخل مدينتي الجزائر ووهران وما جاورهما» ...ذكر على أوسع نطاق، رغم مشقته. «في مدينة الجزائر وما جوارها: 9 كتائب ...ورية، 24 فرقة من الدرك المتنقل، 10 فيالق إلى غاية 6 جانفي، 14 فيالق ابتداء من ...ي في قطاع عين طاية (روشي نوار، الرغاية)، تواجد دائم: فرقتان من الدرك المتنقل، ...فيالق تعبئوات: 3 فريق مدرعة (2 قادمتان من CAV، وواحدة من CAA)، 1 ...ى غاية 5 جانفي (قادمة من 3 CAC)، 3 فيالق ابتداء من 5 جانفي (قادمة من CAC). في ...ة استعداد على الساعة الثانية صباحا، فرقة مدرعة/ فيلقان (من CAC). المراقبة البحرية: ...وهران حربيتان. 3/تمكنها التدخل في الجزائر وعين طاية، 3 فيالق من CAA، في حالة ...لب على الثانية صباحا، وحدات CAC للاحتياط العام. 4 في وهران وما جاورها: 8 ...كتائب أمن جمهورية (5 متربوليتانية + 3 جزائرية)، 11 فرقة من الدرك المتنقل، إلى غاية ...11 جانفي، 13 فرقة من الدركة المتنقل ابتداء من 13 جانفي، اثنتان منها للاحتياط العام، 8 ...فيالق 6 منها متمركزة في المدينة، واثنتان مستعدتان لدخولها دون تأخير. وكتلتان في حالة ...الاستعداد القصوى: 9 فيالق مشاة، 2 ثوابان ABC، 1 فوج مدفعية.» من U 135 إلى S 12، S 150، S 100، W 270، V 140، T 130، S 126، S 125، 1962/01/12. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

...اجتمعت اللجنة يوم 20 ديسمبر 1961 وقررت أن «الهدف الأساسي فيما يتعلق بالنظام العام في الجزائر، في غضون الأسابيع القادمة، سيتمثل في متابعة مخططات الجيش السري وأجهزته في حال ثبوتها. ويجب منعها من الاستيلاء، ولو لمدة وجيزة على مدن مثل الجزائر ووهران، على أن تتم مراجعة قوات الأمن وتوزيعها تبعا لهذه الأولوية» (موريس فايف، «الوثائق الخاصة بالسياسة الجزائرية، 1958-1962»، منشورات لازماطان، 2000، ص 287). كل الأوراق الخاصة باللجنة مذكورة في هذا الكتاب، والقرارات الموقعة بيد ديلوار، متاحة هو الحال هنا، منشورة كاملة).

...لم تحصل على هذه الوثيقة.

...سخة من برقية رسمية بعثها الحاكم الإداري لمدينة وهران روبيرت أندريو إلى جان موران.

...من S 300 إلى 45. نسخة إلى GB 3/30/31/40. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

...من 45 إلى 35، 5 فيفري 1962، المصدر السابق.

12. الجزائر التي خلفه بطور الطمأنة

452 «الهيكلة العمودية للمهمة»، S 300 إلى S 300 6، S 300 5، S 300 4، S 300 3، S 300 2، S 300 8، V 300، T300، X 300 S 300 7. نسخة إلى 30، 31، 35، 40، 45، أول فبراير 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

453 من 35 إلى 30، 31، 40، 45، 48 و300، 8 فبراير 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

454 من 31 إلى 30، نسخة إلى 35، 40، 45، 48، 2 S 300، فبراير 1962، نفس المصدر.

455 من 30 إلى 31، 35، 40، 45، نسخة إلى GB 3، S فبراير 1962، نفس المصدر.

456 من 31 إلى 48، نسخة إلى 30، 35، 40، 45، 3 S 300، فبراير 1962، نفس المصدر.

457 من 48 إلى 30، نسخة إلى 31، 3 فبراير 1962، نفس المصدر.

458 من 31 إلى 48، نسخة إلى 30، 35، 40، 45، 3 S 300، فبراير 1962، نفس المصدر.

459 أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

460 من 31 إلى 30 للإعلام، 40 للاستعلال بالاتصال مع 48، 45، 35، 300 S للإعلام، 16 فبراير 1962، نفس المصدر.

461 دوفلاس إلى لوكاس، 3 فبراير 1962، نفس المصدر.

462 دوتو إلى لوكاس وألبير، 6 فبراير 1962، نفس المصدر.

463 X 1451 إلى 6، 145، X فبراير 1962، نفس المصدر.

464 من 48 إلى 31، نسخة إلى 30، 35، 40، 45، 8 فبراير 1962، نفس المصدر.

465 من 35 إلى 48، نسخة إلى 30، 31، 40، 45، 11 فبراير 1962، نفس المصدر.

466 FO/ART إلى S 300، لجميع القطاعات، 42، 48، 40، 45، 35، 31، 30، 300 S 16 فبراير 1962، نفس المصدر.

467 من مدنية إلى 45، أول فبراير 1962، نفس المصدر.

468 تقرير أسبوعي عن النشاطات، 8 فبراير 1962، نفس المصدر.

469 S 345 إلى 45، 11 فبراير 1962، نفس المصدر.

470 ملخص عن المراسلات، 3 فبراير 1962، نفس المصدر.

471 من 31 إلى 30، نسخة إلى 31، 35، 40، 45، 22، S 300 فبراير 1962، نفس المصدر.

472 S 300 إلى V 300، 8، 45، 40، 35، 31، 30، GB3 فبراير 1962، نفس المصدر.

473 الأوضاع تحسنت منذ أواخر فبراير، وتوجد آثار لإرسال معدات الدفاعة إلى الشرق (فرنسا).

474 من 45 إلى B 65، أول فبراير 1962، نفس المصدر.

475 أصدر آلان بوفون في عام 1961 كتابا بعنوان: «هل يجب أن نقتسم الجزائر؟»

476 جان موران، «دبقول والجزائر»، المصدر السابق، منشورات آلبان ميشال، 1999، ص 259-260.

477 جان فرانسي، «600 يوم...»، المصدر السابق، ص 230.

أحسن طريقة لإبطال مفعولها؟» (من 45 إلى 30، نسخة إلى 12 ،40 ،35 ،31 ،GB 3
فيفري 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر العاصمة.
492 جان فرانري، المصدر السابق، ص 235.
493 جان كلود بريير، «دماء الجزائر»، المصدر السابق، ص 249

13 إعادة إنتشار ضروري

494 من GB 3 إلى 31،30،[فودار]،70،50،48،45،40،35،2 ، S300 فيفري 1962
كراسات سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر العاصمة.
495 من 30 إلى S300 ، نسخة إلى 31، 35، 40، 45، 4850، 70، 3فيفري 1962، المرجع السابق.
496 FO /ART « إنذار» إلى 30، 31، 35، 45، 48، 10 فيفري 1962، المرجع السابق. زالينياي كان مسؤول منظمة الاستعلامات و العمليات من 330.
497 من 30 إلى 31، 35، 45، 48، 20 فيفري 1962، المرجع السابق.
498 من 30 إلى 31، 35، 40، 45، 1 ، gb 3 ، S300 فيفري 1962، كراسات سوزيني، مرجع سابق
499 من gb إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 7 ،S 300 فيفري 1962، المرجع السابق.
500 يدقق تقرير من فودار في التركيبة العددية للبؤرة المتحفية (5 ضباط صف، 4 جنود فارين، 2 محتجزين فارين،...، 2 من المرتزقة، 21 مدني ، مخزني واحد) كما يعطي المعلومات عن أسلحتهم : بندقيتين رشاشتين، مسدس، 15... ، 17 بندقية، 5 إلى 6 آلاف خرطوشة، 80 قنبلة(31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، من300، 24، uln فيفري 1962، نفس المرجع.
501 كان فودار تحت الصدمة عند اطلاعه على التقرير المفصل حول ظروف الاستسلام، و لقد تبين بان المقاومين تم كشفهم، و بالرغم من تعاون داخلي من قبل بعض الضباط، لم يكن في مقدورهم الهرب من الحصار الذي ضرب على القرية (... نسخة من تقرير مقاومي جيماب– غزايلة–، 15 فيفري 1962، نفس المرجع). و في تقرير ثان كان فودار أقل حدة «بعد التوقيف، كانوا شجعانا و لم يتكلموا» (31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، من300، uln، 24 فيفري 1962 ، نفس المرجع.)
502 من 31 إلى 35، نسخة إلى 30، 40، 45، من300، 70، 7 فيفري 1962، نفس المرجع.
503 من 31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، 50، ulm، من300، من315،من330، من345، من360، من375، 70، 10، 25 فيفري 1962، نفس المرجع.
504 art/315 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48 ، 9 فيفري 1962، نفس المرجع.
505 de gb 3 إلى 30، 31، 35، 45، 48 ، 15 فيفري 1962، نفس المرجع.
506 رسالة من فاردي إلى فودار منقولة في جواب 31 إلى 30، نسخة إلى 35، 40 ، 45، 48، 16 ،S 300، S 375 فيفري 1962 ، نفس المرجع.

من 30 إلى 31، 35، 40، 45، 48، 22 ،GB 3، S 300 فيفري 1962، نفس المرجع.
من 31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، 28 ،ulm، S 300 فيفري 1962، نفس المرجع.
من 315 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 26 فيفري 1962، نفس المرجع.
من 315 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 1 مارس 1962، نفس المرجع.
من 315 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 8 مارس 1962، نفس المرجع.
من 315 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48،، 12 مارس 1962، نفس المرجع.
12 ،... 2 هذا الاقتباس مأخوذ من مراسلة لسالان (...50، 45، 40، 35، 31، 30 à De 35 مارس 1962، دفاتر سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
من 30 إلى S 300 .. نسخة إلى... 31، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 3 ،.. S 300 فيفري 1962، نفس المرجع.
تختلف المصادر حول أحداث 24 فيفري. فجون فيراندي (مرجع سابق) يشير في ما يتعلق بما جليا أن ما حدث كان "إجراما عنصريا". أما فيتالي كروس في زمن العنف،(منشورات الشهاب، 1971)، ص 118، يشير إلى 20 ضحية مسلمة. نقطة تقارب هذه الذكريات هو عرضها سرد و أرقام رسالة مستعجلة للمندوب العام لدى وزير الدولة مكلف بالشؤون الجزائرية: « ابتداء من الساعة 13، و عقب اغتيال سائق سيارة أجرة أوروبي، أطلق في عموم باب الواد أوروبيون بلباس مدني النار على مسلمين راجلين و فرادى،(رد هؤلاء، قامت القرقعة الساعة 17.» نسخة أصلية S 315. دفاتر سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.
517 جون فيراندي ، مرجع سابق، ص 247.
518 28 ،7 S 300 4، S 300 à 31، 35، 40، 45، S 300 فيفري 1962، دفاتر سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
519 جون فيراندي ، مرجع سابق، ص 247.
520 من 30 إلى 31، ، 35، 40، 45، 2 ، gb ،S 300 مارس 1962، دفاتر سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
521 ،.. 3 49، 48، 45، 35، 31، 30، 30، de 40 à S 300 مارس 1962، نفس المرجع.
522 48 45، 35، 30، 3 gb à fo/art. لكل جنود مناطق 5 ،R 3 مارس 1962، نفس المرجع.
523 نسخة من التقرير اليومي موجهة لوزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، نفس المرجع.
524 40–30 ، 31، 35، 40، 45، 48، 5 ،S 300 مارس 1962، نفس المرجع.
525 من 30 إلى S 300 ، نسخة 8 ،48، 45، 40، 35، 31 à مارس 1962، نفس المرجع.

526 في الجزائر العاصمة استجاب للإضراب عمال الموانئ و الخزينة و الضرائب و الجمارك و التعليم و إدارة السجون. عدت النتائج ايجابية في محافظات المدية لكن ليس كذلك في اورليونفيل (الشلف) (حوصلة المعلومات المستقاة من fo/art خلال الأسبوع الممتد من 29 جانفي إلى 4 فيفري 1962 ،. 48 ،45 ،35 ،31 ،30 à و لجميع قادة المناطق. R3، 4 فيفري 1962)، نفس المرجع.

527 هذا «الإضراب الحماسي» لم «يحترم بدقة» و تأثيراته على المسترجعات لم يحدث كبير ضرر على الخزينة. في مشروع من اجل «إضراب عن دفع الضرائب» خطه موظف الخزينة بشوالي صعوبة تنفيذه (من 40 إلى 48، 30–31، 35، 45، ، 19 فيفري 1962، نفس المرجع) لكن فودري يريدها أن تكون أكثر تحضيرا، لان ذلك من وجهة نظره، «بعد ضرورة حتمية عند تنصيب المكتب التنفيذي المؤقت» لهذا يطلب من سالان توجيهاته «العاجلة» (300 S 3 gb à، نسخة إلى 31، ، 35، 40، 45، ، 22 فيفري 1962، نفس المرجع). قرر في اجتماع 25 فيفري شن «إضراب عام عن دفع الضرائب بمجرد الإعلان عن الاتفاق بين ديفول و جبهة التحرير الوطني» (27 ،S 300 ،48 ،45 ،40 ،35 ،31 à 30 de فيفري 1962، نفس المرجع).

528 S 300 à S 300 3،4، 5، 6، 7، 8، للتطبيق، . 48، 45، 40، 35، 31،30، GB 3، 14 فيفري 1962، نفس المرجع .

529 30 48 à، نسخة. .31، ، 23 فيفري 1962، نفس المرجع.

530 26، 45، 35، 31، 30، 48، S 300 à De 40 فيفري 1962، نفس المرجع.

531 « تعليمة إدارية حول مراقبة الرحلات الخارجة من الجزائر»، ،45 ،31 ،30 ،35 à fo/art 23 ،.48 فيفري 1962، نفس المرجع.

532 من S 300 الى T ،S 300 8 ،S 300 7 ،S 300 6 ،S 300 5 ،S 300 4 ،S 300 3، 45 ،40 ،35 ،31 ،300.، نسخة إلى 30، 14 فيفري 1962، نفس المرجع.

533 R 3، 5 7، R 5، R I، لكل قادة القطاعات. fo/art à 30، 31، 35، 45، 48 من توجيه أرسلت من 42 D.للموظفين، 24 فيفري 1962. كراسات سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

534 من S 300 الى 7 S 300 6، S 300 5، S 300 4، S 300 3، S، نسخة الى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 16 فيفري 1962، نفس المرجع.

535 من48 الى 31،30، 21 فيفري 1962، نفس المرجع.

536 منظمة الجيش السري، لجنة المالية، 21 فيفري 1962، نفس المرجع.

537 45 لكل قادة المناطق القطاعية، 21 فيفري 1962. كان السحب الأول لهذا المنشور عبر – فرنسي ب 10000 نسخة. كراسات سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. حول الحركة الوطنية الجزائرية أثناء، حرب الجزائر ، ارجع إلى جاك فالات، حرب الجزائر المصالية، 1962–1954،(لارماطان، 1961).

538 مؤسسة من تقرير على مستلميه الاستلهام منه لتطبيق الإجراءات اللازمة في نواحيهم»، 2 فيفري 1962، نفس المرجع.

539 من 48 الى 48، نسخة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 4 فيفري 1962، نفس المرجع.

540 من 35 الى 30 31 40 45 48 48 و GB5، 8 فيفري 1962، نفس المرجع.

541 من 31 الى 35، نسخة إلى .30 40 45 48 15، S 300 فيفري 1962، كراسات سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

542 S 375 الى 40، 31، 35، 45، 48، + JOC 375، ONU 375، FO 375، CFTC 375، BM 375، 22 فيفري 1962، نفس المرجع

543 من 31 الى 30، 35، 40، 45، 48، 30028، ULM، S فيفري 1962، نفس المرجع.

544 من S375 الى 45،40،35،31، 2 مارس 1962، نفس المرجع.

545 إلى مديرية الصليب

546 art /. fo إلى. 30، 31، 35، 45، 48، لجميع قادة المناطق . 15، R 1، R 7، R 5، R 3

547 من 45 إلى سقراط، 2 فيفري 1962، نفس المرجع. فيفري 1962،أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر .

548 رسالة من 45 الى قادة المناطق و النواحي. لإعلام القيادة، 21 فيفري 1962، نفس المرجع.

549 بصف مشور لمنظمة الجيش السري، وضع في صناديق بريد بجاية في 21 فيفري 1962 ، الاتفاقات المقبلة بأنها «هدنة استسلام»، و لم يكن هذا يعني الكثير، نفس المرجع.

550 من 30 إلى .. gb3، نسخة إلى .31 ،45، 6 فيفري 1962، نفس المرجع

551 من 45 إلى ،gb 3، 30، 31، 35، 40، 48، S 300، S 315، S 330، S 345، S 360، S 375، S 3003، S 3004، S 3005، S 3006، S 3007، S 3008، ONU 50، ONU 70، ONU 715 .. سقراط، 24 فيفري 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

552 31 إلى 30، نسخ إلى 40، 45، 48، 15، S 300 فيفري 1962، نفس المرجع.

553 من 30 إلى 31.. 35،40،45.. 16 ..S 300 فيفري 1962، نفس المرجع.

554 من S 300 إلى 8 ،7 ،6 ،5 ،4 ،3 S 300 ، نسخة إلى.....، 16 فيفري 1962، نفس المرجع.

555 من gb 3 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 23 ، S 300 فيفري 1962، نفس المرجع.

556 فيما يتعلق بالأولين اللذين ذكرا، توزع 24000 على جيش الجزائر العاصمة و 8000 في وهران و نفس العدد في قسنطينة (45 إلى القيادة، 9 فيفري 1962). حضر الاثنان

الأخيرة لشهر فيفري (45 إلى S 300، 50، 48، 40، 35، 31، 30 .. GB 3، سفراء
ووجهوت، 28 فيفري 1962)، نفس المرجع.
557 من S 300 إلى 8، 7، 6، 5، 4، 3 S 300، نسخة30، 31، 40،35، 45، 17 فيفري
1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
558 ذكر في روجوت بدون، الدفاتر السياسية لحرب الجزائر، (بلون 1965) . ص 229/228
559 نفس المرجع، ص 210/209.
560 من 35 إلى 45، .. 5 gb، نسخة..30 و 31، 21 فيفري 1962، أوراق سوزيني،
أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
561 حاد هو الذي، مرجع سابق، ص 250 (2 مارس).
562 نشر باله في نفس اليوم رسل سالان فانسان أوريول . من 3 gb إلى 30، 31، 35، 40،
45، 48، 50، 70، 6 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري
الجزائر.
563 من 30 إلى 23 ،3 GB فيفري 1962، نفس المرجع.
564 من 35 إلى 30، 31، 40، 45، 26 ،5 GB ،S 300 فيفري 1962، نفس المرجع.
565 من 31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 28 ،3 GB ،S 300 فيفري 1962 ن نفس
المرجع.
566 من S 300 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 21 فيفري 1962، نفس المرجع.
567 45 إلى القيادة، 7 فيفري 1962، نفس المرجع.
568 S 300 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 6 مارس 1962 ن نفس المرجع.
569 S 300 إلى 30، 31، 35، 40، 45، تقرير أسبوعي بالنشاطات، حسين داي، 7 مارس
1962، نفس المرجع.
570 S 300 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 7 مارس 1962ن نفس المرجع.
571 رسالة 7 مارس1962، نفس المرجع.
572 رسالة من سوزيني إلى سارجان ، 8 مارس 1962، نفس المرجع.
573 الوثيقة الوحيدة التي بحوزتنا هي عبارة عن بيان مؤرخ ب 13 مارس 1962. صادر عن هذا
التنظيم، و هو يكرر مواقف فدرلة لدعاية منظمة الجيش السري (حول تأكده من ان جهة
التحرير الوطني لن تطبق الاتفاقات القادمة، و ضرورة «الحماية الذاتية» و «المقاومة» ثم
يختم بالمقولة المشهورة: «فقدان الجزائر هو التحار لفرنسا»، نفس المرجع.
574 انظر المقال الذي كتبه جورج بيدو في من مقاومة لأخرى، مرجع سابق، (1965)، ص
268-338.
575 من 30 إلى 31، 35، 40، 45، 48، 3، GB، 375، 360، 345، 330، 315، S 300
16 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
576 FO/ART إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، لجميع قادة المناطق . R، R 7، R 5، R 3
1، نسخة من مراسلة SDRG، 20 فيفري 1962، نفس المرجع.

نسخة من رسالة عاجلة من المكتب العام لمحافظ IGR الجزائر و وهران و قسنطينة و كل
مناطق الجزائر، نسخة أصلية من 315، نفس المرجع
نسخة من رسالة مستعجلة أرسلت في 23 فيفري 1962 من قبل حاد موران إلى لويس
من كيس، FO/ART إلى 26 ،31 ،30 ،45،35 ،GB 3 فيفري 1962، نفس المرجع.
حاد موران، 1 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر
FO/ART إلى 45 ،5 R، نسخة من رسالة عاجلة من مفتش عام للإدارة في مهمة فوق
العادة بوهران لحاد موران، 1 مارس 1962، نفس المرجع.
من FO/ART إلى 45 ،30 ،7 R، نسخة من رسالة من مفتش عام للإدارة في مهمة فوق
العادة بقسنطينة لحاد موران ، 7 مارس 1962، نفس المرجع
300 S إلى 30، نسخة من وثائق، نفس المرجع
من gb 3 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 27 فيفري 1962، نفس المرجع
من FO/ART إلى 45 ،30 ،7 R، نسخة من رسالة من مفتش عام للإدارة في مهمة فوق
العادة بقسنطينة لحاد موران ، 7 مارس 1962، نفس المرجع
من S 300 إلى 30، نسخة ل 31، 35، 40، 45، 48، 45، T 300 ، 4 S 300 ،7 S 300،
«موضوع : السفر إلى البلد الأم»، 14 مارس 1962، نفس المرجع
من 30 إلى 31، 35، 40، 45، 375، S 360، S 345، S 330، S 315 ، S 300،
GB 3، 15 مارس 1962، نفس المرجع
فوق العادة بوهران لموران، 16 مارس 1962، نفس المرجع
موران إلى جوكس، 8 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر
نسخة من رسالة مرسلة من موران إلى 35 D (ديلوس) في 6 مارس 1962، من أجل حوصلة
أسبوعية ل 27 فيفري إلى 5 مارس 1962، 1962/3/10، نفس المرجع
نسخة من رسالة موجهة من مفتش عام للإدارة في مهمة فوق العادة بقسنطينة إلى موران في
11 مارس 1962 في حوصلة أسبوعية من 3 إلى 10 مارس 1962، 1962/3/14، نفس
المرجع.
نسخة من رسالة 02/25 موجهة من موران إلى جوكس، FO/ART إلى 30، 31، 35،
45، 48، 5 R، 300 S.
لجنة الشؤون الجزائرية و في دورتها ال 27 فيفري « أكدت بان عناصر الجيش المتواجد على
مشارف الجزائر و وهران عليها المشاركة في عملية حماية النظام في تلك المدن أثناء النهار»
تعود العناصر إلى تجمعاتها عشاء» (ذكر في موريس فافر، الأرشيف غير المطبوع للسياسة
الجزائرية، مرجع سابق، و الذي أعاد ذكر مضمون القرارات المتخذة في 27 فيفري 1962،
ص 290).

593 من ستوب الجزائر إلى وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر، الموضوع: المقاومة ضد منظمة الجيش السري، 1962/3/10. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

594 fo/art إلى 30، 31، 35، 45، R 5، R 7 نسخة من رسالة ل 6 مارس 1962، نفس المرجع.

595 نسخة من رسالة وجهها موران إلى D 35 (ديفول) في 6 مارس 1962 كحوصلة لسنوين من 27 فيفري إلى 5 مارس 1962، 1962/03/10، نفس المرجع.

596 بينت الأعمال عن الروابط بين الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز و منظمة الجيش السري بالله يجب تحجيمها. راجع المثال الوهراني الذي درس من قبل كريستال موران، «أعمال الكهرباء و الغاز الجزائرية في وهران في 1962» في جان-شارل جوفري، رجال و نشاط في حرب الجزائر، (صيغة أخرى، 2003) »، ص 80-81. من اجل وضع في السياق التصحيح للشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز، راجع أرنو بارتولي، «الصناعة الكهربائية في الجزائر: دور الشركات الكهربائية و خاصة الكهرباء و الغاز الجزائرية بداية من 1947» في دومينيك باريو، دانيال لوفافر، أرنو بارتولي و صوفي كوري، التوسع الكهربائي ما وراء البحار في نهاية القرن 19 و مع نهاية الحقبة الاستعمارية، (إصدارات الشركة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، مؤسسة كهرباء فرنسا، 2002)، ص331-352.

597 نسخة من مراسلة من جان موران للمدير العام للشركة الجزائرية للكهرباء، 21 فيفري 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

598 fo/art إلى 30، 31، 35، 45، لكل قادة (معاوير) المناطق. 24، R 1، R 5، R 7، R 3 فيفري 1962، نفس المرجع.

599 نسخة من رسالة ل 02/25 موجهة من جان موران لكل igr المحافظين في الجزائر، fo/art إلى 30، 31، 35، 45، لكل قادة (معاوير) المناطق. 8، R 1، R5، R 7، R 3 مارس 1962، نفس المرجع.

600 محفوظة في أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

الجزء الخامس

الانهيار (أفريل- جوان 1962)

601 استعمل المصطلح من قبل إيف كوريا، حرب الجزائر، مرجع سابق، الذي عنون الفصل الرابع. نيوان اليأس، و كذلك من قبل جان موران الذي عنون الفصل xi من ذكرياته. ديغول و الجزائر، مرجع سابق، «النهاية الآن».

602 جيروم بلمي إتفاقيات ايفيان. تاريخ السلم الفاشل في الجزائر، أوليفي أوربان 1992، ص199

603 كريستيان فوشي، ذكريات الأمس وغدا الجزء 1، في خدمة الجنرال ديغول، لندن 1940، فرسوي 1945، الجزائر 1962، ماي 1968. بلون، 1971 ص 187.

604 برنارد تريكو، دروب السلام، الجزائر 1958 - 1962 بلون 1972 ص 306.

605 S. هيلي جيروم ، مرجع سابق، ص 188.

606 من 30 إلى 31، 35، 40، 45، 48، 49، 375، 360، 340، 315، S 300، نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

607 نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من موران إلى جوكس، حولت بتاريخ 1962/3/23 من قبل fo/art إلى. 30، 31، 35، 45، R 7، R 5، S 300، نفس المرجع.

608 نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من قبل محافظ تيزي وزو. (P 360) إلى محافظ موران. (22، 45، S 360 à fo/art .(D42). مارس 1962، نفس المرجع

609 نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 من قبل محافظ المدية لجان موران، fo/art إلى S 22، 45، 1962/03/375، نفس المرجع.

610 نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من موران إلى جوكس، حولت بتاريخ 1962/3/23 من قبل fo/art إلى 30، 31، 35، 45، R 7، R 5، S 300، نسخة من رسالة من الفنش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى موران بتاريخ 19 مارس 1962، نشرت من قبل. fo/art إلى 45، S 315 S 300 بتاريخ 03/22، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

611 نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من موران إلى جوكس، حولت بتاريخ 1962/3/23 من قبل fo/art إلى 30، 31، 35، 45، R 7، R 5، S 300، نفس المرجع.

612 نفس المرجع.

613 مثال ذلك تم توقيف حافلة في دائرة بوقاري، فيما بينها و بين قرية لتورنو، من قبل العلاقة الذين راقبوا وثائق الركاب و اختطفوا مدرسا أوروبيا (455، 495 à AD 450). نسخة من رسالة بتاريخ 21 مارس 1962 مرسلة من محافظ تيزي وزو و شوران، 24 مارس 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري). إذا كانت الاختطافات قد بدأت في جانفي 1962، فان الاختطافات الكبرى انطلقت في النصف الثاني من أفريل (جان موني ، مرجع سابق، ص 133 و ص 125).

614 نسخة من التقرير الاستخبارات اليومي رقم 375 مكرر brq (يوم 20 و 21 مارس). أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

615 fo/art إلى 30، 31، 35، 45، 48، 49، R 5، S 300، نسخة من رسالة بتاريخ 20 مارس 1962 موجهة من موران إلى جوكس و فري و دوبري، 1962/03/23 ، نفس المرجع.

616 AD 450 إلى 495، 456، نسخة من رسالة موجهة بتاريخ 23 مارس 1962 من قبل نيابة مديرية الاستخبارات العامة للمدية إلى جان موران، 26 مارس 1962، نفس المرجع.

617 AD 450 إلى 451، 495، نسخة من رسالة موجهة بتاريخ 23 مارس 1962 من الفنش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى جان موران، 24 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

618 AD 450 إلى 495، 451، نسخة من رسالة موجهة بتاريخ 23 مارس 1962 من الفنش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى جان موران، 26 مارس 1962، نفس المرجع.

619 ارجع إلى رواية تقدم عز الدين، الجزائر العاصمة لم تحترق (منشورات سطوك، 1980) ص 278. راجع كذلك جان موتري، مرجع سابق، ص66–69 و ريمي كوفير، مرجع سابق، ص 289.

620 S 300 إلى S 300 5، S 300 4، S 300 3، S 300 48، 45، 40، 35، 31، 30، GB 3، 22/03/1962 S 300 8، S 300 7، S 300 6. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

621 قضية أودان، تحد لأجلها مثقفو فرنسا، بصفة خاصة من خلال إصدارات دار نشر مينوي في 1958 قضية أودان لصاحبه فيدال ناكي و هي مختلفة تماما عن قضية بوتيجون. ما تهم الإدارة إليه هنا هو الخلط الذي قامت به منظمة الجيش السري آنذاك و الذي استند إليه إيمنويل جوهو في كتابه: هل سيتم فهمنا أخيرا؟ (ألبان ميشال، 1984) ص 241.

622 من S 300 إلى S 300 31، 35، 40، 45، 48، S 300 6، S 300 5، S 300 4، S 300 3، S 300 8، T 300، 18 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

623 نفس المرجع.

624 من 451 إلى 465، 466، 485، 495، 4512، 4513، 4516، 4517،22 مارس 1962، نفس المرجع.

625 من 451 إلى 465، 466، 485، 495، 4512، 4513، 4516، 4517، 22 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

626 من أجل لوحة أكثر بهاء، لباب الواد، عوض الأخيرة..... راجع: جان بيرون، يوميات المنفى متبوعة برسالة إلى ملعون (الطاولة المستديرة، 1963) ص 100–125.

627 ذكر في إيف كوريير، مرجع سابق ص 1048–1049.

628 نفس المرجع، ص1049–1050 و جورج فلوري جورج فلوري، مرجع سابق، ص 631 و ما بعدها.

629 AD 450 إلى 451، 495، نسخة من رسالة موجهة في 23 مارس 1962 من قبل المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى جان موران، 26 مارس 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. تختلف هذه الأرقام عن تلك التي جاء بها فيتالي كرو (مرجع سابق، ص.136) الذي عد 16 ضحية، خمس منها لجنود فرنسيين. راجع كذلك إيف كوريير، مرجع سابق، ص. 1049.

630 الجنرال شارل إيلري، جنرال القوات المسلحة بالجزائر 1960–1962. تقديم جان دانيال (غراسي، 1998) ص 264.

631 راجع بصفة خاصة و من وجهة نظر قوى الأمن رواية فيتاليس كرو، مرجع سابق، ص 137 و ما بعدها.

632 العقيد الذي قادها، من المتعاطفين مع فرنسة الجزائر، اتهم صراحة من قبل إيلري في مذكراته. أربح من منصب القيادة منتصف الليل و رحل إلى فرنسا. الجنرال إيلري، مرجع سابق، ص 265–266.

مذكورة في إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1052.

مرجع، ص 1054.

إيل 45، 25 مارس 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

في إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1056، أين أعاد إدراج المنشور ذاته.

كرو، مرجع سابق، ص 139–142.

ماخوذة من كتاب إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1062.

كرو، مرجع سابق، ص. 146–148.

شارل إيلري، مرجع سابق، ص 272–273.

فوشي، مرجع سابق، ص. 155.

451 إلى 4512، 4513، 4514، 4515، 4516، 4517، 465، 466، 485، 495، «يوم 26مارس»، 27 مارس 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

38–كتاب أبيض. الجزائر يوم 26 مارس 1962، (الفكر الجديد، 1962) ص 33–35. كتاب تحت رعاية نواب مجموعة وحدة الجمهورية.

طبع الكتاب، مرجع سابق، ص 1061.

إيف كوريير، مرجع سابق، ص. 1063.

من أجل تفصيل دقيق، إيف كوريير، مرجع سابق، ص.

الجنرال شارل إيلري، مرجع سابق، ص 271–272.

نفس المرجع، ص 274–275.

ملاحظات نقلها روجي بولان، مستشار دولة و أمين اللجنة في اجتماع 3أفريل 1962 و تمت حرفيا في موريس فيفر، مرجع سابق، ص 317.

نفس المرجع، ص 274.

وثيقة مذكورة في إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1056.

جان فوراندي، مرجع سابق، ص 256–257.

وثائق المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

الجنرال راوول سالان إلى السيد الوزير عبد القادر بالرقروق، الجزائر 28 مارس 1962، نفس المرجع. في مراسلة أخرى و بنفس التاريخ يقترح سالان على سي صالح فروحي تسليمه القيادة السياسية و العسكرية للمجتمع الفسطيني.

وثيقة غير مؤرخة لكنها مدرجة ضمن وثائق مارس 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

سرد الوقائع و الاقتباسات اللاحقة مستمدة من وثيقتين. الأولى هي «محضر عن الوضع» قام به فارد في 11 أفريل 1962، من 475 إلى 105، 466، 495، 505. أما الثني فهو محضر لنشاطات تم في 12 أفريل من طرف 454 إلى 466، 467، 475، 485. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

656 حول هذه النقطة، ارجع إلى شهادة جيورجيو أدامو موزاني، مساعد في الفيلق الأجنبي التحق بمنظمة الجيش السري، ثم التحق بالجبال في شتاء 1961 في منطقة العمود في صعوبات جمة. في فرانسا لهذه الشهادة يدين لنا مدى جهالة سالان حول إمكانية مقاومة منظمة الجيش السري من الجبال: آخر طلقات البارود من أجل الشرف (منشورات لاقول، 2005) ص 123-145.

657 الجنرال شارل إيلري، مرجع سابق، ص 276.

658 الإستنتاجات اللاحقة مستقاة من أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

659 أوقف التقدم بأزاز من قبل العقيد بوبجي قائد 5e RTA بفعل نشاطاته المؤيدة لمنظمة الجيش السري، لكنه تمكن من الالتحاق ب 454 في 31. من 454 إلى 466، 467، 475، 485، 12 أفريل 1962، نفس المرجع.

660 حول هذه النقطة راجع كذلك شهادة جيورجيو أدامو موزاني، من الناجين من الهيار السابقة وجد نفسه في الجزائر أين دعي على اجتماع شرح له فيه مضمون مهمته. فشل آخر (مرجع سابق، ص 166-171).

661 يبدو أن سالان أخذ بجدية ملاحظة من B1 أشارت إلى أن بلهادي «مستعد للانتقال إلى سويسرا لشن حرب مقدسة ضد جبهة التحرير الوطني». AD/450 إلى 475 و إلى 481، 495 للإعلام، 3 أفريل 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

662 من 105 إلى 466، 550، 650، 4 أفريل 1962، نفس المرجع.

663 من 105 إلى 466، 550، 650، 108، 505، 6 أفريل 1962، نفس المرجع.

664 من 105 إلى 466، 550، 650، 108، 505، تعليمة رقم / OAS 32، «حول مسألة القيادة»، 6 أفريل 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

665 هذه الملاحظة المدونة يدويا و التي احتفظ بها في وثائق سوزيني أعيد نشرها في كتاب إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1066.

666 ذكر في إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1067.

667 رسالة من قودار لسالان، 9 أفريل 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

668 من 475 إلى 105، 466، 485، 495، 505، 11 أفريل 1962، نفس المرجع.

669 من 495 إلى 26 B 65، أفريل 1962، نفس المرجع.

670 من 466 إلى 485، نسخة ل 105، 17 أفريل 1962، نفس المرجع.

671 من 565 إلى 105، نسخة ل 466، 17 أفريل 1962، نفس المرجع.

16- زوال قيادة منظمة الجيش السري و تبعاته

672 كانت المصدمة قوية في وهران بصفة خاصة. قص هنري مارتيناز الطالب المنخرط في الكومندو الوهراني لمنظمة الجيش السري إعلان «هذا الخبر الخارق» و أكد بأنه «أحبطه حسيا و فكريا» هنري مارتيناز، فليتظروني بصراحات حاقدة (منشورات لاقول، 1982) ص 295-296.

673 شرد دقيق لعملية التوقيف هذه راجع جورج فلوري، مرجع سابق، ص 674-675.

674 جان فور الذي، مرجع سابق، ص 279. يعطي جان فيرانديي (مرجع سابق، ص 269) للجنرال شارل إيلري: «اعتقد أنك عرفتني. لقد حان وقت قضاء ديون جرائمك».

675 تصريح اعتقلها آخر: «اعتقد أنك عرفتني. لقد حان وقت قضاء ديون جرائمك».

676 من 475 إلى 466، 485، 495، 505، 20 أفريل 1962 مساء. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

677 من 466 إلى 495، 20 أفريل 1962، 18 h 30، نفس المرجع.

678 أوضح قودار بأنه أرسل هذه الدراسة لسالان. لم تصله و لم يعلن عن عدم الوصول. من 466 إلى 467، 475، 505، 21 أفريل 1962، نفس المرجع.

679 من 475 إلى 466، 467، 485، 495، 505، 25 أفريل 1962، نفس المرجع.

680 المعلومات و الاقتباسات اللاحقة مأخوذة من تعليمة 485 موجهة إلى 466، 467، 475، 495، 505، 27 أفريل 1962، نفس المرجع. لم ينس جان كلود بيرو بعد سنين عدة حقده على قودار الذي وصفه بالرجل المهووس بفكرة «القضاء على سوزيني» و التي كانت «دون أي جدوى»: «لا يمكن نسب أي فعل للعقيد قودار الذي لم يكن قادرا على اتخاذ أي قرار» (حقائق متشعبة عن منظمة الجيش السري وحرب الجزائر، الجزء 1: إستراتيجية واحدة وثلاث تقنيات (منشورات جان كوروتشي) ص 55 و 59).

681 من 466 إلى 495 (شخصي)، 25 أفريل 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

682 من 475 إلى 495، 26 أفريل 1962، نفس المرجع.

683 من 495 إلى 65 ب، 26 أفريل 1962، نفس المرجع.

684 من 565 إلى 466، 665، نسخة إلى 566، 567، تعليمة موجزة « أكسيل»، 22 أفريل 1962، نفس المرجع.

685 نسخة من رسالة وجهها المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بقسنطينة إلى فوشي في 27 أفريل 1962، 5 ماي 1962. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

686 الاقتباسات اللاحقة مأخوذة من تعليمة مرسلة من قبل 510 إلى 610. نسخة إلى 162، 512، 511، 710، 513، 163، 140 (للتذكير)، 30 أفريل 1962، نفس المرجع.

687 من 466 إلى 565، 467، 475، 485، 495، 505، 565، 25 أفريل 1962، نفس المرجع.

688 من إلى قودار، 3 ماي 1962، نفس المرجع. من 610 إلى 510، 511، 512، 513،

689 الاقتباسات اللاحقة مأخوذة من مراسلة موجهة من 610 إلى 510، 511، 512، 513، 710، 162، 163، 14 ماي 1962، نفس المرجع.

690 يشير فاردي في هذه المراسلة إلى مخطط مؤرخ في 5 ماي. لم نجد له وجودا فيما اطلعنا عليه من أرشيف.

691 من 162 إلى 510، 511، 512، 163، 513، 14 ماي 1962 و من 162 لنفس الأرقام في اليوم الموالي. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

692 من 512 إلى 163، 27 ماي 1962، نفس المرجع.

17-الفوضى ثم الانحلال

693 هذه الأرقام مأخوذة من نسخة لرسالة بتاريخ 1 ماي 1962 موجهة من كريستيان فوشي إلى لوي جوكس، 5 ،700 ،600 ،163 ،500 /DA ماي 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

694 DA/5 إلى 521، 163، 502، 503، نسخة من رسالة بتاريخ 25 ماي 1962 من مفوضية الأمن الوطني بالجزائر للتوزيع ، قائمة بأوروبيين فقدوا، 29 ماي 1962، نفس المرجع عدت المصالح الفرنسية ما مجموعه 3058 مفقودا من الأوروبيين فيما بين 19 مارس 1962 و 28 فيفري 1963. وجد منهم 286 فردا يكونوا قد اختطفوا و 899 فردا حيا، فيما لم يعثر على 1873 آخرين (جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 642، و هو قد اعتمد على جرد لبيانات حفظت في 2-SHAT 1 H 1791). راجع كذلك الفصول 7، 8، 9 التي خصصها لهم جان موتوي في كتابه المذكور سابقا (ص 118–168).

695 DA/500 إلى 510، 512، 503، 504، 163، نسخة من رسالة 5 ماي 1962 موجهة من والي الشلف إلى فوشي و فارس، حوصلة أسبوعية من 29 أفريل إلى 5 ماي 1962، 10 ماي 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

696 نفس المرجع. DA/500 إلى 512، 506، 163، نسخة من رسالة 4 ماي 1962 موجهة من قبل المديرية الفرعية للمخابرات العامة بمدينة المدية إلى والي المدية و إلى المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر، 13 ماي 1962، نفس المرجع.

697 تقرير عن وضعية بتاريخ 25 ماي 1962، أعيد نشره في كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 242.

698 خطاب منشور في عبد الرحمن فارس، الحقيقة القاسية: الجزائر من 1945 إلى الاستقلال (منشورات بلون، 1982) ص 96–97.

699 نفس المرجع، ص. 118.

700 فيرنون كاريرا، الاتفاق بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري: من المفاوضات السرية إلى وقف القتال (روبيوت لافون، 1967) ص 52–53.

701 سيبستيون إلى جان جاك، 17 ماي 1962، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

702 الصيغة الأولية لهذا الاتفاق منشورة في الكتاب السابق ذكره لفيرنون كاريرا، ص 57–60.

703 حول هذا الاتصال الأول انظر فيرنون كاريرا، مرجع سابق، ص –23 35.

704 كريستيان فوشي، مرجع سابق، ص 181–182.

705 نص التحليل الذي قدمه فارس لسوزيني منشور حرفيا في الكتاب المذكور سابقا لفيرنون كاريرا، ص –112 116. الاقتباسات اللاحقة مأخوذة منه.

706 نص هذا البرنامج منشور في الكتاب السابق ذكره لفيرنون كاريرا، ص –160 161.

707 حول هذه المرحلة ، جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 649–652.

708 عبد الرحمن فارس، مرجع سابق، ص 125.

حول هذه النقطة راجع جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 639. المسألة كانت في غاية الدقة، حتى أن من حدة، بحسب رضا مالك (في

1961 استنادا إلى السلطات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية بحسب المادة 16 من الدستور.

حول هذه المرحلة: جورج فلوري، مرجع سابق، ص. 860–862.

انظر نص جوهو في جورج فلوري، مرجع سابق، ص 873.

في برنامج مقترحين ل 7جوان 1962 تم التنديد «بالرسالة المزعومة للجنرال جوهو» و وصفها «بالملفقة و المصطنعة و المكيافيلية»، في كل ما تعلق بها أنظر: غي دولي لبوديير، الكذبة الجزائرية: الرسائل السرية للملازم من 1960 إلى 1962 (منشورات فيليباشي، 1992). نص البرنامج مطبوع في الملحق.

منشور في صيغته الأصلية في كتاب فيرنون كاريرا، مرجع سابق، ص 179–183.

تختلف هنا روايات الفعلين، ففارس (مرجع سابق، ص 127) هو من يهزم نفسه، إذا ما استطعنا قول ذلك، للعشاء، و لا يذكر دور، في حين أن فوشي (مرجع سابق، ص 186) لا يذكر فارس). إن قراءة الشهادات تخلق مشكلا كبيرا حول التواريخ. يؤرخ كريستيان فوشي (مرجع سابق، ص. 185–186) لهذا العشاء في 15، في حين أنه جرى في 14. كما أنه من غير المعقول التاريخ ، كما فعل فارس، للقاء سوزيني و مصطفاي في 17جوان، في حين ان بيرنار تريكو (مرجع سابق، ص 338) يؤرخ لنداء مصطفاي في 18 جوان، في الوقت الذي كان التوقيت 17. و الحقيقة هي أن، وحده فيتالي كرو (مرجع سابق) هو من يقترح سردا تاريخيا سليما.

716 كريستيان فوشي، مرجع سابق، ص 186. تختلف رواية كريستيان فوشي عن رواية برنار تريكو (مرجع سابق، ص340) الذي يشرح بأن المحافظ السامي تحصل من كل من كريم بلقاسم و مصطفاي على القبول بمبدأ دعوة الأوروبيين بحيث يتضمن النداء ذكر منظمة الجيش السري. إنه يستبق هنا الأحداث بعد لقاء مصطفاي و سوزيني.

717 جان كلود ، واقفا في ذكرياتي (منشورات هيليت هاريات/ كوروتشي، 1996) ص 59.

718 ذكر في فيرنون كاريرا، مرجع سابق، ص. 209. مع ملاحظة ان هذه الرسالة الطويلة مدونة حرفيا في الكتاب.

719 فارس (مرجع سابق، ص 129) يتكلم في هذا الموضوع قائلا بأن محاولة عدم ذكر منظمة الجيش السري بالاسم في النص كانت متعمدة من قبل الكتاب لأنهم كانوا على يقين بأن سوزيني سيطالب بإدراج الكلمة (سوزيني). و نجحت الخطة. لكن كلا من فيرنون كاريرا (مرجع سابق، ص. 221–22) و إيف كوريير (مرجع سابق، ص. 1119) يعطيان تفسيرا مختلفا و يشيران إلى الصعوبات التي واجهها شوفالي لاقناع مصطفاي في آخر المطاف.

720 هذا الاقتباس و ما بعده مأخوذة من الكتاب السابق الذكر لفيرنون كاريرا الذي يوجد فيه نص الخطاب كاملا (مرجع سابق، ص. 222–226).

721 بحسب شهادة رضا مالك (مرجع سابق، ص. 258)، تمنى مصطفاي النزول عند طلب سوزيني بسماع تصريح باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

722 هذا الاقتباس وما يتبعه مستمد من الكتاب السابق ذكره ل فيرنون كاربرا الذي يحتوي الخطاب كاملا (ص 226–227).
723 رضا مالك، مرجع سابق، ص 259.
724 مذكور في محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الوهم والحقيقة، من البدايات إلى الاستيلاء على السلطة 1945–1962. الطبعة الثانية (منشورات جان أفريك، 1985) ص 347.
725 جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 641.
726 مذكور في فيرنون كاربرا، مرجع سابق، ص. 233. الخطاب بكامله في الكتاب.
727 وثيقة منشورة في كتاب محمد حربي مرجع سابق، ص 347–348.
728 نفس المرجع، ص 348.
729 نفس المرجع.
730 جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 641.
731 سيرج غروصار، جزائر الوداع (منشورات بلون، 1972) ص 40، 78، 174.
732 مذكور في: جانين فيرديس لورو، فرنسيو الجزائر من 1830 إلى اليوم: ورقة ممزقة من التاريخ (فايار، 2001) ص 373.
733 راجع اللوحة التي رواها سيرج غروصار (مرجع سابق، ص 141) «لمقهوة سيارات» شاطئ حسين داي.
734 توقفت هذه الفرضية في كتاب كلود موطون، مرجع سابق، ص 603. يشرح الكاتب (ص 600) بأن الاتفاق فيما بين جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السري هو بمثابة «تزويج للتدمير أي للفوضى» و يتناسب مع «ظاهرة الشيطنة بامتياز». كما نجد حكما مشابها، أبدي في حينه، في مراسلات غي دولي لبنوديار ملازم من كلية سان سير، و الذي كان من أحد المناوئين للجمهورية أثناء مهامه في وهران بعد ماي 1962. ففي رسالة لأمه بتاريخ 18 جوان 1962، كتب بأن «عسكريي منظمة الجيش السري قد تمت خيانتهم من قبل المدنيين الجبناء الذين يشتركون كلهم في الجبن و الخيانة سواء أكانوا من الأقدام السوداء، أو من سكان البلد الأم»، (غي دولي لبنوديار، مرجع سابق، ص 216).
735 شاطو جوبير، نيران وأضواء على آثري (مطابع لاسيتي، 1978) ص 291–298.
736 نفس المرجع، ص. 293.
737 تم الإدلاء بهذه التصريحات في (اجتماع المجلس) التأسيسي المؤقت ل 12 ماي. التصريحات منقولة في Maurice Faivre، مرجع سابق، ص. 352.
738 جوزيف كاتز، خرف الجنرال: وهران 1962. تقديم شارل روبيرت آجرون (منشورات لارماطان، 1993) ص 198–199.
739 نفس المرجع، ص 205.
740 نفس المرجع، ص 208.
741 نفس المرجع، ص 218–219.
742 عديد من الأمثلة مكتوبة في يوميات العقيد موالي، يوميات الاحتضار. راجع بصفة خاصة أمسية 8 أفريل 1962، ص 138–140 (منشورات كونفريي كاستي، 1999).

...ة دو لابار يوميات مهمة في: يوميات قس في الجزائر: وهران بين 1961–1962 تمهيد من ...لاهم، (منشورات فيرو / التاريخ والفن، 1964). لاقت هذه اليوميات نقدا شديدا ... من قبل كاتز في مذكراته «ذكريات»، (مرجع سابق، ص 49–50 و 286) إن اليوميات ... قس طيست إلا «نسيجا من الأكاذيب و سيرا من التضليل الجماعي للمدنية الأوروبية». إن مقته لكاتز و تعاطفه مع الأوروبيين لم يمنعاه بالمرة من التذكير بعمليات القتل التي قامت بها منظمة الجيش السري أو قام بها مدعيها، كما صور لوحة مضيئة عن النية في أعماقها المريعة و الطبيعة غير المعقولة لما سادها من مزاعم و ادعاءات.
739 جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 74.
740 نفس المرجع، ص 207.
741 نفس المرجع، كل من جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 283–287 و كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 253–254.
742 دو لابار، مرجع سابق، ص 151. «خطاب الدكتور مصطفاي. و أخوة لغة عنيفة، مهينة، إنسانية و معقولة [...] ردود الفعل حول الخطاب كلها إيجابية».
743 كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 248.
744 نفس المرجع، ص 249.
745 الرسالة منشورة بالكامل في فيرنون كاربرا، مرجع سابق، ص 243–244.
746 كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 255.
747 نفس المرجع، ص 256.
748 كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 259 و ما بعدها.
749 تابع هنا سردا لنص كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 265–266.
750 النص منشور في كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 313.
751 تصريح منقول في جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 312.
752 نفس المرجع، ص 270.
753 نص منشور في كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 270.
754 آلان جوار سلامة، وهران 5 جويلية 1962: المجزرة المنسية. (مجلة: التاريخ، أفريل 1999).
755 حول هذه القضية التي برزت أهميتها مع نشر كتاب جورج مارك بنعمو الذي خصص لها فصلا كاملا ضمنه شهادة جان بيار شوفينمون الذي كان حينها في منصب ولاية وهران («كذبة فرنسية: عودة إلى حرب الجزائر (روبرت لافون، 2003) ص 252–262 و ص 329–336)، راجع ص 333–334، هذا إضافة إلى شهادة جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 277–283، راجع بصفة خاصة المنشورات العديدة إضافة إلى المقال المذكور لآلان جوار سلامة، جان موريل، «5 جويلية بوهران: آخر مراحل حرب الجزائر» الفصل 14 لكتابه المذكور سابقا: آخر مراحل حرب الجزائر، ص 243–258، الذي يروي تفصيليا كيف التفطت فرقه أوروبيات ليبنوديير، مرجع سابق، ص 243–258، الذي يروي تفصيليا كيف التفطت فرقه أوروبيات في 5 جويلية و ما بعده.

الجزء السادس: الرصاصات الأخيرة (صيف 1962...؟)

760 عن توقيف أندري كتايل في 4 ماي 1962 و هو ما فكك «المهمة 3» بسرعة. حول عملية التوقيف راجع جورج فلوري، مرجع سابق، ص 717–718.

761 في انتظار صدور كتاب دانيال لوفيفر، فرنسيو الجزائر 1830–1970، حدد التاريخ بـ 2006، راجع بصفة خاصة جان جاك جوردي، «المرحّلون» و «من النزوح إلى المنفى: الأقدام السوداء في فرنسا» (منشورات لارماطان، 1993) خاصة الفصل الثالث منه.

762 حول هذا الموضوع راجع إيريك كوشي ماريوف، السيل و الجنرال: جان مارسيل جانيني و شارل ديغول، 1958–1969(لجنة حول التاريخ الاقتصادي الفرنسي، 2003) و الذي يشير (في ص571) بأن السوفيات «لم يكونوا من أولويات السفارة الفرنسية في السدادسي الثاني من عام 1962» و يذكر (في ص577) «بعديد الشهور من الانتظار» من قبل الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بملف المفقودين. فيما يتعلق بالتفاصيل التي بنيت أساسا على الرسائل المستعجلة لجان مارسيل جانيني، ص 571–589. كما يمكن كذلك الرجوع إلى مقال شانطال موريل، السلطات العمومية الفرنسية و تهجير الحركة في 1961–1962. مجلة «القرن العشرون»، جويلية – سبتمبر 2004، ص 109.

18 – الأقدار المتقاطعة لمغني و مغتي منظمة الجيش السري.

763 جان كلود بواقف بناكوتي، مرجع سابق، ص 90 و ما بعدها.

764 نفس المرجع، ص 114.

765 كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 278.

766 ريمي كوفور، مرجع سابق، ص 350. كذلك آن دولفي، «المثقفون الفرنسيون في أسيائها منذ الحرب العالمية الثانية: من مهزومي الثورة إلى محاربي الجزائر الفرنسية 1944–1970»، مجلة مواد لتاريخ عصرنا، عدد 67، جويلية – سبتمبر 2002، ص 99.

767 نفس المرجع، ص 99.

768 نفس المرجع، ص 100.

769 حول هذه التهمات راجع روايات أنطوان أرقو، مرجع سابق، ص 310–311 و بيير سارجان، جلادي على ذوّالة أفكاري، الجزء 2، مرجع سابق، ص 253–262 و أندري روسفيلدر، القيادة 11(غاليمار، 2000) ص 556–557.

770 أندري روسفيلدر، مرجع سابق، ص 576.

771 نفس المرجع، ص 563.

772 من أجل رواية دقيقة بحزئياتها و أسباب فشلها أنظر بيير دوماري و كريستيان بلوم، الهدف ديغول، مرجع سابق، ص 191–216.

773 لابد من التعامل بحذر مع العلاقة التي يدعيها أحد مسؤولي CNR مع الأخ الأصغر لـ جان باستيان تيري، المسمى فابريال ، حول ترتيبات محاولة الاغتيال و التي تجعل من CNR

المدبر الأساسي لها (فابريال باستيان تيري، المرافعة من أجل أح تم إعدامه رميا بالرصاص استشارات الطاولة المستديرة، 1966) ص 69–82.

774 راجع نص الآن دو لاطوكناي، كيف لم أقتل ديغول(الناشر ادمون بالبس، 1969) الذي يذكر جان في العديد من المرات على أنه كان على تواصل به بواسطة رجل دين. و يوضح جورج فلوري، في أقتلوا ديغول: قصة عملية الكلامار الصغير، مرجع سابق، ص 302، بأنه و لأمد طويل لم يعرف لاطوكناي حقيقته.

775 تفاصيل باستيان تيري طويلا في التفاصيل أثناء محاكمته (التقرير الملخص، محاكمة عملية الكلامار الصغير، الجزء الأول(ألبان ميشال، 1963) ص 272).

776 الآن دو لاطوكناي، مرجع سابق، ص 173–174.

777 راجع النص المشبع بالسخرية الذي خطه آلان دو لاطوكناي، حول من أطلق عليه في ذات النص ب « بدلة بالأزهار»، مرجع سابق، ص 183–184، منذ لقائه الأول رفقة ديغي و سموت المهمة 3. جورج فلوري، في أقتلوا ديغول، مرجع سابق، ص 344 و الذي أشار في عديد المرات، و خاصة في الصفحة 344، إلى «الخلافات شبه الدائمة» فيما بينهما.

778 راجع شهادته، يجب قتل ديغول (منشورات الصخرة، 2002).

779 جورج فلوري، مرجع سابق، ص 316.

780 آلان دو لاطوكناي، مرجع سابق، ص 192–193 و 196–199.

781 جورج فلوري، مرجع سابق، ص. 367.

782 هذا التصريح من كاتال و الذي سلم إلى محاميه روبيرت طارديف، منشور في جورج فلوري، مرجع سابق، ص 365–366.

783 جورج فلوري، مرجع سابق، ص 396. يشرح هذا الكتاب تفاصيل محاولة الاغتيال.

784 نفس المرجع، ص 411.

785 حوكم كل من واطان و مارطون و صاري و بورني و كوندي غيابيا.

786 جاك دالوز و جورج بينو، بيوغرافيا سياسية (لارماطان، 1992) ص 124.

787 ذكر في نفس المرجع، ص. 422.

788 جلبت عملية السطو التي جرت في 23 مارس 1962 حوالي 2 مليار سنتيم قديم (يدعون جوهو، يا وطني الضائع، مرجع سابق، ص 397).

789 حول تفاصيل هذه النقاط، راجع جان ماري كوروتشي، مرجع سابق، ص 167–171.

790 نفس المرجع، ص. 164.

791 هذا الإعلان الذي نشرته «فرانس بريس اكسيون» (الأسبوع من 18 إلى 25 نوفمبر 1962) منشور كذلك في مارتينياز و بارانجي و مورلاس تاريخ منظمة الجيش السري (جوليارد 1964) ص 602.

792 أنطوان أرقو، مرجع سابق، ص 309.

793 جاك دالوز، مرجع سابق، ص 425.

794 راجع النص الذي اقترحه أنطوان أرقو، مرجع سابق، ص 320–330. أدت وجهة نظر العقيد إلى خلافات. وأمام لجنة التحري عن نشاطات SAC في 10 مارس 1982، ثم في مذكراته بعد بيير لومارشون بالهامات أرقو للمحققين في هذه المسألة. من قام بالاختطاف بحسبه هم الأمن العسكري و الدرك («باربوز الجنرال»، مرجع سابق، ص 131–137 و ص 215). و كونه اتهم من قبل أرقو، فإن أندري روسفيلدر، عمد إلى نشر مطبوعة من 39 صفحة على حسابه الخاص في مارس 2000 للرد الاتهام تحت عنوان العدو في الداخل. رسالة جواب.

795 –33 لشرح التطورات اللاحقة راجع جاك دالوز ، مرجع سابق، ص 426–435. كما يمكن مراجعة شهادة سوزان بيدو التي خصصت فصلا من مذكراتها المنشورة في 1987 لدى منشورات «غرب فرنسا» لسنوات المنفى في البرازيل (ص 141–149). و بالرغم من بعض الزيارات (حالة لورون و جورج سوفيو)، فإن جورج بيدو كان قلقا: «لقد كان جورج قلق جدا و هي كذلك. لقد اشتاقا لعالم السياسة»، ص 145.

796 تم نشره من قبل «مطبوعات القرن»، و هي دار نشر مؤقتة تم إنشاؤها من طرف هونير باصو،

797 تصريح مارجان موجود في جان مازي كوروتشي، مرجع سابق، ص 200–201.

798 المقصود هنا هو جناح في سجن فرين خصص للموقوفين السياسيين التابعين لمنظمة الجيش السري و الذي كان تحت المراقبة الدائمة مع عزل المساجين.

799 واكب جان مازي كوروتشي، مرجع سابق، ص 203–256 السرد وأدرج تفاصيل المراحل. لمعرفة المزيد عن حياة موقوفي منظمة الجيش السري في سان مارتان دو ري، راجع الهوامش العديدة لدى كلود طان، في لكن الشيطان يرافق خطواتنا، مرجع سابق. أمضى كلود طان أكثر من خمس سنوات، من 1962 إلى 1967 في ما أطلق عليه اسم «السنغ سنغ الفرنسي» (ص 135) و بعد محاولات عدة استطاع الفرار في 3 نوفمبر 1967.

800 كاتب «وصية رجل أوروبي» (المائدة المستديرة، 1964)، يقول جان دو بريم بان اليكس توفي عقب تبادل لإطلاق النار مع الشرطة. لقد فاجأته الشرطة و هو يحاول سرقة سيارة صحبة سيرج بورني (أحد قدامى كلامار الصغير) ، أطلق اليكس النار على الشرطة فجرح أحدهم جرحا مميتا. ردت الشرطة عليه و فيما كان جريحا و ملقى على الأرض، رماه أحدهم برصاصة في الرأس فقضى عليه (جان ماري كوروتشي، مرجع سابق، ص 207).

801 استجواب لإيف غيو في باريماتش (نوفمبر 1974)، ذكر في فريدبريمك لورون، الجوقة السوداء (سطوك، 1974) ص 121.

802 كان لهذه البرامج امتدادات في البلد الأم فرنسا. مثال ذلك أن الناسيونال، و هي جريدة طولونية منسوخة انطلقت في جوان 1961 و تواصل صدورها إلى غاية جويلية 1962 و التي كان ينشطها هنري بيجوري، أمين جهوي لـ CNIP، اقترح على قرائه متابعة برامج إذاعة لشيونة لمواجهة «الطابع الكاذب» للإذاعات العادية فيما تعلق بالجزائر. مارك روي بابل، اليمين في طولون 1958–1994: من الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الوطنية، (أطروحة دكتوراه للتاريخ الحديث، جامعة إيكس1 مرسيليا، 2001)، ص 122.

803 مسحوب مع الرائد كوستا كوربا، لأوروبيو (نوفمبر 1974)، ذكر في فريدبريمك لورون،

804 مرجع سابق، ص 123.

805 فريدبريمك لورون، مرجع سابق، ص 125.

806 فيما يتعلق بمورا، راجع بصفة خاصة هنري جان طوما، الإرهاب الحضري بالجزائر العاصمة: مذكرات 7 (منشورات لارماطان، 1997) ص 301. التزاماته السابقة تمثل خلفية موضوع الفقود المفقودين الذي تغنى به الصحفي المغني جان باكس ميغري (راجع بالخصوص «ذاب الغرب» اليوم «ستعتريونني رجعيا...موسيقى فورتيكا).

807 أندري روسفيلدر، مرجع سابق، ص 619.

808 نفس المرجع، ص 622–621.

809 نفس المرجع، ص 622.

810 كان كوبازياك قائد قاعدة البليدة آنذاك، المحاولة الانقلابية لعام 1961 بالجزائر و التي اعترض عليها. راجع نص جيل بوشيا في: باسم منظمة الجيش السري: مرافعة من أجل قضية خاسرة (منشورات آلان لوفوفر، 1981) ص 95–109.

811 راجع نصه في كتابه: باسم منظمة الجيش السري: الهدف يوميدو، تمهيد من العقيد أرقو (منشورات آلان لوفوفر، 1981).

812 أندري روسفلدر، مرجع سابق، ص 643.

813 راجع الفصل الذي خصه به أندري روسفلدر، مرجع سابق، ص 656–667.

814 جيل بوشيا في: باسم منظمة الجيش السري: مرافعة من أجل قضية خاسرة، مرجع سابق، ص 232 و بيير دوماري و كريستيان بلوم، الهدف ديغول، مرجع سابق، ص 403.

من قدماء «قبلق التدخل» و مناضل سابق في RPF (النار البيضاء)، يعد جان ريمبولد من الوجوه البارزة "للاتحاد" الداعمة للجزائر الفرنسية والتي انشقت بطولون في 28 أفريل 1960، و هي عبارة عن جماعة ضاغطة مدافعة عن الجزائر الفرنسية و التي كانت تدعى «الاستقلالية» وكان هدفها خلق كتفدرالية تضم التيارات الأساسية الداعمة لفكرة «فرنسة الجزائر». دخل عالم الاستخفاء و اللاشرعية في جانفي 1962 مع بيار كاستيلان الأمين العام ل UAF. فيما بين 1962 إلى غاية توقيفه في ربيع 1964 قاد الناحية التاسعة (من جريسيان إلى قاب، بما في ذلك كورسيكا) في سياق منظمة الجيش السري بالبلد الأم ثم CNR. حول ريمبولد، إلى جانب كتاب هذا الأخير «لماذا قول لا» و الذي حطه و هو في الأسر، كذلك المائدة المستديرة، 1966، راجع بصفة خاصة مارك روي بابل، اليمين في طولون 1958–1994: من الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الوطنية، مرجع سابق، ص. 42–55 و 87–101.

815 حول تفاصيل هذه القضية راجع الفصل الأخير ل بيير دوماري و كريستيان بلوم، الهدف ديغول، مرجع سابق، ص 407–417.

19 - عبة مع كاظوسات : فشل القاسم المشترك ليكسي فيبانكور

816 إريك دي باكار، «الفكر العام و نهاية حرب الجزائر»، أطروحة دراسات معمقة، (معهد الدراسات السياسية لباريس، 1984)، ص 16–17.

817 2فرانسوا دوبرا، حركات اليمين المتطرف في فرنسا فيما من 1944 إلى ، إصدارات الرجل الحر، 1998، ص 113–112. تأثير فيلق المظليين محدود. يبين مثال مولون بأنه في حالة ما إذا طلب اجتماع ما في لاكمو بحضور الباشاغا بوعلام حوالي 1000 شخصين فإن هذا النجاح لا امتداد له، (مارك – روني بايل)، مرجع سابق، ص 242.

818 حول هذا التعاون لجان مابيو مع جريدة الفكر العام ، راجع نيكولاس لوبورغ، تمركز الوطنيين الثوريين: الإيديولوجية و العلية و التأثير (فرنسا، 1962–2002)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، (جامعة بوردو مونتين ، 2005) ، ص 47–50.

819 جرد خاص برسائل القراء ، جانفي 1963.

820 تشير إلى أن هذا المقال منشور في ملحق (رقم 25) لأطروحة نيكولاس لوبورغ المذكورة آنفا، ص 788–790.

821 نشر النص في الملحق رقم 98 «لأسبوعية النخبة الفرنسية»، السياسة الفرنسية، و كان على شكل منشور من 32 صفحة.

822 ريفارول، «من أجل نقد بناء»، 6 ديسمبر 1962، ص 5.

823 نستمع إن جوناكو إلى أوليفي دارد، «نصب من أجل تاريخ الطلبة الوطنيين تحت الجمهورية الرابعة»،(موزخون و جغرافيون ، رقم 358، جويلية–أوت 1997)، ص 249–262.

824 دوميك فيار، «المنافسون»، أوروبا العمل، فيفري 1965، ص5.

825 في السنة الموالية التي شهدت اجتماع الندوة الوطنية الرابعة في 7 و 8 ديسمبر 1963، تمت المطالبة بإحياء «سهرة وطنية» في 24 جانفي الموالي. يوضح النص بأن «يوم 24 جانفي هو بمثابة رمز للجزائر الفرنسية، رمز لتمرد سياسي و شعبي. من الطبيعي ألا نجد الأسبوع اللاحق. لابد من توضيح أن «القادة» لم يكونوا مؤهلين لتسيير هذه الثورة التي أطلقها الشاطئون من الشوارع «تقرير عن توجيهات و قرارات الندوة الوطنية الرابعة للجبهة ... 1963–1964(جريدة فدرالية الطلاب الوطنيين، 1963–1964). أرشيف آلان دي بونواست .

826 فرانسوا، «خديعة» المعركة الخاسرة ، (جامعة فان، فرع أكس في بروفانس ، رقم 4، 28 فيفري 1963)، ص 2، أرشيف آلان دي بونواست.

827 إصدارات فدرالية الطلاب الوطنيين، «تقرير عن لقائنا الوطني ل 3 مارس و لأسبوع النشاط». أرشيف آلان دي بونواست .

828 إعلان من الأمانة الوطنية لفدرالية الطلاب الوطنيين، 28 نوفمبر 1963. أرشيف آلان دي بونواست.

829 ساصل، نشرية لمجموعات الثانويين الوطنيين 18 أكتوبر 1963. أرشيف آلان دي بونواست.

830 أرشيف آلان دي بونواست.

831 مرسيل دوبرا، مرجع سابق، ص 117.

832 أرشيف آلان دي بونواست.

833 عون بيار دومينيك إصداره ل 6 ماي 1965 «مرشحنا: تيكري–فيبانكور»، و هي نفس الصيغة التي أعيد استعمالها مع الصورة في العدد 2 لديسمبر 1965 عشية الدور الأول.

834 صوفي باسكودو، ما بعد متطرفي الجزائر الفرنسية ، أطروحة دراسات معمقة، (جامعة باريس 10 نوتارتر ، 2003)،ص 86–88.

835 كتاب برنارد لكورولار ، تقديما لكتاب تحت عنوان دفاعا عن باستيان–تيري ، و بعنوان مرعي «النص الأصلي الوحيد الصادق للمرافعات التي ألقاها المحامون تيكتري–فيبانكور و ريشارد ديبوي و الكورولار لفائدة باستيان–تيري»، (إصدارات المابل- 1963).

836 «ما العمل؟» وثيقة غير مؤرخة من 4 صفحات. أرشيف آلان دي بونواست .

837 نظمت لجنة أوروبا العمل لقاء خاصا في دار بلدية الدائرة السادسة بليون ، و هو اللقاء الذي ضم هنري دالموت (عن لجنة أوروبا العمل بليون) و روبرت أوليفي من (فدرالية الطلاب الوطنيين) و بول تروافرو (ممثلا للمكتب الوطني للجنة تيكتري–فيبانكور) و دوميك فيار (رئيس تحرير أوروبا العمل) و الذي شرحوا فيه «أسباب اختيارهم تيكتري–فيبانكور

838 هوامش مستقاة من منشور وزع بمناسبة «عملية ضربة العقد» التي قامت بها لجنة تيكتري–فيبانكور بهدف الاستحواذ على أرصدة مالية. أرشيف آلان دي بونواست .

839 إن مثال لجنة تيكتري–فيبانكور التولوني الذي تناوله مارك–روني بايل، مرجع سابق، ص 292–294 هو ذو مغزى. لقد ترأسه الجنرال كاريو (من مرحلي الجزائر) ، و فرعه الشاب كان ينشطه المسؤول المحلي في فدرالية الطلاب الوطنيين، و هو ميشال فيشال . بلغ عدد المنخرطين في لجنة تيكتري–فيبانكور لمنطقة الغار 1800 شخص بحسب تقدير السلطات (من بينهم 1300 في دائرة تولون). و كمقارنة فإن تقديرات «شبكة الجزائر الفرنسية» لتولون في العام 1962 قدرت العدد فيها بحوالي 1500 شخص كانت اللقاءات التي نشطها تيكتري–فيبانكور في الملحق. و بتاريخ 20 نوفمبر 1965 تناول المترشح الكلمة رفقة فيليب مارسي الذي أشاد بريمولد ما جعل القديس داهمار يصفق، و هو كاهن المتاريس و الذي أصبح راعي كنيسة تولون. و كما بينه مارك – روني بايل فإن حملة التيكستيريست هي «عودة إلى الجزائر الفرنسية»، و كانت النتيجة في مستوى المجهود إذ حصل تيكتري في تولون على نسبة 15.85 في المائة من الأصوات المعبر عنها.

840 جاك شابسال، الحياة السياسية لبان الجمهورية الخامسة، (مطبوعات جامعات فرنسا ، الطبعة الثانية، 1984)، ص 307.

841 لخص سالان من سجنه إحساسا مشتركا بالكتابة في 14 ديسمبر 1965 على أصدقائه في waf : «لم أكن أتوقع بأن (تيكتري–فيبانكور) كان في مقدوره الحصول على نصيب كبير من الأصوات، لكني تكهنت بحصوله على مليوني صوت»، (راؤول سالان، رسائل من السجن) ، من تجميع و تقديم أندري فيغراس، (المائدة المستديرة، 1969)، ص 93.

842 جيل و طوماس لوفران و إيمانويل فو، يد الرب اليمنى: تحقيق عن فرانسوا ميتيران و اليمين المتطرف، (سوي، 1994)، ص 199.

843 بدأ كل شيء مع حادثة وقعت في 2 فيفري 1963، عندما أسر العقيد رويول، لمن كان يعتبر معقلا على شكوى باستيان-ثوري لاحقا على التزام الفرائش و انطلقت القضية من جديد في 5 فيفري. و الكلام» محربات المحاكمة، حيثيات مختزلة في قضية بوتي -كلامار، مرجع سابق، ص 286. أخير باستيان-ثوري لاحقا على التزام الفرائش و انطلقت القضية من جديد في 5 فيفري. و ملعن (تيكري -فيبيانكور) من الوهلة الأولى في قضية رويول. وجد الطالب داعما له في شخص جاك إيزوري الذي تلى على مسامع الحضور رسالة مستعجلة وصلته من قبل، و كانت من فرانسيس جونار (الذي قدم على أساس أنه قاض سابق في محكمة نحر الم المحرش مرتشات بألمانيا) و الذي ادعى بأنه تراس جلسة لرييول بألمانيا و أنه سمعه يقول أثناء المناقشة «ما حتم إلى ألمانيا إذن إذا كنتم لا تريدون (الحكم) بالإدانة؟» (نفس المرجع، ص 292). خلق تصريح إيزوري سابقة خطيرة في الجلسة نتج عنها اتهام المحامي الذي صدر ضده حكم من محكمة القضاء العسكري بالمنع المؤقت من المرافعة لمدة ثلاث سنوات (نفس المرجع، ص 316). اختار جاك إيزوري للدفاع عنه كلا من تيكري -فيبيانكور و فرانسوا ميتيران. بيت حيثيات الدعوى بالنسبة لهذا الأخير بأن «المحامي فرنسوا ميتيران[...] قبل العرض كذلك لكنه [...] تراجع عنه لأن صفته البرلمانية لا تسمح له بالمرافعة أمام قضاء اضطهادي يحاكم في قضية متعلقة بالأمن الوطني»، (نفس المرجع، ص 300). لكن فرانسوا ميتيران تبنى الدفاع عن إيزوري من خلال مقال بعنوان « القانون لا يجز» صدر في 16 فيفري 1963 في بريد لايتير : «إن تعليق (رخصة) عمل جاك إيزوري تحمل ملامح نظام تعسفي، كي يصبح إيزوري منافسا طبيعيا للجمهورية الخامسة يبرز بشكل جلي القسوة التي ووجه بها، و من كل الاعتراضات القانونية التي عددت في وجه المحامي السابق ليبتان و براسلاك ، لم أجد و لو واحدة ترقى إلى مستوى الجدية و الإقناع». كما أضاف المحامي الذي أصبح رئيسا للجمهورية فيما بعد عن زميله الذي لم يكن يعرف عنه إلا « القليل»: «إذا كانت مواقفه النحازة تؤلمني، فإنني أقر بأنه رجل من اليمين، و بأن اليمين متواجد و من الأحسن له أن يستمد الدعم من مثل هذا الرجل عوض أخذه من خدام المال». و ختم ميتيران كلامه: «لقد تشرفت بطلب تمثيله، كون هذا المنافس وثق بي للدفاع عن حقوقه» (ذكر في جيل و توماس لوفران و إيمانويل فو ، مرجع سابق، ص206-207.

844 نفس المرجع، ص 33.

845 الخطاب حول هذه النقطة منقول في المرجع السابق ص 34.

846 على الرغم من قيامه بحملة نشطة توجت بلقاء شعبي ضم قرابة 2000 شخص و بحضور زوجة سالان التي استقبلت بأهازيج "النشودة الأفارقة" ، فإن رئيس التحالف الجمهوري من أجل الحريات و الرقي لم يتمكن إلا من الحصول على الرتبة الثالثة ب 19.7 بالمائة من الأصوات خلف المرشح الديغولي و المرشح الشيوعي. كما احتفظ بنفس الرتبة عقب الدور الثاني الذي جمع الثلاثة الأوائل (مارك-روني بابل، مرجع سابق، ص314-321. لم يتمكن

من تيكري -فيبيانكور من أحد المبادرة فيما بعد. و تلاشت آماله الثورية بعد انحياز إل مواقع «ميتيو سنة 1969. مع مرور الوقت يمكن القول بأن «حركية الاندماج السياسي للجزائر الفرنسية» في بلدية أراكس تمكن من العمل» و لو مع بعض الاستثناءات (هنري جاذبون، نفس المرجع، ص 434.

847 أوروبا العمل، جانفي 1966 (رقم 37) ص 11.

848 الجزائر.

849 فرناري رئيس الجمعية الجزائرية و مارسال فالوبنق (سيناتور سابق بوهران) و جان لارماند و هو رئيس فرع fer بباريس. و الهدف كان توزيع الكتب و الأقراص التي تذكر باحتفاليات الجزائر الفرنسية.

850 حول فشل محاولات استمالة الوطنيين في الأوساط العمالية التي قادها هذا الناطق في روما، و التوجيه إلى أوليفيي دارد «الوطنيون المعترضون على الشيوعية إبان الجمهورية الثالثة» ، (الشيوعية، رقم 62-63، 2000) ، ص 148-149.

851 جان دولورم، « قضية الراجمة و شبكة م. دوبري » ، (أوروبا العمل » ، رقم 40، أفريل 1966) ، ص 19-23.

852 اليكساندر تيسلانكوف هو صاحب كتاب عن السوة المالية ، أتهم لومارشاند، من تقديم فرانسوا برنيجو« إصدارات القديس جوست، 1966).

853 «لقد رأى جبل مارموز الشاهد تيسلانكوف»، أوروبا العمل، رقم 39، مارس 1966، ص 16-19 و 40-42. مونيك، «جويلية 1962. هل ستحترق وهران؟ ذكريات لاحدى الأقدام السوداء»، أوروبا العمل، رقم 43-44، جويلية-أوت 1966، ص 13، و في نفس العدد كذلك ، برنارد موالي، «أربع سنين من بعد» ص 14. العقيد برنارد موالي الشاهد في قضية سالان هو كاتب: يوميات مكروب، صدرت لدى الناشر القديس جوست تقديم من جاك سوستال.

854 «معركة "السواتر"» ، أوروبا العمل، رقم 42، (جوان 1966)، ص 37-38.

855 حديث منقول من طرف في لاتصلو، أوروبا العمل، (رقم 42، جوان 1966)، ص 39.

856 رسالة من جانجابر موجهة إلى «أصدقاء العقل و إلى كل أولئك الذين لا يريدون تجاهل هذه المأساة» نشرت في العدد 38 (فيفري 1966)، ص 33.

857 إشهار مقترح في الصفحة 43 من العدد 45 (سبتمبر 1966) و في ص 43 من العدد 46 (أكتوبر 1966) من أوروبا العمل. و إلى جانب الإشهارات تذكر أوروبا العمل لو شيلارون في مقالها «اليوميات الجديدة للسيد بيكويك» (العدد 45)، ص 37. كما ضاعف جان-باكس ميفري الأغاني التي تحمل في طياتها تمجيدا للجزائر الفرنسية من خلال قرص 45 بعنوان «الملازم الأول روحي دوفالدير» أين يستذكر «اللحظات الأخوة لضباط فرنسي»

إن «يهودي العرب» هو كذلك صاحب عناوين مميزة كعنوان «أني لا أحتضر لكي حفنا على لذكرياتي» و «دراسة في الخراتيت» و «سائقا كروزو» و «المتاريس» و «البلد الذي لم يعد كما وجوده» الخ.

859 أوروبا العمل، العدد 47، (نوفمبر 1966)، ص 2.

860 راجع بصفة خاصة جان ماير، « المغني و الجندي الضائع» (أما فيما يتعلق بفلم آلان رانسي انتهت الحرب و فلم بيار كونديفار، الهدف 500 مليون) أوروبا العمل، العدد 45، (ديسمبر 1966)، ص 32-33.

861 ترجع إلى فرانسوا باكمان حول هذه النقاط، الحركة الثورية الشابة (1966-1971)، من منظمة الجيش السري إلى «المساندة»(البداية، التحولات و ما بعد التنظيم السياسي «الهاشمي»)، (أطروحة دراسات معمقة في التاريخ المعاصر، معهد الدراسات السياسية لباريس، 1993)، ص 31-34.

862 حول هذه النقاط ارجع إلى فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 36-38.

863 بعد توقيفه في 12 مارس 1964 صدر في حقه الحكم في 24 سبتمبر من قبل محكمة أمن الدولة بسبع سنوات حبس جراء الجرم ضد سلطة الدولة. تم إطلاق سراحه في 31 مارس 1966 بعد عفو رئاسي. و إلى جانب اهتمامه (بهيئة) العمل الجديد، فإن جان ريكولد أسس مدرسة تعليم خاصة. راجع مارك- روني بابلو، مرجع سابق، ص 581-583 و «ملاحظة جان ريكولد» في نفس المرجع ص 797.

864 جاهرت حركة الشباب الثوري بابتعادها عن (حركة) إعادة البناء الوطني و المؤسسين الذين كانوا تحت قيادة هيلاز دو كريمي. كتب جان بوردييه كتابا خاصا في غير صالح هنري دورليونز، «دق باريس. حالة سياسية. (المائدة المستديرة 1965). كما تجنب الإشارة كذلك، تعليقا على فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 51-53، الموقف الواضح غير الداعم حول مسألة اللاسامية التي تبنتها الدولة.

865 السهام التي وجهت لشهرية دوميك فيار عديدة. راجع بصفة خاصة مقال فرانسوا ساندرز، «الفاشيون الفرنسيون»، (الثورة الشابة، رقم 2، جانفي 1967)، ص 5-8،

866 فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 43.

867 ... «تحليلنا لحياة نقيب»، (الثورة الشابة، رقم 10، جانفي – فيفري 1968)، ص 21.

868 نستذكر هنا و بصفة خاصة كتابه المنشور لدى فراسي في 1941، فروسية العمل.

869 حول دوبراي، راجع مارتان فين، «هياسينت دوبراي: شهادة عامل حول الحركة النقابية، العلاقات الصناعية و التطور التكنولوجي من 1921 إلى 1940»، (الحركة الاجتماعية، جانفي – مارس 1979)، ص 45-63 و لوسات لوفان- لوماسل، «الجمهورية الصناعية» لهياسينت دوبراي »، في ستيفن ل. كابلان، فيليب مينارد، مرض فرنسا من المؤسساتية (الاقتصادية)؟ الغرون من 18 إلى 20، برلين، (2004)، ص -387 401. مع الإشارة إلى أن دوبراي كان مناوئا شرسا فيما بين الحربين للبيمين الفرنسي اليافع (جان-بيار ماكسونس و تيري مولنيي) اللذان نددا بأمريكانيته.

870 فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 44.

871 دانيال تريبون، «النقابات الفرنسية»، الثورة الشابة، رقم 9، ديسمبر 1967، ص 13.

872 راجع مقال جان كونز، « هياسينت دوبراي أو الثورة في المؤسسة»، الثورة الشابة، رقم 15، نوفمبر 1968، ديسمبر 1967، ص 13.

873 نوفمبر – نوفمبر 1968، مرجع سابق، ص 46-47.

874 فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 57-61 أشار فرانسوا باكمان إلى بعض الخصوصيات المرتبطة في عمله المشار إليه سابقا.

875 يعمل حركة الشباب خاصة الإعتماد على النفس و الأناة.

876 (الكتب) فرانسوا ساندارز (يشير إلى الشخصية المحورية في رواية روجي نيمي، السيوف، المشورة لدى فاليمار في 1948)، «توضيح»، الثورة الشابة، مارس-أفريل 1967، رقم 4، ص 2-3.

877 يقول رومان ماري بأن هذا الأخير اهتم بفروع .... للنشاط المتحدد في 1968(فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 58، الهامس 100). حام حول حركة الشباب الجمهوري دون أن ينخرط فيها.

878 فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 61.

879 غير معروف (الكاتب)، «ارتقاء»، حركة جديدة ،(ماي 1967)، ذكر في فرانسوا باكمان، نفس المرجع، ص 48.

20. شهر ماي 68 بالنسبة للجزائر الفرنسية

880 حركة تجمع البحث و الدراسات من أجل الحضارة الأوربية "قريس" قيد التأسيس. علاوة على الكتابات الجامعية الكلاسيكية عن اليمين الجديد، آن ماري دوراتون-كرابول، "وجوه اليمين الجديد. " حركة "قريس" وتاريخها، مطبوعات الرابطة الوطنية للعلوم السياسية، 1988 و بيار أندري تاغييف، عن اليمين الجديد، ديكارت و سي، 1994، نستند إلى كتاب جماعي صغير يتضمن شهادات (ألان دو بنوا، موريس رولي... الخ)، ماي 68 بالنسبة لليمين الجديد، منشورات لابيرانت ، 1998.

881 هذه المقولات مأخوذة من مؤلف جان بول فوتيي، الترميم الوطني. حركة ملكية في ظل الجمهورية الخامسة، مقدمة تونا ميير، سيلابس، 2002، ص 98 – 99.

882 فريديريك شاربيي، جيل العرب، سوي، 2005، ص 162.

883 جان بول فوتيي، مرجع سابق، ص 100 و فريديريك شاربيي، مرجع سابق، ص -163 164.

884 فريديريك شاربيي، مرجع سابق، ص 164-165.

885 حول تاريخ جهاز العمل المدني، نستند إلى فرانسوا أوديجي، تاريخ جهاز العمل المدني. الجانب المظلم في الديغولية، ستوك، 2003.

886 فرانسوا أوديجي، مرجع سابق، ص 85. بيار دوبيزي، إذا ما تبعنا جان كلود بيرير، صار أحد أصدقائه بعد إقامته بباريس عام 1968 (الخفائق الآسرة عن منظمة الجيش السري وحرب الجزائر، مرجع سابق، 146 – 150).

887 حول كل هذه النقاط، فرانسوا أودينجي، مرجع سابق، ص 94-113.

888 نقاد الشباب من أجل التقدم كذلك، كما يبين ذلك فرانسوا أودينجي في النقاد الشباب من أجل التقدم 1965-1975. مدرسة لتكوين سياسي، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريس -X- نانتير، 1999، ص 353-358. هذا العمل طبع مؤخرا في المطبوعات الجامعية في نانسي.

889 مرغريت هاموند، باريك روعان الجيل 1. السنوات الحلم، سوي، 1987، ص 438-441.

890 جاذبات ليكافوفي وسوج فوران، تحت لوامر جهاز العمل المدني، ألبين ميشال، 1982.

891 فريديريك شاربيي، مرجع سابق، ص 168-166.

892 المرجع نفسه، ص 166-167.

893 المرجع نفسه، ص 167، الذي تأسس على شهادة نيكولا كاباناكيس.

894 6 - 12 جوان 1968.

895 فرنسوا أودينجي، مرجع سابق، ص 121، و ريمي كوفير، مرجع سابق، ص 402.

896 حول الطلاقهم وتطورهم، فرانسوا أودينجيه، مرجع سابق، ص 147-139.

897 ذكره فرانسوا أودينجي، مرجع سابق، ص 174.

898 تماسة وفاة الجنرال سالان، يروي الكاتب بالتفصيل مقابلته التي دامت أربعين دقيقة مع شارل ديغول حول الموضوع في 12 جانفي 1968. إجابة الجنرال الأخيرة على أسئلة ميشال دو سان بيار، كانت كالتالي : " تسألني متى ؟ تطلب مني تاريخا ؟ لا يمكنني إعطاء ذلك. لكن يمكنني أن أحيك بهذا: سيتم العفو على الجميع. بما فيهم سالان . الكل، أعدك بذلك، وسأنجز العفو أنا بنفسي. تريد أن تعلم أن كنت سأمنحه في المدى القصير، في المدى المتوسط، في المدى البعيد ؟ الجواب هو : في المدى القصير. أنا عجوز، أنظر إلي، ولا حاجة لي لأن أقول لك أكثر من هذا."، ناسيونال إيبدو، العدد 10 ، 12 جويليه 1984 ، ص 10-11. هذا العدد يتضمن أربع صفحات تكريما لسالان الذي كان توفي لتوه (صفحة مضاعفة للصور، من الهند الصينية إلى الإيقاف، ص 8-9، ونصين لميشال دو سان بيار وأندري فيرمرس، "سالان بطل كورنيل"، وإشهارا لأسطوانة شركة الدراسات والعلاقات العامة "سارب" بنقل مرافعة تيكسي فينياكور). إذا كان هذا التكريم قد أعلن عنه في أعلى الغلاف، فإن الأربعة أخماس الأخرى من الغلاف كرس أيضا وبالصورة كدليل، ل"فضائح باريس" و "الدسيسة الحميلة بين شواك والشيوعي بول لوران".

899 للنظرة العامة عن تاريخ العفو الشامل في فرنسا، أنظر ستيفان فاكون، العفو الشامل. من انتفاضة باريس إلى حرب الجزائر، سُوي، 2002.

900 قانون العقوبات، دالوز، 2003، ص 1009. هذا القانون كغيره، يوجد في ملحق قانون العقوبات.

901 نفس المرجع، ص 1018.

902 المؤلف نشر لدى "تايل روند".

903 المقولات التي تلي مأخوذة من " الندوة الصحفية التي عقدها بيار سيرجان"، بيكونتينو نتال- باريس -سارفيس ميديتواي نور -سود، 24 جوان 1968، ذكرها فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 82.

سيرجان عائد"، جان ريفولوسيون، العدد 14، سبتمبر 1968، ص 1.

سيرجان، "نحن في وضع ثوري"، مقابلة مع فرانسوا صولشاك، ريفارول، 24 أفريل

1968، ص 2.

فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 92.

فرانسوا باكمان في ملحق (العدد 21) من مذكرة فرانسوا باكمان المذكورة آنفا.

إنشاء مركز الدراسات السياسية"، لو ديفي، العدد 03، أكتوبر 1969. ذكره

فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 93.

من المقاومة إلى الثورة"، جان ريفولوسيون، العدد 20، نوفمبر 1969 ، ص 02.

بداية 1970، كانت الحركة تسمى العمل التضامني أم.جي.آر. حول هذا التوجه

الجديد، أنظر الفصل السادس من مذكرة فرانسوا باكمان المذكورة سابقا "ترده

دعم جديد"، ص 111-126 .

هذا التطور للملكيين، وإضافة إلى مؤلف جان بول فونتي المذكور سابقا، أنظر مؤلف

باريك لوبيس، تاريخ الملكيين. من التحرير إلى يومنا هذا، لاسيما الفصل السادس" أزمات

ثورة في الملكية"، جاك فرانشي، 1994، ص 147-175 .

أسست هذه الحركة في مارس 1970 .

حول هذه المرحلة، أنظر فرانسوا باكمان، مرجع سابق، 104-105 .

ومع ذلك، ظل جان ريمبولد يرسل للمشتركين، رسالة العمل الجنيف إلى غاية 1981.

ذكره فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 106 .

وثيقة سلمها نيكولا كاباناكيس لفرانسوا باكمان الذي ذكرها، مرجع سابق، ص 135-

136.

ريمي كوفير، مرجع سابق، ص 404-407، و فريديريك شاربيي، مرجع سابق، ص 265-

264 .

قضى 16 شهرا في الحبس الاحتياطي بتهمة تورطه في هجمات مسلحة وقعت مابين

جوان 1969 و جانفي 1970 . تم توقيفه وتوقيف جيل بوشا و كريستيان گا (من قدماء

منظمة حركة الشباب). تمت تبرئة الرجال الثلاثة في مارس 1974 من طرف محكمة جنايات

إيكس اين بروفنس.

فريديريك شاربيي، مرجع سابق، ص 265، يروي أن معارف هوبير بانو الشهيرين رفقة

قدماء منظمة الجيش السري، هم من أدوا إلى توثيق هوبير بانو عن طريق ميشال يونياتوفسكي

استطاع أن ينتج من ذلك مؤلف ، من الشخصية من التضحم التالي؟ ، مقدمة جاك أوستروي،

المطبوعات الجامعية في فرنسا، 1985.

21 من حية جيسكار إلى عفو ميتران

921 فريديريك شاربيي، مرجع سابق، ص 244 .

922 قلب خطاب حركي النظام الجديد، هو معادة الشيوعية ومحاربة "التهديم"، دون أن تنسى

خلافاته مع الجبهة الوطنية الناشئة، نفس المرجع، ص 220-238 .

923 نفس المرجع، ص 246-248.

924 ميشال سوداي، الجبهة الوطنية في القتال، فلاماريون، 1996، ص 183.

925 فانون، المعذبات، مرجع سابق، ص 1030.

926 حول أعمال هذا المصطلح وتطبيقه، أنظر الفصل السادس من "من هو العاشر؟" من مؤلفه بالاشتراك مع باريبار، التخصص في العلوم السياسية، اختراع الأقدام السوداء، منشورات لا دكوفرت، 2002، ص 227–253. أنظر أيضا ميشال وودان الذي يعيد تناول نشأة وتطور مصطلح "القدم السوداء" في الأقدام السوداء، مذكرات المنفى، سنوك، 2002، ص 396–411.

927 للحصول على منظور جديد لهذه المسألة، أنظر ألبير روبي، "إعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلين" في حرب الجزائر والفرنسيون، تحت إشراف جان بيار ريو، فايار، 1990، ص 348 – 352.

928 يجب الإشارة كما يشير إلى ذلك مارك روبي بأهمية دور "ثمانية الأحداس بالجزائر الفرنسية" في تولوز، الأمر الذي يوضحه بصفة خاصة، كاشون نصب تذكاري للأحداث ذكرى الأمم المتحدة والمقاتلين في 14 جانفي 1972، في إطار حفل لم تحث رعاية سوستيل و جوهو، مرجع سابق، ص 581–586.

929 ألبير روبي، مرجع سابق، ص 352.

930 جاك زيمر هو على وجه الخصوص صاحب مؤلف عنوانه "مراقعة لأجل مقتول ضحية" زيوت لافون، 1975.

931 مقابلة أجرتها معه فورزيه مع إدانويل فو، توماس لوفرون، جيل بدرو، مرجع سابق، ص 193–194.

932 نفس المرجع، ص 194.

933 مذكور في المرجع نفسه، ص 195.

934 باتريك بوفونو و موريس فايس، "سياسة الدفاع لفرانسوا ميتران خلال حكومات موروا (الثالث، 21 ماي 1981 – 17 جويلية 1984)"، ذكره سوج برستون، بيار ميرا، جاك لوبس بيالكو (إشراف)، فرانسوا ميتران. سنوات التغيير 1984–1991، بودين، 2001، ص 168.

935 إدانويل فو، توماس لوفرون، جيل بدرو، مرجع سابق، ص 179–182.

936 بيار ماري بيلو، جاك فور، ماري ميشال فورو، الحمود جوهو، فوسناف مونتري، جاك لوبس ليكو، ألبير بوني ورانوفال سالان.

937 لمعرفة وتحليل هذه القضية، علاوة على إدانويل فو، توماس لوفرون، جيل بدرو، مرجع سابق، ص 183–192، أنظر باتريك بوفونو و موريس فايس، "سياسة الدفاع لفرانسوا ميتران"، مرجع سابق، ص 168–169، بيار فاغي، ميشال مارتن رولاند، عشاوية ميتران 1. القطيعة، سوي، 1990، ص 537–541، وريمي كوفو، مرجع سابق، ص 412–415.

[illegible] حول هذه القضايا، أنظر بنجامين ستورا، "موجة اصطدام السنوات الجزائرية في [illegible]، الجزائر الفرنسية والجبهة الوطنية"، إسبري، العدد 237، نوفمبر 1997، ص 18–[illegible]

[illegible] ذكره بنجامين ستورا، الصعريا و السيدا. ذاكرة حرب الجزائر، 1991، ص 289–290.

[illegible] بنجامين ستورا، نفس المرجع، ص 290.

[illegible] بنجامين ستورا، نقل ذكره، من "الجزائر الفرنسية" إلى الصعرية المعادية للعرب، لا دكوفرت، 1999، ص 53.

[illegible] الجزائرية الفرنسية للجمهورية الفرنسية، مداولات برلمانية، الجمعية الوطنية، الجلسة الثانية ليوم الثلاثاء 28 جانفي 1958، 29 جانفي 1959، ص 309.

[illegible] بنجامين ستورا، نقل ذكره، مرجع سابق، ص 68.

[illegible] مارتي لوبان، الجزائر الفرنسية، "من الجزيرة" حتى مارتي لوبان، نوما مير وبالكان، بوردو (إشراف)، الجبهة الوطنية من غير عقدات، بريس دي سيانس بو، 1996، ص 173–194.

942 جان مارتي لوبان يقدم الجزائر نساء، برنامج الجبهة الوطنية، ألبوتوس، 1985، ص 187–188.

943 جان إيف لوفالو (الذي كان حينها مستشارا جهويا للجبهة الوطنية وصاحب الأفضلية الوطنية: رد على الهجوم) و جان فرانسوا جلوع (الذي كان حينها نائبا عن السين إي مارن) في مؤلفهما أن تكون فرنسيا، يجب أن تكون جديرا بذلك، ألبوتوس، 1987، يقدم جان (ص 145) جدولا مقارنا لمختلف قوانين الجنسية، يسلط الضوء على سبل الحصول عليها كرست المادة الأولى للجزائر حيث دون مايلي: "حق الدم: لا، حق الولاء على التراب الفرنسي: غير موجود، الانصهام التلقائي عن طريق الزواج: لا، الزواج المختلط في حالة التجنس: تحسس متعذر دون التخلي عن الجنسية الأصلية".

947 جان مارتي لوبان يقدم الجزائر نساء، برنامج الجبهة الوطنية، مرجع سابق، ص 118–119.

948 ذكر في برونو ميغري وجان العمل الجمهوري، جنسية التجديد، رهانات العقد، تقديم جوليان فروند، ألبوتوس، 1986، ص 84.

949 ذكره ميشال سوداي، مرجع سابق، ص 225.

950 ذكره دانيال بيرتي في "مع أعضاء الجبهة الوطنية هواة عام اجتماع في الجبهة الوطنية، منشورات لا دكوفرت، 2003، ص 84.

951 أنظر بصفة خاصة مؤلف فانسان كوبلي، الجنود الضائعون، قدماء مظلية الجيش السري الناشطين القدماء قد أعدوا قطيعة مع السياسة (أعمال مارتي كوبلي في "بيار مونتانيو وأولا يجدون أنفسهم بالضرورة مختلفين عن قبل الجبهة الوطنية.

952 نفس المرجع، ص 211.

953 في بريتاوم و باستيان فرانسوا "وحدة وتنوع المسؤولين الجهويين"، عند تونا ميير وباسكال بريتو (اشراف)، الجبهة الوطنية دون غطاء، مرجع سابق، 1996، ص 85.

954 كانت سورية جيور مرشحة الجبهة الوطنية في باريس في تشريعيات 1988 . تحصلت على 7.92٪ من الأصوات التعبر عنها. بعدها، أحدثت قطيعة مع الجبهة الوطنية و جان ماري لوبان.

955 نشرت في تايموتال إيبدو، العدد 6، 14 جوان 1984، ص 12 .

956 كان جيها مدير شركة ورئيس جمعية قدماء المعتقلين والمثقفين السياسيين للجزائر الفرنسية .

957 مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 605.

958 كان والده محافظ شرطة بالجزائر ، واغتيل من طرف جبهة التحرير الوطني عام 1959.

وقد التحق هو نفسه بمنظمة الجيش السري (في بريتاوم و باستيان فرانسوا، "وحدة وتنوع المسؤولين الجهويين"، مرجع سابق، ص 96).

959 كان سكرتيرا إقليميا في الجبهة الوطنية (ميشال سودي، مرجع سابق، ص 217).

960 من قدماء منظمة الجيش السري، اعتقل إلى غاية 1966، وانتمى لبعض الوقت إلى حزب القوى الجديدة، جبهة جوهو الوطنية للعائدين. اليوم، يترأس جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، فرع الجنوب، وانتخب مستشارا بلديا للجبهة الوطنية في بو، مع الشعور بقربه من الصنيع الفرنسي ل بيار سيدوس (فانسان كوبلي، مرجع سابق، ص 209–208 و ص 246) .

961 ولد برنار مامي عام 1931، وهو ابن جان مامي وصحفي وسينمائي ،أعدم رميا بالرصاص في التحرير . مثله مثل جان ماري لوبان، كان منتميا إلى حركة شباب باريس الأحرار والاتحاد من أجل الدفاع عن التجار والحرفيين والجبهة الوطنية للمقاتلين وكان جنديا متطوعا في الجزائر. كان مساره كلاسيكيا، ابتداء من أحداث المتاريس إلى غاية حملة تيكسيه عام 1965 . خلال السبعينيات، كان على اتصال مع اليمين البرلماني وذلك بانخراطه في الحزب الجمهوري. التحق بالجبهة الوطنية عام 1983 وأصبح سكرتيرا إقليميا لمنطقة الغار إلى غاية شهر أكتوبر 1985 حيث خلفه بان بيات (مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 606).

962 انخرط بيار سيرجان عام 1985، وانتخب نائبا عام 1986وانضم إلى المكتب السياسي عام 1988 (رولان فوشي، القوميون في فرنسا. صعود الجبهة الوطنية 1997–1983 ، جان بيكولاك، 1997 ، ص 406 و ص 416).

963 إذا كان وصل إلى الجبهة الوطنية عن طريق لجان العمل الجمهوري و برونو ميغري، فقد بدأ نضاله السياسي في فدرالية الطلبة القوميين، فرع نانسي، وفي شبكات منظمة الجيش السري فرع الشرق.

964 آلان دي لاتوكي، كان يحضر أحيانا لقاءات الجبهة الوطنية أو احتفالات الفيدرالية (لوران دي سان أوبان، جان فاريل فريدي، في ظل لوبان، هاشات "الآداب"، 1998، ص 183)

965 ميشال سودي، مرجع سابق، ص 190.

ص 591–595 .

ن هذه النقطة، انظر مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 591–595 .

ي سوفان إلى بلدية أريكس عام 1971، وأصبح فيما بعد رئيسا للديوان البلدي ت ذات الانحدار المعتدل ومستشارا عاما من عام 1973 إلى عام 1979 (مارك روني مرجع سابق، ص 592) .

ن هذه النقطة، انظر مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 598–600 .

ن المنفى منذ 1968، وتقاعد في ساتاري، وانخرط في الجبهة الوطنية عام ر لوفيير من بلديا. وانخرط جورج دعمار في الجبهة الوطنية عام 1990 مستشارا بلديا.

ي الوطني لحملة السلاح عام 1989 من طرف العقيد جوزيف (وهو عضو سابق في التجمع من أجل الجمهورية، انخرط في الجبهة الوطنية عام 1985)، الذي كان يصدر نشرة فصلية بعنوان " لو قليف" (مديرها برنار لوفيير) و لواء مأدبة "مشوي" كبيرة للعسكريين عام 1991، في منزل أوبجون إيلياس، أحد رئيس الجبهة الوطنية الكلمة خلالها. أنظر مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 630–631.

971 دانيال بيراي، مرجع سابق، ص 09 و15 .

972 نفس المرجع، ص 294 .

973 نفس المرجع، ص 90 .

974 نفس المرجع، ص 208 .

975 نفس المرجع 294 .

976 نفس المرجع، ص 210 .

977 فاليري لافون، "مكافحة الهجرة والنضال في الجبهة الوطنية"، ذكره باسكال بريتو. في: متقاطعو المجتمع المغلق. أوربا اليمين المتطرف، منشورات "لوب"، 2001، ص 163-183 .

978 تونا ميير، "هؤلاء الفرنسيون الذين يصوتون لصالح لوبان"، فلاماريون، 2002، ص 67 .

979 نفس المرجع، ص 276–278 . ونجد أيضا دراسات عملية عديدة لدى تونا ميير وباسكال بريتو، الجبهة الوطنية دون غطاء، مرجع سابق، 1984–1992 ، هارماتان، 1993 .

جان فليب روا، الجبهة الوطنية في منطقة الوسط ، 1984–1992 ، هارماتان، 1993 .

980 تونا ميير، مرجع سابق، ص 279.

الخاتمة

981 لن نعود هنا إلى النقاش الصعب حول تحليل الفكرة الأمنيالية في أذهان الفرنسيين. أنظر كتاب راؤول جيراردي، الفكرة الاستعمارية في فرنسا، من 1871 إلى 1972 ، لا تايل روند، 1972 .

982 ذكر ميشال ديفال، "الملف في الجزائر"، مقابلات الكاردينال ليون إيتيان ديفال مع ماري كريستين تاجان سوتوريون، 1984، ص 123.

983 عائلة محجوب بلوي – كلامار، تقرير بكتابة عنترلة، آلين ميشال، 1963، ص 229، جلسة (02 فبراير 1963).

984 مارك جرو لاسلو، منظمة الجيش السري، أف.أن.أس.بي، ص 16.

985 حول هذه النقطة، أنظر مذكرة ماتيو دانفي، ممثل منظمة الجيش السري عبر "لوموند" و "تورور"، جامعة باريس–أكس– نانتير 2000. هذا العمل، يشير بصفة خاصة إلى تقديم الجريدة اليومية لوفاة فيليب لو يفان ودفنه،والذي تناولته بطريقة مناسبة، وقد شهدت افتتاحية رويرت جوي هذا الموكب للذي يرافق في باريس، ضحايا شارون (ص 154).

986 تورور، 11 سبتمبر 1961.

987 هذه الأرقام قدمتها تالتي يفي، "الصحافة تختار معسكرها"، إيستوريا، مارس– أفريل 2002، ص 70–71.

988 لوموند، 21 ديسمبر 1961، ذكره ماتيو دانفي، مرجع سابق، ص 164–165.

989 توفي شخص تاسع أيضا قليلة فيما بعد.

990 جاك فوفي، "فتح وحصيلة"، لوموند، 10 فيفري 1962.

991 فرنسوا–كسافي هونزو، "الصحافة الباريسية ومنظمة الجيش السري : لوفيغارو ولوماتيني، (1962–1961)"، مذكرة ضراسية في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–أكس نانتير، 2001، ص 107.

992 في هذا العمل، يقدم فرانسوا–كسافي هونزو، عدة أمثلة عن التنديد دون تحفظ بالهجمات (لاسيما في ص 89–88).

993 هذه المقولة، كما التي تليها، مأخوذة من التقرير عن جلسة جيمس دو كوكي، نشرت في لوفيغارو بتاريخ 31 مارس. هذا المقال تمت إعادة تناوله في المذكرة المذكورة سابقا، لفرانسوا– كسافي هونزو، الذي أجرى مقارنة نيرة بين رسالة جيمس دو كوكي و رسالة آلان فورن لجريدة لوماتيني.

994 ذكره فرانسوا– كسافي هونزو، مرجع سابق، ص 97.

995 أنظر بصفة خاصة المختارات الواردة في محاكمة سالان والصحافة الفرنسية، منشورات فاليك، 1962.

996 نفس المرجع، ص 56–55.

997 نفس المرجع، ص 64.

998 تالتي يفي، مرجع سابق، ص 71.

999 في بوفيلي، من أجل تاريخ لحرب الجزائر، مرجع سابق، ص 288.

1000 المري روسفلتر، مرجع سابق، ص 670–671.

سلسلة دراسات دولية، 2004.

1001 في 5 جويلية 2005، وضع نصب تذكاري في مقبرة ماريبيان الجديدة تبادرة من جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين. كان النصب مهدى "لأرواح المدنيين والمحاربين الذين ماتوا لتحيا الجزائر الفرنسية". نقشت على النصب تواريخ معنى الجزائر الفرنسية الأربعة : باستيان –تيري، دافيلدر، دوفكار و بياست. وقد أثار وضع هذا النصب جدلا عنيفا واحتجاجات كتابة الدولة لقدماء المحاربين، و ميشال بورلي، ومؤسسة شارل ديغول و جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان... الخ أمام هذه العاصفة من الاحتجاجات، قرر والي المنطقة في السادس جويلية ، منع حفل التدشين الذي نظمته جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين بحضور مسؤولين في الجبهة الوطنية بصفة خاصة (روجي رولاندر).

1002 أنظر بصفة خاصة رومان برتران، مذكرات إمبراطورية. الجدل حول "الواقعة الاستعمارية". منشورات دو كروكان، 2006.

1003 أنظر بصفة خاصة مؤلف دانيال لوفيفر، من أجل وضع النهاية للندامة الاستعمارية، فلاماريون، 2006.

1004 أوليفيي دارد، "من "نصب ماريبيان" إلى "حائط مفقودي" ماريبيان" . أماكن مذكرات الجزائر الفرنسية في النقاش العام"، ذكر لدى بياتريس فلوري، جاك والتر، وصف أماكن الاعتقال والمجازر، قضايا الاتصال، سلسلة وقائع 7 ، 2009، ص 95–210.

1005 نلاحظ أيضا اللوحة الموجودة على الجانب الأيمن: "1830–1962. أيها المار، تذكر أنه كانت هناك جزائر فرنسية ولا تنس أبدا من ماتوا لأجلها"، إضافة إلى لوحة صغيرة وسط الأعشاب لتكريم "شهداء الجزائر الفرنسية".

1006 اليوم، وإن تم الحفاظ على أنقاض النصب الذي تم نسفه بالبلاستيك، فإنه لم يُعدْ بناؤه. مكان وجه المظلي، توجد لوحة تحي ذكرى تدمير النصب : " هذا النصب الذي وضع تكريما للذين كانوا يريدون الحفاظ على إمبراطورية في فرنسا، تم تدميره جزئيا في فجر 08 جوان 1980 عن طريق هجوم مستوحى من تعصب أعمى".

1007 تعيد هنا مقولات جريدة لوموند، 19 جوان 1980.

1008 رومان برتران، مرجع سابق، ص 52. يجب الإشارة إلى أن جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين قد اقترحت فيديو من 60 دقيقة عن الاحتفال، متوفر في شكل أسطوانة أو قرص دي.في.دي.

1009 هناك أربعة أسماء يجب أن نتقش: روجي دافيلدر، قائد وحدات كومندوس دلتا تحافظة الجزائر، كلود بياست وجون دوفكار، وهما عصوان في وحدة الكومندو التي قامت باغتيال المحافظ فافوري، وأخيرا جان ماري باستيان– تيري، المخطط لهجوم يوني كلامار.

1010 تمت الإشارة إليه من طرفنا.

في ملف منظمة الجيش السري

معتقلي، على متارف مقبرة أو– فونيه في باريسيتيان، من 6 حوان 2010 السادسة مساء،
وطيلة يوم 7 حوان 2010 ."

1020. www.ldh-toulon.net

1021 أنظر بصفة خاصة الملف الذي تم تجميعه من طرف الجمعية الوطنية لأقدام السوداء التقدميين
www.arpmpa.org.

1022 " الواقعة التاريخية ونحن. قصة إبعاد"، القرن العشرون. مجلة التاريخ، مارس 1992.

مصادر وبيبليوغرافيا

المصادر

مصادر الأرشيف

إن أرشيف منظمة الجيش السري التي نشطت بمدينة الجزائر، يمثل بفضل أهميته، اللحمة الوثائقية الأساسية في هذا العمل، حتى وإن تمت الاستعانة بمصادر أخرى (ديري، بيدو، بولوت، دي بنوا). هذا الأرشيف بالمناسبة يتيح غوصا رائعا في الحياة اليومية لقيادة المنظمة بالجزائر من مايو 1961 إلى غاية نهاية مايو 1962 . فالمراسلات والتقارير و التقارير عن العمليات والوثائق التي تم نسخها من لدن السلطات القانونية، كلها تمثل لحمة وثائق وفيرة تسمح بإلقاء الضوء على تاريخ المنظمة من الداخل .إنه أمر يحدث لأول مرة، إنه حظ خاص واستثنائي بالنسبة لمؤرخ. هذه الثروة التي وجهها السلبي. خطر اختلال التوازن على حساب الفروع الأخرى للمنظمة، خصوصا في الجزائر، لاسيما في وهران و قسنطينة بغض النظر عن البلد الأم. حاولنا قدر جهدنا سد هذه الثغرة، لكنه لا يمكن إغفالها. بالعكس. في الحقيقة، فإن هذا الكتاب يمثل تاريخا لجزء من منظمة الجيش السري الضبابية. الاستنتاج العام سيأتي فيما بعد، في أوانه، إذا أمكن تجميع أرشيف مختلف أوكار المنظمة.

هذا يعني أن هذا العمل لا يدعي الإحاطة بكامل تاريخ منظمة الجيش السري. فهو قد وضع اللبنة الأولى، في انتظار أن تكون هناك بحوث أخرى لتسمح في المستقبل القريب، بالإحاطة بصفة أفضل بصورة هذه المنظمة التي قد تبدو أسطورية وأخاذة في الكثير من جوانبها .

المصادر المطبوعة

بحوث، صحف، رسائل، مذكرات، مؤلفات، مجلات (أعداد خاصة)، روايات.

عباس فرحات، تشريح حرب، لوروز، منشورات فارنيي فريز، 1980 .
لوي شارل (جوزال)، جوال المقرزة في الجزائر، 1960–1962، تقديم جان داتيال، فراسي، 1998.
آيت أحمد حسين، الحرب وما بعد الحرب، منشورات مينوي، 1964 .
ألبير موريس، حرائر إيفيان، ايسري نوفو، 1962.
آلاف هنري، القضية، منشورات مينوي، 1961.
أنهيلي جان بول، حرب بالسكين. الجزائر 1960–1962، مجند من الأقدام السوداء يقدم شهادته، جان بيكولاك، 2004.
أرقو أطوان، السقوط، الخدعة والمأساة، فايار، 1974.
آزنات ريمون (قس)، من السنابو إلى منظمة الجيش السري. المسار الشاذ لرجل دين، فيليباكي، 1996.
أوساريس بول، مصالح الاستخبارات. الجزائر 1955–1957، بيرين، 2001.
بيلاك جوزيفاف، نبات الأفسنت البري. شهادات لشعب الأقدام السوداء، فايار، 1972.
باستيان– تيري آنياس، والذي آخر المعدمين رميا بالرصاص، منشورات ميشالون، 2005.
باستيان– تيري فابريل، مرافعة لأجل شقيق معدم رميا بالرصاص، لا تابل روند، 1966.
باستيان– تيري جان، حياته، كتاباته، شهادات، آلباتروس، 1973.
بلجيري آمون، الهجوم، لاتيل روند، 1972.
بنوفيل بيار دو، قبل أن يحل الليل، مقابلات مع لور أدلر، فراسي، 2002.
بيدو جورج، من مقاومة إلى أخرى، لي بريس دوسيكل، 1965.
بيدو جورج، جورج بيدو. مقابلات مع في ريبو، لا تيل روند ، 1968.
بيدو سوزان، ذكريات، واست فرانس، 1987.
بيزلين لوسيان، كنا جميعا إرهابيين : قصة "الباريوز" المخبرين السريين في مواجهة منظمة الجيش السري في الجزائر، تقديم لويس نيونوار، ووضع جورج مونتارون، كلمة غلاف الكتاب، منشورات ليموانياج كوربيان، 1983.
بلوش فرانسوا، علبة الثقاب، منشورات فالوا، 1991.
بوعلام باشاغا، الحركي في خدمة فرنسا، فرانس أومبير، 1963.

بوعلام باشاغا، الجزائر دون فرنسا، فرانس أومبير، 1964.
بيرو لاتوريغار، من الهند الصينية إلى الجزائر. معاناة الجيش الفرنسي، لي بريس دي ميل،

[illegible] كنت في منظمة الجيش السري– شباب فرنسا، دوالفا، 2008.
[illegible] صحافة وطنية للنضال (1960–197...)، دوالفا، 2010.
[illegible] مفكرة منفى، متبوعة برسالة إلى ملعون، لا تابل روند، 1963.
[illegible] هذه الكراهية التي تشبه الحب، لا تابل روند، 1960.
[illegible] دفاتر سياسية لحرب الجزائر لأحد الموقعين على اتفاقيات ايفيان، بلون، 1965.
[illegible] (بالاشتراك مع باتريك زبر)، باسم منظمة الجيش السري: هدف بومبيدو، تقديم العقيد
[illegible] (بالاشتراك مع باتريك زبر) ، باسم منظمة الجيش السري: فداس لقضية خاسرة، نيس،
منشورات آلان لوفيفر، 1980.
منشورات آلان لوفيفر، 1981.
حروب أطوان، وداعا أيتها الجزائر الفرنسية، جان كوروشي، منشورات هاريت، 1997.
شال موريس، ممردنا، بريس دو لاسيتي، 1968.
شاطو جوبير، نيران وأضواء على أثري، بريس دو لاسيتي، 1978.
شيروزلين، بول دو لوفرني أو شغف التصرف. مقابلات، تقديم جورج بالانشي، سوي، 1994.
كونيسا فابريل، باب الوادي، جثتا المفقودة، روبرت لافون، 1970.
كرو فيتاليس، زمن العنف، بريس دو لاسيتي، 1971.
كوروشي جان – ماري، أريد التمرد، روبرت لافون، 1973.
دوبوير جاك، هوصار الجزائر، مقابلات مع ستيفان جوكانتي، تقديم جان شارلو، لا تيل روند، 1994 .
ديري ميشال، الحكم. مذكرات. الجزء 3 :1958–1962 ، آلين ميشال، 1988.
ديري ميشال، مقابلات مع الجنرال ديغول، 1961–1962، آلين ميشال، 1993. الدفاع عن الغرب، "مأساة الجزائر تبدأ الآن"، لهربيديريك – دوبون، ج.ب. بيجاجي، م.برداش، ج. مونرو، ف. هيدوي، ل. أرنول و ب. كولن دي بوكاج، السلسلة الحديثة، العدد 10–11، جانفي– فيفري 1961.
ديون ميشال، الأحصنة الصعبة الروية، فالمار، 1970 .
ديكاف بيار، صالصا بنات وردان، تقديم برونو غولنيش، دوالفا، 2010.
ديساني فرانسين، مجذوبون ...، منشورات فيزو، 1964.
ديساني فرانسين، مفكرة زنبة أسرة من الأقدام السوداء، منشورات فرانس– أومبير، 1972 (طبعة جديدة).
دولي–ليبوديير في، الخدعة الجزائرية (الرسائل السرية للملازم، 1961–1962)، تقديم راؤول جيراردي، فيلباكي، 1992.

جان- مارسيل، ذاكرة جمهورية. مقابلات مع جان لاكوتور، سوي، 1997.

جوزيف هوسون، حربنا، برف الدولية، 2001.

جوزيف هوسون، بالبلدي المفقود، فايار، 1969.

جوزيف هوسون، ما لم أقله، فايار، 1977.

جوزيف هوسون، هل سيتم فهمنا أخيرا؟، ألبين ميشال، 1983.

جوزيف هوسون، شرف جنرال، تقديم شارل- روبرت أجرون، هارماتان، 1993.

خوان غويتيسولو، آخر القصور في إسبانيا، لا تيل روند، 1966.

دانيال كوردييه، لا سيبتي إيديتور، 1959 (الطبعة الأولى لدى منشورات ميتي)

دانيال لوزان، نوربون سيمون، ذاكرة الجزائر المكتوبة منذ 1950، ميزون نوف و لاروز، 1992.

دوف حانين، نوربون سيمون، كاهن في الجزائر. وهران 1961-1962، تقديم باتاغا بوعلام.

دوبريه- دو لابار، يوميات كاهن في الجزائر. وهران 1961-1962، تقديم باتاغا بوعلام.

دوبريه فيزو، 1964.

دوبريه فيزو، منشورات فيزو، 1964.

دوبريه فيزو، كيف لم أقتل ديغول، منشورات نالبس، 1969.

دوبريه لاتوكيي، كيف لم أقتل ديغول، لا تيل روند، 1964.

دوران جاك، موريناك تحت ديغول، لا تيل روند، 1964.

دوران جاك، إهانة لرئيس الدولة. جلسات الاستماع ليومي 8 و 9 أكتوبر 1965، لا تيل روند، 1965.

دوران جاك، قصة أنانية، لا تيل روند، 1976.

دوران جاك، تحت أوامر جهاز العمل المدني، ألبين ميشال، 1982.

ديكوفيلي جيلمت، فيران سيرج، تحت أوامر جهاز العمل المدني، ألبين ميشال، 1982.

ديفير برنارد، الغرب في خطر، المنشورات اللاتينية الجديدة، 1961.

ذاكرة 17 أكتوبر 1961، منشورات لابوانت، 1998

ذاكرة 19 مارس 68 بالنسبة لليمين الجديد، منشورات لابوانت، 1998

ذاكرة 5 يوليو، (بريور) الجنرال، لو شارش- ميدي، 2005 . كتاب أبيض. الجزائر في 26 مارس 1962، أسرى نوفو، 1962.

رامبو آن، الحقيبة والتابوت، بلون، 1963 .

رامبو جان، افتتاحيات وأعمدة، الجزء 1: من تأسيس "المسارات" إلى إدانته من قبل الأسقفية (1956-1966)، دوميسيك مارتن موري، 1983.

رحال رضا، الجزائر في أيفيان. قصة المفاوضات السرية، روبرت لافون، 1982.

ريفيير هنري، وليستقلوي بصيحات الكراهية، روبرت لافون، 2002.

روتون لاجوس، يجب قتل ديغول، منشورات روتي، 1962-1963. شهادة، هارماتان، 2001 .

ريمون روجي، نائب حاكم عن نيوشتل. تيع بي آي، 1993.

ساسو جاك، حتدي لم يعترف به، مقابلات مع الآن- جيل ميبلا، مايو، 1961.

سوريناك فرانسوا، الفكرة الفرنسية 1958-1960، فلاماريون، 2007.

سيفري جان- باكس، صيف الغالبة، بفمالبون، 1988.

سيليك كونستانتين، 1000 يوم في ماتينيون، ديفول، الجزائر، أجهزة المخابرات، فرانسي، 1962 .

شيفيلي كلود، الإشراف، حرب عصابات منظمة الجيش السري في وهران في 1961-1962 .

بومي روجي، الجمهورية المشوكة بشوك، آلان موريو، 1975. الكاردينال ديفال "السقف في الجزائر"، مقالات الكاردينال ليون- إيتيان ديفال مع ماري- كريستين ري، لي سوتوريون، 1984.

بيار مارتيه، وعند ساعة موتاه، بي بر بيس دي لاسيتي، 1963. مقابلات مع روجي فوت، موظف سام في ثلاثية ريفول. الجزائر. ريفول. 1937-1958، عرض النص وشرحه من طرف ناتالي تاري دو مالبوف، لجنة التاريخ الاقتصادي وسائل الفرنسا، 1997.

تاري دو مالبوف، العمل الأوربي، العدد 07، جويلية 1963، "و منظمة الجيش السري؟". العمل الأوربي، العدد 08، أوت 1963، "سقف الأسود للسجون".

تاريخ عبد الرحمان، الحقيقة القاسية. الجزائر من 1945 إلى الاستقلال، بلون، 1982.

تومون موتو، مفكرة 1955-1962، سوي، 1962.

تومي جان، 600 يوم مع سالان ومنظمة الجيش السري، فايار، 1969.

تيفرس آلبري، الأقدام السوداء في الصحن، بي بر بيس دو ميل، 1962.

تيفرس آلبري، سالان راؤول، الجنرال السابق...، لا تايل روند، 1965.

توشي كريستيان، مذكرات الأمس والغد. في خدمة الجنرال ديغول، لندن 1940، وارسو 1945، الجزائر 1962، مايو 1968، بلون، 1971.

شارل ديغول، مذكرات الأمل. التجديد (1958-1962)، بلون، 1970.

شارل ديغول، مذكرات الأمل. الجهد (-1962 ...)، بلون، 1971.

شارل ديغول، خطب ورسائل. الجزء 3 : مع التجديد (ماي-1958 جويلية 1962)، بلون، 1970.

شارل ديغول، خطب ورسائل. الجزء 4: لأجل الجهد (أوت 1962 -ديسمبر 1965)، بلون، 1970.

شارل ديغول، رسائل، ملاحظات ودفاتر، جوان -1958 ديسمبر 1960، بلون، 1985.

شارل ديغول، رسائل، ملاحظات ودفاتر، جانفي-1961 ديسمبر 1963، بلون، 1986.

جياكومو بيار-دوميسيك، قتلت هدوا، فايار، 1974.

جوزدي راؤول، حر للغاية، بيرين، 1990.

فودار إيف، المظليون في المدينة، فايار، 1972.

فرومار سيرج، جزائر الوداع، بلون، 1972.

فيوم بيار، (ضابط في البحرية)، روحي لله، جسدي للوطن وشرفي لي أنا، مذكرات، بالمشاركة مع إلجزابيت إيسكال، منشورات بلون/ أكس أو، 2006.

فوت جان-ماري، بول- ألبير فيفري. مؤرخ في الجزائر التي تخوض حربا. التزام مسيحي 1959-1962، تقديم بيار فيدال-ناكي، ووضع أندري ماندوز، سيرف، 2006.

حربي محمد، حياة وثقافة. مذكرات سياسية. الجزء 1 : 1945-1962، لاديكوفرت، 2001.

هارون علي، صيف الفتنة، جزائر 1962، منشورات القصبة، 2000.

هيدوي فيليب، إلى الملازم الأول في تاغلايت، لا تايل روند، 1960.

إيانوتشي بو، حتدي في منخفضات الأخضرية (الجزائر) : مفكرة حرب، آليا، 2001. مسارات، "عشرون عاما فيما بعد"، جوان، 1982.

منشورات جان كوروتشي، 2002.
موان برنارد، مفكرة احتضار، تقديم جان -لويس تيكسي- فينيانكور، منشورات كونفرونتي- كاستيل، 1999.
مورا فرانسوا، صلاة من أجل الجزائر، بيار سورا، 1987.
موريس جان، ديفول والجزائر. شهادتي 1960-1962، آلين ميشال، 1999.
موسو فريديريك، مارتن في الافريقيات، لا تيل روند، 1978.
موسو فريديريك، بين الجدران، لا تيل روند، 1985.
موراتي جورجو أدامو، آخر طلقة بارود لأجل الشرف، منشورات ايتاليك، 2005.
أورتيز جوزيف، كفاحي. دفاتر الطريق 1954-1962 ، منشورات الفكر الحديث، 1964.
بابون موريس، حبول السلطة، بلون، 1988.
بيرج جان -كلود، دم الجزائر (قصة حياة مستمرة)، منشورات كاملو و جوابوز فارد، 1992.
بيرج جان-كلود، واقف في ذاكرتي، عذابات وكرب عائد من الجزائر الفرنسية، هاريت، 1996.
بيرج جان-كلود، حقائق آسرة عن منظمة الجيش السري وحرب الجزائر. الجزء1: إستراتيجية، ثلاث خطط تكتيكية، جان كوروشي، 1999.
بيرهيت آلان، هل يجب تقسيم الجزائر؟، بلون، 1961.
بيرهيت آلان، لقد كان ديغول. الجزء 1، منشورات فالوا/ فايار،1994.
بوجانت في، مسار عادي. من جزائر أبي إلى منظمة الجيش السري، منشورات فودفروا دو بويون، 2004.
ريمولد جان، بسبب قول لا، لا تيل روند، 1966.
ريفاس ريمي، شهادة "منطرف" عن المأساة الجزائرية، شهادة مسيحية/ وثائق، 1960.
ريبو بول، متاريس لأجل علم، لا تيل روند، 1960 .
ريمس جاك، مرافعة لأجل مليون ضحية، تقديم روبرت لافون، روبرت لافون، 1975.
روبن جورج، "قائد متمرد". الجزائر 1958. من الطاعة إلى العصيان. بالاشتراك مع بيار بوزيو، جان كلود لاتاس، 1998.
رومان جويل، اسبري. الكتابة ضد الحرب في الجزائر 1947-1962 ، هاشات للآداب، 2002.
روسفيلدر أندري، الوصية الحادية عشر ، فاليمار، 2000.
روسفيلدر أندري، العدو في حد ذاته. رسالة كجواب، أندري روسفيلدر ، 2000.
روستاني ريمي، العار الكبير، الجزائر 1954-1962، مدريد، منشورات فينست ڤونزاليس، 1967.

سان-لوران سيسيل، مضطربو الجزائر، براس دي لاسيتي، 1961.
سان مارك هيلي دو (بمشاركة لوران بيكاريا)، مذكرات. حقول الحمر، بيرين، 1995.
سان بيار ميشال دو، مرافعة من أجل العفو العام، اسبري نوفو، 1963.
سالان راؤول، رسائل من السجن، جمع وتقديم أندريه فيڤراس، لا تيل روند، 1969.
سالان راؤول، مذكرات. نهاية إمبراطورية. الجزء3 : الجزائر الفرنسية، بريس دي لاسيتي، 1972.

...راؤول، مذكرات. نهاية إمبراطورية. الجزء 4 : الجزائر، ...
...س، الجزائر. صيف 1957. انتصار على الإرهاب، هارماتان، 2007.
...ار، حياتي ثمنا لأفكاري، لا تيل روند، 1967.
...ار، المعركة، لا تيل روند، 1968.
...الآن دو، أصداء الجزائر. الجزء 2 : الهجر 1946-1962، بريس دو لاسيتي، 1974.
...سيل، الجزائر المحبوبة والمعذبة، بلون، 1956.
...سيل، الأمل المحدوع (1958-1961)، منشورات آلما، 1962.
...سيل، على طريق جديد، منشورات فيزو، 1964.
...سيل، الصفحة لم تقلب ،لا تيل روند، 1965.
...سيل، ثمانية وعشرون عاما من الديڤولية، لا تيل روند، 1968.
...ميشلين، من الشمس والدمع، روبرت لافون، 1982.
...، لكن الشيطان يسير معنا، لا تيل روند، 1968 .
...لويس، ديغول والجزائر. شهادة للتاريخ، فايار، 1964.
...كوف الكسندر، إني أتهم لومارشان، تقديم فرانسوا بريبو، منشورات سان- جوست، 1964.
...كسي - فينيانكور جان لويس، اخترت الدفاع، مرافعات من تقديم جان-مارك فارو، ممهد لكتاب المحامين جاك شابوتنيي، لا تيل روند، 1964.
...كسي- فينيانكور جان لويس، جمهوريات، عدالات ورجال، آلين ميشال، 1976.
...كو برنارد، دروب السلام، 1962-1958، بلون، 1972 .
...كي روجي، انقلاب 13 ماي، اسبري نوفو، 1962.
...كي روجي، الوقت الضائع، آلين ميشال، 1978 .
...بي فيليب، تشريح حرب الجزائر، فرانس -أوميير، 1973 .
...وغان فيليب، شهادات من أجل التزام (منظمة الجيش السري بفرنسا 1962-1961) ، دوالفا، 2008.
نوجور جان، من التمرد إلى الثورة. في الأيام الأولى من حرب الجزائر، آلين ميشال، 1985.
نيور دومينيك، القلب المتمرد، لي بيل ليتر، 1994.
نيدال - ناكي بيار، منطق الدولة، مينوي، 2002.
فيلماريست بيار، مؤامرة 13 ماي الرابعة عشرة، بريس كونتيمبوريل، 1960.
فيجكمارك كارل- هينيف، 1962، رواية ترجمها من السويدية فيليب بوكي، آكت سود، 1987.
زيراري رابح المدعو سي عز الدين، ولم تحترق الجزائر، ستوك، 1980.

وثائق أرشيف منشورة، النصوص المختزلة لمحاكمات، نصوص مرافعات وأفلام وثائقية.

كوتاس موريس، محاكمات انقلاب الجزائر ومؤامرة باريس، المنشورات اللاتينية الجديدة، 1962.
ديفول ومنظمة الجيش السري، وثائقي پيار أبراموفيسي، 1995. دفاع باستيان تيري. "النص الكامل والأصلي الوحيد من مرافعات الأساتذة تيكسيي- فينيانكور، ريشار دوبوي ولي كورولير لفائدة باستيان- تيري"، پريس دي ميل، 1963.
فيفر موريس، الأرشيف غير المنشور للسياسة الجزائرية، 1962-1958، هارماتان، 2000.
لانسلو ماري- تيريز، منظمة الجيش السري، معهد دراسات الحياة السياسية الفرنسية، سلسلة "وثائق"، العدد 02، 1963، في مجلدين. منظمة الجيش السري تتحدث، جوليار، 1964.
محاكمة الجنرالين شال وزيلر، النص الكامل في كتابه المختزلة لجلسات الاستماع، المنشورات اللاتينية الجديدة، 1965. محاكمة جان-ماري كوروشي، المنشورات اللاتينية الجديدة، 1965.
محاكمة ادموند جوهو، تقرير بكتابة مختزلة، ألين ميشال، 1962. محاكمة راؤول سالان، تقرير بكتابة مختزلة، ألين ميشال، 1962. محاكمة هجوم پوتي كلامار، تقرير بكتابة مختزلة، ألين ميشال، 1963 (في مجلدين). منظمة الجيش السري، قصة محظورة، فيلم لفرانسوا مارفولين و جورج -مارك بينامو، 2008. "لقد غششنا الشرف". النص الكامل لاستجواب ومرافعة جلسات الاستماع في 15 و16 نوفمبر 1960 في محاكمة المتاريس، تقديم جان فالو، لا تيل روند، 1960. نحو السلام في الجزائر. مفاوضات ايفيان في الأرشيف الديبلوماسي الفرنسي، 15 جانفي 1961-29 جوان 1962، بروبلان، 2003.

...ات

...ورون شارل- روبرت، جزائر الفرنسيين، سوي، 1993.
...ورون شارل- روبرت، حرب الجزائر والجزائريون 1954-1962، آرمان كولن، 1997.
...ازي جوزيف، إفراء الفاشية الجديدة في فرنسا، فايار، 1984.
...ليه هنري، حرب الجزائر، 3 مجلدات، تون آكتوويل، 1981. جمعية أصدقاء ميشال ديبري، ميشال ديبري والجزائر، أشغال ندوة ميشال ديبري والجزائر، الجمعية الوطنية، في 27 و28 أفريل 2006، منشورات الشانزليزي، 2007.
...ديجي فرانسوا، تاريخ جهاز العمل المدني. الجزء الغامض في الديفولية، ستوك، 2003.
...ز هنري، تمرد عسكري، الجزائر، 22 أفريل 1961، پلون، 1961.
...روك مارك أوليفي، دوكلير فانسان، العدالة، السياسة والجمهورية. من قضية دريفوس إلى حرب الجزائر، كومبلكس، 2002.
...سان ميشال، الأقدام السوداء. مذكرات منفي، ستوك، 2002.
...كاثرينا لوران، هيلي دو سان مارك، پيرين، 1988.
...بلوي ايريك، دريفوس ميشال، روبير عبد السلام، حياة ممزقة بالرصاص، تقديم ميشال لاكوست، إل كاتر شومين، 2009.
...بينامو جورج - مارك، أكذوبة فرنسية. عودة إلى حرب الجزائر، روبرت لافون، 2003.
...بينوت فيليب، روجي ويبو والمعركة من أجل مديرية مراقبة الاقليم، بريس دي لاسيتي، 1975.
...بوا برتران، الظاهرة الجزائرية: محيال السياسة الفرنسية في فرنسا، هارماتان، 1995.
...برجيرون فرنسيس، فيلجي فيليب، من لوبان إلى لوبان. قصة وطنيين وقوميين في الجمهورية الخامسة، دومينيك مارتن موران، 1985.
...بورستاين سيرج، تاريخ الديفولية، پيرين، 2001.
...بورستاين سيرج، ميلزا پيار، بيانكو جان-لويس، فرانسوا ميتران. سنوات التغير 1981-1984، پيرين، 2001.
...بورستاين سيرج، ميلزا پيار، سيريلي جان-فرانسوا، ميشال ديبري. وزير أول (1959-1962)، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 2005.
...برتراند رومان، مذكرات إمبراطورية. الجدل حول "الواقعة الاستعمارية"، منشورات كروكان، 2006.

بيدفاري كريستيان، إيوفار بول، حركات اليمين والجنرال ديغول، ايكونوميكا، 1991.
بيرّان لوسيان، تاريخ الهوبز، منشورات بالي – رويال، 1972.
بيري دانيال، مع أعضاء الجبهة الوطنية هؤلاء. عالم اجتماع في الجبهة الوطنية، لاديكوفرت، 2003.
بلاتشار باسكال، باسال نيكولا، ثقافة ما بعد الاستعمار، 1961 – 2006 . آثار ومذكرات استعمارية في فرنسا، أوترومون، 2006.
بلاتشار باسكال، فورسانيون إيزابيل، حروب الذاكرات. فرنسا وتاريخها، تقديم بنجامين ستورا، لاديكوفرت، 2008.
بودين جورج، الضباط الفرنسيون، عظمة وشقاء، 1936–1981، بيرين، 1992.
بوبا فيليب، وصول الأقدام السوداء إلى روسيون، منشورات تراباكور، 2009.
بورديل فيليب، الفرصة الأخيرة للجزائر الفرنسية. من الحكومة الاشتراكية إلى عودة ديغول، 1956–1958، ألبين ميشال، 1996.
برانش رفائيل، التعذيب والجيش خلال حرب الجزائر 1954–1962 ، فالميار، 2001.
برانش رفائيل، نيو سيلفي، فرنسا في حرب 1954–1962: تجارب فرنسية في حرب الاستقلال الجزائري، منشورات أوتروموند، 2008.
برانش رفائيل، حرب استقلال الجزائريين (1954–1962)، بيرين، 2009.
برانش رفائيل، كمين الأحضرية. الجزائر عام 1956، أرماند كولن، 2010.
برانشيل إيزاء العلاقات الفرنسية– الجزائرية منذ 1962 : نفط ورجال، هارماتان، 1981.
برومبيرجي موري وسيرج، مؤامرات الثالث عشر ماي الثلاثة عشرة، فايار، 1959.
برومبيرجي موري وسيرج، آخيه جورجات، شوفيل جان – فرانسوا، متاريس و عقداء، 24 جانفي 1960، فايار، 1960 .
بروكنر باسكال، طغيان فهر الذات. دراسة حول الماسوشية الغربية، فراسي، 2006.
بوكاي ليتيسيا، الغفران والحقد. الجزائر/فرنسا، جنوب إفريقيا : هل بإمكاننا دفن الحرب؟، بايو، 2010.
بوشارو بير، منظمة الجيش السري. الجزء1: فيفري–14 ديسمبر 1961، الجزء2: 15 ديسمبر 1961–10 جويلية 1962، ألبين ميشال 1963.
برونيفكس برنارد، اليمين المتطرف في فرنسا، فايول، 1977.
كابيرا دومينيك، البقاء هناك. الأقدام السوداء والجزائريون، ثلاثين عاما فيما بعد، منشورات فيلون، 1992.
كانين موريس، جمعيات الأقدام السوداء، 1962–1994، تقديم بيار دنيك، أس.أو.أس أوترو مور، 1994.
كاربرا فرانك، اتفاق جبهة التحرير الوطني مع منظمة الجيش السري. من المفاوضات السرية إلى وقف إطلاق النار، رويرت لافون، 1967.
كافيغليولي فرانسوا، بونتو جان-ماري، الهدف الكبير 1961–1964 : أسرار منظمة الجيش السري، مركور دو فرانس/ باري ماتش، 1972.
جورج، الدفاتر السرية لتصفية الاستعمار، الجزء 2، كالمان–ليفي، 1967.
جاريس، ملف باء... مثل بربوز، آلان مورو ، 1975.
جوديريك، جيل العرب، سوي، 2005.
جوديريك، اليمين المتطرف في فرنسا، من مورا إلى لوبان، كوميلكس، 1988.
جوديريك، اليمين المتطرف في فرنسا في الجمهورية الخامسة، المكتبة العامة للقانون والاجتهاد القضائي، 1974.
جوديريك، دارد أوليفي، التخريب، معاداة التخريب، مناهضة التخريب، منشورات لافوسوا، 2009 .
جوف ميشال، ديغول والجزائر الفرنسية، بيرين، 1995.
جوفرين إمانويل، الأقدام السوداء والسياسة. 40 عاما بعد العودة، مطبوعات العلوم السياسية، 2008.
جوري– فيدروفيتش كاترين، الرهانات السياسية للتاريخ الاستعماري، أفون، 2009.
جوريف، حرب الجزائر، أعيد طبعه في سلسلة "بوكين" في مجلدين، روبرت لافون، 1990.
جوزو الكسندر، تيكسيي– فينيانكور، ظلال وأضواء، منشورات فيو سان– وان، 1965 .
جوز جاك، جورج بيدو، البيوغرافيا السياسية، هارماتان، 1992.
جوزو أوليفي، لوفيفر دانيال، أوربا في مواجهة ماضيها الاستعماري، منشورات ريفوف، 2008.
جوزلارو جاك، منظمة الجيش السري ضد ديغول، فايار، 1981، الطبعة الثانية 1994.
جياري بيار، بلوم كريستيان، الهدف ديغول، روبرت لافون، 1973.
جيرولاد آرنو، منظمة الجيش السري. دراسة منظمة سرية، هيليت، منشورات جان كوروشي، 1997.
دلبحر جورج، الجزائر وفرنسا: كل مريض بالآخر، ج. دلبحر، 1995.
دروز برنارد، لوفي ايفلين، تاريخ حرب الجزائر 1954–1962، سوي، 1984 (طبعة جديدة).
دوهاميل ابريك، فرنسوا ميتيران. وحدة رجل، فلاماريون، 1988.
دومون سيرج، الألوية السوداء. اليمين المتطرف في فرنسا وفي بلجيكا الفرانكفونية من 1944 إلى يومنا هذا، بروكسل، ايبو، 1983.
دوبرا فرانسوا، حركات اليمين المتطرف في فرنسا من 1944 إلى 1971، منشورات لوم ليبر، 1998.
دوروشون–كرابول آن–ماري، زمن منظمة الجيش السري، كوميلكس، 1995.
إينودي جان–لوك، أكتوبر 1961 : مجزرة في باريس، فايار، 2001 .
إيلجينوس هرموت، حرب الجزائر 1954–1962 : الانتقال من فرنسا إلى أخرى، بوبليسود، 2000.
فاليفو روجي، كوفر ريمي، المقاومون. من حرب الظل إلى أروقة السلطة 1944–1989 ، فايار، 1989.
فاليفو روجي، كروب باسكال، مديرية مراقبة الإقليم، شرطة سرية، فلاماريون، 1999.

في قلب معقل الجنرالات

عوفي جان- لبدري، منشورات الجزائر، 24 ساعة، 1960.
عوفي -بلا فرنسوا- كراهي، الذاكرة في المزاد. الإيديولوجية الأفرو- وسطى تهاجم التاريخ، منشورات فرنسي، 2009.
هو بادوان، لو فران هو ماش، بدعو جبل، يد الله اليمنى. تحقيق حول فرانسوا ميتران واليمين المتطرف، سوي، 1994.
فاني بيار، مارتن -روالد ميشال، عشرية ميتران. الجزء 1 : القطيعة، سوي، 1990.
فوريو جان، ديغول والثالث عشر ماي، بلون، 1965.
فورو مارك، الكتاب الأسود للاستعمار. من الإبادة إلى التوبة، روبرت لافون، 2003.
فورو مارك، الكتاب الأسود ديغول. قصة هجوم بوتي كلامار، فراسي، 1996.
فوري جورج، الكلوا ديغول. قصة هجوم بوتي كلامار، فراسي، 2002.
فوري جورج، التاريخ السري لمنظمة الجيش السري، فراسي، 2002.
فوري جورج، كان يدعى "كراب- تامبور". مصير ضابط البحرية بيار قيوم، بيرين، 2006.
فور كاد أوليفي، دوهاميل ايريك، فال فيليب، عسكريون في الجمهورية 1870-1962. الضباط، السلطة والحياة السياسية في فرنسا، أشغال الندوة الدولية المنعقدة في قصر لوكسمبورغ وفي السوربون، أيام 4، 5 و6 أفريل 1996، منشورات السوربون، 1999.
فاكوند ستيفان، العفو العام. من الكومونة إلى حرب الجزائر، سوي، 2002.
فانديي آلان، سالان، بيرين، 1990.
فالياج جان (بمشاركة جان مارتن)، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب من 1830 إلى يومنا هذا، فايار، 1994.
غوشيه رولاند، القوميون في فرنسا. صعود الجبهة الوطنية 1983-1997 ، جان بيكوليك، 1997.
فوشود باسكال، بويسون باتريك، منظمة الجيش السري : تاريخ المقاومة الفرنسية في الجزائر، تقديم بيار سوجان، منشورات جون بيي -نوار، 1984.
فونيي جان-بول، التزميم الوطني. حركة ملكية في الجمهورية الخامسة، تقديم نوتاميير، منشورات سيليس، 2002.
فوين جان، محاكمة فانوكسيم، منشورات سان- جوست، 1963.
جيل كاميل، المسيح وحواريوه، جوليار، 1973.
جيوردانو روزاريو، حول الذاكرة. بلجيكا، الكونغو والماضي الاستعماري، هارماتان، 2008.
جوارديي رازول، الفكرة الاستعمارية في فرنسا من 1871 إلى 1972 ، لا تيل روند، 1972.
جوارديي رازول، الأزمة العسكرية الفرنسية، 1954-1962، آرمان كولن، 1964.
فوتار بيار، الجزائر ، الصنع الفرنسي، روبرت لافون، 1984.
فونتالي ريجين، مذكرات الاستعمار، العلاقات بين المستعمرين والمستعمَرين، هارماتان، 1994.
فرنو نيكول، السياسة الخارجية للجزائر 1962-1978، كارنتالا، 1984.
فيير فانسين، وحدات الكومندوس دلتا، منشورات جان كوروشي، 2000.
فيلهوم جان- فرانسوا، الأساطير المؤسسة للجزائر الفرنسية، تقديم برونو اينيان، هارماتان، 1992.

جيلاوت، الرواية الصحيحة للجمهورية الرابعة. من باردو إلى ديغول، دينوويل، 1972.
جوان هوفي، رومان باتريك، الجيل. الجزء 1 : سنوات الحلم، سوي، 1987.
جوان هوفي، رومان باتريك، الجيل. الجزء 2 : سنوات البارود، سوي، 1988.
جيرمو محمد، وقد أصبحوا حزكي، تقديم دومينيك شنايير، فايار، 1993.
جيرمو محمد، جبهة التحرير الوطني، السراب والحقيقة. من البداية إلى تولي الحكم (1945 - 1962)، منشورات جا، الطبعة الثانية، 1985.
جيري محمد، ستورا بنجامين، حرب الجزائر 1954-2004، نهاية العفو العام، روبرت لافون، 2004.
جاري ميشال، السلطة السياسية والسلطة في الجزائر الفرنسية، هارماتان، 2002.
جاريون الكسندر، (تقديم وليام كولبي)، تحدي ديغول. منظمة الجيش السري ومناهضة الثورة في الجزائر، 1954-1962، بريغر، نيويورك، واسبورت كونكتيكت، لندن، 1989.
جاي جوزيف، اتفاقيات ايفيان. قصة السلم الضائع في الجزائر، أوليفي أوربان، 1992.
بيسار بول، مقاتلو العنق، فراسي، 1970.
بودي كاترين، استراتيجيات إمبراطورية. كبار أرباب العمل المعمرين في مواجهة تصفية الاستعمار، وان، 2003.
مورن آليستير، تاريخ حرب الجزائر، ترجمه من الانجليزية إيف دي فوري. بمشاركة فيليب بورديل، الطبعة الثالثة مراجعة ومنقحة، آلبين ميشال، 1987.
هورو جويل، ذاكرة الأقدام السوداء من 1830 إلى يومنا هذا، بيرين، 2001.
يزوردي جاك، محاكمات الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري، روبرت لافون، 1988.
جاكين هنري، الحرب السرية في الجزائر، أوليفي أوربان، 1977.
جوفري جان- شارل، هؤلاء، الضباط الذين قالوا لا للتعذيب. الجزائر 1954-1962، منشورات أوترومون، 2005.
جوفري جان-شارل، فايس موريس، العسكريون وحرب العصابات في حرب الجزائر، كوميلكس، 2001.
جوفري جان- شارل و آجيون شارل- روبير (ترئيسا شرفيا)، رجال ونساء في حرب الجزائر، أشغال الندوة الدولية يومي 8-7 أكتوبر 2002 في قاعة اجتماعات المركز الوطني للبحث العلمي، أوترومون، 2003.
جوردي جان-جاك، من النزوح إلى المنفى. العائدون والأقدام السوداء في فرنسا، هارماتان، سبيل المثال، 1992-1954، هارماتان، 1992.
جوردي جان-جاك، من النزوح إلى المنفى. العائدون والأقدام السوداء في فرنسا. هارماتان، 1993.
جوردي جان-جاك، بارفيي في، مدينة الجزائر 1962-1940. مدينة في حروب، أوترومون، 1999.
جورون باتريك، الهدف ديغول، أورجير -لين- بوس، 1986.

في قلب منظمة الجيش السري

كوهر ريمي، منظمة الجيش السري، قصة حرب فرنسية فرنسية، سوي، 2002.
كوشي-مارتوف إيريك، الشريف والخونة. جان-مارسيل جانيني وشارل ديغول، 1958-1969، مجلس التاريخ الاقتصادي والمالي لفرنسا، 2003.
لاكوتور جان، جزائر، لقد انتهت الحرب، بالتعاون مع كاترين فريبيلات، كومبلكس، 1985.
لاروش فاريس، سالان أمام الرأي العام، منشورات سان-جوست، 1963.
لاروش فاريس، فرانسوا دورسيفال، الشجاعة وطنهم، منشورات سان-جوست، 1965.
لوران فريديريك، الحوف الأسود، ستوك، 1978.
ليورف بكولا، العالم كما يراه اليمين الأكثر تطرفا. من القاعدة إلى القومية الثورية، مطبوعات باريسيان الجامعية، 2010.
ليكونت دانيال، الأقدام السود، تاريخ و بورتريه حالية، سوي، 1980.
لوفيفر دبي، في موتي. الشر المحبوب، بلون، 1992.
ليفيفر دانيال، الجزائر العزيزة، الحسابات وخيبات الأمل للوصاية الاستعمارية، 1930-1962، تقديم جان-مارساي، الشركة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، 1997.
ليفيفر دانيال، لأجل الانتهاء من التوبة الاستعمارية، فلاماريون، 2006.
لويس باتريك، تاريخ أنصار الملكية. من التحرير إلى يومنا هذا، جاك فرانشي، 1994.
مالويي بوب، بازوكا، اعتراف فيليب كاستيل، منشورات فيليباكي، 1988.
مارتن كلود، تاريخ الجزائر الفرنسية، 1830-1962، لي كاتر فيس دايمون، 1963.
مارتن فيليب، سيمي سنيفاتو، بصمة الحرب. من اليونان الكلاسيكية إلى الشيشان، لافوزيل، 2006.
ميغري جان-باكس، إلى نهاية الجزائر الفرنسية. باستيان-تيري، بيقماليون، 2003 و2007.
موتري جان، المأساة المخفية. وهران، 5 جويلية 1962، ميشالون، 2006.
موتري جان، قضية غامضة : إطلاق النار في 26 مارس 1962 بمدينة الجزائر، هارماتان، 2009.
موتري جان، المرحلة النهائية لحرب الجزائر، طبعة مراجعة، منقحة ومتممة، تقديم دومينيك فيز، هارماتان، 2010.
مليان عبد العزيز، فرنسا المخربة. مأساة الحركي، بيرين، 1993.
مليك كونستانين، كان الموت مهمتهم. جهاز العمل آنذاك، حرب الجزائر، بلون، 1996.
ميز نونا، يوبنو باسكال، الجبهة الوطنية في العراء، مطبوعات العلوم السياسية، 1996.
ميز نونا، هؤلاء الفرنسيون الذين يصوتون لفائدة لوبان، فلاماريون، 2002.
مبسي جيلوت، التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، فايار، 2002.
ميلرا بيار، القاعدة الفرنسية. الماضي والحاضر، فلاماريون، 1987.
مونيه جان، المرحلة النهائية لحرب الجزائر، هارماتان، 2000.
مونتانيون بيار، حرب الجزائر، نشأة وتشابك مأساة، بيقماليون، 2004.
مورلاند، بارونجي، مارتينيز، تاريخ منظمة الجيش السري، ريبي جوليار، 1964.
موتون كلود (تقديم)، مناهضة الثورة في الجزائر، توزيع الفكر الفرنسي، 1972.

ر المستطوفر، القيامة. ميلاد الجمهورية الخامسة، انقلاب دمقراطي، فايار، 1998.
ر تيجيل، معركة منظمة الجيش السري، الألوان السبعة، 1962.
ر الجزائر المرة، 1914-1994، منشورات دار العلوم للإنسان، 1995.
ي الدري، كل شيء يبدأ في الجزائر، 1940-1944، ألباتروس، 1985.
ر بيار، فرنسيو الجزائر. الصمت والعار، بايو، 1990.
ر عاودية جان-فيليب، عملية اغتيال شاطو رويال. الجزائر: 15 مارس 1962، تقديم حارمين
ر، تهيد إيمانويل روبلاس، منشورات تيريزيا ميشال-ريبو، 1992.
ر عاودية جان-فيليب، فافوري جان-فرانسوا، معركة ماريبان، 6 جويلية 2005. الجمهورية،
ر، في مواجهة منظمة الجيش السري، يتبعه الموت لفرنسا، 31 ماي-1961 الجزائر، تقديم بيار
وكس، تيريزيا، 2006.
ر كلود، ملف الجزائر السري، 13 ماي 1958 - 28 أبريل 1961، الكتاب المعاصر، 1961
ر بيار، الدكتور مارتن الغامض. 1895-1969، فايار، 1993.
ر بيار، رجل الظل : عناصر تحقيق حول جاك فوكار، الرجل الأكثر غموضا وقوة في الجمهورية
ة، فايار، 1990.
بوتي دوي، الأزمة الكاثوليكية. الديانة، المجتمع والسياسة في فرنسا (1965-1978)، بايو،
2002.
بريو باسكال، متقاطعو المجتمع المغلق. أوربا حركات اليمين المتطرف، منشورات لوب، 2001.
رفي في، من أجل تاريخ لحرب الجزائر. بيكار، 2002.
بروتولوجان-بيار، قالمة. هدم فرنسي في الجزائر الاستعمارية، تقديم مارك-أوليفي بارو،
لاديكوفرت، 2009.
بلانشي جان، التاريخ السياسي للجيش. الجزء الثاني : 1940-1967، من ديغول إلى ديغول،
سوي، 1967.
بلومان ح.، لاسيرار.، الفاشيات الفرنسية. (1923-1963)، سوي، 1963.
بورتش دوفلاس، تاريخ مصالح الاستخبارات الفرنسية. الجزء الثاني : من حرب الهند الصينية إلى
"الريمبو واريور"، ترجمه من الأمريكية أندري مونيار، ألبين ميشال، 1997.
بروفو لوسيل، حرب الجزائر الثانية، فلاماريون، 1996.
كيفي فانسان، الجنود الصانعون. أعضاء سابقون في منظمة الجيش السري بروون، سوي، 2003.
ريمون رينيه، الثالث عشر ماي 1958. عودة ديغول، كومبلكس، 1983.
ري فولدزيفير آي، في بدايات حرب الجزائر، 1940-1945. من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال
القسنطيني، لاديكوفرت، 2001.
ريو جان-بيار، قاموس فرنسا الاستعمارية، فلاماريون، 2007.
ريو جان-بيار، حرب الجزائر والفرنسيون، فايار، 1990.
ريو جان-بيار، حويلي جان-فرانسوا، حرب الجزائر والمثقفون الفرنسيون، كومبلكس، 1991.
ريو جان-بيار، بلاد المغرب في مقاومة الاستعمار، هاشات للآداب، 2002.
ريفي دانيال، بلاد المغرب في مقاومة الاستعمار، هاشات للآداب، 2002.

في قلب معظمة الجيش الحر 465

روبرا لاكان، رجال اليمين المتطرف. لوبان، لوراند والآخرون، كالمان-ليفي، 1985.
روميل لوديل، ماي 1958. ديغول والجمهورية، بلون، 1988
روميل لوديل، هنجوم الدولي للاستمار : نحو مراجعة الدستور، لا دوكومونتاسيون فرانسيز، 1990.
ساغاريس بيرنار، اختراع الأقدام السوداء، سيلبي، 2002.
ساغاريس بيرنار، جزائر المؤامرة. فيما وراء صخب الدبابات، منشورات سيلابس، 2008.
سيرجون بيار، لست نادما على أي شيء. القصة المؤلمة للجنود المظليين الأحاديين الذين الأحرار الأول للمظليين، فايار، 1972.
آلان دو سوبيني، ثورة 13 ماي. مع شهادة فاعليها الأساسيين، بلون، 1958.
آلان دو سوبيني، محاكمة، لا تابل روند، 1961
سيمون كاترين، الجزائر. سنوات الأقدام السوداء. من أحلام الاستقلال إلى الخيبة (1962 – 1969)، منشورات لا ديكوفرت، 2009.
سوريلي جان-جرانسوا، مفقودو و حماسات فرنسية، فايار، 1990.
سوريلي جان-جرانسوا، تاريخ اليمين، ثلاثة أجزاء، فايمار، 1992.
سموتس ماري-كلود، الوضع ما بعد الاستعمار. الدراسات لما بعد الاستعمار في النقاش الفرنسي، تقديم جورج بالاندي، مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، 2007.
سوسي إيزابيل، الإرهاب، فلاماريون، 2000.
سودي ميشال، الجبهة الوطنية في النقاش، فلاماريون، 1996.
ستور كليمون، سوريلي ومنظمة الجيش السري، تقديم جان دو كيسالك، هارماتان، 2004.
ستورا بنجامين، الجزائر وفرنسا، روبرت لافون، 2009.
ستورا بنجامين، الجزائر من 1830 إلى يومنا هذا. صفحة تاريخ (الطبعة الثانية عشر)، 2001.
ستورا بنجامين، فرنسيو الجزائر، تقديم أرنو لفي، منشورات لاديكوفرت، 2008.
ستورا بنجامين، ماي 1945 محارر في الجزائر، تقديم أرنو لفي، منشورات لاديكوفرت، 2008.
ستورا بنجامين، تاريخ الجمهورية المنهزمة. الجزء الأول: نهاية حرب ماي 1958-ماي 1962، فايار، 1970.
ستورا بنجامين – كاترين، الجمهورية وجيشها في مواجهة "الخطر الهندي". الجزء الأول: الجيش في فرنسا (1945–1960)، تقديم موريس فايس إلى الأمام.
ستورا بنجامين، قضية بن بركة، فايار، 1991.
ستورا بنجامين، هل يجب محاكمة فايس ؟، الطبعة الثالثة، لاديكوفرت، 2010.
ستورا بنجامين، حرب الجزائر في نظر فرانسيس جوان، الجزء الثاني: الجيش الجزائري 1960–1962، تقديم كلود لبكوفي، هارماتان، 2003.

مقالات، مقالات ومساهمات

عاشور، مولود، هيسيل في، سعدي نور الدين، "أيها الجزائريون الفرنسيون: هل ستنتهي هذه الحسابات قريبا ؟"، بانوراميك، العدد 62، الثلاثي الأول 2003.

بيار جاد-مر السواد، "كتبه من دراسات ما بعد الاستعمار"، لو ديبا، العدد 154، 2009، ص 119-140.

دارد أوليفي، "معالم لتاريخ العلاقة القومين في ظل الجمهورية الرابعة"، هيستوريان وجيوغراف، العدد 358، 1997، ص 249-263.

دارد أوليفي، "معادلة القومين للشيوعية في عهد الجمهورية الديغولية. مثال ورثة الأمة الفتية"، كونتيمبو، العدد 62-63، 2000، ص 152-137.

دارد أوليفي، "منظمة الجيش السري في مرآة الحياة"، ذكره سيلفين بولوك، باسكال جوار، حونة وحيات، تقديم فيليب بيتون، سوي أرسلان، 2007، ص 209-223.

دارد أوليفي، "اعتقال مناضلي منظمة الجيش السري والمتعاطفين معها. من معتقلات الجزائر إلى سجون البلد الأم (1968-1961)، ذكرته بياتريس فلوري، جاك والنير، وصف أماكن الاعتقال والمجازر، الأقلمة: عدم الأقلمة، قضايا اتصال، سلسلة آكت 5، 2008، ص 317-328.

دارد أوليفي، "من "نصب ماربنيان" إلى "حائط المفقودين" بباريتيان"، ذكرته بياتريس فلوري، جاك والنير،وصف أماكن الاعتقال والمجازر(2). الأقلمة، عدم الأقلمة، قضايا اتصال، سلسلة آكت 7، 2009، ص 95-110.

دارد أوليفي، "العلومة ومكافحة الإرهاب"، ذكره سباستيان لوران، سياسة المعلومة، مطبوعات بوردو الجامعية، 2009 ص 137-148.

دارد أوليفي، "شخصيات رمزية وتجمعات في مواجهة الجزائر الفرنسية. مدانون وسجناء في الدفاع عن مجتمع وثقافة"، ذكرته بياتريس فلوري، جاك والنير، وصف أماكن الاعتقال والمجازر (3)، شخصيات رمزية، تعبئة جماعية، قضايا اتصال، سلسلة آكت 9، 2010، ص 353-369.

دارد أوليفي، "معالم لمقاربة مسار موريس السياسي من التحرير إلى غداة حرب الجزائر"، ذكره أرنو دفي، جروم لانون، بونراند مونيي، موريس آليه وعلم الاقتصاد. تنويه بول أ.ساموبلسن، تقديم إيفون فالار، تمهيد روجي فيسوري، كليمون جوفلار، 2010، ص 187-173.

دي لافورس بول-ماري، "تاريخ منظمة الجيش السري في الجزائر"، لاناف، 19-13/12، أكتوبر 1962-جانفي 1963، ص 139-192، عدد خاص، الدفتران 12-13، ملف "حرب الجزائر" قدمه رافائيل برانش، القرن العشرون، العدد 83، جويلية-سبتمبر 2004.

دولفي آند، "الشيوعيون الفرنسيون في إسبانيا منذ الحرب العالمية الثانية : من منهزمي التحرير إلى مقاتلي الجزائر الفرنسية 1970-1944"، أدوات لتاريخ عصرنا، العدد 67 (جويلية-سبتمبر 2002).

دوميكي، زبيكي كوليت، "التفكير في الماضي الاستعماري الفرنسي: بين [illegible] الذاكرات"، القرن العشرون، أفريل-جوان 2005، ص 59-69.

[illegible] حرب التاريخ، العدد 2، ربيع 1992 (عدد خصص لمنظمة الجيش السري).

[illegible] "النظام الاجتماعي المسيحي والجزائر الفرنسية"، ذكره فرانسوا بيداريدا، حرب [illegible] والمسيحيون، دفاتر معهد التاريخ للزمن الحاضر العدد 8، أكتوبر 1988، ص 63-87.

[illegible] "متاريس الجزائر"، ورد في لاباريكاد، منشورات السوربون، 1997.

[illegible] "إرث العمل الفرنسي"، مجلة فرنسية للعلوم السياسية، مجلد 7، العدد 4، 1957، ص 769-792.

[illegible] "فيليب أرياس : مؤرخ لمذهب مورا مجتهد في حرب الجزائر (1964-1961)"، دفاتر التاريخ الفرنسية"، العدد 26، 2004، ص 131-145. التاريخ. ملف خاص،"الأيام الأخيرة [illegible] الجزائر الفرنسية"، العدد 231، أفريل 1999.

[illegible] "منظمة الجيش السري والأقدام السوداء"، ليستوار، مارس 1982.

[illegible] "المحررون السريون (بربوز) ضد منظمة الجيش السري : نظرة جديدة"، حروب عالمية ومنازعات معاصرة، العدد 191، ديسمبر 1998، ص 89-116.

[illegible] "لأجل إعادة إدماج اليابان في التاريخ العالمي : تاريخ الاستعمار وحروب الذاكرات"، [illegible] سيلفو. دفاتر الدراسات اليابانية، 15، 2008، ص 35-64.

[illegible] منظمة الجيش السري. أسرار منظمة سرية"، هيستوريا ثيماتيك، العدد 76، مارس-أبريل 2002.

[illegible] فيل في، "تاريخ إحياء، ذكرى حرب الجزائر"، دفاتر التاريخ الفريب، العدد 26، 2004، ص 61-70.

[illegible] فيل في، "موقفي حول ملحق تقرير إيريك سافاريس (ملاحظة حول "حائط المفقودين")"، 2007. النص موجود على موقع بيرفيل في في الركن "إيضاح" guy perville.free.fr

[illegible] بهي دانيال، "الواقعة الاستعمارية ونحن : قصة إبعاد"، القرن العشرون. مجلة تاريخية، 33، 1992، ص 127-138.

[illegible] ستورا بنجامين، "موجة الصدمة للسنوات الجزائرية بفرنسا"،الجزائر الفرنسية" والجبهة الوطنية [illegible] السري، العدد 237، نوفمبر 1997، ص 13-28.

[illegible] ستورا بنجامين، "حرب الجزائر : 2003-1999، تسارع الذاكرة"، رجال وهجرات، العدد 1244، جويلية-أوت 2003، ص 83-95.

[illegible] فيالون-جونتي بيار، "منظمة الجيش السري، حركة أم وحش ؟"، اسبري، فبراير 1962، ص 264-284.

أعمال جامعية غير منشورة

أطروحات

أوديحي فرانسوا، اتحاد الشباب من أجل التقدم 1965–1975. مدرسة للتكوين السياسي، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 1999.

بيل مارك–ريمي، حركات اليمين في تولون (1958–1994). من الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الوطنية، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة إيكس–مرسيليا1–، 2001.

كوبان مارك، لا كوت دوبال في حرب الجزائر، 1954–1962، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ليتورال كوت دو بال، بولوني–سور–مير، 2010.

دافيراك روبرت، تصاعد العنف في مدينة الجزائر الكبرى، الفالج جوان –1958 30 أفريل 1961، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة تولوز–لو ميراي، 2008.

ديسورد كريستيان، حالة سوستيل والدفاع عن الغرب، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت في 19 ماي 2000 بجامعة أوفارني، ليل، ورشة وطنية لإعادة إنتاج الأطروحات، 2000.

فردون آرنو، التقليد الكاثوليكي في فرنسا (1946 – 2000). تاريخ وسوسيولوجية حركة مناهضة للثورة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة رين1–، 2000.

فوتالبي ريجين، منظمة الجيش السري في منطقة وهران، رسالة دكتوراه في التاريخ من جامعة بروفونس، 1975.

هوتزو فرانسوا–فسافي، الجيش الفرنسي والجنود الاحتياطيون "الفرنسيون المسلمون" أثناء حرب الجزائر (1954–1962) : تجربة ورهانات، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–غرب–نانتير–لاديفونس، 2010.

ليبورف نيكولا، القوميون الثوريون في حراك : إيديولوجيات، دعايات ونفوذ، (فرنسا 1962–2002)، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريسيان، 2005.

رانالتي ماريو، من الميكونغ إلى ريو ديلاپلاتا. عقيدة الحرب الثورية، " المدينة الكاثوليكية" وتأثيراتها في الأرجنتين 1954–1976، رسالة دكتوراه في التاريخ، معهد الدراسات السياسية باريس، 2006.

ريشارد جيل، المركز الوطني للأحرار والفلاحين من 1948 إلى 1962 أو فشل اتحاد حركات اليمين في الجزء المعتدل، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، معهد الدراسات السياسية باريس، 1998.

بيكر، "روح الفكر العام" ونهاية حرب الجزائر، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة حول القرن العشرين، معهد الدراسات السياسية باريس، 1984.

فرانسوا، حركة الثورة الفتية (1966–1971)، من منظمة الجيش السري إلى التضامنية وتحولات ومختلفات منظمة سياسية "مارجينال"، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في تاريخ المعاصرين، معهد الدراسات السياسية باريس، 1993.

كريستيل، البوجادية وحرب الجزائر (1954–1962)، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2002.

مانيو، منظمة الجيش السري من خلال جريدة "لوموند" وصحيفة "لورور"، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2000.

ماري، منظمة الجيش السري في الجزائر : "كسمكة تحت الماء" ؟ وضع حيز التنفيذ لصورة العمل النفسي والسياسي لمنظمة الجيش السري الجزائر–الصحراء، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة تور، 1997.

ماري، الحركات المدنية الاحتجاجية في الجزائر قبل منظمة الجيش السري ،نوفمبر1954 –ديسمبر 1960، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في تاريخ القرن العشرين، معهد الدراسات السياسية باريس، 1998.

هوتزو فرانسوا–فسافي، الصحافة الباريسية و منظمة الجيش السري: "لوفيغارو" و"لومانيتي" (1961–1962)، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2001.

فريفور، الأقسام الإدارية المتخصصة (الأصاص). مؤسسة مهمة ما بين المثالية والواقع (1955–1962)، مذكرة إجازة، جامعة بروفونس، 1995.

صوفي، أيديولوجيات حركات التطرف للجزائر الفرنسية (1954–1962)، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2002.

صوفي، مختلفات متطرفي الجزائر الفرنسية، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2003.

آن–كاترين، شارل–لاندواد من الضابط الاستعماري إلى "المجدي السياسي"، مذكرة ماستر 2، جامعة پول–فوليون–ساتر، 2010.

أوليفيي، منظمة الجيش السري، منشورات الدعاية في الجزائر، مذكرة في التاريخ، سان–سير، 1996.

كلود، العمل النقابي الطلابي وحرب الجزائر (1958–1962)، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 1972.

فهرست

فرحات عباس: 166، 167
عيسى عملي: 219
روبرت عبد السلام: 229، 310
أندري أنباري: 20، 24،26
آيت أحمد: 34، 112، 322، 340
شارل إيفري: 10، 242
جيم الشيخ: 187
التحالف الجمهوري من أجل الحريات والرقي: 331
فابريل أفلالا: 187، 311
أنطوس ميول (مركي): 36
العربي عليلات: 76
آلان: 43
ارمسترونغ: 134
جوليو أندريوني: 118
أندروس أنطوان: 23، 79
برنار أنوي: 337
جان كلود أرنيان: 363
أنطوان أرفو: 9، 53، 55، 56، 57، 63، 65، 67، 68، 72، 79، 114، 156، 162، 168، 169، 170، 310، 364
لوفست أرنولت: 25
أريكس موريس: 382
أريعي باسكال: 40، 29، 147، 363
فيليب أصلان: 346
رابطة قارتي البحر الأبيض المتوسط شمال – جنوب: 335
جمعية قدماء المعتقلين والمنفيين السياسيين: 350
جمعية محاربي الاتحاد الفرنسي: 48
جمعية مساندة الجنرال ديغول: 93
إيمانوال أستي دو لافيجري: 35
اوديجي فرانسوا: 340، 341

أوربان: 249
(جنرال): 20، 21، 44، 45
أوسارس: 27، 32
أوشلان: 195
أوفقير: 186
أوفرسو: 337
بيكوت: 334، 349، 350
بابيجي: 30
(الأستاذ): 22، 40، 286
الباندي: 117
الجزائر: 315
مارسيليا: 137
الشعبي التجاري والصناعي: 195
كلود باردي: 363
بروان: 309
لوي بارو: 333
بار: 336، 337
باسو: 322، 323، 342، 351، 352
باستيانتو: 269
بيان – ثيري آنياس: 117
بيان – ثيري فابريل: 333
بيان – ثيري جان ماري: 172، 311، 312، 313، 332، 333، 334، 335، 337، 347، 374، 381، 383
بوجار: 281
(رائد): 257، 259
بلقاسم: 259، 265
كريم بلقاسم: 289
مارسيل: 300
بلميزي آرمون: 171، 310
بركة (قضية): 339
أحمد بن بلة: 285، 291، 292
يوسف بن خدة: 167، 279، 283، 285، 287، 291، 292
بنشيكو سعيد: 194
بن مهيدي عمار: 219
بن مهيدي العربي: 27

آلان دو بونوا: 334
محمد بن تغليف: 289، 291
خضير بن طوبال: 292
شارل بودلير: 343
جورج برني: 310
جاك برني: 156
برتوميو: 46
باسكال بروكنر: 310، 311
لويس بونويل: 309، 360
أنطوان بيتون: 82
هوبير بوف ميري: 373، 375، 374
جان بابتيست بياحي: 26، 25، 29، 40، 194، 340
جان بيشون: 310
جورج بيتو: 47، 51، 72، 375، 377، 230، 231، 253، 308، 312، 313، 314، 321، 239، 342، 343، 346، 374
ميشال دو لاتي: 307
جوزيف بيتحر: 48
رابح بيطاط: 28، 292
لوسيان بيترلين: 184، 186، 188
دانيال بيراي: 361، 364، 365
بلان بلي: 90
بلان هوف: 152
بلانكو (عقيد): 118
هربي دو بلينيير: 38، 79
بلوك ماسكرت مكسيم: 40
جورج دو بواسيو: 64
بوعلام علي: 362
بوعلام (باشاغا): 8، 52، 71، 253، 257، 324
حمود بوعلام: 194
هنري بوكوزان: 307
بوفروي دو لاتوكي آلان: 309
بوفروي دو لاتوكي تيبو: 361
جان بوردي
بوردون: 140
جورج بوسكي: 48

...ر بوتان: 90
...ان: 156
...ر جيل بوفيي: 311
...ر جيل بوير: 114
...ي (رئيس دير): 50
...ي باتيس لويس: 21، 37
...كي في: 201، 257، 260، 261
...ز ويك روبرت
...ان دو برج: 315، 335، 348
...انسوا بريتيو: 340
...ار بريسون: 377
...وشي إيفون: 216
جوزيف بروازا: 10، 61، 67، 68، 79، 89، 94، 168، 169
...وس دي مونبيرو أندري: 202
...ان دانيال: 11، 93
جان برون: 113، 308
...ماس بيجو: 359
جوار بويزين: 310
روبيرت بيرون: 63
جيل بوسيا: 317، 318
جورج كادودال: 49
كاهول: أنظر اللجنة السرية للعمل الثوري
ألبير كامو: 308
أندري كنتال: 129، 130، 131، 138، 161، 308، 310، 337، 370
كلود كاپيو: 73
روني كاپيتان: 342
كاريل – بيلار: 137
كاريو (جنرال)
روجي كاروانا: 281
روبيرت كازانتي: 347
كاستي: 20، 27، 29، 30، 119، 337
جورج كاترو: 24، 26
جان كون: 332، 334، 347، 348، 371
جان كافاليس: 70

في قلب معركة الجيش الشعبي

كومس (عميد):21
المركز الأوربي للدراسات السياسية:167
المركز الوطني للأحرار والفلاحون:176
نادي دعاة الجزائر فرنسية:369
نادي البيتيون:329
نادي المسلحون
النادي الوطني للعائدين إلى الوطن :356
الفونس سارداك:23
حرك شابان دماس:41، 52، 165
خاباي الكسندر:360
موريس شال :52، 55، 56، 57، 58، 59، 61، 67، 68، 80، 82، 83، 164
شابوفي:28
ميشال شارلس :355
كونت دو شاربونيير:383
شارلمان :388
شارل:134، 135
فرانسوا دو شاريت:49
لويس شاسان:38، 48
شاطو جوبريان:8، 139، 182، 264، 294
رولان شامبري:132
بول شوبرو:36، 38، 44، 45
جاك شوفاني:280 - 289 ، 292
شوفالي (فس):232
كريستيان رولاند:21، 37، 49، 51
المدينة الكاثوليكية:51
كلود روبرت:153
جورج كليمنصو:318
نادي الذكرى:331
نادي جان دو بريه:348
روبي كوبي:24، 25، 29
دانيال كوهن ماديت:344
تجمع مدينة باريسيان:384
جان فرنسوا كولان:381، 381
كولو أرمانت : 145

الأمريكية لفرنسا والجزائر : 228
الدفاع عن الجمهورية: 340
الدفاع عن الجزائر الفرنسية: 24
الحق للدفاع عن الجزائر الفرنسية: 37
النهضة الفرنسية: 37
الفرنسيان: 72، 176، 177، 354
الجبهة الوطنية للسلامة الإقليمية : 72
الجبهة الحرة للعمل الثوري: 34
الجنرال كريستي فينياتكور: 326، 328، 329
الجنرال كوميتي:340
الجنرال كوميتي: 339
الجنرال كومنسوا: 152
الشركة الإستثمارات النفطية: 196
الشركة الفرنسية للنفط الجزائري: 196
الكونت دي كوندي: 310
الكونت كونيسا: 22
الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين:19
الكنفدرالية العامة لأرباب الأعمال للجزائر : 216
المجلس الوطني للمقاومة : 177
المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر:251، 254، 257
المجلس الوطني للثورة:167، 285، 319، 333، 335، 338
المجلس الوطني للعائدين:362
الفيس دو كوكي:376
الكرستا كوريا (رائد):
الكونس كونستانتان:310
الكولونيل (جنرال) :60
الكولون كوربيير:354
الكولونيل كوربيير:249
الكونغرس الليبوني:229
الكولونيل دي كرمجي
الكريهان (جنرال):56
الكريهان موريس:40، 48 ، 59
الكريستان (عقيد):207
الكروس فيتالي:250، 253
الكرنان مازي كروشي:312، 314، 315

في قلب معضلة الجيش الشعبي

جورج دامار :362
دانيل إليان: 176
جان دالبس: 153
شارل دوديز:155
بيار دوبريي:308، 339
ميشال دوبريي:18، 29، 40، 41، 43، 53، 56، 63، 64، 81، 147، 173، 198، 199، 245، 249، 252
جورج دوبروص:46، 61، 151
روني دوكوربيكس:46
ديكريست:172
روجي دايلفلدر:18، 79، 90، 94، 95، 107، 108، 111، 127، 139، 140، 141، 157، 201، 281، 284، 309، 331، 340، 380، 381
لويس دبلاروش:136
جاك دولارو:114
ليون دبليك:34، 41، 42، 43، 45، 52، 53، 178
هنري دبلموت
دلورم (ملازم):149، 150319
بول ديلوفري:55، 56، 58، 59، 62، 63، 65، 66، 67، 68، 73
جان موريس دمارتي:21، 78
بوب دونار:339
هيلي دو دونوا دو سان مارك :83
أرنو ديوفليد:91، 115، 161،171
بيار ديكاف:361
روني ديشان:153
ديبوي (راند):207
جان ديد:177، 322، 360
جورج ديمي):335
دي راقو):139
أحمد جبور:360
سورية جبور:360
دومينك فاسنون:174
جاك دومياتي:352، 381
بيار دومينيك:
جان دورمي:287
أبو دوهكار: 91، 99، 347، 383

جورج ريكي:319
(مقتبسة):56
ديروي 334
(مقتبسة):46
روشي:176
ديبور:117، 118
ديبور:61، 64، 69، 70، 296، 297، 298، 313
مارك ديبور:36
روشي:309
رلون:10، 308، 314
روبس ديكون:296
ري ديكون:33
ريف:134
رول دو سان سوفور (ملازم أول):181
ري دوستو:50
ر إليان دوفال:62، 153، 232، 372
روني شاربو:195
هوباء وغاز الجزائر:73، 146، 237، 238، 243، 275
جورج:43، 52، 67
واق البوك:137
تعاون الوطني:363
سوي بيليك:113، 115، 172، 321، 324
جوزيف إيستو:70
أوروبا أكسيون:
نيان ديفيلماري بيار: 35
فير ماريو:24
عبد الرحمان فارس: 8، 280، 282، 284، 285، 286، 287، 288، 292، 293
زفار فور
جاك فور: 40، 57، 79، 81
جاك فوفي: 158، 375
ميشال فيشوز: 20، 29
فدرالية الطلبة القوميين: 75، 324، 325، 326، 327، 328، 330، 332، 340
فدرالية الجنوب للفرنسيين العائدين: 348

في قلب معقل طوق الشوك

القصر البلدية الوطنية للفنون الشعبية في الجزائر: 382

الاتحاد من أجل الكاميرون و الصادرات: 362

سان فرنسو: 30، 31

سان فرانسي: 10، 11، 94، 96، 100، 102، 111، 162، 198، 200، 203، 210، 213، 254، 263

سانتا مونيكا: 44

جيسكال فيستال

أندري فيلوتي: 320

فيلتي (طبيب): 33، 53، 56، 57

سانتا كروز: 308، 339

فونتين (عقيد): 39

الفوق العاصفة: 139

في فورزي: 49، 351، 353

فرانك فورمون: 23

كريستيان فوشي: 10، 241، 250، 275، 281، 282، 285، 293، 295

فرانسيسكو فرانكو: 19، 38، 173

روجي فري: 10، 43، 81، 147، 307

ليبدي فروجي: 28

جبهة الجزائر الفرنسية: 70، 71، 72، 74، 75، 77، 90، 93، 98، 131، 194

الجبهة الوطنية: 11، 110، 131، 150، 198، 199، 200، 201، 229، 350، 351، 356، 357، 359، 360، 361، 362، 365، 364، 365، 367، 382

الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية: 71

الجبهة الوطنية للمحاربين

الجبهة الوطنية الفرنسية: 49، 50، 51، 53، 55، 56، 58، 78، 90، 92، 93، 98، 131،

الجبهة القومية: 96، 129، 131، 141، 199

فرنسا العتيد: 110، 161، 198، 202

فورنازي (عقيد)

پيار فيو: 152

آلبير فافوري: 20

فاليكس فيلار: 43، 45

فالبغال (جنرال): 43

حرس العلم: 110

فاردي (رائد): 113

جان روجي فارد: 8، 9، 10، 11، 53، 57، 89، 90، 94، 95، 101، 104، 105، 106، 107، 108، 110، 111، 127، 129، 130، 131، 134، 137، 138، 147، 155، 156، 157، 158 159، 160، 164، 169، 172، 192، 199، 200، 202، 216، 227،

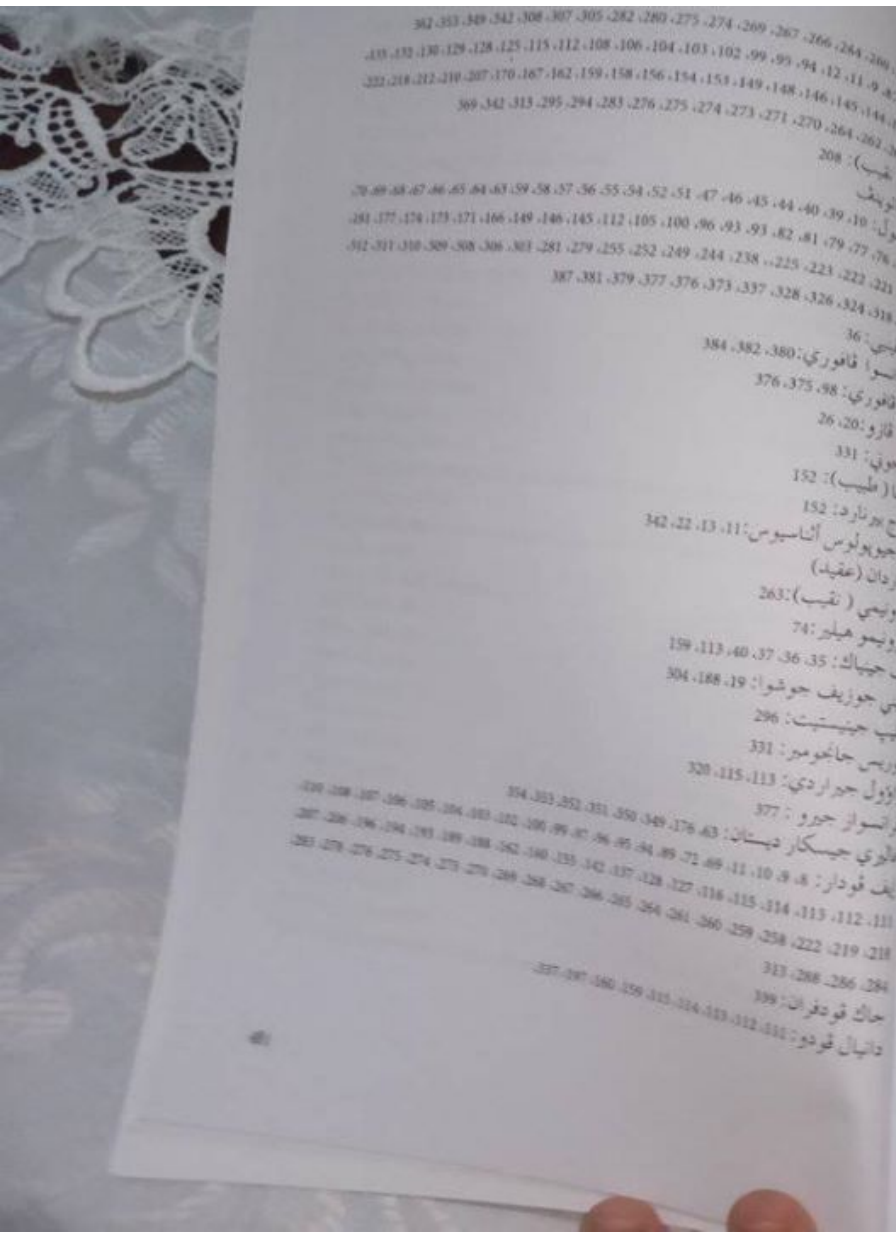

جبهة التحرير الوطني: 8، 9، 11، 12، 94، 95، 99، 102، 103، 104، 106، 108، 112، 115، 125، 128، 129، 130، 132، 133، 142، 143، 144، 145، 146، 148، 149، 153، 154، 156، 158، 159، 162، 167، 170، 207، 210، 212، 218، 222، 261، 262، 264، 270، 271، 273، 274، 275، 276، 283، 294، 295، 313، 342، 349، 353، 362، 366، 267، 269، 274، 275، 280، 282، 305، 307، 308، 342، 369

جيرار (طبيب): 208

جيرار فاتوينف

جيرار بلوول: 10، 39، 40، 44، 45، 46، 47، 51، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 74، 76، 77، 79، 81، 82، 93، 96، 100، 105، 112، 145، 146، 149، 166، 171، 175، 174، 177، 181، 207، 221، 222، 223، 225، 238، 244، 249، 252، 255، 279، 281، 303، 306، 308، 309، 310، 311، 312، 318، 324، 326، 328، 337، 373، 376، 377، 379، 381، 387

جيرار فاجي: 36

جيرار فرانسوا فافوري: 380، 382، 384

جيرار فافوري: 98، 375، 376

جيرار فازو: 20، 26

جيرار جوي: 331

جيرافا (طبيب): 152

جورج برنارد: 152

جورجيوبولوس أثناسيوس: 11، 13، 22، 342

جوردان (عقيد)

جورنيمي (نقيب): 263

جورنيمو هيلير: 74

جيب جيباك: 35، 36، 37، 40، 113، 159

جيبي جوزيف جوشوا: 19، 188، 304

جيليب جينيستيت: 296

جوريس جاجومور: 331

رأوول جوردي: 113، 115، 320

فرانسوا جورو: 377

فالوي جيسكار ديستان: 63، 176، 323، 352، 351، 350، 349، 354

فيليف فودار: 8، 9، 10، 11، 69، 72، 89، 84، 95، 96، 97، 99، 100، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 127، 128، 137، 142، 155، 140، 162، 188، 189، 193، 194، 196، 206، 207، 218، 219، 222، 258، 259، 260، 261، 264، 265، 266، 267، 268، 270، 273، 274، 275، 276، 278، 279، 283، 284، 286، 288، 313

جاك فودفران: 399

دانيال فودو: 111، 112، 113، 114، 115، 156، 160، 197، 207

في قلب منطقة: طريق الحرير

هوسمان فورنف: 263
روحي فوتر: 147
فوانار (مرهيسور): 151
تان فوا: 310
فانسان فوسير: 286
فوتر الورج - جورج: 9، 11، 12، 110، 157، 298
ريتون فوريل: 10، 312، 348، 349
سيمون فوريل: 349
أرنو دو فوروستارزو: 113
برنار الد دو فوروستارزو: 113، 114
الشري فوكاي: 184، 186
فورو مارتي ميشال: 81
روحي فوتاني: 22، 40
فرانسيو (جنرال): 59، 67
فريك ألماري: 180
ماريو فريدالدي: 340
آلان فريوتراي: 24، 29، 40
روبرت فروسمان: 339
سيرج فروساز: 293
روني فيبون: 36
قوران سيراك رالف : أنظر إيف فيو
فيار فانسان: 188
أوليفي فيشار: 36
فيوما بيار: 55، 64
جيزوت فيوسيو
إيف فيو: 313
هانك ميشال: 185
محمد حربي: 292
هيدوي فيليب: 113، 322
هيكون دانتاس جورج: 117
إيلي جروم: 211
جورج هوراتي: 210
هيوناندو روحي: 62، 185
هوليستر روحي: 206، 327، 329، 331، 338، 339، 361، 364

سر هوفرا
[illegible] : 363
[illegible] (42): 135، 136
[illegible] الأكبر: 227
[illegible]: 328
[illegible]: 378
مارسيل حابيبي: 303
[illegible] (عقيد): 31
[illegible] (شبكة): 72
[illegible] باب الوادي: أنظر- جوزيف خوسوا خير
[illegible] الشاب: 332، 333
[illegible] القصبا: 23، 75، 96، 160، 201، 322
[illegible] (تركة): 35
[illegible] جان: 35
[illegible] جول: 36، 37، 117، 118
جوردي جان جاك
جوكس: 10، 73، 81، 97، 141، 142، 143، 175، 190، 198، 225، 232، 235، 236، 245، 279، 343
[illegible] جوكس: 345
[illegible] جوهو: 10، 11، 13، 75، 79، 80، 83، 88، 106، 141، 142، 155، 156، 157، 263، 280، 297، 377، 378، 388
[illegible] جورج جورد: 193
[illegible] جوهيل: 112
[illegible] جوس جوان: 64، 79، 227
[illegible] كارل فوستاف جونف: 36
[illegible] عصابة الأقدام السوداء: 351
[illegible] كالفليش جان مارك: 351
[illegible] كالفليش مارسيل: 113، 286، 308
[illegible] حاوة مراد: 360
[illegible] كابي جرار: 340
[illegible] جوزيف كاتز: 294، 295، 296، 299
[illegible] كوفر ريمي: 340
[illegible] جورج كاياناكيس: 332
[illegible] نيكولا كاياناكيس: 321، 332، 333، 347
[illegible] كيمسكي هانس أولريش: 54

في قلب سيكلة الجيش البري

كيبيدي جوت فيتزر الد: 247
حضر حليل: 194
محمد حيدر: 282
زيك كوشي ماريوف
رودي كوفاكس: 26، 29
كوبايك (راند): 317
المري لاجورد: 298
شارل لاشرو: 12، 29، 94، 165، 168، 169، 362
روبرت لاكوست: 28، 31، 43، 359
لاكوست لازجوندي آلان: 354
برنار لاقي: 177
بيار لافيارد: 11، 44، 45، 46، 57، 58، 62، 63، 64، 65، 67، 69، 70، 77، 78، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 158، 161، 162، 163، 164، 165، 168، 16
لالان (راند): 30
لالفور روبرت: 36
لامبر (بروفيسور): 69، 280
لامور (طبيب): 152
لايار (أب ...): 296
حاك لاكيو: 78
جان لارماند:
فاريس لاروش: أنظر آلان دي بوا
لعراجي: 55
لودنباك رولان: 113، 314، 346
حاك لوران: 113
لورينول مارك جان: 55
جورج لوتم: 184
جان ماري لافانسو: 263
لازوريك روبرت: 373
جان لوكانوي: 328
لوكافوليي جيلبرت: 339
لوكونت (عقيد): 67
لوكورولر برنارد: 328
لاريك لوديسيس: 383، 384
برنار لوفيفر: 22، 46، 161، 165، 362

سيمون أوليفي: 175
95
314
318
187، 184
333
(عقيد): 67
360
22، 71، 175، 176، 177، 326، 327، 329، 351، 356، 357، 358، 359، 360، 362
ماري لوبان: 201
(أمير ال): 201
لبيمان: 10، 188، 1999، 200، 201
لورو: 10، 12، 96، 102، 131، 132، 134، 135، 198، 199، 202، 203
الأشخاص و الوقائع (نادي): 343
لوسيس: 47
ليحي: 311
حقوق الإنسان: 382، 385
(شركة): 195
جان بول: 331
سوفور: 28
139
(جنرال): 24، 26
(راند): 256
لوتشني: 151
(طبيب عقيد): 296
جان مابير: 321، 322
لان مادلين: 324
بيار: 310
(دكتور): 135
المري مالرو: 63، 209
برنار: 361
فيليب مارسي: 10، 113، 226
ماركوفيتشي فيليب: 351
بيار دي مارسي: 320
ماري رومان: أنظر برنار أنتوني

في قلب معقل الحق الثوري

ماريو (مقدم):296
روبرت مارتيل:10، 20، 21، 25، 32، 36، 37، 39، 44، 47، 48، 49، 88، 97، 100، 106، 129، 130، 160، 294
هنري مارتن (طبيب):34، 35، 36، 37، 38، 39، 48
مارتون لاجوس:310، 331
ماسي:186
ماصلو (عقيد):75
هنري ماسيس:330
جاك ماسو:38، 31، 45، 51، 53، 54، 56، 57، 58، 59، 79، 89، 359
موريا إيمار:355
مشتري:218
ميلسون جاك:380
ميلو:194، 140
ميشري جان باكس:
ميشري برونو:359، 361، 382
ميلية (شركة):136
كونستانتين مليتيك:198
ماندييس فرانس بيار:260، 288، 328
ميتيلو جان:78، 229
فوستاف مونتري
مرموز جيل:172، 201
بيار ميسمر:72، 80، 142، 181، 237، 238، 245
ميستر فيليب:352
ميني جيلبر:167، 292
نونا مايز:366
ايف ميشو: أنظر الفونس كونستانتين
ميشال:134، 135
ميشلي إدمون:82
شارل ميشليتي:11، 93، 296، 297
كلود ميشليتي:11، 12، 93، 109، 157، 296، 297، 306،
مينيو (عقيد):207
ميكال (جنرال):38
جان موريو:343
ميسونة:138، 140، 141
فرانسوا ميتران:17، 53، 328، 329، 350، 352، 359، 354، 355، 386

ـد ناصر:27
ـ، 25، 26
ـ موريس:20
ـ موسى:38
ـ موريل:184
ـ موريل:113، 115، 330، 347
ـ موريل:328
ـ موريسون:91، 107، 201، 256
ـ موريو موتنالي:341
ـ:49
ـ موريل:187
ـ موريل:49
ـ موريس:10، 73، 76، 97، 134، 143، 151، 154، 187، 190، 191، 198، 214، 221، 222، 232، 237، 244، 245
ـ مصطفاي:282، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 294، 296
ـ الثورة الفنية:333، 334، 335، 345، 347، 348
ـ الوطنية للطالب:50
ـ القومية الجزائرية:218، 219، 245، 257، 263 272
ـ الوطنية من أجل الرقي:329
ـ الشعبية 13 ماي:48، 49، 104، 141
ـ من أجل المجتمع ، أنظر الحركة من أجل التعاون:218
ـ من أجل التعاون:183، 185، 186، 189، 190
ـ الاجتماعية الايطالية:118
ـ ارمون:208، 261، 284، 316،
جمال عبد الناصر:27
جان بيار نودين:310، 311
نيتري نافاشين:34
نافارو (رائد):51، 53
نوسبان نيوبورت:53
نيو (رائد):311، 345
نيك كريسطوف:30
بيار نيكولاي:218
نيكو جان لويس
العمل الفرنسي الجديد:347
الغرب:326، 327، 338، 339، 340

في قلب منظمة الجيش السري

أولي (رالف):143
جان أولي:88
أوليفي روبرت
أوردين نوفو:350
النظام الجديد:350
نظام وتقليد:316
جان أورفيلا:37، 48
المنظمة السرية للمقرزة:189، 370
منظمة العمل المناهضة للشيوعية الدولية:316
منظمة افريقيا الفرنسية للمقاومة:17، 20، 26، 29
أورتيز جوزيف:19، 22، 29، 40، 46، 50، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 63، 64 ، 65، 67، 69، 70، 78، 116، 117، 118، 169، 361، 362،
ولد عاودية جان فيليب:382، 384
باري دو بولاردي(ر (جنرال):51
باراشيي:48، 49
الحزب الوطني الشعبي:338، 347
جان بارفولسكو:118
شارل باسكوا:341
باسكيني:175
باستور أفريان:139
موريس بايون:151
بيرتي:348
جان كلود بيريز:8، 9، 12، 19، 29، 50، 51، 70، 92، 94، 95، 102، 103، 104، 106، 107، 108، 127، 128، 130، 131، 132، 139، 140، 141، 150، 157، 161، 163، 169، 190، 203، 204، 210، 211، 212، 248، 261، 264، 267، 268، 269، 248، 261، 264، 267، 268، 269، 270، 274، 280، 283، 284، 286، 288، 305، 342، 349، 379،
جاك بيري:230
روبرت بيريفاي:21
بيتان فيليب:56
أندري بيوتي
في بيوتي:176
روي بيوتيون:199
بيوتي جان كامي:92، 246، 247
آلان بيوفيت:198
بيان بيات

(نفيس):201، 204
:99، 345، 381
:351
:99
:176
:278
:43
:43، 44، 45
:316
:352
:307، 317، 341
:184، 187
:352
:55
:81
:20، 22، 24، 46، 72
:344
:21، 37
:310، 312
:141
:343
:93
:381
:343
:134، 135
:27، 162، 382
:134
:376
:13، 102، 103، 104، 106، 112
:321، 325
:21
:20، 23، 35، 41، 184، 187، 338
:332

في قلب معضلة الطريق الشرق

يغو روني: 332
روبرت رابو: 151
لوسيان روباني: 324
ريمون (عقيد) التجميع و التنسيق الوحدوي للعائدين من الخارج: 351
نيسيو روندو: 141
آندري روفلز: 158
جان ريمولد: 319، 333، 345، 347، 361
دلفين رونار: 209، 373
رولانه روتو: 36
برتراند روتوفون: 347
آلان روسي
ريمال (شركة وطنية): 147، 337
الجمهوريون المستقلين: 350
لوسيان روسور
التوسيم الوطني: 112، 337، 338، 340
روني ريمّاس: 12، 21
جان ريباي: 330
في ريبو: 42، 160، 161، 308
بول ريبو: 313
جاك ريس: 353
آلان ريشار: 354
جيل ريشار: 176
ريشوم (نقيب): 44
دانيال ريفي: 386
ريرا جوزيف: 9، 28
آلان روبرت: 340، 350
جورج روين: 80
روشي (رائد): 28
موريس روني: 350
روميو (طيب): 12، 110، 155
مارسيل رونا: 32، 33، 53، 78، 163
جاك روزو: 351، 353، 379
روسيلي (الإخوة): 34

...: 330
...: 112
...: 40
...: 136، 120، 163
...: 292
...ت (منشورات): 330
...ي سان بيار: 343، 341،
...ر لوول: 7، 8، 11، 13، 17، 28، 29، 40 45، 53، 72، 75، 78، 79، 80، 88، 95، 99، 100، 101، 102، 106،
...، 112، 113، 115، 116، 118، 125، 126، 128، 129، 130، 131، 138، 143، 144، 151، 155، 156 – 159،
...، 167 – 170، 172 – 177، 197، 198، 200 – 207، 209، 218، 219، 223، 227، 230، 231، 233، 252 – 255،
...، 263، 269، 272، 275، 280، 281، 297، 308، 320، 328، 342، 346، 347، 353، 361، 369، 370، 377، 378
...كي جويفيف: 151، 348
...ر سبي: 154
...ستر سانغينيتي: 340
...ت – ليجو فيكور: 67، 364
...ورج دو سانطال: 48
...مران (عقيد): 115
...اري فيولا: 310
...مراندي جان: 198، 286
...اسيل: 48، 49
...توارتر لوران: 310
...سيلين أندري: 73، 102، 361
...سالي عبد الله: 218، 219، 220
...سرجان بيار: 9، 13، 75، 79، 83، 89، 94، 107، 111، 112، 113، 114، 159، 160، 181، 196، 197، 230، 261، 269،
314، 315، 329، 333، 340، 342 – 348، 350، 352، 361، 362
آلان دا سيرنيي: 43، 55، 343
سيران: 153
سارفان–شرايبر جان–جاك: 31
سي عيسى بن عيسى: 220
سي عز الدين: 268
سيكوراني: 10، 151
سيد أحمد يحياوي: 359
سيدوس بيار: 23، 200، 202، 326، 327

في قلب مطبخ الجيش الشرقي

سي العام جمال:218
سي خضر:218
سي محمد:256
سيمون بيار سعدي:31
سيمون سعدي دانيال:384، 388
سوتر روني:12، 78، 208، 311، 313، 315، 361
سوستيل جاك:10، 20، 24، 26، 43، 45، 46، 48، 63، 64، 71، 177، 308، 314، 321، 329، 342، 343، 344، 359
صوي الكسندر:297
سيباجياري البير:351
سيباس شارل:34
ستيفان روجي:35
ستيرنوا جان- بيار:335، 361
ستورا بنجامين:356، 357
سوفير جورج:35
سوزيني جان- جاك:8، 9، 11، 17، 50، 55، 56، 70، 75، 77، 78، 80، 83، 92، 94، 95، 96، 101، 102 – 104، 106، 107، 110، 111، 116، 118 – 121، 127، 128، 131، 142، 143، 157، 161، 163، 164، 173، 192، 196، 197، 201، 202، 222، 227، 228، 229، 230، 259، 260، 264، 268، 269، 270، 274، 275، 276، 278، 280 – 286، 288 – 291، 294، 296، 297، 305، 309، 317، 318، 340، 344، 348، 349، 362، 371،
طابارو روبرت:21، 51، 73، 93، 307، 342
تافيف بيار- أندري:358
طامبوريني (ملازم أول):207
ثمراني (معصرة زيت):27، 194
مولير تشومي:310
تان كلود:31، 99، 198
طومارو عقيد:32، 43
توفونو (طبيب):23
تيري جان:343
تيي جان-ماري:282، 284، 286، 287
تيشكوف الكسندر:187، 331
تيكسي- فيبيانكور جان- لويس:72، 322، 323، 328، 329، 330، 331، 334، 356، 363، 379
توبكو برنارد:287
طريمكي روجي:32، 46، 325
طروسي كرستيان:20، 29
تروار:134

مورياس:83، 177،
حان:176، 176
بول:159
310
ولان:9، 209، 210، 212، 213، 215، 224، 228، 229، 250، 258، 259، 264، 267، 268، 274، 305، 313
مشال
تومي:21
كاميلو أونسو:307
دومينيك:23، 201، 322، 323، 324، 331، 332
-لورو جاتون:293
لويس:97، 184
135
دو لارو (جنرال):48
(جنرال):83
- ناكي بيار
كلود:184
كامبل:73، 78، 116، 118، 193، 207
آرسين:203
جاك:203
روي:198، 199، 202، 203، 204، 205، 288
في:21
هنري:181
روي:195
بيار:48
جورج:19، 28، 312
ماكسيم:48

ويبو روجي
ايسكيردو أنطوان:331
زقامي جان- مارسيل:75، 340، 348
زانتاتشي شارل:155
زاترا دومينيك:73، 92، 99، 102، 103، 104، 118، 126
زيلر أندري:52، 80، 82، 83، 99

كلمة شكر

هذا الكتاب الذي عرفت في انجازه مدة خمسة عشر عاما تقريبا، يحيل إلى أسبابه وفرصه.
الأساسية وهي إرادة الاشتغال على تاريخ اليمين المتطرف، وبصورة خاصة على مرحلة الكفاح التي
خاضها حظيرة الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري.
أثناء ذلك، فتحت أبواب أخرى في ضوء مواقع أخرى، دون أن يقصي ذلك على عزيمتي.
القصة هنا كما أيضا من الشهادات لم تكن متوقعة أحيانا.
في سنة 1991، وبفضل تدخل فرنسوا فريدمان ، زميل والذي في العمل في هال دي راجيس،
قابلت جان مارسل زهاني الذي وجهني إلى جان جاك سوريبيه الذي استقبلني الثرة الأولى،
مع جنت عليه مناورتي المتمثل في كتابة تاريخ منظمة الجيش السري، مستندا ليس إلى شهادات
شفوية ولكن إلى مصادر مكتوبة.
عشرة أيام فيما بعد، دعاني جان جاك سوريبيه إلى العشاء بيته. وعند تناول القهوة، غاب ثم عاد
بحمل رزما من الوثائق، أرشيف منظمة الجيش السري بالجزائر العاصمة، وقد نجح في الحفاظ عليها
خلال اضطراب صيف 1962 .
لم يكتف بعرضها علي بل قدمها لي.
وهكذا تحملت راجعا في الثروة، حاملا كيسا ثقيلا يضم الأرشيف الثمين.
أضيف أنه لم يطالبني بشيء، وتركت من الاشتغال عليها في بطء وبكل هدوء، واستقلالية مطلقة،
وأنا أحفظ له هذا الجميل.
كلمة شكر أخرى أوجهها إلى رملاء، وأصدقاء، وفاعلين في هذه القصة، الذين قدموا لي يد المساعدة
في هذه الشاهرة بالنصح والمعلومات والوثائق: جان بول أنجيلبلي، جان كلود باردي، ألان دي
بنوا، فرنسوا كوشيه، هنري كريستيان جوي، جان ماري غيون، ريمي كوهن، نيكولا كاباناكيس،
ألبرت كيشيليان، شارل لبجيه، دانيال لبغيفر، إيف ماتاس، ديديه موزيدلاك، دانيال مسقط،
فريدريك مونو، بيار سيدوس، دومينيك فيز.

محتويات

7 .....
8 ..... واجهة للقارئ: الأساسية والأسماء المستعارة والرموز
الرموز الأساسية

17 ..... الجزء الأول
19 ..... ل قبل تاريخ منظمة الجيش السري
43 ..... محظرات الالتزام
71 ..... اللحظات الخاسمة : 13 ماي، الجواجز، ديسمبر 1960
من فشل جبهة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري

الجزء الثاني

87 ..... إزدياد صعوبات منظمة الجيش السري
88 ..... العناصر الفاعالة وذو افعها (ماي- جويلية 1961)
94 ..... 3. الالتحاق بمنظمة الجيش السري
108 ..... 4. القتال: أين وكيف ولأي أهداف؟
5. الغاية من توسيع دائرة المعركة وبسط النفوذ

المحتويات

ملاحظة للقارئ 7
قائمة الرموز الأساسية والأسماء المستعارة والرموز 8

الجزء الاول
ما قبل تاريخ منظمة الجيش السري 17
1. محفزات الالتزام 19
2. اللحظات الحاسمة : 13 ماي، الحواجز، ديسمبر 1960 43
3. من فشل جبهة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري 71

الجزء الثاني
ازدياد صعوبات منظمة الجيش السري : 87
العناصر الفاعالة ودوافعها (ماي- جويلية 1961) 88
4. الالتحاق بمنظمة الجيش السري 94
5. القتال: أين وكيف ولأي أهداف؟ 108
6. الغاية من توسيع دائرة المعركة وبسط النفوذ

الجزء الثالث

مرحلة الصعود: أوت- نوفمبر 1961 125
7. منظمة الجيش السري بالجزائر: ملامح انتشارها 127
8. منظمة الجيش السري بالجزائر في المعركة 139
9. تنافس أو تكامل: ملحقات الجيش السري الأخرى 155
10. تعويض نقائص جوهرية بسياسة الخرجات الإعلامية 171

الجزء الرابع

زمن الاضطرابات (ديسمبر 1961- مارس 1962) 181
11. منظمة الجيش السري والدولة وجها لوجه 183
12. التطرف الذي عقّد تطور المنظمة 193
13. إعادة انتشار ضرورية 205
14. عشية التسليح 221

الجزء الخامس

الانهيار (أفريل – جوان 1962) 241
15. الفشل الثلاثي الأبعاد لمنظمة الجيش السري 243
16. زوال قيادة منظمة الجيش السري وتبعاته 263
17. الفوضى أم الاتفاق 277

الجزء السادس

الرصاصات الأخيرة (صيف 1962...؟) 303
18. الأقدار المتناقضة لمنفيي ومختفي منظمة الجيش السري 305
19. حصيلة معركة المؤسسات: فشل القاسم المشترك تيكسي فيثانكور 321
20. شهر ماي 68 بالنسبة للجزائر الفرنسية 337
21. من حصيلة جيسكار إلى عفو ميتيران 351
22. من منظمة الجيش السري إلى الجبهة الوطنية: هل تمت الحلقة؟ 356

الخاتمة 367
هوامش 387
مصادر وبيبليوغرافيا 451
فهرست 473
كلمة شكر 494

في قلب منظمة الجيش السري

ينطلق هذا الكتاب من مجموع الأرشيف التابع لمجلس قيادة منظمة الجيش السري و يعتبر دراسة شاملة ومكثفة لمنظمة أدمت كلا من الجزائر وفرنسا وقامت بمهاجمة الدولة وحاولت اغتيال الجنرال ديغول.

أصبح من الممكن، لأول مرة، الإجابة بوضوح على الأسئلة التالية: من يقود منظمة الجيش السري ؟ هل هي منظمة فاشية ؟ من يقوم بتمويلها ؟ ما هي وسائلها وطرق عملها ونتائج نضالها ؟ أخيرا، ما هو وزنها لدى الرأي العام ؟ لقد كانت المواجهة المباشرة بين منظمة الجيش السري والدولة حدثا مدهشا للغاية. إن الأرشيف [illegible] خلفية مفاوضات اتفاقيات إيفيان، يسلط الضوء، بصفة خاصة على اختيار وتنفيذ [illegible] الأرض المحروقة" التي اتبعتها المنظمة وكذلك ردود أفعال السلطات المدنية و العسكرية [illegible] أمام قوة هذه الحركة، معترفة بأنها لم تتمكن أبدا من التغلغل في صفوفها.

أوليفيي دارد

أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة لوران بمدينة ميتز ومدير مركز لوران للبحث الجامعي في التاريخ.

يختص أوليفيي دارد في تاريخ القرن العشرين السياسي بما في ذلك تاريخ اليمين المتطرف. ألف ستة كتب من بينها "في قلب منظمة الجيش السري" الذي صدر لأول مرة باللغة الفرنسية سنة **2005** كما يواصل حاليا أبحاثه في تاريخ أنصار "الجزائر الفرنسية" الأكثر التزاما.

EDITIONS SEDIA

9 789947 872581